

موسوعة التشريعات والتعليقات
والمبادئ القضائية

الجزء الأول

في

فانون الإجراءات الجنائية

بتعد بلائنه منى آخر ١٩٨١
ومبادئ محكمة النقض حتى آخر ١٩٨٠
مع تعليق نقى تحليل للنصوص بمبادئ النقض

اعداد وتعليق

الدكتور حسن عزالام

المهامى باللقب
استاذ القوانين الجنائية
والمستشار ورئيس الدائرة بالامتحانات سابقا
الامين العام المساعد للجمعية الدولية
للدفاع الاجتماعى (السياسة الجنائية الجديدة)

المجلد الأول

الدعوى الجنائية والمدنية
واجراءات الاستدلال والتحقيق والمحكمة

١٩٨٢

موسوعة التشريعات والتعليقات
والمبادئ القضائية

الجزء الأول

في

فانون الإجراء الجنائي

بتعدد بلانه حتى آخر ١٩٨١
ومبادئ محكمة النقض حتى آخر ١٩٨٠
مع تعليق فقهي تحليل للنصوص ومبادئ النقض

اعداد وتعليق

الدكتور حسين عظام

المعاشي باللقب

استاذ القوانين الجزائية

والمستشار ورئيس الدائرة بالاستئناف سابقا

الأمين العام المساعد للجمعية الدولية

للدفاع الاجتماعي (السياسة الجنائية الجديدة)

المجلد الأول

الدموى الجنائية والمدنية

واجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة

١٩٨٤

الإهداء

الى زوجتى ..

.. وكل من شجعنى على اتمام هذا العمل •

والى أسرة القانون ..

المستولة عن الحريات - اطار النمو الصحى للمجتمع •

مقدمه

تزخر المكتبة العربية بكتب الفقه الجنائي التي تعرض نظرياته العامة ومدى انطباقها على نصوص القانون المصري . كما أن قضاء النقض قد أثرى تجربتنا في تطبيق تلك النصوص بفرض من الاحكام ذات المبادئ منذ قام في مصر نظام النقض الجنائي .

وفي سبيل الربط بين النصوص القانونية — التي هي في غالبيتها مستوحاة من تشريعات أجنبية . ، وبين خبرتنا القضائية المصرية الثمينة التي حصلناها طوال تلك الفترة غير القصيرة — نقوم بالحاجة الى أن تعالج النصوص ذاتها معالجة تتميز بأمرين : أنها تستند الى احاطة شاملة بنظريات القانون الجنائي دون كلف بعرض تلك النظريات عرضاً منهجياً دراسياً ، وأنها تواجه على أساس ذلك في التزام ودأب — التجارب القضائية التي تبرزها أحكام النقض ، لتهويها طبقاً لتسلسل النصوص وترابطها بها في تحليل فقهى مستدير يحدد اتجاهاتها ويبين موضعها من الأصول والنظريات العامة .

ويتحقق بذلك في آن واحد — عرض سهل التناول لثروة المبادئ القضائية المصرية ، وايضاح علمي وعملی لرمي النص وارتباطاته الفقهية والتطبيقية ، ويكون ذلك خير معين على استنباط الاحكام في شأن ما يجد من وقائع أو مشكلات للممارس وللباحث . فضلاً عن تيسير الاطلاع على الحلول القضائية المستقرة .

وليس هذا على وجه التحديد — أسلوب مدرسة الشرح على المتن اذ كان ذلك الأسلوب يتميز بحشد كل ما يعلمه الشارح فيما يخص النص — وهو ما لا نهدف اليه من أجزاء هذه الموسوعة وانما نهدف الى مجرد توطئة أكتاف النص لمن يبغي الرجوع اليه ، وذلك ببيان ارتباطاته التشريعية والفقهية والاتجاهات العملية في تطبيقه من جانب القضاء ، فضلاً عن تعليمات النيابة العامة في شأنه .

وفي إطار عناية خاصة بإبراز حصيلة الثروة القضائية التي نملكها
تم في سبيل ذلك مراجعة ما صدر من أحكام النقض وما نشر في مجموعات
المكتب الفني لحكمة النقض على مدى ماينوف عن ثلاثين سنة حتى
نهاية ١٩٨٠ مخصلا عما تيسر فيما عداها مما نشر قبل ذلك في مجموعة
القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض - للمرحوم الاستاذ محمود
عمر ، وفي مجلة المحاماه . وقد أشير الى مجموعات المكتب الفني لحكمة
النقض عند ذكرها كمرجع لمبدأ معين بهرفى «مج» .

وتيسيرا للكشف عن النصوص التي يرجع انبها في موضوع بذاته
وما يتصل به من مبادئ قضائية ، تم اعداد فهرس أبجدي حديث
لقانون الاجراءات الجنائية الذي يشكل هذا الجزء الاول من الموسوعة
يحدد النصوص المتعلقة بكل موضوع طبقا للتعديلات التشريعية التي
لحقت بها حتى صدور القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . وينشر هذا الفهرس
في نهاية المجلد الثانى من هذا الجزء الاول .

وحرصا على استمرار الاتصال بتطورات الاتجاهات القضائية من
خلال قضاء محكمة النقض ، فإنه سوف تصدر ملاحق سنوية للمجلدين
الأساسيين - تتضمن المبادئ الجديدة التي تصدر عن محكمة النقض
- مع التعليق عليها كلما لزم ، وكذا متابعة ما قد يجد من تعديلات في
نصوص القانون .

ونرجو أن يكون هذا المجلد الاول بداية لعمل متكامل في خدمة
القانون والعدالة .

حسن علام

القاهرة في مارس ١٩٨٢

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

بإصدار قانون الإجراءات الجنائية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الاولى)

يلغى قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الوطنية ،
وقانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة . كما تلغى
القوانين الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .
 - ٢ - المرسوم بقانون الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ يحصل بمضى
الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية او ظروف مخففة .
 - ٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن اعادة الامصار .
 - ٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالاوامر الجنائية .
- ويستعاض عن هذه القوانين جميعا بقانون الاجراءات الجنائية
المرفق (م).

وكذلك يلغى كل حكم مخالف لاحكام القانون سابق الذكر .

ويستمر ضباط البوليس المتدربون للتعليم بوظيفة النيابة العامة لدى
محاكم المرور فى عملهم . ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام
أن ينسب أحد رجال البوليس لاداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه
المحاكم (م م)

وتلغى القواعد والاجراءات المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
سارية على الاوامر الجنائية الصادرة فى مواد المخالفات قبل هذا
التاريخ (م م م)

م أضاف القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ ، الصيغتان فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ،
الفرقة الاولى :

« ولا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ » .
 ثم حذفت بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

 فقرة مضافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية عدد ٩٥
 غير اعتيادي في ١٧ - ١٠ - ١٩٥١ .

 فقرة مضافة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية عدد ١٠٥
 مكرر غير اعتيادي في ١٢ - ١١ - ١٩٥١ .

● الاثر الفوري للقوانين الاجرائية :

تتصل الفقرة الأخيرة من المادة بمبدأ الاثر الفوري للقوانين الاجرائية ، وهي تعتبر تطبيقاً له لا استثناء عليه - بحيث كان يتعين تطبيق حكمها دون نص .

فالقاعدة في القوانين الاجرائية - طبقاً لهذا المبدأ - أنها تسرى على الاجراء الذي يقع بعد سريان القانون الجديد ، أما الاجراء الذي تم في ظل تشريع سابق فإنه يعطى آثاره طبقاً للتشريع الذي تم في ظله . ومن ذلك الحكم أو الامر الجنائي - كاجراء ، فإنه فيما يتعلق بآثارهما وأوصافهما ومن حيث القابلية للطعن ونظام الطعن المقرر لأي منهما - يخضع كل ذلك للقواعد والاجراءات السارية وقت صدور الحكم أو الامر - على نحو ما ورد به حكم الفقرة الأخيرة .

وانما ورد نص هذه الفقرة في قانون الاصدار لازالة أى لبس في شأن الاوامر الجنائية التي أدمجت أدلتها في قانون الاجراءات الجنائية وأصبحت فيه غير قابلة للاستئناف بعد أن كان جائزاً في شأنها بمقتضى المادة ٨ من قانون الاوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ المنقح بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية .

وقد نصت على قاعدة الاثر الفوري للقوانين الاجرائية ، وعملت تطبيقاتها المادتان الاولى والثانية من قانون المرافعات (الصادر بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨) ، فقد صاغت المادة الاولى قاعدة الاثر الفوري بقولها

« تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصلاً فيه من الدعاوى أو لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ٠٠ » . ونصت المادة الثانية على النتيجة الاساسية لتلك القاعدة وهي أن « كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك » .

وقد نصت المادة الاولى فيما عدا ذلك على حدود ثلاثة لتطبيق قاعدة الاثر الفوري للقوانين الاجرائية في شأن النصوص الخاصة بالاختصاص والمواعيد وطرق الطعن - تراجع . ونخص منها بالذكر ما ورد في الفقرة الثانية (٣) - من أن القوانين المنظمة لطرق الطعن لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها «متى كانت هذه القوانين ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق » فهذا المعنى هو الذى طبق في شأن تعديل نظام الاوامر الجنائية ، في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قانون الاصدار ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد أشرنا في مستهل هذا التعليق الى أنه يعتبر تطبيقا لقاعدة الاثر الفوري وليس استثناء منها ، بحيث أن حكم هذه الفقرة كان يتعين اعماله دون نص . ولهذا فانه في صدد التعديل الذى أجراه القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة ٣٩٨ أج بشأن الاحكام الجائزة فيها المعارضة لايسرى هذا التعديل. وما أجراه من قصر لحالات جواز المعارضة - الا في شأن الاحكام التى صدرت اعتبارا من ١٩٨١/١١/٥ - وذلك دون حاجة الى نص خاص ، وطبقا لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض (أنظر بوجه خاص نقض ١٩٧٢/٢/٢٢ ، ونقض ١٩٦٤/١٢/١ - أدناه) .

هذا ملاحظة أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون المرافعات اذ اعتبرت تلك الحدود الثلاثة التى أوردتها لقاعدة الاثر الفوري - استثناء من تلك القاعدة ، لم تكن دقيقة في صياغتها ، إذ أن من بين تلك الحدود ما يعتبر في صحيح الحال تطبيقا للقاعدة على نحو ما أسلفنا (انظر في اعتبار الحالات المشار اليها في هذه الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون المرافعات - استثناءات أو حدودا لقاعدة الاثر الفوري

— البحث المآرن الوارد في مؤلفنا في القانون القضائي الجزائري —
الجزء الأول ١٩٧٤ — الشركة الوطنية للنشر والتوزيع — الجزائر ، ص
٤١ وما بعدها) .

وقد وردت في المادة الخامسة من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر
بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية نصوص تتضمن تطبيقات
لقاعدة الاثر الفوري في شأن الاختصاص (فقرة ١ ، ٢) ونصوص أخرى
تعتبر استثناءات (فقرة ٣) . وفي القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الاحداث ورد نص المادة ٥٢ منه نموذجاً لتطبيق قاعدة الاثر الفوري في
شأن الاختصاص كذلك حيث يقول : « جميع الدعاوى المنظورة أمام
جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص
محاكم الاحداث تحال الى المحاكم المذكورة بحالتها » .

هذا ويلاحظ أن قاعدة الاثر الفوري في القوانين الاجرائية لا تترك
مجالاً لفكرة « القانون الاصلح للمتهم » التي تنص عليها م ٥ ، عقوبات ،
القانون الجديد « الاصلح » (أن صح هذا التعبير في شأن الشكليات
الاجرائية) يطبق بمقتضى الاثر الفوري ذاته — على الإجراءات المتعلقة
بالجرائم السابقة عليه . غير أن لتطبيق تلك الفكرة أوجهها خاصة —
يراجع في شأنها التعليق على المادة الثانية من قانون الاصدار والمادة
١٥ أ ج .

ويلاحظ في شأن علاقة قانون الإجراءات الجنائية بقانون المرافعات
— أن ما أشرنا اليه من نصوص قانون المرافعات هو مثال لما يتضمنه ذلك
القانون من قواعد عامة أصولية للإجراءات في جميع فروع القانون
الاجرائية . فقانون المرافعات يتضمن بوجه عام قواعد أصولية في
إجراءات التقاضي لم يعن قانون الإجراءات الجنائية بالنص عليها ،
وتعتبر نصوص التشريع في هذا الصدد مكملة بعضها لبعض ، فيطبق نص
قانون المرافعات على الإجراءات الجنائية كلما تضمن اختياراً للمعترف في

شأن قاعدة اجرائية أصولية لا يكون في قانون الاجراءات الجنائية نص يخالفها . هذا ، وقد نصت المادتان ٢٢٥ ، ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية على احكام خاصة في هذا الشأن فيما يتعلق بالمسائل غير الجنائية .

● المبادئ القضائية :

(١) في قاعدة الاثر الفوري وعدم الرجعية :

★ القواعد المنظمة لاجراءات التقاضي امام المحاكم وضمت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل واذن فمضى نقض الحكم واحيلت القضية الى محكمة الجنائيات المشكلة طبقاً لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد - وهي في حالة الدعوى المطروحة ، هيئة المحكمة المشكلة من مستشار فرد - فتكون اجراءات المحاكمة قد تمت صحيحة .

(تلقى ١٩٦٥/٥/٢١ مع ١٦ من ٥٢٣ ، وبلغ ١٩٦٥/١٠/٦ مع ١٦ من ٦٥٧) .

★ التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في الاحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ باثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون ان ترد الى الاحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل ، اذ الاصل ان كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً وخاضعاً لأحكام هذا القانون ، ولما كانت المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت صدور القرار المطعون فيه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الاوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لاتاتية الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون وتاويلها ، وكان ما اثاره الطاعن من دعوى الفساد في الاستدلال والتصور في التسبب لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون وتاويلها وانما هو من مضمين الخطأ في الاجراءات الذي لا يتسع له مجال الطعن من المذهب بالحق المدني بحدوده الواردة بالمادة ١٩٥ سالفة الذكر قبل تعديلها . ومن ثم فان الطعن على القرار المطعون فيه لا يكون جائزاً .

(تلقى ١٩٦٣/١٢/٨ مجموعة احكام النقض من ١٦ من ٨٨٧) .

★ المعارضة التي ترفع في ظل احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من حكم صادر من محكمة النقض بعد العمل به غير جائزة ، ولا وجه لما يتهدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصطح المقررة

بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القامدة يمس في الاصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسمى من يوم نفاذها بأثر عموري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها لو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان المقرر أن طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الاحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

(نقض ١٩٦٢/١٠/٢ مع س ١٣ من ٥٩٠)

(وانظر التعليق على المادة الثانية من قانون الامداد والمادة

١٥ أ ج) .

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، واذ كان الحكم المستأنف قد صدر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ في ظل سريان احكام الواد من ٣٢٣ الى ٣٦٤ - الخاصة بمسلك الاحداث ، والتي انتظمها الفصل الرابع عشر - من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية قبل الغاء ذلك الفصل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث المعمول به من تاريخ نشره في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ ، فان احكام هذه المواد هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم .

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ مع س ٣٧ من ٢٥٧)

★ متى كانت الدعوى العمومية بجريمة القتل قد رفعت على الطامن في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملقى الذي لم يكن يتطلب لرفعها تقديم شكوى من المجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للتمسك في سند رفع الدعوى بها استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من قيود لرفعها ، اذ ان الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(نقض ١٩٥٣/٢/٢٤ مع س ٤ من ٥٦١ ، نقض ١٩٥٦/٦/١٧ مع س ٧ من ٣١٤)

★ احكام المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسري الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون القواعد الاجرائية ، اذ الاصل ان الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا وخالفهما لاحكام ذلك القانون . ولما كان القانون المنطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد - الذي يحكم واقعة الدعوى وتم رفعها في ظله - قد خلا من نص مماثل للنص الوارد في المادة ١٥ من القانون الجديد رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الطلب المشار اليه (في وجه الطعن) ، فان تمسك الطامن باحكام هذا النص يكون غير صحيح .

(نقض ١٩٧٧/٦/٥ مع س ٢٨ من ٦٧٤)

(وقرن نقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد بعد التطبيق على المادة الثانية) .

★ تعديل المادة ٤١٧قرة الأخيرة من قانون الإجراءات الجنائية لا ينطوي على قاعدة من قواعد التجريم في قانون العقوبات بل قصد به حماية حق الاستئناف بما يمنع من أسساء استعماله على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وهو بهذه المناسبة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم الجنائية وضعت لكفالة حسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف ، فتنسرى من يوم نفاذه بالنسبة للمستقبل . لما كان ذلك ، وكان إجراء رفع الاستئناف من الطاعن قد تم صحيحا على مقتضى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي كانت سارية وقت حصوله ، فله تعين اعتباره كذلك بغض النظر عما استحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من تعديل في شأنها . ومتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغرامة المقررة بالقانون الجديد بعد رفضه الاستئناف المرفوع من الطاعن بإجراء صحيح ، فله يكون قد خالف القانون بما يقتضى نفيه وتصحيحه في هذا الخصوص بإلغاء الغرامة المقررة بها .

(لقض ١٩٦٣/١/٨ مع س ١٦ من ١٦)

★ إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — الذي صدر بعد الحكم عليه — قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالأعدام الا بإجماع الآراء ، وهي قاعدة أصلح يستفيد منها الطاعن أملا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن ما يتصدى به الطاعن من ذلك مردود بأن النص على وجوب الإجماع عند إصدار الحكم بالأعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل مسالف البينان قد ورد في الفصل الخاص بالإجراءات أمام محاكم الجنائية ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الإجماع وبين أخذ رأي الملقى ، فأصبح الحكم بالأعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء هذين الاجرائين على حد سواء بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما يبطل الحكم . فالإجماع في نطاق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون اجراء من الإجراءات المنظمة لإصدار الحكم بالأعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته . ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تنص على بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الإجراءات فهي لا تمس الا النصوص التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الأصل العام في إصدار الأحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ من مرامعات السرى على الدعاوى الجنائية ، واقتراطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ أج ، — نوافر الإجماع عند الحكم بالأعدام لأحكام تصدرها لحن سبر العدالة — لا تمس

أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالانقضاء أو التصديق ، ولا ينشئ لغايتها أعتارا وظروفا تعتبر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تصديق يتدرج تحت محلول القوانين الإجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الإجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت من أعمال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترد إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التصديق . إذ الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون ينزل صحيحا وخافضا لأحكام هذا القانون . لما كان ذلك فإن التعميل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المادة ٢/٣٨١ إجراءات لا تسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

(نقض ١٩٦٢/١١/٢٧ مج ٣ ص ١٢ من ٧٨٩)

(وقرن نقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد بعد التعليق على المادة الثانية) .

★ من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - وقد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات والعقوبات . لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التي يعتبر فيها المتهم حدثا من خمسة عشر عاما إلى ثمانية عشر عاما وتخفيفه العقوبات التي نص عليها فيه من العقوبات التي كان منصوصا عليها في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من قانون العقوبات التي ألفاها ذلك القانون هو قانون أصلي للمتهم - وإذا كان الثابت من مسودة قيد ميلاد المحكوم عليه أن سنه وقت ارتكاب الجريمة لم تكن قد تجاوزت ثمانيا عشرة سنة بما تكون معه محكمة الأحداث هي المختصة دون غيرها بمحاكمته طبقا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المنطبق على الواقعة باعتباره قانونا أصلي للمتهم .

(نقض ١٩٧٦/٢/٨ مج ٣ ص ٢٧ من ١٧٤)

★ التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ إلى القضاء

العسكري ما لم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم المدنية .

(نقتل ١٩٧٢/١١/٥ مع ٢٣ من ١١٥١) .

(ب) في علاقة حقون الإجراءات الجنائية بـ حقون المرافعات :

★ من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتمين الرجوع إليه لسد ما يوجد في القانون الآخر من نص أو للامانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الاصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون المساري وقت صدوره وذلك اخذاً بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصاً على تقدير هذه القاعدة فيما سته من قوانين ، ونص في المادة الاولى من قانون المرافعات على أنه « تسري قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك :

١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد

انقضاء باب المرافعة في الدعوى .

٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ

العمل بها .

٣ - القوانين المنظمة لطريق الطعن بالنسبة لما صدر من

الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو محتسنة لطريق من تلك الطرق .

وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طريق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد نهت حق الاستئناف بالتقيد الوارد بها فاتها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدث به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصلح (أي القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الاصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فانها تسري من يوم نفاذها بآثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(نقتل ١٩٦٦/١٢/١ مجموعة الاحكام من ١٥ من ٧٧٥) .

★ الأصل انه لا يرجع الى احكام قانون المرافعات في المواد الجنائية الا لتفسير ما غُض من احكام قانون الاجراءات الجنائية او لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الاحكام التي لا تتعارض مع احكام قانون الاجراءات وانما تكمل نقصا فيه يمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، لانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والاخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .
(للنقض ١٩٦٢/٦/١٢ مجموعة الاحكام ص ١٣ ص ٥٥٠)

★ من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من احكامه - وردت في قانون الاجراءات الجنائية ، او عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة تنظيم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الاسباب الى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك وكثت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على انه « اذا غفلت المحكمة لحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يطلب خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » فانه يجب اعمال هذا النص ايضا في الدعوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد اغفلت الفصل في التهمة المستندة للمطعون ضده بالطريق السوى امام النيابة ان ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم ، وان تطلب منها اكماله بالفصل فيها اغفله ، وليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك ان هذه المحكمة انما تعيد النظر فيها فصلت فيه محكمة اول درجة وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في امر لم تستند محكمة اول درجة عند ولايتها في الفصل فيه ، والا ليوثت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

(للنقض ١٩٦٢/٦/١٢ مجموعة احكام للنقض ص ١٣ ص ٥٥٦)

★ ان الدعوى المدنية التابعة ، تفسخ امام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها ، ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة تتعارض مع ما يغفلها من قانون المرافعات المدنية اما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات . واذا كان ذلك ، وكانت مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حيز الدعوى للحكم - تاجيل اصداره لأكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص

قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تاجير النطق به .

(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مع ص ٢٢ من ٢٨٢) •

(المادة الثانية)

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (•)

نابر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وإن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ - ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠

فروع

بإمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
(عثمان محرم)

وزير العدل
(عبد الفتاح الطويل)

• نشر بالجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ لهذا
نفاذه اعتبارا من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ .



• أثارت الفترة الطويلة بين التوقيع على القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبين نفاذه في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن تأخر نشره حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ — مسألة تطبيق بعض أحكامه باعتبارها أصحح للمتهم من يوم صدوره (طبقا للمادة ٥ عقوبات) ، ونيس من يوم نفاذه (بعد ثلاثين يوما من نشره) • وجرى قضاء محكمة النقض على اعتبار يوم نشر القانون في ١٥/١٠/١٩٥١ بدءا لتطبيقه فيما هو أصحح للمتهم (أنظر نقض ١٩٥٢/٢/٧ — أدناه) •

وتطبيق فكرة القانون الاصلح للمتهم في شأن قواعد وأردة في قانون الاجراءات الجنائية يثير التساؤل الذي يتردد في القانون المقارن حول تطبيق قاعدة القانون الاصلح للمتهم وما اذا كانت تتعلق بخصوص التجريم والعقاب وهذا أم تسرى على كل القوانين الجنائية ، وفي اطار

آخر هل تقتصر على النصوص التي تحدد الجرائم وعقوباتها — أم أن نطاق تطبيقها يمتد على الأقل إلى القواعد التي تتمثل بانزال عقوبة معينة على المتهم أو التي تمنع كلية من انزال العقاب به — ومن ذلك قواعد تقادم الدعوى الجنائية (م ١٥ — ١٨ أ ج) ، وقاعدة الاجماع في اصدار الحكم بالاعدام التي أحدثت بنص خاص وأضيفت إلى المادة ٣٨١ أ ج بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ (راجع نقض ١٧/١١/١٩٦٢ السابق وروده تحت المادة الاولى) . وقد جرى قضاء النقض في شأن قاعدة القانون الاصلح على سريانها في شأن القواعد الموضوعية دون القواعد الاجرائية غير أن الامر يحتاج في هذا الشأن إلى تصديق لمعنى « الموضوع » و « الاجراءات » في القانون الجنائي (راجع أيضا نقض ٥/٦/١٩٧٧ في التعليق على المادة الاولى من قانون الاصدار ، وانظر فيما يلي التعليق على المادة ١٥ أ ج) .

● المبادئ القضائية :

★ انه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين انهما بيننا نص في فقرتها الاولى على انه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، فانها تضمن في فقرتها الثانية على انه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا ، قانون اصلح للمتهم ، فهو الذي يطبق دون غيره » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « دستور القانون » . أما الحكمة في التفرقة بين الحالتين فهي واضحة أيضا . ذلك بأن الأصل في القوانين — حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ — أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور اذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بنفسه ثلاثين يوما من تاريخ نشره — فان هذا انما أملاه حرص واضح الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكن قد علموا بصورها سواء أكلن هذا العلم حقيقيا أم مفترضا . ولذا فانه بيننا حول السلطة التشريعية أن تصمد في القوانين بمواعيد نافذها لما يقصر مهلك الثلاثين يوما أو مدة أو بإجازة سريانها على ما وقع قبلها من حوادث ، فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب الا على الأعمال اللاحقة لمصدر القانون الذي ينص عليه . وأذن لم يمتى كان قانون الاجراءات الجنائية

الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن
يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره - بعد ثلاثين يوما
من تاريخ نشره ، قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في
مواد الجنح تنقضي بمضي ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة
١٧ على أنه « لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى
الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » - لما كان ذلك وكان قد
انقضى (على الواقعة محل الاتهام) أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥
أكتوبر سنة ١٩٥١ فانها تكون قد سقطت بمضي المدة أمهالا للفقرة الثانية
من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار اليها
قانون أصلح للمتهم صدر ونظر فيجب اتباعه دون غيره ولا يمكن أن يكون
للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ (الذي صدر ونشر بالجريدة الرسمية في
١٧/١٠/١٩٥١) والصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية
(أضاف هذا القانون فقرة خاصة بهذا الشأن الى المادة الاولى من قانون
الإصدار ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - تراجع ويراجع التطبيق عليها) ، والذي
يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار اليها فيها (م ١٧) بالنسبة للجرائم
التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة
ما دامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة
١٩٥١ .

(نقض ١٩٥٢/٢/٧ طعن رقم ١٢٨٦ س ٢٠ ق مجموعة المبادئ التي قررتها
محكمة النقض في ٢٥ سنة من ٦٢٠ رقم ٢٥) .

قانون الاجراءات الجنائية

الكتاب الأول

في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

• وهو يشمل أربعة أبواب :

الباب الاول — في الدعوى الجنائية

المواد ١ — ٢٠

الباب الثاني — في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

المواد من ٢١ — ٦٣

الباب الثالث — في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

المواد من ٦٤ — ١١٧

الباب الرابع — في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

المواد من ١١٨ — ٢١٤

الباب الأول

في الدعوى الجنائية

الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية
وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

المادة (١)

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ،
ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في
الأحوال المبينة في القانون .

* * *

● الدعوى الجنائية — رفعها ومباشرتها :

الدعوى الجنائية هي سلطة توجيه طلب الى القضاء له أثره
انقائوني نحو اتخاذ الاجراءات المقررة لتوقيع الجزاء الجنائي .

وهي في هذه الحدود صورية من الدعوى بأوضاعها العامة في
القوانين المنظمة للتقاضى . وتستعمل عن طريق الطلب ، والدفء ،
والطعن (يراجع كتابنا : موجز القانون القضائي الجزائي ، الجزء
الأول — المرجع السابق ، ص ٩٣ وما بعدها) .

ويغرى النص بين رفع الدعوى وبين مباشرتها ، وهو أمر تتميز به
الدعوى الجنائية . ويورد النص أهم أثر للفرقة بينهما إذ أنه ترك الباب
مفتوحا لرفع الدعوى الجنائية من غير النيابة العامة ، أما مباشرتها فهي
مقصورة عليها دون أى استثناء .

ويستعمل النص هنا عبارة رفع الدعوى بمعنى واسع يشمل مجرد تحريكها أمام سلطة التحقيق ، كما يشمل « رفع » الدعوى الجنائية بالمعنى الضيق - وهو الاجراء الذى تقوم به النيابة العامة ويؤدى الى عرض الدعوى (أو احالتها) على قضاء الحكم ، سواء فى صورة احالة مباشرة من قبل النيابة العامة فى الاحوال التى تملك فيها ذلك (قضايا الجناح والمخالفات - م ١/٢١٤ و ٢٣٢ من القانون ، وقضايا الجنايات عند احالتها مباشرة الى الدوائر الخاصة المنشأة بمحكمة الجنايات - مقتضى المادة ٣٦٦ مكررا) ، أو فى صورة طلب احالة مقدم الى السلطة المختصة : قاضى التحقيق أو من يقوم مقامه (م ١/١٥٣ أ ج) .

وتشير المادة الى وجود احوال استثنائية يجيز فيها القانون لغير النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية - وذلك بمعناه الواسع . وعلى هذا نجد فى نصوص قانون الاجراءات الجنائية احوالا يشترك فيها مع النيابة غيرها فى سلطة « تحريك » الدعوى الجنائية ، واهوالا اخرى يشاركها غيرها فى سلطة « رفعها » (بالمعنى الضيق) .

فتحريك الدعوى الجنائية اعطيت سلطة فى شأنه لمحكمة الجنايات والمحكمة النقض - طبقا للمواد ١١ وما بعدها من القانون .

ورفع الدعوى أو إحالتها الى المحكمة اعطى القانون فى شأنه حقا لمن أصابه ضرر من الجريمة : أن يحيل الدعوى الى محكمة الجناح والمخالفات بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمامها (٢٣٢ أ ج) . كما كان لاستثمار الاحالة ، طبقا للمادة ١٧٩ قبل الناء هذا النظام بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ أن يحيل المتهم الى المحكمة المختصة من وقائع جديدة غير واردة بالتكليف الملغى اليه بالحضور أمامه ، كذلك كان له أن يحيل للمحكمة متهمين آخرين لم يقدموا اليه من قبل النيابة العامة .

هذا ولجميع المحاكم حق فى تحريك الدعوى الجنائية ، أو رفعها . والفصل فيها موزا - فى جرائم الجلسات ، على اختلاف فى ذلك بين الجنايات وغيرها ، وعلى اختلاف كذلك فى مدى هذا الحق ، واجراءات (م ٢ - الاجراءات الجنائية)

استعماله - فيما بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية طبقا لنصوصه
المواد ٢٤٣ ، ٢٤٥ أ ج ، ١٠٤ ، ١٠٧ مرافعات .

أما الاختصاص بمباشرة الدعوى الجنائية بعد الطلب الذى تتحرك به أمام سلطة التحقيق أو سلطة الحكم فلا يشارك النيابة العامة فيه غيرها فتكون هى الخصم المدعى وليس من قام بتحريك الدعوى ابتداءً ، وتواجه النيابة العامة فيها المتهم كخصم مدعى عليه ، كما يكون لها وحدها انصفة فى الطعن فى الحكم الذى يصدر فيها (راجع على سبيل المثال المادتين ٤٠٢ ، ٤٠٣ أ ج) .

ويلاحظ فى هذا الشأن أن طلب المدعى بالحق المدنى - الذى تتحرك به الدعوى الجنائية عند تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات طبقا للمادة ١/٢٣٣ أ ج - لا يؤدى الى انعقاد الخصومة الجنائية بين صاحب الطلب والمدعى عليه ، وإنما تتمتع به بينهما الخصومة المدنية فى دعوى التعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة . وتتمتع بذات الطلب الخصومة الجنائية بين النيابة العامة وبين المتهم ، وتكون النيابة العامة بعد ذلك هى صاحبة الصفة فى مباشرة الدعوى الجنائية بعد تحريكها .

ويلاحظ ان النيابة العامة لا تملك الدعوى الجنائية ولكنها تتصرف فيها كوكيل فى الخصومة غير مفوض فى الصلح أو التنازل ، فليس لها الصلح مع المتهم ولا التنازل عن الاجراءات بعد رفع الدعوى أمام القضاء ، فحينما يتعلق بالدعوى الجنائية لا يعرف قانون الاجراءات الجنائية نظام ترك الخصومة المقرر فى قوانين المرافعات . كما أنه اذا تضمن أى تصرف للنياية العامة بوصفها سلطة اتهام تخليا عن رفع الدعوى الجنائية أو متابعتها أو عن الطعن فى حكم صادر فيها ، فإن كل ذلك لا حجية له ولا يقيد بها فى معاودة استعمال سلطتها فى شأنها بناء على نيابتها المستمرة عن الهيئة الاجتماعية ، وذلك ما لم ينقض ميعاد يسقط حقا فى اجراء معين . ومن قبيل تلك التصرفات التى لا حجية لها : أمر الحفظ (ولو اتخذ ميعاد أمر بالا وجه لاقامة الدعوى لعدم الاهمية -

نظر التعليق على المادة ٦١) ، وكذلك قرار الموافقة على حكم معين - حتى يضمن حيماد الطمن فيه +
وعند جواز ترك النيابة العامة للدعوى أمام المحكمة - طبقاً لصدر
الفقرة اثنتانية من المادة ، مطلق + ولا يؤثر على الدعوى الجنائية ترك
الدعوى بالحق المدني لدعواء ولو كان هو الذي حرك الدعوى الجنائية
بالطريق المباشر (م ٢٦٠ فقرة ثمانية) +

أما وقف الدعوى الجنائية أو تعطيل سيرها المشار إليه في الفقرة
الثانية من المادة فقد يقع بأسباب تؤدي إلى انقضاء الدعوى ذاتها -
وذلك كالتنازل عن الشكوى أو الطلب في الحالات المنصوص عليها في
المادة ١٠ من القانون + كما يجوز وقف الدعوى في حالة الطعن
بالتزوير في ورقة من أوراقها طبقاً للمادة ٢٩٧ + وكذلك إذا كان الفصل
فيها يتوقف على الفصل في دعوى جنائية أخرى (م ٢٢٢) ، أو على
الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية (م ٢٢٣) +

كذلك فإنه إذا ما أحالت النيابة العامة الأوراق إلى جهة إدارية
فوقع جزء إداري بشأن الواقعة ، فلا يحصل ذلك دون رفع الدعوى
الجنائية على من وقع عليه الجزاء الإداري إذا ما كان الفعل يقع تحت
مائلة نص يرتب له عقوبة جنائية - ولو كانت إحالة الأوراق للجهة
الإدارية تتم عن اتجاه النيابة العامة إلى حفظ الدعوى +

هذا وقد انشأ قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون ٢٥ لسنة
١٩٦٦ نيابة عسكرية تتبعه وتختص في شأن العسكريين والجرائم
ان عسكرية بما تختص به النيابة العامة بالنسبة للكافة عن جرائم القانون
العام (راجع المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من قانون القضاء العسكري) +
وعند تداخل الاختصاص فإن النيابة العسكرية هي التي تقرر ما إذا
كانت الواقعة تدخل في اختصاصها ومن ثم في اختصاص القضاء
العسكري - طبقاً للمادة ٤٨ من ذلك القانون + (أنظر التعليق والمبادئ
القضائية الواردة في بداية الكتاب الثاني - مقدمة الباب الأول - في
الاختصاص) +

● المبادئ القضائية :

✳ من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنائب العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة إلا وكيلة عنها في استعمالها ، وهي إذا كانت تملك التصرف بالحفظ إلا أنها إذا قدمت إلى القضاء مائة يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء فليس مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة . وليس لها من حق لديه سوى ابداء طلباتها فيها أن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ، ولا يقبل الاحتجاج عليها بقولها الصريح أو الضمني لأي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلما أن طعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقاً لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضاً حين تنافس سلطتها الغائية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفاً منضماً تقتصر مهمتها على مجرد ابداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

(نقض ١٩٦٤/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض من ١٥ من ١٥٩) .

✳ والنيابة العمومية ليس لها القنابل عن الدعوى العمومية التي أثبتت عليها ، فلها أن تستأنف الحكم الصادر فيها حتى ولو بدأ منها موافقتها عليه وقبوله ، أو كانت قد أمرت بحفظ الدعوى الصادر فيها لأي سبب من الأسباب .

(نقض ١٩٦٧/٣/٢٤ الحامض من ٢٨ من ٥١٢) .

✳ وحق النيابة في الاستئناف مطلق مباشر في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً استئنافه ، ليكون على غير أساس ما يثيره المتهمم من عدم قبول استئناف النيابة لارتفائها الحكم الابتدائي .

(نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض من ٧ من ٥٢٨) .

✳ أن النيابة العامة إذا كانت تملك التصرف في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء ، مائة في ملاحقتها معه لا تملك سوى تحريكها إليه وإرسالها له . ومتى أوصلتها أصبحت ملكاً له يتصرف فيها بما يشاء وليس للنيابة من حق لديه سوى ابداء طلباتها فيها ، أن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها ، بالاستئناف الذي يحصل تحت شرط مانع لا شك أنه قد حرك الدعوى لمعلاً وأوصلها للقضاء لمعلاً ، وأصبحت في ملكه لمعلاً ، سواء تحقق الشرط أم لم يتحقق إذ لا سبيل إلى انتزاعها من يده ، مما يدل على أن الاستئناف يكون في ذاته صحيحاً ومنتهجاً أثره والشرط المطلق به غير معتبر لأنه مغل بموجب الاستئناف .

(نقض ١٩٣٢/١١/٧ الحامض من ١٢ من ٤٩٣) .

✳ وأن دفع الطاعن بأنه صدر منشور من النائب العام بحفظ القضية التي هي من قبل الدعوى المرفوعة عليه لا يُلغى إليه ، إذ متى كانت

الدعوى رفعت صحيحة وكثت الواقعة معاقباً عليها ، فلا يؤثر عليها فيها منشور يصدره النائب العام من قبيل ما ذكر .

(لفظ ١٩٤٨/٢/٢٢ المجموعة الرسمية من ٤٩ من ٣٠٤) .

و (لفظ ١٩٤٩/٣/٢ المجموعة الرسمية من ٥٠ من ٢٢٢) .

★ والزام النائب العام بوجوب الحصول مسلي ترخيص الرئيس الإداري برفع الدعوى العمومية على موظف لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذا مارعت الدعوى بغير اتفاق . لأن الاتفاق أو الخلاف مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى أو على حفظها لا يمكن أن ينتج أي اثر قانوني على سيرها . فإذا أمر النائب العام برفع الدعوى العمومية على موظف من غير أن يحصل على ترخيص من رئيسه نفذ أمره وقامت الدعوى العمومية سليمة وانتجت نتائجها .

(لفظ ١٩٣١/٥/٧ المحاماه من ١٢ من ٢٦٧) .

★ وأن القانون حين أوجب على النيابة اخطار النيابة العليا للمهين الطبية بما يتهم به أعضاءها من الجنايات والجنت لم يرتب على مخالفة ذلك بطسلاًنا .

(لفظ ١٩٥١/١٠/٨ مجموعة أحكام اللفظ من ٢ من ١٢) .

★ ولا تنافر إطلاقاً بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ، فقد يكون الفعل مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ، ولا تترتب على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لحاكمته على ما أسند اليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية .

(لفظ ١٩٥٥/٢/١٤ مجموعة أحكام اللفظ من ٦ من ٥٢١) .

★ وأن الجزاءات التأديبية التي رسبها قانون المحاماة لمساطة المحامي من الإخلال بواجب مهنته لا يحول دون محاكمته جنائياً إذا كانت الأعمال التي وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

(لفظ ١٩٤٩/١١/٢٢ المحاماه من ٣٠ من ٤٧٠) .

★ ترك المدعى المدني دعواه ، لا يؤثر في الدعوى الجنائية . مادامت المحكمة قد اتصلت بها لتعريضها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . مثال في شيك بدون رصيد .

(لفظ ١٩٨٠/٥/٤ مع ٣١ ق ١٠٥) .

(لفظ ١٩٧٢/٣/٥ مع ٢٣ من ٢٧٤) .

★ المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما إذا كان

يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .

(لفظ ١٩٦٦/٤/١٩ مج ١٧ ص ٤٩٠) .

★ أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جوازيًا للمحكمة الجنائية . فلذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص للقاضي الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان مستوجباً لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الواضح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة . ولما كانت المحكمة تد افتتحت من الأدلة السائغة التي أوردها وانتهت منها الى عدم صحة البيانات الواردة في الاعلام الشرعى فانها بذلك تكون قد ارتكت ضمناً باستغنائها عن وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم بالورثة من الجهة المختصة .

(لفظ ١٩٦٦/٢/١٩ مج ١٧ ص ٦٩) .

★ الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المعلقة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تفسخ لتقدير المحكمة . فيجوز لها الا تحقق بنفسها انطعن بالتزوير ، والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا توقف الفصل في الدعوى الأصلية اذا ما قدرت ان الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واضحة .

(لفظ ١٩٦٨/٢/٢٧ مج ١٩ ص ٢٨٨) .

المادة (٢)

يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة مباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون .

ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة من يعين لذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون .

● نصوص للقابلة :

تراجع المواد ٢١ رحا بعدما من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وتراجع الفقرة الرابعة المضافة الى المادة الاولى من قانون الاصدار (١٥٠ لسنة ١٩٥٠) بشأن شباط الشرطة القائمين بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور .

كما يعلن بشأن الذبلة السلبية العسكرية المولد .. ٢٧ من ٢٤ جون ١٩٧١ كلم العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ .

● الادعاء الجنائي (الاتهام) كوظيفة للنياابة العامة :

تتكلم المادة عن وظيفة النيابة العامة كسلطة اتهام ، وهى احدى وظائفها المتعددة سواء فى شأن الدعاوى الجنائية أو انقضایا المدنية — ويوجه خاص قضایا الاحوال الشخصية — مما نص عليه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية والى كل هذا تشير المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ حيث تقول « تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانونا ، ولها دون غيرها الحق فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » .

وسلطات النيابة العامة فى شأن الدعوى الجنائية لا تقتصر على رفعها وجاشرتها مما تشير اليه المادة الاونى من القانون وهو ما يعرف بسلطة الاتهام بل ان لسلطتها مجالات أخرى :

١ — فهى تهيمن على مرحلة تمييز الدعوى فى سبيل تحريكها — وهو ما يعرف بسلطة الضبط القضائى التى تظهر فى مرحلة جمع الاستدلالات . ولاعضاء النيابة العامة فى هذا الصدد صفة مأمورى الضبط انقضائى طبقا للمادة ٢٢/١ من هذا القانون . كما أن غيرهم من مأمورى الضبط القضائى يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم — تابعين للنياابة العامة (م ٢٢ من قانون السلطة القضائية ٤٦ لسنة ١٩٧٢) .

٢ — والنيابة العامة تمارس كذلك سلطة التحقيق طبقا لنمواد ١٩٩ وما بعدها من القانون ، فتتحرك بذلك الدعوى الجنائية أمام احد اعضائها — وهو القائم بالتحقيق . وهو يتولى التحقيق فى هذه الحالة بسلطة مباشرة من القانون لا يمثل فيها النائب العام أو أيا من يكون لهم حق ندبه للتحقيق من رؤسائه فى النيابة العامة . ولايلتزم فيها الخضوع لتوجيهاته فى اجراءات التحقيق والتصرف فيه . وانما للنائب العام سلطة خاصة لانهاء القرار الصادر بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى خلال ثلاثة شهور من صدوره طبقا للمادة ٢١١ أ ج . وذلك كله على خلاف الحال فى ممارسة عضو النيابة بسلطة الاتهام حيث يلتزم بأوامر

وتوجيهات رؤسائه (قارن في هذا حكم النقض اثناء الصادر في
١٥/١١/١٩٦٥) *

٢ - دور النيابة العامة في قضايا النقض الجنائي : - تقوم نيابة
عامة مستقلة أمام محكمة النقض طبقا للمادة ٢٤ من قانون السلطة
القضائية وهي لا تعتبر خصما في الدعوى المطروحة ولذلك يمكن حضورها
المداولات بغير صوت محدود ، على أنه في قضايا النقض الجنائي بالذات
لا يسمح للنيابة بحضور المداولات * ولعل ذلك لنفى شبهة أنها تدافع عن
وجهة نظر الاتهام *

مميزات النيابة العامة في ممارستها لسلطة الاتهام :

تعتبر النيابة العامة في ممارستها لسلطة الاتهام وحدة لا تتجزأ
فيعتبر القرار الصادر من أى عضو منها صادرا منها كهيئة واحدة * ولذلك
يلزم أن يكون في حدود وكالته عن النائب العام ، والا يخالف فيه ما يصدر
اليه من رؤسائه من توجيهات أو ما يصدرونه من قرارات *

ويمبر عن ذلك كله بأن عمل النيابة كسلطة اتهام يحكمه مبدأ أن :

١ - عدم التجزئة : (أى جواز اكمال أى عضو من النيابة العامة
عمل زميل آخر) *

وينطبق هذا المبدأ على قيام أحد أعضائها بعمل من اعمال التحقيق
بوجه عام فضلا عن سريانه في شأن أعمال الاتهام * فمبدأ عدم التجزئة
يسمح بأن يكمل أحد أعضاء النيابة تحقيق غيره وذلك مع مراعاة قسام
الاختصاص الملقى لمن يصدر عنه التصرف ، ففي شأن الاختصاص الملقى
تقوم تجزئة فاطمة بين اختصاصات أعضاء النيابة في ممارستهم لسلطة
التحقيق *

ويلاحظ فوق ذلك أن مبدأ عدم التجزئة يتعدد بالنصوص التي تنص
بمفرد الاختصاصات على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة
(م ٦٣ ، ١٤٤ ج) *

٢ - مبدأ التبعية التدريجية : فيتعين في مجال الاتهام أن يتبع

المروؤس في النيابة العامة أمر رئيسه والا كان عمله باطلا . ومع ذلك فان هذا المبدأ لا يقيّد أعضاء النيابة العامة اذا ما حركت الدعوى أمام القضاء اذ يكون ممثل النيابة العامة حرا فيما يبدىه من طلبات أمام المحكمة ، ولهذه القول الفصل في كل ما يتعلق بواقعة الاتهام .

● من التعليلات العامة للنيابات :

مادة ٤ - تنهض النيابة العامة فضلا عما سلف - بكافة الاختصاصات الاخرى التي تنس عليها القوانين ، او تقتضيها وتليقها الادارية ، واهما ما يلي :

(ا) الاشراف على المسجون وغيرها من الاماكن التي تنفذ فيها الاحكام الجنائية ، وذلك بزيارتها والاطلاع على دلائلها والاتصال باى محبوس فيها .

(ب) الاشراف على الاعمال المتعلقة بنقود المحاكم .

(ج) الاشراف على تحصيل وحفظ وصرف الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية والاحوال الشخصية وكذلك الامانات والودائع ، وتضع في ذلك لرقابة وزارة العدل .

(د) الاذن لرجال السلطة العامة بالاتصال بالمحبوسين في السجون (هـ) رفع الدعاوى المدنية في الاحوال التي ينص عليها القوانين ، والتدخل الوجوبى والجوازى في الحالات المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ من قانون المرافعات .

(و) طلب الحكم باثهار افلاس التجار .

(ز) تنفيذ الاحكام الواجبة التنفيذ في الدعاوى الجنائية .

(ح) رعاية مصالح منبى الاهلية والخالفين والتحفظ على اموالهم والاشراف على ادارتها وفقا لاحكام القانون .

(ط) اصدار الاوامر الجنائية في الجرح التي يعينها وزير العدل بقرار منه وفي المخالفات ، متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس او بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التفسيرات او الرد .

(ى) اصدار القرارات في المنازعات على الحيازة تحقيا لوجوبات حماية الامن العام واعمالا لما نص عليه القانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ ببعض احكام قوانين الاحوال الشخصية .

(ك) حضور الجمعيات العمومية للمحاكم ، وابداء الراى في المسائل التي تتصل باعمال النيابة العامة ، وطلب دعوة الجمعية العمومية لى محكمة للاتخاذ .

(ل) اقامة الدعاوى التأنيبية على القضاة واعضاء النيابة المسئلة ومباشرتها أمام مجالس التأديب وابداء الملاحظات عند نظرها طلب احالة القاضى الى المعاش او نقله الى وظيفة اخرى لغعد اسباب الصلاحية .

(م) عرض القضايا المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض مشفوعة بذكرات برأيها في هذه الأحكام .

مادة ٥ - يقوم باداء وظيفة النيابة العامة - لدى المحاكم - مسدا محكمة النقض - النائب العام والمحامون العامون ورؤساء النيابة ووكلاؤها ومساعدوها ومعاونوها .

ويحل المحامي العام الاول محل النائب العام وتكون له جميع اختصاصاته في حالة غيابه أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه .

ويقوم باداء وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تؤلف من منير يعاونه عدد كلف من الاعضاء من درجة محام عام أو رئيس نيابة .

مادة ٧ - يشرف النائب العام على شئون النيابة العامة ، وله الرئاسة القضائية والإدارية على أعضائها .

مادة ٨ - للنائب العام أن يباشر اختصاصاته بنفسه ، وله - في غير الاختصاصات المنوطة به على سبيل الانفراد - أن يهيئ إلى أي من أعضاء النيابة المحمود اليهم قانونا معاونته ، أو مباشرتها بالنيابة عنه .

كما يجوز له أن يخفى اختصاصا شاملا للجمهورية على أعضاء النيابة المتفصعة في بعض أنواع الجرائم .

كما تراجع في تفصيل اختصاصات النائب العام والمحامين العامين ورؤساء النيابة الكلية والجزئية المواد من ٩ - ٢٦ ، ومن ١٦٨٥ - ١٧٠٦ من التمليمات .

● المبادئ القضائية :

★ النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي تبت بها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تدببه لذلك من مأموري الفسبط القضائي ، أو بأن تطلب نوب قاض التحقيق ، أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته في ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط ، وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم انتهائي .
(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ مجموعة الاحكام من ١٦ من ٨٦٥)

★ النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشره تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي . وولايته في ذلك عامة تشمل على مسطرتي التحقيق والادعاء وتبسط على إقليم الجمهورية برمنه وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل من الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يتكفل - فيما عدا الاختصاصات التي تنطت به على سبيل الانفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أهر مباشرتها

بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسماً واحداً لا انفصام بين خلاياه .

(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ مجموعة الأحكام من ١٦ من ٨٦٥)

★ يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محل إقامة كل منهم بما يفيد أن وكلاتهم في الأصل عامة تبعاً لوكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أي عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لأقامته وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في نذب أحد أعضاء النيابة العامة - ممن يعملون في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بأحدى نيابات الاستئناف - لتحقيق أية قضية أو إجراء عمل قضائي مما يدخل في ولايته ، ولو لم يكن داخلاً بحسب التصديق النومي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو . ومن ثم يكون النعي على قرار النائب العام الصادر بنبذ وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة إلى الطامن بتجاوزه الاختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد .

(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ مجموعة الأحكام من ١٦ من ٨٦٥)

★ القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأي قيد يحد من السلطات المخولة لقانونا للنائب العام أو ينقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقي أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم . خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بذلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفي أنهم يباشرون الدعوى باسمه ويستفيدون سلطاتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجملهم بمعزل عن تبعيته أو ينفك عن رئاسته أو أشرافه .

(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ مجموعة الأحكام من ١٦ من ٨٦٥)

★ رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة إدارية محفلة لا يترتب عليها أي أثر قضائي .

(نقض ١٩٦٥/١١/١٥ مجموعة الأحكام من ١٦ من ٨٦٥)

★ إذا كانت النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العام والممثل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، فإن ذلك لا يصحق إلا على النيابة بصفتها سلطة اتهام ، أما النيابة

بصفته سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها - ولذلك يجب أن يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستهدداً حق لا من النائب العمومي بل من القانون نفسه ، لأن هذا هو الذي يمثله طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحث التي لا يتصور أن يصدر فيها أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو أنابة .

(نقض ١٩٦٢/٧/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٦٨١) •

★ نيب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بترك الدائرة جائز عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم - وهذا النيب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة متسماً أصحح الإذن قد وقعه باعتباره منتدباً - وهو ما لا يبارى فيه الطاعن - فإن معاد ذلك أنه كان منتدباً ممن يملك نيابة قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش دون ضم نفقرة الانتداب لأن خلق هذا الدفتر معاً يفيد الذنب لا ينفي حصوله كما لا ينفي حالة الضرورة التي اقتضت ما دام الذنب ثابتاً في إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل في الإجراءات الصنعة .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ ص ٢٨٤) •

★ وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه ، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر في الدعوى من وكيل النيابة الكلية باعتباره عملاً من أعمال التحقيق يكون صحيحاً غير مخالف للقانون .

(نقض ١٩٧٧/٧/١٣ ص ٢٨٤) •

★ من المقرر أن النيابة - وهي تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(نقض ١٩٧٧/٣/١٤ ص ٢٨٤) •

★ من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتقصي لأنهم في مواقفهم

وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالمتحى غير واجب عليهم الرد غير جائز في حقهم • ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة •
(نفس ١٩٦٦/٢/٨ مج ٥ ص ١٧ ق ٢٠)

• لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعى على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائها بإصداره على غير سند من القانون •
(نفس ١٩٧٧/٦/١٣ مج ٥ ص ٢٨ ص ٧٥٩)

المادة (٣)

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شخصية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الفلص ، إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون •

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ويبرئتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •

• نصون للمقارنة :

المادة ٢٧٣ ، والمادة ٢٧٧ عقوبات بشأن جريمة الزنا ، والمادة ٢١٢ عقوبات بشأن المصلحة بين الأصول والفروع والأزواج •

● الشكوى كتيد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية :

ويقصد بالشكوى تصريح صادر من المجنى عليه إلى السلطة القائمة بالاجراءات (النيابة العامة ، أو أحد مأموري الضبط القضائي) - في شكل بلاغ كتابي ، أو شفهي كأقوال في محضر أو ما إلى ذلك - يلصح عن رغبته في تحريك الدعوى الجنائية واتخاذ الإجراءات المتطعة بذلك •
ورفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر إلى المحكمة من قبل المجنى •

عليه كمدع بالحق المدني يعتبر متضمنا شكواه في الحالات التي تلزم الشكوى لتحريكها .

كما انه قد يكفى تقديم الشكوى الى من يكون حاضرا من رجال السلطة العامة في حالة التلبس (انظر م ٣٩) .

ويقدم الشكوى المجنى عليه شخصا ، أو وكيله الخاص ، أو وليه .
كما تقبل من الوصى أو القيم في الجرائم الواقعة على المال (م ٥) .
وتنظم المادة ٦ أج بعض الحالات الخاصة في هذا الشأن .

ويكفى أن تقدم الشكوى من أحد المجنى عليهم اذا تمددوا كما يكفى أن تقدم ضد واحد من المتهمين ولو تعددوا (م ٤ أج) .
وهي لا تلزم لاجراءات الاستدلال ، أو الاجراءات المخولة لأمور الضبط القضائي في حالة التلبس فيما عدا القبض على المتهم (م ٩ ، ٣٩)
— كل هذا فيما خلا جريمة الزنا التي لايجوز فيها اتخاذ أى اجراء ولو كان متعلقا بجمع الأدلة — الا بعد حصول الشكوى (طبقا لما أوضحه مندوب الحكومة بمناقشات مجلس النواب بجلسة ١٣/٣/١٩٥٠) .

وتلزم الشكوى قبل بدء اجراءات التحقيق (في حدود ما نصت عليه المادة ٩ ف ثانية أج) ، ويستمر أثرها حتى النطق بالحكم ما لم يحدث تنازل عنها .

والتنازل من صاحب الشأن في الشكوى قبل تقديمها أو ممن قدمها بعد تقديمها — يؤدي الى انقضاء الدعوى الجنائية (م ١٠ أج) .
أما بعد صدور الحكم فلا أثر للتنازل الا في حالات استثنائية حيث يؤدي الى وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها (في حالتى : الزنا — م ٢٧٤ عقوبات ، والسرقه بين الاصول والفروع والزوجين — م ٣١٢ عقوبات) .
هذا وينقضى الحق في الشكوى — ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية بامتناع تحريكها — بعضى مدة الشهور الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ، وكذلك بوفاة المجنى عليه قبل تقديم الشكوى في خلال تلك المدة . أما الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا اثر لها (م ٧ أج) . ومع

ذلك غانه بعد وفاة الزوج الشاكي في دعوى الزنا فان لأولاده من الزوج المشكو أن يتنازلوا عن الشكوى تحتنقض الدعوى الجنائية (م ١٠ غقرة ٤ أ ج) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٦٤ - يشترط في الشكوى أن تكون موجهة ضد شخص معين بالذات لتحريك الدعوى الجنائية قبله ، فلا يكفى مجرد إبداء الرغبة في محاكمة الجاني إذا لم يكون معروفا لدى الشاكي .

● المبادئ القضائية :

★ اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخلف في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للبدعي بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم اذ له أن يحركها أيام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المبكر هو ببدلية شكوى .

ولا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق ملف أو حتى جبع استدالات من مأمور الضبط القضائي .

(نقض ١٩٥٦/٧/٨ مجموعة احكام النقض من ٧/١٣٨) .

(نقض ٨٠/٥/٧١ مع م ٣١ في ١٠٤) من ٤٤٤

★ متى كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده على سند من قوله « . . . » أن الثابت من مطالعة صحيفتهما انهما لم تتقما من المجنى عليهما ولا من وكيل خالص عنهما ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما معلا بحكم الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون الاجراءات الجنائية « . لما كان ذلك . وكان يبين من المفردات المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على طلبه - باعلان على يد محضر الى المطعون ضده وأما توقيع محام على هامشها فقد كان اعمالا للفترة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذي رفعت الدعويان في ظله - فيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت أو جاوزت قيمتها نصاب الاستئناف ، وهي الحال في هاتين الدعويين ، ومن ثم كان الحكم المطعون

فيه مخطئا اذا قضى بعدم قبولها تأسيسا منه على أن صحتها لم تلتزم
من المجنى عليهما أو وكيليهما الخاص .
(نقض ١٩٧٤/٣/١٧ مج ٢٥ من ٢٧١) .

★ والمادتان ٢٧٣ ، ٢٧٧ عقوبت اذا قلنا من المحلطة في جريمة
الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج ، لم تقصدا بكتابة (دعوى)
الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .
(نقض ١٩٨١/٥/١٩ المحاماة س ٢٧ من ٢١٧) .

★ وان التبليغ من جريمة الزنا انما يكون من الزوج ، أى أنه لابد أن
تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد باذر وطلق زوجته
قبل التبليغ ، امتنع تطعا بمقتضى الفقرة الاولى من المادة أن يبلغ عنها .
(نقض ١٩٣٣/٣/١٩ المحاماة س ١٢ من ١١٩٢) .

★ ومتى كان الزوج قد أبلغ من الزنا والزوجية قائمة بتطليعه لزوجته
بعد ذلك لا يستط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .
(نقض ١٩٣٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ من ٧٨٧) .

★ واذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم دخل منزل المجنى
عليه في ليلة معروفة أنه لا يقضيها فيه ، وأن الدخول كان بناء على اتفاق
بين المتهم وزوجة المجنى عليه لارتكاب جريمة الزنا وأنه لما شعر بحضور
البوليس الذى استدعى بناء على طلب آخرين اختفى في دولا ب . فهذه
الواقعة ليس فيها ما يفيد أن المتهم حين دخل المنزل قد اتخذ أى احتياط
خاص لاختفائه فيه من صاحب البيت رب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب
مطلته التى اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ،
فهى لا تكون جريمة وجود المتهم ليلا في منزل المجنى عليه مخفيا عن أمين
من لهم الحق فى اخراجه . ولكنها تستوجب عقابه بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧١
على أساس أنه دخل منزل المجنى عليه لارتكاب جريمة فيه وذلك متى كان
الزوج قد طلب رفع دعوى الزنا وثبتت الواقعة على هذه الصورة بنسب
على طلبه .

(نقض ١٩٨٩/٣/٢٢ المحاماة س ٣٠ من ٦٧) .

★ غير أنه إذ « تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات
ولو عينت الجريمة التى كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، فإذا تبين
أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج
كأن ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . ذلك بأن القانون
لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا فى حالة تمام جريمة الزنا » .
(نقض ١٩٩١/٢/١٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ من ٢٠٦) .

★ أما اذا كانت الوثائق الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة

الزنا ، وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطلقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعنذ حتى ولو بتهمة أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ المحاماة س ١٦ من ١٨٠) .

✳ ومع ذلك فالأصل أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة للجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة الدهارة وإدارة محل لها — اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودفع الطاعن بهما — مستقلتين في أركانها وكلاهما مناصرها القانونية من جريمة الزنا ، فلا غنى عن النيابة العامة أن هي بالثبوت حقها القانوني في الاتهام وتلمت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها — ولا يصح النفي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بنفي بحث جريمة الزنا — التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(نقض ١٩٦٥/٢/١٥ من ١٦ من ١٧٤) .

(ملأ آخر — في ذلك وبلاغ كاتب نقض ١٩٧١/١/٢٦ مج س ٢٧ من

١٣٤) .

✳ لما كان من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو استثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التي حددت حصرا في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق قضاءه بعدم قبول الدمويين الجنائية والمدنية من تهمة الغطف — وهي إحدى تلك الجرائم — وعن تهمة البلاغ الكاذب معا ، فانه إذ تطلب الشكوى بالنسبة للجريمة الأخيرة يكون قد أخطأ في القانون .

(نقض ١٩٦١/١/٢٦ مج س ٢٧ من ١٣٤) .

✳ غير أن قضاء النقض ذهب إلى أن : المادة ٢١٢ من قانون العقوبات تفسح تبيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بعمله بتوقفا على طلب (شكوى) للمجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على (م ٢ — الإجراءات الجنائية) .

الجاني بتفويض المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت يشاء . وإذا كانت الغاية من كل هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الاوصار العقلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلمن أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبيد — مثل الطعن — لوقوعها كالسرقة اضرازا بمل من ورد نكرهم بذلك النص ، وكاثمت الزوجة المجنى عليها تسببت الى زوجها الطامن بتبيد متولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعاوها ضد الطامن ، وكان هذا النزول — الذى اثرته النيابة العامة — يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه اثر قانونى هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٣١٢ سلفة الذكر ، فله تعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة .

(نقض ١٩٧٤/١٦ مع ٢٥ من ٥٩٦) .

(نقض ١٩٨٠/١٢ مع ٣١ في ١١٥) .

★ من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها يعتبر من الوقائع التى رتب عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية اثرا قانونيا بها لا يصح معه افتراض هذا العلم ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطامن تاسيسا على افتراض علمه بالوقائع التى تضمنتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ رفعها دون أن يعطى الحكم باستظهار ملاسبات هذه الشكوى وما اذا كانت من الوقائع السابقة ذاتها لم عن وقائع جديدة أخرى ، ودون أن يورد الدليل على العلم اليقضى ، فله يكون مشويا بحجب القصور في التسبيب .

(نقض ١٩٧٤/٣/١٢ مع ٢٥ من ٢٧١) .

★ ولا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدنى على علم وكيله .

(نقض ١٩٧٦/٤/٢٩ مع ٢٧ من ٣٦٩) .

★ لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفهية او كتابية من المجنى عليه ، او من وكيله الخاص ، الى النيابة العامة او أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها — ومن بينها جريمة السب — وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها ، وكان الشارع قد جعل من مضى هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول من الحق في الشكوى لاسباب ارتاها حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأيد مسالما للمتهديد والابتزاز او النكبة ، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذى حدده القانون إنما ينفي قرينة التنازل ، ويحفظ لهذا الاجراء اثره القانونى ولو تراخت النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد فوات هذا الميعاد .

وإذا كانت المظنون ضدها ، قد قدمت شكواها في الميعاد المحدد وأقامت دعواها وفقا للوضع التي رسمها القانون ، فإن ما يلزم الطامن بدعوى مخالفة الحكم لنس المدة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون صحيحا في القانون ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس في غير محله .
(نقض ١٩٧٤/١٢/٣ مج س ٢٥ ص ٨٠٨) .

★ المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن علفت رفع الدعوى الجنائية في جريمة الزنا المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات على شكوى الزوج ، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه : « لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . وجريمة الزنا ، جريمة الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال . . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة الأشهر تسري حتما من يوم العلم ببدا العلاقة الآتية لا من يوم انتهاء أفعال التتابع إذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التتادم الذي يحتمل من انتهاء النشاط الإجرامي وبين بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى الذي يترك إلى العلم بوقوع الفعل المأثم لأن مدة السقوط أجراها الشارع في نصوصه بعمامة من وقت قيام موجب الشكوى بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية .
(نقض ١٩٦٧/٢/٢٧ مج س ١٨ من ٢٧٠)

المادة (٤)

إذا تعدد المجنى عليهم يكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم . وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها مقدمة ضد الباقين .
● راجع التعليق على المادة السابقة .

المادة (٥)

إذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمسة عشر سنة كاملة أو كان مصابا بعاهة في عقله ، تقدم الشكوى من له الولاية عليه .
وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم وتتبع في حالتين الحالتين جميع الأحكام المتعلقة بالخاصة بالشكوى .
● راجع التعليق على المادة (٣) .

المادة (٦)

إذا تعارضت مصلحة الجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله ، تقوم النيابة العامة بمقلبه .
● راجع التحليق على المادة (٣) .

المادة (٧)

ينتفى الحق في الشكوى بموت الجنى عليه . وإذا حدث الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى .
● راجع التحليق على المادة (٣) .

المادة (٨)

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .



● الطلب كقيد على حق النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية :

يتحدد بالطلب في هذا المقام ما يصدر عن إحدى سلطات الدولة أو هيئاتها إلى النيابة العامة مفصلاً عن إرادتها في اتخاذ إجراءات تمريك الدعوى الجنائية في صدد جريمة معينة ، وذلك في أحوال يجعل فيها القانون لذلك الجهة أن تقدر مدى ملائمة اتخاذ تلك الإجراءات بوصفها مجنيا عليها (كما في حالة الجرائم الجرمية) ، أو ممثلة للصالح أمام بالنظر إلى صفة الجنى عليه (كما في حالة العيب في رئيس دولة أجنبية أو ممثلاً) .

وقد خص قانون الإجراءات الجنائية - في المادة ٨ منه وزير العدل بتحديد الطلب في حالتي المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من قانون العقوبات والمتعلقين بالعيب في رئيس دولة أجنبية أو ممثلاً في مصر ، وجعل القانون في المادة ٩ منه لرئيس المصلحة أو الهيئة الجنى عليها في جريمة

المادة ١٨٤ عقوبات الحق في تقديم طلب تمسريك الدعوى الجنائية بصددھا •

وفيما عدا هاتين الحالتين تشترط نصوص متفرقة في قوانين خاصة تقديم الطلب من جهة معينة ، فلتقزم النيابة العامة بمقدم اتفاق أية إجراءات في الدعوى الجنائية قبل تقديم هذا الطلب • وأهم تلك الحالات ما ورد في المادة ٧٥ من قانون الضرائب على الإيرادات رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وفي المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على النقد، والمادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك •

وتسرى على الطلب الاحكام الخاصة بالتنازل عن الشكوى مما سبق بيانه (يراجع التعليق على المادة ٣) ولا يتقيد استعمال حق الطلب بمدة معينة - على خلاف ما نصت عليه م ٣ بشأن تقديم الشكوى خلال ٣ شهور •

• من التعليمات العامة للتلييات

مادة ١٠٦٦ - الطلب هو ما يصدر عن احدى هيئات الدولة سواء بوصفها مجتبا عليها في جريمة اضررت بمصلحتها ، أو بصفتها ممثلة لمصلحة أخرى أصابها الاعتداء ، ويكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسير التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله •

مادة ١٠٦٨ - يشترط لصحة الطلب تقديمه من الجهة التي حددها القانون وعلى ذلك :

١ - يختص وزير العدل بتقديم الطلب في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ ، ١٨٢ عقوبات وفي الاحوال الاخرى التي ينص عليها القانون •

٢ - وفي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ عقوبات تختص الهيئة التي وقعت عليها الجريمة - عن طريق ممثلها القانوني - أو رئيس المصلحة المجنى عليها بتقديم الطلب •

٣ - ويختص وزير الخزنة أو من يتنبه بتقديم الطلب في الجرائم الضريبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ •

٤ - ويختص الوزير المختص بالتعامل بالنقد الاجنبي أو من ينوبه بتقديم الطلب في الجرائم التي تتم بالمخالفة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل ، ويقصد بالوزير المختص في تطبيق القانون المذكور ، الوزير الذي تتبمه وكالة الوزارة للنقد الاجنبي •

٥ - ويختص المدير العام للمصارف أو من يتيه بتقديم الطلب في جرائم التهريب الجرمي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ الممثل وجرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤.

مادة ١٠٦٩ - إذا سمح القانون بأدابة في تقديم الطلب فيكفي لذلك مجرد التفويض العام في الاختصاص فلا تشترط الاثابة بمناسبة كل جريمة .
أما إذا لم ينص القانون على هذه الاثابة كما هو الشأن في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ عقوبات فيتعين صدور توكيل خاص بمناسبة كل جريمة على حدة إذا لم يمارس صاحب الحق في تقديم الطلب اختصاصه بنفسه .

● المبادئ القضائية :

★ متى كان الحكم أذ قضى برغض الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى ثلاثة أشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكوى للنزلة العمومية أتم قضاءه على أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقدير رسوم الدفعة ، أذ علقت رفع الدعوى العمومية أو اتخذ إجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب أنها تهدف إلى حماية مصلحة الخزنة العامة والتي تتمثل في التيسير على المصلحة في اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام قانون الدفعة وعلى تمام حسن التفاهم بينها وبينهم وأن هذه الحالات تنافي الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح المجنى عليه الشخصي ، ورتب الحكم على ذلك أن جريمة الامتناع عن تسديد رسوم الدفعة في الميعاد تظل قائمة ويبقى رفع الدعوى فيها ثابتاً ما دام أنها لم تسقط بمضي المدة المقررة قانوناً في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما قرره هذا الحكم صحيح في القانون .

(نفس ١٩٥٦/٤/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٥ من ٥١٧) .

كما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزنة أو من يتيه » . وكان الخطأ في هذه المادة - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - موجهاً من الشارح إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كثيرها من أحوال الشكوى والأذن أنما هي قيود على حرية في تحريك الدعوى استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتخصيص ،

ولا ينصرف فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة اصلا من الشارح بتتفيذ قانون تهريب التبغ والتميط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة للبدء في اجراءات الدعوى الجنائية وهي لا تبدأ الا بما تتخذ هذه النيابة من افعال التحقيق في سبيل تسييرها تمكيا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب . ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى الى جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة الجريمة المتلبس بها . وكانت اجراءات الاستدلال التي قام بها رئيس مأمورية انتاج امبيوط قد تمت استنادا الى الحق المخول اصلا لرجل الضبط القضائي ، ويدون ذنب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليه قيد الشارح في ترقفها على الطلب ومن ثم لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلط طلب وكيل عام الجمارك باتخاذ اجراءات الضبط في حد ذاتها من بياناته ولا من عدم تثبت المحكمة من امره .
(نفس ١٩٧٥/١١/٢٤ مع ٢٦ ق ١٧٧)

★ الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ ، و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ هو في حقيقة طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى وإن الاصل أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وإن اختصاصاتها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا استثناء من نص الشارح ، وإن احوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الاصل المقرر ، مما يضمن الاخذ في تفسيره بالتضييق ، وإن اثر الطلب - متى صدر - يرفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الاصل في الاطلاق ولذا كان من المقرر أن الطلب في هذا المقام يتعلق بالجريمة ولا تمتد له بالخاص من مرتكبيها وذلك بقوة اثره العملي ، ومن ثم يكون ما يثيره المتهم من عدم صدور اذن برفع الدعوى قبله في غير محله .
(نفس ١٩٧٧/١٢/١٨ مع ٢٨ ق ٢١٣)

المادة (٨ مكرراً) •

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في

المادة ١١٦ مكرراً (٩) من قانون العقوبات ، الا من النائب العام او المحامي العام .

• مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية عدد ٣١ ل ٣٦ / ٧ / ١٩٧٥ .

● التخليق :

النص يتضمن تنظيمًا تُرفع الدعوى من النيابة العامة ، ولا يخضع قيدها على حق النيابة العامة في مجموعها في رفع الدعوى الجنائية وكان أولى ان يلحق بنص المادة ٦٣ أ ج .

● من التعليمات العامة للنيابات

مادة ١٠٧٩ - يجب عدم الخلط بين الاذن اللازم لتحريك الدعوى كتحريك الدعوى الجنائية قبل التهم وبين قصر الاختصاص في تحريك الدعوى الجنائية على النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة طبقاً للمادتين ٨ مكرراً ، ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لان هذين النصين انما يتفهمان تحديداً للاختصاص التوحي لاهضاء النيابة ولا ينصرف الى تقييد حرية النيابة العامة بالاذن .

المادة (٩)

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الا بناء على طلب كتابي من رئيس الهيئة او رئيس المصلحة المختصة عليها .

وفي جميع الاحوال التي يشترط القانون فيها ترفع الدعوى الجنائية لتقديم شكوى او الحصول على اذن او طلب من المجنى عليه او غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى او الحصول على هذا الاذن او الطلب على انه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور اذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً او شخصاً ذا صفة قضائية عامة او مكلفاً بخدمة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة بسبب اداء الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها دون حاجة الى شكوى او طلب او اذن (١٠) .

• الدورة الثامنة بمجلة بلقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية ، عدد ٦٣ مكرر لى ١٩٥٤/٨/٥ .

● نص الفقرة الثانية قبل تعديلها :

« وفى جميع الاحوال التى يشترط القانون فيها أرفع الدعوى الجنائية اذا او طلبا من المجنى عليه او غيره لا يجوز اتخاذ اجراء فى الدعوى الا بعد الحصول على هذا الاذن او الطلب » -

● المذكرة التوضيحية للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ :

نقضى المادة ٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى احد حامورى الضبط القضائى فى الجرائم المخصوص عليها بالواد المبيته بطلبه المادة ومن بينها المواد ١٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات .
ونقضى المادة ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ايضا بانه اذا كانت الجريمة المتكبس بها مما يتوافق رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تعاقب كل من سب موظفا عاما او شتمه اذا صفة نيابية عامة او مكلفا بخدمة عامة بسبب اداء الوظيفة او النيابة او الخدمة - كما انه قد يكون المجنى عليه فى المواد ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات موظفا عاما او شتمه اذا صفة نيابية عامة او مكلفا بخدمة عامة فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٢ ، ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز اتخاذ أى اجراء فى الدعوى الجنائية الا بعد الحصول على اذن من المجنى عليه فى الجرائم المشار اليها .

ولما كان سب الموظفين ومن فى حكمهم وكذلك القذف فى حقهم يقع فى الغالب فى غير حضورهم وفى ظروف تقتضى سرعة اجراء التحقيق والتصرف فى شأن المتهمين وليس من المصلحة العامة ولا من مصلحة التحقيق نفسه ان يصل الى المحقق بلاغ من احد رجال البوليس المتبينين او من غيرهم بوقوع جريمة من قبيل ما ذكر فلا يتخذ أى اجراء فيها التظارا لوصول الشكوى من المجنى عليه او من وكيله الخاص وقد يتأخر ورود هذه الشكوى زمنا طويلا ، وقد يترتب على التأخير فى اتخاذ اجراءات التحقيق فى هذه الجريمة اخلال بالامن والنظام .

لذلك رأى اجازة اتخاذ كافة اجراءات التحقيق فى جرائم السب او القذف الى تقع على موظف عام او شخص ذى صفة نيابية او مكلف بخدمة عامة مما نص عليه فى المواد ١٨٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات - دون ان يتوافق ذلك على شكوى من صاحب الشأن ، على ان يعلق رفع الدعوى على اذن هذا الشخص فتكون له ان يطلب رفعها ، كما يكون له ان يتنازل عن حقه ويقاضى عما وقع عليه من سب او قذف وذلك فى أى وقت الى ان يصدر الى الدعوى حكم نهائى ويرتاب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وقد رأى تحقيقا لهذا الغرض تعديل نصوص المواد ٩ (فقرة ثانية) و ١٠ (فقرة اولى) و ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالكيفية المبينة بالفروع المرافقة -

● التعليق :

أضاف النص المعدل للفقرة الثانية - الشكوى ، الى الطلب والاذن ، فيما يقرره من لزوم تقديمها قبل اتخاذ اجراءات التحقيق ، وقد كان الامر مستقرا قبل التعديل على لزوم الشكوى فى

الاجراءات السابقة على رفع الدعوى ، رغم عدم ورود ذكر الشكوى في النص (والى ذلك تشير مناقشات مجلس النواب بجلسة ١٣/٣/١٩٥٠ محضر الجلسة ص ٣٠) ، ورغم ان المادة ٣ التي تنص على احوال الشكوى لا تذكر لزومها الا عند (رفع) الدعوى ولا تشترطها لاي اجراء سابق على ذلك .

أما نهاية الفقرة ، فظاهر ان صياغتها قد شابها تزيد ، حيث لا محل لذكر لفظي الطلب والاذن الواردين بنهاية عبارة الفقرة لعدم تطبقها بعود قانون العقوبات المشار اليها فيها ، اذ هي من أحوال انشكوى دون غيرها - تراجع المادة ٣ والتعليق عليها .



أما عن الاذن فكيف على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية - فانه لم ترد اشارة عنه في قانون الاجراءات الجنائية في غير الفقرة الثانية من هذه المادة . وهو قيد شرع لصفة خاصة في المتهم تجعل من المصلحة العامة تطبيق تحريك الدعوى الجنائية على اذن جهة لها تقدير مباشر لتلك المصلحة .

وأهم أحوال الاذن ما يتعلق بحصانة القضاة (المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) ، وما يتعلق بحصانة أعضاء مجلس الشعب (في المادة ٩٩ من الدستور الدائم لسنة ١٩٧١) . وكذلك حالة اذن ولي أمر المحدث المتصوص عليه في المادة (٧) من انقانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .



وقد أشارت المذكرة الايضاحية للقانون ٤٣٦ لسنة ١٩٥٤ الى أن رفع الدعوى في حالة المواد الوارد ذكرها في الفقرة الثانية بعد تعديلها انما يكون باذن المجنى عليه والمقصود بالطبع هو شكواه طبقاً للمادة ٣ . ويتميز الاذن بعدم جواز العدول عنه بعد مسدوره (انظر بمده

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦٠ - لا تعد أعمال الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجورم أو إياها من مباشرتها من إجراءات الدعوى الجنائية ، وإنما هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الآن .

مادة ١٠٨٠ - لا يقتيد استعمال الحق في مباشرة الآن يرفع الدعوى الجنائية بمضى مدة معينة بل يجوز تقديمه في أى وقت قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

مادة ١٠٨١ - لا يجوز التنازل عن الحق في مباشرة الآن يرفع الدعوى الجنائية كما لا يجوز المدول منه بعد مباشرته .

مادة ١٠٨٢ - يرتبط الآن بشخص المتهم لأنه يهدف إلى توفير ضمان لمباشرة وظيفته حسن أدائها .

المادة (١٠)

إن قسم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة للمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور - إذا كان موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل (١) .

وفي حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل صحيحا إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى .

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين .
وإذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته ، إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوك منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضي الدعوى .

● الفقرة الأولى ممدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

● نص الفقرة الأولى قبل تعديلها :

« إن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي . وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل » .

● التعليق :

يجب النص التنازل عن كل من الشكوى (م ٣ أ ج) والطلب (م ٨ ، ٩ أ ج) وذلك دون أن يجيز التنازل عن الاذن لان من طبيعته أن يصدر قبل اتخاذ الاجراءات فتنتهي السلطة في الاذن بصدوره ، وتقطع الصلة بين الجهة صاحبة الاذن وبين اجراءات الدعوى الجنائية .

والتنازل يحدث أثره الى ما قبل صدور الحكم البات (الذي عبر النص عنه بلفظ نهائي) - راجع على سبيل المثال نقض ٣١/٥/١٩٧١ ، أدناه .

هذا وتتميز حالة الشكوى في جريمة الزنا ، وفي حالة المادة ٣١٢ عقوبات (شكوى الواند أو الابن أو الزوج) وكذا حالة الطلب في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بأن التنازل جائز فيهما حتى بعد صدور الحكم البات ، وذلك على خلاف ما هو وارد في نص المادة ، ويؤدي التنازل في هذه الحالة الى وقف تنفيذ العقوبة .

والمادة ١٢٤ من قانون الجمارك - بوجه خاص - تجعل انتنازل عن الطاب أثرا قانونيا متضمنا في (التصالح) الذي خول لدير عام الجمارك بمقتضى تلك المادة ، فتتقضى به الدعوى الجنائية أو يقف به تنفيذ العقوبة حسب الاحوال طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة ، وعلى ذلك فالتصالح في هذه الحالة ليس سببا مستقلا لانقضاء الدعوى الجنائية كما كان بمقتضى المادتين ١٩ ، ٢٠ أ ج قبل الغائهما وانما هو مجرد أسلوب للتنازل عن الطلب اللازم للاستمرار فيها .

(ويراجع التعليق على المادتين ٣ ، ٩ ، ونص المادتين المغايتين ١٩ ، ٢٠) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٧٦ - ينقض الحق في التنازل بصدر حكم بات في الدعوى فلا يؤثر في تنفيذ الجزاء الذي تقضى به المحكمة الا في حالتين :

١ - لزوج الزانية ان يوقف تنفيذ الحكم عليها برضاها ثم معاشرتها
له كما كانت .

٢ - للمجنى عليه في العرق بين الاصول والفروع والازواج ان يوقف
تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في اى وقت شاء ويسرى ذلك ايضا على
جرائم التهديد .

مادة ١٠٧٧ - لا يجوز الرجوع ثانيا في التنازل ولو كان قد صدر قبل
تحريك الدعوى الجنائية وكان ميعاد الشكوى لازال ممتدا .

● المبادئ القضائية :

★ اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة مساو
اكان قبل الحكم النهائي او بعده وجب حتما ان يستفيد منه الشريك ويجوز
التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة
النقض لتعلقه بالنظام وينتج اثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية في
خصوص جريمة الزنا - وهو ما يرمى اليه المشرع بغض النظر عن الماديات
في خصوص جريمة الزنا - وهو ما يرمى اليه بنص المادتين الثالثة والعاشرة
من قانون الاجراءات الجنائية .
(لقنن ١٩٧١/٥/٣١ مج ٣ ص ٢٧ من ٤٢٧) .

★ يخطف معنى التنازل في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
عنه في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فهو في اولها ذو اثر عيني مطلق
يعمو الواقعة الجنائية ذاتها ينسب على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة
٣١٢ من قانون العقوبات ذو اثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي
قصد به وقصر عليه - لاعتبارات شخصية واواصر عائلية تربط بين المجنى
عليه والمتهم - ولا تمتد الى سواء من المتهمين .

ومنى كان الحكم قد جعل للتنازل المصادر من الزوج في جريمة السرقة
اثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد اخطأ في القانون .
(لقنن ١٩٥٦/١٠/٧ مج ٣ ص ٧ من ١٠٠١) .

★ تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيودا على حق النسيان في
تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه - واذا كان
هذا القيد الوارد في باب السرقة ملته المحافظة على كيان الأسرة ، فانه يكون
من الواجب ان يمتد اثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم
عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الامة في غير
اسراف في التوسع - فاذا كانت الزوجة الشككية قد نسبت الى زوجها المتهم
تهديد مقتولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل بينهما

نهائية عن شكواها التي تمثل في الدعوى التي رمتها ضده بالطريق المباشر ،
فانه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر أن يقضى ببرائته من التهمة .
(نقض ١٩٥٨/١١/١٠ مع ٩ من ٨٩١) *

★ أن النفع بالتقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى
بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية مبرور ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر
— على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، على الدعوى
الجنائية — يستوى في ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة
العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل أنه حتى في الجرائم التي علق
فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه ، فإن تركه
لدعواه المدنية لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية إلا إذا تنازل من شكواه
أيضاً فضلاً عن تركه لدعواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى
وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصيغة واحدة ، ذلك لأن ترك
الدعوى المدنية بخلاف النزال من الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجبه
وهو وبوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدره بحيث
لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية ، ولأن الترك هو محض
أثر قانوني يقتصر على ما ورد بالصيغة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون
غيرها فلا يعد فيها دلالة كورقة تغطى على تعبير عن إرادة المجنى عليه في
التقدم بشكواه بكى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها بعد أن تحركت
تحريكاً صحيحاً واستمرت النيابة العامة كامل حريتها في مباشرتها وحدها
باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة
ومن حق المحكمة بل في واجبتها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيحة ولم
يتنازل المجنى عليه من شكواه ، لما كل ذلك ، فإن ما يثيره المستأنف في هذا
الصعد يكون غير صحيح .

(نقض ١٩٦١/٣/٢٩ مع ٢٧ من ٣٦٩) *

★ مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن
لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال
سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات،
ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال،
فالصالح يعد — في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزل من الهيئة
الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه
الصلح ويحدث اثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح
في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بالتقضاء الدعوى الجنائية ، أما اذا تراخى
إلى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ
العقوبة الجنائية المفضى بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون ٦٢٣

احتك ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتوقيع
المطوعة على المطعون ضده وامر بإيقاف تنفيذها على الرغم من ان الصلح
قد تم قبل صدور الحكم ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين
معه نقضه وتسميحه وفقا للقانون ، والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف
وانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .
(نقض ١٩٦٣/١٧/١٦ مع س ١٤ من ١٩٧٧) .

المادة (١١)

إذا رأت محكمة الجنائيات في دعوى برفوعة امامها ان هناك متهمين
غير من اقيمت الدعوى عليهم ، او وقائع اخرى غير المسندة فيها اليهم ،
او ان هناك جنائية او جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها ان تقيم
الدعوى على هؤلاء الأشخاص او بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها الى
النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للبواب الرابع من الكتاب الاول
من هذا القانون (١) .

وللمحكمة ان تتدب احد امضائها للقيام بجراءات التحقيق ، وفي
هذه الحالة تسرى على العفو المتدرب جميع الاحكام الخاصة بنقض
التحقيق .

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بعلالة الدعوى الى المحكمة وجب
اخطاؤها الى محكمة اخرى . ولا يجوز ان يشترك في الحكم فيها احد
المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .
وإذا كفت المحكمة لم تفصل في الدعوى الاصلية وكفت مرتبطة مع
الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة . وجب اعلالة القضية كلها الى
محكمة اخرى .

● الفقرة الاولى محطلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية - ج ١٢
مكرر في ١٩٥٢/١٧/٢٥ .

● نص الفقرة الاولى قبل تعديلها :

« إذا رأت محكمة الجنائيات في دعوى برفوعة امامها ان هناك متهمين غير من
اقيمت الدعوى عليهم ، او وقائع اخرى غير المسندة فيها اليهم ، او ان هناك جنائية او
جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها ان تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص ،
او بالنسبة لهذه الوقائع ، فاقض التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها طبقا
لللباب الثالث من الكتاب الاول من هذا القانون » .

● حق محكمة الجنائيات في التصديق لتعريض الدعوى الجنائية :

هذا الحق يمثل امتدادا للدور الايجابي الذي تكوم به المحكمة

الجنائية في مواجهتها للدعوى المعروضة عليها ، على خلاف المحكمة المدنية . فالمحكمة الجنائية تتولى دورا ايجابيا في تحقيق الواقعة محل الاتهام وتملك أن تعد نطاق الاتهام الى الوقائع المتصلة بالواقعة الواردة بوصف التهمة المعروضة عليها ، والتي تكون مع هذه الواقعة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية مثل ذلك الاتهام وهي ما تسميه المادة ١/٣٠٨ أ ج « تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة » (انظر المادة والتعليق عليها) . ولكن حدود الدعوى الجنائية المعروضة على المحكمة والتي تملك أن تحكم فيها ، تقتف عند هذا الحد فإذا ما تبين لها من التحقيق الابتدائي أو من تحقيقها بالجلسة أن ثمة جريمة أخرى خارج هذا النطاق اتاها المتهم المعروض أمره عليها ، أو أن ثمة متهمين آخرين ساهموا معه في الجريمة المتهم بها ، أو أنه توجد جرائم أخرى مرتبطة بما هو معروض عليها ، فإنه مع خروج هذا كله عن سلطتها في الحكم — لايسوغ أن يقف دور المحكمة الجنائية في هذه الاحوال عند حد المشاهدة والتسجيل ، لذلك اعطيت محاكم الجنايات حق توجيه الاتهام في هذه الاحوال حتى لا يضيع أمره في خضم اجراءات ما هو معروض عليها فعلا فتتحرك الدعوى الجنائية بإجراء من المحكمة ذاتها ، وتحيلها الى النيابة العامة لتتولى مسؤوليتها بما تراه ، أو تحيلها المحكمة الى أحد اعضاءها كقاضى تحقيق فتتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى بعد ذلك أمامه .

أما اذا عرضت مثل تلك الاحوال على محكمة الجنح ، فإنه بالنظر الى بساطة اجراءات رفع الدعوى أمام تلك المحكمة ، فإنه يكفى أن توجه النيابة الاتهام الجديد الى المتهم الحاضر وأن يقبل المحاكمة عنها (طبقا للمادة ١/٢٣٢ أ ج) أو تؤجل الدعوى لرغمها بطريق التكليف بالحضور الى الجلسة التالية .

ولايجوز اتباع هذه الاجراءات الاخيرة في شأن جنحة أمام محكمة الجنايات لأن اجراءات الاحالة الى محكمة الجنايات لايفرق فيها بين جنائية وجنحة ، فتسرى في شأنها اجراءات الاتهام المنصوص عليها في هذه المادة .

ويترتب على ذلك أنه قد يمتنع على محكمة الجنايات الفصل في الجناية المعروضة عليها إذا ما تبينت وجود جنحة مرتبطة بها لا تدخل ضمن حدود الدعوى المرفوعة اليها ، ورأت إقامة الدعوى الجنائية عنها طبقا لهذه المادة اذ يتعين في هذه الحالة احالة القضية كلها الى محكمة اخرى طبقا للمفردة الاخيرة من المادة .

● المبادئ القضائية :

★ ان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات ، تستعمله متى زالت ذلك دون أن تكون ملزمة باجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن .
(نفس ١٩٥٤/١٠/١٩ مج ٦ ص ١١٩)

★ ان حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات انما هو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة ولا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بمنعذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تتفنى في الدعوى بالتقيد بقرار التصدي وما ورد به من أسباب بل انما تنظر الدعوى بكامل حريتها وتقضى فيها بما يطمئن اليه وجدانها دون أن تكون ملزمة بالرد على ما ورد بأسباب القرار المذكور .
(نفس ١٩٧٦/١٢/٢٠ مج ٢٧ ص ٩٦٠)

★ الاصل ان المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة - الا أنه اجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض (في حالة نظرس الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة) لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشارع نفسه أن تعيم الدعوى الجنائية على غير من اقيمت الدعوى عليهم أو من وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بمنعذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها . فاذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب احالة الدعوى الى المحكمة فان الاحالة يجب ان تكون الى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(نفس ١٩٦٢/٤/٣ مج ١٣ ص ٢٠٩)

(م ٤ من الاجراءات الجنائية)

المادة (١٢)

للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن
في المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقر بالمادة السابقة •

وإذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثالثة
فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا إقامتها •



● تصدى محكمة النقض لتحريك الدعوى الجنائية :

أعطى الحق لمحكمة النقض في التصدى على نحو ما هو مقسّر
لمحكمة الجنايات في المادة السابقة ، وذلك في حالة الطعن بالنقض للمرة
الثانية باعتبار أن محكمة النقض تكون في هذه الحالة محكمة موضوع ،
فيكون لها ما لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ١١ • على أن لها هذه
السلطة أيضاً في حالة الطعن للمرة الثانية في جنة ، حيث تتصدى
للموضوع بدلاً من محكمة الجنب المستأنفة ولكنها تتبع في التصدى
الاجراءات المقررة لمحكمة الجنايات طبقاً للإحالة على المادة ١١ بمقتضى
النص •

هذا والفقرة الثانية تردّد للمبدأ الوارد في المادة ٢٤٧ أ ج - التي
تمنع القاضي من نظر دعوى قام فيها بعمل من أعمال النيابة العامة •
غير أن هذا المنع يتعلق بقاضى الموضوع فحسب ، ولذلك فإنه لا يمنع
من اشتراك في التصدى من مستشاري النقض من نظر الطعن القانوني
المحضر (الطعن الاول مرة) في الحكم الصادر في الدعوى المقامة بناء
على التصدى •

المادة (١٣)

لمحكمة الجنائيات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع إذا وقعت
أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها ، أو بالاحترام الواجب لها ، أو بالتأثير في
تفصلها ، أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منظورة أمامها أن تقيم
الدعوى الجنائية على المتهم طبقاً للمادة ١١ •

● التطبيق :

تبدو قيمة هذا النص في شأن الافعال المشار اليها فيه ، اذا ما وقعت خارج الجلسة ، أما اذا وقعت بالجلسة فإن القانون يوفّر للمحكمة حماية الفعل في هذه الحالة بنص المادتين ٢٤٣ ، ٢٤٤ أ ج .

الفصل الثاني

في انقضاء الدعوى الجنائية

● مقدمة تأصيلية

في أسباب انقضاء الدعوى الجنائية بوجه عام :

يتميز تشريع الاجراءات الجنائية بأنه — على خلاف قانون المرافعات — قد خصص لمصلا منه لأحكام انقضاء الدعوى (الجنائية) . ويرجع ذلك الى الطبيعة الخاصة للدعوى الجنائية ذاتها ، واندماج الجانبين العقابي والاجرائى فيها .

فالحق في الدعوى الجنائية (ويسميه البعض « سلطة العقاب » — يراجع د. محمد عوض الاحول في رسالته : انقضاء سلطة العقاب بالتقادم ، جامعة القاهرة ١٩٦٤) — يأخذ أوضاعا خاصة تتميز عن الحق في الدعوى في قوانين المرافعات بوجه عام . ويرجع ذلك بدوره الى الطبيعة الخاصة التي تتميز بها قواعد القانون الجنائي في مجموعه ، حيث تنتمي قواعده جميعا (موضوعية ، واجرائية) الى « الشق الجزائي من النظام القانوني » — (على خلاف الفروع الاخرى للقانون كما سنوضح فيما بعد) ولذلك فإن الدعوى الجنائية — ككل واحد بآراءاتها غفلا عن موضوعها (بما فيه الجريمة والمسؤولية الجنائية المتصلة بها) — تنطوي بكل عناصرها في المعنى الواسع لفكرة الجزاء الجنائي ، ولا يفترق في إطار هذه الفكرة موضوع الدعوى الجنائية عن آراءاتها . ويترتب

على ذلك أن أحكام انقضاء الدعوى الجنائية تتصل بدورها بالموضوع والاجراءات في ذات الوقت - على نحو ما سيرد تفصيله .

كل ذلك على خلاف الحال في الدعاوى غير الجنائية ، فان « الحق في الدعوى » أو « سلطة الدعوى » يدخلان في معنى « الجزء » الذي يقرره النظام القانوني لحماية الحق الموضوعي (أو بتعبير آخر ، حماية « مضمون القاعدة القانونية » - باعتبار ان النظام القانوني يتكون من : قواعد ، وجزاء مقرر لحمايتها) ، ومن ثم فانه تدخل في الشق الجزائي للنظام القانوني : الدعوى ، واجراءاتها ، وقوانين المرافعات بوجه عام . أما موضوع الحق ذاته (أو مضمون القاعدة القانونية) - وهو الذي تحميه الدعوى ، فانه يدخل - على خلاف الدعوى ذاتها - في صميم الشق الموضوعي (أو القاعدي) للنظام القانوني . ولذلك يرتبط قيام الحق في الدعوى بالحق الموضوعي وينقضيان معا .

(اراجع تفصيل في هذا الشأن في دروسنا للدكتوراه « العقاب بين التريد والشرعية ، جامعة الجزائر ١٩٧٣ - ١٩٧٤) .

على أن « الجزء الجنائي » بما في ذلك توقيع العقوبة الجنائية ، انما هو مستوى خاص في الشق الجزائي للنظام القانوني (دورسنا للدكتوراه بجامعة الجزائر ، المراجع السابق) - يستقل عن الحق الموضوعي الاصلى (أو مضمون القاعدة القانونية محل الحماية) ، ولا يتصل هذا الجزء باعادة التوازن المادى الناشئ عن الاخلال بذلك الحق (أو بمضمون تلك القاعدة محل الحماية) على نحو ما عليه الحال بالنسبة لجزاءات الاخرى كالبطلان ، أو الدفع بعدم التنفيذ ، أو الفسخ أو التعويض أو حتى سحب القرار الادارى أو النائه . ولكتما الجزء الجنائي يتصل بمحاكمة سلوك من اخل بمصلحة يحميها القانون (هي مضمون القاعدة القانونية محل الحماية) - اخلالا يتميز « بالاثم » (أى بذلك الطمر اللزوم لتوافر الركن المعنوي في مختلف أنواع الجرائم - صدية وغير عمدية وتنظيمية - دروسنا في قانون العقوبات - القسم العام ، جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم ١٩٦٢) . ولذلك يرتبط قيام

الحق في الدعوى الجنائية بما يراه المشرع كفيلا بمواجهة ذلك السلوك الآثم - بصرف النظر عن الحق الموضوعي أو مضمون القاعدة القانونية الذي مسه ذلك السلوك ، وبصرف النظر عن قيام الدعوى في شأن ذلك الحق ذاته . فيحدد المشرع مدة خاصة لا يمكن ملاحقة السلوك الآثم بالمعاقب (مدة سقوط الدعوى الجنائية) كما يقف تلك الملاحقة بوقفة المتهم لتطلق الامر بسلوكه الشخصي ، وتتقضى بهذين السببين الخاصين بالدعوى الجنائية ، بمقتضى نصوص خاصة في قانون الاجراءات الجنائية .

وتقوم الدعوى الجنائية في اطار ما تقدم - باعتبارها سلطة قانونية:
تهدف الى توقيع الجزاء الجنائي في شأن سلوك يقع تحت نص قانون عقابي ، بالشروط المقررة في قانون الاجراءات الجنائية . اى انها ترتبط بجانبى فكرة الجزاء الجنائي - جانب التجريم والمعاقب ، وجانب الملاحقة الاجرائية - في آن واحد . ولذلك فان تلك السلطة تقتضى بالاسباب التى نص عليها في قانون الاجراءات الجنائية فضلا عن الاسباب المؤدية الى انقضاء صفة الجريمة ذاتها والتى ترد في قانون العقوبات ، وذلك باعتبار شروط قيام الجريمة واجراءات توقيع الجزاء الجنائي كلا لا يتجزأ في اطار نظام الجزاء الجنائي بشكل عام كما أسلفنا .

ولذلك كله ، فان انقضاء الدعوى الجنائية ، كما يحدث بالسبب العام في القوانين الاجرائية - وهو استنفاد سلطة الدعوى بصور حكم بات (م ٤٥٤ أج) يحدث بالاسباب التى تنفى صفة الجريمة كالعفو الشامل ، والغاء نص التجريم ، كما أنه يحدث بالاسباب الواردة بوجه خاص في قانون الاجراءات الجنائية : كالتنازل عن الشكوى اذا كانت لازمة لتحريك الدعوى (م ١٠ أج ، ويراجع التعليق عليها) ، وكذلك بالسببين الواردين في هذا الفصل من قانون الاجراءات الجنائية ، وهما وفاة المتهم ، ومضى المدة - على التفصيل الذى يرد ببيانه في المواد التالية :

● المبادئ القضائية :

★ الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية يتعلق بالنظام العام ، فنجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دامت مدونات الحكم توضح له .
(نقض ١٩٧٣/٦/٢٢ مع ج ٢٤ من ٥٢٨)
(نقض ١٩٧٩/٦/٣٠ مع ج ٣٠ من ٦٤٠)

★ متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة - سواء نظر إليها على أنها فذف أو سب وقع علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص منها في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفع القانوني الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، إذ ينبنى فيها لو صح ، - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فإذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .
(نقض ١٩٥٨/٦/٢٨ مع ج ٩ من ٥٢٥)

★ تنص المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تلقى الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المرموعة عليه والوقائع المسندة إليه يصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون . ومن لم كان محظورا محاكمة الشخص من الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكهيف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقرر في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافره وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتكبه من ذلك مسائفا في حد ذاته لما كان ذلك ، وكثفت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - أثار من المحكوم عليه بقولها باستقلال كل من سندی الدمويين من الآخرين أن يبين من الوقائع التي أوردتها ما إذا كان المبلغان المقتان بالسنتين قد سلما إلى المحكوم عليه في الوقت نفسه والمكان ذاته ، أم لا وظروف هذا التسليم وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه .
(نقض ١٩٧٥/١١/١٦ مع ج ٣٦ من ٦٩٦)

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار مدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد ومن دين واحد وأن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا إجراميا لا يجزأ تنقضى الدعوى الجنائية منها جميعا بإصدار حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها .
(نقض ١٩٧٢/٦/٣٠ مع ج ٢٣ من ٦٧٧)

★ أحكام البراءة الجنينة على اسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم عليهم بحيث تنقضي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى ماديا تعتبر عنصرا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يلوث عليهم أى حق يقرر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب .
(نقض ١٩٧٣/٣/٢٨ مج ٣ ص ٢٧ ق ٧٧)

★ استمرار صاحب العمل الذى لم يرفض به في ادارته يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعيا متجددا يتوقف استمرار الامر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ادارة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني من جريمة مستمرة تشمل جميع الاعمال او الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فاذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل ارادته ، فان ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .
(نقض ١٩٧٥/١١/٢ مج ٣ ص ٣٦ ق ١٦٧)

★ من المقرر انه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة مازال ممتدا امام المحكوم عليه غيابيا - فيتمتعين أيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها - وترتبط على هذا الاصل يكون الحكم الذى صدر من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى القاضى بالمعقوبة تبطل الفصل في المعارضة التى رفعت عنه من المتهم المحكوم عليه غيابيا - المطعون ضده - معينا بالبطالان ، الا انه لما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه فانه ينتج اثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية مما لا ينص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فانه كان من المعين على المحكمة الاستئنافية ، وقد عرض عليها الاستئناف الذى رفع من المتهم - المطعون ضده - عن الحكم المعارض فيه ان ترفع الامر في نصلها وتنقض بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اما انهما حاولت نظر الدعوى وتصلت لها من جديد حين عرض عليها الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر في معارضته الابتدائية بتأييد الحكم المعارض فيه - وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - بإلغاء الحكم المستأنف وببرئته مما أسند اليه رغم صدور حكم نهائى سابق منها بادانته انتهت به الدعوى الجنائية ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ مج ٣ ص ٣٦ ق ٥٦٣)

★ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة اخرى من ذات الفعل امام المحكمة العادية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقق هذا الدفع أو الرد عليه فانه يكون مشويا بالقصور بما يستوجب نقضه .
(نقض ١٩٦٢/٣/١٢ مج ٣ ص ١٤ ق ٢٠٦)

المادة (١٦)

تنتفى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المتصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

● التعليق :

تتميز الدعوى الجنائية بهذا السبب من أسباب انقضاء الدعوى وهو وفاة المتهم . وهو يتصل بما سبق ايضا في هذا الفصل من ان الجزاء الجنائي يوقع عن السلوك الشفصى للمتهم ازاء مصلحة يحفيها القانون وليس لاعادة التوازن الى القواعد القانونية الموضوعية . فبوفاة المتهم تنتهي الحاجة الى وضع سلوكه الشفصى محل المحاكمة والجزاء ، ويتصل هذا بما يعرف بمبدأ شخصية العقوبة . أما اعادة توازن المصالح التي مست موضوعا فانه لا يتأثر بوفاة المتهم وتستمر الدعاوى الموضوعية الاخرى في طريقها في مواجهة التركة أو الورثة حتى تصل الى مستقرها (انظر م ٢٥٩ أج . وكذلك تراجع بوجه خاص المادة ٢٠٨ مكررا د ، والتعليق عليها) .

أما المصادرة التي تشير المادة الى الحكم بها رغم انقضاء الدعوى الجنائية فهي ما اصطلح على تسميته بالمصادرة العينية (راجع محمود مصطفى ، قانون العقوبات القسم العام بند ٤٢٩ . السعيد مصطفى الاحكام العامة في قانون العقوبات سنة ١٩٥٢ ص ٦٥٥) وهي من تدابير الامان التي لا تتصل بفكرة المسؤولية الجنائية بمعناها التقليدي ولذلك لا يمنع من الحكم بها انقضاء الدعوى الجنائية (الشخصية) بالنسبة للمتهم الذي توفي .

وجاء في تقرير لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ أنه زيدت في آخر هذه المادة عبارة « اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى » للقصر حق المحكمة في الحكم بالمصادرة على هذه الحالة ، أما اذا توفي المتهم قبل رفع الدعوى فلا يجوز رفعها بعد وفاته وتكون المصادرة بالطريق الاداري .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٢٧ - إذا حدثت الوفاة قبل رفع الدعوى الجنائية امتنع رفعها وتعين حفظ الأوراق أو التقرير فيها بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية لانقضائها بوفاة المتهم على حسب الأحوال ولا يمنع ذلك النيابة من الامر بالمصادرة في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة ، كتدبير وقائي، ولكن لا يجوز رفع الدعوى الى المحكمة ضد المتوفى لطلب الحكم بالمصادرة .

مادة ١٥٢٨ - لا يؤثر سقوط الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، أو باى سبب خاص بها بعد رفعها في مسير الدعوى المدنية المرفوعة معها - وللمدعى بالحقوق المدنية أن يبتذل الورثة ليحصل على الحكم بالتعويض في مواجهةهم أمام المحكمة الجنائية التي تستمر أمامها الدعوى المدنية قائمة .

● المبادئ القضائية :

★ إذا كان الحكم في الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التي لم تكن معلومة للمحكمة في وقت صدوره ، وطلب محامى الطاعن اعادة نظر الطعن لان الطاعن توفي قبل جلسة التعلق بالحكم فإنه يتعين المسدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(نفس ١٩٦٢/١٢/٤ مع ١٣ ص ٨٢٤)

★ والحكم الذى يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يمكن عده حكماً من شأنه أن يمنع اعادة نظر الدعوى اذا تبين أن المتهم لا يزال حياً ، لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور ، أو حاضرين يتلى كل منهما بحجته لها ثم تفصل في الخصومة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، بل يصدر فيها بغير اعلان لا للفصل في خصومة أو دعوى بل لجرد الاعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب القول بوفاة المتهم الا الوقوف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد لان الحكم لا يكون لميت أو على ميت . لماذا ما تبين أن هذا الاعلان بنى على أساس خاطئ ، فلا يصح القول بأن هناك حكماً حاز قوة الشيء المحكوم فيه يحول دون المحول عنه .

(نفس ١٩٤٥/١/١٥ المجموعة الرسمية ص ٤٦ ص ١٤)

★ وإذا قضى بسقوط الدعوى العمومية لوفاة المتهم ولو بناء على طلب النيابة العمومية ثم تبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة ، كانت ما وقعت فيه المحكمة انما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع اصلحه ، وسبيل ذلك الرجوع إليها بالطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ما دام ذلك ميسوراً ، والا فالرجوع الى المحكمة نفسها التي اصدرته لتستدرك هي خطأها . ولا يجوز على كل حال أن يلجأ الى

محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة ملزمة عليها يتعلّق بالوقوع وتصحيحها ، وإنما وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأييده على الوجه الصحيح ، ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ . وفي هذه الحالة يتعين القضاء بعدم جواز الطعن لتوجيهه إلى حكم غير قابل له - والنيابة وشأنها في أن تطلب إلى المحكمة الاستئنافية التي حكمت بسقوط الدعوى لوادة المتهم أرجاع الأمر إلى نصابه والقضاء بالاستئناف المرفوع في الدعوى ما دام المتهم على قيد الحياة .
(نقض ١٩٣٩/٤/٢٤ المحللة من ٢٠ رقم ٩ من ٢١)

★ أن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهمة أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للمحك في موضوعها لا يمنع - على ما تقتضيه المادة ١٣٦ من أحكام من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية - وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني ، كما هو الحال في الطعن الحالي - ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن » .
(نقض ١٩٧٧/٧/٥ مع ٢٨ من ٦٦٦)

المادة (١٥)

تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين . وفي مواد المخالفات بمضي سنة بما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أما الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٢٠٩ مكرراً و ٣٠٩ مكرراً (١) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة (٢) .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرةين السابقين لا تبدأ المدة المستقطقة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة مالم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك (٣) .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٢٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- أضيفت الفقرة الثالثة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية - عدد ٣١ في ١٩٧٥/٧/٣١ .

● سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة كسبب من أسباب انقضاءها:

محل التقادم هو الدعوى الجنائية - فهي التي تنتقض بمضى المدة، وعلى هذا ورد نص المادة .

ولا نرى في هذا الشأن محلاً للجدل الذي يدور حول كون التقادم يرد على حق العقاب ، أو حق الادعاء أو على الجريمة نفسها ، أو على المسؤولية الجنائية (كما في القانون الايطالي - يراجع مأمون سلامة ، الاجراءات الجنائية ص ٣٣٧ وما بعدها . ويراجع : محمد عوض الاحول ، انقضاء سلطة العقاب بالتقادم - رسالة للدكتوراه ، جامعة القاهرة ١٩٦٤) .

فالرأى لدينا أنه في القانون الجنائي - وله طبيعته الخاصة كجزء من الشق الجزائي للنظام القانوني (راجع مقدمة الفصل) - لا يؤدي هذا الجدل الى تحديد طبيعة قواعد التقادم الجنائي بأنها موضوعية أو اجرائية بالمعنى الذي يثور في فروع القانون الموضوعية كالقانون المدني حيث وردت أحكام التقادم المسقط في المجموعة المدنية المواد ٣٧٤ - ٣٨٨ ، فميسود الرأي بأن قواعد التقادم تتعلق بأصل الحق أي انها موضوعية . (ومع ذلك فهناك من يقول في شأن التقادم في المواد المدنية بأنه يصيب الدعوى ولا يصيب الحق - أي أنه وضع اجرائي - انظر د . عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الثالث ١٩٥٤ ص ٣١٩ . ونحن نؤيد هذا الرأي الاخير باعتبار أن التقادم يصيب الحماية القانونية للحق ، فهو يتعلق بالشق الجزائي من النظام القانوني - الذي يشمل القوانين الاجرائية) .

وفي القانون الجنائي يتركز ذلك الجدل حول اعتبار قواعد التقادم اجرائية أو موضوعية - في أثر ذلك فيما يتعلق بتعديل النصوص الخاصة

بالتقادم ، وما اذا كان التشريع الجديد في شأنها يسرى بأثر فوري باعتبارها نصوصا اجرائية (يراجع التعليق على المادة الاولى من قانون الاصدار) ، أم انها لا تسرى على الجرائم السابقة على صدورها ما لم تكن أصلح للمتهم فترسى من يوم صدورها طبقا للمادة ٥ عقوبات .

وقد حسمت محكمة النقض هذا الجدل في حكم صريح مباشر لها في ١٩٥٥/٢/١ (أدناه) - أوضحت فيه أنه يعمل في شأن نصوص التقادم بقاعدة الاثر الفوري للقوانين الاجرائية ولو أدى ذلك الى تسوية مركز المتهم - لانها تتصل بالنظام العام .

غير أن قضاء النقض كان قد اتجه الى تطبيق قاعدة القانون الاصلح للمتهم في شأن بعض قواعد التقادم بمناسبة صدور قانون الاجراءات الجنائية برقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ونشره في الجريدة الرسمية في ١٩٥١/١٠/١٥ ، فاعتبرت محكمة النقض هذا التاريخ موعدا لتطبيق الاحكام الواردة في القانون فيما هو أصلح للمتهم (نقض ١٩٥٤/١/١١ أدناه ، ونقض ١٩٥٢/٢/٧ الوارد في التعليق على المادة الاولى من قانون الاصدار - يراجع) .

ويستدل أصحاب الرأي الآخر بذلك القضاء على أن قواعد التقادم موضوعية - بخاصة مع وجود قضاء صريح آخر بأن حكم المادة ٥ عقوبات انما يتعلق بالقواعد الموضوعية دون الاجراءات (انظر نقض ١٩٧٧/٦/٥ - وارد في التعليق على المادة الاولى من قانون الاصدار) .

ومع مراعاة ان التفرقة الواردة في هذا الحكم الاخير في شأن نطاق تطبيق قاعدة القانون الاصلح محل نظر في الفقه المقارن وسنعود للتعرض لها فيما بعد ، فان التعارض الظاهر في قضاء النقض ينتفى جذريا اذا ما رجعنا الى الاساس الذي أوصناه في مقدمة هذا الفصل بشأن طبيعة قواعد القانون الجنائي وانتمائها الى الشق الجزائي من النظام القانوني، دون الشق الموضوعي الذي يحدد الحقوق والعلاقات بين أشخاص القانون الخاص والعام على حد سواء . كما ان الشق الجزائي للنظام القانوني ينتظم كل القوانين الاجرائية التي هي في جوهرها تنظيم

للمحماية القضائية ، أو تنظيم لتوقيع الاجزىة القانونية قضائيا ، ومن ذلك توقيع « الجزاء الجنائى » على من تتميز مخالفته للقانون بمصر « الائم » .

ومن هذه الوجهة فان القانون الجنائى يدخل فى الشق الجزائى للقانون ، باعتباره يقوم على مجرد توقيع الجزاء على سلوك يتميز بالائم فى اخلاله بمصالح موضوعية مقررة فى غروع أخرى من القانون .
ولما كان الجزاء الجنائى يتميز بأنه لا يوقع الا قضائيا ، ولا يتعدد الا من خلال الاجراءات القضائية ، فان القانون الجنائى يرتكز بذلك حول محور « الدعوى الجنائية » ، ويتميز بذلك بأنه قانون قضائى . بل يمكن القول بأن القانون الجنائى قانون اجرائى أساسا فى ارتكازه على الدعوى الجنائية التى تمثل عنصر الجزاء الجنائى فى النظام القانونى ، والتى نشأت ومورست تاريخيا قبل أن تصدر تقنيات العقوبات ، وكانت سلطة القاضى فى شأنها واسعة تكاد تكون بغير حدود . ثم بدأت الدعوى الجنائية تأخذ وضعها فى ظل « مبدأ الشرعية » فى اطار ينتظم نوعين من القواعد : قواعد عقابية ، وقواعد شكلية .

فالنصوص العقابية ما هى الا تحديد لسلطة القاضى (التى تتمثل فيها سلطة الدولة فى العقاب) من حيث الافعال التى يوقع عنها عقاب ، ومن حيث العقوبة التى يملك توقيعها . والنصوص الشكلية تفصع من جانب آخر حدود الشكلية الاجرائية التى تحقق الشرعية فى اجراءات توقيع الجزاء الجنائى . وتبقى الدعوى الجنائية ذاتها — والتى تتمثل سلطة الدولة فى العقاب — هى جوهر القانون الجنائى الذى يتخذ بذلك فى مجموعه الصفة الجزائية الاجرائية .

وبهذا التحديد لجوانب القانون الجنائى يأخذ وضعه المتميز مستقلا عن فقه القانون الخاص الذى تأثر به ، للأسف ، بعد صدور تقنيات العقوبات فانساق الفقه الى اعتبارها تقنيات لحقوق موضوعية للدولة سنخرت قوانين الاجراءات الجنائية لانتضائها . وخلق بذلك بين حدود الدعوى الجنائية — العقابية ، والشكلية — التى تقدم كلها الوضع

الاجرائي للدعوى الجنائية ، وبين فكرة « الموضوع » كمقابل للاجراءات
في فروع القانون الموضوعية الاخرى •

وقد ظهر أثر ذلك فيما يتعلق بنصوص التصادم في صدد تطبيق
قاعدة القانون الاصلح للمتهم (وهي قاعدة عقابية) ، كما ظهر من جهة
اخرى في تطبيق قاعدة شكلية - في شأن سلطة محكمة الجناح المستأنفة
في التصدي طبقا للمادة ١٩٤ ، أ ج •

ففيما يتعلق بقاعدة القانون الاصلح للمتهم •• وهي قاعدة تضع
حدودا عقابية لسلطة القاضي في توقيع الجزاء الجنائي - نجد أن نص
المادة • عقوبات ، المتضمن لتلك القاعدة ، لا يتكلم عن موضوع أو عن
عقوبة ، وإنما يتحدث عن « عقاب » ، وذلك بقوله : « يعاقب على »
الجرائم بمقتضى القانون المعمول به •• الخ ، فهو لا يتكلم عن العقوبة
المفردة في القانون وقت وقوع الجريمة ، وإنما يتكلم عن القانون الذى
يعاقب المتهم بمقتضاه - أى عن القوانين والنصوص القانونية التى تؤدى
الى توقيع عقوبة معينة أو أخرى ، أو تمنع من توقيع عقوبة معينة أو
توقيع أية عقوبة على المتهم - وذلك دون تفرقة بين كون تلك النصوص
تتصل بالجريمة ذاتها أو العقوبة القانونية أو الدعوى الجنائية بجميع
جوانبها وشكلياتها • وإنما يحق أن يستبعد من تطبيق هذا التمديد
لسلطة القاضي - القواعد والنصوص التى تضع الحدود الشكلية
للشرعية الاجرائية ، دون غيرها - كقواعد الخصومة والغياب والاعلان
وما الى ذلك • كل ذلك دون اخلال بأن القانون الجنائي قانون اجرائي
في مجموعه ينتمى الى الشق الجزائي للنظام القانوني ، دون تفرقة بين
موضوع واجراءات على النحو الذى تتناوله فروع القانون الموضوعية •

على أن فكرة القانون الاصلح تنحصر في هذا النظر - من وجهة
اخرى - الى أنها مجرد تطبيق لمبدأ الاثر الفوري ، في حين يكون
الاستثناء منصبا على القوانين التى تشدد العقوبة أو احتمالات توقيعها
أو تمتد سلطة العقاب الى أفعال جديدة ، فانها لا تسرى على ما سبقها
من أفعال في ظل المبدأ الدستوري الذى يحرم رجعية القوانين العقابية •

(انظر المادة ٦٦ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية ١٩٧١) •
أما الخلاف الذى تعرض لحسمه حكم النقض فى ١٩٥٢/٢/٧ السابق
الاشارة اليه بشأن القانون الاصلح - فانه ناشئ عن اختلاف الصياغة
القانونية بين « تعبيرى » صدور القانون و « نفاذه » - (يراجع الحكم)،
ولا يتعلق فى نهاية الامر بالجدل حول اعتبار قواعد التقادم اجرائية أو
موضوعية •

كذلك فان هذا الجدل لاعلاقة له من ناحية أخرى بما حاول القائلون
باعتبار أحكام التقادم موضوعية ، أن يتخذوه حجة لهم - من قضاة
النقض فى شأن حق محكمة الاستئناف فى التصدى طبقا للمادة ١٩٤ أج
(نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٥٩ - أدناه) فان الغاء محكمة الاستئناف للحكم
الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - اذا كان يؤدي الى
تصديها للدعوى ، فليس ذلك دليلا على أن ما قضت فيه محكمة أول درجة
هو من « الموضوع » بالمعنى الذى يثور فى شأنه الجدل • وانما معنى
الموضوع فيما أشارت اليه عبارة الفقرة الاولى من تلك المادة - هو أنه
لا يتعلق بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى
الدعوى حسبما تفصح الفقرة الثانية من المادة ذاتها • وبذلك يدخل فى
معنى الموضوع فى هذا الصدد كل ما يتصل ببحث واقعة الدعوى ومن ذلك
استمرار سلطة العقاب فى شأنها أو انقضاؤها بما يؤدي الى الحكم
ببراءة المتهم •

ويلاحظ أن الحكم بالبراءة فى هذه الحالة لا يتساوى مع الحكم
برفض الدعوى فى دعاوى الحقوق حيث يكون الحكم برفض الدعوى
اهدارا لما يزعمه المدعى من حق • أما الحكم بالبراءة فانه يعطى عن عدم
قيام وجه لتوقيع عقاب (حكم النقض ١٩٥٩/٣/٢٠ ، وكذا نقض
١٩٦٥/٦/٢٨ - أدناه) - بصرف النظر عن صحة الواقعة أو انطباقها
على نص التجريم أو قيام المسؤولية عنها • وذلك يحدث فى أسباب امتناع
العقاب المعروفة فى قانون العقوبات ، كما يحدث بسبب انقضاء الدعوى
الجنائية - باعتبارها جميعا حدودا شرعية لسلطة القاضي فى اعمال

الجزء الجنائي أو اجابة الدعوى الجنائية . وفي ضوء هذا يفهم قضاء التقض الذى يقرن ما بين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية وبين اعلان براءة المتهم (انظر نقض ١٩/٢/١٩٦٣ - أدناه) .



وفي اطار كل هذا يأخذ نص الفقرتين ٢ ، ٣ المضافتين الى المادة ١٥ - وضعهما فقها ، اذ انهما صورتان من تقدير خاص للمشرع لمدى امكان التخاضى عن سلوك معين ، أو ربط المدة التى يتغاضى بعدها عنه ببداية خاصة لا تحصل بوقوع الجريمة على وجه التحديد .

هذا ومن الاحوال التى نص فيها القانون على خلاف المدد الميينة في المادة ١٥ - حالة المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وذلك بالنسبة للجرائم الانتخابية الواردة في المادة ٤٢ من ذلك القانون حيث تسقط طبقا لنص المادة ٥٠ المشار اليها - « بمضى ستة أشهر من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق » .



والنص اذ يقرر مدة لانقضاء الدعوى بدءا من يوم وتويع الجريمة فانه يثير تفرقة خاصة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة التى لا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الجنائية فى شأنها الا منذ تاريخ انتهاء حالة الاستمرار . وفى هذا وردت تطبيقات قضائية عديدة فى أنواع مختلفة من الجرائم المستمرة . وكذلك الشأن فى صدد جرائم العادة اذ تبدأ المدة المسقطه لدعوى الجنائية من تاريخ آخر فعل يكون حالة الاعتياد .

● من التعليلات العامة للنيابات :

مادة ١٥٣٠ - تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنابات بمضى عشر سنين ، وفى مواد الجنج بمضى ثلاث سنين ، وفى المخالفات بمضى سنة ، وذلك كله من يوم وقوع الجريمة . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وتمضى احكام انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الدعوى التى لم تقدم الى القضاء بعد ، أو قيمت ولم يفصل فيها بحكم نهائى غير قابل للطعن .

أما في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات بالمواد ١١٧ « استغلال العمال سخرة أو احتجاز أجورهم بغير مبرر » ، ١٢٦ « تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف » ، ١٢٧ « الأمر بمقتاب المحكوم عليهم أو عقابهم بأشد من العقوبة المحكوم بها أو بعقوبة لم يحكم بها عليهم » ، ٢٨٢ « القبض على الناس بدون حق » ، ٣٠٩ مكرر « الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين » ، ٣٠٩ مكرر « اذاعة أو تمسهييل اذاعة أو استعمال تسجيل أو مستند متحصل عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة والتي تقع بعد ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ » ، فإن الدعوى الجنائية الناشئة عنها لا تنقضى بمضي المدة .

مادة ١٥٣٢ - لا تسمى أحكام انقضاء الدعوى على الحكم الغيابي الذي يصدر من محكمة الجنائيات أو من محكمة أمن الدولة العليا في جنائية ، وإنما يخضع لمدد سقوط العقوبة على النحو الذي سيرد بيانه بعد .

مادة ١٥٤٢ - تنقطع المدة التي تنقضى بها الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة سواء أجهزت في مواجهة المتهم أو في غيابه ، ويشترط أن يكون التحقيق جنائياً والأجراء قضائياً ، صحيحاً في ذاته ، ويقطع التقادم تحريك الدعوى الجنائية بمعرفة المدعي المدني أو أي محكمة يخلوها القانون ذلك - كما يقطع التكاليف الصحيح للمتهم بالحضور أمام المحكمة ولو كانت غير مختصة وكذلك تنقطع المدة بالامر الجنائي أو بإجراءات الاستئصال إذا اتخذ الأمر في الإجراءات في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي - وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء وتعتبر اشكالات التنفيذ من إجراءات المحاكمة التي تقطع التقادم .

ويعتبر الاجراء قاطعاً للتقادم حتى ولو كان الاجراء خلاصاً ببعض المتهمين دون البعض الآخر .
والاخطار الرسمي الذي تنقطع به مدة التقادم هو الاخطار الذي يقوم به موظف مختص أي له صفة رسمية وموجه الى شخص المتهم .

● المبادئ القضائية :

★ الدعوى العمومية في مواد الجنائيات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضي عشر سنين . ووصف الواقعة خطأ في بداية الامر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، وإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال مطلة لأن محكمة الجنتح اعتبرت الواقعة جنائية ، ومحكمة الجنائيات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنحة تستقطب بمضي ثلاث سنوات أو جنابة مدة سقوطها عشر لا يكون الا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يقتضيه لها عند نظره ان كانت جنحة في حقيقتها أو جنابة .

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض ص ٦ من ١٥٥٦)

(م ٥ - الاجراءات الجنائية)

ونقضت محكمة النقض قبل تعديل المادة ١٥٨ اج بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بأنه :

★ إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي جنائية يعاقب عليها طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجلدة ، بل تظل مسقطها قائمة وتبقى على مسقطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .
(نقض ١٩٥٥/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض ص ٦ من ٥٢١)

★ وأن الحكم الغيابي لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق ، فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكمه نهائياً فقد سقط بذلك الحق في اقامة الدعوى العمومية على المتهم .
(نقض ١٩٣٦/١٢/٣٦ المجامعة ص ١٣ من ١٠٦٢)

★ وإذا حكم على المتهم غيابياً في جنحة وأعلن إليه هذا الحكم مخاطباً مع أخذه التي تقم معه في مسكن واحد فإنه يختص بسقوط هذا الحكم مضى المدة يعتبر - بعد انقضاء الميعاد المقرر للطعن فيه محسوباً من يوم حصول الإعلان - نهائياً ، فتسرى بالنسبة إليه أحكام المدة المقررة في مواد الجناح لسقوط العقوبة وهي خمس سنوات وذلك لا المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية وهي ثلاث سنوات وذلك إلى أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للمحكمة عدم علمه به .
(نقض ١٩٤٦/٥/٢١ المجامعة ص ٢٧ الملحق الجليلي ص ١٨٢)

★ وكذلك الحال بشأن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية حيث لا يسقط بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم بسقوطها نهائياً (م ٣٩٤ ج ١) ، وإذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو تبس على قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل الحكم السابق ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة (م ٣٩٥ ج ١) .
(انظر نقض ١٩٧٣/٤/٢٢ مج ص ٢٤ من ٥٢٨)

★ متى كان الثابت أن محكمة النقض قررت بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السير في الطعن المرفوع من المتهمين الثاني والثالث حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم الأول (باعتباراه الفاعل الأصلي) نهائياً . وكان يبين من الأوراق أن الحكم الغيابي أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أي إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة لنظر الطعن . وإذا كان يبين من ذلك أنه قد انقضى على

الدعوى من تاريخ اعلان الحكم الغيابى الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنب دون اتضاد أى اجراء تاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية بالنسبة الى الطاعنين تكون قد انتقضت بمضى المدة ويتعين لذلك القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما أسند اليهما .
(نقض ١٩٦٨/٥/١٣ مع ١٩ من ٥٤٢)

★ متى كان الثابت أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بطعن الى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنب دون اتخاذ أى اجراء تاطع لهذه المدة ، فان الدعوى الجنائية تكون قد انتقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لا تنتفى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .
(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ٢٣ من ١٤٤٦)

★ وإذا كانت المحكمة قد عرضت للدفع الذى تمسك به المتهم من سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من تهمة تزوير مقد عرفى وقررت في صدد ذلك الدفع أن تاريخ التزوير هو تاريخ ظهور العقد المزور ، وكونت عقيدتها في ذلك على أن التاريخ العرفى من صنع مزورى العقد يحذونه حسب احوالهم ، ومن أن هذا التاريخ لا يثبت بوجود ختم لشخص متوفى عليه لانه لم يقدم لها ما يثبت بان هذا هو ختمه الحقيقى ، فان محكمة الموضوع تكون بذلك قد بحثت في الدفع المقدم من المتهم وبنيت رفضه على أساس يؤدى الى ما ارتكبه .

(نقض ١٩٣٩/٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٤٠ من ٤٧٨)

★ وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لاي جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . ماذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بسحبها من الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة او يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من ذلك التاريخ .

(نقض ١٩٥٤/١٢/٦ مجموعة أحكام النقض س ٦ من ٢٤٢ . نقض ١٩٧٣/١١/١٤ مع ٢٤ من ٨٩٧)

★ ومتى كانت الواقعة المستندة الى المتهم هي انة من مولى شريفة الارباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الاسلام المصرية - اخفى

مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يدون بإقرار ارباحه من سنة ١٩٤٣ مبلغ ... فان هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة، وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفى تلك المبالغ ، اذا مادام القانون قد جعل اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا عليها فان هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر مادام هذا الاخفاء المتعمد قائما ، ويكون الحكم اذ قضى بسقوط الدعوى العمومية بمضي ثلاث سنوات من وقت وقوعها على أساس ان الجريمة وقتية تتم وتنتهي من وقت تقديم البلاغ الكاذب تد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٥٢/٢/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٣ من ٧٤٢)

★ وعدم تقديم اقرار الارباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها ارادة المتهم أو تدخل في تجديدها ، وما بقي حق الخزائنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قاتبا . ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ التي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

(نقض ١٩٥٦/٦/٥ مجموعة أحكام النقض س ٧ من ٨٤٨)

★ واذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أتم بناء بدون ترخيص بناء خارجا من خط التنظيم ، فان الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر اذ لا يعتد بالمر الفل في تكييفه قانونا . واذا ماذا كن قد انقضى على تاريخ تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في اقامة الدعوى قد سقط .

(نقض ١٩٥٠/٢/١٤ مجموعة أحكام النقض س ١ من ٤٠٠)

★ وأن ميعاد سقوط جريمة خيانة الامة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئ المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور مجز المودع لديه عن رده .

(نقض ١٩٤٢/٢/١٦ المأماة س ٢٣ من ٣٠)

★ وأن خيانة الامة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده لمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت . ولئن ساغ القول بأن امتناع الامين عن رد الامة بمسد مطالبة بذلك يعد مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية ، فان هذا لا يكون الا اذا كان حصول التبيد قبل ذلك لم يقع عليه دليل . أما اذا ثبت اسدي الغاص من ظروف الدعوى وقرائنها أن الاختلاس قد وقع بالفعل في تاريخ معين فسمان الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ويجب اعتباره مبدأ لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . واذا ماذا اعتبر الحكم تاريخ

تقديم الوصى كشف الحساب الى المجلس الحسبى مبدا لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة تبديد اموال القصر المسلمة اليه على أساس ان اسقاطه بعض المبالغ التي في ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلا على أنه اختلسها لنفسه فان هذا يكون صحيحا ولا غبار عليه لان جريمة خيانة الامانة تتم كلما اظهر الامين نيته في تملك الشيء المودع لديه .

(نقض ١٩٤٢/٦/٨ المحاماة من ٢٣ من ٢٤٧)

★ من المقرر أن اختلاس الاشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وانه اذا دنع لدى محكمة الموضوع بان اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدنع ثم ترفع على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها . واذا كتبت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يبين لها وجه الحقيقة من عنده على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التي وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدنع - في خصوصية هذه الدعوى - فان حكمها يكون قاصر البين مخلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٧١/١/٤ مج ٣ من ٢٢)

★ العبرة في تحقيق جريمة الاتراض بالسر يا الفاحش هي بمقود الاتراض ذاتها - وليست بقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم أن المقود المتفق عليها لم يمش بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ، ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانتفاء الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكان الطامن فضلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهد مخونات الحكم بنقيضه ، فان الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

(نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ مج ١٩ من ٥٧٣)

★ وقد جرى قضاء محكمة النقض في الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتماد بجميع الوقائع التي لم يمش بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات سواء اكثرت تلك الوقائع تخص مجنيا عليه واحدا أم أكثر من واحد .

(نقض ١٩٣٩/٥/٢٩ المحاماة من ٢٠ من ١٧٩)

(نقض ١٩٥٠/١/١٦ مجموعة أحكام النقض من ٢ من ٤٥٠)

★ القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي ان يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون ان يؤثر في ذلك جهل الجاني عليه بوقوعها .
(لظن رقم ١٠٠ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤)

★ وسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من النظام المصام ، واجب على المحكمة ان تفصل فيما اذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت أو لو اوقف السقوط باجراءات قانونية ، واذا لم تفعل وجب نقض الحكم .
(لظن ١٩٧٧/٦/٦ العامه من ٨ من ٤٧١)
(لظن ١٩٥٥/١٢/٢٧ مجموعة احكام للظن من ٦ من ١٥٥٦)

★ من المقرر ان الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
(لظن ١٩٧٣/٤/٢٢ مج من ٢٤ من ٥٣٨)

★ وان نصوص القانون الخاصة بالتقدم تتعلق بالنظام العام لانها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم ، مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وان كان في ذلك تسوية لركزه ما دام انه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .
(لظن ١٩٥٥/٢/١ مجموعة احكام للظن من ٦ من ٥٠٠)

★ اذا كانت الواقعة المرغوة منها الدعوى قد مضى عليها اكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥/١٠/١٩٥١ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جملة موعدا لتطبيق هذا القانون فيها هو اصلح للمتهم من نصوصه ، فتكون الدعوى العمومية قد انقضت قبل صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون ٣٤ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شيء من احكامها عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

(لظن ١٩٥٤/١/١١ مج من ٥ من ٣٣٩ - ويراجع في شأن القانونين المشار اليهما - التطبيق على المادة الاولى من قانون الاسداس ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - راجع ايضا لظن ١٩٥٢/١٢/٥ مج من ٤ من ١٨٠ في التعليق على المادة الثالثة من قانون الاسداس) .

★ الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ ان معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستثنائية ان تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد ان استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها .
(لظن ١٩٥٩/٢/٣٠ مج من ١٠ من ٣٧٥)

★ أنه وإن كان الفصل في الدفع بانتقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى لما قد يترتب عليه فيها لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة دون حجة ليحت مقومات الاتهام وتبحيص دلائله وباعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من التظلم العام مما يضمن معه على المحكمة أن تحكم — ولو من نفاذ نفسها ومن غير أن يدفع المتهم بالسقوط ببراءة كل متهم ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، ماذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض — إلا أنه لما كان من المقرر أيضاً أن المحكمة غير ملزمة حتماً بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع وأن لها أن لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً — فانه لا يوجد قانوناً ما يمنعهما من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التي اتبناها رضى صاحبها من آثارها بلوغ ذات النتيجة باثبات انتقضاء الدعوى الجنائية لاي سبب من أسباب الانتقضاء وبما يؤدي بالضرورة إلى البراءة .

(نقض في ١٩٦٥/٧/٢٨ م ج س ١٦ ص ١٦٤)

... ..

(المادة ١٦)

لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان .



● تقرير لجنة مجلس الشيوخ :

إن القانون المالي كالتانون للفرنسي قد خلا من أي نص في موضوع إيقاف المدة وقد اختلفت الفقهاء فيما إذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمضي المدة لعدم رفعها رغم وجود موانع من رفعها سواء أكانت موانع فعلية كتعطل المحاكم بسبب وجود ثورة أم لصعب غزو البلاد أو حصرها بجهوش أجنبية ، أم كانت أسباباً قانونية نص القانون فيها على عدم جواز رفع الدعوى أو عدم السير فيها حتى ينزل المانع كحالة المته أو حالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة أخرى من اختصاص المحاكم المدنية أو المحاكم الشرعية ، فذهب فريق إلى أن المدة يجب إيقافها ما دام هناك مانع من رفع الدعوى لانه من التناقض أن يمنع القانون رفع الدعوى أو السير فيها لم يتخذ هذا المانع سبباً لسقوطها ، وليس من العدل أن تسرى المدة ضد النيابة العمومية وهي عاجزة عن رفع الدعوى . وبأن الفريق الآخر أن العلة في سقوط الدعوى في المسائل المدنية تختلف من العلة في سقوطها في المسائل الجنائية فإن سقوط الدعوى في المسائل المدنية مبني على قرينة تنازل صاحب الحق عن حقه لعدم مطالبته به طوال المدة ، لذلك قرر القانون المدني بأن من لا يمكن المطالبة لا تسرى ضده المدة لانتهاء تلك القرينة أما في المسائل الجنائية فيسقط الحق في الدعوى ليس مبنياً على قرينة تنازل النيابة العمومية عن رفع الدعوى لمكتبتها عن رفعها فإن النيابة العمومية لا تملك للتنازل عن الدعوى بأي حال من

الاحوال بل مبني على تسيان للواقعة من الجمهور بمعنى المدة وهذا التسيان يحصل
سواء كان سببه الإهمال أو القدر .
وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي الأخير وهو الذي خلطه به محكمة النقض
والإبرام المصرية .

● التطبيق :

يتفق هذا مع الطبيعة الخاصة لفكرة انقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة ، واستقلالها عن فكرة تقادم الحقوق الموضوعية - يراجع
ما سلف في التعليق على المادة السابقة .

المادة (١٧)

تقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر
الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر
بها بوجه رسمي ونسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .
وإذا تمددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من
تاريخ آخر إجراء (هـ) .

● نص الفقرة الثالثة من المادة بالقانون ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية - العدد
١٦١ مكرر في ١٨/١٢/١٩٥٢ .

● نص الفقرة الثالثة المضافة :

« ولا يجوز في أي حال أن تطول المدة المعرّفة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب
الانقطاع لأكثر من نسفها » .

● الإجراءات النافذة لمدة سقوط الدعوى الجنائية :

توسع نص المادة ١٧ في الإجراءات التي تقطع المدة المسقط للدعوى
الجنائية . فلم يبق من بعد ما ورد بالنص إجراءات تتعلق بالجرائم -
وغير نافذة للمدة إلا نوعان :

١ - الشكاوى والتبليغات ، ولو تضمنت ادعاء مدنيا ، وكذلك
إجراءات تحويلها من النيابة العامة إلى الشرطة لفحصها ما دامت لا تتضمن
انتدابا للتحقيق .

٢ - إجراءات جمع الاستدلالات ، إذا ما اتخذت في غير مواجهة
المتهم .

أما إجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة ، فتقطع المدة بمجرد انتهاؤها أو الأمر بها ولو لم يبلغ بها المتهم . والمقصود بإجراءات الاتهام هي إجراءات الاحالة المنصوص عليها في المواد ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٣٧٢ أ ج .

غير أنه يشترط أن يكون الاجراء مستكملا عناصر صحته . فلا تنقطع المدة بإجراء باطل لصدوره من غير مختص ، أو في غير الشكل المقرر كما إذا صدر النحب للتحقيق شفويا (م ٧٠ أ ج) .

ولكن رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة أو صدور حكم بعدم الاختصاص ، فهذا مما يقطع المدة مادام رفع الدعوى قد تم بإجراءات صحيحة .

كما يلاحظ أن القرارات الادارية المتصلة بالتحقيق أو المحاكمة — كتحديد موعد للتحقيق ، أو جلسة المحاكمة أو تأجيلها — لا يقطع التقادم الا اذا اتخذت في مواجهة المتهم . (انظر محمود مصطفى . شرح قانون الاجراءات الجنائية بند ١٠٥) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٥٣٤ - تنقطع المدة التي تنقضي بها الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، ويشترط أن يكون التحقيق جنائيا والاجراء قضائيا ، صحيحا في ذاته ، ويقطع التقادم تحريك الدعوى الجنائية بمعرفة المدعي المدني أو أي محكمة يخلوها القانون ذلك - كما قلناه التكاليف المصحح للمتهم بالحضور أمام المحكمة ولو كانت غير مختصة وكذلك تنقطع المدة بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذ الأمر أو الاجراءات في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي - وتسمى المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء وتعبير اشكالات التنفيذ من إجراءات المحاكمة التي تقطع التقادم .

ويعتبر الاجراء قاطعا للتقادم متى ولو كان الاجراء خاصا ببعض المتهمين دون البعض الآخر .

والاخطار الرسمي الذي تنقطع به مدة التقادم هو الاخطار الذي يقوم به موظف مختص أي له صفة رسمية وموجه الى شخص المتهم .

مادة ١٥٣٥ - لا يقطع التقادم مجرد البلاغ أو الشكوى وكذلك مجرد التشهير من عضو النيابة بتقديم القضية الى المحكمة الذي يعد أمرا اداريا لا ترفع به الدعوى ، بل بالاعلان الصحيح الذي هو من إجراءات الاتهام القاطعة للتقادم .

مادة ١٥٣٦ - لا يقطع التقادم الاجراء الصادر من نفس المتهم ، كالطعن على الحكم منه ، وكذلك تصرفات المدعى بالحق المدني والمستول عليها .

مادة ١٥٣٨ - الامر يندب خبير يقطع مدة التقادم ، وكذلك الحال بالنسبة الى محضر ايداع تقرير الخبير ، أما أعمال الخبير ذاتها فلا تقطع المدة على اعتبار انها أعمال مادية أو فنية لا تذكر الناس بالجريمة .

مادة ١٥٣٩ - الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجلع ينظر الدعوى لان الواقعة جنائية يعتبر آخر اجراء - ولا تنقضى الدعوى الجنائية فيها الا بمضى عشر سنتين على ذلك التاريخ ، وذلك ما لم يكن عدم الاختصاص راجعا الى ما ظهر من الاطلاع على سوابق المتهمين في قضايا السرقات ونحوها فان المدة اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية في هذه الحالة هي ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء بوصف انها جنمة اذ ان هذه الجرائم قلقة الذرع وتكون تارة جنمة وتارة جنائية تبعا للعقوبة التي توقعها المحكمة ، فاذا قضت المحكمة بمقوبة الجلع كان الحكم الصادر فيها بمثابة حكم صادر في جنمة ، ويجرى عليه ما يجرى على الاحكام الصادرة في قضايا الجلع من حيث سقوط الدعوى الجنائية والعقوبة .

● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالامر الجنائي أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو اخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقضاء » ومفاد هذا النص ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى امام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لان الشار لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها . وكان من المقرر ان الاعلان بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - يقطع المدة المسقط للدعوى ، وكانت اجراءات المحاكمة قد تمت في الدعوى متلاحقة دون أن تكمل هذه المدة حتى صدور الحكم المطعون فيه ، فانه اذ خالف هذا النظر يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٧٧/١/١٦ مع ج ٢٨ من ٨٢)

★ وتأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من اجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٥/٢/٢ مع ج ٣٦ من ١٠٠)

★ وكذلك أمر المحكمة بالفيض والاحضار

(نقض ١٩٦٤/١/٢٧ مع ج ٢٥ من ٧٠٤)

★ لما كانت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد جرى نصها - بعموم لفظه - على أن إجراءات المحاكمة من الإجراءات التي تقطع بمدة تقادم الدعوى الجنائية - وكان الاشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الإجراءات ... وأنه لم يمتض بين أي إجراء وآخر من الإجراءات المنقذة في الاشكال المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الإجراءات ، كما لم يمتض هذه المدة بين آخر إجراء منها وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض ، مما لا محل للقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة .

(نقض ١٩٧٥/٢/١٧ مج س ٦٦ من ١٦٢)

★ من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فإذا كان الثابت من ورقة الإعلان أن المحضر اكتفى فيها بإعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه بمحل اقامته ، فإن هذا الإعلان يكون باطلا ، وبالتالي غير منتج لأثاره ، فلا تنقطع به المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ مج س ٢٣ من ٢٠١)

★ تسليم الإعلان إلى تابع المتهم ، وتسليمه إلى جهة الإدارة لا يمنع تابعه من الاستلام - كلاهما إعلان صحيح يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢١ مج س ٢٣ من ٢١١)

★ متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحضر توجه في ... إلى محل إقامة المظنون ضده لإعلانه بالحضور لجلسة ... (المحددة لنظر المعارضة) وخطب زوجته التي رفضت الاستلام فسلم الإعلان إلى الضابط المنوب ، وتم إخطار المظنون ضده بذلك بخطيب مسجل في ... فإن ذلك هو إعلان صحيح طبق لما تقتضيه المادة ٢/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ... يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٢/٢/٢٦ مج س ٢٣ من ٤٦١)

★ إذا أحالت المحكمة الجنائية قضية إلى التحقيق للتحقيق من جريمة معينة ثم شمل التحقيق وقائع أخرى لإثبات جرائم أخرى ، فإن هذا التحقيق يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من الجرائم الأخيرة لأن المعبرة بما كان موضوع التحقيق عملا .

(نقض ١٩٧٨/٢/٢١ المجموعة الرسمية س ٣٦ من ٣٦٧)

★ وأن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، وهذه الإجراءات تشمل بالبداية استجواب المتهم وسؤال الشهود سواء في التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة وتكليفه بالحضور والاحكام الغضائية التي تصدر عليه وإعلانه بهذه

الاحكام . فاذا قضى الحكم المطعون فيه بانتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة دون أن يتعرض لمساثر ما اتخذ في حق المتهم أو تم في الدعوى من الاعمال التي يجب معضاها من اجراءات التحقيق التي تقطع سريان المدة يكون لافسك قاصرا واجبا نقضه .
(نقض ١٩٤٧/١/١٤ المجموعة الرسمية من ٤٨ من ٢٢٩)

★ وان اعلان دعوى جنحة مبائرة لا يعتبر قاطعا لمضى المدة مادام صادرا من شخص غير ذي صفة في رفعها .
(نقض ١٩٣٠/٤/١٧ الماماة من ١٠ من ٨٢٤)

★ واجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة هي التي تقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية دون اجراءات التحقيق المدني .
(نقض ١٩٢٩/٢/٢١ الماماة من ٩ من ٦٠٥)

★ وحصول الاعلان للمتهم بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة ايام ليس من شأنه أن يبطله كاملان مستوف الشكل المقرر بالقانون وانما يكون له اثره فقط في الحكم الذي يصدر بناء عليه ، أما هو فاعلان صحيح قاطع للمدة تابع من سقوط الدعوى .
(نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ المجموعة الرسمية من ٤٧ من ٣٢)

★ لا تقطع التقادم اجراء متصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اكانت مقامة امام القضاء المدني أم الجنائي ، ومن ثم فإن جبيع تصرفات المدعى بالحقوق المدنية والمسئول بالحقوق المدنية لا تقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .
(نقض ١٩٧٨/٦/٤ مع من ٢٩ من ٥٥٢)

المادة (١٨)

إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يقترب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

● قاعدة مبنية انقطاع المدة :

تنقطع المدة بالنسبة الى الواقعة الجنائية ذاتها بكل ما يتصل بها من افعال وكل من يسأل عنها أو عن جانب منها ولو لم يكن الاجراء القاطع لأمدة متعلقا به أو بما هو متبوع به

والنص يشير بذلك الى مبدأ عينية انقطاع المدة ، والتطبيقات القضائية تعطي صوراً متعددة في هذا الشأن .

ويلاحظ سوء صياغة النص في عبارة « ما لم » ، والصحيح أن تكون ، « ولو لم » .

● المبادئ القضائية :

★ الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه ماعليها الأصلي بعمله الختامي المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين وكذلك كان أي إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بمجهول من بينهم . وهذا هو المعنى الذي تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات في نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها . وأذن فالحكم الذي يعتبر الحكم الغيابي الذي صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه في القضية عينها من رفع استئناف من الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض من الحكم الاستئنافي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التي يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له — ذلك الحكم يعتبر خاطئاً متعيناً نقضه لأن الصحيح قانوناً هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم ، الذي لم يهرب — من طعون ، وما صدر ضده من أحكام قاطعاً لمضي المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضاً ، واعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضاً لأن هذه الإجراءات ليست تتفق الواقع إلا أوامر صادرة بضبطه واحضاره مما لا يدع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق .

(نقض ١٩٣٦/١١ المجموعة الرسمية من ٣٥ من ١٩١)

★ وإن جميع إجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ تحقيق جنابات انقطاع المدة بالنسبة لجميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات والحكم الغيابي هو من قبيل تلك الإجراءات ، فمادام لم يمض بين وقوع الواقعة والحكم الغيابي الصادر على المظنون ضده وزميله المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى

الصومية ، ولم تمض هذه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في معارضة المطعون ضده ، كما لم تمض بين هذا الحكم الصادر في المعارضة وبين الحكم المطعون فيه بان الطعن لا يكون له محل .
(نقض ١٩٤٨/٢/٢٧ المحاماة من ٢٩ رقم ٥٥ من ٧١)

★ ولما كان ٠٠ والد المطعون ضده قد حوكم عن الواقعة ذاتها (زراعة تبغ) المستندة الى المطعون ضده وصدر الحكم ببراءته بتاريخ ٠٠٠ فان اجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي اتخذت في الدعوى ضد ذلك المتهم الاخر عن الواقعة ذاتها تقطع المدة بالنسبة للمطعون ضده ، ولو لم تكن هذه الاجراءات قد اتخذت ضده هو .
(نقض ١٩٧٧/٢/٢٧ مج من ٢٨ من ٢١٠)

● المادة (١٩)

● المادة (٢٠)

● النص الثاني بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - اللوائح المصرية عدد ٤٢ مكرر غير اعتيادي ، في ١٩٥٢/٥/٢٠ .

● وكنتنا نتظلمان أحكام الصلح في المخالفات - باعتباره سببا لانقضاء الدعوى الجنائية . (يراجع التعليق على المادة ٣ أج في شأن الصلح في بعض القوانين الخاصة باعتباره صورة للتنازل عن الشكوى أو الطلب تنقضي به الدعوى الجنائية) .

● نص المادتين المخالفتين

مادة ١٩ - يجوز الصلح في مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بغرامة أو الغرامة أو الحبس . ويجب على محضر المحضر في الاحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك في المحضر ، وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر ، وجب أن يعرض عليه الصلح باخطار رسمي .

مادة ٢٠ - يجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أن يدفع في ظرف ثلاثة ايام من يوم عرضه عليه مبلغ خمسة عشر قرشا في الحالة التي لا يعاقب فيها القانون بغير الغرامة ، وخمسين قرشا في الحالة التي يجوز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخيار .

ويدفع المبلغ الى خزنة المحكمة أو الى النيابة العامة أو الى أي شخص مخصص له بذلك من وزير العدل .

الباب الثانى

وجمع الاستدلال ورفع الدعوى

مقدمة

يتناول هذا الباب سلطة الاتهام ، فى اختصاصها الذى تنفرد به قبل أن تتصل الدعوى الجنائية بسلطة التمييز أو سلطة الحكم — أى فى مرحلة تمييز الدعوى •

فالدعوى الجنائية قد أوكل أمرها الى النيابة العامة لتقوم فيها وكيالة من المجتمع فى تتبع مظاهر السلوك التى تقع تحت طائلة القانون الجنائى — أى الجرائم ، والتثبت من وقوعها ونسبتها الى فاعل معين ، لتحريك الدعوى الجنائية ضده لتبدأ بتحريكها اجراءات التحقيق أو المحاكمة • وهذه المهمة التى تقوم بها النيابة العامة حتى تحريك الدعوى هى التى يعبر عنها عنوان هذا الباب بمباراة « جمع الاستدلالات » وهو تعبير عن مرحلة تجهيز الدعوى الجنائية التى تتولاها النيابة العامة ككل صاحب دعوى يجهز أدلة دعواه •

وتقوم النيابة العامة بهذه المهمة بمساعدة أعوان يعطيهم القانون — مع أعضاء النيابة العامة — صفة « مامورى الضبط القضائى » • ولهم ، كما للنيابة العامة ، سلطات فى التحرى عن الجرائم وضبطها وضبط فاعليها واتخاذ الاجراءات اللازمة لجمع الادلة والتحقق عليها • وهذه السلطات تختلف باختلاف ظروف الجريمة من حيث كونها فى حالة تلبس أو كونها على درجة معينة من الجسامه أو غير ذلك • وتتضمن هذه السلطات امكان القبض على المتهم وتفتيشه ودخول المنازل وتفتيشها •

وتنتهى هذه المرحلة الى اتخاذ النيابة العامة موقفا من تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للمواقمة والمتهم فيها تحتفظ الاوراق اذا لم

تر تحريك الدعوى الجنائية ، أو ترفع الدعوى أمام المحكمة ، أو تتخذ اجراءات تحريكها لدى سلطة التحقيق سواء كان ذلك بنحب قاض لتحقيق أو بتوليها التحقيق بنفسها كسلطة تحقيق كما سيلي تفصيله .

وتتناول نصوص هذا الباب تفصيل أحكام هذه المرحلة التحضيرية للدعوى الجنائية في خمسة فصول تغطي الجوانب سالفة البيان ، وعلى نحو ما يلي .

الفصل الاول

في مامورى الضبط القضائى وواجباتهم

المادة (٢١)

يقوم مامورو الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومركبائها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى .

● التعليق :

تعبير « مأمور الضبط القضائى » ترجمة تقليدية لعبارة officier de la police judiciaire — ويقصد بها كل من أوكل له القانون

مسئولية ضبط الوقائع التى يضع لها القانون جزاء جنائيا ، وجمع الأدلة عليها وعلى من ارتكبها مع ضبطه شخصيا فى بعض الظروف .

ومهمة رجال الضبط القضائى هى البحث عن الجرائم التى وقعت فعلا أو التى هى فى سبيل التنفيذ — لضبط وقائعها وفاعليها . ومن ثم فلا يدخل فى اختصاصهم اتخاذ اجراءات ادارية لمنع احتمال وقوع جريمة أو أخرى ، كما لا يجوز لهم تشجيع ظهور النوايا الاجرامية فى شكل تنفيذى حتى تقع الجريمة فيضبط فاعلوها . فمكافحة الجرائم قبل ارتكابها أو تعقب السلوك المنحرف الذى لم يقع بعد تحت طائلة القانون

هو من اختصاص جهات أخرى ، وتقتصر عنه السلطات المخولة بأمور الضبط القضائي وقد تدخل في اختصاص ما يسمى بالضبطية الادارية . وما يقوم به رجال الضبط القضائي في سبيل جمع الأدلة أو التعرف على وقائع الجريمة أو غايلها هو ما يسمى بإجراءات الاستدلال ، وما يقدمونه كنتيجة لها يكون مجرد أدلة تحت التحقيق (استدلالات) الى أن يتم تحقيقها بمعرفة جهة التحقيق أو الحكم فتأخذ وضعها كأدلة تصلح للدانة .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٥٧ - الاستدلال هو المرحلة السابقة على تحريك الدعوى الجنائية ، ويباشره مأمورو الضبط القضائي ، ويهدف الى جمع عناصر الاتبات اللازمة لتسهيل مهمة التحقيق الابتدائي والمحاكمة .

مادة ٨١ - يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لكشف الجرائم وضبط المتهمين فيها .

● المبادئ القضائية :

★ لا تترتب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها مادام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . واذن متى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة الى القطر المصري لم تقع الا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذي استغل تعربه الى الضبط ومرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل حائقا بها ، فظواهر الضبط بالقبول وإبلاغ الامر الى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات - فإن ما ينمىه الطامن لا يكون له محل .

(نطق ١٩٥٣/١/٦ مج ٤ ص ٤٨٨)

★ أن ما تثيره الطامنة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والاجراءات التي اتخذوها لضبطها - بلتافها مع الشاهدين - مردود في الحكم بأن جريمة جلب المخدر وقعت براءة المتهمين وبالترتيب الذي وضعها لها وثبت فعلا لحسبها وأن ما اتخذ رجال الشرطة من الاجراءات لضبطها في هذه الواقعة بعد التباين منها لم يكن بقصد (م ٦ - الاجراءات الجنائية) .

التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(نقض ١٩٧٦/١٠/٢٥ مع ٢٧ من ١٧٤)

✳ أن مهمة مأمور الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معالجة مرتكبها ، ومن ثم فإن كل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا مننجا لأثره مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على ممارستها ، وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تثريب على مأمور الضبط أن يسطوع في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصلم مع أخلاق الجماعة . وإذا كان الحكم قد أوشح - في حدود سلطته التقديرية - ردا على أن الدفع بأن جلب المخدر تم بتحريض من رجال الفرطة أن الدور الذي لعبه ضابط الفرطة لم يتجاوز نقل المعلومات الخاصة بموعد إبحار المركب بشحنة المخدر ووصوله وبعلامات التسليم والتسلم توصلا للكشف عن الجريمة التي وقعت بمحض ارادة الطاعنين واختيارهم ، فإن مناهم على الحكم في خصوص رفضه هذا الدفع يكون في غير محله .

(نقض ١٩٧٦/٥/٢٢ مع ٢٧ من ٥٢٧)

(ونقض ١٩٨٠/٢/٢٤ مع ٣٦ من ٤٩)

المادة (٢٢)

يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لأمرائه فيما يتعلق بأعمالهم وتعليماتهم .

وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفات لواجباته ، أو تعصير في عمله . وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

● التطبيق :

النائب العام هو المشرف الأعلى على الضبطية القضائية وأعضاء النيابة العامة يمثلونه في هذا الاشراف بحكم وكالتهم عنه - وذلك فضلا عن أنهم من مأموري الضبط القضائي ولهم هذه الصفة بمقتضى نص المادة التالية (م ٢٣) .

المادة (٢٣)

يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

- ١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
- ٢ - ضبط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .
- ٣ - رؤساء نقط الشرطة .
- ٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .
- ٥ - نظار ووكلاد محطات السكك الحديدية الحكومية .

وإذ يرى أمن المحفوظات ومفتشى مصلحة التنفيذ العام بوزارة الداخلية أن يؤديوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية :

- ١ - مديرو وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن .
- ٢ - مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات وبلغات الشرطة الملبتون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن .
- ٣ - ضباط مصلحة السجون .
- ٤ - مديرو الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة .
- ٥ - قلاذ وضباط أسلح هجئة الشرطة .
- ٦ - مفتشو وزارة السباحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر التصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

* معلقة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧١ - للجريدة الرسمية عدد ٢٠ لى ١٩٧١/٥/٧٠ . وله
إضافة إلى النص لغة أمناء الشرطة وأجرى تنسيقاً للتصديقات المختطة التي أجريت عليها منذ
منشور القانون الإجراءات الجنائية .

● نص المادة عند منشور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بقانون الإجراءات الجنائية ١

يكون من مأموري الضبط القضائي في نوازل اختصاصهم :

- أعضاء النيابة العامة
- وكلاء الشبهيات والمصافطات
- حكام نوازل البوليس في الشبهيات والمصافطات ، ووكلائهم ، ومساعدوهم
- مفتشي الضبط ، ووكلائهم
- مفتشو البوليس ، ومساعدوهم
- مأمورو مراكز والأقسام والبنادر ، ووكلائهم
- مهابي الإدارة
- مفتشو وضباط المباحث الجنائية
- معاوني البوليس ، والملاحقون ، والصولات
- الكيتمبلات الماكرون على ديولم كلية البوليس
- رؤساء لفظ البوليس
- الممد ومضايغ تلك
- مضايغ الضفراد
- مأمورو السجون ، ووكلائهم ، وضباط مصلحة السجون
- حكامر بوليس السكة الحديدية ، وضباطه
- نظار ووكلاء محطات السكة الحديدية الحكومية
- قومندان أساس للهانة وضباطه

وجميع الموظفين المخلول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون

ومع ذلك فجميع الموظفين المخلول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل بهذا القانون تبقى لهم هذه السلطة

● التطبيق :

تحدد المادة في فقرتها الاولى (أ) فئات من مأموري الضبط يتقيد اختصاصهم المكاني بدوائر عملهم المحددة في قرارات تعيينهم • على أنه تسود في هذا الصدد قاعدة ان الاختصاص يقوم بشأن الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم ، ولو امتدت اجراءات الاستدلال في خارج تلك الدائرة •

وتضلى الفقرة الثانية صفة الضبط القضائي على من ورد ذكرهم بها بوجه اختياري •

وتحدد الفقرة الثالثة (ب) فئات لها اختصاص مكاني شامل لجميع أنحاء الجمهورية •

وكلا الفئتين (أ ، ب) لها في نطاق اختصاصها المكاني — اختصاص نوعي عام بجميع أنواع الجرائم •

أما القرارات التي تصدر من وزير العدل بمقتضى الفقرة الثالثة من
تحدد الاختصاص المكاني والنوعى في آن واحد ، فإذا لم تحدد نطاق
الاختصاص المكاني فإنه يتحدد بدائرة عمل من تكون له صفة مأمور الضبط
القضائى — طبقا لقرار تعيينه في وظيفته .

والفقرة الأخيرة من المادة تنزل بكل النصوص السابقة التي تضمنت
اعطاء صفة الضبط القضائى لموظفين آخرين — الى مستوى القرارات
الوزارية ولو كانت صادرة بها قوانين أو مراسيم (قرارات جمهورية) ،
وتجمل لو وزير العدل — بالاتفاق مع الوزير المختص — أن يصدر قرارات
منه بتعديلها .

● من التطبيقات العامة للتعليمات :

مادة ٦٦ — لا يكفى مجرد كون الشخص من رجال الشرطة لمنحه صفة
الضبط القضائى لأن هذه الصفة ترتبط بالوظيفة لا بالدرجة العسكرية .

مادة ١٠٠ — إذا بدأ مأمور الضبط القضائى الاجراءات على أساس
وقوع الواقعة في اختصاصه فإن اختصاصه يمتد الى جميع من اشتركوا
فيها ، واتصلوا بها ، اينما كانوا ، ويجعل له الحق عند الضرورة في مباحرة
كل ما يخوله له القانون من اجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره
من المتصلين بالجريمة ولو تم ذلك خارج دائرة اختصاصه المكاني .

مادة ١٠٢ — إذا خرج مأمور الضبط القضائى من دائرة اختصاصه
فإنه لا يفقد سلطته وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة
العامة الذى أشار اليهم الشارع في المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتذكر المواد ٦٧ ، ومن ٧٠ — ٧٧ قيام صفة الضبطية القضائية
بالنسبة للفئات الآتية :

— ضباط وأمناء وكوئستبلات ادارة مكافحة المخدرات وفروعها — في
شأن الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — في جميع
أنحاء الجمهورية .

— ضباط مكاتب حماية الاحداث — في شأن ما يرتكبه الاحداث أو
ما يرتكب ضددهم من جرائم الاستغلال أو التريض .

— ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد .

— معاونون المحققين بمحاكم الاحوال الشخصية للولاية على المال
— في خصائص الاعمال التي تناط بهم وأثناء تأديتها .

— مديري ادارات التفتيش وكلائهم بمراقبات الترمين فيما يتعلق
بمخالفة قوانين الترمين والتسجير الجبرى ، في دائرة المحافظة التي يعملون
بها .

- المختشون البيطريون - بالتنسبة لاحكام قوانين قمع الفش والتقليص ومراقبة الاغذية وتداولها .
 - مفتشو الصحة - في شأن المخالفات المتعلقة بالاعمال المنوطة بهم
 - رجال غفر السواحل - فيما يتعلق بجرائم التهريب .
 - مأمور الجمارك - فيما يتعلق باعمال وظائفهم طبقا للمقتانون ١٦ لسنة ١٩٦٢ .

● الجباىء القضائية :

★ يبين من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٧١ ان مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام بعضهم ذوو اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كاضفاء النيابة العامة ومعاونيها وضبط الشرطة والبيعى الآخر ذوو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مخبر الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة . اختصاص هذه الفئة الاخيرة ضبط جميع الجرائم مادام ان القاتون حين اضفى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد ان يقيدوا لديهم باى قيد او يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ولكن الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكتب خاصة لسا هو مقرر من ان اضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم مینها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام .

ومأمور الضبط القضائى ذوو الاختصاص الخاص معصور اختصاصهم على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التى من اجلها استبغ القاتون عليهم وعلى الهيئات التى يتنمون اليها كيانا خلاصا يميزهم من غيرهم وهم الذين منتهم المادة ٢٣ (الفقرة الرابعة منها) .
 (نقض ١٩٧٢/٦/١٢ مع ٢٨ من ٧٧٥)

★ منعت المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الضباط العاديين بمصلحة الامن العام وفي شعب البحث الجنائى بمديریات الامن سلطة الضبط بصفة علية وشاملة ، مما مؤداه ان يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام ان قاتسون الاجراءات الجنائية حينما اضفى عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد ان يقيدوا لديهم باى قيد او يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لامتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة . وذلك الولاية بحسب الاصل انما تنبسط على جميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكتب

خاصة لما هو مقرر من أن اشغاف صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عيناها من مأموري الضبط قوى الاختصاص العام ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها فهو محض قرار نظمي لا يشتمل على ما يمس احكام قانون الاجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي او سلب او تقييد هذه الصفة من ضابط معين بالنسبة الى نوع او انواع معينة من الجرائم .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٣ مج ٣ ص ٢٣ من ١٣١٧)

★ وإذا كان من قام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية العقليّة تابعا مباشرة لمديرها وحكدها ما فانه بذلك تكون له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لجميع الجرائم بدائرة المديرية لماذا نعتبه النيابة المختصة للتفتيش كان اجراؤه سليما ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون المدير أو الحكدار قد كلف ذلك الضابط بالتحرى في نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحرى في جرائم المخدرات بذاتها . سواء بالتمويل مع فرع ادارة المخدرات بالمديرية أو على وجه الاستقلال عنه ، لان انشاء ادارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الامن العام لم يلزم اختصاص مدير العقليّة في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديريته ، وتكليف بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها مشتركين مع ضابط ادارة المخدرات أو مستقلين منهم مما يخل في صميم تقييده هو .

(نقض ١٩٥٣/٧/٩ مجموعة احكام النقض ص ٤ من ١١٧٤)

★ من المقرر أن ضابط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ احكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(نقض ١٩٧٤/٢/٢٥ مج ٣ ص ٢٥ من ١٩٥)

★ مأمور الجبرك هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ سنة ١٩٦٣ التي جرى نصها باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم وقد حدد وزير الخزانة في قراره ٧١ لسنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأمورا الجمارك .

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مج ٣ ص ٢٤ من ٥٥٩)

★ تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول على أن « يكون لموظفي الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسكر مأموري الضبط القضائي في

حالة الاشتباه تنفيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ ولا يجوز القيام بالتنفيش المتسلل اليه في الفترة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومحاوئه مندوب واحد على الاكمل من موظفى المحافظة أو المديرية أو المراكز أو نقطة البوليس حسب الاحوال - وللموظفين المذكورين في جميع الحالات اخذ الصيغ اللازمة لاجراء التحليل والمقارنات والمراجعات » . واذا كان يبين من مطالعة المفردات التى امرت الحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان رئيس مكتب الانتاج المختص قد اورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وانه هو الذى باشر بنفسه تنفيش مسكن المظنون ضدها ومن ثم فان الاجراءات التى اتخذها صحيحة استنادا الى المادة ٢٣ من القانون ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الاجراءات وعدم جواز التعويل على الدليل المستند منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه والاحالة .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٢٦ مع س ٢٤ من ١٩٧٠)

★ واضح من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بقضاء مكتب فرعية لحماية الاحداث وتحتيد اختصاصاتها ، ان ضباط مكتب حماية الاحداث هم - بحسب الاصل - من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الاحداث من جرائم ويمتد الى من عداهم من غير الاحداث حماية بمؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع ايا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه .

(نقض ١٩٧٣/٥/٢١ مع س ٢٥ من ١٩٦٩)

...
★ ولا ريب في ان مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الاداب النوط بهم مراقبة ما يتعلق بالاداب العامة ومنها احتشاء الخمر في المحلات .

(نقض ١٩٥٦/٣/٦ مع س ٧ من ٢٩٧)

★ اذا كان الثابت ان الطامن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البرول من مستودعاتها فانه يخضع لقانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم فان جريمة الاختلاس التى ارتكبها بسبب تاديتة اعمال وظيفته تسرى عليها احكام هذا القانون وفقا لما تقضى به الفقرة الاولى من المادة السابعة منه . ولما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التى اوردتها الحكم تعتبر

في حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول مثله يحق لضباط القوات المسلحة بوصولهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون المذكور وإذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أن الطاعن يحزر مادة مخدرة جاز لهم ضبطها ميلا بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

(نفس ١٩٧٤/٥/٥ مج ٢٥ ص ٦٥٤)

★ إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدموى من نتائج ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني أنها كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع وأقمتها في اختصاصه وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع — فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها لأنها كانوا ويحمل له الحق عند الضرورة في مبادرة كل ما يفسوله له القانون من إجازات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة .

(نفس ١٩٧٣/١١/٢٥ مج ٢٤ ص ١٠٥٣)

★ لمسا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه أنها كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع وأقمتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وأن اختلفت الجهات التي يقومون فيها بما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجرى كل ما حوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالاتهما بالجريمة . ولما كان ذلك ، وكان الآن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذها يكون صحيحا في القانون .

(نفس ١٩٦٣/٢/٥ مج ١٤ ص ٩٧)

★ من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفة في غير أوقات العمل الرسمي بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة — حتى إذا كان في إجازة أو عطلة رسمية — ما لم يوقف من عمله أو يمنح إجازة إجبارية .

(نفس ١٩٧٢/١١/٢٠ مج ٢٤ ص ١٠٣٢)

(المادة ٢٤)

يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التليفات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يعمدوا بها فوراً إلى التبليغ الصامه .

ويجب عليهم وعلى مدعويهم ان يحصلوا على جميع الايضااعات ويجسروا المعائنات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم . او التى يطعنون بها بآلة كنيئة كانت وعليهم ان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة المحفوظة على أدلة الجريمة .

ويجب ان تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مامورو الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ، ويمكن حصولها ويجب ان تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، وترسل المحاضر الى النيابة المصوبة مع الاوراق والاشياء المسبوبة .

● واجبات رجال الضبط القضائى وسلطاتهم فى شأن جمع الاستدلالات :

توضح هذه المادة واجبات رجال الضبط القضائى فى شأن جمع الاستدلالات — وهى مهمتهم الاصلية ، فى حالة ابلاغهم أو علمهم بأية كيفية بوقوع جريمة ما ، وتحدد المادة ٢٩ سلطاتهم فى هذا الشأن .

ويدخل فى معنى الحصول على الايضااعات والتحرى عن الجرائم فيما استقر عليه قضاء النقض ، حق رجال الضبط القضائى ومساعدتهم من رجال السلطة العامة فى استيقاف الاشخاص اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الشبهة والريب — وذلك للتحرى عن شخصيته — ويسند قضاء النقض حق الاستيقاف الى المادة ٢٤ أ ج . ونفصل القول فيه فى مقدمة الفصل الثالث (قبل المادة ٣٤) .

أما اجراء القبض على شخص « للتحرى » فان أساسه قيام دلائل على وجوده فى حالة اشتباه — أى على قيام جريمة الاشتباه ضده طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، وذلك طبقا لشروط المادة ٣٤ أ ج (انظر بحثنا لنا فى مجلة المحاماة السنة الستون ، العدد ٣ ، ٤ مارس وابريل سنة ١٩٨٠ — ص ٤٠ وما بعدها) .

ولرجال الضبط القضائى أن يمارسوا — فضلا عن ذلك — بعض

السلطات المختصة بالتحقيق كالقبض وتفتيش الأشخاص والمنازل .
وتثبت لهم هذه السلطات بشروط محفوظة تتناولها الفصول الثلاثة التالية
من القانون . وتكتمل السلطات المخولة لمأمور الضبط القضائي اذا كانت
الجريمة في حالة تلبس .

والمحاضر التي يحررها مأمور الضبط القضائي بما اتفذه من
اجراءات هي مجرد تسجيل اداري لما قاموا به ، ولا تعتبر تحقيقات في
الادلة مما هو صفة التحقيق القضائي — كما انها لا تخضع للشكليات
المقررة في شأنه .

● من التعليمات العامة للتدابير :

مادة ١١٢ — لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تحرير محضر جمع
الاستدلالات بشيء فلا يشترط أن يحرره بيده ، ولكن يجب أن يكون ذلك في
حضرته وتمت بصره .

● المبادئ القضائية :

★ ليس بصحيح أن رجال البوليس ليس من حقهم اجراء التحريات
الا عن الوقائع التي تبلغ اليهم لان المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات
(٢٤ ج) تجيز لهم ايضا اجراء التحريات عن الوقائع التي « يعملون بها بأي
كيفية كانت » مما يفيد تخويلهم حق التحري عن الوقائع التي يشاهدونها
بأنفسهم ولو لم تبلغ اليهم .

(نفس ١٥/١١/١٩٤٣ المجموعة الرسمية ص ٤٤ من ٤٩)

★ الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة الصلبة في مسهل
التحرى من الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تقرر الظروف وهو
أمر مباح لرجال السلطة العلية اذا ما وشح الشخص نفسه طوامية
واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينشأ من ضرورة مستلزم
تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون
الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن مشاهدة
رجل الشرطة للمتهم يحمل مغطا ويقف أسفل الكوبرى في مكان مظلم يبيح
للشرطي وهو المكلف بتفقد حالة الامن أن يذهب اليه ويستوضحه أمره —
صحيح في القانون .

(نفس ٢٠/١٢/١٩٧١ مج ٢ ص ٢١ ق ١٧٩ من ٧٨٨)

★ سلطة التحري وجميع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل خولها القانون أيضا لمروسيهم ، ولا شك أن رجال البوليس الملكي (السرى) هم من مرقى الضبطية القضائية ولهم بهذه الصفة الحق في اجراء التحريات وجميع الاستدلالات .
(نكض ١٩٤٣/١١/١٥ المجموعة الرسمية من ٤٤ من ٤٩)
(نكض ١٩٨٠/٦/١٠ مج ٢١ من ١٣٩)

★ من المقرر أن جميع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق — على ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية — ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل أن القانون يخول ذلك لمساعدتهم — وما دام هؤلاء قد كفوا بمساعدة مأموري الضبط القضائي فيما يدخل في نطاق وظفتهم فإنه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه .
(نكض ١٩٧٢/١/١٠ مج ٢٤ من ٤٢)

★ غير أن : القانون يبين مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرقوسيههم كرجال البوليس والمخبرين منهم ، فهم لا يصحون من مأموري الضبط القضائي ولا يغنى عنهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبقها عليهم القانون وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المعاينة اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة (وليس من ذلك القبض والتفتيش) .
(نكض ١٩٥٦/٤/٢٥ مجموعة احكام للنكض من ٧ من ٦٥٩)

★ ومن الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبطية القضائية وعلى مرقوسيههم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات وأن يجرؤا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم أو التي يطلبون بها باى كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع — وتقيام النيابة العمومية باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى اعود هؤلاء المأمورين عن القيام بهذه الواجبات بجانبها في ذات الوقت التي تبثرها في عملها . وكل ما في الامر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل اليه يحتمل ترسل الى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدموى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . وللمحكمة أن تستند في الحكم الى ما ورد بهذه المحاضر مادامت قد عرضت مع باقى اوراق الدموى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(نكض ١٩٣٩/١/٢٢ المجموعة الرسمية من ٤٠ من ٤٧٠ ، نكض ١٩٧٠/١/١٩ مج ٢١ من ١٢٩)

★ وإذا قدم الذم في قضية منظورة أمام المحكمة بلاغا الى البوليس

يتهم فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعى في تطبيق شهادات ضده وحقق البوليس هذا البلاغ ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد تحقيقات البوليس بطة أنه ليس لأى سلطة أن تباصر أى إجراء في الدعوى بغير إذن خاص من المحكمة مادامت القضية مطروحة أمامها ، فإن المحكمة تكون مخطئة في ذلك ، لأن التحقيقات التى استبعدتها خاصة بجريمة الاتفاق على تطبيق شهادة في القضية وهذا الاتفاق ليس من إجراءات القضية التى لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة ، وإنما هو خلص بجريمة مرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة ، وللنيابة والبوليس القضائى حق تحقيق مثل هذه الجريمة ، وللنيابة ولكل ذى شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتحدى به لدى المحكمة والمحكمة حرة في تقديره والاختذ به أو أطراحه .

(نقض ١٩٣٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية من ٣٥ من ١٢٩)

★ وأن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائى هو المسئول وحده من صحة ما دون محضره ، ومادام هو يوقع عليها أقراراً منه بصحتها ، فلا يهم بعد ذلك أن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .

(نقض ١٩٥٢/٢/٣ مجموعة أحكام للنقض من ٣ من ٧٥٨)

★ وأن عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه أهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات ، وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع ذلك لأن قائمون الإجراءات الجنائية وأن كان قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التى يحررها رجال الضبط القضائى مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، إلا أنه لم يرتب البطلان على أهمل ذلك .

(نقض ١٩٥٤/٧/٣ مجموعة أحكام للنقض من ٥ من ٨٧٥)

★ وعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية ليس من شأنه أن يؤثر في صحة هذه التحقيقات أو المحاكمة ، وهذا في مواد الجنب والمخالفت على الأخص إذ القانون لا يوجب فيها أن تكون المحاكمة مسبقة بأى تحقيق ابتدائى .

(نقض ١٩٣٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية من ٤١ من ٣٣٢)

★ والصبرة في صحة الإجراءات بسلسلة التحقيق الذى يجرى أمام المحكمة لعدم مواجهة الشهود للتبذم في تحقيقات البوليس لا يوجبون نفيه.

مخالفة للقانون يترتب عليها بطلان خصوصاً إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت الشهود في حضور المتهم .
(نطق ١٩٣٩/١٢/٢٥ المجموعة الرسمية من ٤١ من ٢٤٨)

★ تنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية في مقررتها الثانية على أنه « ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقّع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ويمكن حصولها » ما يستفاد منه أن القانون وإن كان يوجب أن يحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيناً فيه وقت اتخاذ الإجراءات ويمكن حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحرر المحضر في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . هذا فضلاً عن أن ما نص عليه القانون فيها لا يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يربط على مخالفته البطلان .

(نطق ١٩٦٥/١/١١ مع ١٦ من ٣٦)

(نطق ١٩٨٠/١/٣١ مع ٣١ في ٢٧)

★ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لم تربط البطلان على عدم مراعاة أحكامها مما يجعل الأمر بينها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

(نطق ١٩٥٥/١٠/١٧ مجموعة أحكام النطق من ٦ من ١٢١٩)

★ وإن القانون لا يوجب البطلان إذا لم يحرر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى قبل حضور النيابة ، وإن كان يوجب عليه ذلك في سبيل تنظيم العمل وحسن سيره .

(نطق ١٩٦٩/٤/١٨ المحاماة من ٣٠ من ٩٢)

(نطق ١٩٥٨/١١/٣ مع ٩ من ٨٦٦)

★ وإن مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنائيات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجريه من تحقيق في تلك الحوادث .

(نطق ١٩٥٤/١٢/١٥ مجموعة أحكام النطق من ٦ من ٢١٥)

المادة (٢٥)

لكل من علم بوقوع جريمة ، يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها .

● التعليل :

حق التبليغ المنصوص عليه في هذه المادة ، يعفى من قام بالإبلاغ من جريمة — من أية مسالة عما يصيب المتهم أو غيره من أضرار بسبب هذا البلاغ .

المادة (٢٦)

يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تلبية عمله أو بسبب تدينه بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز لتبليغ العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، أن يبلغ منها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

● التعليل :

في الحالة المنصوص عليها في هذه المادة ينقلب حق التبليغ المنصوص عليه في المادة السابقة — الى واجب قد يترتب على الاخلال به مسالة ادارية على الاقل . وقد تترتب عليه مسالة جنائية اذا أدى عدم التبليغ الى الاضرار بالمصالح أو الاموال العامة كما في بعض الصور المنطبقة على المادة ١١٦ مكرر (١) من قانون العقوبات .

● المبادئ القضائية :

★ امتناع الموظف أو المكلف بخدمة عامة من أداء واجب التبليغ من جريمة يعتبر اخلالا خطيرا بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة بمستوى في القاتون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام من أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقا لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرقوة وجاء نصها في ذلك مطلقا من كل قيد بحيث يتسع محلولة لاستيعاب كل حيث يمس الاعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الاعمال ويعد من واجبات اداؤها على الوجه السوي الذي يكفل دائها أن تجري على سنن قويم .

(ملحق ١١/٢٨ / ١٩٦٧ م ١٨ من ١٩٦٦)

المادة (٢٧)

لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً
بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها الى النيابة العامة او الى احد ماموري
الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الاخيرة يقوم المأمور المخور بتحويل الشكوى الى
النيابة العامة مع المحضر الذي يهره .

وعلى النيابة العامة عند اهالة الدعوى الى قاضي التحقيق ان تحيل
معه الشكوى المذكورة .

● التعليق :

يؤدي مجرد اتخاذ صفة المدعى بالحقوق المدنية في مراحل جمع
الاستدلالات والتصرف فيها - الى بعض الحقوق الاجرائية مثل اعلانه
بأمر الحفظ - المصوص عليه في المادة ٦٢ أج . أما بعد اهالة الاوراق
الى جهة التحقيق فان هذه الجهة تفصل في قبول المدعى مدنيا بهذه
الصلة - في التحقيق فتثبت له الحقوق المتعلقة بها أثناء التحقيق أو لا
تثبت (م ٧٦ ، م ١٩٩ مكررا والتعليق عليها) .

المادة (٢٨)

الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل
التبليغات ، ولا يعتبر الشكوى مدعياً بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك الى
شكواه او في ورقة مقدمة منه بمثل ذلك او اذا طلب في احدهما
توضيها .

● المادة ٤٤ والتعليق عليها .

المادة (٢٩)

لماموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات ان يسمعوا اقوال
من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومن كتابها وان يسألوا انهم
عن ذلك ، ولهم ان يستمعوا بالطباء وغيرهم من اهل الخبرة ويطلبوا رأيهم
تفهيها او بالكتابة .

ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء الذين إلا لا خيف
الا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بينهم .

● التعليق :

سلطات مأمور الضبط القضائي في شأن جمع الاستدلالات على
النحو المبين بهذه المادة لأجزاء لها ، واستجابة الشهود والمتهم وأهل
الخبرة لما يسألهم عنه اختيارية . غير أن سؤاله للمتهم هو شرط لقيام
سلطته في احتجازه بعد القبض عليه طبقا لما سيرد في المادة ٣٩ . وعليه
أن يثبت سؤاله عما هو منسوب اليه وأن يثبت أقواله أو امتناعه عن إبداء
أقواله أمامه ، ولكنه لا يحق له استجوابه تفصيلا (يراجع التعليق على
المادتين ١٢٣ ، ١٢٤) .

ويتكون من مجموع ما نصت عليه هذه المادة والمادة ٢٤ هيكل واجبات
وسلطات مأمور الضبط القضائي في شأن جمع الاستدلالات - دون
سلطاته المتصلة بالتحقيق (راجع التعليق على المادة ٢٤ والفصول الثلاثة
التالية) .

هذا وقد يقوم مأمور الضبط القضائي ببعض أعمال التحقيق بناء
على ندبه للقيام بها (م ٧٠) . كما أن سماع الشهود والخبراء بعد حلف
اليمين في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية هو تفويض تشريعي
ببعض سلطات التحقيق حيث يعتبر سماع الشهود أو عمل الخبير في هذه
الحالة قد تم أمام سلطة التحقيق ، وله قوة الحليف المحقق .
أما غير ذلك من السلطات المتصلة بالتحقيق والمخولة لرجل الضبط
القضائي في القانون - وهي القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه
- فلا تقوم الا بشروط معينة وفي أحوال أهمها حالة التلبس طبقا لما تنص
عليه الفصول الثلاثة التالية .

● من التحقيقات العملية للتحقيقات :

مادة ١١١ - يجوز للمحامين المحضرون من ذوي الشأن القيام بأجراء
الاستدلالات ، ولا يجوز منهم من المحضرون في أية صورة أو لأي سبب
(م ٧٠ - من الأجراءات القضائية)

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت في محضره ما يجيب المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به مادام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ولها أيضاً أن تحول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدالات من اعترافات مادامت قد اطّمنت إليها ما هو مقرر من أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سليمة . ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطّمنت إلى صدقه ومطابقته للحق والواقع .

(نقض ١٩٧٧/١/٢٧ مع ط ٢٨ من ٥)

راجع أيضاً : نقض ١٩٧٦/٢/٢٦ مع ط ٢٥ من ٢١٧)

(ونقض ١٩٧٢/١٧/٢٥ مع ط ٢٦ من ١٠٥٢)

(ونقض ١٩٨٠/٣/٨ مع ط ٣١ من ٥٩)

★ لوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا بينما أمام سلطة التحقيق بأن يبنوا رأيهم بالذمة وأن يضمنوا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن مضى النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله القانون لمسائل رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك — وكثرت المادة ٢٩ من هذا القانون تجرير لمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم فسحبوا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجنب والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة . لأنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمة بينما قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتمديد والتفحص .

(نقض ١٩٧٠/٤/٨٢ مع ط ٣٦ من ٢٢٢)

الفصل الثاني

في التلبس بالجريمة

مقدمة :

كان مشروع القانون المقدم من الحكومة يعطى لهذا الفصل عنوان « الجريمة المشهودة » ، فأجرى مجلس الشيوخ تعديله بإعادة استعمال عبارة « التلبس بالجريمة » قولا (في تقرير لجنة التشريعية) - بأنها عبارة صحيحة في ذاتها استعملت خمسة وستين عاما منذ صدور القانون (قانون تحقيق الجنايات في سنة ١٨٨٢) واعتادت عليها الاسن .

غير أن هذه العبارة وإن لم تذكر « تلبس الجاني بالجريمة » إلا إنها تشير في معناها اللغوي الى علاقة بين الجريمة وفاعلها . ذلك في حين أن المقصود هنا حالة تقوم بين الجريمة وبين رجل الضبط القضائي الذي يشهد ارتكابها بنفسه أو يشهد نتائجها وأثارها عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ، كما الحق القانون بهذه الحالة أحوال متباعدة الجاني عقب ارتكابها ، أو رؤيته له بعد وقوعها بوقت قريب حاملا ما قد يكون دليلا على ارتكابها لها . على تفصيل وارد بالمادة ٣٠ .

وقد كانت المذكرة الايضاحية للقانون تذكر أنه لا يلمد بالجريمة المشهودة الجريمة التي ترى حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة بصرف النظر عن الجاني ، فقد تكون الجريمة مشهودة دون أن يشاهد الجاني ، وقد استبدل هذا النص بالنص الحالي (في القانون القديم) وهو مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة ، أذ يوهم أن الجريمة لا تكون مشهودة الا اذا كان الجاني قد ضبط متلبسا ، وهو معنى يخالف المقصود من النص .

ويرتب القانون على قيام حالة التلبس واجبات وسلطات للأمر الضبط القضائي سواء في هذا الفصل أم في الفصلين التاليين بشأن القبض على الأشخاص ، وتفتيشهم وتفتيش منازلهم مما يتضمن تعرضا للحريات الافراد دون أمر من سلطة التحقيق .

ويرتب القانون بعض السلطات المتشابهة للقبض على الاشخاص — لرجال السلطة العامة بل لأحد الناس (م ٣٧ ، ٣٨ أ ج) وفي هذه الاحوال يتقرر قيام حالة التلبس بالنسبة الى من يعطيه القانون تلك السلطة شخصيا فيتمتع أن يكون هو الذي يشاهد الجريمة في حالة من الحالات المشار اليها في المادة ٣٠ • فالتلبس يشهد ، ولا يشهد عليه — أي أن السلطات التي تترتب على التلبس تقوم بالنسبة لمن يشهده ، ولا تقوم لمن يتلقى شهادة غيره عليه •

على أنه فيما يتعلق بمأمور الضبط القضائي يتعين أن تكون مشاهدته لحالة التلبس قد تمت دون اغتياك على حريات الافراد ، فلا تكون نتيجة شعور غير مشروع أو تسلط على غير ارادة خالصة من جانب صاحب المكان أو استراق للسمع أو ما الى ذلك في غير الاحوال التي يجيزها القانون — وقرأ في ذلك أحكام المادة ٤٥ أ ج •

« وقد زيجت على الحالات الأربع التي تعتبر فيها الجريمة مشهودة بحالة خاصة وهي وجود آثار أو علامات بمرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، كأن يوجد به خدوش حديثة أو آثار مبهذوف ناري حديث أو دماء ظاهرة بملابسه ، وذلك لأن وجود هذه الآثار والعلامات لا يقلل عن حالة حمل الاسلحة والالات أو الامتعة في الدلالة على ارتكاب الجريمة » •

• المبادئ القضائية :

أما أن القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتفصيل فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب • وأذن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية اجراء التفتيش مادام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس استنادا الى أن حالته اقرب ما تكون الى حالة التلبس الاضطراري •

(الرجوع الى ١٨٣٨/٢٩ المجلد ١٩ رقم ١٤٢ من ١٩٣٢ ج)

ولهذا وحالات التلبس الواردة في القانون على سبيل الحصر ويجب لكي يحول في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق وما يستلزمه من قبض وتفتيش في الحدود التي رسمها القانون أن يكون مأمور الضبط

القضائي قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة أيا إذا
تكن غيره هو الذي شاهد حالة الطبيب فيجب أن يكون مأمور الضبطية
القضائية قد انتقل إلى محل الواقعة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة وعلمين
أكثرها ومعالج وتومعها .

(نكض ١٩٢٨/٥/٢٢ المجموعة الرسمية من ٣٩ من ٥٢٧)

★ ولكن يمكن القول بقوانين حالة الطبيب يجب أن يكون مأمور
الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات الطبيب
التي عدتها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات (٣٠ لج) . وليس يمكن
لامتياز حالة الطبيب قائمة أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ الطبيب من
طريق الرواية عن شاهد الطبيب على حين أن لا يكون قد شاهد هو
بنفسه صورة من الصور المنصوص عليها في المادة الثانية السالف ذكرها
والا لاستحال الأمر إلى امكان إثبات الطبيب بشهادة الشهود وهو ما لا
يجزه أحد من رجال القانون إلا في بلب الزنا إذ اتفقوا على أنه ليس من
الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة أحد مأموري الضبطية
القضائية ، بل يمكن أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه في حالة تبس
بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة
مأموري الضبطية القضائية .

(نكض ١٩٣٥/٥/٢٧ المجموعة الرسمية من ٣٦ من ٥٦٥)

(نكض ١٩٤٢/١١/١٥ المحاماه من ٤٦ من ٣٦٠)

★ من المقرر أن حالة الطبيب تستوجب أن يتحقق مأمور الضبطية
القضائية من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بلهذى حواسه
ولا يغنيه من ذلك أن يظن نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود
طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماهي آثار الجريمة والشواهد التي تدخل
عليها . اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأعمال مما يقتضى المضي فيها
تدخل إرادة الجاني في الفعل المماثل عليه كلما تقدم على ارتكابه .

(نكض ١٩٢٩/٥/١٧ مج ٣٠ من ٨٥٤)

(نكض ١٩٨٠/٢/٢٧ مج ٣١ من ٥٥)

★ والطبيب حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها فإذا شوهد
منزل المتهم منبعا منه نور كهربائي مع أنه غير مشترك عند الشركة في
الإنارة وشوهدت أسلاك كهربائية . فهذه حالة طبيب بجريمة سرقة التبر
الكهربائي المملوك لشركة النور .

(نكض ١٩٣٢/٤/٥ المحاماه من ١٧ رقم ٥٦٧ من ١١٢٠)

(نكض ١٩٥٦/٤/١٦ مجموعة أحكام النكض من ٧ رقم ١٦٤ من ٥٦٧)

★ من المقرر أن الطبيب حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن
شخص مرتكبها ومتى ثابت في جريمة مسحت اجراءات القبض والتفتيش

في حق كل من له اتصال بها سواء كان عاملا أو شريكا . وهذا ولا يشترط
لتعلم حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل ارتكابها .
(نفس ١٩٧٩/٥/٣٠ مج ٣٠ من ٥١٤)

المادة (٣٠)

تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرة
يسيرة .

وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها ، أو تبعة
العملية مع الصياح أثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت
قريب هلبا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها
على أنه عامل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت أثر أو
علامات تبعد ذلك .

● التطبيق :

يشير النص في الفقرة الأولى الى مشاهدة رجل الضبط القضائي
للجريمة ذاتها - حال ارتكابها - سواء ميز الجاني أو لم يميزه ، أو
مشاهدته لآثارها أو نتائجها عقب ارتكابها ببرة يسيرة . ويركز النص في
هذه الفقرة الأولى على مشاهدة ماديات الجريمة دون اعتبار كبير
للجاني ، وهذا هو أصل فكرة التلبس أو الجريمة المشهودة مما يتفق
وكونها حالة عينية تتعلق بالجريمة ذاتها .

وفي الفقرة الثانية يشير النص الى حالات التلبس « الاعتباري »
وهي حالات تتعلق برؤية رجل الضبط متابعة المجنى عليه للجاني ، أو
متابعة العامة له مع الصياح ، أو رؤية الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت
قريب حاملا ما قد يحبر حليلا على ارتكابه لها - من أسلحة أو أوراق أو
آثار أو علامات بجسمه أو ملابسه لتقوم بالنسبة لرجل الضبط في هذه
الحالة الواجبات والسلطات المقررة بالمواد التالية والفصلين القادمين ولو
لم يكن قد شاهد ارتكاب الجريمة أو آثارها بالذات .

● المبادئ القضائية :

★ **التبليس على ما يبين من نص المادة ٣٠** من تقسوم الاجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، كما ان حالة التبليس بالجنائية تبيح للمؤدى الضبط القضائى — طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من هذا القانون — أن يتبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه وان ينته ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدموى — بما مؤداه ان حالة التبليس بجنائية احرار جواهر مخدر قد توافرت بلخارج المحكوم عليه الاخر قطعة الضيف من جيبه — كعينة — وان الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على اتهام الطامن ، المرافق له بلخراز باقى كمية المخدر التى ابرزت منها تلك العينة ، فان المحكمة اذ انتهت الى رفض الفسخ بطلان الاجراءات التبض على الطامن وتفتيشه — تأسيسا على توافر حالة التبليس التى تبيحها — تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون التعمى على حكمها فى هذا الخصوص غير مستبعد .

(نقض ١٩٧٧/١/٣٠ مج ٢٨ ص ١٥٩)

★ **حالة التبليس تلازم الجريمة ذاتها ، ولما كان الثابت أن جريمة اغشاء الاشياء المسروقة المسندة الى الطامن لم تكن فى اى من حالات التبليس المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ اجراءات والتى تجيز للمؤدى الضبط القضائى تفتيش منزل المتهم بدون اذن من النيابة فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون ، فان ما قاله الحكم من تمام حالة التبليس — لان جريمة السرقة كانت متطبعا بها — لا سند له من القانون .**

(نقض ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٤٢)

اهوال التبليس :

(١) قيام التبليس بمشاهدة الجريمة حال ارتكابها :

★ **لما كان الحكم قد استظهر أن الطامن هو الذى قدم التماسا الى الضابط بعد أن عرّفه لتهامه تحوى مخدر الاكسيون الذى عرض عليه شراءه وحدث له سمره وقربه من ائنه ليشتريه ويملكه من جوده وكان ذلك منه طوامية واختيارا ، فان الجريمة تكون فى حالة تبليس تبيح التبض والتفتيش .**

(نقض ١٩٧٧/١/٢٩ مج ٢٨ ص ٦٨)

★ **يكفى أن يكون الضابط (او الشاهد) حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء اكان ذلك من طريق السمع او النظر او الشم . على أنه يجدر بالحكم إن تتحرر فى كل الحالات فلا تقر**

القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة طيس إلا إذا تحققت من أن الذي إجراء قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا يجمل الشك .

(نقض ١٦/١٠/١٩٤٤ المجموعة الرسمية من ٤٥ من ١٠٧)

★ التليس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوافرها أن يكون شاهداً قد حفر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بآلية حاسبة من حواسه ، متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً . ماذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط أشتق رائحة الصفيش تبعث من مقهى المتهم يدخله ، وما أن استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لمفاته من يده على الأرض تبين أنها تحوي حشيشاً ، فإن الحكم — إذ استدل من ذلك على قيام حالة التليس التي تجيز القبض والتفتيش — إنما يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(نقض ١٩٦٢/٤/١٣ من ١٣ من ٣٢٢)

★ ويكفي في قيام حالة التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبين بذاتها من وقوع جريمة معينة ماذا كان من الواضح من بيان الواقعة الذي أورده الحكم « أن البوليس الملكي شاهد أثناء مروره بورشة هندسة تسم بحر المتهم وهو يخرج من الورشة مبسحاً ويحالة تدعو إلى الشبهة وكان يحمل شيئاً في يده فسأله عنه فأخبره أنه ترانسفورمر وجده في ورشة التلغرافونات باقتاده إلى مكتب الضابط القضائي » فإن من شأن ذلك أن يؤدي عقلاً إلى ما استنتجه المخبر من أن الطامن سارق للجهاز الذي يحمله ويحاول الخروج به من مكان الحادث ، وهو ما يبيح له قانوناً القبض على المتهم واقتياده لتسليمه إلى أقرب مأمر من رجال الضبط القضائي ، إذ يكفي في حالة التليس أن تكون هناك مظاهر خارجية تبين بذاتها من وقوع جريمة معينة .

(نقض ١٩٥٥/٦/٢١ مجموعة أحكام النقض من ٦ من ١١٦٢)

★ لما كان الحكم قد استظهر في بيسان واقعة الدعوى وفي رده على دفع الطامنة بطلان إجراءات القبض والتفتيش ، توافر حالة التليس بجريمة اهرار المخدر في حقها بما أفصح عنه من مشاهدة الضابطين لها في مسألة مسكن زوجها الذي صدر الإذن بتفتيشه للبحث فيه من مخدرات ورؤية الضابطين لها وقتئذ وهي تخرج ملبة من جيبتها وتحاول التخلص منها بالقائها على الأرض . فإنه لا يؤثر في تولد هذه الحالة ما تثيره الطامنة من أن الضابطين لم يشاهدوا ما بداخل العلبة ومحتوياتها بمسلب القبض عليها وتفتيشها ، لما هو مقرر من أنه يكفي للقول بقيام حالة التليس باهرار المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تبين بذاتها من وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(نقض ١٩/١٠/١٩٧٥ مع من ٣٩ من ٥٩٦)

★ ويكفى في التلبس أن تكون هنالك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها من وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك .
(نقض ١٩٥٦/٧١ مجموعة أحكام النقض من ٧ من ٢١٩)

★ وإذا شوهد شخص يحمل سلاحاً فإنه يعتبر قانوناً في حالة تلبس بجنحة حمل سلاح حتى ولو استطاع فيما بعد أن يقدم الرخصة ، إذ لا يشترط في التلبس أن تكون الجريمة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة عناصرها القانونية أو ثابتة على من اتهم بها .
(نقض ١٩٥٥/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية من ٤٧ من ٨)

ومع ذلك فقد جرى بعض قضاء النقض على أنه :

★ إذا كان المتهم قد أخرج ورقة من جيبه عند رؤيته لرجال البوليس ووضعا بسرعة في ماله ولم يكن ما حوته الورقة ظاهراً حتى يستطيع رجال البوليس رؤيته فإن هذه الحالة لا تعتبر حالة تلبس بإحراز مخدر .
(نقض ١٩٥٧/٢/١٥ الصادر من ٢٨ رقم ٣٦٥ من ٩٤٢)

★ من المقرر أنه ليس في معنى الوقت بين وقوع الجريمة وبين القبض . ما تقتضى به حالة التلبس كما هي معروفة في القانون مادام، تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي هو مما تستلزم به محكمة الموضوع .
(نقض ١٩٧٩/٥/١٧ مع من ٣٠ من ٥٨٤)

(ب) بعد ارتكابها ببرهنة يسيرة :

★ لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط القضائي قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمان ، مادام أنه قد بانر إلى الانتكابل عقب عليه مباشرة ، ومادام أنه قد شهدا آثار الجريمة بادية .
(نقض ١٩٧٢/٢/٢٥ مع من ٢٤ من ٣٣٢)

★ ولا محل للقول ببطلان التفتيش إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه على أثر إطلاق الصيار الناري على المجنى عليه بقصد قتله أبلغ الحادث إلى نقطة البوليس ثم إلى النيابة ويوفر التحقيق بكان الحادث يوم حصوله لأن الواقعة على هذا الأسس — تكون التحقيق بديء فيه عقب وقوعها بوقت قصير — تعتبر جنائية مطبسا بها ، ومتى كان الأمر كذلك فإن التفتيش الذي أجراه معاون البوليس يكون مسموحاً ولو لم يصدر به إذن من النيابة ، لأن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى القانون في أحوال التلبس بالجنائية أن يتقبضوا على المتهم وأن يفتشوا منزله .
(نقض ١٩٥٢/١/٢١ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٤٢٧)

★ إذا بلغ العمدة بحادثة عقب حصولها بمبادر بالحضور للتحقيق الذى به جثة القتيل وتحقق من حصول الجريمة ، فأسرع في تنفيذ منزل المتهم ، اعتبر هذا التنفيذ واتما في حالة تبس ولا يزال من الجريمة مسعة التلبس عدم انتقال العمدة الى محل الحادثة الا بعد وقوعها بساعة أو ساعتين مادام أن الثابت أن العمدة يادر بالحضور لحل الواقعة عقب اخطاره مباشرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال باقية .

(نفس ١٩٣٦/٣/١٩ المجموعة الرسمية من ٢٧ من ٣١٩)

النتيجة :

★ لما كان الحكم قد أثبت أن الطامن هو الذى ألقى بالكيسين واللغافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء ، تخلى بذلك عنهم طواعية واختيارا ، فإذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفتحهم ووجد منهم مخدرا فإن جريمة اهرازة تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطامن وتنفيذه دون إذن من النيابة العامة . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره حصول بطلان إذن النيابة بتنفيذه لعدم جدية التحريات وعدم تسببيه .

(نفس ١٩٣٦/٤/١٩ مع ٢٧ من ٤٥٣)

★ من المقرر أن الامر بعدم التحرك الذى يصحبه الضابط الى الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو إجراء تصدى به أن يستقر النظم في هذا المكان حتى يتم المهمة التى حفر من أجلها . لما كان ذلك ، وكنا ضابطا المباحث قد دخلنا الى المقهى للملاحظة حالة الامن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظم ، فإن تخلى الطامن عن اللغافة التى تحوى المادة المخدرة وألقاها على الأرض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يترتب حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التنفيذ والقبض .

(نفس ١٩٣٧/٥/١٥ مع ٢٨ من ٥٩١)

★ مجرد خوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه أن يحوى الأثر القانونى لقيام حالة التلبس بالحرار المخدر بعد القائه .

(نفس ١٩٣٦/١/١٦ مع ١٥ من ٢١٩)

★ بشرط أن التخلي الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع من ارادة وطواعية واختيار فإذا كان وليد اجراء غير مشروع فإن الدليل المستند منه يكون باطلا لا اثر له . ولما كان الحكم قد عول في ادانة الطامنة على الدليل المستند من تظليها عن المخدر دون أن يمحس دفاعها بأن التخلي كان وليد اكراه وتبع عليها من الضابط بما ادخله في روعها من وجوب تنفيذها وارسلها الى المستشفى لاجرائه أو يرد عليها بما يسوغ به اطلاقه . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نفس ١٩٣٦/٢/٢١ مع ١٧ من ١٢٥)

✳ ويشترط في التظلي الذي ينبنى عليه قيام حالة التظيس بالجريمة أن يكون قد وقع من إرادة وطواعية وأخيراً ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستند منه يكون باطلاً لا أثر له . وأن فمقي كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم بالتظلي مما جبه من القبض المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه ودون أن يكون مأموراً من سلطة التحقيق بهذا الإجراء فإنه لا يصح الاعتماد بالتظلي ويكون الدليل المستند منه باطلاً .

(لفظ ١٩٥٦/٢/٢١ مجموعة أحكام اللقب من ٧ رقم ٧٠ من ٢٢٤)

✳ وإذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة يتصوراً على تفتيش منازل الطامنين ولكن الثابت من الحكم أن الطامنين لم يشاهدوا في حالة من حالات التظيس وقت ضبطها ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن القاءهما للمصدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما وتفتيشهما بشير مسوغ قانوني وذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر المضبوط — إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطامنين بأنهما كتبا يحملان المخدر المضبوط لأن العثور عليه على هذه الصورة المقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ أنهما إنما اضطررا إلى القائه اضطراراً عند محاولة القبض عليهما بنجر ، حق ؟

(لفظ ١٩٤١/١/١٣ المجموعة للرسمية من ٤٢ من ٢٤٥)

(ج) التظيس في صورة الصباح خلف الجاهلي :

وإذا كتبت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور التواء ثيابه بعمله شاهد الطامن يجري في الطريق ويتبعه نفر من الصلبة مسح الصباح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة لتكتم الجندي اليه وأمسك به . وعندئذ ألقى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتياده إلى مركز البوليس . فقام الضابط بتفتيش مسكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس أمام جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما يبين بعدئذ من حقيقة الأمر منها ولذا فقد كان له أن يتفتش على المتهم ، وإذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك وإدانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(لفظ ١٩٥٢/٢/٤ مجموعة أحكام اللقب من ٣ من ٥٢٨)

✳ ليس في القانون ما يمنع المحكمة — في حدود سلطاتها في تقدير أدلة الدعوى — من الاستدلال بحالة التظيس على المتهم مادامت قد بينت أنه شوهد وهو يجري من محل الحادثة بعد حصولها مباشرة وإلهالي يمسحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى خسب على مسافة ١٥٠ متراً من مكان الحادث .

(لفظ ١٩٥١/١/٢٢ مجموعة أحكام اللقب من ٣ من ٥٣٢)

(د) قيام التلبس بعمل المتهم ما يستدل به على ارتكابه الجريمة منذ وقت قريب :

★ من أحوال التلبس الواردة بالمادة ٨ تحقيق جنائيات ضبط الجناة عقب وقوع الجريمة بزمان يسير حاملين أسلحة أو أمتعة يستدل منها على ارتكابهم للجريمة . فإذا ضبط اثنان عقب ارتكاب جريمة السرقة بزمان قريب وكان أحدهما يحمل سلاحاً والآخر يحمل كيساً به قطن من المسروقات اعتبراً مضبوطين في حالة تلبس . وفي ضبطهما على هذا الوجه ما يسوغ للمحكمة أن تعتقد أن حمل السلاح كان مغارناً لارتكاب السرقة .
(نفس ١٩٣٠/١١/١٣ المجموعة الرسمية ٣٢ من ٢٢٩)

(هـ) قيام التلبس بوجود آثار أو علامات بالجنائي :

★ وإن سمح الميارات من الجهة التي شوهد المتهم قادماً يجرى منها عقب ذلك مباشرة . يعتبر من حالات التلبس بالجنائية ، والتي تخول أي إنسان أن يتيقن عليه ثم يلتصق به .
(نفس ١٩٤٢/١٣/١٤ المصاهم ٢٤ من ١٨٨)

(المادة ٣١)

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجنائية أو جنسية أن ينقل فوراً إلى محل الواقعة ، ويعلم الآثار المسببة للجريمة ، ويحافظ عليها ، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرًا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه أن يخطر النتيابة العامة فوراً بانتقاله ويجب على النتيابة العامة بمجرد إخطارها بجنائية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة .

● محلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

● أهداف التعديل إلى النص الأصلي في نهاية الفقرة الأخيرة عبارة : « ويجب على النتيابة العامة بمجرد إخطارها بجنائية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة » .

(المادة ٣٢)

تأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع المتعثرين من مباشرة محل الواقعة أو الإلتصاف منه حتى يتم تحرير المتعثر ، وله أن يستعصر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

● التطبيق :

يحمى هذه السلطات الجزاء المنصوص عليه في المادة التالية

المادة (٣٣)

إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة السابقة ، أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر .
ويحكم على المخالف بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع وغرامة لا تتجاوز مائة قرش ، أو بعدي هاتين العقوبتين .
ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي .

● التطبيق :

يكفى اطلاع المحكمة على المحضر وما أثبت فيه ، لاضدار الصنكم دون سماع شهادة مأمور الضبط القضائي — بالمخالفة لبدأ شفوئية المرافعة في القوانين الاجرائية .

الفصل الثالث

في القبض على المتهم

مقدمة :

في التعريف بالقبض ، والأوضاع التي تشهده به :
(الضبط ، الاحتجاز ، الاستيقاف ، الاعتقال)

القبض إجراء يتضمن تقييد حرية المتهم بما يلزم لموقعه « ماديا » تحت تصرف سلطة التحقيق في خلال مدة معينة لإستجوابه والتصرف في أمره قانونا .

ويقترب استخدام تعبير « القبض » تساهل كبير من جانب الفقه والقضاء ، فمثلا عن نصوص التشريع التي — وإن لم تفك من مثل هذا الصياغة — قد جاءت أكثر اتساقا وأسلم مطلقا .

فالمقبض يرد كمنوان لهذا الفصل الثالث ، ضمن اجراءات جمع الاستدلالات التي تشغل الباب الثاني من أبواب الكتاب الاول من قانون الاجراءات الجنائية - « في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » . وعلى العكس لم يرد لفظ « القبض » في عناوين فصول الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق - الامر الذى يشير ، بداهة ، الى أن القبض اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائى ويتعلق بعمله وليس بفلك من أعمال التحقيق ، بل ان اتخاذ القرار في شأنه موكل اليه أصلاً . (وسرى ان الامر به من جانب سلطة التحقيق هو ، في الواقع من باب هيمنتها على قيام مأمور الضبط القضائى بمتابعة القيام بما يلزم لاتصام التحقيق ووصوله الى غايته) . وانما ورد تحت ذلك الباب : الفصل الثامن - في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار ، ثم الفصل التاسع - في أمر الحبس .

وبالرغم من أنه ورد تحت عنوان الفصل الثامن المشار اليه نصوص تتعلق بأمر الحبس (م ١٢٧) وأمر القبض (م ١٣٠ وما بعدها) - وهو ما يحمل في حد ذاته سمة التساهل وعدم الدقة - الا أن الواضح في نص المادة ١٣٠ عندما تكلمت عن أحوال الامر بالقبض أنها تتكلم عن شيء مختلف تماماً عن التكليف بالحضور (mandat de comparution) وأمر القبض والاحضار (mandat d'amener) الوارد ذكرهما في المادة ١٣٦ . ويعيننا هنا ما ورد من استعمال لعبارة « أمر القبض والاحضار » في تلك المادة والمادة التالية (١٢٧) بما يدل على أن المقصود في هاتين المادتين هو « أمر الضبط والاحضار » الوارد ذكره في عنوان الفصل الثامن المشار اليه ، وأن لفظ القبض حل في نص هاتين المادتين خطأ محل لفظ الضبط بحيث يكون ما تعنيه هاتان المادتان هو أمر الضبط والاحضار (mandat d'amener) وليس الامر بالقبض (mandat d'arrêter) الذى تذكره في وضوح المادتان ١٣٠ ، ١٣١ .

ونعود الى تفصيل هذا في تطبيقنا على نصوص الفصل الثامن من الباب الثالث - المواد ١٢٦ وما بعدها (وانظر أيضاً بحثنا في القبض

على الأشخاص والحبس الاحتياطي ، مجلة المحاماة السنة الستون العدد ٣ ، ٤ - مارس وأبريل ١٩٨٠ - ص ٤٠ وما بعدها) • غير أن الذي يتعين الوقوف عنده منذ الآن هو أن القبض « والامر بالقبض » شيء يختلف تماما عن أمر الضبط والاحضار الذي لا يسمح بغير احضار المتهم الى حيث القائم بالتحقيق دون ابقائه مقلد الحرية لاية فترة زمنية خاصة ، ودون أن يخول للأمور الضبط القضائي تفتيشه - مما سنعرض له فيما بعد •

(انظر التعليق على المادة ٣٦) •

أما القبض فهو على نحو ما عرفناه به في صدر هذا التعليق اجراء يتم في إطاره تقييد حرية المتهم لمدة محدودة لحين عرضه على سلطة التحقيق •

ويصدر مأمور الضبط القضائي أمرا بهذا الاجراء من تلقاء نفسه ، وقد يقوم بتنفيذه في ذات الوقت - في أحوال معينة هي ما يتناوله هذا الفصل في المواد (٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) •

كما يصدر الامر به القاضي التحقيق لينفذ عن طريق رجال السلطة العامة وذلك في أحوال وفي ظل شروط أوسع مما يخول فيها للأمور الضبط القضائي هذا الامر من تلقاء نفسه - م ١٣٠ أ ج •

غير أنه يلاحظ أن القاضي القائم بالتحقيق لا يصدر أمرا بالقبض على متهم حاضر إذ أن ذلك يتنافى مع طبيعة القبض ذاته باعتباره مقصودا به تقديم المتهم الى سلطة التحقيق • وإنما يصدر عند اللزوم أمرا بالحبس - ذلك في حين أن مأمور الضبط يقرر القبض على المتهم الحاضر ليدخل بهذا الاجراء في الوضع القانوني الذي ينتهي به الى المثل أمام القائم بالتحقيق وتصرفه في شأنه (م ١٣١) •

على أن التنفيذ المادي لامر القبض قد يتم بواسطة أعوان للضبط القضائي أو عن طريق ضبط المتهم بمعرفة السلطة العامة ، ومع ذلك فإن آثاره القانونية كاجراء يتخذ في سبيل التحقيق لا يتم إلا بتدخل مأمور

الضبط القضائي (كما في شأن تفتيش المتهم الذي تجيزه المادة ٤٦ « في الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا » .

(يراجع في تمام سلطة التفتيش في حالة القبض دون حالات أخرى تشبه به كالضبط المخول لرجل السلطة العامة - مأمون سلامة ، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري ١٩٧٧ من ٤١٨ ، ٤٦٩ وما بعدها ، وقارن حكم النقض في ١٤/٢/١٩٤٢ الوارد بنهلية المبادئ القضائية تحت المادة ٣٠ .

ويلاحظ ان نصوص الفصل الحالي لم تحدد مركز المتهم المقبوض عليه وسلطة جهة الضبط القضائي والاتهام القائمة بالقبض - في شأنه .
وانما الذي بين حدود ذلك هي المادة ١٣١ حيث ينتهي الامر بالمتهم الى المثول أمام سلطة التحقيق في خلال ٢٤ ساعة لا امتداد لها الا بأمر الحبس الذي يصدر من تلك السلطة ، والا فالاعراج عنه .
(انظر لتسهيل ذلك في التعليل على المادة ١٣١) .

وتسرى أحكام المادة ١٣١ في كل الاحوال التي يتم فيها القبض على المتهم سواء بقرار مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس م ٣٤ ، أو بأمر النيابة العامة في حالة المادتين ٣٥ ، ٣٦ أو بأمر قاضي التحقيق طبقا للمواد ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨) .

ولما كانت النيابة العامة تجمع في نظام الاجراءات الجنائية المصري بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق (طبقا للمادة ١٩٩ ج) فان عرض المتهم على النيابة العامة من قبلا مأمور الضبط القضائي يمكن أن يكون بصفتها سلطة تحقيق فيتم طبقا للمادة ١٣١ في حالة توقيع القبض عليه .
كما يمكن أن يكون عرض المتهم عليها منطبقا على المادة ٣٦ أ ج - اذا كان مرسلا اليها بعد تنفيذ أمر الضبط والاحضار مما تشير اليه تلك المادة ، ولا يكون في واقع الامر مقبوضا عليه اذ يصدر أمر القبض في هذه الحالة من النيابة العامة طبقا لنص المادة ذاتها .

واذ يتعين التمييز بين الحالتين - يبدو هنا وجه الدقة في العبارة التي تستعمل في بعض معاصر استجواب النيابة العامة للمتهمين الذين

يرسلون إليها « مقبوضا عليهم » — حيث تأمر « بالقبض على المتهم » ،
والإفراج عنه .. الخ . فالقبض تأمر به كسلطة رئاسية للضبط القضائي ،
والإفراج تقرره كسلطة تحقيق .

ونخلص من كل ما تقدم أن : صور القبض تتعدد بالاحوال الآتية :

١ — السلطة المخولة للأمورى الضبط القضائي جميعا في حالات

التلبس بمقتضى المادة ٣٤ .

٢ — السلطة المخولة للنياية في حالة لجوء مأمور الضبط القضائي

إليها في حالة المادة ٢/٣٥ .

٣ — السلطة المخولة للنياية في حالة إرسال المتهم الغائب بمعد

ضبطه (المادتين ١/٣٥ ، ٣٦) .

٤ — حالة اقتياد المتهم للأمور بضبطه واحتضاره من قبل قاضي

التحقيق إذا لم يمثل طوعا لهذا الأمر (م ٢/١٢٧) .

٥ — حالة الامر بالقبض الذي يصدره قاضي التحقيق طبقا للمادة

٦٣٥ .

ونتناول في ضوء ما تقدم نصوص هذا الفصل وما تضمنه من حالات

القبض مع أرجاء المالتين ٤ ، ٥ ألى موضع التعليق على نصوص الفصل

الخاص من الباب الثالث — المواد من ١٢٦ — ١٣١ .



وفضلا عما تقدم من تمييز بين القبض وما قد يسبقه من ضبط

وما قد يتلو من حبس احتياطي ، يتعين التمييز كذلك بين القبض وبين

كل من « الإجراءات التحفظية » المنصوص عليها في الفقرة الثانية المضافة

الى المادة ٣٥ لدى تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، (وسنعود إليها في

التعليق على المادة ٣٥) ، وكذلك بين القبض وبين ما جرى العمل وقضاء

القبض على تسميته بـ « الاستيفاء »

فقد استقر قضاء النقض على أن للأمور الضبط القضائي أن

يستوفى الأشخاص في الأماكن العامة دون أن يتعدى ما يجزى من ذلك

(م ٨ — الإجراءات الجنائية)

الى الحد من حرية الشخص - ولكن لمجرد أن يستوضحه شخصيته ويستفسر عما قد يثير الشبهة في تصرفه في الظرف الذي يوجد فيه ، وذلك اذا ما وضع الشخص نفسه موضعاً محوطاً بالشبهات والريب .

وهذه الشبهات والريب التي تبرر الاستيقاف ، لا تصل الى مرتبة الدلائل الكافية على الاتهام - التي يستلزمها القبض ، فضلاً عن أنها لا تنصب على ارتكاب جريمة معينة كما تنصب الدلائل اللازمة للقبض . ولهذا فإن حق الاستيقاف لا يتعلق بصفة الضبط القضائي بالذات بل يثبت لكل رجال السلطة العامة من معاوني الضبط القضائي وغيرهم ، ويتمثل الى حد كبير بسلطة منع الجريمة كما يتصل بسلطة التحري عنها (م ٢٤ أ ج)

ولهذا فإن توافر شروط الاستيقاف لا تبرر في حد ذاتها تجاوز الاستيقاف الى ما هو من خصائص القبض - مثل اجازة تفتيش المقبوض عليه . غير أن الاستيقاف قد يتبعه تورط الشخص فيما قد يسفر عن قيام حالة التلبس بجريمة تفول لأمر الضبط القضائي سلطة القبض . ولذلك تبدو أهمية تحديد نوع تعرض مأمور الضبط القضائي لشخص ما في واقعة معينة ، وما اذا كانت توافرت قبل الاستيقاف الشروط اللازمة له ، وأن الاستيقاف لم يتطور الى قبض إلا بعد توافر شروطه . وفي قضاء النقض أمثلة عديدة لصور الاستيقاف توضح أبعاده وحدوده .

على أنه يلاحظ توسع محكمة النقض في بعض الاحكام الحديثة في استخدام تعبير الاستيقاف ليشمل سلطة القضاة المستوقف الى مأمور الضبط القضائي (انظر نقض ١٠/٢/١٩٧٤) غير أن الصور التي أقرها قضاء النقض في هذه الاحوال تدخل في نطاق ما خولته المادة ٣٨/٣ لرجل السلطة العامة - في حالة عدم امكان معرفة شخصية المتهم ، اذ تقوم في هذه الحالة جريمة عدم حمل بطاقة شخصية متلبس بها ، والا فلا يقوم لهذا الاقتياد أي أساس قانوني آخر (وقد أصبح عن هذا الأساس نقض ٩/٦/١٩٧٤ - أدناه) . أما فكرة الاستيقاف ومبرراته في حد ذاتها فإنها

لا تكفى لتبرير الاقتياد (انظر البحث المنشور بمجلة المحاماة السابق
الاشارة اليه عن « القبض على الاشخاص والحبس الاحتياطي ») .

● الجادى القضائية :

(١) التعريف بالقبض :

★ القبض هو مجموعة احتياطات وقائية صرف للتحقق من شخصية
المتهم واجراء التحقيق الاولى ، وهى احتياطات مطلقة بحجز المتهمين
ووضعهم في اى محل كان تحت تصرف البوليس لمدة بضع ساعات كافية
لجميع الاستدلالات التى يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطي
وصحته قانونا .

(نقض ١٩١٢/٦/١٥ المجموعة الرسمية من ١٣ من ٢٠٧)

★ القبض على الانسان انما يعنى تقييد حريته والتمرس له بامساكه
وحجزه ولو لفترة يسيرة تهديدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده .

(نقض ١٩٦٦/٥/١٦ مع ١٧ من ٦١٣)

وقضت في معرض آخر :

★ تجيز المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية للمورد الضمبط
القضائى في سائر الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما
كان سبب القبض أو الغرض منه ، ماذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل
المتهم قد تضمن الامر بضبطه ، وكان الاذن بالضبط هو في حقيقته أمرا
بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز محسب ، فان تفتيش شخص المتهم
يكون صحيحا في القانون .

(نقض ١٩٦٧/١٢/١١ مع ١٨ من ١٧٤٢)

(ب) الاستيقاف :

★ الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى
عن الجرائم بكشف مرتكبيها ويسوفه اشباه تبرره الظروف ، وهو أمر
مباح لرجل السلطة اذا: ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في
موضع الرقيب والظن وكان هذا الوضع ينبىء من ضرورة تدخل
المستوقف للتحرى والكشف من حقيقته مملا بحكم المادة ٢٤ من قانون
الاجراءات الجنائية ، والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من
الامور التى يستل بتقديرها قاضى الموضوع بغير محتب مادام لاستنتاجه
ما يسوغه .

(نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مع ٢٥ من ١١١)

★ الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرر من الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه بجره الظروف .
وملاحقة المتهم على اثر قراره لاستكناه امره بعد استيفائها .
(نقض ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ٧٤)

★ الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالآلتفهن اجراءاته تعرضا ملخيا للتحرر عنه يمكن أن يكون فيه مسماس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .
(نقض ١٩٦٦/٥/١٦ من ١٧ ص ٦١٣)
(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ من ٢١ ق ٩٩)

★ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحلة سكة حديد القاهرة قد اشتبها في أمر المتهم الذي كان جلوسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سلاء من صاحبهما وعما تحويلانه لتردد في قوله . . . وهينئذ تويت لحيهما الشبهة في امره ، مضبطا الحقيبتين واقتاده الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق مفرقة ، وبالأخرى طلقات نارية . لما كان ما تقدم مان ما اتاه رجلا الشرطة وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي على الصورة التي أوردها الحكم - من التصدي للمتهم وضبط الحقيقتين اللتين كانتا معه ثم اقتياده لمكتب الضابط القضائي - هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالظروط المنصوص عليها فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية يكون قد أخطأ في تأويل القانون على الوجه الصحيح ويكون ما أسفر عنه تفتيش الحقيقتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الاجراءين الباطلين مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاهن ومصادرة الاسلحة والذخيرة المضبوطة .
(نقض ١٩٦١/١١/٢٨ من ١٢ ص ٩٢٨)

★ مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة احدى الشقق لا ينبغي بذاته من انراك الضباط بطريقة يقينية ما تركبه . فاللتعرض لها قبض صريح ليس له ما يبرره لان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها - لا تجيز القبض الا في أهوال التظيس .
(نقض ١٩٨٠/٦/٩ من ٢١ ق ١٢٨)

★ لما كان مفاد ما أورده الحكم أن مأموري الضبط القضائي (الضابط

(الشرطة) قد استوقف الطاعنة والمتهمة الأخرى لاستكناه حقيقة أمرهما بمد أن توافرت مبررات الاستيقاف وأنها اقترنا له أثر استيقافهما بأنهما مارستا الدعارة نظير أجر باحدى شقق المنزل وأيد فاطن تلك الشقة هذا الاتزام فان الغضب عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضا صحيحا في القانون .
(نفس ١٩٧٤/١/٢١ مج ٢٥ ص ٤٨)

✳ مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شوارعها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون .
(نفس ١٩٦٦/١/٣ مج ١٧ ص ٥)

✳ الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طوامة واختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش .
(نفس ١٩٧٠/١/٥ مج ٢١ ص ٤٢)

✳ متى كان الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضره الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطي المجنى عليه وزميلة قد شاهدا المطعون ضده سائرا في الطريق في ساعة متأخرة من الليل ، فاسترابا في أمره وطلبا اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف ومجز المطعون ضده من تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اعتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيفاحه والتحري عن حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا بملابسه لاقتياده الى نقطة الشرطة فإن إتيانها بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادي لمصعب .
(نفس ١٩٧٤/١/٦ مج ٢٥ ص ٥٨)

✳ متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف المحادث وملابساته - أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويحري

أمره . فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يصطحبه إلى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما في الحقيبة ليس مملوكا له فعلم بتفتيشه فلن الخلع بطلان التفتيش لا يكون له محل .
(نقض ١٩٥٨/١/٢٠ مج ٩ ص ٥٤)

★ وإذا توافرت مبررات الاستيقاف حق لرجل الشرطة اقتياد المستوفى إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى من حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القاتون أيضا .
(نقض ١٩٧٤/٢/١٠ مج ٥ ص ٢٥ من ١١١)

المادة (٢٤)

المأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنسيات أو بالجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه .

● معلة القانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

● نص المادة قبل التعديل :

د المأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في الأحوال الآتية :

(أولا) في الجنائيات .

(ثانيا) في أحوال التلبس بالجنح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

(ثالثا) إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موشوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد أصدر إليه أذكار باعتباره سقودا أو مشتبهيا فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

(رابعا) في جنح السرقة والنصب والتفليس والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة بالقوة أو بالعتف والقيادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب ، وفي الجلع المنصوص عليها في قانون تعريم زراة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

● المتكرة الإيضاحية للقانون ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٢٤ الحالية تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر في الجنائيات عموما دون أن يطلب أن تكون في حالة تلبس وتجنيز هذا القبض في حالات التلبس بالجنح أيا كانت العقوبة المقررة لها ، وكذلك إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس أو كان المتهم موشوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد أصدر إليه أذكار باعتباره سقودا أو مشتبهيا فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر ، وأخيرا في بعض جنح معينة نص عليها ولم يعد هذا الحكم متعلقا مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تجيز - فيما عدا حالة التلبس بالقبض على أحد أو لتقييد حرية

الا يأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة . ومن ثم فقد كان من الملائم مراجعة نص المادة ٣٤ بحيث يصبح حق مأمور الضبط القضائي في أن يأمر بالقبض مقصوراً على حالات التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

● التطبيق :

المقصود بالأمر بالقبض هنا قرار القبض الذي يتخذه مأمور الضبط القضائي فينفذه بنفسه أو بواسطة أعوانه في حضوره حيث المتهم حاضر كما يفترض النص . ولا يعنى النص بعبارة « الأمر بالقبض » بطبيعة الحال أن مأمور الضبط القضائي يصدر الأمر الى جهة أخرى ، وذلك على خلاف « الأمر بالقبض » بمقتضاء التحقيق - الذي يصدر في حالتى المادة ٣٥ والمادة ١٣٠ ، فإن الأمر يصدر في حالتين الحاليتين من سلطة معينة (النيابة العامة - م ٣٥ ، أو قاضى التحقيق - م ١٣٠) ، وتقوم بتنفيذه جهة أخرى هي مأمور الضبط القضائي الذي يصدر الأمر اليه .

وسلطة مأمور الضبط القضائي في القبض تقتصر ، طبقاً للنص على أحوال التلبس سواء في الجنايات عموماً ، أو في الجنح التي يعاقب عليها بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وهذه المدة هي ذاتها التي يستلزمها نص المادة ١/١٣٤ في شأن الحبس الاحتياطي .

وقد كانت المادة ٣٤ قبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تجيز القبض في الجنايات عموماً . ولكن هذا الحكم لم يعد متفقاً مع نص المادة ٤١ من دستور ١٩٧١ التي لا تجيز القبض على أحد أو تقيده حرية غيرهما عدا حالة التلبس - إلا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة العامة ، ومن ثم جرى تعديل النص في القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ليشترط التلبس في الجنايات كما هو مشروط في الجنح .

واشترط التلبس من ناحية ، واشترط أن يكون المتهم حاضراً من جهة أخرى - لا يعنى أن تكون الحالة من أحوال التلبس التي يشاهد فيها مأمور الضبط القضائي المتهم حال ارتكابه الجريمة . وإنما يكفى أن

تكون الجريمة في حالة تلبس من الناحية الموضوعية طبقا لما هو مقرر في شأن أحوال التلبس (تراجم المادة ٣٠ وللتعليق عليها) ، وأن يتواجد المتهم في حضرة مأمور الضبط القضائي في ظل قيام هذه الحالة - سواء بمتابعته له شفويا ، أو الانتقال الى مكانه ، أو استحضاره بمقتضى سلطته العامة المقررة في المادة ٣٣ . ولا يعتبر أمره باستحضار المتهم أو تنفيذ الامر في هذه الحالة قبضا ، وإنما تبدأ حالة القبض بأن يقرره مأمور الضبط في حضور المتهم . وبذلك فإن التفتيش الذي يحدث قبل مواجهة المتهم لمأمور الضبط القضائي لا يعتبر تفتيشا يجرى في ظل قيام حالة القبض مما تجيزه المادة ٤٦ أ ج .

أما اذا لم يتحقق تواجد المتهم في حضرة مأمور الضبط القضائي حتى انتهت حالة التلبس ، فإن لهذا الأخير أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ، طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٥ . وعليه عند ضبطه أن يتخذ معه الاجراءات المبينة في المادة ٣٦ ، ويكون قرار القبض في هذه الحالة من اختصاص النيابة العامة طبقا لنص تلك المادة .

والنيابة العامة اختصاص بإصدار أمر بالقبض على متهم لم يحضر إليها - في الحالة التي أضيفت بين الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٥ بمقتضى تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ - وهي تضم أهم الصور التي استقطت من نص المادة ٣٤ في تعديلها بالقانون المذكور (وهي الجنايات في غير حالة التلبس ، وجنح السرقة والنصب والتعدي الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف) . فقد ركز الاختصاص باتخاذ قرار القبض فيها في يد النيابة العامة (كرئيسة للسلطة القضائية) ، ويكون ذلك بطلب مأمور الضبط القضائي القائم باجراءات الاستدلال ، والذي خول له النص الجديد في هذه الحالة اتخاذ ما سماه « الاجراءات التحفظية المناسبة » - الى حين صدور الامر بالقبض من النيابة العامة وتنفيذه .

والمادة ٣٤ تنص على الشرط العام للقبض ، والذي تحيل عليها فيه المواد التالية أو تردده - الا وهو قيام دلائل كافية على الاتهام . وثوائر

هذا الشرط أمر موضوعي تستقل بتقديره محكمة الموضوع تحت رقابة محكمة النقض فيما يتعلق بضوابط تسبیب الاحكام فحسب .

● المبادئ القضائية :

★ ان المادتين ٢٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - قد اجازتا لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات او الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ان يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضره .

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٨ مع س ٣٦ من ٨٦٧)

★ وان المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد اجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان الغائب يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، ولذا كان ذلك ، وكانت جريمة الأمتناع بغير مبرر من نطق أجسره سيارة قد ربط لها الغائبون عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر والغرامة التي لا تجاوز عشرين جنيتها او باحدى هاتين العقوبتين ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

(نقض ١٩٧٥/٨/٢٨ مع س ٣٦ من ٥٠٠)

★ من المقرر وفقا للمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكبتها أو عقب ذلك ببرهة يسيرة ، وهي حالة تجيز لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه في الجنايات وكذلك في الجنح المشار اليها بهذه المادة . وهذا الحق في القبض يبيح للمأمور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقا للمادة ٤٧ في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش منزله ويضبط الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح من امارات قوية انها موجودة فيه . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من ان الضابط ابصر الطامع يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على موقوفها ويفتشه ويفتش منزله لان تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق انما يستمد من الحق المخلول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ ولان تقييد نطق تطبيقها ونصها عام يؤدي الى نتائج قد تتأثر بها العدالة عنصرا تقضي الظروف

المحيطة بإحداث - كالحال في واقعة الدموى - أن لا يتعاس المأمور من واجب نرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .
(نقض ١٩٧٢/٦/١٥ مج س ٢٣ من ٩٢٥)

★ لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من كل قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدموى الجنائية عن أى من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية من جرائم التهريب الجرمي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الاصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الاجراءات الجنائية ان النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدموى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع فان قيام مأمورى الضبط القضائى باتخاذ اجراءات التحرى والمراقبة والتبض على الطامنين وتفتيشها وضبط ما يحوزونه من جوهر الحشيش وقيام النيابة العامة بمباشرة التحقيق في الواقعة وبيع الدموى الجنائية بشأنها لا تتوقف على صدور اذن من مدير الجمرک ، ومن ثم فان ما ينصه الطامنان على الحكم المطعون فيه بدموى البطلان في الاجراءات لعدم الحصول على طلب كتابى من مدير عام الجمارك او من نبيه قبل مباشرة اجراءات الضبط والتفتيش يكون غير ذى سند من القانون .
(نقض ١٩٧٦/١٠/١٧ مج س ٢٧ من ٧٢٢)

★ لما كان مفاد ما أورنته محكمة الموضوع في محونات حكمها المطعون عليه انها رأت فيها قرره الضابط والشرطى المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده اثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا ينهى بذاته عن اتصاله بجريمة احرار هذا الاخير لمادة المخدر المطبوس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على اخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فان ما انتهى اليه الحكم من قبول التمسح ببطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سجيذا في القانون ، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاثبات لغیر نوى الشبهة والمتشدين وليس مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد الى الدليل المستند من ضبط المسادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين .
(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مج س ٢٨ من ٤١٦)

★ ان تقدير الدلائل التى تمسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كتابتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقدير هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد

استخلص في منطق سليم كناية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في تفتيش الطامن فإن النعى عليه بالتقصير لا يكون صحيحاً .

(نقض ١٦٨/١٠/١٩٦٨ مع س ١٩ من ٨٣٥)

★ من المقرر أن الأمر بعدم التحريك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يخذه بوجه قاتوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها . لما كان ذلك ، وكان ضابطا المبلث قد دخلا إلى القهى للملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام ، فإن تخلى الطامن من اللقاة التي تحوى المادة المخدرة واللقاة على الأرض يعتبر أنه حصل طوامية واختيارا مما يترتب عليه حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والتبش .

(نقض ١٩٧٧/٥/١٩٧٧ مع س ٢٨ من ٥٩١)

★ الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتخلف على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم ، هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تكتسبها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية .

(نقض ١٩٦٦/٢/٢١ مع س ١٧ من ١٧٥)

★ من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترجيا عليه ، أو مستندا منه — وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيما ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب مادام التحليل عليها سابقا ومقبولا . ولما كان إبطال القبض على المظنون ضده لازمة بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به في أدانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود مئات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب مسيريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الإجراء والدليل المستند منه مفرع من القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل .

(نقض ١٩٧٣/٤/١٩٧٣ مع س ٢٤ من ٥٠٦)

★ الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلة بالوقائع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مخونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ونظرا إلى أنها تقتضي تحقيقا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(نقض ١٩٦٦/٦/١٩٦٦ مع س ١٧ من ٧٥٥)

★ وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل المباحث رأى المتهم في الشارع وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع في مشيته فارتاب في أمره واقتاده إلى المركز ، وبمجرد وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيلية في تعقبه فأتت وعند تعقبه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها أميون ، فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه أنه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس . وأذن بالتعقب باطل ، والأذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره إنما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان للبوليس إذا كتبت الغرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيلية لاستصدار أذنها بالتفتيش من غير إجراء القبض .

(نفس ١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٥ من ٦٤٥)

★ لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا .

(نفس ١٩٦٧/٢/١٤ مج س ١٨ من ٢١٩)

المادة (٣٥)

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز للمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضيطة وإحضاره . ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز للمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيلية العاملة أن تصدر أمراً بالقبض عليه .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العاملة .

● مئةة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٣٩ من ١٩٧٢/٩/٢٨ .

● تمس المادة قبل التعديل :

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز للمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضيطة وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر . وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المحضرين ، أو بواسطة رجال السلطة العامة .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

كما كانت المادة ٣٥ إجراءات جنائية ، يلصقها الصائلي تجهيز للمأمور الضبط

القضائي أن يأمر بضبط المتهم أو احضاره إذا لم يكن المتهم حاضراً وذلك في الأحوال التي يبينها المادة ٣٤ قبل تعميلها وهي حالة اتهامه بارتكاب جنسية أو في أحوال التلبس بالجنح أو إذا كانت الجريمة جنحة معاقب عليها بالحبس وكان المتهم موشوعاً تحت مراقبة البوليس أو كان له صدر إليه الأذى باعتباره ملتزداً أو عشتقها فيه أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر أو كانت التهمة جنحة سرقة أو نصب أو تخالف أو تعد التمدد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة أو بالعلف أو القيادة أو أجاز بالفساد والاطفال أو انتهاك حرمة الآداب أو جنحة مخصوص عليها في قانون تحريم زنامة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها - وكانت هذه الأحوال بعد تعميل المادة ٣٤ لم تعد قائمة في نص هذه المادة ، كما أن تقويل مأمور الضبط القضائي سلطة القبض لها لا يتفق مع حكم المادة ٤١ من الدستور التي أوجبت - فيها هذا حالة التلبس - للحصول على أمر من القاضي المختص أو النيابة العامة لجواز القبض على أحد أو حبسه أو تقييد حركته بأي قيد - فإن ذلك كله قد ألقى احادة النظر في حكم المادة ٣٥ إجراءات بحيث تستفيق سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم (المقصود هنا ضبطه واحتضاره) إذا لم يكن حاضراً وذلك في حالات التلبس بارتكاب جنحية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وهي الحالات المخصوص عليها في المادة ٣٤ بعد تعميلها وفق هذا المخرج ، وذلك باعتبار أن التلبس حالة عينية تلازم الجريمة نفسها ولا تتعلق بشخص مرتكبها ، أما بالنسبة للحالات الأخرى التي يجوز فيها طبقاً للنص الحالي مأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم غير الحاضر ، (المقصود هنا أيضاً ضبطه واحتضاره) ، فقد لاحظ المخرج أن من بينها حالات خطيرة مثل الاتهام بارتكاب جنحية ولو لم تكن في حالة تلبس أو ارتكاب جنحة من الجنح العامة وهي السرقة والنصب والتدليس والتدليس ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعلف ، فإى المخرج لذلك ، أن يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً في هذه الحالات بالاحتفاظ على المتهم أو احضاره (يلاحظ أنه لم يرد لفظ « الاحضار » في النص المعدل) ، وهو إجراء يختلف عن الضبط أو القبض ويعتبر بمثابة إجراء وقائي حتى يظبط من التلبس العامة بصدور أمرها بالقبض ، فهذا الإجراء لا يغير قبضاً بالمعنى القانوني وليس فيه محاسن حرية الفرد ، إذ أن هذه الحرية يجب أن يزاولها في الإطار الاجتساعي للمصلحة العامة وفق ما أشار إليه بعض الفراح ، فلا محاسن بهذه الحرية إذا طلب من الشخص أن يمكث في مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلاً هو مقرر من أن مأمور الضبط القضائي عند انتقاله إلى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الماهرين من مباحرة محل الواقعة أو الاعتداء منه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يغير قبضاً ، وهو رأى يتفق مع قضاء محكمة القبض (نقض ٢١ فبراير ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام للقبض سنة ١٧ رقم ٣٢ من ١٧٥)

(انظر حكم النقض المشار إليه ضمن المبادئ القضائية الواردة تحت م ٢٤)

● التعليق :

في غير أحوال التلبس وحضور المتهم خلالها ، يكون قرار القبض من اختصاص النيابة العامة كرئيسة للضبطية القضائية وتحدد هذه المادة سلطة مأمور الضبط القضائي في هذا الشأن في صورتين :

الاولى : حالة المتهم الغائب في جريمة في حالة تلبس تجيز القبض
ولكن تلك الحالة قد انتهت قبل القبض عليه وهي الصورة الواردة في
الفقرة الاولى فلما مور الضبط القضائي أن يصدر في هذه الحالة مجرد
أمر بالضبط والاحضار حال قيام التلبس ، وعند تنفيذ هذا الامر يعرض
المتهم على النيابة العامة طبقا للمادة التالية •

الثانية : حالة المتهم الحاضر في جريمة لم تتحقق فيها حالة
التلبس ، ولكنه أجيز في شأنها — ضمن جرائم معينة أوردتها النص — أن
يصدر أمر بالقبض من النيابة العامة بناء على طلب مأمور الضبط
القضائي (الفقرة الثانية المضافة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣) •
ويلاحظ أنه ليس للمأمور الضبط القضائي في هذه الحالة أن يصدر
أمرا بالضبط والاحضار طبقا للفقرة الاولى ، لعدم قيام حالة التلبس •

وانما أجاز له النص الجديد أن يتخذ في هذه الحالة الاجراءات
التحفظية المناسبة وأن يطلب غورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا
بالقبض عليه •

والاجراءات التحفظية المناسبة تماثل ما يكون للمأمور الضبط القضائي
بالنسبة لخير المتهم في حالة التلبس طبقا للمادة ٣٣ كالمسح من مغادرة
المكان ، ولا ترقى هذه الاجراءات من ناحية تكييفها القانوني وسلطة
مأمور الضبط في شأنها — الى مستوى القبض ولا مستوى الامر بالضبط
والاحضار ، ومن ثم فانه على وجه الخصوص لا يجوز بناء عليها أو
خلالها تفتيش المتهم •

ولم يحدد النص فترة زمنية تمتد خلالها تلك الاجراءات التحفظية،
ولكن نصه على التزام مأمور الضبط القضائي بأن يطلب غورا صدور أمر
بالقبض من النيابة العامة ، يحتم ألا تمتد تلك الاجراءات الى ما يزيد
على الوقت اللازم لاستصدار ذلك الامر ويكون تقدير ذلك في هذه الحالة
من اختصاص محكمة الموضوع تحت رقابة سلامة الاستدلال من جانب
محكمة النقض •

ويلاحظ أخيراً أن الأمر بالاجراءات التحفظية أو الضبط والاحضار يصدر من مأمور الضبط القضائي لينفذه المحضرون أو رجال السلطة العامة (فقرة ٣) ، في حين أن القبض يتم في مواجهة بينه وبين المتهم .

المادة (٣٦)

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط، وإذا لم يأت بما يبرئه ، يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بطلاق سراحه .

● التطبيق :

تحدد هذه المادة سلطة مأمور الضبط القضائي في حالة حضور المتهم أمامه بناء على تنفيذ أمر صادر بالضبط والاحضار بمقتضى المادة ٣٥ . وعلى ذلك فإن النص يفترض انتهاء حالة التلبس وقت ضبط المتهم ، والا فان ضبطه قبل انتهائها يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقرر القبض عليه ، وألا يتقيد بما رسمه نص المادة ٣٦ .

فنص المادة يقصر سلطته على سماع أقوال المتهم (مجرد سماع أقواله دون استجواب) ، وإذا لم ير مأمور الضبط القضائي فيما يسيديه المتهم ما يبرئه - يرسله الى النيابة العامة التي تقوم هي باستجوابه وتأمر بالقبض عليه أو تأمر بطلاق سراحه ، فأمر القبض لا يصدر في هذه الحالة الا من النيابة العامة طبقاً للفقرة الثانية من المادة .

ويلتزم مأمور الضبط القضائي بأن يرسل المتهم الى النيابة العامة في ظرف ٢٤ ساعة . والمتهم في هذه الحالة لا يكون في حالة قبض وانما في حالة حجز (rétention) لا تخول بالطبع ما يفعله القبض من سلطات وأوضاع قانونية .

وإذا لزم تفتيش المتهم في تلك الفترة لحواشي الأمن قبل أيديعه .

مكان الحجز بمقر الشرطة ، فان ذلك يكون تفتيشا اداريا يتقيد بالغرض منه ويبطل فيما يجاوز هذا الغرض ، حيث لا يستند الى المادة ٤٦ أ ج .

(في هذا المعنى في نقض ١٩٧٥/٦/٨ مع س ٢٦ ص ٥٠٠ - يراجع تحت م ٤٦ .

(وقارن مع ذلك بوجه خاص نقض ٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ٢٢٧ ، ونقض ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٤٢ وتعتبر محكمة النقض في هذه الاحكام أن الامر بالضبط والاحضار يساوى قبضا ، غير أن هذا الاتجاه يصبح محل نظر بعد تعديل م ٣٤ بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - إذ أنه لم يعد محل لأن يتحول أمر الضبط والاحضار الى قبض يعد أن امتنع القبض في غير أحوال التلبس طبقا لما جرى من تعديل للمادة ٣٤ وذلك على التفصيل الآتي) .

ذلك أن الامر بالضبط والاحضار انما يصدر في شأن متهم غائب (أى غير ممكن لأمور الضبط القبض عليه في الحال) وانتهت حالة التلبس قبل حضوره . أى أن الاجراءات التي تجرى في ظل قيام حالة التلبس تكون قد انتهت دون القبض عليه ، ويكون صدور الامر بضبطه واحضاره ختاماً للاجراءات التي تمت في ظل قيام تلك الحالة . ذلك في حين أنه لو حضر قبل انتهاء تلك الاجراءات لقامت لأمور الضبط في شأنه سلطة القبض بمقتضى م ٣٤ ، ولا تكون ثم حاجة الى اصدار أمر الضبط والاحضار .

وانما كان من الممكن أن يتحول أمر الضبط والاحضار الى قبض عند حضور المتهم بعد انتهاء حالة التلبس ، عندما كان القبض جائزا في بعض الاحوال رغم عدم قيام حالة التلبس ، كما كان الحال بالنسبة للجنايات ، وكذلك للجنح المنصوص عليها بوجه خاص في الحالة (ثالثا) من المادة ٣٤ قبل تعديلها وبمقتضى مجرد وجود دلائل كافية على الاتهام .

أما وقد استبعد تعديل المادة ٣٤ بمقتضى القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - كل سلطة للقبض في غير حالة التلبس ، فان انتهاء حالة التلبس أصبح يمنع من تحول الامر بالضبط والاحضار الى قبض قانونى - الى أن

يعرض المتهم على النيابة فتقرر القبض عليه ان رأت لذلك محلا ، بمقتضى
الفقرة الثانية من المادة (٣٦) .

ويتعين لذلك التمييز في وضوح بين وجود المتهم في حالة حجز على
ذمة ارساله الى النيابة (rétention à la disposition du Parquet)
بعد ضبطه طبقا للمادة ٣٦ ، وبين وجوده في حالة قبض وارساله اليها
مقبوضا عليه لعرضه على سلطة التحقيق في حالة التلبس طبقا للمادتين
٣٤ ، ١٣١ — مما سبق بيانه في مقدمة هذا الفصل .

وتظل حالة المتهم المضبوط طبقا للمادة ٣٦ وسلطات مأمور الضبط
بالنسبة اليه والى حين عرضه على النيابة العامة — بخاصة من حيث عدم
جواز تفتيشه ، مماثلة لحالة من تتخذ ضده الاجراءات التحفظية طبقا
للفقرة الثانية المستحدثة بالمادة ٣٥ ، ومثلها حالة من يضبط بمعرفة رجال
السلطة العامة أو غيرهم بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ — مما يلي بيانه .
(ويراجع في هذه الاحوال ده مأمون سلامة الاجراءات الجنائية ١٩٧٧
ص ٤٧٨ ، ٤٦٩ وما بعدها) .

• من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٦١ — اذا اتلفت ضرورة سؤال متهم عن التهمة أو سماع شاهد
بغير حلف يمين بمعرفة مضمون النيابة على ظهر محضر الضبط ويقر حضور
كاتب ، فان ذلك لا يعد تحقيا بل مجرد محضر سماع اقوال اتبها
للاستدلال .

مادة ٣٦٩ — اذا عرض مأمور الضبط القضائي على النيابة محضر
الاستدلال بعد حجزه المتهم لمدة أربع وعشرين ساعة ، وطلب من النيابة
مد الحجز لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى ، فانه يجب على النيابة الا تأخر
بذلك الا لضرورة ملحة وان يبادر الى استجواب المتهم ضمنا لحريته .

المادة (٣٧)

لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس
الاختياري — ان يسلمه الى اقرب رجل من رجال السلطة العامة دون إحتياج
الى امر بضبطه .

(م ٩ — الأجزاء الجنائية :)

● التعليق :

السلطة هنا مخولة للكافة في أحوال الجنائيات جميعها ، وأما في الجنح فهي مخولة في الأحوال الجائز فيها الحبس الاحتياطي - أي التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور (طبقا للمادة ١٣٤ أج) •

والسلطة المخولة لكافة الأفراد هنا تتضمن بلا شك استعمال القوة اللازمة للحفاظ ماديا على المتهم لامكان تسليمه الى رجال السلطة العامة ولكنها لا تعتبر قبضا بالمعنى القانوني ، فالقبض لا يقوم به إلا مأمور الضبط القضائي •

والمادة تشترط مشاهدة الجاني وقت قيام حالة التلبس ، فهي بذلك أضيق في أحوالها مما هو مقرر في شأن سلطة مأمور الضبط القضائي طبقا للمادة ٣٤ التي لا تشترط رؤية مأمور الضبط للجاني حال التلبس •

فلا تقوم السلطة المخولة للكافة في هذه المادة إلا لمن شاهد الجاني والجريمة في حالة تلبس ، بمعنى أنه لا يكفي لقيامها مشاهدة الجريمة ذاتها في حالة تلبس ، لأن الآثار المترتبة على عينية حالة التلبس ، والسلطات المخولة لمأمور الضبط القضائي بناء عليها - إنما هي آثار وسلطات خاصة بمأمور الضبط القضائي حتى يمكن قيامه بواجباته في جمع الاستدلالات بطريقة تتناسب مع تلك الحالة •

أما بالنسبة للكافة فانه يلزم أن تقوم حالة التلبس من ناحيتها المادية والشخصية - أي أن تكون من حالات التلبس التي يشاهد فيها الجاني جال ارتكاب الجريمة أو بعدها ببزعة يسيرة طبقا للتفصيل الوارد في المادة ٣٠ •

المادة (٣٨) .

لرجال السلطة العامة ، في الجنح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي •

ولهم ذلك أيضا في الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن مصروفه
شخصية المتهم .

● التعلق :

السلطة المخولة لرجل السلطة العامة في هذه المادة لا تفترق في
مضمونها - من حيث ما يتخذ ضد المتهم من تحفظ - ولا تزيد ، عن
السلطة المخولة للكافة في المادة السابقة ، ولكنها تختلف في مداها من حيث
أنها تقول اقتياد المتهم الى حيث يوجد مأمور الضبط القضائي .
كما أنها تختلف من حيث الأحوال التي تقوم فيها هذه السلطة ،
فهي تثبت لرجل السلطة العامة في نطاق أوسع مما تثبت فيه للكافة -
وذلك من النواحي الآتية :

أولا - أنها تثبت في أحوال الجنح المتلبس بها الجائر فيها الحكم
بالحبس اطلاقا - دون اشتراط جواز الحبس الاحتياطي فيها ، أي ولو
كانت عقوبتها لا تزيد على ثلاثة شهور .

ثانيا - أنه لا يشترط فيها رؤية رجل السلطة العامة للمتهم في حالة
التلبس بل يكفي أن تكون الجريمة ذاتها في حالة تلبس .

ثالثا - أن لرجل السلطة العامة هذه السلطة بالنسبة الى ما هو دون
ذلك من الجرائم إذا لم يمكنه معرفة شخصية المتهم - طبقا للمفردة الثانية
من المادة . والماصل أنه تقوم في هذه الحالة جريمة عدم حمل بطاقة
شخصية - في حالة تلبس ، وهي في ذاتها جنحة تجيز لرجل السلطة
العامة اقتياد مرتكبها الى مأمور الضبط القضائي . (راجع مقدمة
الفصل) .

هذا ولم يورد النص إشارة الى قيام حق رجل السلطة العامة في
اقتياد المتهم الى مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس في الجنايات .
والترام حرفية النص باعتبار القياس أمرا غير وارد في القوانين الإجرائية
بخاصة ما يمس منها البريات العامة - لا يبقى لرجل السلطة العامة في
هذه الحالة الا ما للكافة من مجرد التحفظ على المتهم حتى يحضر مأمور

الضبط القضائي ، وهو أمر فيه تسدر من الشذوذ ينبغى أن يراعى في صياغة النص .

● من التعليلات العامة للقيود :

مادة ١٠١ - رجال السلطة العامة هم المنوط بهم المحافظة على النظام والامن العام وعلى الاخص منح الجرائم وضبطها وحماية الارواح والاعراض والاموال وتنفيذ ما تفرضه عليهم القوانين واللوائح من تكاليف .

مادة ١٠٤ - لا يعد رجل الشرطة من مأموري الضبط القضائي وإنما هو من رجال السلطة العامة فليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا وإنما كل ما له هو إحضار الجاني في الجرائم الملبس بها وتسليمه الى أقرب مأمور ضبط قضائي .

● المبادئ القضائية :

✳ توافر حالة التلبس بالجريمة يبيح لفر رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأموري الضبط القضائي .
(نفس ١٩٦٤/١/٦ مج ١٥ ص ١٩)

✳ خولت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، ومقتضى هذه السلطة أن يحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي . ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يقتضوه بل اقتادوا السيارة بحالتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا ببلاغ الضابط بأمرها وهو ما لا يعدو - في صحيح القانون - أن يكون مجرد تعرض مادي يقضيه واجبه نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنها مراقبتهم المشروعة فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .
(نفس ١٩٦٣/٣/٢ مج ١٤ ص ١٤٨)

✳ حظر القانون القبض على أي انسان أو تفتيشه الا بترخيص منه أو باذن من سلطة التحقيق المختصة ، فلا يجيز للشرطي - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أيما من هذين الاجرائين ، وكل ما خوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم الملبس بها - بالتعليق لاحكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون الاجراءات

الجنائية - ويسلمه الى اقرب مأمر من مأمرى الضبط القضائى ، وليس له
 أم يجرى قبضا أو تفتيشا .
 (نكس ١٩٦٦/٥/١٦ مع س ١٧ من ٦١٤)

المادة (٣٩)

فيما عدا الأحوال المخصوص عليها في المادة ٩ (فقرة ثنية) من هذا
 القانون فإنه اذا كانت الجريمة الملبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية
 عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك
 تقديمها ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى أن يكون حاضرا من رجال
 السلطة العامة .

● التعليل :

يلحق القبض هنا بإجراءات رفع الدعوى التي لا تجوز مباشرتها
 قبل تقديم الشكوى طبقا للمادة ٣ من القانون . ذلك ولو أنه قد يباشر
 في هذه الحالة دون تدخل جهة الضبط أو سلطة التحقيق . وفي هذا يلاحظ
 أن التعبير بالقبض - الوارد في النص - يتضمن قدرا من التجاوز ،
 لأنه اذا كان القائم به من رجال السلطة العامة فلا يزيد ما يقوم به عن
 تسليم المتهم الى اقرب مأمر للضبط القضائى طبقا للمادة السابقة ،
 ولا يكون قبضا بالمعنى القانونى الصحيح ، ومع ذلك فإن النص على
 اجازة الشكوى لرجل السلطة العامة في حالة التلبس يفصح عن لزومها
 لقيامه بهذا الاجراء . ويلحق به في ذلك الحق المنصوص عليه للكافة في
 المادة ٣٧ اذ يتمتع على رجل السلطة العامة أن يتسلم المتهم من أى شخص
 دون شكوى من المجنى عليه .

● المادة (٤٠)

لا يجوز التلبس على أى اتمن أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة
 بذلك قانونا . كما يجب معاقبته بما يحفظ عليه كرامة الاتمّن ولا يجوز
 ايدأه بنيا أو مضمويا .

● نص المادة قبل التعديل .

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً .

● تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشيوخ :

أصلها مادة ٢ (فى طرود الحكومة) وكانت تنص بأنه لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون . وقد رأت اللجنة أن الأمر بالحبس أو بالقبض يجب ألا يكون ثابداً إلا إذا كان صادراً من سلطة مفصلة بمقتضى القانون ، ولكن لا محل لإشترط أن يكون الأمر بالحبس أو القبض صادراً فى الأحوال الواردة فى القانون ، لأن هذه الأحوال قد تكون محل خلاف فى الرأى ، فليس للسلطة الإدارية التكلفة بتفليذ الأمر أن تمتنع عن تفليذه بحجة أنه صادراً فى غير الأحوال التى يجوز صدوره فيها ، بل يجب أن يترك للسلطة المختصة بإصدار الأمر تحديد هذه الأحوال تحت مسؤوليتها .

● المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

وتنص المادة ٤٠ الحالية (إجراءات) على أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، وقد أضاف إليها الم شروع للنص على أنه يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان وأنه لا يجوز إيدأؤه بدنياً أو معنوياً ، وهو الحكم الذى أثارته اليه المادة ٤٢ فترة أولى من الدستور .

(المادة ٤١)

لا يجوز حبس أى إنسان إلا فى السجون المختصة لذلك ولا يجوز لأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، وإلا يبقيه بعد الحدة المصونة بهذا الأمر .

(المادة ٤٢)

لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العلوية والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم . والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولهم أن يطلبوا على نفائز السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا سورا منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يديرها وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لوصولهم على المعلومات التى يطلبونها .

● محلة بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ حيث كان النص الأصلى يعطى ذات السلطة المنزه عنها فيه - الى قضاء التحقيق ، أدرجت من النص الإشارة اليهم بمناسبة

تعديل نظام قاضي التحقيق ، وإعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق بصيغة أحادية -
بمقتضى القانونين سالف الذكر .

المادة (٤٣)

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت لأمر السجن شكوى كتابية أو شفوية ، ويطلب منه تبليغها للنسبة العامة وعلى الأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد إثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .

ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للمحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة - - وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يهرج بالانفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية - - وعليه أن يهرج مهضراً بكل ذلك .

● معجلة بالمرسوم بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● كان نص المادة قبل التعديل ينكر « قاضي التحقيق » إلى جانب النيابة العامة ، فإرجاع من النص إلى التعديل بعد تركيز سلطة التحقيق في يد النيابة العامة بالتمثيلاته التي تحت القانون المشار إليه .

المادة (٤٤)

تسرى في حق الشاكي المادة ٦٢ ولولم يدع بحقوق مدنية .

● التطبيق :

تتضمن المادة ٦٢ المشار إليها في النص بإعلان قرار الحفظ المصادر من النيابة العامة إلى المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية . وتسوى المادة ٤٤ مقدم الشكوى الخاصة بوجود محبوس بغير وجه حق بالمجنى عليه والمدعى بحقوق مدنية في ضرورة إعلان قرار الحفظ إليه ، وذلك لتحقيق قدر من الرقابة لصالح المسجون يكون زمامه في يد غيره ممن لا يخضع لقيود الحبس ضماناً لسلامة الإجراءات التي تتخذ بشأن مثل تلك الشكاوى (راجع أيضاً المادة ٢٨ أ ج) .

الفصل الرابع

في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

مقدمة :

يتناول هذا الفصل حدود تـمـرض مأمـور الضبط القضائي لحرمة المسكن الخاص والحيـاة الشخصية — وذلك ببيان الاحوال التي تبرر دخول المنازل بما قد يتـنـج لمأمـور الضبط أن يشاهد بداخلها ما كانت تستره حرمتها (م ٤٥) ، كما يبين الاحوال التي يسمح له فيها بالتدخل لكشف ما يحمله لشخص ، أو يخفيه في مسكنه — مما يتصل بالجريمة أو يكشف حقيقتها •

وتتداخل الصور التي تـمـالجها نصوص هذا الفصل في اطار ما تقدم ، غير أنه يمكن تصنيفها بحيث تنتهي الى تحديد جوانب أربعة لذلك الاطار :

١ — حق مأمور الضبط في تفتيش شخص المتهم الذي يجوز له قانونا القبض عليه (م ٤٦) •

٢ — حقه في دخول مسكن المتهم لتفتيشه في حالة الطلب في جنـاية أو جنحة ، وذلك في حالتي حضور المتهم وغيابه (م ٤٧) •

٣ — حقه في تفتيش المسكن الذي يدخله أصلا بوجه شرعي غير التفتيش القانوني — اذا ما شاهد لدى دخوله المشروع جريمة في حالة طلب (م ٤٥ مع م ٤٧) •

٤ — حقه في تفتيش شخص المتهم أو من يوجد به في أثناء القيام بتفتيش المنزل ذاته (م ٤٩) •

وتضم هذه الصور جميعا صفة أن التفتيش أو دخول المسكن فيها — يقوم به مأمور الضبط القضائي دون تدخل من سلطة التحقيق أو ندب له من جانبها — أي أنه يتم بدون إذن منها (انظر في اللـدب للتفتيش أو

الاذن به التعليق على المادة ٩١) • ويحظر في معنى التفتيش بدون إذن — بالإضافة إلى النصوص سلفه الذكر والواردة في المواد الثانية — حالة التفتيش برضاء المتهم أو « الرضاء بالتفتيش » وهو ما يجري القضاء على إبرامه • ومن صوره ما يتم من تفتيش إداري للعمال حال خروجهم من أماكن العمل إذ أنه من شروط العمل المقبولة مسبقا من طرف العامل ، فيصبح هذا التفتيش ، ويعتبر ما يسفر عنه دليلا صحيحا ، ولو لم يكن الغائم به من مأموري الضبط القضائي ، لأن التفتيش بالرضا لا يستند إلى سلطة خاصة لمأمور الضبط في القانون •

كذلك تنص بعض انتوانين الخاصة على أحوال أخرى تجيز فيها التفتيش بغير الشروط الواردة في قانون الإجراءات الجنائية فيسمى « التفتيش الإداري » • من ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك ، والقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن رسم الاستهلاك على الكحول ، ولحكمة النقض قضاء في شأنها نوردته بعد هذه المقدمة •

كما أن قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ينص في المادة ٩ منه على أنه يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن ، وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة وتعتبر أحكام النقض ذلك من أحوال « التفتيش الوقائي » التي تجيز أمثلة أخرى منه على نحو ما يلي من مبادئ في هذا الشأن •

هذا ويسير قضاء النقض على أن القيود الواردة على تفتيش المسكن تسري على السيارات الخاصة • ولكنها لا تمتد إلى المزارع ما دامت غير متصلة بالمسكن ، فيجوز تفتيشها بغير إذن •

فاذا تجاوز التفتيش كل ما هو مقرر في الحالات المشار إليها — فإنه يقع باطلا مما يترتب عليه استبعاد الدليل المستمد منه • ويحق الدفع

ببطلانه إن وجه ضده ، والدفع ببطلانه يكون أمام محكمة الموضوع ، ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان •

● من التلميحات العامة لتفتيشات :

مادة ٣٤٤ - يجوز لجراء التفتيش في أي وقت ليلا ونهارا اذ أن التفتيش المصري لم يقيد لجراء التفتيش بوقت معين •
كما يجوز تفتيش المتهم المأثوم بتفتيشه في أي مكان وجد فيه طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص مجرى التفتيش ومصدر الاذن •
كما تراجع المواد ٣٣٧ - ٣٥٩ من التلميحات ، وهي لا تخرج عما ورد بالفقرة السابقة ، وما تضمنته المبادئ القضائية التالية •

● المبادئ القضائية :

الرضا بالتفتيش :

★ الاصل أن تفتيش المنازل اجراء من اجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحليفة في مستودع المرولا ولا يجوز اجراؤه الا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها الا في الاحوال التي اياح فيها القانون لأمور الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين والتي وردت على سبيل المصير ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حرمة المنازل وما أحاط بها الشارع من رعاية تقتضي حين يكون دخولها بعد رضاه أصحابها وبغير إذن النيابة العامة أن يكون هذا الرضاء حرا صريحا حاصلا منهم قبل التفتيش ويعد المأمهم بطروقه ويعدم وجود مسرور يفول من يطلبه سلطة اجرائه ، وتقدير صحة هذا الرضاء هو من شأن محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى •

(نفس ١٩٧٥/١١/٣٣ مج ٣ ص ٣٦ من ٧٤٠)

★ وان حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من عناية تقضي أن يكون دخولها برضاء أصحابها ، وأن يكون هذا الرضاء صريحا لا لبس فيه وحاصلا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن ، اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت متبعثا من الخوف والاستسلام ، لاستناد محكمة الموضوع الى هذا الرضاء الضمني لا يصح •

(نفس ١٩٣٤/٦/١١ مج ٣ ص ٢ من ٢٥٦)

★ والزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة له في غياب صاحبه ، لها أن تأذن في دخوله ، ويكون التفتيش الذي يجريه رجل البوليس باذن منها في غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا في القانون •
(نفس ١٩٥٦/٤/١١ مج ٣ ص ٧ رقم ١٥٠ ، ١٥١ من ٥١٥ ، ٥١٧)

★ للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه ، وإن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من غناية تقتضي أن يكون دخوله بإذن من النيابة مالم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتمرض لحرمة رضاه صحيحا ، وإن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه ، وإذا كان لتخدير توافر صفة الحييزة لمن صدر عنه الرضاء بالتفتيش المكلم هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معتق مادام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطمانت الى أن شقيق المظنون ضده المكلف برقابة المتجر لفترة مؤقتة الى جانب مسئوليته عن متجره المجاور لا يمسد حائزا ، وكانت صفة الأخوة بمجردهما لا توفر صفة الحييزة لملا أو حكما لأخ الحائز ولا تجعل له سلطنا على متجر شقيقه ، ولا تفوله أن يأذن بدخوله الغير ، لأن واجب الرقابة التي كلف بها يتنصبه المحافظة على حقوق شقيقه وأولمها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه ، فإن خالف ذلك أو أذن للغير بالدخول ، فإن الآن يكون قد صدر ممن لا يملكه ، إما كان ذلك فإن الحكم للمظنون فيه إذ انتهى الى تقرير بطلان تفتيش متجر المظنون ضده لعدم صدور الرضاء بالتفتيش من صاحب الشأن فيه ، ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدوى المدنية لا يكون مخالفا للقانون .

(نفس ١٩٧٨/٢٦ مع ٢٩ من ١٨٥)

★ إذا كان الحكم قد اعتمد في الاخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب منابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول الشخص العمل بهذه العنابر يستلزم منه رضاه بالنظام الموضوع لمبالها ، فإنه يكون صحيحا في القانون .

(نفس ١٩٥١/١٢/١٧ مع ٣ من ٢٧٧)

★ متى كانت المحكمة قد استخلصت - في حدود السلطة المخولة لها - ومن الأدلة السائغة التي أوردها أن رضاه الطامنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطامنان يطلمن بطرقه ، وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ، ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدلع ببطلان التفتيش .

(نفس ١٩٦٣/٢/٤ مع ١٥ من ٨٨)

التفتيش الإداري طبقا لقوانين خاصة :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجبركية أو يفرجون منها أو يمرون بها هو مخرب من

الكشف عن أعمال التهريب ، استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بواجبهم وتلقائهم مجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقه المراقبة ، دون أن يتطلب للشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في احدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

(نفس ١٩٧٨/١١/١٦ مج ٢٩ ص ٧٨٥)

★ لم يتطلب قانون الجمارك بالنسبة الى تفتيش الاشخاص داخل الدائرة الجمركية وفي حدود نطاق الرقابة الجمركية توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بعلوم الاجراءات الجنائية بل انه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم من شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المصروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها - كما ان الشبهة المصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب - شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتشدير ذلك منوط بالغائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

(نفس ١٩٧٤/٢/١٨ مج ٢٥ ص ١٥١)

★ متى كان الحكم قد اثبت أن التفتيش الذي وقع على الطامن انما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور امارات اثلرت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاهما الى الاعتقاد أن الطامن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة مقام الثاني بتفتيشه ذاتيا تحت اشراف الاول وهو من رجال الضبطية القضائية ، فانه يكون على صواب فيما انتهى اليه من رفض الخلع ببطلان التفتيش .

(نفس ١٩٧٤/٢/١٨ مج ٢٥ ص ١٥١)

★ يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في المناطق الجمركية حالة تتم من شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المصروفة بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، لماذا هو غير اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف من جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل امام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(نفس ١٩٧٦/٥/٢٣ مج ٢٧ ص ٥١٩)

★ المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بشأن تنظيم تعصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - تنص على أن « يكون لموظفي

الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . وفي سبيل ذلك يجوز لهم وللساكن مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة معينة المعامل والمصانع والمحال المرخص بها وتفتيشها . كما يجوز لهم وللساكن مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه بتفتيش أي محل أو مصنع أو محل أو ممكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المذتميم ٥ و ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة الا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المخصص ومعاونة مندوب على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لأجراء التحليل والمقارنت والمراجعات وتعتبر حالة الاشتباه في هذا الخصوص شأنه شأن تقدير الدلائل الكافية التي تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية — ويكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي لها القول الفصل في توافر حالة الاشتباه وقيام المجرم للتفتيش أو عدم توافرها مادام لاستنتاجها وجه يسوغه .

(نقش ١١/٢٣/١٩٧٥ مع ٣٦ من ٧٤٠)

★ لأن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تبشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، الا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس في عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش مصانع الخفان في أي وقت — خروج على هذه القاعدة — إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإداري ليلا أو نهرا طالما كان المصنع مدارا ، والعبارة في ذلك بالواقع بصرف النظر من فتح الأبواب أو إغلاقها وذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأمور الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذي يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالإجازة إلى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منهما سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان الا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها ولا من حيث التفتيش الا بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشخاص والأماكن الأخرى التي تخرج من هذا النطاق ، وعلة الإجازة أن المحال في الوقت الذي تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يمثل أن تنقل في وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لحض كونه كذلك وليس من أجاد الناس .

ومضى كان الثابت من مدونات الحكم أن تفتيش المصنع حصل فى يوم الراحة الاسبوعية للعمال وفى غيبة صاحبه ومخيره المسئول وبغير اذنهما ، ومن ثم يكون هذا الاجراء قد تم فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، ولا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش ، ومن ثم فان الحكم المعلوم فيه يكون فيها ذهب اليه من صحة اجراءات التفتيش غير سديد فى القانون .

(نقض ١٩٧٠/٢/٩ مع س ٢١ من ٣٦٠)

★ من حق ضباط مباحث التموين وعلى ما نصت عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ دخول المحال التجارية والمصانع والمخازن وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد التموينية لمرافقة تنفيذ احكام المرسومين بقانون رقمى ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ ، فـ : ما تبين له ارتكاب الطاعن جريمة تموينية بعدم الاعلان عن اسعار السلع وتخزين كمية من اللؤلؤ الاسود الامر المحظور بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، كان له التفتيش عن تلك المواد داخل المحل المصالح للتحقق من وقوع هذه الجرائم ، ماذا ظهر أثناء هذا التفتيش الصحيح وجود اشياء تعد حيازتها جريمة أو تلبد فى كسب الحقيقة فى جريمة أخرى ، جاز له وهو ما مأمورى الضبط القضائى أن ي ضبطها مادامت انها ظهرت عرضا أثناء التفتيش ودون سعى منه يستهدف البحث عنها .

(نقض ١٩٧١/١٢/٣٧ مع س ٢٢ من ٨٣٨)

★ ومادام الحكم قد اثبت أن المتهم قد أعسد غرفتين من منزله للمعب القمار وضع فيهما الموائد وصف حولها الكراسى ، ويقضى الناس هذا المنزل للعب دون تمييز بينهم بحيث أن من تردد تارة قد لا يتردد أخرى ، وأنه يعطى اللامبين قيشا ويتقاضى من اللعب نقودا - فان هذا الذى اثبتته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يخشاه الجمهور بلا تفريق للعب القمار مما يبيح لرجال البوليس الدخول فيه بغير إذن من النيابة .

(نقض ١٩٥٢/٣/١٧ مع س ٤ من ٦١٩)

- تراجع احوال التفتيش المصرح به فى قولائين خاصة - فى مقدمة هذا الفصل - فضلا عن الجايدى التالية :

★ من المقرر أن لرجال السلطة العامة فى نوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمرافقة تنفيذ القوانين واللوائح . وهو اجراء ادارى اكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجزؤه الى التعرض لحرية الاختصاص أو استكشاف الاشياء المخلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائى بحسه قبل التعرض له لكنه ما فيها مما يجعل أمر

حياتها أو أضرارها جريمة تبيح التفتيش ليكون التفتيش في هذه الحالة تلقيا على حالة الطبيب لأملي حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(نقض ١٩٣٧/٥/١٥ مع ٢٨ من ٥٩١)

التفتيش الوقائي - تفتيش السجون :

★ إذا كان الثابت من مخونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضروريا إذ أنه من وسائل الوقاية والتمسك الواجب وإفراها أمثا من شر المقبوض عليه إذا استحدثته نفسه استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحا .

(نقض ١٩٦٩/١/١٣ مع ٢٠ من ٩٦)

★ تنص المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون على أنه : « لفساط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته ورفقته وضبط ما قد يحوزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز له نظم وتعليمات السجون حياتها أو أضرارها » . ولما كان الثابت أن المطعون ضده كان مودعا بالسجن ، فإن تفتيشه بواسطة بعض حراسه يتفق وذلك الحق المخول لرجل الحفظ بالسجن ، ويكون بذلك صحيحا تترتب عليه نفاذ ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطال هذا التفتيش - تأسيسا على أنه لم يتم بمعربة أحد رجال الفبطية القضائية أو تحت اشرافه - قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض والإحالة .

(نقض ١٩٧٠/١/٢٥ مع ٢١ من ١٤٧)

★ على أن الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن المطعون ضده كان قد أدخل أحد السجون المركزية - وهو سجن النقي - وموجود به على ذمة تنفيذ حكم صادر ضده في جريمة سرقة ، فانه تجرى عليه أحكام لوائح السجن ونظامه - وإذا كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجون تنص على أنه : « لفساط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته ورفقته وضبط ما قد يحوزه أو يحرزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجون حياتها أو أضرارها » . ولما كان رئيس وحدة مباحث قسم الدقي من الضبط المشرفين على سجن القسم فإن التفتيش الحاصل منه في واقعة الدعوى كما هي مثبتة في الأمر المطعون فيه وبالأوراق يتفق والحق المخول له ، ويكون بذلك قد وقع صحيحا ويتربط عليه « نتائج » . ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ صدر

بالأوجه لامتلاء الدموى الجنائية تأسيسا على بطلان هذا التفتيش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يمييه ويستوجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .
(نفس ١٩٧٣/٦/٤ مع ٢٤ من ٧١٩)

★ تجيب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلى للسجون الصادر فى سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجائين على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بلفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهرا وقبل انصرافهم فى المساء . وتقول تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم اذا ما ساوره الشك فى أمرهم . ولما كانت واقعة الدموى أنه فى صباح يوم الحادث وبينما كلم نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن وقع اختياره على الطاعن وآخر من بين المسجونين لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فعثر مع الطاعن على لماعة من ورق الصحف يخفيها أعلى مخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاى وقطعة من مادة المشفى ، فإن الحكم اذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا محل لما يثيرة الطاعن من أن المقصود بالتفتيش الصام هو تصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها ، فإن هذا تخصيص لمضى التفتيش بغير مخصص لا يتفق وسند اباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات الى داخل السجن تنفيذا لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون ، وهو مالا يمكن التحقيق منه الا بالتفتيش الذاتى الحقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التى يرى القائم بجهرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .
(نفس ١٩٧٠/٥/١٠ مع ٢١ من ٦٧٤)

★ متى كانت المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « اذا اشتبه مخبر السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فاذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن » وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضا الذى يصدر بفعل إجبارى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضة فى التفتيش — وهو فعل سلبي — مادام أن الطاعنين لم يدعيا بأنهما اعترضا على تفتيشهما بمعرفة مأمور فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لاحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدعيا بأنهما اعترضا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى بطلان التفتيش فى غير محله .
(نفس ١٩٧٣/٢/٤ مع ١٤ من ٨٨)

تفتيش المزارع ، والسيارات ، والمتاجر الخاصة :

✳ من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المسكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون انما أراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي فان تفتيش المزارع بدون إذن لا يقار عليه اذا كانت غير متصلة بالمسكن .

(نقض ١٩٧٤/٢٧ مع ص ٢٥ من ٥٨)

✳ من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرية المسكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات انما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة متحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة اصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فان من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من محونات الحكم المطعون فيه نقلا عن اتوال رئيس قسم مكافحة المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تدخل المطعون ضده عن اللقافة التي كان يضعها على مخفيه أثناء ركوبه السيارة - وأن أمر ضبط هذه الجريمة انما جاء عرضا ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة تلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذ التفت من هذا النظر وقضى ببطالان القبض والتفتيش، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ مع ص ٣٦ من ٧٧٨)

✳ وأن فتح باب سيارة معدة للإيجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية . ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الاجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو ملووظ بهم في دوائر اختصاصهم .

(نقض ١٩٥٣/٢/٣٠ مع ص ٦ من ٦٦٩)

✳ التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطالان تفتيش الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وما دام أن المأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطالان تفتيش هذا المحل .

(نقض ١٩٦٩/١٢/٢٤ مع ص ٢٠ من ١٣٣٠)

(م ١٠ - الاجراءات الجنائية)

التفتيش عن الأشياء في الأماكن العلنية :

★ ان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الاخرى التي اجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة اثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور عليهم ، ويصح اجراؤه وتمتعب المتهم في أى مكان والاستشهاد به ككليل في الدموى . ومن ثم فان التفتيش الذي اجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الاسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .
(نقض ١٩٦٨/١٠/١٩ مع ١٩ من ٨٧٨)

★ وان التفتيش المحظور على مأمورى الضبطية القضائية اجراؤه الا بترخيص من القانون أو بأذن من السلطة القضائية هو الذى يقع في منزل أو على شخص أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو لحرية الأشخاص ، أما التفتيش الذى يقع في شيء كمكطف أو سله في الطريق العام فلا يعد بطلان ولو حصل في غير حالة التلبس بالجريمة ويدون اذن من النيابة .

(نقض ١٩٦٤/٦/٢٤ المجموعة الرسمية من ٤٥ من ٦)

★ وأن بحث البوليس في محتويات سلة بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون وانما هو ضرب من شروب التحرى من مالكها مله يهتدى الى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك فاذا هو وجد في هذه السلة مخدرا (حشيشا) وادانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة اهرار الحشيش الموجود بها كان حكمها في محله .
(نقض ١٩٣٦/١/١٦ المعامه من ١٦ من ٦٩٣)

بطلان التفتيش :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وأذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو رد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيها اعتمد عليه في الادانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت من ضبط الحديد موضوع الجريمة ، فان يكون قاصرا متعمنا نقضه .
(نقض ١٩٧٤/١٢/١٥ مع ٢٥ من ٨٥٢)

★ يجب ايداع الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه فاذا كان المدافع عن الطامن قد أبدى في مرافعته أن

القضية مختلفة من أساسها وأن يراد تصويرها على أنها حالة تليس وأن التصور المقول به مشوب بأنه غير واقعي ، فإن هذه العبارة المرسلة لا تقيّد النفع ببطلان القبض والتفتيش .
(تلغى ١٩٧٧/١/٢٣ مج ٢٣ ص ٢٠)

★ النفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تنقيشه لا يقبل من غير حاشية ، فإن لم يفره غلبت لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تحقق إلا عن طريق التبعية وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم من واقعة لدموى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها يطعم ربابته وأن تنقيش تلك السيارة أو بطلان الأذن الصادر بتنقيشها لأنه لا صلة له في التحدث من ذلك .

(تلغى ١٩٧٢/٤/٨ مج ١٦ ص ٢٩٥)

★ متى كان الطامن لا يدعى أن المخزن الذي وقع عليه التفتيش مملوك له أو في حيازته فإنه لا يقبل منه التفرع بانتهاك حرمة .
(تلغى ١٩٧٧/١/١٣ مج ٢٨ ص ٧٥٩)

★ أن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الآلة المستعمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه . فإذا كانت المحكمة قد اتّكأت الدليل على وقوع الجريمة من آلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإبـتـات بمقتضاها صحيحاً لا شائبة فيه ، فإن منعى الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل .

(تلغى ١٩٧٦/١/٥ مج ٢٧ ص ٢٦)

(وتلغى ١٩٨٠/١/٦ مج ٣١ ق ١١)

★ أن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، ومن ثم فإن مصلحة فيما يفره من بطلان التفتيش تكون منقضية .

(تلغى ١٩٧٤/١٢/١ مج ٢٥ ص ٧٨٧)

★ من المقرر أن النفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من النفع العائنية المخططة بالوقائع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
مالم يكن قد دلع به أمام محكمة الموضوع أو كتبت مدونات الحكم تحسباً لمواقفه نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(تلغى ١٩٦٤/١/١٣ مج ١٥ ص ٥٧)

★ لا يقدح في سلامة الحكم ما استعرد اليه من تقرير قانوني خاطيء خاص بسقوط حق الطامن في الطمن على اجراءات التفتيش لعدم اثرته من المحامي الحاضر معه في تحقيق النسيبة لان الحق في الطمن على الاذن بالتفتيش واجراءاته لا يستقط الا بعدم ابدائه ابله محكمة الموضوع وقد أبدى الطامن هذا الدخيل بجلسة المحكمة .
(ملف ١٩٧٢/٦/٤ مع ٢٣ من ٨٨٤)

المادة (٤٥)

لا يجوز لرجال السلطة الدخول في اى محل مسكون الا في الأحوال المبينة في القانون ، او في حالة طلب المساعدة من الداخل او في حالة الصريق او القرقي او ما شابه ذلك .

● التعليق :

ذكر النص رجال السلطة ، ولكنه باعتبار موضعه في هذا الفصل — ينصرف على وجه التخصيص من بينهم الى رجال الضبط القضائي . ذلك أن المقصود منه حصر الاحوال التي يكون فيها دخول مأموري الضبط القضائي الى المسكن مبررا قانونا مما يترتب عليه امكان ممارسة سلطاتهم في ضبط الجرائم ومرتكبيها — اذا ما شاهدوا في أثناء وجودهم بالمنزل بوجه قانوني ، شيئا يستدعي ممارستهم لتلك السلطات — كالقبض على متهم أو ضبط جريمة يشاهدونها في حالة تلبس عند الدخول الى المنزل .

وتصرف عبارة « الاحوال المبينة في القانون » الى ما ورد في المواد التالية ، وكذا لتنفيذ أمر بالتفتيش صادر من سلطة التحقيق ، أو ما ينص عليه في مواضع أخرى من قوانين خاصة مما أشير اليه في مقدمة هذا الفصل . وأما أحوال الاستغاثة من الداخل أو الصريق أو القرقي فهي أحوال ضرورة لا تبرر الدخول لرجال الضبط القضائي وحدهم ولا لرجال السلطة العامة الذين أثار النص اليهم وحدهم كذلك ، وإنما هي تبرر الدخول لكل من يدخل لأداء واجب النجدة .

غير أن الدخول الى المسكن يجب أن يكون في الحدود وبالطريقة التي تؤدي الى تحقيق الغرض منه ولا تتجاوز ذلك الى ما يمس حرمة المسكن دون مبرر . فإذا تم التفتيش لضبط سلاح ناري فهو لا يبرر قراءة ما بداخل كتاب أو كراس مدرسي مثلا ، وإذا دخل مأمور الضبط على صوت استغاثة فليس له أن يفتح الادراج لضبط مواد مخدرة . وتنص على هذه القاعدة فيما يتعلق بالدخول للتفتيش بالمادة ٥٥ .

غير أنه إذا شاهد مأمور الضبط لدى دخوله الى المسكن متهمًا في جنائية كان بصدد جمع الاستدلالات عنها وهي في حالة تبليس ، فإن له أن يقبض عليه . كما أنه إذا شاهد عند دخوله جماعة يتعاطون مخدراً في حالة تبليس فله أن يضبط الواقعة ويقبض على مرتكبيها .

والنص يتحدث عن دخول المساكن ، ويلاحق بها : كل ما يتصل بها ويتبناها كالحديقة والسطح الخاص والجراج الخاص كما يشمل الغرف المؤجرة في الفنادق . ولكنه لا يشمل أجزاء المساكن المخصصة للاستعمال العام كالسالم الموصل للشقق . كما يخرج عن نطاقه ما لا يعتبر مسكناً كالحال العامة ، والسيارات العامة ، أو ما يخص لارتياح الافراد أو استعمالهم بغير تمييز ، فيكون دخول مأمور الضبط القضائي اليها سليماً من الناحية القانونية كأنه أحد أفراد الجمهور ، وإذا جد أمامه ما يستدعي ممارسة سلطاته فإن ممارسته لها تكون سليمة قانوناً وتنتج آثارها كما لو كان ذلك كله يتم في الطريق العام . وعلى أساس التفرقة بين العام والخاص من الاماكن يمكن القول بأن النص لا ينصرف الى المساكن بالمنع الضيق وإنما هو يحمي حرمة كل مكان خاص كمكتب أو عيادة أو حتى الجزء الخاص لصاحب المقهى داخل مقهاه والجزء الخاص بالادارة في فندق .

أما دخول المنازل بالتخفي أو التهايل - أي دخول مأمور الضبط منتحلاً صفة خاصة تجعل له مبرراً شخصياً للدخول ، ولو كمرافق لضيف مثلاً - فإن ذلك لا يجيز له أن يعود فيظهر صفته داخل المنزل بعدد

مشاهدته حالة تلبس عن طريق ذلك الدخول المتكرر ، فذلك التلبس قد شوهد نتيجة لدخول مأمور الضبط بطريقة غير مشروعة وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ولم يكن يسمح به صاحب الدار ورب حرمة لو علم بأن الدخول مشفوع بصفة الضبط القضائي .

قارن مع ذلك حكم النقض في ١٩٧٨/١٠/٢٦ - (أدناه) حيث صحت آثار حالة التلبس التي جرت بداخل المنزل بعد دخول متكرر باعتبار أن الضبط غير مستهدف أصلاً من دخول مأمور الضبط القضائي . ولعل ما يجد من قضاء المحكمة العليا أن يضع حدوداً حاسمة لهذا الاستثناء . (وتراجع المادة ٩١ والتعليق عليها في شأن التفتيش الذي يجريه قاضي التحقيق ، أو يؤذن به من القائم بالتفتيش) .

● المبادئ القضائية :

★ أن ما هو مقرر من عدم جواز دخول المنازل إلا في الأحوال والكييفية المبينة في القانون - يترتب عليه بطلان ما يتخذ بالمخالفة لذلك من إجراءات . (نقض ١٩٨٠/٤/٨ مع س ٣٢ ق ٨٧)

★ أن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهمة فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً ، بل هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه . (نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ مع س ١٨ من ١٠٤٧)

★ استقر قضاء محكمة النقض على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المنسوب لأجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه . (نقض ١٩٧٧/٥/١٠ مع س ٧٨ من ٥٩١)

★ متى كان دخول الضابط ، كشخص عادي ، مع المرشد العري - الذي سبق ترده على الطامن - في مسكن الأخير ، قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله ، إذ لم يعالجه قبض ولا تفتيش ، وإنما وقع القبض على الطامن وضبط المشتبهات - التي عثر بها على آثار المخدر - بعد ما كانت جنسية بيع المخدر متلبساً بها ، بتام التعاقد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطامن كمية من المخدر - الذي علم من المرشد أن الطامن يحرزه بقصد بيعه وحقن بعض الممنين به ، بل وحين صارت جنسية أجراء ذلك المخدر متلبساً بها كذلك ، حال ارتكاب الطامن إياها

بمحض إرادته لتسليم المبيع — طوعية — فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلاق القبض والتفتيش .
(نفس ١٩٧٨/١٠/٢٦ مج ٢٩ من ٧٢٧)

المادة (٤٦)

ول الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لأمر الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم أتى ، وجب أن يكون التفتيش بمعرفة تولى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

● التعليق :

يلاحظ أن النص لم يرتب جواز التفتيش على حصول القبض ولم يستلزم ترتيباً زمنياً بينهما .

ومع مراعاة أن القبض بمعناه الخاص إجراء قانوني يقوم به مأمور الضبط القضائي بهدف وضع المتهم مادياً تحت تصرف سلطة التحقيق (راجع مقدمة الفصل الثالث) لذلك فإن قيام حالة تجيز القبض ، كما يقول النص — ذلك وهذه دون لزوم حصول القبض فعلاً — يجيز لأمر الضبط القضائي تفتيش المتهم .

ويظهر أثر ذلك بوجه خاص في حالة ما إذا لم يكن ثم أمر صادر بالقبض من النيابة العامة (٢/٣٥) ، فإن لأمر الضبط القضائي في الحالات التي يجوز له تقرير القبض إرادته وهذه — أن يبدأ بتفتيش المتهم (بعد قبض فعلي وليس قبضاً قانونياً) . فإذا لم يسفر التفتيش عن دليل جديد أو أسفر عما يبرئ المتهم ، فإن لأمر الضبط ألا يقرر القبض عليه قانوناً . ومن ثم فهو لا يلتزم بتقديمه إلى سلطة التحقيق في هذه الحالة .

يقول البعض أن التفتيش الذي يسمح به النص هنا هو نوع من التفتيش الوقائي ، وأنه لا يتم كإجراء من إجراءات التحقيق (توفيق

الشأوى ، رسالته في التفتيش بند ١٦) • والتفتيش الوقائى هو ما يتم في بداية وضع المتهم تحت سيطرة سلطة معينة - سواء التي قامت بالقبض أو التي ستقوم بالتحفظ عليه ، وذلك لتجريده مما قد يكون حاملا له من أسلحة أو أدوات أخرى يستعين بها للمهرب ، ويتتبع لذلك بالغرض الذى أجاز من أجله • (انظر مقدمة الفصل) •

غير أن هذا الرأى يتضمن تفصيلا بغير مخصص - فالنص مطلق كما أنه يتصل بتصور أن التفتيش يثلو القبض وهو تصور أوضحنا عدم لزومه •

ولذلك فإن النص يسمح بالتفتيش بحثا عن كل ماقد يفيد في كشف الحقيقة - أوراق أو أدوات أو آثار في الملابس أو بظاهر الجسم • والتفتيش هنا حق لمأمور الضبط القضائى في الاحوال التي يكون له فيها اصدار قرار القبض من جانبه ، أو التي يكون فيها الامر صادرا من النيابة العامة (م ٢/٣٥) • ولا نرى داعيا لاعتباره استثناء يخول فيه مأمور الضبط القضائى سلطة من سلطات التحقيق • وانما هو سلطة لمأمور الضبط القضائى تكمل صورة مسؤوليته وواجبه في جمع الاستدلالات وتميز الاتهام الذى يجرى القبض لعرض المتهم به على سلطة التحقيق •

أما في حالة الامر بالقبض الصادر من سلطة التحقيق (م ١٣٠ ، وكذا الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ ويراجع التعليق عليهما) فإنه لا يكون لمأمور الضبط أن يفتش المتهم استنادا الى المادة ٤٦ ، لان الامر يكون قد خرج عن مرحلة جمع الاستدلالات ، ويكون التفتيش قد أصبح من اختصاص القائم بالتحقيق أو ان يندب لذلك صراحة • ولا يعتبر تنفيذ الامر بالقبض على المتهم في هذه الحالة « من الاحوال التي يجوز فيها القبض » كما يقول النص وانما هو تكليف من سلطة أخرى أصبحت هي المسؤولة عن اجراءات التحقيق • وهذه السلطة لم تندب لمأمور الضبط لاجراء التفتيش الذى يعتبر من صميم اجراءات التحقيق الذى تقوم به غير أنه يسمح في هذه الحالة بالتفتيش الوقائى •

ويلاحظ كذلك أنه لا يخفى عن صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش الشخص، أن تكون قد أذنت بتفتيش منزله، لأن تفتيش الشخص في هذه الحالة لا يكون من حق مأمور الضبط القضائي إلا بشروط خاصة حددتها المادة ٤٩ • • (قرن مع ذلك نقض ١١/١٢/٦٧ - أدناه) •

ويرجع ربط النص بين القبض والتفتيش - في نظرنا إلى أنه وضع على حاسم نابع من طبيعة القبض المفول لسلطة الضبط القضائي كما حددناها، وأنه إجراء يتضمن قرارا بعرض المتهم على سلطة التحقيق اتى تلك التفتيش كما أنه يستند إلى وجود دلائل كافية على الاتهام تقوم جهة الضبط القضائي بتميزها في سبيل الوصول إلى أمر بحبسه احتياطيا من جانب السلطة المختصة لاستكمال التحقيق • ويستتبع ذلك أن يفول مأمور الضبط سلطة قد تكون لصالح المتهم كما هي في صالح العدالة - إذ أن تفتيشه مع توافر شروط القبض يصبح مميرا حتميا للمتهم لدى تسليمه إلى سلطة التحقيق، والتعجيل به قد يفيد به بأن يستغنى مأمور الضبط عن توقيع القبض عليه • كما أنه من ناحية أخرى فتأجيل تفتيشه إلى حين صدور الأمر بذلك من السلطة التي لم تتصل بالاجراءات بعد - يتضمن خطرا أساسيا على ما قد يهمله المتهم المقبوض عليه من أوراق أو أشياء تفيد في الإثبات إذ قد يتخلص منها في الفترة التي تمضي إلى حين عرضه على سلطة التحقيق أو استصدار أمر منها بتفتيشه • أما في حالة القبض تنفيذا لأمر من سلطة التحقيق فإن لزوم تفتيش الشخص يكون قد اتضح للقائم بالتحقيق عند إصداره أمر القبض ومن ثم فعليه أن ينص على التفتيش إن أراد، والا فليس لاهد أن يقوم به كاجراء من اجراءات التحقيق بغير ندب ممن بدأ في التحقيق فملا • (انظر أيضا التطبيق على المادتين ١٢٧، ١٣٠) •

تفتيش الأثني :

وضعت الفقرة الثانية قاعدة قننت فيها معنى يتصل بالإدباب ومن ثم فهي تتعلق بالنظام العام •

فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتش الأنثى بنفسه (ما لم يكن مأمور الضبط من الإناث) بما يعتبر تعرضاً لأجزاء من جسمها غير جائز تعامله معها مشاهدة أو ملامسة • أما ما لا يعتبر من عورات المرأة فيسرى في حقها ما يسرى في حق الرجال كما إذا تعلق الأمر بشيء تخفيه في يدها أو بين أصابع رجلها •

وعنى مأمور الضبط (غير الأنثى) أن يندب أنثى لتفتيش المتهمة الأنثى •

ولم يشترط النص شروطاً معينة في الأنثى التي تندب لهذا الغرض لا من حيث السن أو الثقافة أو المسؤولية الوظيفية أو الاجتماعية ، أو من ناحية حلف اليمين • ومع ذلك فإنه إذا خيف عدم إمكان ادلائها بشهادتها أمام سلطة انتحقيق فإنه يجوز تطليفاها اليمين — طبقاً للقاعدة العامة الواردة في المادة ٢٩/٢ •

غير أنه لا يغنى عن ندب الأنثى في التفتيش ندب خبير من لهم الإطلاع على عورات النساء كالأطباء ، فذلك إنما يجوز للضرورة ولا تتحقق هنا ضرورة • كما أن ندب الأنثى ليس للخبرة الخاصة وإنما هو لاعتبارات الطبيعة البشرية والحياء الشخصي •

● من التعليمات العامة للمليشيات

مادة ٣١٢ - يقصد بالشخص كمثل قابل للتفتيش كل ما يتعلق بكيانه المادي ، وما يتصل به ما يرتديه من ملابس أو ما يحمله من أمتعة وأشياء متحركة أو ما يستعمله كمكتبه الخاص أو متجره أو سيارته الخاصة •

مادة ٣٣٩ - يقتضى تفتيش المتهم الحد من حريته الشخصية بالقدر اللازم لتنفيذه دون أن يمتد ذلك إلى النيل من سلامة الجسم أو غيرها من الحقوق الملازمة لشخصيته ، فإذا أخفى المتهم الشيء في موضع العورة منه فلا يجوز المساس بها ، ولكن يجوز في هذه الحالة الالتجاء إلى الطبيب لأخراج هذا الشيء بوصفه خبيراً يقدم خبرته في ضبط الدليل بوسيلة لا يستطيع الشخص العادي القيام بها •

● المبادئ القضائية :

★ وأن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور الذي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه (في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق) والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي ، هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التي ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم .

(نطق ١٩٥٤/١١/٢ مع ٦ رقم ٥٥ من ١٩٦٢ ، نطق ١٩٥٨/٦/٣ مع ٩ رقم ١٥٧ ، ١٩٦٤/٤/١٣ من ١٥ رقم ٥٥)

★ يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأولين من المادتين ٢٤ ، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع وقد خول مأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية أن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية مطبوساً بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته (قبل تعديل المادة ٢٤ بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ، لم يشترط لایقاع هذين الإجراءات ترتيباً معيناً . ومن ثم فإن ما تنصاه الطاعة من بطلان إجراءات الضبط وفساد دليل الكشف على المخدر المستند منها - استناداً إلى أن القبض عليها كان تألياً لتفتيش صيانتها - لا يستند إلى أساس صحيح في القانون .

(نطق ١٩٦٧/٢/٢٨ مع ١٨ من ٢٩٥)

★ صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش منم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرائين من تلازم .

لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمركبيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

(نطق ١٩٦٧/٦/١٩ مع ١٨ من ٨٣٨)

★ لما كان من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد إمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعة عقب إتمامها الإجراءات للجمركية - وكان بادياً عليها التعب والإرهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التعميرات من حملها مواد مخدرة في مكان حساس من جسمها حتى اعترفت له بذلك ، فإن المظاهر

الخارجية التي تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة التي تبين لرجل الضبط حق القبض على الطاعة وتفتيشها .

★ ولا محل للتعدي بمسبق تفتيش الطاعة بالجمرك ، ذلك أن المكان الحساس من جسمها الذي كانت تخفى فيه المخدر لا يصل اليه تفتيشها ذاتيا بمعرفة رجال الجمارك أثر وصولها .
(نكض ١٩٦٦/١/٤ مج ٢٧ ص ٩)

★ من المقرر أنه مادام من الجائز للضباط قانونا القبض على المتهم وإيداعه بسجن القسم تمهيدا لمعرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٢٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون .

وإن المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنح بمسافة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، والمبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون ، لا بما ينطق به القاضي في الحكم ، وإذا كان ذلك ، وكانت جريمة الامتناع بغير مبرر عن دفع أجرة سيارة قد ربط لها القانون عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيا أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم فيها .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص بمسافة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم ، يجوز لأمرور الضبط القضائي أن يفتشه أعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريه من خول اجراءه على المتبوض عليه صحيحا أيما كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص .

وأن تفتيش الشخص قبل إيداعه بسجن المركز تمهيدا لمعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من يهض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للقرار أن يتعدي على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه .
(نكض ١٩٧٥/٦/١٨ مج ٢٦ ص ٥٠٠)

والمقارنة :

★ إذا قبض ضابط النقطة على شخص تنفيذيا لحكم جنائي صدر عليه وفتشه قبل ادخاله المكان المعد للحجز كان تفتيشه صحيحا لأن التفتيش في هذه الحالة لازم لا باعتباره اجراء من اجراءات التحقيق بل باعتباره من

مستلزمات القبض ذاته ، والمقصود منه حماية شخص من يتولى القبض ، وكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول القبض اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ، لان التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما ضرورة باعتباره من وسائل التوقي والتحوط الواجب توافرها للتأمين من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ، ابتغاء استرجاع حريته ، بالاعتداء بما قد يكون معه ومن سلاح ، وكون التفتيش من مستلزمات القبض يفول التفتيش مهما كان سبب القبض أو الغرض منه .

(تقضى ١٩٦٥/٦/١١ المجموعة الرسمية من ٤٦ رقم ١١٠ من ٢١٠ ، تقضى ١٩٦٥/١٢/٢٤
المجموعة الرسمية من ٤٧ رقم ٥١ من ٩٤)

★ تجيز المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية لأمور الضبط القضائى فى سائر الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم أن ينتهه بها كان سبب القبض أو الغرض منه ، فلذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الامر بضبطه ، وكان الاذن بالضبط هو فى حقيقته أمرا بالتفتيش وهو لا يترتب عنه الا فى مدة الحجز لمصحب ، لمن تفتيش شخص المتهم يكون صحيحا فى القانون .

(تقضى ١٩٦٧/١٢/١١ مع ١٨ من ١٢٤٢)

(راجع مع ذلك التطبيق على المادة ٣٥) .

★ وانه وان كان لرجل البوليس (أو مباحث) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم واحضاره تنفيذًا للامر الصادر بذلك من النيابة أن ينتهه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خفية اعتدائه به عليه أو إيذاء نفسه به ، الا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه الا بهذا القصد . واذا ما أسفر التفتيش فى هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح الاستشهاد به ، أما اذا كان التفتيش قد أجرى من بادية الامر بقصد البحث عن مخدر فانه يكون باطلا غير جائز لا اعتداد عليه .

(تقضى ١٩٦١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٧٣ من ٥٣٦)

تفتيش الاتنى

★ لما كان مراد القانون من اشتراط تفتيش الاتنى بمعرفة آخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى يحسن حياءها اذا مست . فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون اذا هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبة التى كانت بها على النحو الذى لفته الحكم ، ويكون النعى على الحكم بأن احذر نص الفقرة الثالثة من المادة ٤٦ من

تاتون الإجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الانثى بمعرفة انثى مظهرها ،
هو نعى عليه بما ليس فيه .
(نطق ١٩٧٥/١٠/١٩ مع ٢٦ من ٥٩٦)

★ ومناطق مايشترطه القانون من تفتيش الانثى بمعرفة انثى أن يكون
مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لايجوز لرجل الضبط التفشلي
الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخفى حياتها
اذا مست ، وصدر المرأة هو لاشك من تلك المواضع ، واثن ماذا كان الحكم
المطعون فيه قد اجاز تفتيشه وسوفه بمقولة أن التلاط العلبة المحتوية على
مخدر من صدر المتهمة لايعتبر تفتيشا يمس مواطن العفة بيها ، وقضى
بادانتها اعتمادا على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده ، لانه
يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .

(نطق ١٩٥٥/١١/١٩ مجموعة احكام النطق من ٦ رقم ٣٩٤ من ١٣٤١)

★ وأن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته مالايناح لغيره من
الكشف على الانثى وأنه لاغضاضة عند استحلة تفتيش متهمة بمسرفة
انثى أن يقوم هو بلجراء التفتيش المطلوب - ذلك تقرير خاطيء في القانون .
(نطق ١٩٥٥/٤/١١ مجموعة احكام النطق من ٦ رقم ٢٤٩ من ٨٠٨)

★ أن الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطامنة بمعرفة
طبيب المستشفى لاكثر على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الاجراء
انما كان بوصفه خبيرا وما اجراء لايعدوا أن يكون تمرضا للطامنة بالتدسر
الذي تستلزمه عملية التداخل الطبى اللازمة لاخراج المخدر من موسع
اخصائه في جسم الطامنة .
(نطق ١٩٦٦/١/٦ مع ٣٧ من ٩)

المادة (٤٧)

لأمور الضبط التفشلي في حالة القلبس بجناية أو جنحة ان يفشى
منزل المتهم ، ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا
اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه .

● التطبيق :

بينما أحالت المادة ٤٦ ، في شأن شروط تفتيش شخص المتهم ، على
الاحوال الجائر فيها القبض قانونا ، وبذلك تساوت شروط التفتيش
الشخصي وشروط القبض وأحوالهما - أطلقت المادة ٤٧ سلطة مأمور

الضبط القضائي في شأن تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس في جناية أو جنحة دون أن تسترط عقوبة معينة للجنحة • وبذلك قد يثبت حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش منزل متهم لا يملك القبض عليه ، وذلك في حالة الجنحة التي لا يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر • وهي المدة المسترطة كحد أدنى لعقوبة الجريمة التي يجوز فيها القبض طبقاً للمادة ١٣٤ ج •

كذلك فإنه بينما تسترط المادة ٣٤ في شأن القبض على المتهم وجود دلائل كافية على اتهمه ، فإن المادة ٤٧ تكتفى بوجود « امارات قوية على وجود أشياء أو أوراق تفيد في كشف الحقيقة » • وقد تكون الحقيقة متعلقة بغيره وليس باتهامه هو شخصياً • ولكن النص يشترط على أية حال فيمن يفتش منزله أن يكون ثم اتهام موجه اليه •

والنص يضيف الى سلطة التفتيش سلطة ضبط الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة ، ولعل هذا في الواقع هو أهم نتائج التفتيش • وأن كان يتصور بالاضافة الى ضبط هذه الاشياء أن يسفر التفتيش عن آثار لا تضبط ، وفي هذا تبدو الحاجة الى الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٣ ، ٥٤ •

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يكون التفتيش لمنزل متهم حاضر على خلاف ما يشترط في القبض (راجع م ٣٤ ، وانظر م ٥١ بعده) • وهنا تبرز فكرة عينية حالة التلبس وأنها تتصل بالجريمة لا بمتهم ينسب (راجع التعليق على م ٣٠) • وترتقياً على هذه الفكرة يكون للمأمور الضبط أن يفتش منزل كل مساهم في الجريمة ولو لم يكن حاضراً حال التلبس •

• من التعليمات العامة لتفتيشات :

مادة ٣١٣ - المسكن هو مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة وينصرف الى توابعه كالحديقة وحظيرة الدواجن والمخزن ، ويمتد الى الاماكن الخاصة التي يقيم فيها الشخص ولو لفترة محدودة من اليوم كقيادة الطبيب ومكتب المحامي ، ولا تسرى حرمة الاماكن الخاصة على المزارع والحقول غير المتصلة بالمساكن •

● الجادى القضائية :

★ وإذا شهود بعض المسروق في حيازة المذموم (موضوعا في فساد أمام طاحونه) فيكون يمتنعى المادة ٨ تمثيق جنائيات في حالة من حالات التلبس بالجريمة تفول البوليس الحق في تفتيش الطاحونة والمخزن المملوكين للمتهم .

(نفس ١٩٤٥/٥/١٤ المجموعة الرسمية من ٤٦ رقم ٩٥ من ١٨١)

★ وإذا كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبسا بها عندما اشتهر رائحة الحشيش تتصاعد من المتهى فانه يكون من حقه أن يفتش المتهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .

(نفس ١٩٥٥/١١/١ مع ٦ من ١٢٨٢)

★ أن تفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم والمثور فيه على مخدر يجيز بذاته قانونا لرجال خفر السواحل أن يفتشوا منزل المتهم بدون إذن من النيابة على أساس أن المثور على المخدر في القش المملوك له يجمعه في حالة تلبس بجريمة احرار المخدر ويحول له تفتيش منزله .

(نفس ١٩٤١/٣/٣١ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٤٦١)

★ أن ضبط المخدر مع الطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احرار المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة الى صدور إذن من النيابة العالمة بذلك .

(نفس ١٩٧٧/٦/٥ مع ٢٨ من ٦٩١)

● المادة (٤٨)

● الفتح بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - للجريدة الرسمية عدد ٣٩ من ١٩٧٢/٩/٢٨

● نص المادة الثالثة :

للمورس للضبط القضائي ، وإن في شهر حالة التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل الأشخاص الموصوفين تحت مراقبة البوليس إذا وجهت اوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جنائية أو جنحة ، ويكون للتفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ .

● المادة (٤٩)

إذا قامت الختام تفتيش منزل متهم قرأ في اوجه ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه تسييئا يبعد في كشف الحقيقة ، جاز للمورس للضبط القضائي أن يفتشه .

● التطبيق *

تفترض هذه المادة فيما يتعلق بالمتهم أنه لا يوجد ما يسوغ القبض عليه — والا لجاز تفتيشه طبقاً للمادة ٤٦ ، وإنما قامت شروط تفتيش منزله فحسب طبقاً للمادة ٤٧ أو كان مأمور الضبط القضائي منتدباً للتفتيش بأمر من سلطة التحقيق (م ٩١) .

أما بالنسبة لغير المتهم من الأشخاص الموجودين بالمنزل عند تفتيشه فالأصل أنه لا سبيل لمأمور الضبط القضائي عليهم إذا ما كانت التهمة موجهة الى المتهم فحسب . ولذلك فإن النص ينشئ بالنسبة اليهم حقاً جديداً لمأمور الضبط القضائي تتطلبه الحاجة الى ضمان فاعلية التفتيش حتى لا يهرب النشء المطلوب قبله عن طريق الموجودين بالمنزل وقت التفتيش .

● المبادئ القضائية :

★ أنه وإن كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الأصل الموجود في المكان المذكور له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد ترائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده يتم من احتمال اشتراكه في الجريمة أو كفت الاحوال التي انحطت به تسوي بأنه له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالعين فيها .
(نفس ١٩٦٦/٧/٢١ مع ١٧ من ١٧٥)

★ متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن محضر التحريات تضمن أن المظنون ضده الثاني يستخدم الأحداث في توزيع المخدرات ، كما أن الضابط المذكور له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المظنون ضدها الأولى بمنزل المذكور بتفتيشه (المظنون ضده الثاني) أنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المظنون ضدها الأولى إنما كتمت تخفى معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن البطش .

(نفس ١٩٧٠/٣/٢٩ مع ٢١ من ٤٧٨)

(م ١٢ — الاجراءات الجنائية)

★ وإذا صدر إذن قمى تفتيش متهم وتفتيش منزله ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كنية ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شيء فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأميون ، فان رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الآن لا يمنع من سردياته عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .

(نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ٢٧٢ من ٧٢٨)

★ متى اقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بأجرائه أن يفتش المطعون ضده إلا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه في جنائية أحرار المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقاً للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٦ من القانون المذكور ، أو قامت قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة طبقاً للمادة ٤٩ من ذات القانون .

ولما كان تقدير قيام أو انقضاء التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها وبمبلغ كتابتها وكذا تقدير القرائن على إخفاء المتهم ما يفيد في كشف الحقيقة يكون بذاءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق والإشراف بحكمة الموضوع بغير معقب عليها ، فلا يصح النعى على المحكمة وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير بأنها تجاوزت سلطاتها .

ولما كان مفاد ما أورفته محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتكابه المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا يثبت بذاته من اتصاله بجريمة أحرار هذا الأخير لمادة المخدر التلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه مما يفيد في كشف الحقيقة فبها ما يجيز القبض عليه وتفتيشه ، فعان ما أنتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سعيدياً في القانون ، ذلك أن القوائن الجنائية لا تعرف الإشباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وأرباك دلائل كافية على وجود اتهام ببرر القبض عليه وتفتيشه . ولا يصح من بعد الاستناد إلى الحليل المستند من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين .

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ مج ٥ ص ٢٨ من ٤١٦)

(المادة ٥٠)

لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الإشباه الخاصة بالجريمة الجساري
جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تبعد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

● التطبيق *

القاعدة التي يوردها النص تتفرع مباشرة على مبدأ صيانة حرمة المساكن ، والحرية الشخصية . ذلك أن التعرض لهما استثناء يجب أن يبقى في أضيق الحدود .

والنص يسرى على تفتيش الأشخاص كما يسرى على تفتيش الأماكن ، وذلك لمعوميته من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه تطبيق للمبادئ العامة .

والفقرة الثانية توضح حدود القاعدة إذ تتكلم عن ظهور شيء عرضاً لأمور الضبط القضائي أثناء التفتيش . فالظهور « عرضاً » وما يترقب عليه من سلامة الإجراءات بالنسبة إلى الجريمة الجديدة — يقتضي ألا يكون مأمور الضبط قد قصد البحث فيما يجاوز الغرض الذي يجري التفتيش من أجله ، أو جاوز في تفتيشه الحدود الملائمة للبحث عما يتصل بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ويلاحظ في صياغة النص أنها تسرى على التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط بسلمته الخاصة بجميع الاستدلالات ، كما تسرى على التفتيش الجارى تدريعاً على إجراءات تحقيق قائم .

● المبادئ القضائية :

* وإذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح ، فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضاً في أثناء تفتيشه عن السلاح دون معنى من جانبته في إجراء التفتيش بحثاً عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها ، فإذا هو تجاوز من هذه الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلاً . فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه مجرد أن أمسه بحفظه المتهم ثم راحمة الأميين تنبئت منها فتشها بهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنياً

على أنه اشتباه في وجود شيء مما يبحث عنه وإنما لمكتشفاته لأنه اكتشف الإبيون بها . وإذن ماذا كانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازة التفتيش على حق الضابط في البحث عن السلاح الذي كان يبحث عنه ، فإنه كان عليها أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش كان يقصد ضبط المخدر لا يقصد البحث عن السلاح ، لا أن تكتفى في القول بصفته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح ، وهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها .

(نقض ١٩٥٠/١١/٣٧ المجموعة الرسمية ص ٤٢ رقم ٤٠ من ٦٨)

✳ إذا كان البين من الحكم أن المحكمة ألت بالظروف والملابسات التي ضبطت فيها المخدر وأطمحت إلى أن ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط العفائي للبحث عن جريمة إحرار المخدر وإنما كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الأخيرة ، فلا يسع مجالستها فيما خلصت إليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون .

(نقض ١٩٦٥/٥/١١ من ١٦ ص ٤٥٢)

✳ وإذا كان ما أورده الحكم من واقعة الدعوى مفيداً أن دخول ضابط المباحث القعي إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق وأنه لما دخل رأى عرضاً ومصالفة زجاجة بها بعض الخبر في مكان البيع من هذا المحل المنوع بيع الخبر فيه يملئ القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تلبس بعض النظر من أن الضابط لم يشاهد بيعاً ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة . وإذن يكون للضابط أن يجري التفتيش وأن يشرح يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بلية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فإذا هو مثر في هذه الأثناء على مخدر كان المحكمة أن تعتمد على ذلك في ادانة المتهم بإحراره .

(نقض ١٩٥٠/٣/١٤ مج ١ رقم ١٧٣ من ٢٩٦)

✳ إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم ضابط وهو يحوز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقلم مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانوناً بشأنها فتبين منذ فحصها أنها مزورة ، فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة ويبحث بها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة تتطوى على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها ، وإنما هي عمل ذلك تنفيذاً لما تقتضيه لائحة المرور في هذه الصلة من سحب

الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة الى أن يثبت في أمر التهمسة المسندة اليه .

(لقض ١٩٥٧/٣/٢٤ مع ٣ رقم ٢٣٦ من ١٦١)

★ ويعتبر أن التفتيش قد وقع صحيحاً إذا ثبت بالحكم أن مفتش الانتاج دخل محل المتهم بوجه قانوني للبحث فيه عن سجاير أجنبية مهربة ومسروقة من الجيش البريطاني وأن ضبط الاصناف المخشوشة يدخل في حدود عمل مفتش الانتاج ، فإذا وجد المفتش كمية مصنوعة من دخان مخلوط بملحابه فيها فلان من واجبه أن يضبطها ويرسلها للتفصيل فإذا ما اتضح بعد ذلك أنها تحوى مادة مخدرة فلان العثور على هذه المادة لا يكون نتيجة تفتيش يطلـل بل تفتيش صحيح .

(لقض ١٩٤٤/١/٢٤ المجموعة الرسمية من ٤٤ رقم ٥٢ من ١٠٦)

★ وان لائحة الجمارك صريحة في تحويل موظفيها تفتيش الامتعة والاشخاص في حدود الدائرة الجمركية فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرؤنه على لُهل يكشف عن جريمة غير جمركية معاتب عليها بملفئى القاتون العام بأنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه لية مخلفة .

(لقض ١٩٤٥/٤/٢٤ المجموعة الرسمية من ٤٦ رقم ٧٠ من ١١٩)

المادة (٥١)

يحصل التفتيش بحضور المتهم او من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك .
والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقربيه االبالين او من الناطقين بعه بالقرل او من الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

● التطبيق *

المقصود هو تفتيش الاماكن ، بطبيعة الحال .

وحصول التفتيش بغير حضور المتهم قد يكون في حالة عدم القبض عليه او في حالة ما اذا لم يكن جائزاً القبض عليه ، حيث يجوز تفتيش المنزل في بعض احوال لا يجوز فيها القبض (راجع التطبيق على المادة ٤٧) .
على أنه اذا كان المتهم حاضراً فيتمتع أن يحضر التفتيش ما لم يكن ثم مانع ، ولهذا نرى أن الاكتفاء بالشهود لا يكون الا عند وجود مانع

من حضور المتهم ، أو من انتظار حضوره دون اضرار بسير الاجراءات •
 فليس الأمر تخييراً بين حضور المتهم أو حضور شاهدين ، وانما
 حضورهما يكون بديلاً حتمياً عن حضوره اذا لم يمكن حضوره التفتيش •
 وفي ضوء هذا يؤخذ ما جاء ببعض أحكام النقض من أن قسانون
 الاجراءات الجنائية لم يجعل من حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً
 جوهرياً لصحة التفتيش • لحضور المتهم (سواء في نص هذه المادة أو
 في نص المادة ٩٢ في شأن التفتيش الذي يأمر به قاضي التحقيق) -
 لا يعتبر شرطاً لصحة التفتيش الا اذا كان الحضور ممكناً • وليس
 الحضور بذلك شرطاً مطلقاً • أما حضور الشاهدين عند عدم امكان
 حضور المتهم - في حالة التفتيش بملئضى سلطة مأمور الضبط القضائي
 في المادة ٤٧ فهو ضروري طبقاً للمادة ٥١ حيث لم يطلق في النص على
 الامكانية كما على حضور المتهم ذاته •

● المبادئ التفضيلية :

★ من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية
 التي تنفي حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك
 والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأمور الضبط القضائي
 المنازل وتفتيشها في الاحوال التي يجيز لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي
 يقومون به بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق لتسري عليه أحكام المواد
 ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعركة تنفي التحقيق
 والتي تنفي حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك •
 (نقض ١٩٧٢/٦/١٩ مع ٢٣ من ١٣٦)

★ من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه
 البطلان - ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجري في
 مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ، ومن ثم يكون الحكم اذا قضى بغير ذلك هـ
 خالف القانون •

(نقض ١٩٧٧/٦/٥ مع ٢٨ من ٦٩١)

المادة (٥٢)

إذا وجدت في منزل المتهم اوراق مختومة او مغلفة بآلة طريقة اخرى ،
 فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها •

● التعليق

تطلع على تلك الاوراق سلطة أنتحقيق طبقا للمادة ٩٧ .

(المادة ٥٢)

للمورى الضبط التفضلى أن يضموا الاختام على الإمكان التى بها أثار أو الأشياء تفيد فى كشف الحقيقة ولهم أن يقيسوا حراسا عليها .

ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك فى الحال وعلى النيابة اذا ما رأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الامر الى القضاى الجزئى لاقراره .

● معلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التصديل كانت به عبارة : قاضى التحقيق ، محل عبارة القاضى الجزئى فى النص الحالى .

● التعليق "

قد يكون اكتشاف تلك الآثار نتيجة تفتيش بداخل منزل فتوسع الاختام عليه أو على الجزء المحتوى للآثار أو الأشياء المطلوب التحفظ عليها ، وقد يكون اكتشافها دون تفتيش - أى فى أماكن يمكن الوصول انيها بدونه - وفى هذه الحالة يكون المكان الذى توضع عليه الاختتام فى غير حيازة المتهم ، وقد تكون فى حيازة آخر يصبح من حقه التظلم طبقا للمادة التالية .

(المادة ٥٤)

لحائز العقار أن يتظلم أمام القضاى من الامر الذى أصدره بمرفسة يقدمها الى النيابة العامة . وعليها رفع التظلم الى القضاى نورا .

● التعليق "

وقد يكون المتظلم هو المتهم أو غيره ممن توضع الاختتام على عقار أو جزء منه فى حيازته (وراجع التعليق على المادة السابقة) .

كما أن التعظيم جائز لكل من يتضرر من وضع الاختام ولو لم يكن
حائزا قانونيا للمعقرا (طبقا لما أوضحت مناقشات مجلس النواب لهذه
المادة جلسة ١٧/٤/١٩٥٠) .

المادة (٥٥)

لأموري الضبط القضائي أن يسيطروا الأوراق والأسلحة والآلات وكل
ما يمتثل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها ، أو
ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يتعد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ويعمل
بذلك محضر يوقع عليه من المتهم ، أو يذكر امتناعه عن التوقيع .

● التعليق -

تقرر هذه المادة الحق في ضبط الأشياء ضبطا مستقلا عن التفتيش
— أي ضبط الأشياء التي يعثر عليها مأمور الضبط القضائي دون الانتجاع
إلى تفتيش مما تحكمه المادة ٤٧ ، ويكون ذلك بالثور على مثل تلك الأشياء
في الطرق العامة أو الحقول أو في الأجزاء المشتركة للمباني السكنية .
(وقد أوضح ذلك مندوب الحكومة في مناقشة لجنة مجلس الشيوخ
لمشروع القانون) .

وأوجب النص عرض تلك الأشياء على المتهم لإبداء ملاحظاته عليها
حيث لا يفترض وجوده عند ضبطها أو وجود شاهدين كما هو الشأن في
ضبطها عن طريق تفتيش شخص أو للمنزل (م ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١) .

المادة (٥٦)

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حُرز مفلق وتربط كلها أمكن ،
ويختم ويكتب على شريط داخل الملف تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء
ويشار إلى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

● التطبيق

يقوم مأمور الضبط القضائي بتحريض الاشياء المضبوطة الى حين عرضها على سلطة التحقيق . ويراعى عند فحصها من جانب سلطة التحقيق أن يكون ذلك بحضور المتهم أو وكيله أو بعد دعوتهم لذلك طبقا لما تنص عليه المادة التالية .

● المبادئ القضائية :

* من المقرر أن القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحريض المضبوطات وفحصها إنما تصد لتنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مخالفتها بطلاناً . واذن يمكن أن تقتنع المحكمة بأن المضبوطات لم يحصل بها شيء .

(نفس ١٩٥٦/٤/١٠ مج ٧ ص ٥٤٧)

(و نفس ١٩٧٦/٥/٢٢ مج ٣٧ ص ٥١٠)

* من المقرر أن إجراءات التحريض المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإبطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريض لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الإجراءات الى محكمة الموضوع .

(نفس ١٩٧٣/٤/٢٩ مج ٢٤ ص ٥٥٩)

* ومن المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع الى القانون المصام (قانون الإجراءات الجنائية) مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الاشياء ووضعها في أحرار في صدد قانون الفس .

(نفس ١٩٥٤/١٠/١١ مجموعة أحكام للنفس ص ٦ ص ٥٩)

المادة (٥٧)

لا يجوز فحص الاختام الموضوعة طبقاً للمادتين ٥٣ و ٥٦ إلا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء ، أو بعد دعوتهم لذلك .

● التطبيق :

انظر التعلق على المادة السابقة .

ولم يرد بالنص جزاء على مخالفته ، وقضاء النقض لا يرتب عليها
البطالان .

● المبادئ التمهيدية :

✳ نص المادة ٨٥ من القانون الاجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته ، التي أول عملية فيها هي قضى الاحراز - بغير حضور الخصوم . وان القانون حين نظم الاجراءات الخاصة بتعزيز المضبوطات وقضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .
(نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ مع س ٥ من ٣٥٥)

المادة (٥٨)

كل من يكون قد وصل الى عليه بسبب التفتيش معلومات عن الاشياء والاوراق المضبوطة وانفسى بها الى أي شخص غير ذي صفة أو انتفع بها بآية طريقة كانت يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

● التطبيق :

المادة ٣١٠ من قانون العقوبات هي التي تتضمن أحكام العقاب على انشاء سر المهنة .

المادة (٥٩)

إذا كان إن ضبطت عنده الاوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى له صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

المادة (٦٠)

للمموري الضبط القضائي في حالة قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا مباشرة بالقوة العسكرية .

الفصل الخامس

في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات

مقدمة :

تستكمل بهذا الفصل المرحلة التي تقوم فيها النيابة العامة بدورها الاساسي في تجهيز الدعوى الجنائية ، وذلك بصفتها سلطة اتهام ورئيسة للضبط القضائي . ويكون تصرفها في مصير الدعوى بعد انظر فيما تجمّع لديها من استدلالات - في شكل قرار اما بصدوم السير في اجراءات الدعوى العمومية (أمر بالحفظ) ، واما بتحريك الدعوى أمام سلطة الحكم (محكمة الجنح والمخالفات - م ١/٦٣) ، أو أمام سلطة التحقيق - سواء يطلب نحب قاض للتحقيق (م ٢/٦٣) ، أو بتقرير قيامها بنفسها بالتحقيق (م ١٩٩) .

ويجب أن تمر الجنايات بمرحلة التحقيق الابتدائي قبل التصرف في الدعوى وذلك برغم ما قد توحى به صياغة الفقرة انثانية من المادة ٦٣ من أن للنيابة سلطة تقديرية في تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو الاستثناء عن هذه المرحلة ، سواء في الجنح أو في الجنايات . فمن مقارنة نصوص هذا الفصل ونصوص انباف الرابع من الكتاب الثاني (المواد ١٩٨ - ٢١٤) - يبين أنه بوجه خاص في مواد الجنايات، لا تكفي الاستدلالات لرفع الدعوى مباشرة الى جهة الحكم ، بل يلزم أن تحرك الدعوى أمام سلطة التحقيق فيقوم به قاضي التحقيق أو النيابة العامة يصفتها مخولة سلطة التحقيق بمقتضى المادة ١٩٩ أ ج ، ثم يتم التصرف في الجناية في ضوء ذلك وبمقتضى النصوص التي تحدد طريق التصرف في الدعوى بعد التحقيق في الحاليين . (انظر تعليق م ٦٣ والمبادئ القضائية التالية له) .

وعلى ذلك فان عضو النيابة العامة الذي يخطر بجناية في حالة تهمس، ويؤشر بانتقاله للتحقيق ، انما يقرر بذلك ضمناً التصرف فيمينا ثم من

استدلالات - بتحريك الدعوى أمام نفسه كسلطة تمحيق • ولهذا التحديد أهمية بالنسبة الى ما انتهت اليه تعديلات قانون الاجراءات الجنائية من جعل النيابة العامة سلطة التحقيق الاساسية طبقا لما آل اليه نص المادة ١٩٩ فى تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ونص المادة ٦٤ فى تعديلها بالقانون ٥٣٢ لسنة ١٩٥٣ وما تازة حتى القانون ١١٣ لسنة ١٩٧٥ • وسنعود الى تفصيل ذلك فى مستهل الباب الثالث •

المادة (٦١)

إذا رأت النيابة العامة ان لا محل للسير فى الدعوى تأمر بحفظ الأوراق •

● التطبيق :

كان القانون القديم ينص فى المادة المقابلة منه (رقم ٢٤ من قانون تمحيق الجنايات) على أن « يصدر قرار الحفظ فى الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه » • كما أن ذلك النص انقضى كان يشير الى أن الحفظ يكون « بعد التحقيق » •

والنص الحالى - اذ استبعد هاتين الاشارتين - قد عبر عن تمييز أكبر بين تصرف النيابة العامة فى هذه المرحلة - بسلطة اتهام ، وبين تصرفها بعد التحقيق (انبأب الرابع من هذه الكتاب) باعتبارها سلطة تحقيق •

فأمر الحفظ يصدر بقرار ادارى سابق على تحريك الدعوى الجنائية أما اذا أجرى أى تحقيق فى الدعوى فانه يعتبر تحريكا لها ، ومن ثم لا يكفى فى شأنه أمر الحفظ ويتعين أن يكون التصرف بعد التحقيق بقرار يلاوجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بإحالة الدعوى الى سلطة الاحالة أو الحكم ، والتصرف على أى الوجهين فى هذه الحالة من اختصاص المحامى العام أو من يقوم مقامه (م ٢٠٩ ، ٢١٤) •

وعلى ذلك فان ما يصدر من تصرف من النيابة العامة بالحفظ بعد

جمع الاستدلالات وقبل التحقيق هو دائما قرار ادارى بصرف النظر من الوصف الذى يعطى للاوراق ، والذى هو دائما وصف مؤقت — سواء تبيحت الاوراق بدفتر الشكاوى الادارية ، أو بدفتر الجنح والمخالفات ، أو أعطيت وصفا هو فى حقيقته جنائية ، أو كانت فى حقيقتها جنائية فعلا . ففى جميع هذه الاحوال لا يزيد أثر أمر الحفظ على أن يكون قرارا اداريا لا حصانة له من ناحية امكان تحريك الدعوى العمومية بعد ذلك . ولا يلزم من ثم أن يكون صادرا من المحامى العام أو من يقوم مقامه .

على أن تعليمات النيابة العامة تكفى بأنه فى حالة وجود شبهة جنائية فانه يؤخذ رأى رئيس النيابة الكلية قبل الحفظ .

أما اذا جرى التحقيق فعلا بمعرفة النيابة العامة وصدر الامر بالحفظ فانه يأخذ حكم الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الصادر طبقا للمادة ٢٠٩ . (راجع تفصيلا لهذه الحالة فى التعليق على المادة المذكورة) .

وكما أن أمر الحفظ لا يمنع النيابة العامة من العودة لتحريك الدعوى الجنائية فى أى وقت ، فانه كذلك لا يمنع من رفع الدعوى بالطريق المباشر من جانب المدعى بالمحق المدنى طبقا للمادة ٣٣٣/١ أمام محاكم الجنح والمخالفات ، كما لا يمنع ذلك المدعى من أن يطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية تدب قاض للتحقيق اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة — طبقا للفقرة الثانية من المادة ٦٤ .

هذا وأمر الحفظ — باعتباره مجرد موقف سلبي من سلطة الاتهام لا يدخل ضمن « اجراءات الاتهام » التى تتطوع مدة تقادم الدعوى الجنائية طبقا للمادة ١٧ أ ج . ولا نرى أنه يأخذ حكم اجراءات الاستدلال فى أنها تقطع المدة اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمى ، لأن التحفظ ليس له طبيعة الاستدلال ، لكنه ليس من المقرر كذلك أن يخطر به المتهم ، ولا يقبل أن تحفظ النيابة لنفسها هقا بناء على موقف سلبي كأمر الحفظ .

• من التعليمات العملية للتفتيش :

مادة ٨٠٥ - يكون أمر الحفظ للأسباب الآتية :

(١) لعدم كفاية الاستدلالات .

(ب) لعدم معرفة الفاعل ، ويطلب من الشرطة مواءمة البحث والتحري عنه إلا إذا كان محضر الشرطة قد تضمن ذلك ، ويجب ألا يتم التصرف بالحفظ لهذين السببين إلا بعد استنفاد كل الوسائل لتقوية الاستدلالات أو معرفة الفاعل وبعد قوات وقت مناسب .

(ج) لعدم الجناية .

وذلك إذا ثبتت النيابة أن أركان الجريمة لم تتوافر قانوناً ، بغض النظر من ثبوت الواقعة أو نسبتها إلى متهم معين .
مثال حالات : ...

١ - نقل متاع شخص من مكان إلى آخر بغير قصد الاختلاس بل لسبب آخر لا جريمة فيه .

٢ - الحريق بإهمال الذي يقع من المالك أو زوجه أو أحد أولاده أو أحد أتاربه الذين يقيمون معه في معيشة واحدة ولا يمتد إلى ملك الغير . ويلحق بهؤلاء كل من له صلة بهم كخنهم ونحوهم إذا كانوا يقيمون مع صاحب الدار في معيشة واحدة .

٣ - الجرائم المنصوص عليها في المواد ٦٠ ، ٦٣ ، ٢/١٩٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢/٢٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ من قانون العقوبات .

٤ - عدول الفاعل بمحض إرادته عن تمام الجريمة التي شرع في ارتكابها .

٥ - الشروع في ارتكاب جنحة لم يرد نص خاص في القانون يعاقب على الشروع فيها .

(د) لعدم الصلة

ويكون ذلك إذا أبلغ من حادث وثبت أن الواقعة المدمية بها لم تقع أصلاً أو أن يقع فعل ويتهم شخص بارتكابها ثم ثبت أن الفعل من عمل المجنى عليه نفسه بقصد اتهام ذلك الشخص .

(هـ) لعدم الأهمية

(و) لعدم جواز إقامة الدعوى الجنائية .

وذلك لعدم تقديم الشكوى أو الطلب أو للتنازل عنهما أو لصقوط الحق فيهما .

(ح) لامتناع العقاب

ويكون ذلك في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٤٨/٥ ، ٦١ ، ٦٢ ،
١/١٨٤ ، ٢/٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٧ مكرر ٢ ، ٢/١٠٨ ، ٥/١٤٤ ، ٢/١٤٦ ، ١/٢٠٥
٢٩١ عقوبات .

(ط) الاكتفاء بالجزاء الادارى

وذلك اذا كان قد تم توقيع جزاء ادارى على المتهم من اجل اتيانه الواقعة
المعرضة .

مادة ٨٠٧ - يجوز للنسابة رغم ثبوت الواقعة وتوافر اركان الجريمة
ان تقرر حفظ الاوراق اذا اقتضت اعتبارات الصالح العام عدم تحريك الدعوى
الجنائية قبل المتهم ، كما اذا كانت الواقعة قليلة الامة ، او كان المتهم طالبا
ولم يرتكب جرائم من قبل او كان قد تم التصالح بين المتهم وبين المجنى عليه ،
ويتمتع ذلك كله على فطنة عضو النيابة وحسن تقديره ويكون الحفظ في هذه
الاحوال لعدم الامة ، ويراهى فيه التنبيه على المتهم بعدم العودة الى مثل
ذلك مستقبلا .

مادة ٨١٠ - الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى يصدر
عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات ، وهو على
هذه الصورة لا يتعداها ويجوز العنول منه في اى وقت بالنظر الى طبيعته
الادارية البحتة ولا يقبل تظلما امام القضاء او استئنافا من جانب المدعى بالحق
المدنى والمجنى عليه ، ولهما الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب
والمخالفات اذا توافرت شروطه او التظلم الادارى للجهة الرئاسية ، والعنول
عن امر الحفظ يجب ان يكون باشارة مكتوبة من المحامى العام او رئيس النيابة
الكلية ، فاذا كان امر الحفظ صادرا من المحامى العام او رئيس النيابة الكلية ،
فيجب ان يكون العنول عنه بتأشيرة مكتوبة من المحامى العام لدى محكمة
الاستئناف .

مادة ٨١١ - الامر بحفظ الاوراق لا يقطع التقادم ، ولا تنقضى به
الدعوى ، ولا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر .

● المبادئ القضائية :

★ الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها
بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات صلا بالمادة ٦١
من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يتعداها
ويجوز العنول عنه في اى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل
تظلما ولا استئنافا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل مالهسا
هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات ، دون
غيرها ، اذا توافرت له شروطه . وهذا الامر الادارى يفتقر عن الامر
القضائى بان لوجه لاقابلة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى
سلطات التحقيق بعد ان تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به احد رجال

الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى . ولهذا اجيز للمجنى عليه والدعوى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .
ومجرد اشراف النيابة على افعال رجال الضبط القضائي والتصرف فى محاضر جمع الاستدالات التى يجهونها بمقتضى وظائفهم بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدالات .

(نكف ١٩٥٦/٣/١٩ مع ٧ رقم ١٠٩ من ٣٩٩)

★ وان المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة فى أن امر الحفظ الذى يمنع من العود الى الدعوى الجنائية الا اذا الغاء النائب العلم او ظهرت أدلة جديدة انما هو الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها . واذا تملى كل الثابت ان وكيل النيابة - وان كان قد نذب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطامن الا ان المجنى عليه امتنع من ابداء اقواله أمامه فاعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فامر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الامر الذى لم يسبقه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لسلطانها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(نكف ١٩٥٦/٣/١٥ مجموعة احكام النكف ٧ رقم ١٠٢ من ٢٤٠)

★ من المقرر ان المبرة فى تحديد طبيعة الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه او بالوصف الذى يوصف به . فاذا صدر من النيابة امر بمجرد الاطلاع على محضر الاستدالات الذى تلقت من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعى الحال اجراءات اى تحقيق بمعرفتها فهو امر بحفظ الدعوى اما اذا قامت النيابة باى من اجراءات التحقيق فالامر الصادر يكون قرارا لواجهة لائحة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجتيه الخاصة ولو جاء فى صيغة الامر بالحفظ الادارى . وعلى المحكمة اذا ما ابدى لها مثل هذا النوع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله او ترد عليه ردا سائقا .

(نكف ١٩٦٢/١٢/٢٢ مع ١٦ من ١٧٢)

★ يعد الامر الذى تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها فى شكوى ، بحفظها اداريا ايا ما كان سببه - امرا بعدم وجود وجه لاتاقمة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء فى صيغة الامر بالحفظ الادارى ، اذ المبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو امر له حجتيه التى تنبع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام الامر قائما ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العلة قد استندت فى الامر الصادر منها الى عدم اهمية الواقعة المطروحة مادام الامر - بعد صدور بعد تحقيق قضائي بآثره بمقتضى سلطتها المخولة لها

في القانون طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١١٩ وما بعدها من قانون الإجراءات - مما يجعله حائزا لقوة الشيء المحكوم به ويحول دون الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد صدور احكامه الا اذا ظهرت اكلة جديدة أو الفاء النائب العام في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره . ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات بعد تعديلها بالرسوم بقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لادانة الدعوى الجنائية لأي سبب كان بشرط نص يفيد الحالات التي تصدر النيابة فيها هذا الامر على ما نصحت منه المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون مسالف الذكر . لما كان ذلك فإنه يكون من الجائز للمدعى بالحقوق المدنية - الطامن ان يطعن في الامر المسافر من النيابة العامة في الشكوى المسافر اليها وفقا لما تقتضى به المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، واذ جرتب الامر - الصادر من مستشار الاحالة بعدم جواز الطعن هذا النظم فإنه يكون مخالف صحيح القانون بتمينا لنفسه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها . (نفس ١٩٧٢/٥/٧ مع ٢٢ من ٦٥٢)

المادة (٦٢)

إذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالوقف يجب عليها أن تعطه الى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية ، فإذا تولى أحدهما كان الاعلان لورثته جملة في محل اقبالته .

● التطبيق :

المقصود من الاعلان في هذه الحالة هو اتمام المدعى المدني والمجنى عليه بموقف النيابة العامة سلبيا من تحريك الدعوى الجنائية ، فيكون لأيهما أن يقوم بتحريكها بالطريق المباشر اذا شاء .

وقد ذكر النص المدعى المدني والمجنى عليه بالرغم من أنهمما في المادة شخص واحد ، وذلك نظرا لأن احدى الصفتين قد تثبت لشخص وتثبت الاخرى لشخص آخر ، وذلك كولي أو وصي ، أو كزوج أو أب أو ابن للمجنى عليه أضمر من الجريمة . كما يجب اعلان مقدم الشكوى ولو لم تكن له احدى الصفتين في الحالة المنصوص عليها م ٤٤ أ ج .

ويتم الاعلان باخطار رسمي بأي طريق - بالبريد أو غيره - نظرا (م ١٢ - الإجراءات الجنائية)

لان النص لم يحدد طريق الاعلان أو موعده ، كما لم يرتب أثراً على عدم أجرائه .
(تردد هذا المعنى - المادة ٨٠٩ من التعليمات العامة للنيابات) .

● المبادئ القضائية :

✳ من المقرر أن الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يتيدها ويجوز الحصول منه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحثية . ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المبنى وكل ما لهما هو اللجوء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجنىح والمخالفات دون غيرها - اذا توافرت له شروطه . ووفق بين هذا الامر الادارى وبين الامر القضائى بأن لوجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز للمدعى بالحق المبنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة .
(نقض ١٩٧٦/٦/٣٠ مج س ٢٧ من ٦٦١)

المادة (٦٣)

إذا رأت النيابة العامة فى مواد المخلفات والجنىح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التى جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

والنيابة العامة فى مواد الجنىح والجنائيات أن تطلب نحب قاض للتحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو أن تتولى هى التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون (هـ) .

ونفساً هذا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٢ من قانون العقوبات لا يجوز لغير القائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم علم أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (هـ) .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون ، يجوز للمتهم فى الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٢ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه

وكيل تقديم دفاعه مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تقرر بعضه شخصيا (٥٥) .

● عدلت الفقرتان الثانية . والاخيرة من النص الاساسي - يراجع أثناء -
بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت الفقرة الاخيرة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ -
المرئيات المصرية - عدد رقم ٢٤ مكرر في ١٩٥٦/٣/٢٥ (النص اثناء) - وذلك قبل أن
يجري التعديل المشار اليه بالتالي بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● الفقرتان ٣ ، ٤ حلت محل للفترة الاخيرة من النص السابق - بالتعديل الذي
أحدثه القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ثم عدلتا الى سيطتهما الحالية بالقانون ١٢٧ لسنة
١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

● النص الاساسي للمادة ٦٣ عند تعديلها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

، اذا رأت النيابة العامة في مواد المرافعات والجنح أن الدعوى صالحة لمرفعها بناء
على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة امام المحكمة المختصة .

والنيابة العامة في مواد الجنح اذا رأت أن هناك محملا لاجراء تطليق أن تعزل
الدعوى الى قاضي التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من
هذا القانون .

وإذا رأت في مواد الجنائيات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى،
تحيلها الى قاضي التحقيق .

● نص الفقرة الاخيرة من النص الاساسي بعد تعديلهما بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

ولا يجوز لمدير النائب العام أو المجلس العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط ا جريمة وقعت منه أثناء
تأدية وظيفته أو بسببها - ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار
اليها في المادة ١٢٢ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة ادارية
فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على إذن النائب العام . وعليه ان
للعام ، وعليه ان يأمر بالتحقيق بأن يجري بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به .

● نص الفقرتين ٣ ، ٤ طبقا لما ورد فيما تعميل القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

ولا يجوز لمدير النائب العام أو المجلس العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنحة او جنحة وقعت منه
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من للجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣
من القانون العقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة ادارية ، فلا يجوز
رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على إذن النائب العام . وعليه ان
أمر بالتحقيق أن يجري بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين أو أحد رؤساء النيابة
العامة به .

● التطبيق :

يجب النص في الفقرة الاولى الاكتفاء بمحاضر جمع الاستدلالات لرفع الدعوى الى محكمة اتجنح والمخالفات ؛ ويتم ذلك طبقا للمادة ٢٣٢ من القانون .

ولم يشر النص الى التصرف في الجنايات بصيغة جامعة مانعة وانما أشار في الفقرة الثانية الى احوال التحقيق فيها - بمعرفة قاضى التحقيق، أو بمعرفة النيابة العامة - - غير أن الثابت أن الجناية يجب أن تمر بأجراءات التحقيق والاحالة اعمالا لنصوص البابين التاليين .

والتصرف في الجناية يتم - بعد التحقيق - ممن هو في درجة محام عام على الاقل (م ٢٠٩ ، ٢١٤) .

وقد ساوت الفقرة الثالثة بالجنايات - في هذا انقيد - الجنح التي تقع من موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط - أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . واستثنى النص من هذا القيد الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وأهمها الامتناع عن تنفيذ حكم . غير أنه منعا من سوء استخدام هذا الاستثناء في رفع الدعاوى بالطريق المباشر - أجازت الفقرة الأخيرة انابة وكيل عن المتهم في الحضور استثناء من القاعدة الواردة في المادة ٢٣٧ أ ج قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ .

(أنظر كذلك م ٢٣٢ والتعليق عليها) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١٠٢٥ - يترتب على رفع الدعوى الجنائية بواسطة التكاليف بالحضور أمام المحكمة اتصال سلطة الحكم بالدعوى ، وزوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى المتهم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها ، وما تجر به النيابة بعد ذلك يعتبر عديم الحجية في خصوص الواقعة المذكورة . ولا يمنع ذلك النيابة كسلطة استدلالات من أن تقوم باتخاذ ما تراه ضروريا سواء بنفسها أو بواسطة مأمور الضبط القضائي ، وتقدم محضر الاستدلالات الى المحكمة .

مادة ١٠٢٨ - لا يشترط أن يباشر النائب العام أو المحامي العام أو

رئيس النيابة رفع الدعوى بنفسه في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة ، بل يكفي أن يكلف أحد أعيانه بذلك ، باذن له برفع الدعوى .

● المبادئ القضائية :

★ لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات اجراء اى تحقيق قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدلالات على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها النفاذ وتدور عليها المناقشة بالجلسة وذلك بغض النظر عما إذا كان محررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن .
(تقض ١٩٧٢/١/١٠ مع ص ٢٣ من ٤٢) - والنقض المادة ٢٤ والتطبيق عليها .

★ من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كتبت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها فتقونا وعلى خلاف ما تنص به المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المحلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ على اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون محدوما تقنونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات مفسدوم الاثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الامر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتصل فيه ، بل يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبارها أن باب المحكمة موصود دونها ، الى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لقطعها بولاية المحكمة واتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولمحة اتصال المحكمة بالواقعة .

(تقض ١٩٧٢/٣/١٢ مع ص ٢٣ من ٢٨٤)

★ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنضات وان قضى بتأميم بعض شركات النقل التي ادمجت تحت اسم شركة النهل العامة لاوتوبيس شرق الحلتا وتتبع الان المؤسسة العامة للنقل البرى وابولة ملكيتها الى الدولة الا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤلفة بشكلها القانونى وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها وقد اصبحت الشارع في اعقاب هذا القانون من اتجاهه الى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه للشركات من الموظفين أو المستخدمين العالين بما نص عليه في (المادة الاولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات هذا التنظيم جزما متبعا لعقد العمل ، وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بايراده اياه في المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي حلت محل تلك اللائحة السابقة) . وكلما رأى الشارع اعتبار العالين بالشركات في حكم الموظفين

العامين في موطن ما لورد نصا كلالشان في جرائم الرشوة واختلاس الاموال
الاميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في الحاق ضرر جسيم بالاموال وغيرها
من الجرائم الواردة بالبلدين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات
حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات
فقرة مستحدثة نصت على ان يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق
نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة او احدي
الهيئات العامة في مالها بتعيين ما ياتيه صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين في
حكم اولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه
الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما
نسبته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فان المظنون
شده في علاقته بشركة النيل العامة لانتوبيس شرق الدلتا التي يعمل بها
لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحصانة
المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧٠/١/٢٥ مع س ٢١ من ١٥٠)

★ ويتربط على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في
مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة
ذاتها ، لما كان ذلك ، وكانت دعوى الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) قد
انعقدت فيها الخصومة من قبل صدور قرار النيابة بتدبير مأمور الضبط
القضائي - فلا جدوى من الخوض في بحث شرعية هذا القرار على النحو الذي
صدر به او في آثاره ما دام انه قد صدر ونفذ من بعد زوال ولاية سلطة التحقيق
باتصال المحكمة بدعوى الطاعن ، وصيرورته عندهم الحجة في خصوص الواقعة
موضوع الدعوى المنصوية الى المظنون ضده .

(نقض ١٩٧٦/٢/٩ مع س ٢٧ من ١٨٢)

✱ موقبلو الهيئة العامة للحديد والصلب هم من الموظفين العموميين في
حكم المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .
(نقض ١٩٨٠/١٢/٦ مع س ٣١ من ١٣٠٥ سنة ٤٩ ق)

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

مقدمة :

تمت صياغة نصوص قانون الاجراءات الجنائية عند وضعه ، كما تم تبويب الكتاب انثاني منه ، في ظل فكرة أساسية هي استقلال سلطة التحقيق في صورة مشابهة لنظام قاضي التحقيق المعمول به في فرنسا ، واستقلال النيابة العامة بمسئولية الاتهام ورئاسة الضبطية القضائية ومباشرة الدعوى العمومية أمام سلطات التحقيق والحكم .

وبالرغم من أنه يمثل تلك الصياغة كان قد بدأ قانون تحقيق الجنايات السابق ، فتمرضت لتجربة مضادة أجريت فيها التمسديدات اللازمة لتركيز التحقيق في يد النيابة العامة ، وبالرغم من أن تلك التجربة المضادة قد استمرت عشرات السنين في التطبيق المعلى في مصر منذ ديكريته ٨ مايو سنة ١٨٩٥ حتى نفاذ قانون الاجراءات الجنائية في ١٥/١١/١٩٥١ - إلا أن تلك التجربة لم تستطع أن تفرض نفسها على الصياغة التشريعية للقانون الجديد (قانون الاجراءات الجنائية) ، فعاد المشرع عند وضعه الى منهج قانون تحقيق الجنايات السابق في فصل سلطة التحقيق من سلطة الاتهام . ولعل ذلك يرجع الى أن هذا هو ما يتفق مع طبيعة الاتجاهات الدستورية في الفصل بين السلطات ؛ إذ أن سلطة الاتهام تتبع السلطة التنفيذية بغير منازع في حين أن التحقيق عملية قضائية بلا منازع كذلك . والفصل بينهما ضمانات أساسية من ضمانات الحرية الفردية ، لا يخلو في سبيل توفيرها ثمن .

ولقد صادقت تجربة العودة إلى الأصل بالفصل بين السلطين في ظل نصوص قانون الاجراءات الجنائية - بصعوبات جسيمة ، ولكنه تم

التغلب على معظمها بتعيين عدد كاف من قضاء التحقيق • ومع ذلك فإن التجربة كانت تحتاج الى مزيد من الصبر والمثابرة لتغيير الروتين القديم انذى تكون في ظل قيام النيابة العامة بسلطة التحقيق — الى روتين جديد متطور سريع فعال يحقق الكفاءة والانجاز اللازمين لتثبيت أقدام التصحيح المأمول •

على أنه لم تذكر تمضى سنة واحدة على نفاذ القانون الجديد في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ — حتى صدر القانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ليعيد الحال انى ما كانت عليه بحيث يصبح قيام قاضى التحقيق بمهمة التحقيق استثناء، فيما عداه تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجرح والجنايات — طبقا للاحكام المقررة لقاضى التحقيق أساسا (م ١٩٩ معدلة — التي أصبحت أولى مواد الباب الرابع — في شأن التحقيق بمعرفة النيابة العامة) •

وهكذا عادت — من ناحية الصياغة التشريعية — حالة عدم التوازن بين نصوص البابين الثالث والرابع اللذين يتعرضان لبيان أوضاع التحقيق الابتدائى الذى يجريه قضاء التحقيق قبل احواله الدعوى الى قضاء الحكم •

ذلك أن الباب الثالث يشرح في نصوص مفصلة أوضاع التحقيق على أساس أن القائم به هو قاضى للتحقيق مستقل عن النيابة العامة ، بينما التطبيق اليومى لاجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة يصطدم عند أى حاجة للرجوع الى النصوص — بصعوبة قوامها أن النصوص التى وضعت للتحقيق بمعرفة النيابة العامة في الباب الرابع — مجرد نصوص تنظيمية في حين أن تفصيل الاجراءات قد احوالت فيه المادة ١٩٩ الى النصوص الواردة في الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق والتى لا تلتمم صياغتها في كثير من الاحوال مع قيام النيابة العامة به • ولذلك فإن هذه النصوص تطبق في عديد من الحالات بطريق الاسترشاد ، دون أن يكون ثم نص قاطع في شأن ما يتخذ من اجراءات — ذلك في حين أن الاصل أنه لا اجتهاد في الاجراءات •

لذلك كان من اللازم في التعليق على نصوص الفصل الثالث بالذات أن يراعى دائما الرجوع الى الاصول العامة في شأن اجراءات التحقيق لبيان الالوجه السليمة لتطبيق تلك النصوص على حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة - فضلا عن تطبيقها الاصلى (الاستثنائى حاليا) على قاضى التحقيق . ويلزم ذلك بوجه خاص في الاحوال التى نصت عليها المادة ٢/٧ من قانون انشاء محاكم أمن الدولة الصادر برقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - التى خولت فيها للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق . ذلك أن تلك المادة أحالت على النصوص الخاصة بقاضى التحقيق جملة بما فيها النصوص التى قررت للنيابة في شأنها أحكام خاصة في الباب الرابع كتفتيش منزل غير المتهم وضبط المراسلات وما أشبه (م ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨) ، ومدد الحبس الاحتياطى (م ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٣) ومثل الوضع يقوم كذلك في تحويل النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق بمقتضى المادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ (أنظر أيضا التعليق على المادة ١٩٩) .

الفصل الأول

في تعيين قاضى التحقيق

المادة (٦٤) *

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات أو الجنح أن تحقيق الدموى بمعرفة قاضى التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدموى ، أن تطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية نخب أحد قضاة المحكمة لباثرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوقي الجنية إذا لم تكن الدموى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه التماس تأديبة وغيلفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا النخب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الاسسباب الجنية بالفقرة السابقة بعد سماع اقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل

الطعن . وتستلزم النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي الموقوف في حالة صدور قرار بذلك .

● معطلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ هي ١٩٥٦/٢/٢١ ثم ألغيت الفقرة الأخيرة من النص المعدل - وذلك بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ .

● النص الأصلي للمادة :

ينبذ في كل محكمة ابتدائية وجنائية المدد الكافي عن قبضاء التحقيق ويكون ندب قبضاء التحقيق وتقسيم العمل بينهم بقرار من الجمعية العامة . ويتعين اختصاص قاضي التحقيق طبقاً للمادة ٢١٧ .

● نص الفقرة الأخيرة في تعديل سنة ١٩٥٦ والمفعلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يكون التحقيق في جرائم القتل أو الجرائم التي تقع بواسطة المخطط وغيرها من طرق النظر إلا بمعرفة قاضي يندبه رئيس المحكمة لمباشرته .

● التطبيق :

الواضح من نص الفقرة الأولى أن النيابة العامة هي التي تقدر مدى الحاجة إلى ندب قاضٍ للتحقيق . وما عليها إلا أن تطلب ذلك إلى رئيس المحكمة الابتدائية فيجيبها إلى طلبها .

أما الفقرة الثانية فتجعل سلطة لرئيس المحكمة الابتدائية سلطة في تقدير توافر الظروف الداعية لندب قاضٍ للتحقيق ، وذلك في حالة تقديم طلب الندب من المتهم أو من المدعى بالحقوق المدنية ، ويعد سماع أقوال النيابة العامة .

● المبادئ القضائية :

١- لا يوجب القانون في مواد الجرح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أي تحقيق ابتدائي ، فهو ليس بشرط لصحة الحكم إلا في مواد الجنائيات ، وإذا كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، وما دامت المحكمة قد حلفت بنفسها الدعوى واستتمعت إلى أقوال المدعى بالحقوق المدنية وبنت قضاءها على روايته وعلى ما استبان لها من الاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير سديد .

(القبض ١٩٧٣/١١/٤ مج ٢٤ من ٨٩٧)

المادة (٦٥)

لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندم مستشار تحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون النذب بقرار من الجمعية العامة وفي هذه الحالة يكون المستشار المندوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته للعمل .

● التطبيق :

حصول اندب بقرار من الجمعية العامة للمحكمة يجعل طلب وزير العدل غير حاسم في رفع يد النيابة العامة عن التحقيق ، فلجمعية العامة أن تقرر ما تشاء في الطلب المعروض رفضاً أو ابراماً . (وتورد تعليمات النيابة العامة رأياً مخالفاً) .

وكانت المادة ٣/١٧٠ تنص قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ على أن يكون للمستشار المندوب في هذه الحالة اختصاصات غرفة المشورة ومستشار الاحالة (يراجع النص الملغى للمادة ٣/١٧٠) .

● من التعليمات الملغاة للنيابات :

مادة ٦٣٥ - لا تملك الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف في حالة طلب ندم مستشار التحقيق من وزير العدل رفض الطلب وانها يكون لها سلطة اختيار من تراه من المستشارين للتحقيق .

● المادة (٦٦) ●

- ملغاة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .
- نص المادة الملغاة :

✽ في حالة غياب قاضي التحقيق أو مرضه أو حصول مانع يقضي آخر لديه ، يجوز لتكيس المحكمة أن يندب محله قاضياً من قضاة التحقيق أو من قضاة المحكمة عند الضرورة .

المادة (٦٧)

لا يجوز للقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على

طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها اليه من الجهات الأخرى المصووص عليها في القانون .

● التحقيق :

كان لهذه المادة مدلول أوسع عند صدور القانون حيث كان قاضى التحقيق يعين من الجمعية العامة للممكمة لكي يقوم بكل التحقيقات في دائرة معينة . فكان النص يمنحه مثلاً من أن ينتقل للتحقيق في حالة التلبس دون اخطار من النيابة العامة .

أما في الوضع الحالي بعد القانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ فان النص يتصل بوجه خاص بقاعدة عينية اختصاص قاضى التحقيق ، فهو يتقيد بالجريمة التي يندب للتحقيق فيها ، وإن كان لا يتقيد بالمتهم الذي يقدم اليه من سلطة الاتهام . ولا يختص بغير الجريمة التي طلب اليه التحقيق فيها — الا اذا كانت مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

المادة (٦٨)

● خلفاء المرسوم رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢

● نص المادة المضافة :

لقاضى التحقيق أن يجلس للحكم في القضايا المدنية أو القضايا الجنائية التي لم يباشر تحقيقها فيها .

الفصل الثاني

في مباشرة التحقيق ، وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية

والمسؤول عنها في التحقيق

المادة (٦٩)

متى أحييت الدعوى الى قاضى التحقيق كان مختصاً دون غيره بتحقيقها .

● التطبيق :

ترتفع يد النيابة العامة عن الدعوى بإحالتها إلى قاضى التحقيق .
وتقتصر علاقتها بها على ما تتقدم به إلى انقاضى المحقق من طلبات . وماقد
يكلفها به - بطريق النذب - من إجراءات . وهى لا تملك بعد إحالتها إلى
قاضى التحقيق أن تحركها بطريق آخر كرفعها مباشرة إلى المحكمة بما لها
من حق مقرر أصلا فى الجنب والمخالفات بالمادة ٦٣ . كما أن المدعى المدنى
لا يملك رفعها بالطريق المباشر (م ٢٣٢) وإنما يكون قاضى التحقيق هو
المختص وحده بإجراءات التحقيق ، ومن بينها أوامر التصرف فيه بما فى
ذلك أوامر الإحالة إلى المحكمة .

وإذا رفعت الدعوى الجارى فيها التحقيق بمعرفة قاضى أنتحقيق -
إلى المحكمة ، من جانب النيابة العامة أو من المدعى المدنى ، فإنه يتمتع
نظرا على المحكمة التى ترفع إليها ، لانتفاء ولايتها بعد انعقاد
الاختصاص لقاضى التحقيق .

● من التعليمات العامة للنيابات :

- مادة ٩٨ - إذا تولت النيابة التحقيق بنفسها فلا يجوز تليم رجال الضبط
القضائى بعمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ، ولا يمنع ذلك من قيامهم
بالتحريات لتسهيل تحقيق الوقع الجنائية واتخاذ جميع الوسائل الاحتفظية
للتمكن من ثبوت تلك الوقائع .

المادة (٧٠)

لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى
الضبط القضائى للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم
ويكون للمندوب فى حدود نخبه كل السلطة التى لقاضى التحقيق .

وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه
أن يكلف به قاضى محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأمورى الضبط
القضائى بها (٩) .

وللقاضى المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة
أو أحد مأمورى الضبط القضائى طبقا للفقرة الأولى .

ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

● معلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - اللوائح المصرية عدد رقم ١٦٣ مكرر - في ١٩٥٧/١٢/٢٥ .

● نص الفقرة الثانية قبل التصحيح كان يذكر قاضي تحقيق الجهة « بدلا من عبارة « قاضي محكمة الجهة » للوارد في النص الحالي .

● التطبيق :

يتعين أن يثبت أمر النذب كتابة ، وذلك كما في حالة النذب للتحقيق كإجراء من إجراءات التحقيق ويعتبر قرار النذب في حد ذاته إجراء من إجراءات التحقيق تترتب عليه آثار إجراءات التحقيق بصرف النظر عن تنفيذه أو عدمه فتتقطع به مدة التقادم ، ويكون الأمر الصادر من النيابة بحكم السير في الدعوى بعد نذبها أحد مأموري الضبط القضائي للتحقيق — أمرا بالأوجه وليس أمرا بالحفظ (انظر التعليق على المادة ٦١) .

ويتتبع عضو النيابة المندوب أو مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة بكل شكايات التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق بما في ذلك أصحاب كاتب لتدوين الإجراءات طبقاً للمادة ٧٣ .

والنذب شخصي فليس للمندوب أن يندب غيره مالم يصرح له بذلك في أمر النذب — ذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، اذ يكون للقاضي المندوب مثل سلطات الأصل .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، فيكفي أن تطلب من النيابة المختصة محلياً إجراء التحقيق التكميلي بمقتضى مذكرة توضح حدود المأمورية وتكون سلطات النيابة الأخيرة في حدود ما طلب منها مماثلة لسلطات قاضي التحقيق المندوب طبقاً للفترة الثالثة ، ووفق أحكام المادة التالية .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٨ — إذا أحالت النيابة الأوراق إلى الشرطة للفحص ، فإن ذلك لا يعد انتداباً منها لأحد رجال الضبط القضائي لإجراء التحقيق ، وتبعا فإن

المحضر الذى يحضره رجل الضبط القضائى فى هذه الحالة يكون محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق .

مادة ١٩٣ - اذا استلزم التحقيق مباشرة أى اجراء من اجراءاته فى غير دائرة اختصاص عضو النيابة المحقق . فعلى هذا الاخير أن يبعث بمذكرة مفصلة عن واقعة الدعوى والاجراء المطلوب مباشرة الى النيابة المختصة ليتوم به أحد اعضائها .

وإذا رأى المحقق ضرورة قيامه بنفسه بهذا الاجراء حاز له ذلك بعد استئذان المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية اذا كان الاجراء سيتم فى دائرة النيابة الكلية واستئذان المحامى العام لدى محكمة الاستئناف اذا كان سيتم فى دائرة نيابة كلية أخرى تدخل فى اختصاصه . أو النائب العام اذا كان سيتم فى دائرة محكمة استئناف أخرى .

ومنى بدأ وكيل النيابة المختص فى اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكانى ثم امتنوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامدادها خارج تلك الدائرة فان هذه الاجراءات منه أو ممن ينوب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

● المبادئ النفسية

★ الآن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التى يجب اثباتها بالكتابة ، وبالنالى فهو ورقة من أوراق الدعوى .
(نفس ١٩٦١/١٠/٩ مج ١٢ ص ٧٧٤)

★ لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائى الذى تدب للفتيش أن يندب غيره من مأمورى الضبط لاجرائه ، فانه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المتدوب الاصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة ، لان من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجرى باسم من ندبه له وإنما يجرىه باسم النيابة العامة الامرة .
(نفس ١٩٧٨/١/٢٣ مج ٢٩ ص ٨٤)

★ مجرد احوالة الاوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائى لا يعد انتدابا له لاجراء التحقيق اذ انه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — فيها عدا استجواب المتهم — لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذى يحضره مأمور الضبط القضائى بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق . ماذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغاء هذا القرار اذ أن أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجسريه

النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار إليها .

(نقض ١٩٦٥/١١/٢٢ مج ١٦ ص ٨٨٥)

المادة (٧١)

يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لأجراء بعض التحقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب إتخاذها .

وللمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق ، أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يفشى فيها فوات الوقت متى كان متصلاً بالعمل المطلوب له ولازماً في كشف الحقيقة .

● التعليق :

ويتربط البطالان على تجاوز المندوب جهوده بما ندب له — باعتبار ذلك مخالفة جوهرية في الإجراءات ، وطبقاً للمادة ٣٣١ أ ج .

ويلاحظ أن الأصل عدم جواز الدنب لاستجواب المتهم — طبقاً للمادة ١/٧٠ . وقد أجاز هنا استثناء لدى خشية فوات الوقت . ومع ذلك فإن محضر الاستجواب الخارج عن نطاق هذه الإجازة يمكن أن يعتبر محضر جمع استدالات . (قرب نقض ١٩٦٥/١١/٢٣ الوارد تحت المادة ٧٠) .

المادة (٧٢)

يكون لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة ويجوز الطعن في الأحكام التي يصدرها وفقاً لما هو مقرر للطعن في الأحكام الصادرة من القاضي الجزلي .

● التعليق :

انظر المادة ٢٤٣ وما بعدها في شأن حفظ النظام بالجلسة .

● المبادئ القضائية :

* ان نظام جلسات قاضي التحقيق قد كملته المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على ان لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيها يتعلق بنظام الجلسة . ولما كان حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق غير واجب قانونا ، وكلفت المادة ٧٢ المشار اليها لم تستوجب سماع طلبات النيابة ولم تحل على المادة ٢٤٤ ، بل اُحالَت على اختصاصات المحكمة دون تعيين ، فان معاد ذلك انه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا ، أما في الأحوال التي لا تكون النيابة ممثلة فيها ، فان المادة ١٢٩ من قانون المرافعات تكون هي الواجبة التطبيق وهي لا توجب سماع النيابة العامة . واذا كان ممثل النيابة حاضرا في الجلسة مع قاضي التحقيق ، فان مجرد عدم اثبات سماع اقواله في جرائم الجلسة لا يقترب عليه بطلان الاجراءات ، ذلك ان الجوهرى في هذا الشأن ان ممثل النيابة ، لو كان حاضرا فيجب ان تمكنه المحكمة من ابداء اقواله وتستمع اليها ، بحيث اذا لم ير هو ابداء اقوال ، فان ذلك لا يبطل الاجراءات ، فمرجع الامر اذن هو ما اذا كان ممثل النيابة قد حبل بينه وبين ابداء اقواله .
(نقض ١٩٥٣/١/١ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٢٣ من ٢١٧)

المادة (٧٣)

يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كتابا بن كتب المحكمة يوقع معه المحضر ، وتحفظ هذه المحاضر مع الاوامر وبالقى الاوراق في كُتب المحكة .

● المبادئ القضائية :

* يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره اصطحاب كاتب لتدوينه . فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة - ينقصه هذا الشرط اللازم لامتبار ما يجريه تحقيقا - الا ان هذا المحضر لم يفقد كل قيمة له في الاستدلال . وانما يؤول امره الى اعتباره محضر جمع استدالات .
(نقض ١٩٦١/٧/٢٠ من ١٢ من ٢٣٣)

* تكليف وكيل النيابة عند انتقاله لشخص غير كاتب التحقيق ويعد تحليله اليه استثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، امر جازم قانونا مادام ما اخذه وكيل النيابة من تدب وتخليف اليه من معناه ثبوت حالة الضرورة لتدب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يفر من الامر شيئا مدمييان (م ١٣ - الاجراءات الجنائية)

ظرف الضرورة الذي حدا بالحقق الى نحب كتب آخر غير كتب المحكمة .
(تفت ١٩٦١/٥/٢٩ مج ١٢ ص ٦٢٢)

★ مؤدى نصوص المادتين ٧٣ و ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للتحقيق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر كسباغ شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة اذ ان هذه الاجراءات تستلزم انصراف الحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه من ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالإوابر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهي بطبيعتها لاتستلزم تحرير محاضر تصرف فكر الحقق من مهمته الاصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه ليها كاتب يوقع معه عليها .

(تفت ١٩٦١/١٠/٣ مج ١٢ ص ٨٤١)

★ ما اوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق وان كان هو الاصل الواجب الاتباع ، الا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبيل أن يحضر كاتب التحقيق ، اذ ان عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات ما يرى بحسب الحال داهيا لاثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل ان هذا هو الواجب الذي يضمن عليه القيام به .
(تفت ١٩٧٥/١١/٣ مج ٣٦ ص ٦٥٩)

المادة (٧٤)

على رئيس المحكمة الاشراف على قيام القضاة الذين يتدبجون لتحقيق وقائع معينة بأعمالهم بالسرعة اللازمة وعلى مراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

● معلقة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل :

يرسل قاضي التحقيق الى رئيس المحكمة في كل شهر بياناً بما تم في القضايا التي لديه . وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاة التحقيق وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ، ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

المادة (٧٥)

تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الاسرار

ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها ومن يخالف ذلك يعاقب طبقاً للمادة ٢١٠ من قانون العقوبات .

● التلطيح :

هذه قاعدة عامة سبق أن أوردت تطبيقاً لها المادة ٥٨ في شأن سرية ما يسفر عنه التفتيش . والمادة ٣١٠ عقوبات تعاقب على افشاء سر المهنة .

المادة (٧٦)

إن لحقه ضرر من الجريمة ان يدعى بحقوق مدنية النساء التحققي في الدعوى . ويفصل قاضي التحقيق نهائياً في قبوله بهذه الصفة في التحقيق .

● التلطيح :

وأهم ما يترتب على الادعاء مدنيا امكان الطعن في الاوامر الصادرة في التحقيق طبقاً للمواد ١٦٢ . وما بعدها .

والمفروض أن يتم الادعاء مع دفع رسومه المقررة .

ويخلف من نهائية قرار المحقق في شأن قبول المدعى المدني — أن هذا القرار اذا صدر بالرفض ، لا يمنع من قبوله مدعياً مدنيا أمام المحكمة (م ٢٥٨) اذا ما أحييت الدعوى اليها . ولكن قرار الرفض يحرمه من استئناف الامر الذي قد يصدر بالآ وجه لاقامة الدعوى ، ولو كان مجنيا عليه ، لأن صفة المدعى المدني لازمة لاستئناف ذلك الامر (م ١٦٢ محلة) .

أما اذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، فانه يجوز استئناف قرارها بعدم قبول الادعاء مدنيا (م ١٩٩ مكررا) .

● من التلميحات العامة للنيابات :

مادة ٥٩ - إذا تقدم المدعى بالحق المدنى بدهواه بموجب طلب بقلم الكتاب في غير الايام المحددة للتحقيق ، فانه يتمتع على عضو النيابة المحقق اثبات واقعة الادعاء تفصيلا بمحضر التحقيق في اول جلسة تالية ، مع اثبات واقعة سداد الرسوم أو الاعفاء منها .

(المادة ٧٧)

النيابة العامة والمتهم والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع اجراءات التحقيق . ولقاضي التحقيق أن يجرى التحقيق في غيابهم متى رأى ضرورة ذلك لظهور الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يسمح لهم الاطلاع على التحقيق .

ومع ذلك فلقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ، ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الاوراق المكتبة لهذه الاجراءات .

وللخصوم الحق دائما في استصحاب وكلائهم في التحقيق .

● التعليق :

يتعلق النص هنا بقاعدة علانية التحقيق بالنسبة للخصوم ، بحيث تتخذ الاجراءات في مواجهتهم ، وذلك يتمتع اخطارهم بها على النصو الوارد بالمادة التالية (م ٧٨) . ويترتب البطلان على منع حضور الخصم أو منع محاميه من الاطلاع بغير مقتضى ، لاتصال الامر بضمانات التحقيق المتعلقة بالنظام العام .

وقد سوى النص بين المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على نحو ما سنار عليه في المادة ٢٢ : (يراجع التعليق عليها) .

كما سوى النص بين الخصوم ووكلائهم في حق الحضور ، وأضيفت الفقرة الاخيرة باقتراح لجنة مجلس الشيوخ تأكيدا لقاعدة عدم التفريق بين الخصم ومحاميه - حتى لا يكون للمحقق منع المحامي من الحضور

مادام الخصم حاضرا لم يقيم في حقه سبب لمنعه من الحضور (انظر أيضا م ١٢٥/٢) .

ويضع النص النيابة العامة على مستوى الخصوم الآخرين في الحضور والغيبة عن التحقيق والاطلاع عليه . أما حين تقوم النيابة العامة بالتحقيق فيثور حق مأموري الضبط القضائي في حضور التحقيق ، اذ أنهم يمثلون في هذه الحالة سلطة جمع الاستدلالات التي تمثلها أيضا النيابة العامة أمام قاضي التحقيق . غير أنه يلاحظ فارق هام بينهم وبين النيابة العامة ، هو أنهم لا يمثلون سلطة الاتهام التي تمثلها هي كخصم أمام قاضي التحقيق ، ولذلك فإنه ليس لهم حق أساسا في حضور التحقيق ومنهم منه لا يبطله .

وفيما عدا الحقوق المشار إليها في شأن حضور الخصوم في التحقيق فإن للقائم بالتحقيق أن يجريه في علانية أو في غير علانية حسبما يراه ملائما وإن كانت تعليمات النيابة العامة تتجه الى عدم العلانية (م ٢٧٣ تعليمات أدناه) .

فالتانون المصري لا يعترف السرية كماعدة أساسية في التحقيق وحصول إجراءات التحقيق في حضور غير الخصوم لا يبطله ، ولكن يقع على عاتق المحقق مسؤولية أن يبعد عن التحقيق من قد يتأثر به المتهم أو الشاهد عند الإدلاء بأقواله . وتقدير المحقق في هذا الشأن يخضع لرقابة محكمة الموضوع التي لها أن تقبل الدليل أو تستبعد لتوافر ضماناته أو عدم توافرها طبقا لما تطمئن إليه في حدود سلامة الاستدلال ، وفي حدود ألا يصل الامر الى اكراه أدبي للشاهد يبطل شهادته ، أو اكراه للمتهم يبطل استجوابه .

• من التعليمات العامة القبلية :

مادة ٢٢٦ - يجب على أعضاء النيابة تقاضي حضور رجال الشرطة أثناء التحقيق ، حتى لا يؤثر حضورهم على إرادة الخصوم أثناء ادلائهم بأقوالهم ، ومع ذلك فإن مجرد حضور رجال الشرطة أثناء التحقيق لا يبعد اكراهها يؤثر على اعتراف المدعى به ، إلا إذا ثبت أن البضية منه قد أثرت فعلا في إرادته فحمله على أن يدلي بما اتلى به .

مادة ٢٧٢ - لا يسمح للجمهور بمساعدة مجريات التحقيق وتعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تصدر عنها من الاسرار . ويجب على اعضاء النيابة والكتبة ان يحرصوا على سرية هذه التحقيقات وعلى عدم افشائها ، والا يفضوا لندوبى الصحف والمجلات ووكالات الانباء واجهزة الاعلام بآية معلومات عن تلك التحقيقات رعاية للصالح العام وتغاديا لما قد يؤدي اليه ذلك من ضرر بصالح هذه التحقيقات لا سيما ما يتعلق بوقائع تمس الاقتصاد القومى او تهز الثقة فى سمعته .

ولا يجوز لاعضاء النيابة العامة ان ينشروا فى الصحف آراء فى النظم القضائية او ما يتصل بها ، وكذلك ما يكونون قد وقفوا عليه اثناء عملهم من امور التحقيق واسراره فى قضايا حقوقها او تصرفوا فيها سواء فى صورة ابحاث قانونية او قصص واقعى .

كما يجب على اعضاء النيابة اجتناب السماح لندوبى الصحف والمجلات بالقاط صورهم فى مقر عملهم الرسمى بالنيابة او فى محال ارتكاب الجرائم الجنائية اثناء قيامهم بالتحقيق او باجراء من اجراءاته كالتفتيش او المعاينة .

ويراهى عدم ارسال بلاغات رسمية او اخبار الى ادارة المطبوعات بوصفها الجهة الوحيدة المختصة باذاعة تلك البلاغات او الاخبار على الصحف الا من طريق النائب العام .

ويجوز عند الاقتضاء اصدار اوامر بحظر النشر ، على ان تصدر من المحامى العام او رئيس النيابة الكلية ، بعد استطلاع رأى النائب العام فى ذلك ، مع تبليغ الامر فور صدوره الى رؤساء تحرير الصحف للعمل بمقتضاه ، وارسال صورة الى رقابة النشر للمعلم به ومراقبته تنفيذه .

● المبادئ القضائية :

★ لما كان القانون قد اباح للمحقق ان يباشر بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح له قلام بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الاجراءات، وكانت الطامنة لم تدع امام محكمة الموضوع بانها منعت من الاطلاع على اقوال الضابط التى تقول انه ادلى بها فى عيبتها فى تحقيقات النيابة ، فان ما اثارته فى هذا الصدد ابحاثها لا يمدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة ان هى التفتت عنه ولم ترد عليه .
(نقض ١٩٧٦/١/٦ مع ص ٢٧ ص ٩)

★ يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق فى غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو ان يتسك لدى المحكمة بما يراه من عيب ينعى تقدير ذلك فى سلطة المحكمة بوصف ان تحقيق النيابة دليل من ائالة الدموى التى تستل المحكة بتقديرها ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه ان يبطل اقواله .

(نقض ١٩٧١/٣/٧ مع ص ٢٢ ص ١٩٦)

★ أنه وأن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى للنيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موقفاً ، فلذا ما أجريت النيابة تحقيقاً ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، على أن الأصل هو أن العبرة أمام المحاكم الجنائية هي بالتحقيق الذي تجسريه المحكمة بنفسها ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر عليها تحقيق الدليل بنفسها ، وفي هذه الحالة يجب لصحة الحكم ألا يكون الدليل مخالفاً للقانون . وفي هذه الصورة وحدها يصح التمسك ببطلان الحليل المستند من التحقيقات الأولية .

والمعانة التي تجريها النيابة من محل الحادثة لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، لأن المعانة إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم . وكل ماله هو التمسك أمام محكمة الموضوع بما يكون في المعانة من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على حقيقة من أهرها .
(نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ المجموعة الرسمية ص ٤٢ من ١١)

★ وأن القانون رتب البطلان على عدم السماح - بفيز مقتض - لمحامى المتهم بالإطلاع على التحقيق أو الإجراءات التي أجريت في غيبته .
(نقض ١٩٥٦/٣/١٥ مع ٧ من ٣٦١)

★ أن المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجميع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنح والجنايات ، إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه » .

وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينزع في أسباب طعنه في أن التحقيق معه تم في حضور محاميه الذي لم يبدئ اعتراضاً على إجراءات التحقيق ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .
(نقض ١٩٧١/٦/٢٧ مع ٢٢ من ٥١١)

★ إجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان .
(نقض ١٩٤٨/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية ص ٥٠ من ٩٤)

★ من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة للتحقيق ما يعيب إجراءاته ، إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسيقه على صاحبه من اختصاصات وإمكانيات لا يعد أكرها مادام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً . كما أن مجرد الخشية لا يعد قريناً للإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً .
(نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ مع ٢١ من ٩١٨)

★ ان مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم اثناء سوءاله بالتطبيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانونى المترتب على تلك الاقوال متى اطاعت المحكمة الى صحتها ومطابقتها للواقع .
(تفس ١٩٧٠/١٢/٢١ مج ٢١ ص ١٢٢٩)

المادة (٧٨)

يخطر الخصوم باليوم الذى يباشر فيه القاضى اجراءات التحقيق ويكتفى بها .

● التطبيق :

انظر التطبيق على المادة السابقة .
ولم ينص القانون على طريقة أو شكل معين للاخطار . غير أنه يجب أن يثبت حصوله للمتهم شخصيا بطريقة مؤكدة ثابتة بالكتابة أو باعلان رسمى . أما باقى الخصوم فيكون الاخطار طبقا للمادة التالية .

المادة (٧٩)

يجب على كل من المجرى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ان يعين له محلا فى البلدة التكلان فيها مركز المحكمة التى يجرى فيها التحقيق اذا لم يكن متبعا فيها . واذا لم يفعل ذلك ، يكون اعلانه فى قلم الكتف بكل ما يلزم اعلانه به صحيحا .

● التطبيق :

يتعين على الخصم أن يخطر المحقق بمحله المختار باثباته فى المحضر أو باخطار ثابت الى قلم الكتف .

المادة (٨٠)

للتبابة العامة الاطلاع فى أى وقت على الأوراق لتفت على ما جرى فى التحقيق على الا يترتب على ذلك تلغى السج فيه .

● التعليل :

إذا كانت اننيابة العامة هي التي تجرى التحقيق ، فلا ينتقل هذا الحق الى مأموري الضبط انقضائي المعاوين لها في التحقيق لانه يكفى احاطتها به بصفقتها الاخرى كرئيسة لسلطة الضبط القضائي والاستدلال .. فضلا عن تمثيلها لسلطة الاتهام .

(المادة ٨١)

للنيابة العامة وبقي الفصصوم ان يقدموا الى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق .

● من التعليلات العامة للنيابات

مادة ٥٣٠ - ليس للدمى بالحق المدني ان يقدم طلبات مطلقة بالحبس الاحتياطي والامراج المؤقت لا تسالها بالدموى الجنائية دون المذنية .

(المادة ٨٢)

يفصل قاضي التحقيق في ظرف اربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة اليه ويبين الاسباب التي يستند اليها .

● ا تعليل :

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، فيلزم المحقق بما ورد بالنص بما في ذلك ابداء الاسباب التي يستند اليها قراره . وعليه ان يثبت ذلك في المحضر . وتعتبر قراراته في هذا الشأن من قبيل الاوامر المشار اليها في المادة التالية .

(المادة ٨٣)

إذا لم تكن اوامر قاضي التحقيق صدرت في مواجهة الفصصوم تبلغ الى النيابة العامة وعليها ان تعقها لهم في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما .

● التطبيق :

يكون اعلان أوامر التحقيق للخصوم بالطرق الرسمية المقررة للاعلان
أى بمعرفة المحضرين ، حتى تنتج أثرها قانونا .

والموعد المحدد للاعلان فى النص (٢٤ ساعة) لا يترتب على الاخلال
به بطلان أو سقوط ، وإنما يمتد ميعاد الطعن المقرر فى المادة ١٦٥ فى هذه
الحالة لبدء من تاريخ الاعلان — اذا كان للخصم حق فى استئناف الامر
(م ١٦٣) .

(المادة ٨٤)

للمتهم والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ان يطلبوا
على نفقتهم أثناء التحقيق مسورا من الاوراق أيا كان نوعها ، الا اذا كان
التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك .

● التطبيق :

أما بعد انتهاء التحقيق، وذلك بصدر أمر برفع الدعوى أو بالأوجه
لاقامتها — فإنه يجوز لذوى الشأن الحصول على صور من أوراقه ولو كان
قد أجرى بغير حضورهم ، وذلك — كما ورد فى تقرير لجنة مجلس
الشيوخ عن اادة — « لأن حرمان الخصوم من الاطلاع على المحاضر
وأخذ صور منها متفرع عن سرية التحقيق وينتهى بانتهائها » .

الفصل الثالث

فى سحب الخبراء

● تنويه

أوردت نبويين هذا الفصل أحكاما تفصيلية فى شأن الاستبتمانة
بالخبراء لم يرد ما يقابلها فى النصوص التى نظمت الخبرة أمام المحاكم

الجنائية (م ٢٩٢، ٢٩٣ج) . ولذلك استقر قضاء النقض على اعتبار نصوص الفصل الحالي واجبة الاتباع أمام المحاكم ومكاملة لنص المادتين الآتقتي الذكر . وعلى هذا أوردنا المبادئ القضائية في شأن نصوص مواد هذا الفصل شاملة ما تعلق منها بالخبرة أمام المحاكم .

● المبادئ القضائية :

★ أن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المواد ٨٥ - ٨٩ على تدب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق وريدهم بمعرفة الاختصاص وطلب هؤلاء تدب خبراء استشاريين ، وتنظم الإجراءات التي يسير عليها الخبراء في أداء مأموريتهم فنص على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الامر القيام بالمأمورية بدون حضوره ، وإجاز أن يؤدي الخبر مأموريته في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص في المادتين ٢٩٢ و ٢٩٣ من القانون المشار اليه على حق المحكمة أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة من التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظيم التنبب بمعرفة محكمة الموضوع ويوضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء مأموريتهم . وسكوت الشارع في هذا الباب من ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليها ، وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي ، وإجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقض بإعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة ، ولا محل للاستعانة بنصوص قانون المرافعات إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية .

(نقض ١٩٥٤/١١/١ مج ٦ ص ١٦٦)

المادة (٨٥)

إذا استلزم إثبات الحالة الاستمعة بطبيب أو غيره من الخبراء يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الامر إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظرا إلى ضرورة القيام ببعض أعمال تفسيرية أو تجارب متكررة أو لأي سبب آخر ، وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراه إثبات حلقته .

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبير بأمره بغير حضور الخصوم .

● التطبيق :

إذا حضر المحقق وقت عمل الخبير فإنه يثبت ما يتم في محضره كجزء من الاجراءات الواجب تدوينها .

وإذا لم يحضر فإنه يكتفى بما يثبته الخبير في تقريره عن مراحل العمل طبقا للأمر الصادر من المحقق بنص الفقرة الثانية . ولا يعتبر هذا الأمر ندبا للخبير بالحدود القانونية للندب الذي يفعله بعض سلطات التحقيق . وإنما هو استعانة كما يقول النص تخضع كليسة لتقدير المحقق ، في ظل الضمانات الواردة في المواد التالية ..

وجواز قيام الخبير بالمأمورية بغير حضور الخصوم — يكمله جواز رد الخبير من جانب الخصوم طبقا للمادة ٨٩ .

● المبادئ القضائية :

★ ان نص المادة ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في انه يجوز للخبير أداء بأمره التي اول عملية فيها هو نفس الاحراز — بغير حضور الخصوم وأن القانون حين نظم الاجراءات الخاصة بتحريض المخبوطات وغفها أنها تصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين تونه في الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أى بطلان .
(نفس ١٩٥٤/٧/٢٢ مج ٥ ص ٢٥٥)

المادة (٨٦)

يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضي التحقيق يميناً على أن يدعوا رأيهم بالإنفة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة .

● التطبيق :

ومن تكون وظيفته هي أداء الخبرة فإنه تكفى اليمين التي يحلفها

عند بدء مباشرته لوظيفته عن أداء معين في كل مهمة تحال اليه من جانب سلطات التحقيق .

● المجادى القضائية :

★ من ادعى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . واذا ناله لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد أدلى بشهادته أمام المحكمة دون حلف اليمين .
(نقض ١٩٥٦/٧٢/٢٢ مع ٥ من ٨١٧)

★ الأصل أن الإجراءات المتعلقة بالشكل تعتبر روعيت ولو لم يثبت ذلك في أوراق الدعوى . فإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يثبت أن الخبير المنتدب في الدعوى لم يحلف اليمين القانونية قبل إبداء رأيه ، بل كان لم يثر شيئا من هذا أهم محكمة الموضوع ، لا قيل أن يؤدي الخبير بأبوريته ولا بعد ذلك ، فإن جادلته في هذا الصدد أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(نقض ١٩٥٥/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٠ من ٢١)

★ للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستمالة به على القيام بأبوريته . فإذا كان الطبيب الشرعى الذى سحب في الدعوى قد استعان بأخصائى للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ، ثم اقر هو هذا التقرير وتبناه وأبدى رأيه في الحادث على غونه ، فليس يقدح في الحكم الذى استند إلى هذا التقرير كون الأخصائى لم يحلف اليمين قبل إبداء رأيه .

(نقض ١٩٥٩/٧٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٥٦ من ٨١٠)

★ أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك — وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز للمورى الضبط القضائية أثناء جميع الاستدالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وإن يطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجنع والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة . فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المخدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يمينا قبل مباشرة المامورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى وانقلتها للمحكمة

وعنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله
الدفاع بالتفنيد والمناقشة .
(لقض ١٩٧٥/٤/١٣ مج ٣ ص ٣٦) (٢٢٣)

المادة (٨٧)

يحدد قاضي التحقيق ميعاداً للخبر ليقدم تقريره فيه وللقاضي أن يستبدل
به خبراً آخر إذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد .

المادة (٨٨)

الملتزم أن يستعين بخبر استشاري ويطلب تمكنه من الاطلاع على
الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبر المعين من قبل القاضي على ألا يترتب
على ذلك تلخير التسير في الدعوى .

● التطبيق :

ولا يتعين استئذان المحقق أو المحكمة في ذلك ، بل يكفي أن يقدم
إليها التقرير الاستشاري مباشرة ، والمبرة في النهاية هي بمسدى
الثقة فيه .

المادة (٨٩)

للخصوم رد الخبر إذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك ، ويقدم طلب
الرد إلى قاضي التحقيق للفصل فيه ويجب أن تبين فيه أسباب الرد ، وعلى
قاضي التحقيق الفصل فيه في مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه .
ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبر في عمله إلا في حالة
الاستعجال بأمر القاضي .

● التطبيق :

لم يعمد النص أسباباً للرد على خلاف الشأن في رد القضاء . وترك
الامر لتقدير القاضي .

ويتمتع اعلان الخبير بطلب الرد لكف يده من العمل ، وعليه في حالة الاستعجال أن يرفع الامر للقاضي .

● من التعليلات العامة للنيابات :

مادة ٤٩٨ - اذا قدم طلب برد الخبير الذى انتدبته النيابة لاداء بامورية فى التحقيق فيجب عرض الطلب فى يوم تقديمه على المحامى العام او رئيس النيابة الكلية للفصل فيه ويصدر القرار فى طلب الرد فى مدى ثلاثة ايام من اليوم الذى يقدم فيه الى النيابة .

ويمتنع على الخبير الاستمرار فى اداء عمله بمجرد تقديم الطلب برده ما لم ياذن المحامى العام او رئيس النيابة الكلية باستمراره فيه لضرورة تقتضى ذلك .

الفصل الرابع

فى الانتقال والتفتيش وضبط الاشياء المتطعة بالجريمة

المادة (٩٠)

ينتقل قاضى التحقيق الى اى مكان كلما رآى ذلك ليجت حالة الإمكانة والاشياء والأشخاص ووجود الجريمة ملجأ وكل ما يلزم اثبات حقيقته .

● التعليل :

المقصود بالنص هو الاجراء المعروف باسم « المعاينة » ومد ورد ذكره فى المادة ٣١ بالنسبة للأمورى الضبط القضائى ، كما كان يهيئ عليها نص المادة ١٩٨ (الملاء) فيما يتعلق بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة .

وبالرغم من أن النص لم يشر الى حضور المتهم على نحو ما نصت عليه م ٩٢ بالنسبة للتفتيش فان قطاعا كبيرا من الفقه يستلزم حضور المتهم اجراء المعاينة بحيث لا يسرى على هذا الاجراء الاستثناء المتعلق

بمالتى الضرورة والاستعجال الوارد فى المادة ٧٧ - وذلك أنه لا يتيسر إعادة اجراء المعاينة بكامل ظروفها فى حضوره فى مرحلة المحاكمة (محمود مصطفى • بند ١٩٨ ، مأمون سلامة ص ٥١٣) •

غير أن تعليمات النيابة العامة وقضاء النقض يجرى على غير ذلك •

● من التعليمات العامة للتفتيش :

مادة ٢٩٤ - المعاينة هى اثبات مباشر ومادى لحالة الاشخاص والاشياء والامكنة ذات الصلة بالحادث ، ويكون ذلك من خلال رؤيتها أو فحصها فحصا مباشرا بواسطة عضو النيابة أو من يندب من مأمورى الضبط القضائى ، والمعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره •

● الجادى القضائية :

✱ من المقرر أنه لا يترتب البطلان على اجراء المعاينة فى غيبة المتهم ، وكل ما يملكه فى هذه الحالة هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التى تمت فى غيبته من نقص أو عيب •
(نقض ١٩٥٩/١٢/٧ مج ١ ص ١٠ رقم ٢٠٠)
(نقض ١٩٨٠/١/٣١ مج ٣ ص ٣١ رقم ٢٧)

المادة (٩١)

تفتيش المنزل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الاعتداء اليه الا بمقتضى امر من قاضى التحقيق بناء على التهام موجه الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو بانشراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة •

ونقضى التحقيق ان يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتل أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج منها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة •

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون امر التفتيش مسبباً •

✱ للقرعة الاخيرة حفاة بالظنون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٣١ فى ١٩٧٢/٩/٢٨ •

● التطبيق :

لا شك أن تفتيش المنازل - الذي يجريه قاضي التحقيق بنفسه ، أو يأمر به ويندب لاجرائه النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي - هو إجراء متعلق بالتحقيق وعمل من أعمال التحقيق . ولذلك فالنص يقرر في مستهله ما لا لزوم له وقد كان مأخوذ في هذا الصدد عن المادة ٨٧ معدلة من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي السابق ، ولكن القانون الفرنسي الجديد الصادر في ٣١/١٢/١٩٥٧ قد غلّا من مثل ذلك النص (م ٩٢ - ١٠٠ من ذلك القانون) .

والمقصود من الفقرة الاولى (طبقا لما جاء في مذكرة اللجنة التشريعية لمجلس النواب من ٣) ألا يباشر المحقق هذا الاجراء الا اذا سبقه اتهام صريح تؤيده أدلة مقبولة أو قرينة الاحتمال ، ويكون ذلك دائما مشيئا في محضر اجراءات التحقيق الذي بدأه المحقق ، ولا يكون بناء على مجرد اضطراب مبهم من النيابة العامة ، بما لا يكون مقصودا منه جريمة مستقبلية .

أما في حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق فيجب أن يكون قيامها بالتفتيش أو أمرها به في إطار أنها تمارس سلطة التحقيق وليس سلطة جمع الاستدلالات - بكل ما يستلزمه ذلك من أوضاع وشكليات مثل حصول اضطراب سابق بالاستدلالات التي جمعت ، أو عرض المحضر المتضمن لها على النيابة وتفسير عضو النيابة بعد الاطلاع عليه بالامر بالتفتيش باعتباره بدءا للتحقيق ويشترط في كل ذلك أن يتعلق بجريمة وقعت فعلا ، وألا يكون الغرض منه ضبط جريمة مستقبلية .

والفقرة الثانية تذكر سلطة المحقق في التفتيش بمعنى واسع يتضمن تفتيش منزل المتهم ، ومنزل غير المتهم ، والأماكن التي ليس لها حرمة كالمزارع والأماكن المشتركة في السكن . (راجع ما تقدم في تمييز هذه الصور في مقدمة الفصل الرابع من الباب الثاني م ٤٥ - ٥٩) .

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يتعلق الامر بتفتيش بالمحيط الضحيح (م ١٤ - ١٥ - لاجراءات الجنائية)

وانما هو ضبط لتلك الاشياء التي لا تعتبر في حوزة شخص معين في هذه الحالة - كما هو الشأن في حالة المادة ٥٥ التي تقرر حق مأمور الضبط القضائي في مثل ذلك .

هذا الاغلب الأعم أن يتم التفتيش بناء على نذب يصدر من سلطة التحقيق الى مأمور من مأموري الضبط القضائي ، للقيام بهذا الاجراء من اجراءات التحقيق ولما كان معظم حالات التفتيش عن أشياء تعتبر حيازتها جريمة تتم بناء على محضر تحريات يذكر فيها مأمور الضبط القضائي ما جمعه من استدلالاات على وجود ما هو مخرم حيازته لدى شخص معين ، - مما يستلزم أن يكون التفتيش أول اجراء يتخذ في تحقيق هذا الاتهام ، فان أسفر عن ضبط شيء محرم سار التحقيق في طريقه ، والا انطلق بابه - لذلك جرى العمل على أن يندب مأمور الضبط القضائي (الذي يكون في العادة من قام باجراء التحريات) - لاجراء التفتيش لمسكن المتهم أو شخصه أو كليهما . كما جرى العمل على أن يصدر هذا النذب بعبارة « الاذن بالتفتيش » وهي عبارة أضفت على هذا الاجراء ذاتية خداعه ، وأبعثته - في التصور العلمي - عن حقيقته القانونية ، حيث هو لا يعمد أن يكون جزءا من اجراءات تحقيق ثم افتتاحه وله شكلياته وأوضاعه ، وان نذب للقيام به مأمور من مأموري الضبط القضائي ، يقوم به بصفته مندوبا للتحقيق وليس بصفته وسلطاته الاصلية كما سبور للضبط القضائي مما تحدده المواد ٢١ - ٦٥ أ ج .

غير أن قضاء النقص يقوم بمهمة دقيقة في هذا الشأن اذ يتولى رد الامر الى نصابه في الحالات التي تعرض عليه ، وان كان لا يستبعد عبارة « اذن التفتيش » تلك العبارة التي يرجح اليها في نظرنا معظم اللبس الذي يحيط بهذا الجانب من اجراءات التحقيق ، والتي نفضل أن نتبدل بها عبارة « النذب للتفتيش » .

وتدور معظم المشكلات العملية التي يعالجها قضاء النقص بشأن هذا الاجراء - حول ما يأتي :

١ - النذب للتفتيش (أو الاذن به) كاجراء في التحقيق .

- ٢ - من يصدر الاذن (أمر النحب للتفتيش) .
 - ٣ - الاتهام المبرر للاذن .
 - ٤ - الاستدلالات السابقة وجدية التحريات .
 - ٥ - تحرير أمر النحب للتفتيش وتسميته .
 - ٦ - نطاق النحب للتفتيش وبيانات الاذن الصادر به - تحديد المأذون بتفتيشه ، ومدة الاذن .
 - ٧ - من يقوم بالتفتيش .
 - ٨ - اجراءات تنفيذ النحب للتفتيش ونطاقه .
 - ٩ - صحة الاذن أو بطلانه ، وأثرهما .
- وتعالج المبادئ القضائية التالية هذه الجوانب على التوالي :



هذا ويلاحظ - بالنسبة لقيام النيابة بالتفتيش أو امسـدارها
أما بالنحب لاجرائه (اذن التفتيش) ، ما تنص عليه المادة ٢٠٦ أ ج من
شرط الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضي الجزئي اذا ما تعلق
الامر بتفتيش غير المتهم أو مسكنه .

● من التفتيشات العامة للنيابات :

مادة ٣١٥ - يجب البدء باتخاذ اجراءات التفتيش بمجرد الوصول الى
محل الحادث على أن يقوم أعضاء النيابة أنفسهم باجرائه كلما دعت الظروف
الى ذلك ، ويجوز لهم أن ينهروا أحد مأموري الضبط القضائي للقيام به مع
مراعاة ما تقتضيه أهمية التفتيش المطلوب في اختيار من ينوب له .

ولا يجوز باية حال من الاحوال نحب أحد من غير مأموري الضبط
القضائي لاجراء التفتيش .

مادة ٣١٨ - لا تتلبد النيابة العامة في التفتيش الذي تآذن به بيا يرد في
طلب الاذن ، فلها أن تآذن بتفتيش الشخص ومسكنه ، دون أن يطلب ماجور
الضبط المآذن له تفتيش المسكن .

● المبادئ التفصيلية :

القنب للتفتيش (أو الاذن به) كإجراء في التحقيق :

★ الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لإيصاح إصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .
(نفس ١٩٧١/١٢/٢٠ مج ٢٢ ص ٨٠١)

★ أن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لأثره به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يكفي لاتخاذ مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة . وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق ، إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فاتها لاتأخذ بالظليل المستند منه باعتباره أنه إذا فقد البرر لإجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بظليل مستند منه . وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . ولا يجوز الاتجاه إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقبى في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحوبة أو بإشتراكه في ارتكابها . وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتوح ، فلما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة الاحتياط بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جنائية أو جنحة ، ولم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات ، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء كل يدها احتمال فوات الغرض منه .
(نفس ١٩٥٢/٦/٤ مج ٤ ص ٩٠٩)

★ لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرت السلطة التي ناط بها القانون إجراءاته بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقتضية إليها في محضر الاستدلال كافية ، ويعد حينئذ أمراً بالتفتيش إجراء منتجاً للتحقيق .

(نفس ١٩٦٩/٦/٣٠ مج ٢٠ ص ٩٧١)

★ وأن كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي جسدية الإبلاغ المقدم لها من اتجار المتهم بالمخدرات وكان تقديرها في ذلك مستهدداً

من التحقيق الذى نعتب لحد ما مهورى الضبطية القضائية لاجرائه ثم اثرها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا اهمية لما اذا كان المهور الذى نفذ امر النيابة بالتحقيق لم يستصحب كتابا ، لانه لايشترط لاتخاذ اجراءات التحقيق ان يكون مسبقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .
(لفتى ١٩٥٤/١/٥ مج ٥ ص ٢١٣)

★ لا يصح النعى بأن اذن النيابة مصدر بتفتيش شخص الطاعن وممكنه مع ان المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدرات في مسكنه ذلك لان للنسبة - وهى تلك التفتيش بغير طلب - الا تعقيد في التفتيش الذى تالئن به بما يرد في طلب الاذن .
(لفتى ١٩٧٦/١/١١ مج ٣ ص ٥٢)

★ القيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (عدم جواز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اية اجراءات فيها ، في جرائم تهريب التبغ - الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة او من ينييه) ، لا ينصرف فقط الى اجراءات رفع الدعوى بل يمتد الى اجراءات التحقيق التى تتخذها النيابة العامة تمعيا لمركبى الجرائم واستجبا لادلة عليهم والتى من بينها اجراء تفتيش المنزل المكون به منها ، اذ هو طبقا لصريح نص المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية وعلى ما استقر عليه قضاء النقض عمل من امبال التحقيق ، فاذا ما تجفت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقتت باطلة بطلانا من النظم العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لاتخاذها ، ولا يصحها الطلب اللاحق .
(لفتى ١٩٦٨/٦/١٥ مج ١٩ ص ٤٥١)

★ النفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكتفى للرد عليه اطمئنان المحكمة بالاطلة السابقة التى اوردها الى وقوع الضبط بناء على الاذن .
(لفتى ١٩٧٤/٤/٢٨ مج ٢٥ ص ٤٣٠)

من يصدر الاذن (امر التنب بالتفتيش) :

★ اذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سنانغ سليم ان مسكن الطاعنة هو ذات المسكن المصنود في امر التفتيش الذى وصف في امره المسكن الملاصق لمسكن المتهم الاخر الذى يشغله بعض افراد أسرته ، مما مؤداه أن امر التفتيش قد انصب على الطاعنة باعتبارها احدى تربيلاته وان التحريات دلت على انها تشركه في حيازة الجواهر المخدرة ، فانه لاجلحة عندئذ لاستصدار اذن من القاضي بتفتيش مسكنا .
(لفتى ١٩٦١/٢/١٣ مج ١٢ ص ٢٠٩)

★ ومتى كان القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يحين لكل منهم مقر لعمله فانه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل المعض خارج الدائرة التي بها مقره والا عد متجاوزا لاختصاصه ومن ثم فالإذن الصادر من وكيل النيابة بالتفتيش منزل متهم خارج دائرته وفي جريمة وقعت في غير دائرة اختصاصه يعتبر صادرا من وكيل نيابة غير مختص ويكون قد صدر باطلا ويجب استبعاد الأدلة المستمدة من هذا التفتيش .
(لفتى ١٩٤٧/٦/٢٧ المجموعة الرسمية س ٤٣ ص ١٦١)

★ إذا أصدر وكيل النيابة الكلية لأذن التفتيش بناء على الطلب المقدم باسم رئيس النيابة لا يكون قد أخطأ .
(لفتى ١٩٤٨/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ٤٩ ص ٣١٢)
(لفتى ١٩٦١/١/٣٠ مج ١ ص ١٢ ص ١٤٣)

★ ولما ساعد النيابة حق إجراء التحقيق ، فله أن يصدر أذنا في التفتيش الذي ينتج دليلا في الدعوى .
(لفتى ١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٤٩ ص ٦٢١)

★ أجاز الشارح بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بالكلية ، وهذا الذنب يكفى فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الذنب الشفوي ما يبيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذي أصدر أذن التفتيش قد أثبت في صدر الأذن أنه أصدره بناء على نفيه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذي أثبتته يكفى لإثبات حصول الذنب واعتبار أذن التفتيش صحيحا ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك قد جفتب التطبيق السليم للقانون .

(لفتى ١٩٧٠/٢/٢٣ مج ٣ ص ٢١ ص ٢٨٤)

★ ومتى كان المتهم قد أسس دليلا بطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر غير مختص لوتوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى ، وأن الضابط الذي بإشره غير مختص كذلك بإجراءاته ، وكان الحكم اذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه ، وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التي يقوم المتهم بدانيتها وأن الضابط الذي بإشره مختص كذلك لوتوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل فيه - إذ قرر الحكم ذلك فانه لا يكون قد خالف القانون .

(لفتى ١٩٤٤/٥/١٢ مج ٥ ص ٥ ص ٦٢٢)

(لفتى ١٩٦٨/٢/٥ مج ١٩ ص ١٢٤)

★ وإن قرار النائب العام ينتبأ أحد وكلائه المعيّنين بأحدى النيابةات الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي ندب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة التي ندب لها بالاضافة الى عمله الاصلى . واذن متى كان الحكم قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش على أن وكيل النائب العام بنيلية الزقاق الكلية الأمر به قد أصدر أمره أثناء ندبه للعمل بنيلية بندر الزقاق في احدى فترات الاجرة الصيفية وأن قرار النائب العام بنديه في هذه النيابة الجزئية — يجعله مختصا بأعمال وظيفته دون سواها فإذا هو أصدر أثناء فترة ندبه للعمل بها أمرا بتفتيش منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقاق لجريمة وقعت في دائرة هذا المركز فإنه يكون مجاوزا لاختصاصه متى كان ذلك فإن الحكم لا يكون مضطرا .
(نقض ١٩٥٢/١٠/٢٠ مج ٥ ص ٤٩)

★ من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكان ثم استوجبت ظروف التحقيق ومتطلباته متابعة الإجراءات وابتدائها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن ينديه لها تكون صحيحة لإبطلان فيها .
(نقض ١٩٦٤/٤/٨ مج ١٥ ص ٢٢٧)

★ لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وأن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المرسولات المحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وإن جرى كل ماخوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطامنين على أثر ظهور اتصالهما بالجريمة . لما كان ذلك ، وكان الآن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بكن ضبط المرسولات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن نيابته بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .
(نقض ١٩٦٢/٣/٥ مج ١٤ ص ٩٧)

★ لما كانت جريمة نقل المفسد من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كرك الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة من اختصاص نيابة المنهور التي أصدرت إذن التفتيش مسادام تنفيذ هذا الآن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها ولما كان الحكم الطعون فيه قد اعتمد هذا النظر ، فإنه يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٢/٢/١١ مج ٢٤ ص ٢١٠) . . .

★ ولا يصح أن ينص على الإذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتمي إليها مصدر الإذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكتسب مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش .
(نفس ١٩٦٥/٥/١١ مج ١٦ ص ٤٥٢)

الاتهام الجبر للاذن :

★ من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن رجل الضبط القضائي يكون قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن يكون هنالك من الدلائل والإشارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحرمة أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بذلك الجريمة لما كان ذلك ، وكان الضابط الذي ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته الذي تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن لضبط المظنون ضده وتفتيشه — أن المتهم يحتفظ بالمخدر بملابسه — كما ذكرت النيابة بوجه الطعن — ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا القتل مظهرا لنشاطه في الاتجار بها بملابسه أن الأمر قد صدر لضبط جريمة بمقتضى وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية . ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك يكون قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون فضلا عن مساده في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(نفس ١٩٧٤/٣/١٧ مج ٢٥ ص ٢٩٢)

راجع أيضا :

(نفس ١٩٧٤/٦/٢٣ مج ٢٥ ص ٦٢١)

(و نفس ١٩٧٤/١٢/٢٢ مج ٢٥ ص ٨٧٦)

★ متى كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ إبريل سنة ١٩٦٧ وهو ملتوئرا به أركان جريمة طلب الرشوة ، وكلفت الإجراءات التالية بما فيها إذن التفتيش تهدف إلى التفتيش على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ، وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة ، فإن القول بأن الإذن بالتفتيش قد صدر من جريمة رشوة مستقبلية يكون بعيدا عن محجة الصواب .

(نفس ١٩٧٠/٤/١٩ مج ٢١ ص ٦١٧)

★ لما كانت الواقعة كما هي شائعة في محضر التمرينات التي تصدر الإذن بناء عليها على ما نقله الحكم عنها — تفيد أن التحريات السرية دلت على أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملاء ، وكان الاتجار في المخدرات لا يمدو أن يكون هيئة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحياة إلى جانب دلالة

الظاهرة فيها ، كما أن التوزيع مظهر لنشاطه في الإتجار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٧٤/٧/٢٣ مع ٢٥ من ٦٢١)

✳ إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن حلت تحريكه على أن الطامن يتجر في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بجزء منها بسكته ، فمن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من موارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٢٢ مع ٢٥ من ٨٧٦)

✳ متى كان يبين أن التحريك قد أسفرت على أن الطمون غسده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجها بها ، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتباره أن هذا التسلم مظهر لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يجوزها بما يفهمه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من موارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٣/٢/١٦ مع ٢٤ من ٢٢٣)

✳ لا محل لما يتماه الطامن من أن إذن المحلى العام الأول كان يبيع جلب المخدر المضبوط بها لا يجوز معه معاملته من ذلك ، إذ أن ذلك الإذن إنما كان منصفا إلى التصريح بمرور ذلك المخدر تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بجلبه خلافا للوائح القانونية ولم يكن تصريحاً باستيراد وتداول الجوهر المخدر .

(نقض ١٩٧٤/١٠/١٣ مع ٢٥ من ٦٥٤)

✳ وإذا كان الضابط المأذون له بالتفتيش قد ذكر أنه هو الذي قام بالتحريك ومراقبة المتهم بنفسه - في حين ثبت للمحكمة أنه لم يكن يعرف المتهم عند ضبطه فإن إبطال الحكم المطعون فيه لأن التفتيش لعدم جدية التحريك استنادا إلى ما تقدم يكون سائفا .

(نقض ١٩٨٠/١/١٦ مع ٣١ من ١٦)

الاستدلالات السليمة وجدية التحريات :

✳ من المقرر أن تعتبر جدية التحريات وكفايتها لتسويق الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قضية بغير معقب ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحرية من التهم المصنوعة لعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التي يمارسها خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بכתب مكشوفة المخدرات وسبق ضبطه في قضية مماثلة ، فإن ما انتهى اليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ في اسم المصنوع بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور في التحرري بما يبطل الأمر ويهدد الخليل الذي كشف منه تنفيذ ، وهو استنتاج سائب تملكه محكمة الموضوع ومن ثم فإن معنى الطاعن يكون في غير محله .

(نفس ١٩٧٨/١١/٢٦ مع ٢٩ من ٨٢٠)

✳ لما كان الثالث من مطالبة المفردات أن الضابط قد انتقل الى مسكن المظنون ضده المحدد بالتحريات والأذن فوجد المظنون ضده فيه محبزا المخدر المضبوط على الصورة التي أوردتها الحكم وأنه واجه المظنون ضده بالمخدر المضبوط معه فاعترف له بملكته له بقصد الاتجار فيه ، وانقصر المظنون ضده في تحقيق النيابة - وهو يصعد الأدلاء بالبيانات المتعلقة باسمه وبمحل إقامته - على ذكر أنه يقيم بالمسكن رقم ... بالطرية ، دون أن ينفي إقامته بالمسكن الذي ضبط فيه والمحدد بالتحريات وإذن التفتيش ، بل أن وصفه لمسكنه الذي ذكر عنوانه في تحقيق النيابة وموقعه بالنسبة للمساكن المجاورة جاء متطابقا تماما مع الوصف الذي أحلى به الضابط لمسكن المظنون ضده المحدد بالتحريات وتم ضبطه فيه ومتفقا معه في تحديد موقعه من المساكن المجاورة على النحو الذي ذكره الضابط ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه ليس هناك ما يدل على أن المسكن المحدد بالتحريات والصادر بشأته الآن ليس مسكن المظنون ضده ، وكان مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ماورد ببطاقة المظنون ضده العقالية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي الى عدم صحتها ، بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعا الى أن المظنون ضده قد غير محل إقامته دون إبلاغه ببطاقته العقالية أو أن الحرة الكائن بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلي به حقيقة الامر ومسئولا الى معرفة هذه الحقيقة .

(نفس ١٩٧٨/١١/١٩ مع ٣٦ من ٦٠٢)

✳ من المقرر أنه وأن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقّع

التفتيش عليه أو في ممكنه هو في الواقع بذاته المقصود بأن التفتيش ، فإذا
 بمقتضى الحكم في استظهاره واكتفى في الرد على دفع الطاعة بقوله أن
 القبض والتفتيش تما وفقا للفتون ويلجارات صحيحة وهي عبارة قاصرة
 لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات يقتضى به الحكم في هذا الشأن ،
 إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو
 تقل كلمتها في كفايتها بتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق أو تستظهر
 في جلاء أن الطاعة هي بعينها التي كانت مقصودة بالتفتيش بالرغم من
 صدور الإذن باسم مغاير لاسمها . لما كان ملقنم ، فإن الحكم يكون معيبا
 بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .
 (نقض ١٩٧٢/١١/١١ مج ٢٤ ص ٩٥٤)

✳ لا يصلح للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات
 القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة
 ذلك بأن ضبط المخدر وهو منصر جديد في الدعوى لاحق على تصريحات
 الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بلجسراء
 التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه ،
 لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريرات جدية يرجح معها
 نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه بما كان يقتضى من المحكمة - حتى
 يستقيم ردها على الدفع - أن تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة
 على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها
 أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم
 تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .
 (نقض ١٩٧١/١٢/٢٠ مج ٢٢ ص ٨٠١)

✳ تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
 الموضوع ولا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد
 بمحضر التحريات لأن الاعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان
 بمقدماتها لا بنتائجها .
 (نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مج ٢٢ ص ٧٥٩)

✳ ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى
 في تحريات واتوال الضابط مايسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة
 احراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ، ولا ترى فيها مايقنعها بأن هذا الاحراز
 كان بقصد الاتجار أو بقصد التملص أو الاستعمال الشخصي دون أن يعبد
 ذلك تناقضا في حكمها .

(نقض ١٩٧٢/١/١٧ مج ٢٢ ص ٨١)

✳ من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص في بلد مختلفة
 وأجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات

لانه لا يمس ذاتيتها ، ومن ثم مائه لا يعيب الحكم اغفال ماتضمنته التحريات من متهمين آخرين أو من صدور إذن بتفتيشهم لانه مادام هذا الجزء من التحريات أو من الاذن لا ملأه له بموضوع الدعوى المطروحة لمائه ليس هناك داع يقتضى اثبات الحكم في محتواه .
(نكض ١٩٧٤/٥/٢٧ مع س ٢٥ من ٥٢٢)

★ لا ينال من سلامة الاذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التي لنيى عليها خطأ مجرى التحريات في تحديد الجهة الادارية (قسم الشرطة) التابع لها مسكن المطعون ضده محل التفتيش - اذ ان مفاد هذا الخطأ هو مجرد عدم المام مستصدر الاذن المأما كلفيا بالحدود الجغرافية لكل من قسمي شرطة (مينا البصل) ، (الحفيلة) الذي يجوع بينهما هي واحد (المكس) - ولا يعنى البتة عدم جدية التحريات التي تضمنها المحضر الذي صدر الاذن بموجب طالما ان السكن الذي اتجه اليه مجرى التحريات وزميله ، واجريا ضبط المطعون ضده به وتفتيشه - هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش .
(نكض ١٩٧٥/١٠/٢٦ مع س ٢٦ من ٦٢٧)

★ مجرد الخطأ المادى في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطامن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ماتضمنه من تحريات .
(نكض ١٩٧٣/٦/١١ مع س ٢٤ من ٧٤٦)

★ لا يوجب القانون حتما ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات - والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو ان يكون على معرفة سابقة به بل له ان يستعين بما يجريه من تحريات أو ابحاث أو مايفخذ من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولى ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام انه انتق شخصيا بمسحة مانقلوه اليه ويصدق مآلفاء من معلومات .
(نكض ١٩٧٦/٥/٣١ مع س ٢٧ من ٥٦٩)

★ ولا يوجب حتما أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتا طويلا في هذه التحريات .
(نكض ١٩٧٨/١٢/٢٧ مع س ٢٩ من ٨٧٩)

★ لا يعيب الاجراءات ان تبقى شخضية المرشد غير معروفة وان لايلصح عنها رجل الضبط للقضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .
ولا محل للاستناد الى عدم انصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية الحرية .
(نكض ١٩٧٣/١/٦ مع س ٢٤ من ٢٧)

تحرير أمر التفتيش وتعيينه :

✧ إذن النيابة العامة للمور الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعا عليه بأعضاء من أصدره ، لانه وفقا للقواعد العملية يجب اثبات اجراءات التحقيق والاوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموقوفون - الامرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون اسلما صالحا لما يبنى عليها من نتائج . ولايكفى فيه الترخيص الشفوي بل يجب أن يكون له اصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره اقرارا بما حصل منه - والا فانه لايعتبر موجودا ويضحي جارية مما يلصق من شخص صدره . ذلك أن ورقة الاذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لان التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت منه على الوجه المعير قانونا . ولايجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الاذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ومن ثمة لايغنى عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو مضمونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها عنه دون التوقيع عليها مادام الامر لايتعلق بواقعة محذور الاذن باسم صدره بل بالشكل الذي ائتمن فيه ويلتزم عليه بخط مصدره .

(نفس ١٩٦٧/١١ مع ١٨ من ١١٠٦)

✧ مؤدى نصوص المادتين ٧٢ ، ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التي تستلزم تحرير محاضر ، كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة اذ ان هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لايمحوه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالوامر السبادة بالحبس والتفتيش والتفتيش فهي بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكرة المحقق من مهية الاصلية ولاتوجب بالتالي أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(نفس ١٩٦١/١٠ من ١٢ من ٨٤١)

✧ واذن النيابة لمامور الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعا عليه بأعضاء من أصدره . فإذا اذنت النيابة عن طمسريق التفتيش ، ولم يكن لانها هذا اصل موقع من أمر بالتفتيش ، فان التفتيش يكون باطلا ، ولو كان قبلخ الاذن ماثبونا في دفتر الاثبات التفتيشية .

(نفس ١٩٦٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٧٣ من ٣٢٤)

✧ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن - شأنه في ذلك شأن سائر

اجراءات التحقيق - ثابتا بالكتابة . وفى حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أى ببرنامج أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة . وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الاذن أصل ثابت بالكتابة فى الاوراق .
(نفس ١٩٧١/١١/١٥ مع ٢٢ من ٦٥٢)

★ العبرة فى صحة اذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن اذن التفتيش صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بنام على تحريات اجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، وأن الاذن مقدم بعد ذلك مع ملف القضية برمته ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفيا شروطه القانونية استنادا الى احوال الضابط والكيونستابل التى اطاعتت اليها دون معقب عليها - هو من صميم سلطاتها التنظيرية ، ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الحفع بطلان التفتيش ، ولاتثريب عليها اذا مامولت فى قضائها على شهادة من اجراء .

(نفس ١٩٦٣/١١/٦ مع ١٤ من ٧٤١)

★ عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده او سبق صدوره الامر الذى يتمين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى . لماذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذى أجرى التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة اذنا بتفتيش المتهم ومسكته وأن الاذن مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الاذن المشار اليه ، إلا أنها عادت فى نفس يوم الجلسة رفضت بالبراءة دون أن تتيح للنزاع فرصة لتنفيذ ما أمرت به - فإن هذا الحكم يكون معيبا معينا نقضه .

(نفس ١٩٦١/١٠/١٠ مع ١٢ من ٧٨٩)

★ لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش . وكل ما يتطلبه فى هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والاماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مسندته مختصا مكانيا بإصداره ، وأن يكون مدونا بقطعه وموقعا عليه بأعضائه .

(نفس ١٩٧٢/٥/٢٢ مع ٢٣ من ٧٨٦)

★ لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية يعد تعديلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا يوجب أن تسبب الامر القضائى بالتفتيش الا اذا كان منسوبا على تفتيش المسالكين وكان الدائم من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التفتيش قد اقتصر على شخص

المطعون ضده كما ثبت من المفرادات المنضبة أن الاذن الصادر بالتفتيش كان تاصرا على تفتيش شخص المتهم المذكور دون مسكه فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان ذلك الاذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المطعون ضده يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٧ مع ٢٧ من ٩١)

(نقض ١٩٨٠/١/٣٠ مع ٣١ رقم ٥٠)

★ لم تسترط المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ من قانون الاجراءات للجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تقرا معنا من التسييب او سورة بينهما يجب أن يكون عليها الامر الصادر بالتفتيش . ولما كان الثابت من المفرادات المنضبة أن تفتيش الطامن قد تم تنفيذا لأن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم اليه وقد اشتمل على ما يفيد حيوة الطامن لمواد مخدرة طبقا لما أسسرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الاذن بإجراء القبض والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الاذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمان الى كتابتها لتسويغ الاذن بالتفتيش واتخذ مما ثبت بالمحضر الذي تسببها سببا لاغته ، فان في هذا ما يكفي لامتناع اذن التفتيش مسببا حسبما تطلبه المخرج .

(نقض ١٩٧٥/٥/٢٦ مع ٣٦ من ٤٥٨)

نطاق التندب للفتيش وبيانات الاذن الصادر به :

★ لم يشترط القانون شكلا معينا لأذن التفتيش . وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والاماكن المراد تفتيشها .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٢ مع ٢٣ من ٧٨٦)

★ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

(نقض ١٩٦١/٣/٢٨ مع ١٢ من ٣٧٧)

(١) الشخص والمكان الصادر بشأنهما امر التفتيش :

★ أن المادة ٥ من قانون تعليق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول بيت مسكون بدون امر من السلطة القضائية الا في احوال نصت عليها تلك المادة (م ٥) أج (تدخل المنازل بدون هذا الامر في غير تلك الاحوال جريمة منطبقة على المادة ١١٢ عقوبت . وهذا الضمان الذي اراده المشرع لحرمة المساكن لا يتحقق الا اذا كان الاذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم

معين . وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنه جدياً يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني فاذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن تفتيش منازل لشخاص (مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب) فأنش وكيل النيابة على هذا الطلب بالتفويض في اجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية اشارة تعدد عدد هؤلاء الاشخاص أو تبين انهم هم المقصودون بالاذن ، فلا يعتبر هذا الاذن جدياً يبيح التفتيش .

(لفتن ١٩٣٥/٢/١١ الصاماه من ١٥ من ٣١٥)

★ من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ، ما دام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى بالمعنى بالاسم الذي اشتهر به وأن وجود ملف بالاسم الحقيقي للمتهم بمكتب المخدرات ، لا يقتضي حتماً وطريق اللزوم صدور الاذن بالتفتيش بهذا الاسم دون اسم الشهرة ، ولا يؤدي بالتالي الى بطلان الاذن .

(لفتن ١٩٧١/٣/٨ مج ٢٢ من ٢٢٠)

★ من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر باسم المطعون ضده مقترنا باسم الشهرة وهو الصادر به اذن النيابة ، كما أن الضابطین اللذين أجريه التحريات وقابا بالضبط والتفتيش قد شهدا بأن صحة اسم المطعون ضده « ٠٠٠٠ » وأنه بذاته المقصود بالتحريات فإن ما ذهب اليه الحكم من عدم صحة أمر التفتيش تأسيساً على عدم ذكر بيان صحيح عن اسم المطعون ضده يكون قد خالف القانون وفسد أسـتـدلـله .

(لفتن ١٩٧٧/٦/٥ مج ٢٨ من ٦٩١)

★ متى كانت الطاعة لا تنازع في أن مسكنها الذي أجري تفتيشه هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش وقد تمعن فيه تعييناً دقيقاً ، وقطع الضابط بأنها هي ومسكنها المقصود به بما مؤداه أن الامر المذكور قد انصب عليها وحدها باعتبارها صاحبة هذا المسكن ، فإن اذن التفتيش يكون صحيحاً بحرف النظر عن حقيقة اسم الطاعة لأن حقيقة الاسم لا تم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حتمها إذ أن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الاصل الا من طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم كان الخطأ في الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الاجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(لفتن ١٩٧٠/٦/١٥ مج ٢١ من ٨٩٤)

★ من المقرر أنه متى صدر إذن التفتيش دون تحديد سكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يخفى من ذلك أن يكون قد تحدد في طلب الاذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه ما دام الاذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديدا للمساكن الماثون بتفتيشها .
(نقض ١٩٧٦/٥/١٠ مع ٢٧ من ٤٨٦)

★ ما دام الاذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به ثوب متعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الوازع بها ، فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الاجراء الذى اتخذ في حقه ، لان الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الاصل الا من طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذى اتخذ في حقه بعينه المقصود .

(نقض ١٩٤٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٩٠٥ من ١٣٧)

★ ما قرره الحكم المطعون فيه من أن (للزوجة التى تسكن زوجها حقة أصلية في الإقامة في منزله لانه في حيازتها ، وهي تمثل في هذه المييزة وتوثر عنه كل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جدلا أن المنزل الذى جرى تفتيشه مستأجر باسم المتهم الأولى ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الاذن بالتفتيش مادامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الاذن قد صدر سليما من الناحية القانونية) - هذا الذى انتهى اليه الحكم وجاء بموجباته بتقوى وصحيح القانون مما يعمد - ما يسفر عنه التفتيش الذى يتم تنفيذه بمقتضاء دليلا يصح الاستناد اليه في الادانة .

(نقض ١٩٦١/٥/٨ مع ١٢ من ٥٤٦)

★ والاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف الى تفتيش الزوجة الموجودة بالمنزل لما في ذلك من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون بذاتها وجعلها على قدم المساواة مع حرية المأفل .

(نقض ١٩٤١/١٢/٧ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٣٦٧)

★ وإذا صدر اذن في تفتيش متهمة ومن يتواجد معه في وقت التفتيش ، ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهمة وزوجته جالسين على كنية ، ثم لاحظ أن الزوجة مطيقة يدها على شيء فاجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الافيون ، فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الاذن لا يمنع من سريته عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش .

(نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ مع ٢ من ٧٧٨)

★ وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اورد على خلاف الثابت بالاوراق أن

(م ١٥ - الاجراءات الجنائية)

مفاتيح السيارة التي ضبطت بها المواد المخدرة كانت مع الطاعن وقت القبض عليه وهول على ذلك في ادانته فانه يكون محميا بالخطأ في الاسناد ، واذا كان لا يعرف مبلغ الاثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تعلقت اليه وكانت الادلة في المواد الجنائية ضبطت متسقة فان الحكم المطعون فيه يكون محميا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٧١/١٢/٥ مع س ٢٧ من ٦٩١)

✳ واذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وانما كان اذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش . وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت هي فيه وعشت ، ولم تكن كذلك في حالة من حالات الطبس بالجريمة التي تجهز التصدي لها بالضبط والتفتيش . فان تفتيشها يكون باطلا ، ويبطل تبعاً الدليل المستمد منه .

(نقض ١٩٥٢/٥/١٣ مع س ٣ من ١٣٧)

✳ ان التفتيش المظور هو الذي يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستبدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وانما هدام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فانه يشتمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والمتجر كذلك ، وعليه يكون اطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر لعدم التنصيص عليه صراحة في الامر يكون على غير سند من صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٤/١٢/٢٧ مع س ٢٥ من ٨٢٦)

✳ من المقرر أن التفتيش المظور هو الذي يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستبدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها فاذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك سيكون منى الطاعن ببطلان تفتيشها على غير اساس .

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٨ مع س ٢٥ من ٤٣٠)

✳ وان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم لا يصح أن ينصرف الى تفتيش شخصه فيكون التفتيش الذي أجرى على الطاعن غير مألوف به فتقوت ، ومن ثم فلا يجوز الاعتماد بما كشف عنه من وجود المخدر معه كدليل عليه .

(نقض ١٩٤٩/١/١٠ المجموعة الويسية س ٥٠ من ١٤٥)

(ب) مدة الاذن بالتفتيش :

✳ الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مكان متهم يعتبر قائماً ويكون

التفتيش الذى حصل بمقتضاه صحيحا قانونا مادامت النية لم تحدد أجلا محينا لإجراء التفتيش ، ومادامت الظروف التى اقتضته لم تتغير .

غير أن عدم تحديد مدة في الآن لا يجيز إعادة التفتيش استنادا الى ذات الآن الذى سبق تنفيذه .

(نفس ١٩٣٧/١٢/١٧ المادة من ١٨ من ٥٨٩)

(نفس ١٩٨٠/١/٣٠ مع ٢١ رقم ٢٥)

★ ما دام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب للتفتيش فورا ، فلهذا الضبطية القضائية المنتدبة للتفتيش تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مشرفة ، بشرط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت حصوله الآن .

(نفس ١٩٦٠/١٢/١٦ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٢١٢)

★ وان المادة (١٦) من قانون المرافعات (القديم) عبرت ... من تامة واجبة الاتباع في كل الاحوال وفي جميع المواد ، وهي أنه اذا كان الميعاد المقرر أو المقرر لإجراء عمل من الاعمال أو مباشرة إجراء من الاجراءات قد من بالايام ، فان حسابه يجب ان يكون بالايام أيضا لا بالساعات وعلى اساس عدم انقضاء اليوم الاول في العدد ومباشرة العمل أو الاجراء في اليوم الاخير . وان الحكم الذى يقول بصحة التفتيش الذى أجرى في يوم ١٤ من شهر كذا للآن الذى صدر به من النية بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمضطر فيه وجوب إجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام من صدوره — هذا الحكم يكون صحيحا .

(نفس ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٩٤ من ٤٥٤)

★ وإذا صدر إذن من النية الى مأمور المركز بتفتيش منزل شخص على أن يتم ذلك في مدة معينة فان هذا يقتضى احتساب مبدأ هذه المدة من يوم وصول الإذن الى جهة الادارة المأثونة بالتفتيش ، فلا عبرة بميعاد وصول هذا الإذن الى معاون البوليس الذى كلف بالتفتيش اذ إرسال الأوراق اليه ليس الا إجراء داخليا متعلقا بتنفيذ التفتيش الذى اذنت به النية . ولا تأثير له في الميعاد الذى حددته له .

(نفس ١٩٤١/٥/١٥ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٤٧٨)

★ من المقرر أن انقضاء الاجل المحدد للتفتيش في الآن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد بمفعوله . ومن ثم فان الاحالة عليه أو على التحريات التى بنى عليها يصح تجديد بمفعوله جائزة مادامت منسوبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل المذكور .

(نفس ١٩٦٧/١/٩ مع ١٨ من ٤٦)

★ وإذا كان الآن الصادر بالتفتيش قد وضع في حيفة امتداد لادن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الآن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل منه في حقيقة الامر ادنا جديدا . ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذي تلم عليه وتحدث عنه بما تراه من جهة صلاحيته لصنوبر اذن جديد أو عدم صلاحيته . فإذا هي قضت ببطلانه على أساس مجرد وصله بأنه امتداد لادن سابق انتهى بلفتهاه أجله ، فإن حكمها بذلك يكون معيبا تقضه .

(نقض ١٩٤٩/١٢/٥ مج ١ ص ١٣٠)

✧ تتدخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواعي اقتضاها ظروف التحقيق وملاسله ، لا يعني أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل اذن منها صدر صحيحا ومستوفيا شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن اغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لانه ظاهر البطلان .

(نقض ١٩٦١/٥/١ مج ١٢ ص ٥١٢)

من يقوم بالتفتيش :

✧ إذا كان الضابط المأذون بالتفتيش مصرح له بالتفتيش مسكن الطامن ويندب غيره من مأموري الضبط القضائي لذلك ، فإن تفتيش المسكن بمعرفة الضابط الذي أسند اليه تنفيذه من المأذون أصلا للتفتيش يكون قد وقع صحيحا .

(نقض ١٩٧٢/٢/٤ مج ٢٤ ص ٣٦٦)

★ الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق التندب من المأمور المعين مادام الآن لا يملكه هذا التندب .

(نقض ١٩٦٩/٦/١٦ مج ٢٠ ص ٨٩٠)

★ للمعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصح أن يتولاها أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الآن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قبله بشخصه بإجرائه أو ضم من يسرى ندبه اليه في هذا الاجراء .

(نقض ١٩٦١/٣/١٤ مج ١٢ ص ٣٦٠)

✧ لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر التندب الصادر من المندوب الإسهل لغيره من

مامورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجرىه باسم من نجه له وإنما يجرىه باسم النيابة العامة الأمرة .

(لفتن ١٩٧٨/١/٢٣ مج ٢٩ ص ٨٢)

★ من المقرر أنه لا يعيب الآن عدم تعيين اسم المسافون له بإجراء التفتيش .

ولا يتقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مامورى الضبط القضائى مادام الآن لم يعين مامورا يعينه .
(لفتن ١٩٧٢/٥/٢٢ مج ٢٣ ص ٧٨٩)

★ متى كان الآن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه الى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات وأن يتدبته ويماونها — وهو ما لا يجادل فيه الطامان — وكان الظاهر من عباراته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سويا إذ لو أراد ذلك لنص فى الآن صراحة أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولها نحب غيرها من مامورى الضبط القضائى لأجرائه . ولما كان للمامورى الضبط القضائى إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون ، ومن ثم فإن التفتيش الذى يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له مادام أن قيام من إذن لهم به مما ليس شرطاً لازماً لصحته . ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة النذب اطلاقه و إباحة أن يتولاه أبا رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منها مجتبعين بل يصح أن ينفرد لأحدهما بإجرائه فإن استخلاصه يكون سابقا ويكون التفتيش الذى قام به وكيل القسم قد تم فى نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا .

(لفتن ١٩٧٢/٥/٢٩ مج ٢٣ ص ٨٢٠)

★ أن المبرة فى الاختصاص المكاني إنما يكون بحقيقة الواقع وأن تراعى ظهوره الى وقت المحاكمة ، لما كان ذلك ، وكان الشائب من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إذن التفتيش قد صدر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٧٢ من وكيل نيابة مركز أبو تيج بئذب النقيب ٠٠٠٠ — ولأجرائه دون أن يشار منه الى صئنه ولا اختصاصه المكاني — وأن كان قد ذكر بصئدر بعضر الفئبريات أنه يعمل رئيسا لوحدة مباحث مركز صئففا ، وكان البادى من اقوال ضابط مباحث مركز أبو تيج فى تحقيقات النيابة — وما كشف عنه — بعد ذلك — كتاب مئبرية أمن أصيوط — أن التليب المذكور كان يعمل — وقت الاتن بالتفتيش — رئيسا لوحدة مباحث مركز أبو تيج — الذى حصل التفتيش

بدائرتة ، مما كان يقتضى من الحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا في هذا الشأن تسجل في حقيقته الأمر قبل أن تنتهى الى قضائها ببطان الاذن — أبا وهى لم تفعل وأرسلت القول بأن مأمور الضبط المأخوذ بالتفتيش لم يكن مختصا بأجرائه ارتكنا الى ما جاء بأذن التفتيش رغم خلوه مما يمساند ذلك ، فان حكمها يكون مبييا بالقصور .

(نقض ١٧/٥/١٩٦٦ مج ٢٧ ص ٤٩١)

✱ لئن كان الأصل انه لا يجوز لفير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في الاذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأخوذ قد ندبه لذلك — بغير سند من الاذن — بيد أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى المأمور المأخوذ بتجربتها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يكتفه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأهوانه من مأموري الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون تحت بصره ، واذا ما كان الذليل من محتويات الحكم المطعون فيه أن مأمور الضبط القضائي المأخوذ له بالقبض والتفتيش قد ناط بشرطيين من القوة المراقبة له وهما من رجال السلطة العامة — بالتوجه الى منزل المطعون ضده الصابر في شأنه الاذن — والتفط عليه إبان قيامه هو بتفتيش منزل آخر ، ولما انتهى من هذا وبلغ منزل المطعون ضده الى الشرطيين متحفظين عليه أمام حانوت ، مقام بنفسه بتفتيش المطعون ضده ، وكان الحكم قد انتهى الى بطلان اجراءات القبض والتفتيش وما تلاها — تأسيسا منه على وقوع القبض من شرطيين غير مأذون لهما في ذلك ، في حين انهما من رجال السلطة العامة من رؤسى المأخوذ له بالقبض والتفتيش ، دون أن يعرض لمدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ الاذن أو مجاوزته ذلك ، فان الحكم بما أورده من تقرير قانوني دون أن يفتن لذلك الحق ، يكون قد انطوى على خطأ في تأويل القانون مما يطمين معه نقضه والاعادة .

(نقض ٢٤/٣/١٩٧٥ مج ٣٦ ص ٣٦٥)

اجراءات تنفيذ التعيب التفتيشي ونطاقه :

✱ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن — شأنه في ذلك شأن سائر اجراءات التحقيق — ثابتا بالكتابة . وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالسرعة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك مرقلة اجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة . ولما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بقوى الاذن أصل ثابت بالكتابة في الاوراق .

(نقض ١٥/١١/١٩٧١ مج ٢٢ ص ٦٥٣)

✱ لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتلقي اذن النيابة بالتفتيش تخير

الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثيرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً لمادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالأذن .
(نقتض ١٩٧٣/٦/١١ مع ٢٤ من ٢٤٦)

★ وما دام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب للتفتيش فوراً ، فلرجل الضبطية القضائية المنتدب للتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة ، يشترط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الأذن .
(نقتض ١٩٤٠/١٢/١٦ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٢١٢)

★ وإذا كانت محكمة الموضوع قد رأت أن النيابة حين أصدرت أمراً بإجراء التفتيش كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره ، وأن الفترة التي انقضت بين تاريخ صدور الأمر وبين تاريخ حصول التفتيش بالفعل لها مما يمسوها ، وبنت ما رآته من ذلك على أسباب مقبولة فلا يصح أن يعنى عليها خطأ فيما أرتأته .
(نقتض ١٩٤٥/١/١٥ المصاه من ٢٧ رقم ٩٩ من ٢٤٧)

★ من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأثوناً به قانوناً بطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطامن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة أن يخطفه من بابه فلا تثريب عليه في ذلك .
(نقتض ١٩٦٤/١٠/١٩ مع ١٥ من ٥٩٧)

★ من المقرر قانوناً أن لمأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك بطريقة معينة ، ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون . فلا تثريب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الأذن من طرق باب منزل الطامن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليثبت علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه في مسلك المذمم — ولما كان الحكم لم يحول بصفة أصلية في القضاء بالإدانة على دليل مستند من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما ساعداه الضابط ، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأثون بإجرائه من ضبط المخدر في حيازة الطامن . فإن النقص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .
(نقتض ١٩٧٣/١٠/١٨ مع ١٤ من ٧١٥)

★ لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب اثنين عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش اثنين إذ أن هذا الالتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من موارث المرأة . ولما كانت المحكمة قسدت اثبتت في حكمها في حدود سلطاتها التقديرية أن الطامنة هي التي أخرجت المخدر من

جيبها فانه لا تثريب عليها ان هي رفضت الدفع ببطان التفتيش المؤسس على ان الضابط هو الذى اجراه بنفسه دون ان يستعين بالثى في ذلك ، استنادا الى ان جنذب الضابط المخدر من يد الطاعنة ليس فيه مساس بمعورة المرأة مما لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة ثنى . ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نفس ١٩٦٦/٢/٧ مع ١٧ من ٢٥٨)

★ وان اذن النيابة لأحد مامورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جنابة أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه الى غير المنزل الذى اذن بتفتيشه وذلك لما يستلزمه صدور الاذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير لزوم ذلك التفتيش ومقدار احتمال استفادة التحقيق منه . وينبنى على ذلك بطلان الاجراء الذى يقوم به مامور الضبطية القضائية من القبض على المتهم وحجزه مدة من الزمن تجميع فيها مقصولاته من بول وبراز لما قد يظهر من دليل عليه ، وذلك اذا كان هذا الاجراء لا يستند الا الى اذن صدر من النيابة بتفتيش منزل المتهم ، لاختلاف الاعتبارات التى يتأثر بها تقدير النيابة منذ اجازتها كل اجراء من الاجرائين على ما في أحدهما من مساس بحرية المسكن وما في الثانى من اعتداء على الحرية الشخصية .

(نفس ١٩٦٨/١٢/١٢ المجموعة الرسمية من ٤٠ من ٣١٦)

★ انه وقد اقتصر الاذن الصادر من النيابة الصامة بالتفتيش على المطمعون ضده الاول ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائى المأذون له باجرائه ان يفتش زوجته (المطمعون ضدها الثانية) الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهاهما في جنابة احرار الجوهر المخدر المشبوه .

(نفس ١٩٦٦/١٢/٢٩ مع ١٧ من ١١٧٣)

★ انه وان كان لمأمور الضبط القضائى أن يفتش المتهم أو غيره الموجود معه في المكان المأذون له بتفتيشه ، الا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على ان هذا الغير يخفى شيئا يبيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده يند عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الاحوال التى احاطت به توحي بأن له اتصالا بها يحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالعين فيها .

(نفس ١٩٦٦/٢/٢١ مع ١٧ من ١٧٥)

★ وان تعرف ما اذا كان مامور الضبط قد التزم حدود الامر بالتفتيش أو جاوزه متصفا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الامر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا يجتهد فيه لحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لانه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تفيد التصفى في تنفيذه وهو موكول اليها تنزله المنزلة التى تراها ما دام سائقا . ولما كان الحكم قد اثبت ان مامور

الضبط جازز حدود الامر في نفسه وتعمد في تنفيذه مما وان المثير على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سمي منه للبحث من جريمة لحرار المخدر،
لانه لا تسمح المجادلة في ذلك .
(نقض ١٩٧٠/١/٢٦ مع ٢١ من ١٧٢)

★ اذا كان التفتيش قد استند غرضه ضبط المخبر المضبوط ، وهو من الاسلحة التي ليس لها خفاة حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فان ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون ، وبالتالي فان القرار المطعون فيه - فيما انتهى اليه من استبعاد الخليل المستبد من ذلك الاجراء الباطل - يكون متفقا وحكم القانون الصحيح .
(نقض ١٩٦١/٦/١٩ مع ١٢ من ٢٧٠)

★ وما دام اذن التفتيش صادرا بالبحث في منزل عن لحوم مذبوحة ، بتنفيذه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاة مذبوحة عند بابيه .
(نقض ١٩٤٨/١٢/١١ مجموعة القواعد للقانونية ج ٧ رقم ٦٤٩ من ٦٢١)

★ أن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة .
(نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مع ١٨ من ٩٦٥)
(نقض ١٩٨٠/٦/٢١ مع ٣١ رقم ٢٢)

★ أن ضبط المخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التي كان جمع الاستدلالات جاريا بشأنها - يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سمي يستلزم البحث عنه - أو أن العثور عليه انها كان نتيجة التعمد في تنفيذ اذن التفتيش بالسعي في البحث من جريمة أخرى لاعلاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق - لكي تقول كلفتها في ذلك .

(نقض ١٩٧٥/٢/٢٤ مع ٣٦ من ٢٧٧)
(و نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مع ١٨ من ٩٦٥)

★ من المقرر أن الامر الصادر من النيابة العامة لاهد مأموري الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نفسه والفرض منه الى غير ما اذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) .
ولما كان البين من محوالت الحكم أن المتهم عندما ابصر الضابط متجها نحوه

حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتمسكس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحرز سلاحا بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملابسه الداخلية فعثر في جيب صدريه الأيسر على المخدر المخبوط في حين أنه لم يكن مأثونا بالبحث عن مخدر . فانه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الاجراء البطلان ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير محقق أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقينا أن المتهم لا يحرز شيئا من ذلك وليس في الأوراق ما يشير الى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ومن ثم يكون قد ساء للبحكة أن تمت تصرفه بالتصنيف في تنفيذ اذن التفتيش وذلك بالسعى الى البحث عن جريمة أخرى لا ملالة لها بالجريمة التي صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش واهدار الدليل المستند منه .

(نفس ١٩٧٠/١/٣٦ مع ٢١ من ١٧٢)

✳ ان الاصل في الاعمال الاجرائية انها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع ، وقد عمل الشارع هذا الاصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٤٢ ، ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على مقتضاه ، وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتمقيقا للمعذلة حتى لا يفلت الهناة من العقاب ، فإذا كان الثالث من محضر التحري أن الطامنين يتجران في المواد المخدرة ضمن مصابة تواطلت على ذلك ، تصدر الامر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الاساس ، فأنكشف جريمة التهريب عرضا أثناء تنفيذه ، فإن الاجراء الذي تم يكون مشروعا ، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ، ولا يصح الطعن بأن ملتم فيه تجاوز للامر الصادر لمأمور الضبط مادام هو لم يتم بأى عمل ايجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الامر .

فمن البداهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده مبدل باطل .

(نفس ١٩٦٩/٦/٢٠ مع ٢٠ من ٩٦٦)

صفة الإذن أو بطلانه وكلاهما :

✳ أن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم أجرائه . فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لاشان للتفتيش الباطل بها وكان الاثبات بمقتضاها صحيحا لاثباته فيه ، فإن منى الطامنه في هذا الشأن لا يكون له محصل .

(نفس ١٩٧٦/١/٥ مع ٢٧ من ٢٦)

★ لما كان الحكم بعد أن انتهى إلى قبول الدفع المبدئى من الطاعنة ببطلان اذنى المراقبة والتفتيش مرض لاتوال المتهمة الثانية في تحقيقات النيابة واعتبرها دليلا قاطعا بذاته مستقلا عن واعتنى المراقبة والتفتيش الباطلين واعتمد عليه في قضائه بادانة الطاعنة - وهو مصيب في ذلك - اذ ان بطلان اذنى المراقبة والتفتيش لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنهما والمؤدية الى النتيجة التى اسفرت عنها المراقبة والتفتيش ومن هذه العناصر اقوال المتهمة الثانية في حق الطاعنة بمحضر تحقيق النيابة اللاحق لاجراء التفتيش . كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد على ملجاء بمحضر التحريات السابق على المراقبة والتفتيش الباطلين .
(نفس ١٩٦٦/١/٥ مج ٢٧ من ٢٦)

المادة (٩٢)

يحصل التفتيش بمحضور المتهم أو من يتيه عنه أن أمكن ذلك . وإذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للمحضور بنفسه أو بواسطة من يتيه عنه أن أمكن ذلك .

● التعليق :

النص الخاص على حضور المتهم لاجراء التفتيش فيه تأكيد لقاعدة حضور المتهم اجراءات التحقيق المنصوص عنها بوجه عام في المادة ٧٧ مثله مثل باقى الفصوص . ولهذا فانه لا تسرى على حضوره التفتيش الاستثناءات الواردة في تلك المادة ، من ضرورة أو استعمال (راجع ما تقدم في التعليق على المادة ٧٧ ، ومحمود مصطفى المرجع السابق بند ١٩٨ ، بند ٢٠٧) . فاذا كان حضوره ممكنا فان التفتيش بنفسه حضوره يكون اخلافا بقاعدة جوهرية يترتب عليه البطلان .

فاذا تعذر حضور المتهم جاز التفتيش في غيابه ولا يترتب على ذلك بطلان .

ولا محل لحضور شهود في التفتيش الذى يجرى ضمن اجراءات التحقيق - ولو تم من مأمور لضبط القضائي يكون المحقق قد نجبه لذلك، وهذا على خلاف التفتيش الذى يجرىه مأمور الضبط بمقتضى مسنناته

النصوص عليها في المادة ٤٧ حيث تشترط المادة ٥١ في هذه الحالة حضور المتهم (أو من ينوبه) والا تتمتع حضور شاهدين * (راجع التطبيق على المادة ٥١) .

● المبادئ القضائية :

* من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على تدبيرهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه أن أمكن ذلك .

(النص ١٩٧٢/٦/١٩ مع ٢٣ من ٩٣٦)

المادة (٩٢)

على قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة الانتقال للامكنة أو التفتيش أن يخطر بذلك التفتيش الصلابة .

المادة (٩٤)

للقاضي التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا انفسح من امارات قوية أنه يخفي أشياء تعيد في كشف الحقيقة ويرامى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

● التطبيق :

الحق في تفتيش المتهم هنا مطلق لا يتلبد بحالة تلبس ، أو قبض أو وجود دلائل مينة .

أما الحق في تفتيش غير المتهم ، فإن النص عليه هنا بوجه خاص يفترض أنه لا يعلم بصلته ما في حوزته بالجريمة محل التحقيق ، والا لكان

هو ذاته متهما شخصيا باخفائها سواء على أساس المادة ٤٤ مكررا عقوبات (إذا كانت متحصلة من الجريمة) ، أو على أساس المادة ١٤٥ عقوبات (إذا ما كانت تعتبر دليلا في شأنها بأى وجه من الوجوه) •

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فليس لها تفتيش غير المتهم إلا بأمر مسبب من القاضى الجزئى طبقا للمادة ٢٠٦ •

ويخضع نحب مأمور الضبط القضائى لتفتيش شخص المتهم أو غير المتهم لما يخضع له نحب لتفتيش المساكن — من شروط ، ويراجع في هذا ما ورد من تعليق على المادة ٩١ وما ورد بشأنها من مبادئ قضائية ، مع ملاحظة ما تعلق منها بشرط تسييب الاذن •

كما يلاحظ أن النحب لتفتيش المساكن لا يتضمن اذا بتفتيش الشخص بل يتعين أن يصدر بتفتيش الشخص نحب خاص (تراجم بوجه خاص المبادئ القضائية الواردة تحت عنوان بيانات أمر النحب لتفتيش ونطاقه تحت المادة ٩١) •

● من التعليمات العامة للمفليات :

مسادة ٢٢٦ — متى صدر أمر نحب تفتيش منهم لمأمور الضبط القضائى أن ينفذ هذا الامر أينما وجده ، ولا يكون للبتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، لأن النحب بحرمة المساكن انما شرع لمصلحة صلحه •

● المادة (٩٥)

لقاضى التحقيق ان يلمر بضبط جميع الخطبات والرسائل والجرائد والمطبوعات والمطروء لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البريد وأن يأمر بمراقبة المصائدات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لاهليتها جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو في جنحة محتب عليها بالقبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر •

وفي جميع الاحوال يجب ان يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب واحدة لا تزيد على ثلاثين يوما قبلية لتجديد لحة أو مجد لجرى مبالغة •

● مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية عدد ٢٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

● نص المادة قبل التعديل

للقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والطرقات والطرود ، ولدى مكاتب الطرقات كافة الرسائل الطرقاتية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

● التطبيق :

يسرى هذا الحق في شأن خطابات المتهم ومصادراته التليفونية ، وكذا ما تعلق منها بغير المتهم .

ولي حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق ، فليس لها أن تقوم بشيء من ذلك إلا بأمر مسبب من القاضي الجزئي طبقا للمادة ٢٠٦ .

● المبادئ القضائية :

★ لما كان البين من مطالبة المفردات أن الآن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطامنة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على نفيه من رئيس المحكمة الابتدائية أصلا لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجوز لرئيس المحكمة تدب أحد قضاتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحا في القانون . ولما كانت الطامنة لا تجادل في الظروف التي حدثت برئيس المحكمة بدين أحد قضاتها لإصدار إذن المراقبة التليفونية فإن الآن يكون قد صدر صحيحا ممن يملكه . ومتى كان مأمور الضبط القضائي قد قام بتنفيذ إذن المراقبة التليفونية بناء على نفيه من النيابة العامة فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون .

(قضى ١٩٧٨/٢/٢٧ مج س ٢٩ ص ١٩٢)

★ لم يشترط القانون شكلا معينا أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الآن الصادر من القاضي الجزئي برؤية المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يمين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الآن . وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصا بإصداره وإن يكون المندوب لتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين .

والتعديل المدخل على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية

وأن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمرافعة المحاكمات السلوية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمرافعة المحاكمات السلوية واللاسلكية فلا يلزم تسبیب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك .
(نفس ١٩٧٤/٧/١١ مج ٢٥ ص ١٣٨)

(المادة ٩٥ مكرر)

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكرراً و ٢٠٨ مكرراً من قانون العقوبات قد استعمل في ارتكابها جهازاً تليفونياً معين أن يلجأ بناءً على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التي يحددها .

• مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ - الوفاة المصرية - عدد ١٨ مكرر لى
١٩٥٥/٣/٣

● التطبيق :

المادة ٦٦ مكرراً عقوبات خاصة بازعاج الغير باستعمال أجهزة المواصلات التليفونية ، والمادة ٣٠٨ مكرراً تعاقب على القذف بطريق التليفون .

ويعتبر رئيس المحكمة الابتدائية في هذه الحالة قائماً بالتحقيق تعيين من القانون . كما تعتبر هذه حالة خاصة يتم فيها تحريك الدعوى الجنائية بشكوى المجنى عليه - باعتبار أن ما يجرى بأمر رئيس المحكمة هو من إجراءات التحقيق التي لا تتم إلا بتحريك الدعوى الجنائية .

ويمكن اعتبار أن ما يتم في هذه الحالة هو صورة خاصة من تطبيق المادتين ٦٧ ، ٦٤ في شأن تعيين قاضي التحقيق . وتحرك الدعوى أمامه بناءً على طلب المجنى عليه (دون ادعاء بالحقوق المدنية) .

المادة (٩٦)

لا يجوز تلقى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو التفسير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لها لأداء المهمة التى عهد اليهما بها ، ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية .

● التطبيق :

هذه المادة تطبيق لمبادئ حرية الدفاع وضماناته - التى توجب صيانة الصلة بين المتهم ومحاميه ومن تطبيقاتها فيما سبق - المادة ٧٧ فى شأن حق الخصوم دائما فى استصحاب وكلائهم فى التحقيق ، المادة ١٤١ فى شأن حق المتهم المحبوس فى الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد .

المادة (٩٧)

يطلع تلقى التحقيق وحده على الشطبات والرسائل والأوراق الأخرى المشبوهة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والمحقق لها أو المرسلة اليه ويدون ملاحظاتهم عليها .

وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرض الأوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من النص أن يلزم بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو بردها إلى من كان حازا لها أو إلى المرسلة اليه .

● المذكرة الإيضاحية :

أما من لزم فى اطلاع على الأوراق والمستندات التى أمر للقائى بمسبقتها فقد تمت المادة ١٢٨ (٩٧ من القانون) على أن للقائى وحده اطلاع عليها بحضور الحائز لها أو المرسلة اليه كلما أمكن ذلك ، وذلك احتراماً للمرية وتيسيراً للتطبيق . ولاحتمال أن تكون الأوراق المشبوهة كثيرة مما يستلزم فرضها قبل وقت اللقائى فقد أجاز عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة بفرضها ، وبعد فحص هذه الأوراق للقائى أن يامر بضمها إلى ملف القضية أو ردها إلى صاحبها حسبما يظهر من نتيجة الفحص ، ولاحتمال أن يكون فى الأوراق المشبوهة ما يستلزم تبليغه لصاحب الشأن فى التحقيق مصلحة خاصة به فقد أوجب على القائى إذا وجد فى الأوراق المشبوهة عبارة أو عبارات لا فائدة للتحقيق من نقلها سرية تبليغ مسورة لها لصاحبها فى الوقت المناسب إذا كان له مصلحة فى ذلك .

● التطبيق :

على المحقق أن يجرى الاطلاع بنفسه ، فإذا كانت التلبية هي القائمة بالتفتيش فلا يجوز لها أن تندب في الاطلاع أحد مأموري الضبط القضائي .

ويتم الاطلاع بحضور المتهم مادام حاضرا أو محبوسا والا كان الاطلاع بغير حضوره يخضع لمثل ما سبق أيضا في شأن التفتيش (راجع التعليق على المادة ٩٢) .

(المادة ٩٨)

الأشياء التي تضبط يبيع نحوها أحكام المادة ٥٦ .

(المادة ٩٩)

للقاضي التحقيق أن يأمر المحقق بشيء يرى ضبطه أو الاطلاع عليه بتقديمه ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يفرضها القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

● التطبيق :

يسوى النص بين الامتناع عن تقديم الشيء وبين الامتناع عن الشهادة (م ٢٨٤) سواء في الحقل عن الامتناع ، أو الاعفاء منه لمثل أسباب الاعفاء من الشهادة مثل صيانة سر المهنة . (وأنظر أيضا المواد ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧) .

(المادة ١٠٠)

تبلغ الخطابات والرسائل التلفزيونية المصبوطة الى المتهم أو المرسلة اليه أو تعطى اليه صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان في ذلك اضراء بسري التحقيق .

(م ١٠٠ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦ - ١٦)

ولكل شخص يدعى حقاً في الإتياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه . وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وأن يطلب سماح القوالة أمامها .

* معجلة بالقانون ١٠٧ لسنة لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

● استقبلت في للنس العالي حجرة د محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة د يد غرفة الاتهام د الواردة في للنس الاملي .

● التطبيق :

بعد الاطلاع على الخطابات واثبات محتواها بالتحقيق — لا تكون ثم مصلحة في ابقائها مع سلطة التحقيق ، فنتبغ الى صاحبها أو تعطى له صورة منها اذا رؤى الاحتفاظ بأصلها . كل ذلك ما لم يكن من مصلحة التحقيق اخفاء محتواها مؤقنتا .

أما الفقرة الثانية فتتكمّل عن الحق في طلب تسليم الاثيياء المضبوطة وتعمد مبدئيا الحق في التقدم بطلب التسليم الى القائم بالتحقيق ، ثم الحق — في حالة عدم اجابة الطلب — في التظلم الى محكمة الجنح المستأنفة في غرفة مشورة .

أما قرار المحقق بتسليم الاثيياء المضبوطة فيخضع لنصوص الفصل القادم .

الفصل الخامس

في التصرف في الاثيياء المضبوطة

المادة (١٠١)

يجوز أن يؤمر برد الاثيياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم — مالم تكن لازمة للسير في الدعوى او محلا للمصاهرة .

● التطبيق :

يصدر الامر بالرد من النيابة العامة مالم تكن الدعوى في حوزة

قاضي التحقيق ، كما يصدر الامر منها اذا صدر من القاضي قرار بتدب
النيابة العامة لفحص المضبوطات والتصرف فيها .

والامر بالرد يصدر من محكمة الجنح المستأنفة في غرفة مشورة
اذا رفع الطلب اليها بطريق التظلم طبقا للمادة ١٠٠ ، أو عند المنازعة على
النحو المبين بالمادة ١٠٥/٢ .

المادة (١٠٢)

يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت في حيازته وقت ضبطها .
واذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو
المتحصلة منها يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، مالم يكن لمن
ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون .

المادة (١٠٣)

يصدر الامر بالرد من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو محكمة الجنح
المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة ويجوز للمحكمة ان تقرر بالرد التام
تفيل الدعوى .

● محلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل كان ينكر : غرفة الاتهام ، مكان عبارة : محكمة الجنح
المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة ، في النص الحالي .

● التطبيق :

المقصود بالمحكمة المشار اليها في عجز المادة - هي محكمة الموضوع
التي تحال اليها الدعوى بعد انتهاء التحقيق ، اذا لم يكن قد صدر الامر
بالرد قبل احالتها اليها .

المادة (١٠٤)

لا يمنع الامر بالرد لدى الشان من المطالبة امام المحاكم المدنية بمالهم

من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للتهمة أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر .

● التطبيق :

ليس للأمر بالرد طريق محدد للتظلم منه .

وأنما اعتبره القانون مجرد تصرف ولائى يترك الباب مفتوحا أمام صاحب الشأن ليطلب حقه أمام المحاكم المدنية . وفي حالة واحدة اعتبر للأمر بالرد حجية تمنع تلك المطالبة المجددة — تلك هي حالة صدور الأمر من المحكمة بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في مواجهة الآخر — بحيث يكون الأمر قد استوفى بذلك شـكليات الحكم الفاصـل في نزاع . على أنه يـتمين في هذه الحالة أن يكون لصاحب الشأن استئناف هذا الحكم طبقا للقواعد العامة .

المادة (١٠٥)

يقوم بالرد ولو من غير طلب .

ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المـنـازعة ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشئء الى محكمة الجـنـح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب نـوـى الشـان لتـأمر بما تراه (١) .

● معجلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢

● استبدلت في النص الحالي عبارة « محكمة الجـنـح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » بعبارة غرفة الاتهام ، في النص الأصلي .

● التطبيق :

يكون رفع الأمر الى محكمة الجـنـح المستأنفة في غرفة مشورة — في هذه الحالة ، بناء على إحالة الأوراق اليها من القائـم بالتحقيق .

المادة (١٠٦)

يجب عند صدور أمر بالحفظ ، أو بأن لا وجه لاقبله الدعوى أن يفصل

في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .

● التطبيق :

التصرف في الأشياء المضبوطة عند الأمر بالحفظ أو بالألا وجه لاقامة الدعوى لا موعده .

ولكن الفصل في الطلب المروض على المحكمة برد الأشياء المضبوطة يتمين أن يتم مع الحكم في الدعوى - بخاصة أنه يكتسب صفة الحكم على النحو المشار إليه في التطبيق على المادة ١٠٤ .

(المادة ١٠٧)

للمحكمة أو لمحكمة الجتج المسئلة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للقاضي أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة ، أو إتخاذ وسائل تملطية أخرى تحوما (هـ) .

● مجلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢

● استقبلت في للنس العالي بهارة : محكمة الجتج المسئلة منعقدة في غرفة المحدرة : بهارة غرفة الاتهام ، في للنس الاصل .

● التطبيق :

تغنى هذه الاحالة عن التزام المحكمة بالفصل في طلب الرد على النحو المبين في المادة السابقة .

(المادة ١٠٨)

الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك .

● التطبيق :

تحسب السنوات الثلاث من تاريخ الحكم ، أو من تاريخ الأمر .

بالأوجه لإقامة الدعوى . ولا تطبق هذه المسادة في حالة الأمر بالحفظ
أذ لا يعتبر إنهاء للدعوى (راجع التطبيق على المادة ٦١) .

المسادة (١٠٩)

إذا كان الشيء المخبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه
نفقات تستغرق قيمته ، جاز أن يؤمر ببيعه بطريق الإراد المصالح ، متى
سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق
فيه أن يطلب في الجهاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به .

● التطبيق :

تسرى على المطالبة بالثمن كل الأوضاع المتعلقة برد الأشياء
المخبوطة بدءاً من المادة ١٠٠ .

الفصل السادس

في سماع الشهود

المادة (١١٠)

يسمع القاضي التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم
مالم ير عدم الفائدة من سماعهم .

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع
التي تثبت أو تؤدي إلى ثبوت الجريمة وظروفها وأسنادها إلى المتهم أو
برأئه منها .

● التطبيق :

حق القائم بالتحقيق في سماع الشاهد الذي يطلبه الخصم ، أو عدم
سماعه مطلق ، ولا يقبل تظلماً إلا من النيابة العامة طبقاً للمادة ١٦١ —
إذا كان التحقيق في يد القاضي .

● من التعليمات العامة للتحقيقات :

مادة ٥٢٨ - يجوز سماع المدعى بالحق المدني كشاهد ، على أن يحلف اليمين .

مادة ٥٢٩ - للمدعى بالحق المدني أن يطلب إلى المحقق سماع شهود الدعوى ، ويجوز له إبداء ملاحظاته على أقوال الشاهد بعد الانتهاء من سماعها ، وأن يطلب سماع أقوال هذا الشاهد عن نقط أخرى لم يثبتها .

وللمحقق دائماً أن يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعلق بالدعوى ، أو يكون في صيغته مساس بالغير .

■ المبادئ القضائية :

أن المفرع ترك لعلفى التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة التقدير فيمن يرى لزوماً لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن لا يرى في سماعهم فائدة .

(نقض ١٩٥٢/٢/٣ مع س ٤ من ٥٩٠)

المادة (١١١)

تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قلفى التحقيق سماعهم ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

ولقلفى التحقيق أن يسمح شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه وفى هذه الحالة يثبت ذلك في المحضر .

● التطبيق :

اثبات حضور الشاهد من تلقاء نفسه له اعتباره في تقدير شهادته .

المادة (١١٢)

يسمع القلفى كل شاهد على أفراد ، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبأقوالهم .

● التطبيق :

المقصود ألا يسمع أحد الشهود شهادة شاهد آخر قبل أداء شهادته هو . أما بعد أن يسأل الشاهد فلا غبار على حضوره ادلاء غيره بشهادتهم بل قد يفيد ذلك في مواجهته بها بعد ذلك .

● من التطبيقات العملية للتبليغ :

مادة ٣٣٥ - إذا اقتضى التحقيق عرض المتهم على المجنى عليه أو أحد الشهود للتعرف عليه ، فيجب على عضو النيابة المعلق أن يتخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا تتعرض عملية العرض لأي طعن ، ومن ذلك عدم تمكين المجنى عليه أو الشاهد من رؤية المتهم قبل عرضه عليه وتقاضي صندوق على عبارة أو حركة أو إشارة قد تيسر التعرف عليه ، اثبات أسماء من استخدموا في عملية العرض في الحضر مع بيان من كل منهم ومحل إقامته وملاصقه ويضمن أن يكون هؤلاء في مثل سن المتهم وشكله بقدر الإمكان ، كما يجنب أن يبدأ المعلق بعرض بضعة أشخاص لا يكون المتهم من بينهم ثم يضمه بعد ذلك بين أشخاص آخرين ويعرضه على المجنى عليه أو الشاهد ، ويقع ذلك في كل عملية استعراق تجريها النيابة حتى تكون محلاً للثقة والاعتبار .

● المبادئ القضائية :

★ ليس ثمة ما يحول بين المعلق أو المحكمة وإدراك معاني إشارات الإبهام والأصم غير الاستعانة بخبير ينقل إليها معاني الإشارات التي يوجهها المتهم رداً على سؤاله عن الجريمة التي يجري التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها مادام أنه كان باستطاعة المعلق أو المحكمة تبين معنى تلك الإشارات ولم يدع المتهم في طعنه أن يفهمه المعلق أو المحكمة منها بخلاف لما أراده .

(نقض ١٩٦٦/٤/١٩ مج ١٧ ص ٤٥٥)

★ لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها .
من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتصرف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جميع من أشتباهه مادامت قد أطمئت إليه . إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشهود أنفسهم .

(نقض ١٩٦٨/٢/٥ مج ١٩ ص ١٥٦)

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١ مج ٣١ رقم ٩٩)

المادة (١١٣)

يطلب القاضي من كل شاهد أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته

وسكنه وعلاقته بالثمة ويتون هذه التقيقات وشهادة الشهود بغير كشط
أو تحشيش .

ولا يعتمد أى لصميص أو شطب أو تخريج إلا اذا صدق عليه القاضي
والكاتب والشاهد .

● المبادئ القضائية :

✧ ان الدفع ببطلان الاجرامات استنادا الى ان الشهود الذين
سمعهم المحكمة واعتمدت على شهادتهم في قضائها بالادانة لم يبين في
محضر الجلسة سن كل متهم وصناعته وحل اقلته — هذا الدفع مردود
مادام المتهم لم يتمسك به امام المحكمة الاستئنافية ، وكان القلب من محضر
الجلسة ان الشهود طفوا اليمين . وهذا المحضر وان خلا من بيان سن
كل منهم وصناعته وحل اقلته وكانت المادة ١٧٠ تحث على جنليات تعفى
بتدوين هذا البيان غير ان اغفال ذلك لا يستوجب البطلان ومن الجهة
الاخرى لهذا التصور لم يجهل الشهود عند الطامن الذى لا يدعى انه ضرر
بسبب هذا الاغفال فلا تكون له مصلحة من وراء اثباته .
(نقض ١٠/١١/١٩٤٧ المادة ٢٨ من ١١٢)

المادة (١١٤)

يضع كل من القضى والكاتب امضاه على الشهادة وكذلك الشاهد
بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها . فان امتنع عن وضع امضاه او
ختمه او لم يكتنه وضعه أثبت ذلك في المحضر مع ذكر الاسباب التى يديها
وافى كل الاموال يضع كل من القضى والكاتب امضاه على كل صفحة
اولا باول .

المادة (١١٥)

عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد ، يجوز للمصمم ابداء
ملاحظاتهم عليها .

ولهم ان يطلبوا من قضى التحقيق سماع اقوال الشاهد عن نقط
اخرى يبينونها .

والقضى دائما ان يرفض توجيه اى سؤال ليس له تعلق بالادعى ،
او يكون في صيغته مساس بالقضى .

● التطبيق :

ويلزم اثبات السؤال الذى يطلب الخصم توجيئه ثم اعتراض القاضى على توجيئه ، وذلك باعتبار هذا كله اثباتا لما تم فى جلسة التحقيق .

المادة (١١٦)

تطبق فيها يختص بالشهود أحكام المواد ٢٨٢ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ .

● التطبيق :

المواد المشار اليها واردة فى الفصل السابع من الباب الثانى (من الكتاب الثانى) فيما يتصل بأوضاع أداء الشهادة أمام المحكمة ورد الشهود وأسباب الاعفاء من أداء الشهادة .

المادة (١١٧)

يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتلبية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه ، والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع أقوال التليبة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمرا بخصمه واحضره .

● التطبيق :

وإذا كانت النيابة العامة هى القائمة بالتحقيق تطبق الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ .

المادة (١١٨)

إذا حضر الشاهد أمام القاضى بعد تكليفه بالحضور ثانيا أو من تلقاء نفسه وأبدى أعذارا مقبولة ، جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال التليبة العامة كما يجوز إعفاؤه بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه .

المادة (١١٩)

إذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين ، يحكم عليه القاضي في الجنب والجنيل بعد سماع أقوال النيابة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستمائة جنيه .

ويجوز إعفائه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .

● التطبيق :

بدهى أن هذا النص لا يسرى على من قلم في شأنه سبب للإعفاء من الشهادة في شأن الواقعة برمتها أو في شأن جزء منها يتعلق بسر المهنة مثلا - وتلاحظ في هذا الشأن المواد المحال إليها في نص المادة ١١٩ .

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق تطبق في شأن توقيع العقوبات الوارد ذكرها بالنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ .

المادة (١٢٠)

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضي التحقيق طبقاً للمادتين ١١٧ و ١١٩ ، وتراعى في ذلك القواعد والأوضاع المقررة في القانون .

● التطبيق :

يكون الطعن في هذه الأحكام بالإجراءات العادية المقررة للطعن في الأحكام - بالمعارضة والاستئناف ، وذلك باعتبارها صادرة من قاضي جزئي :

وإذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فالقاضي الجزئي هو الذي يصدر تلك الأحكام (طبقاً للمادة ٢٠٨/٢) ويكون خفوع حكمه لطرق الطعن المقررة قلنا أمراً عادياً .

المادة (١٢١)

١٣١ كان الشاهد بريئاً أو لديه ما يفيده من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده . فإذا انتقل القاضي لسماع شهادته وتبين له عدم صحة المذنب جاز له أن يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

والمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة أو الاستئناف طبقاً لما هو مقرر في المواد السابقة .

● التطبيق :

يراجع التطبيق على المادتين ١١٧ و ١٢٠ .

المادة (١٢٢)

يقدر قاضي التحقيق بناءً على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة .

● التطبيق :

يكون ذلك بمرافعة تقدم من الشاهد إلى المحقق .

الفصل السابع

في الاستجواب والمواجهة

● جواز الاستجواب وعقوباته :

٣٢-٣٣ الاستجواب إجراء من إجراءات التحقيق يتضمن ، فضلاً عن مواجهة المتهم بالتهمة المستندة إليه — مواجهته بالأدلة التي تجمعت ضده ومناقشته فيها ونفيها يرد به عليها .

وهو في هذا يختلف عن سؤال المتهم عن التهمة المنسوبة إليه طبقاً

للفقرة الأولى من المادة ١٢٣ حيث لا يتضمن السؤال الا احاطة المتهم بتلك التهمة ليقول ما يشاء في شأنها .

والاستجواب ممنوع في التحقيق النهائي (الذي تجريه المحكمة) ما لم يقبل المتهم أن يستجوب (م ٢٧٤) - وذلك حيث تكون أدلة الدعوى قد استكملت عناصرها ، ولما في الاستجواب من محاورة لا يقف فيها المتهم من مستجوبه موقف التندية - الأمر الذي يؤثر على اجابته وعلى قدرته في عرض وجهة نظره أو حتى مجرد سرد الوقائع سردا غير مشويب ، مما قد يوقعه في سوء الدفاع ، وقد يخلق حوله تشبهات لا أساس لها .

ولولا الحاجة الى معرفة وجهة نظر المتهم للوصول الى الحقيقة لساد الرأي القائل بعدم جواز الاستجواب اطلاقا . غير أنه أجاز في مرحلة التحقيق الابتدائي - على أن يحاط بكل الضمانات لتحقيق منه الفائدة في اظهار الحقيقة ، مع الاحتياط لمنع آثاره السيئة أو المضللة بقدر الامكان .

ومن هذا غيرة أن يجري قاضي التحقيق بنفسه ولا يتدب له أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي (م ١٧٠ ج) .

ومن هذا ما ورد من نصوص في شأن حضور المحامي استجواب المتهم واطلاعه على الأوراق قبل الاستجواب (م ١٢٤ ، ١٢٥ - غفلا عن النصوص الخاصة بالحضور والاطلاع عامة والواردة في المواد ٧٧ وما بعدها) .

ومن ذلك أيضا ما أقامه القضاء من ضمانات حول كفالة حرية المتهم في الادلاء بأقواله وعدم إجباره على ذلك ، أو اكراهه على الاجابة في اتجاه معين وبإطلاق الاعتراف كدليل إذا ما صدرت تحت تأثير شيء من ذلك .

هذا وتعتبر مواجهة المتهم بالشهود وأقوالهم ليبدى قوله بشأن ما أخطفت فيه تقريراته عن تقريراتهم - تعتبر هذه المواجهة صورة خاصة من الاستجواب تسوي نصوص هذا الفصل بين أحكامها وأحكامها .

● المبادئ التفضيلية :

✳ من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كليل أثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة ، فلا يصح التمويل على الاعتراف - ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائننا ماكن قدره . ولما كان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الانتكار والاعتراف ويؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف مكافأة أو يتجنب ضررا .
(نقض ١٩٧٧/١٢/٢٥ مع ٢٢ من ١٤٧٢)

✳ من المقرر أن القول ببطلان الاعتراف لصنوره تحت تأثير الإكراه هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى ثار البطلان أو أن يكون منهم آخر في الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول في تفضائه بالادانة على هذا الأسرار .
(نقض ١٩٧٥/١١/٢٢ مع ٢٦ من ٧٢٦)

✳ إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين أطراف الاتوايل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التمويل على هذه الاتوايل ولو كانت مهادنة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره من الفئولة ، أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ ب تلك الاتوايل . وأن حضور محامين في تحقيق تجريه النيابة العامة في اللقائات التي شـهـدت وقـعـت التعذيب ، لا ينفي أنها وقعت .
(نقض ١٩٦٩/١٠/١٢ مع ٢٠ من ١٠٥٦)

✳ لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هي رأت التمويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقبول بحصولها لإكراه الطامعن عليه ونفى قيامها في استدلال سائق . ولما كان الثابت أنه كان بالطامعن إصابات أشار إليها التقرير الطبى الشرعى وقد جاءت نتيجة الكشف الطبى عليه في ٧ يناير سنة ١٩٧٠ كما أنه كانت هناك إصابات أخرى به أشار إليها بالتحقيقات نتجت من هجوم كلب الشرطة على الطامعن عند عرضه عليه في ٨ يناير سنة ١٩٧٠ ، ولم يعرض الطامعن في شأنها على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر ، وقد كانت هذه الإصابات معاصرة لامتراف الطامعن بما اعترف به في أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق في اليوم نفسه تاليا للاعتراف السابق وإثر اتجاه كلب الشرطة نحوه في مبلية استعترف أخرى « فارتاع » - حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعتراف المشـرـع اليـه - بهذا جهـا الحكم من بعد وكان من بين مااستند اليه في أطراح

دفاع الطامع في شأن وقوع اكره ادى به الى الادلاء بما ادلى به في تحقيقات النيابة العامة يقول بأن الاصابات التي وجدت بالطامع عبارة من أكثر مسجلات بوجهه من اثر المقاومة التي أبدتها المجنى عليها والتي حدثت في وقت معاصر للجريمة دون أن يظن الى أن الاصابات التي اشهر اليها الطبيب الشرعى في تقريره ليست هي الاصابات التي ورد بالتحقيقات أنها حدثت بالطامع عند استعراض كلب الشرطة عليه ، فله لا يكون لد السم بعناصر الدعوى المأما كافيًا وأحاط بظروفها احاطة كاملة ، وقد ادى به ذلك الى عدم التعرض لبلغ تأثير الاصابات التي نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطامع - والتي مل بها ادلاء بما ادلى - في الاقوال التي صدرت منه اثر ذلك مباشرة والخلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ مج س ٢٣ من ١٤٥٩)

★ لا يصح القول كإعادة مائة بطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا الى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . بالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإبانت الأخرى التي تطرح أمامها ، ولهذه المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها وبلغ تأثيره بها في حدود ما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وأن تأخذ به في ادلائه متى تبين من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا من التفتيش اعتبرته دليلا قاطعا بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . ومن ثم فإن ما انتهى اليه الامر المطعون فيه من اطلاق القول بعدم الامتداد بالاعتراف اذ ما جاء تاليا لتفتيش باطل ، وأنه ليس للاعتراف من قوة تليقية الا اذا كان لاحقا لتفتيش صحيح ، إنما يتضمن تعريفا خاطئا لا يفتق وحكم القاضون .

(نقض ١٩٦٦/١/١٧ مج س ١٧ من ٥٠)

★ الاصل أن سلطان الوظيفة في ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما نسبته على صاحبها من اختصاصات وإمكانيات لا يمد اكرها مادام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بإذى ملحقا بكن أو معنوي الى المثل بالاقوال أو بالاعتراف ، اذ أن الخشية في ذاتها مجردة لا تمد اكرها ليعنى ولا حكما الا اذ أثبت أنها قد أثرت فعلا في إرادة المثل فحملته على أن يدلي بما ادلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالمتمحيص إبقاء الوقوف على وجه الحق فيه .

(نقض ١٩٦٦/١/٣٦ مج س ٢٧ من ١٠٥)

(نقض ١٩٦٦/١/٣٦ مج س ٢٧ من ١٢٨)

المادة (١٢٢)

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته ثم يعطيه علما بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت لقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بإرتكاب جريمة التلف بطريق النشر في اصبدي الصحف أو غيرها من المطبوعات ، أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات . فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق المدني بيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما وينطق بالحكم مشغوما بسبابه (١) .

* الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — الواقع المصرية عدد

٢٩ مكر (٤) في ١٩/٥/١٩٧٠ .

● السؤال والاستجواب :

الفقرة الاولى — وهي النص الاصلى للمادة قبل اضافة الفقرة الثانية بتعديل سنة ١٩٥٧: — تتكلم عن « سؤال المتهم » عن التهمة المنسوبة اليه ، ولا تتكلم عن « الاستجواب » الذي تذكره الفقرة الثانية وتعرض له المحدثان التاليان . والسؤال عن التهمة هو الحد الأدنى الذي يتحدد به موقف المتهم في التحقيق ، ويحدد المجرى الاساسى للاجراءات . ومن ثم فإن النص يجعله بداية غورية لما يتفذه المحقق مع المتهم ، وحين انتظار لحضور محاميه الذي تنص عليه المادة التالية .

والفقرة الثانية — المضافة بتعديل سنة ١٩٥٧ — تحدد للمتهم في اللذف بطريق النشر مهلة معينة لابتداء نقطة دفاع محددة هي إقامة الدليل على الاعمال التي أسندت الى الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة — حتى يخرج من نطاق نص التجريم طبقا للمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . ولعل تعديد مهلة قصيرة لتقديم هذا الدليل مقصود بها أن يكون وجود الدليل خلالها معززا لحسن نية المسئول

عن النشر: حيث يشترط حسن النية لاستفادته من إقامة الدليل طبقاً للمادة ٣٠٢/٢ عقوبات .

ونص الفقرة الثانية يطبق بدء المهلة على حصول أول « استجواب » للمتهم . فإذا لم يتم استجواب وأحيلت الدعوى إلى المحكمة بتكليفه بالحضور أمامها مباشرة ، فإن الميعاد يبدأ في هذه الحالة من تاريخ التكليف بالحضور .

وعجز الفقرة يتعلق بسير الدعوى أمام المحكمة ولا يرتبط بالسؤال أو الاستجواب أو تقديم دفاع المتهم .

● المبادئ القضائية :

★ لما كان النعى بفساد الحكم في الاستناد حين رد على الدفاع بطلان الاعتراف لصنوره قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن شخصيته بما يناقض هذا الثابت بالأوراق ، مردوداً بان الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علماً بالنزعة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر » ومنذ ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون واجباً على المحقق أن ينهى المتهم عن شخصيته كما لم يرتب بطلاناً لأفعاله ذلك ، طالما أن الذي لجري التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو مالايمارى فيه الطاعن .
(نفس ١٩٧٨/٦/١٢ مع ٢٩ من ٦١٩)

★ لا يوجب القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي إلا إذا كان مقبوضاً عليه نفاذاً لأمر من مأموري الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطياً، أو قبل النظر في بد هذا الحبس .
(نفس ١٩٦٦/٥/٣١ مع ١٧ من ٧٦٦)

المادة (١٢٤)

في غير حالة التلبس وهلكة السرقة بسبب الخوف من ضياع الأثمة ، لا يجوز للمحقق في الجنائيات أن يستجوب المتهم ، أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة مهائبه للحضور أن وجد .
(م ١٧ - الإجراءات الجنائية)

وعلى المتهم أن يعلن اسم محليه بتقرير يكتب في قلم يكتب المحكمة أو إلى مأمور السجن ، كما يجوز لمحليه أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان . ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له القاضي ، وإذا لم يأن له وجب اثبات ذلك في المحضر .

● التطبيق :

حقوق المحامي اختياري للمتهم ، وليس اجباريا كما هو في مرحلة المحاكمة في الجنايات (أنظر م ٨٨) .

غير أنه إذا وجد للمتهم مدافع فإن حضوره يعتبر اجراء جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . ومع ذلك فإن النص على حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة نص يحتل كثيرا من التوسع الذي يجب أن يستبعد عندما يتطرق الأمر بضمانات التحقيق وحقوق الدفاع .

وواضح أن حالة التلبس وحدها تسمح بالتجاوز عن هذه الضمانة دون أي معوق .

وللمتهم بالطبع أن يعلن اسم محاميه للمحقق ليثبت في المحضر ، ولكنه يتعين عليه إثباته في تقرير بقلم الكاتب أو إلى مأمور السجن إذا أراد التمسك فيما بعد بحقوقه في شأن حضوره — حتى تكون صفة المحامي واسمة واضحين يعني ليس .

وإثبات عدم اذن المحقق للمحامي بالكلام يكون بناء على طلب المحامي طبقا لما سبق بيانه في التطبيق على المادة ١١٥ بشأن سؤال الشهود .

● من التطبيقات العامة للنبيات :

مادة ٦٠٣ : يتعين على عضو النيابة المحقق في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة (تطبيق نص م ١٢٤ ج ١) ، أن يثبت في محضر الاستجواب ، أما حضور محامي المتهم ، أو دموته أياء للحضور أن وجد ، أو إثبات عدم وجود محام للمتهم بعد سؤال المتهم عنه .

مسألة ٦٠٩ : إذا حضر محامى المتهم ، فلا يجوز له ان يتكلم الا اذا اذن عضو النيابة المحقق ، فإذا لم ياذن له وجب اثبات ذلك في المحضر ، ولا تسع من المحامى مراعاة اثناء التحقيق ، وتقتصر مهمته على مراقبة حيدة التحقيق وإبداء ما يعنى له من دفع وطلبات وملاحظات على اقوال الشهود ككتابة أو شفاهة ، وإذا أبدى المحامى دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفع ، ورأى عضو النيابة عدم وجاهته ، وجب عليه اثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق .

مسألة ٦١٠ : لا يسمح للمحامى بمقاطعة الشاهد أثناء سؤاله ، وإنما يجوز له بعد الانتهاء من سماع اقوال الشاهد ان يبدى ملاحظاته عليه ، وإن يوجه له ما يشاء من أسئلة ، على أن يكون توجيهها للشاهد عن طريق عضو النيابة المحقق .

ولعضو النيابة المحقق رفض توجيه أى سؤال ليس له علاقة بالدموى ، أو يكون في صيغته مساس بالغير ، فإذا أصر المحامى على توجيهه للشاهد فثبتت السؤال بالمحضر دون توجيهه اليه .

● المبادئ القضائية :

★ أن المادة ١٢٤ - التى أحلت اليها المادة ١٩٩ - من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته - فى الجنائيات - الا بعد دعوة محلية للحضور ان وجد ، قد استتقت من ذلك حالى التلبس والسرمة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وإذا كان تقدير هذه السرمة متروكا للمحقق تمت رقبة محكمة الموضوع لما دامت هى تد اقرته عليه للسبب السائفة التى أوردتها وثللت بها على توائر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطامن - من بعد - مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه .

(تلغ ١٩٧٦/٢/١٥ مع ٢٧ من ٢٠١)

★ مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم فى جنائية ، هى وجوب دعوة محاييه لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما مدا حالة التلبس وحالة السرمة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطميئا للبتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه .

(تلغ ١٩٦٨/١٠/٢٨ مع ١٩ من ٨٩١)

★ مفاد المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المشرع استثن ضمانه خاصة لكل متهم فى جنائية هى وجوب دعوة محلية ان وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة ، الا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محليه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى ظم كتاب المحكمة أو أمام مأبور السجن .

(تلغ ١٩٧٣/٣/٥ مع ٢٤ من ٣٠٢)

★ والدفع ببطان استجواب المتهم في جنائية واعتراه المستبد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن الدعوى صراحة - هو دفع جوهرى لتعلته بحرية الدفاع والضمانات الاساية التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه ، بما يفنده فإن هى أغفلت ذلك ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسييب .

وتقتضى دعوة محامى المتهم في جنائية لحضور الاستجواب أو المواجهة أن يعلن المتهم اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان .
(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ حج س ١٩ من ٨٩١)

★ متى كان الثابت من وثائق الحكم المطعون فيه ، أن الطامن الاول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ويكون النقص على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . ولايخر من هذا النظر ماثيره الطامن من اغفال المحقق دعوة محاميه الذى حضر معه في مرحلة سابقة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فإن نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية جاء صريحا في رسم الطريق الذى يتعين على المتهم أن يسلكه في اعلان اسم محاميه أن شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص ، وهو الاجراء الذى لم يتم به الطامن .

(نقض ١٩٧٣/٣/٥ حج س ٢٦ من ٢٠٢)

★ لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور استجواب المتهم في جنائية أو مواجهته شكلا معيناً فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة .

(نقض ١٩٦٨/١٠/٢٨ حج س ١٩ من ٨٩١)

★ أن القانون لا يرتب البطان الا على قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المتصوص عليها في المادة ١٢٤ ، ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامى المتهم للحضور أن وجد والسباح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة مالم يقرر المحقق غير ذلك .

ومن المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهى على بيئة من أمره .

(نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ حج س ٢١ من ٥٧٨)

المادة (١٢٥)

يجب السماح للمحامي بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق (م) .

• الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٩ مكرر صادر في ١٩٧٧/٩/٢٨ .

● التطبيق :

تكمل هذه المادة النصوص الخاصة بحضور الخصوم ووكلائهم في التحقيق (المادة ٧٧ وما بعدها) .

ولذلك فإن قرار القاضي في شأن اطلاع المحامي على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب يقتضى أمرين تتطلبهما جدية الضمان المنصوص عليه في مطلع المادة .

١ - أن يعلم المتهم بموعد اجراء الاستجواب قبل حصوله بوقت مناسب للاتصال بمحاميه .

٢ - ألا يصدر قرار منع المحامي من الاطلاع الا في اطار قرار صادر باجراء التحقيق في غيبة المتهم لضرورة ذلك لظهاره الحقيقة طبقا للمادة ٢/٧٧ - وليس لمجرد الاستعجال (م ٣/٧٧) .

وتؤكد الفقرة الثانية (المضافة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣) حق المتهم في صحبة محاميه أثناء التحقيق مما يتضمنه نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ .

● من التعليمات العامة لتتبعات :

مادة ٦٠٥ : ويحق للمتهم نفسه أن يطلع على التحقيق قبل استجوابه او مواجهته اذا لم يكن له محام .

مادة ٦٠٦ : يجوز للمتهم الاختلاء بمحاميه قبل التحقيق دون حضور احد من رجال السلطة العامة .

الفصل الثامن

في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار

مقدمة عامة

استخدمت في عنوان الفصل عبارات تختلف عما استخدمت في نصوص مواده — وذلك فيما يتعلق بمصطلحات الضبط والاحضار ، والقبض والاحضار ، ويحتاج الأمر الى المقارنة بين مواضع استخدام كل من هاتين العبارتين لتحديد المقصود منها • والنصوص المقابلة في القانون الفرنسى (في المواد ١٢٤ - ١٣٣ من قانون الاجراءات الصادر سنة ١٩٥٧ ،) تستعمل عبارتين مميزتين في هذا الخصوص :

— أمر بالاحضار (mandat d'amener)

— أمر بالقبض (mandat d'arrêt)

وتتشابه شروط القبض الواردة في المادة ١٢٥ فرنسى مع شروط أمر القبض والاحضار الواردة في المادة ١٣٠ أ ج •

كما تتشابه أوضاع أمر الاحضار الواردة في المادة ١٢٢ فرنسى مع مثيلتها في نص المادة ١٢٧ أ ج — التى نجدها مع ذلك تستعمل نفس لفظ « القبض والاحضار » الواردة في المادة ١٣٠ •

ولما كانت عبارة أمر الضبط والاحضار الواردة في عنوان الفصل لم ترد في أى نص بالمواد المذكورة فيه — فإن الحاجة تبدو واضحة الى التقريب بين النصوص لحسم وضع المصطلحات المستخدمة فيها •

وفي ضوء المقارنة السابقة مع نصوص القانون الفرنسى يمكن مبدئياً القول بأن المقصود في المادة ١٣٠ هو أمر القبض (mandat d'arrêt) الواردة أحواله في المادة ١٣١ فرنسى •

كما يمكن القول بأن المقصود في المادتين ١٢٦ ، ١٢٧ / ٣ هو أمر الإحضار (mandat d'amener) المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٢ فرنسي .

على أنه يلاحظ في تعريف المادة ١٢٧ لهذا الأمر — أنها ذكرت لشماله على تكليف رجل السلطة العامة بالقبض على المتهم إذا رغب بالحضور طوعا في الحال وهو أمر مسلم به في القانون الفرنسي ويتم عنه نص المادة ١٢٢ / ٣ المذكور حيث يقول

Le mandat d'amener est l'ordre donné par le juge à la force publique de conduire immédiatement l'inculpé devant lui.

٣. مضاف

— كما يصرح به نص خاص في المادة ١٣٠ / ٣ (فرنسي) يجري

كالتالي :

L'inculpé qui refuse d'obéir au mandat d'amener ou qui, après avoir déclaré qu'il est prêt à obéir, tente de s'évader, doit être contraint par la force.

ويبدو أن وجود مضمون القبض في أمر الضبط والإحضار قد حدا بالمرجع المصري إلى أن يسميه أمر القبض والإحضار في المادة ١٢٧ . وكذلك في المادة ١٢٦ قبلها (على ذات النحو الذي يسمى به أمر القبض في المادة ١٣٠) ذلك مع وجود غارق في أحوال إصداره غيبا بين هاتين الحالتين ، فهو يصدر في جميع الأحوال في المادة ١٢٦ ، وهو مقيد في المادة ١٣٠ بأحوال محددة .

ولهذا فالواضح من هذه المقارنة — أنه لدى وضع هذه النصوص قد حدث تساهل في التعبير والمصطلحات — برره انطواء أمر الضبط على سلطة في القبض في بعض الأحوال ، على نحو ما سلف كما برره بعد ذلك اتجاه المشرع إلى التسوية بين الحالتين في إجراءات عرض المقبوض عليه على قاضي التحقيق لاستجواب — وذلك في نص واحد هو المادة ١٣١ ، على من أن القانون الفرنسي يفرق بين الحالتين حيث يحكم حالة الضبط والإحضار نص المادة ١٢٥ (فرنسي) في حين تمكينا في حالة أمر

القبض مادة أخرى هي المادة ١٣٣ (فرنسى) وهما يفظلان أساسا في مدة حجز المتهم الى حين استجوابه (٢٤ ساعة في الحالة الاولى ، ٤٨ ساعة في الحالة الثانية) .

غير أن ثم غارقا جوهريا بين الحالتين لا زال قائما في التشريع المصرى - ذلك أن المتهم في حالة المادة ١٢٦ ، ١٢٧ لا يعتبر مقبوضا عليه الا في حالة عدم امتثاله لامر الاحضار طوعا . وبذلك لا يعتبر مقبوضا عليه في حكم المادة ١٣١ اذا حضر طوعا ، فيمكن القول بأنه لا يودع السجن اذا لم يتيسر استجوابه فورا ، بل يتعين تخليه سبيلا الى حين أن يكون من المتسر استجوابه فعاد اصطحابه الى جلسة التحقيق .

الخلاصة أنه يمكن القول بأن المقصود في المادتين ١٢٦ ، ١٢٧/٣ هو أمر الضبط والاحضار وانما قد يتمكن قبضا عند عدم الامتثال ، وأن المقصود في المادة ١٣٠ هو أمر قمض أصلا ، ولكنه مقيد بالحالات المحددة في نص تلك المادة .

وتعرض لتفصيل ذلك في التعليق على كل مادة على حدة . ومع ذلك فإن ثم أحكاما لمحكمة النقض - تذهب الى أن أمر الضبط والاحضار هو أمر بالقبض لا يفترق عنه الا في مدة الحجز . ولعل قضاء النقض يشير في ذلك الى ما أسلفناه من أن الامر بالضبط والاحضار يتضمن سلطة في القبض على المتهم اذا رغب الحضور طوعا في الحال كما تنص م ١٢٧/٣ . (أنظر على سبيل المثال نقض ١١/١٢/١٩٦٧ مجموعة الاحكام م ١٨ ص ١٢٤٢) .

(وانظر تفصيلا لوضع القبض ، والامر بالقبض والامر بالضبط والاحضار - في مقالنا عن القبض على الأشخاص والجسب الاحتمالي . . في مجلة المحاماة - السنة ٨٠ - العددان ٣ ، ٤ مارس وأبريل ١٩٨٠ ص ٤٠) .

المادة (١٢٦)

لتلقى التحقيق في جميع المآز ان يصدر حسب الاحوال أمرا بحضور المتهم ، أو بالقبض عليه واحضره .

● التعليل :

ما سمي في النص بأمر القبض والاحضار هو في حقيقته أمر بالاحضار الفوري أو الأصطحاب (amener) الى قاضي التحقيق أو القائم به - يتضمن سلطة مخولة للقائم به في « القبض » على المتهم اذا رغب الحضور طوعا في الحال كما تذكر المادة التالية (م ١٢٧/٣)

والنص يذكر سلطة المحقق في اصدار أمر « بحضور » المتهم في موعد معين ، أو « باحضاره » طوعا أو مقبوضا عليه - وذلك بالخيار للمحقق حسب الاحوال في جميع المواد .

والمقصود بجميع المواد مواد الجنائيات والجنح جميعها - مع خروج مواد المخالفات بالطبع عن نطاق النص لفروجا أصلا عن نطاق ما يطلب من القاضي تحقيقه (م ٦٤ ، وكذلك م ١٩٩) فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة) .

وهذه السلطة المخولة في جميع المواد تختلف عن سلطة اصدار أمر مباشر بالقبض (والاحضار) الواردة في المادة ١٣٠ بشأن أحوال محددة . (تراجع مقدمة الفصل كما ينظر التعليل على المادة ١٣٠) .

● من التعليلات العملية للنيابة :

مادة ٢٧٠ : يشتمل الامر الصادر من النيابة بحضور المتهم على تكليفه بالحضور في موعد معين ، ولا يخول استعمال القوة مع المتهم لالزامه بالحضور .

ويجوز للنيابة اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون مفر مقبول ان تصدر أمرا بالقبض عليه واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

(المادة ١٢٧)

يجب ان يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المنسوبة اليه وتاريخ الامر وامضاء القاضي والظم الرسمي .

ويشمل الامر بحضور المتهم فضلا عن ذلك تكليفه بالحضور في موعد معين .

ويشمل أمر القبض والاحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم واحضاره امام القاضي ، اذا رغب الحضور طوعا في الحال . ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعهم في السجن مع بيان مادة القانون المطبقة على الواقعة .

● التطبيق :

البيانات الواردة في الفقرة الاولى لازمة في كل الاوامر الاحتياطية ضد المتهم التي يصدرها المحقق سواء منها ما ذكر عنه تفصيل في الفقرة التالية ، أو غيرها مثل الامر بالقبض الوارد ذكره في المادة ١٣٠ .

وتحديد ميعاد لحضور المتهم في الامر الصادر بمحضوره طبقا لفقرة الثانية يقتضى أن يستجوب فوراً في ذلك الميعاد والا فلا يجوز حجه بمقتضى أمر صادر بمجرد « الحضور » .

كذلك فإنه بمقتضى التحديد الوارد في نهاية الفقرة الثالثة فإن ما سمي في النص أمراً بالقبض والاحضار لا يتضمن قبضاً الا اذا رغب الحضور طوعا في الحال وهذه العبارة قد أضفيت الى تلك الفقرة من قبل لجنة مجلس الشيوخ « لانه يجب ألا يلجأ الى طرق الاكراه الا اذا رغب المتهم تنفيذ الامر الصادر اليه باختياره » .

وهذا التحديد في تقرير اللجنة يفسح عن أمرين هامين :

١ - أن مضمون الامرين الوارد ذكرهما في المادة ١٣٦ - واحد في الاصل - بمعنى أن كلا منهما انما هو أمر صادر الى المتهم بالحضور - أما في موعد معين ، وأما صحبة من يقوم بإبلاغه ، فوراً . فإذا رغب الحضور فوراً تحول الامر الى قبض يكره من خلاله على التوجه فوراً الى المحقق .

٢ - أن هذا القبض انما هو في هذه الحالة مجرد وسيلة اكراه مخولة لرجل السلطة العامة - وليس اجراء من اجراءات التحقيق يمكن ندب مأمور من مأموري الضبط القضائي لاجرائه . وعلى ذلك فإنه اذا

قام بتنفيذه من له صفة الضبط القضائي من رجال السلطة العامة فان هذا القبض انما يكون قد تم بمقتضى كونه من هؤلاء ، وليس بمقتضى سلطة خاصة له باعتباره من مأموري الضبط القضائي ، ومن ثم لا تتحرك بمقتضى هذا القبض سلطة التفتيش المنصوص عليها في المادة ٤٦ - بخاصة أن تلك المادة قد وردت في شأن سلطة مأموري الضبط القضائي في جمع الاستدلالات في حين أن القبض هنا يتم في اطار إجراءات التحقيق التي بدأها قاضى التحقيق . وهـ نـ ثم غلنه ترفع عن غيره ببدئها كل سلطة في اتخاذ إجراءات خاصة بالتحقيق - طبقا للمادة ٦٩ أ ج ، ولا يكون للمأمور الضبط القضائي من سلطة مع المتهم الا ما تخوله له حالة التلبس ان وجدت .

كل ذلك ما لم يتدب المحقق مأمورا معينا من مأموري الضبط القضائي لتفتيش المتهم عند القبض عليه . (ذلك مع مراعاة أن تنفيذ الامر بالاحضار لا يكون في حد ذاته محلا للندب لانه ليس اجراء من اجراءات التحقيق بل هو مجرد تنفيذ لاجراء آخر هو الامر ذاته) .

قارن مع ذلك حكم النقض ١١/١٢/١٩٦٧ (أدناه) .

(وراجع التعليق على المادة ٣٦) .

والفقرة الرابعة من المادة تتكلم عن أمر الحبس رغم أنه قد خصص له الفصل التالي (التاسع) - وذلك كائن للنقل عن القانون الفرنسى الذى يجمع الاوامر الاحتياطية ضد المتهم جميعا في فصل واحد . ويقابل هذه الفقرة في القانون الفرنسى الفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ اجراءات جنائية فرنسية :

● المبادئ القضائية :

★ جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية مطلقا في التزام جميع رجال السلطة العلية بالقبض على المتهم الذى صنع أمر بالقبض عليه واحضاره ممن ينقله قانونا ، ومن ثم فان المنع بـ القبض لان القبض اجراء

رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين ان النيابة كللت وحدة تنفيذ الاحكام بذلك ، يكون على غير اساس .
(لفتى ١٩٧٣/٥/٢١ مع ٢٤ من ٦٤٥)

المادة (١٢٨)

تعلن الاوامر الى المتهم بمعرفة احد المحضرين او احد رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منها .

● التطبيق :

لا تعطى هذه المادة - على غرار المادة السابقة - أى صفة خاصة للأمورى الضبط القضائى فى شأن الاعلان (أو تنفيذ) أوامر قاضى التحقيق الاحتياطية ضد المتهم . (يراجع التعليق على المادة السابقة) .
والعادة أن يكون الاعلان مع تنفيذ الامر بمعرفة رجال السلطة العامة .

المادة (١٢٩)

تكون الاوامر التى يصدرها لفتى التحقيق نافذة فى جميع الاراضى المصرية .

● التطبيق :

أما تنفيذ تلك الاوامر خارج اراضى الدولة فانما يستلزم طلب تسليم يرسل الى الدولة المعنية طبقا لاجراءات تسليم المجرمين ، وللاتفاقات الدولية الخاصة به كما هو الشأن فى تنفيذ الاحكام الجنائية .

المادة (١٣٠)

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس ، جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم وأحضاره ولو كانت الإقامة مما لايجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

● التطبيق :

للقائم بالتحقيق ، بمقتضى هذه المادة ، سلطة في اصدار أمر مباشر بالقبض على المتهم لاحضاره اليه لاستجوابه . والغرض في ذلك أن ثم عنصرا في حالة المتهم يجعل أمر الحضور أو أمر الاحضار مشكوكا في نتيجته ، أو أنه لا محل لترك تنفيذه مطلقا بأي درجة على اراحته . كما في حالة التلبس . ولذلك يصدر الامر مباشرة بالقبض عليه ، وذلك في نطاق أوسع مما تقوم فيه سلطة مأموري الضبط القضائي في القبض طبقا للمادة ٣٤ .

لسلطة قاضي التحقيق في شأن الامر بالقبض لا تنتهك بجواز الحبس الاحتياطي (أى كون الجريمة معاقبا عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر - م ١٣٤) وذلك على خلاف المادة ٣٤ التي تقيد سلطة مأموري الضبط القضائي بهذا الشرط .

وهذا الامر يعلن طبقا للمادة ١٢٨ ، وتنفذه السلطة العامة حيث لا يشير النص الى اختصاص خاص في شأنه لسلطة الضبط القضائي ، وذلك على النسق المتبع في نص المادتين ١٢٧ ، ١٢٨ .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٣٧١ : يعرض أمر المتهم الاجنبي المقبوض عليه على عضو النيابة المحقق ليحيطه علما بأن من حقه اخطار البعثة القنصلية لدولته ، فان رغب في ذلك تمنع الاستجابة الى طلبه دون تأخير ويأذن عضو النيابة له بمقابلته تفصل دولته أو يصرح له بزيارته في السجن وفق القواعد المقررة في هذا الخصوص ، وفي حدود مايسمح به ظروف التحقيق ومتطلبات المصالح العام ، وتثبت كل هذه الاجراءات في محضر التحقيق .

(المادة ١٣١)

يجب على قاضي التحقيق ان يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه .
واذا تعذر ذلك يودع في السجن الى حين استجوابه ، ويجب الا تزيد مدة ابعاده على اربع وعشرين ساعة فلما مضت هذه المدة يجب على مأموري

السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه ، وعند الاقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزائي أو رئيس المحكمة أو أي قاض آخر يمينه رئيس المحكمة والا امرت بإفلاخه سبيله .

● التطبيق :

هذه المادة تحدد نهاية إجراءات القبض الذي لم تشر النصوص السابقة في هذا الفصل أو في الفصل الثالث من الباب الثاني (الخاص بالقبض على المتهم م ٣٤ — ٤٤) إلى ما يحدد نهايته أو مآل المقبوض عليه . ولذلك ينطبق نص هذه المادة على جميع أحوال القبض سواء تمت بقرار من سلطة الضبط القضائي أم بأمر من سلطة التحقيق ، لأن القبض في طبيعته الأساسية (راجع مقدمة الفصل الثالث من الباب الثاني) — هو إجراء مقصود به وضع المتهم ماديا تحت تصرف سلطة التحقيق . وهذه المادة هي التي تحدد أوضاع عرضه على سلطة التحقيق ليصبح في ذمتها تتصرف في شأنه بعد استجوابه .

ولذلك يلتزم قاضي التحقيق باستجواب المتهم فوراً ليحدد مصيره .
لذا تعذر ذلك لعدم وجود القاضي أو لانشغاله بما يحول بينه وبين اتمام الاستجواب ، يودع المتهم بالسجن بمقتضى أمر القبض ذاته على ألا يزيد الايداع عن ٢٤ ساعة ، وعلى ألا يمضي وقت بعد القبض على المتهم دون اقتياده إلى قاضي التحقيق — بغير موجب .

وكذلك الامر عند انتهاء مدة الايداع — حيث يتعين على النيابة العامة ألا تترك الوقت يمر بغير داع حتى مثول المتهم أمام المحقق . لذا كانت النيابة هي القائمة بالتحقيق انتفى أي عذر في تأخير استجوابه إذ يستطيع أي عضو من أعضاء النيابة أن يقوم به طبقاً لقاعدة عدم التجزئة في النيابة العامة (يراجع التطبيق على المادة ٢٢ ج) .

والنيابة العامة تخلى سبيل المتهم عند عدم امكان عرضه على القاضي المختص بالتحقيق — بغير ضمان حيث تقوم بذلك بصفتها سلطة الضبط القضائي والاثام وهي لا تملك تقدير كفالة .

المادة (١٣٢)

إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها .
يرسل الى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة
ان تتحقق من جميع البيّنات الخاصة بشخصه وتحيطه علما بالواقعة
المسوية اليه ، وتدون اتواله في شاتها .

● التعليق :

النص يتكلم عن قيام النيابة العامة بالجهة التي قبض عليها على
المتهم بأعمال مما تقوم به سلطة الضبط القضائي ، ولا تصل الى مستوى
التحقيق أو استجواب المتهم الممنوع تكليفها به بنص الفقرة الاولى من
المادة ٧٠ .

أما في حالة ما تكون النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق أصلاً
فانه يقوم لنيابة جهة القبض اختصاص بالتحقيق على أساس محل
القبض على المتهم (م ٢١٧ أ ج) ، فيكون لها أن تستجوبه - على
خلاف ما اذا كان التحقيق في يد قاض تدب لاجرائه ، وعلى نحو ما ورد
به نص المادة :

● المبادئ القضائية :

★ لا ينال من سلامة الحكم استناده الى اتوال أدلى بها أحد المتهمين
أمام النيابة التي ضبطت في دائرة اختصاصها ولو كتبت الجريمة قد ارتكبت
في مكان خارج من دائرة هذا الاختصاص . ذلك لان ضبط المتهم في دائرة
اختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية استجوابه ويجعل من اختصاصها
سماع اتواله عملاً بنص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .
(نفس ١٩٦٣/١٢/٣٠ مج س ١٤ من ١٠٠٣)

المادة (١٣٣)

إذا افترض المتهم على نقله أو كذبت حالته الصحية لاتباع بالنقل
يفطر قاضي التحقيق بذلك ويصدر أمره فوراً بما ينبع .

● التطبيق :

قد يصدر القاضي في هذه الحالة أمرا بندب النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم استثناء — على أساس انقرة الثالثة من المادة ٧١ •

هذا ولا تقوم الحاجة الى ما ورد بالنص اذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق ، وذلك لقيام اختصاص نيابة جهة القبض بالتحقيق طبقا لما هو مبين بالتعليق على المادة السابقة •

الفصل التاسع

في أمر الحبس

مقدمة :

يحدد هذا الفصل أوضاع الحبس الاحتياطي الذي يأمر به قاضي التحقيق ، وذلك من ناحية شكل الامر وشروطه ومضمونه • وتنطبق جميع الاحكام الواردة في نصوص هذا الفصل على التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ، فيما عدا مدة سريان أمر الحبس ، وطريقة مده ، وحدود ذلك المد — مما تحكم أوضاعه في حالة التحقيق بمعونة النيابة العامة ، المواد ٢٠١ — ٢٠٣ ، والمادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة • أما الحد الاقصى للحبس الاحتياطي في الاحوال المحددة في المادتين ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٣ فهو من الاحكام الاساسية التي تسرى على تحقيق النيابة العامة •

هذا ولم يضع القانون جزاء مـدددا لمخالفة أحكام الحبس الاحتياطي أو تجاوزه مدده أو شروطه • غير أن النتيجة المباشرة لهذه المخالفة أن الحبس يكون بغير وجه حق • وبصرف النظر عن أنه يكون في هذه الحالة جريمة معاقبا عليها — على نحو ما تقرره بعض نصوص

قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي (م ١٣٦ أ ج ف) - فانه يمكن القول بأن الحبس بغير وجه حق يعتبر على الاقل اكراها يمتل الاستجواب الذي يتم في ظله .

المادة (١٣٤)

إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية ، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا .

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف في مصر ، وكانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس .

● التعليق :

تحدد هذه المادة الشروط الشكلية والموضوعية لامسـدار أمر الحبس - سواء صدر من قاضي التحقيق أم من النيابة العامة .

الشروط الشكلية - أن يكون صدور أمر الحبس بعد استجواب المتهم ، وليس قبل ذلك ، والا كان باطلا . ويستثنى عن الاستجواب في حالة واحدة هي هرب المتهم . ولا يكفي مجرد غيابه ، وإنما يتعين لاصدار أمر الحبس دون استجواب - أن يثبت للمحقق هرب المتهم شـمـتا ايجابيا يتضمن اتصال علمه بأنه مطلوب للمتحقيق ثم قصده الى التهرب من المثول أمام المحقق والخضوع لاجراء الاستجواب . وعلى ذلك يمكن القول بأن أمر الحبس الصادر دون استجواب يجب أن يسبقه أمر بالحضور أو بالضبط والاحضار يتمذرا تنفيذهما بسبب الهرب .

وفي القانون الفرنسي (م ١٣١ اجراءات فرنسي) يكون الأمر الصادر في حالة الهرب هو أمر القبض (mandat d'arrêt)

كالمنصوص عليه في المادة ١٣٠ أ ج . ولايجوز في هذه الحالة صدور أمر بالحبس (الامر بالايـداع في السجن mandat de dépôt)

الا بعد الاستجواب (م ١٣٥ اجراءات فرنسي) .

(م ١٨ - الاجراءات الجنائية)

ولم شرط شكلي آخر في حالة التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق -
هو ما ورد في المادة ١٣٦ من ضرورة سماع أقوال النيابة العامة قبل
اصدار الامر بالحبس .

وأما الشروط الموضوعية التي يستوجبها النص فهي تتصل بأمرين :

(١) نوع الجريمة ، فلا يصدر أمر الحبس الا :

١ - في جنائية .

٢ - في جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر .

٣ - في جنحة معاقب عليها بالحبس ولو لم يصل الى ذلك الحد
ولكن المتهم ليس له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

ويراعى في كل الاحوال الاستثناء الوارد في المادة التالية (١٣٥) .

(ب) كفاية الدلائل القائمة ضد المتهم على ارتكابه الجريمة - وهو

أمر يخضع لتقدير سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

• من التعليمات العامة للنيابات :

مسادة ٣٨١ : الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق غايته
ضمان سلامة التحقيق الابتدائي من خلال وضع المتهم تحت تصرف المحقق
وتيسير استجوابه أو مواجهته كلما استدعى التحقيق ذلك ، والحيلولة دون
تمكينه من الهرب أو العبث بأدلة الدعوى أو التأثير على الشهود أو تهديد
الجنى عليه ، وكذلك وقاية المتهم من احتمالات الانتقام منه وتهديد الشهود
العالم الناظر بسبب جسامة الجريمة .

مسادة ٣٨٢ : لا يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي الا في الاحوال الآتية :

١ - اذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم جنحية أو جنحة معاقب عليها
بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

٢ - اذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم جنحة معاقب عليها بالحبس
اذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت معروف في مصر .

مسادة ٣٨٣ : يشترط لجواز الأمر بالحبس الاحتياطي أن يتم استجواب
المتهم أو أن يكون هارباً ، وأن يثبت للمحقق أن هناك دلائل كفاية تشير الى
نسبة الجريمة الى المتهم .

المادة (١٢٥) •

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الاعراض أو تهريضا على افساد الاخلاق •

• مجلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٦ - المراتع المصرية - عدد رقم ١١٢ م
• ١٩٥٦/١٢/٨

• نص المادة قبل التصيل

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا إذا كانت الجريمة تتضمن طعنا في الاعراض أو تهريضا على افساد الاخلاق أو إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٩ فقرة ثانية و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات •

• التطبيق :

مواد قانون العقوبات المستثناء من عدم جواز الحبس الاحتياطي في جرائم الصحافة - ألغيت منها اثنتان هما المادتان ١٧٣ ، ١٨٠ أما المادة ١٧٩ فهي خاصة باهانة رئيس الجمهورية علنا •

المادة (١٣٦)

يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمرا بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة •

• التطبيق :

يعتبر سماع أقوال النيابة العامة شرطا شكليا لصحة أمر الحبس الذي يصدره قاضي التحقيق على نحو ما أسلفنا في التعليق على المادة ١٣٤ •

المادة (١٣٧)

النيابة العامة أن تطلب في أي وقت حبس اتهم احتياطيا •

● التعليق :

أى أنه لا يشترط أن يصدر أمر الحبس عقب استجواب المتهم ، بل يمكن أن يترأخى عنه الى حين أن تطلب النيابة حبسه احتياطيا .

ويلاحظ أن المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ممنوعان من طلب ذلك بنص المادة ١٥٢ .

المادة (١٣٨)

يجب عند ابداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

المادة (١٣٩)

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حل الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه (هـ) .

ولايجوز تنفيذ أوامر القبض والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ، مالم يتمدها قننى التحقيق لمدة أخرى .

● الفقرة الأولى مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - للريدة الرسمية - عدد رقم ٣٩ لي ١٩٧٢/١/٢٨

● التعليق :

المفروض أن يكون تبليغ المتهم بأسباب القبض أو الحبس مع إعلان الأمر اليه طبقاً للمادة ١٣٨ . ويلزم للتحقق من تنفيذ أحكام هذه الفقرة أن يثبت تنفيذ ما بها من ضمانات بالكتابة .

المادة (١٤٠)

لايجوز للمأمور السجن أن يسمح لاحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا بأذن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يدون

في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الأذن (١٤١) .

● معلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر ، قاض التحقيق ، بدلا من « النيابة العامة » ،

● التطبيق :

أضيفت هذه المادة من جانب لجنة مجلس الشيوخ ، وذلك — طبقا لما جاء في تقرير اللجنة « لمنع أى تأثير على المتهم داخل السجن أو الاتصال به بدون علم قاض التحقيق أو بدون أذنه » .

● المبادئ التفصيلية :

المخاطب بنس المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بملف التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن ، بقصد تحثيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات ، وكل مايلحقه هو مظنة التأثير على المتهم .

(نفس ١٩٦٦/٣/١٤ سج س ١٧ من ٢٨٦)

المادة (١٤١)

النيابة العامة وقاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالأئزوره اهد وذلك بدون اخلال بحق المتهم بالاتصال داتها بالمدافع عنه بدون حضور اهد (١٤١) .

● معلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قاض التحقيق » بدلا من النيابة العامة .

● التطبيق :

يوازن النص بين مصلحة التحقيق في عدم اتصال المتهم بغيره ، وبين حقوق الدفاع في شأن اتصال المتهم بمخاميه . ويقوم بحق اتصال المتهم بمخاميه في كل الاحوال سواء كان التحقيق يتم في حضور المتهم

أو في غيابه (م ٧٧) ، وسواء سمح للمحامى بالاطلاع قبل الاستجواب أم لم يسمح له (م ١٢٥) .

المادة (١٤٢)

ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على هبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم ، أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً .

على أنه في مواد الجنب يجب الإفراج حتماً عن المتهم المتبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر ، وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

● التطبيق :

يلاحظ مبدئياً — أن هذه المادة والمادة التالية لا تسرى على التحقيق الذي تقوم به النيابة العامة ، وإنما تسرى في شأن أمر الحبس الصادر منها نصوص المواد ٢٠١ — ٢٠٣ الواردة في الباب الرابع .

والمفروض أن أمر الحبس يصدر دون تحديد مدة ، ويحدد نص المادة في مستأنه مدة قانونية لسريان هذا الأمر — قد يتم إفراج عن المتهم قبل انتهائها طبقاً للمادة ١٤٤ وما بعدها . ثم إن النص يحدد بعد ذلك طريقة مد الحبس إذا لم يكتف قاضي التحقيق بالمدة الأساسية الأولى .

ويسمح قاضي التحقيق أقوال النيابة العامة ، وكذلك المتهم ، قبل الأمر بمد الحبس كما سمع أقوالهما قبل إصدار الأمر بالحبس أول مرة (م ١٣٤ ، ١٣٦) .

ولذلك فانه في الجرائم التي تخول فيها النيابة العامة سلطات قاضي التحقيق طبقاً للمادة ٣/٧ من قانون محاكم أمن الدولة والمادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ (راجع التطبيق على المادة ١٩٩) يتعين عليها لدى

ممارسة سلطة القاضي لتحقيق في مد الحبس الاحتياطي طبقا لهذه المادة أن تستدعي المتهم من سجنه لسؤاله عن أقواله بصدد مد الحبس بوجه خاص .

والامر بعد الحبس يكون لمدة يحددها القاضي وقد لا تصل الى خمسة عشر يوما ، وإنما يضع النص حدا أعلا للمدد التي يجوز له مد الحبس إليها ، هو خمسة وأربعون يوما .

ويلاحظ أن مقتضى التعبير بمد الحبس - وليس « تجديده » - يقتضى أن يدخل في حساب الايام الخمسة والاربعين مدة الحبس الأصلية - على نحو ما هو واضح في نص المادة ٢٠٢/٢ ج في شأن مد الحبس بأمر القاضي الجزئي وهو ما تحيل اليه التعديلات العامة للنيابات في المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٢ - أدناه . (انظر مع ذلك آراء أخرى في حساب هذه المدد في مقال المستشار مدحت سراج الدين عن مدة الحبس الاحتياطي - مجلة القضاة ١٩٧٣ ص ١٣٨ وما بعدها) .

والفقرة اثنتانية تضع مع ذلك حدا أقصى لمدة الحبس في حالة الجرح اذا توافرت فيها شروط ثلاثة .

١ - أن يكون الحد الأقصى للمقوبة لا يتجاوز سنة واحدة .

٢ - ألا يكون المتهم عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

٣ - أن يكون له محل إقامة معروف في مصر .

● المبادئ القضائية :

انظر نقض ١٩٦٦/٥/٣١ الوارد بعد التطبيق على المادة ١٢٣ - في شأن وجوب الاستجواب قبل مد الحبس .

المادة (١٤٢)

إذا لم ينته التحقيق وراى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة فعلى

ما هو مقرر في المادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السابقة الذكر اعادة الأوراق الى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في فرقة المشورة تصدر ابرها بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم بمدد الحبس مددا بتعاقبه لاثبات كل منها على خمسة واربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك ، او الاجراج من المتهم بكفالة او بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيّة لالتهام من التحقيق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن التهم قد أتمن بلحاظها إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر إلا بعد الحصول قبل انقضاءها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قليلة للتجديد لمدة محد أخرى ماثلة ، والا وجب الإخراج عن التهم في جميع الأحوال (هـ) .

* معجلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد ٢٩ في ٧٢/٩/٧٨

● نص المادة قبل التحليل ●

إذا رأى قاضي التحقيق عد العيب الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، يجب قبل انقضاء المدة المضافة الذكر عرض الأوراق على شعبة الاتهام لتصدر أمرها بما تراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم .

والفرقة الاتهام مدد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما
إلى أن ينتهي التحقيق .

ولها عند الآخر بعد مدة الحس الاحتياطي أن تحدد للمقاضي أجلا لتمام التحقيق . فإذا لم يتم التحقيق في هذا الاجل ، وجب عرض الاتراق عليها في نهاية هذا الاجل ، ولها في هذه الحالة أن تصدر أمرا بأن لا وجه للإقامة للدعوى ، أو بإحالتها إلى المحكمة المختصة ، أو باستمرار التحقيق مع حس للتم في الأثر الاجل عنه .

● **التطبيق :**

يتم عرض الامر على محكمة الجنج المستأنفة في غرفة مشورة بناء على قرار القائم بالتحقيق مع حضور المتهم والنيابة العامة لابداء اقوالهما ..

وفي الحالة التي تخول فيها النيابة العامة سلطة غرفة المشورة طبقا للمادة ١٠/٢ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ فإنه يتعين على النيابة سماع أقوال المتهم في صدد التجديد بوجه خاص قبل اصدار امر بامتداد انحبس ، وذلك قبل انتهاء المدد المقررة في المادة السابقة ، وقبل أي مد آخر طبقا لنصوص هذه المادة •

والفقرة الثانية وهي مضافة في تعديل المادة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تتضمن توجيهها للنيابة العامة تمت صياغته في ظل الوضع السائد وهو قيام النيابة العامة أساسا بالتحقيق طبقا للمادة ١٩٩ معدلة • أما اذا كان القائم بالتحقيق قاضيا أو مستشارا ، فيكون تطبيق هذا النص برفع مذكرة من جانب النيابة المختصة الى النائب العام بحالة التحقيق — دون عرض الاوراق عليه حيث لا تكون في حوزة النيابة • ويصدر النائب العام توجيهاته في هذه الحالة فيما يخص موقف النيابة العامة في التحقيق • ويجوز كذلك أن يوجه القائم بالتحقيق تقريراً الى النائب العام بما هو مطلوب من النيابة العامة للانتهاء من التحقيق •

أما الفقرة الأخيرة — وهي معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنها تضع حدا أقصى لسلطة غرفة المشورة في مد الحبس الاحتياطي بحيث لا تتجاوز سلطتها في جميع الأحوال ستة شهور • غير أن النص يفرق بين اللجنة والجنائية في مصير الحبس الاحتياطي عند مضي تلك المدة •

ففي الجرح لم يترك النص وسيلة لاستمرار التحقيق مع حبس المتهم بعد مضي ستة شهور — فأما أن يكون المتهم قد أعلن بإحالة الى المحكمة المختصة فيستمر محبوسا على ذمة المحكمة لا على ذمة التحقيق وتختص هي بالافراج عنه طبقا للمادة ١٥١ • وأما أن يفلى سبيله اذا لم تكن الدعوى صالحة لإحالتها الى المحكمة ، فيستمر التحقيق بعد ذلك دون ما سبيل الى استمرار حبس المتهم أو يقرر بالآ وجه لاقامة الدعوى •

أما في الجنائيات فإن النص ترك الباب مفتوحا لاستمرار حبس المتهم

بأمر من المحكمة المختصة بمد الحبس على النحو المبين بالنص ، وذلك دون صدور أمر بالاحالة للمحاكمة . وعلى ذلك فإن النص ينشئ بهذا الأسلوب جهة اختصاص استثنائية بإجراء من إجراءات التحقيق — وهي المحكمة المختصة لو أن اندعوى أهيلت الى قضاء الحكم ، ويلاحظ أن تعرضها للأمر بمد الحبس لا يعتبر مانعا يمنع أعضاءها من الجلوس فيما بعد للمحكم في الدعوى ، اذ لا يبدون رأيا في موضوعها .

الفصل العاشر

في الافراج المؤقت

المادة (١٤٤)

لقاضى التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع اقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم اذا كان هو الذى أمر بحبسه احتياطيا ، على شرط أن يقر المتهم بالحضور كلما طلب وبالإيفاء من تنفيذ الحكم الذى يمكن أن يصدر ضده .

فلما كان الأمر بالحبس الاحتياطى صادرا من محكمة المنع المستقلة بمنعقدة في غرفة المشورة (١) بناء على استئذاف النيابة العامة للأمر بالافراج السابق صدوره من قاضى التحقيق ، فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج الا منها .

● معقدة بالقلون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نس المادة قبل التعديل كان يكرر غرفة الاتهام ، محل مبرة « محكمة الجلع المستقلة منعقدة في غرفة مشورة » في النص الحالي .

● التعليق :

الأصل أن القائم بالتحقيق هو الذى يملك الافراج في كل الأحوال . ولذلك فإن ماورد بالنص من عبارة « اذا كان هو الذى أمر بحبسه » انما هو سوء صياغة ولا يعتبر شرطا لسلطة قاضى التحقيق في الافراج .

ولا يعنى بحال من الأحوال أن سلطة الافراج تكون لغيره اذا كان قد باشر التحقيق بعد حبس المتهم بأمر من النيابة العامة طبقا للمادة ٢٠١ مثلا .
لان القول بغير ذلك يخالف ما نصت عليه م ٦٩ من اختصاصه وهذه
بالتحقيق ، ولا شك أن الافراج هو أحد اجراءاته وغاية ما في الامر أن
تلك العبارة انما هي تحفظ يشير الى الاستثناء الوارد في الفقرة التالية .

فالفقرة الثانية من المادة تفلح عن قاضي التحقيق سلطة الافراج اذا
كانت محكمة الجنح المستأنفة منمقدة في غرفة المشورة هي التي أمرت
بالحبس الاحتياطي ، حتى لا يعدم أثر قرارها اصرارا على رأيه الأول ،
فلا يكون الافراج في هذه الحالة الا بأمر منها .

المادة (١٤٥)

في غير الأحوال التي يكون فيها الافراج واجبا حتما لا يفرج عن المتهم
بغضبان او بغير ضمان الا بعد ان يعين له محلا في الجهة الكائن بها مركز
الحكمة ان لم يكن مقبلا فيها .

● التعليل :

الافراج الحتمي مثل ما نص عليه في المواد ، ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ .

وتعيين المحل بدائرة المحكمة لا يعنى اقامته به كما لا يشترط أن
يكون مكتب محام . وانما هو لسهولة الاتصال به لأغراض التحقيق .

● من التعليمات العملية للتفليط :

مادة ٤١٠ - يجب الافراج عن المتهم في الحالات الآتية :

(١) اذا كان متبعا في جنحة الحد الاقصى للعقوبة المقررة لها
لا يتجاوز سنة واحدة ، وكان له محل اقامة معروف في مصر ، ولم يكن
عائدا ، ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة ، وذلك اذا مضت
ثمانية ايام من تاريخ استجوابه .

(ب) اذا اصدرت سلطة التحقيق في الواقعة المسندة اليه والمحبوس
احتياطيا على ذمتها ، قرارا بالالا وجه لائحة الدعوى الجنائية .

(ج) إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي ستة شهور ، دون أن يعلن المتهم بإحالة إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة ، أو لم يصدر أمر من المحكمة المختصة ، إذا كانت التهمة جنائية بمد الحبس الاحتياطي .

المادة (١٤٦)

يجوز تعليق الإفراج المؤقت ، في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما ، على تقديم كفالة .

ويقرر قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستقلة منعقدة في عسرة المتسورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزاء كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في أي إجراء من إجراءات التحقيق والدموى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه .

ويخصص الجزء الآخر لنفع ما يأتي بترتيبه :

(أولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثانيا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

والذا قدرت الكفالة بغير تخصيص ، اعتبرت سببا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التعرض من التنفيذ (ب) .

• معلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

• نص المادة قبل التعديل .

يجوز تعليق الإفراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقرر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، إذا كان أمر الإفراج صادرا منها ، مبلغ الكفالة - ويخصص جزء معين منه ليكون جزاء كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدموى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه - ويخصص الجزء الآخر لمبلغ ما يأتي بترتيبه .

(أولا) المصاريف التي دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية .

(ثانيا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثالثا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

● التطبيق :

إذا لم يبين في أمر الإفراج تخصيص مبلغ الكفالة . فانها تكون ضامنة في مجموعها للحضور وعدم التهرب من الحكم ، على أن تدفع منها أولا الالتزامات الثلاثة المشار إليها في نهاية المادة - طبقاً لما جرى عليه العمل .

(المادة ١٤٧)

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بإيداع المبلغ المقدر في خزنة المحكمة نقداً أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة .
ويجوز أن يقبل من أي شخص ملئء التمهيد بدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا أخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ، ويؤخذ عليه التمهيد بذلك في محضر التحقيق أو بتقرير في قلم الكتاب . ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

(المادة ١٤٨)

إذا لم يتم المتهم بغية عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكاً للحكومة بغية حلجة إلى حكم بذلك .
ويرد الجزء الثاني للمتهم إذا صدر في الدعوى قرار بطل لوجهه ، أو حكم بالبراءة .

● التطبيق :

يراجع التطبيق على المادة ١٤٦ وفي حالة عدم التخصيص لا يرد شيء للمتهم المخالف .

(المادة ١٤٩)

تقضى التحقيق إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه للكتب البوليس في الأوقات التي يحددها له في أمر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .

وله ان يطلب منه اخفاء مكان الإقامة فيه غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة كما له ان يحظر عليه ارتياد مكان معين .

● التعليق :

تعتبر أوامر قاضى التحقيق المنصوص عليها فى هذه المادة من قبيل تدابير الأمان الاحتياطية - التى يبررها أنها أقل وطأة من الحبس الاحتياطى الذى يقترن انهاءه باشتراط هذه التدابير .

المادة (١٥٠)

الأمر الصادر بالافراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار أمر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه ، إذا قويت الأدلة ضده أو اضل بالشروط المفروضة عليه ، أو وجدت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الإجراء .

● التعليق :

توافر شروط الأمر بإعادة حبس المتهم يقدره القائم بالتحقيق تحت رقابة قاضى الموضوع - بخاصة شرط ازدياد قوة الأدلة .

والإخلال بشروط الافراج يقصد بها ما ورد فى المادة السابقة .

أما الظروف التى تجدد بعد الافراج وتبرر إعادة الحبس فهى الظروف التى تبرر الحبس الاحتياطى أساسا ، ومنها توافر شرط جديد من شروط الحبس ، مثل تحول جنحة ضرب أقل من عشرين يوما الى جناية ضرب أفضى الى موت . (تراجع المادة ١٣٤ والتعليق عليها) .



وإذا ما صدر أمر جديد بحبس المتهم فإنه يخفض للحدود والعدد وإجراءات المد التى يخفض لها أمر الحبس الاول .

وإذا ظهرت أدلة جديدة وكانت الدعوى قد أحيلت إلى المحكمة ،
فإن إعادة الحبس تخضع لحكم المادة التالية - هذا مع مراعاة أن النيابة
العامة هي التي تقوم بإجراء التحقيقات التكمينية في هذه الحالة طبقاً
للمادة ٢١٤ مكرراً .

المادة (١٥١)

إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه أن كان محبوباً أو
حبسه أن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المال إليها .

وفي حالة الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد
من اختصاص محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجناح المستأنفة منعقدة
في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع
الدعوى إلى المحكمة المختصة .

● معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

إذا أحيل المتهم إلى غرفة الاتهام أو إلى المحكمة يكون الإفراج عنه أن كان
محبوباً أو حبسه أن كان مفرجاً عنه من اختصاص الجهة المال إليها . وفي حالة
الإحالة إلى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة
الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في
طلب الإفراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

● كان صدر المادة في تعديل ١٩٦٢ ينص على أنه : إذا أحيل المتهم إلى مستشار
الإحالة أو إلى المحكمة ١٠٠٠ ، ثم رفعت من النص عبارة : مستشار الإحالة . يملتنس
نص المادة الثالثة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى نظام مستشار الإحالة .

● التعليق :

راجع التعليق على المادة السابقة .

المادة (١٥٢)

لا يقبل من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالإعراج عنه .
● راجع التعليق على المادة ١٣٧ .

الفصل الحادى عشر

في انتهاء التحقيق والتصرف فى الدعوى

المادة (١٥٣)

مضى انتهى التحقيق يرسل قاضى التحقيق الاوراق الى النيابة العامة ، وعليها ان تقدم له طلباتها كتابية خلال ثلاثة ايام اذا كان المتهم محبوسا وعشرة ايام اذا كان مفرجا عنه .
وعليه ان يخطر ببال الخصوم ، فيبدوا ما قد يكون لديهم من أقوال .
● التطبيق :

لا محل للفقرة الأولى في حالة قيام النيابة العامة بالتحقيق . أما عن الفقرة الثانية فالمفروض أن تخطر النيابة العامة الخصوم بانتهااء التحقيق — ولو شفهيا في مواجهتهم مع اثبات ذلك بالمحضر — ليمارسوا حقهم المقرر فى النص .

المادة (١٥٤)

إذا رأى قاضى التحقيق ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو ان الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمرا بأن لاوجه لاقلمة الدعوى .
● ويفرج عن المتهم المحبوس أن لم يكن محبوسا لسبب آخر .
● ويجب ان يشتمل الامر على الاسباب التى بنى عليها (هـ) .

ويعلن الامر للمدعى بالحقوق المدنية ، واذا كان قد تولى يكون الاعلان لورثته جملة في محل اقامته (هـ) .

● الفترتان الاخيرتان مضافتان بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١٧

● التعليق :

يقصد بأن الواقعة لا يعاقب عليها القانون — كل سبب يمنح قانونا من رفع الدعوى الجنائية — كمضى المدة أو قيام مانع من موانع العقاب أو أى سبب آخر — المذكرة الايضاحية للقانون . وتجبر النص يمثل فوق ذلك بطبيعة الحال صورة عدم انطباق الواقعة على نص من نصوص التجريم .

والمفروض أن عدم كفاية الأدلة يرد على الاسناد المادى — استناد الفعل المكون للجريمة الى المتهم . أما عدم كفاية الوقائع الثابتة الدلالة على تولف عناصر الجريمة ، فانه يكون صورة من عدم انطباق الواقعة على نص من نصوص التجريم ، وليس صورة من عدم كفاية الأدلة .

والاخراج عن المتهم عدد الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى هو من صور الاجراج الحتمى المشار اليها في المادة ١٤٥ .

واعلان الامر للمدعى بالحقوق المدنية هو تكى يستعمل حقه في الاستئناف (م ١٦٢) وليسرى في حقه الميعاد المقرر في المادة ١٦٦ . أما المجنى عليه الذى لم يدع حثيا فلا يعلن بالأمر على خلاف الحال في أمر الحفظ — م ٦٢ (تراجع المادة ٢٠٩ والتعليق عليها — في شأن الأمر الصادر من النيابة العامة) هذا وإن كان عدم اعلان الأمر للمجنى عليه لا يخل بحجيته في مواجهته ، بحيث يتمتع عليه بضدوره رفع الدعوى بالطريق المباشر . (أنظر المادة ٢٣٣ والتعليق عليها) .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى مادام (م ١٩ — الاجرامات الجنائية)

تلقا لم يبلغ قانونا فلا يجوز مع بقاءه تلقا اقامة الدعوى من ذات الواقعة التى صدر الامر فيها لان له فى نطاق حجتيه المؤقتة ما للحكام من قوة الامر الملقى به . ولا يغير من ذلك عدم اعلان المدعى بالحق المدعى به .
(تلقف ١٩٧٨/٥/١٥ مج ٢٩ ص ٥٢٠)
(تلقف ١٩٨٠/١١/٥ مج ٣١ ص ١٧٥)

★ دل الشارع بما نص عليه فى المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٣٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الاصل أن الامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى له قوة الامر الملقى بما يتمتع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الاصل حكمه عام فينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة اطراف الدعوى الجنائية فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الامر المشار اليه على النيابة العامة — ما لم تظهر دلائل جديدة — وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يتعد بالفروقة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالاشارة فى المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه الذى استبعد منها بالتعميل المخل على قانون الاجراءات الجنائية بالتقنين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه متى تعد من الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق فلا تقوم له صفة الخصم فى الدعوى ويتمتع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الامر الصادر بأن لاوجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الامر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الامر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة فى الدعوى وهو ما لا يتفق مع ما حذف اليه الشارع من احاطة الامر بأن لاوجه متى صار بلغا — بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويتمتع من معاودة طرح النزاع ذاته أمام القضاء .
(تلقف ١٩٦٧/١/٣٠ مج ١٨ ص ١١٧)

★ يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أنه مادام الامر بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من احدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاءه تلقا لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى من ذات الواقعة التى صدر فيها ، لان له فى نطاق حجتيه المؤقتة ما للحكام من قوة الامر الملقى ، وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من اخص خصائص النظام العام ، جائزا ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون موجبات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .
(تلقف ١٩٦٩/١٠/١٣ مج ٢٠ ص ١٠٥٦)

★ الاصل أن الامر بعدم وجود وجه المبنى على اسباب عينية بل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها فى ذاتها ليست من الافعال التى يعاقب عليها القانون يكسب — كالحكم البراءة — حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ،

ولا كذلك إذا كان مبنياً على لحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين فإنه لا يجوز حجية الأي في حق من صدر لصالحه .
(نقض ١٩٧٥/٥/١٨ مع س ٣٦ من ٤٣١)

* من المقرر بنص المقتضين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضي سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد سيرورتها بأنه متى توافرت شرائطها القانونية ، وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
(نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ مع س ٢٤ من ٦٥٣)

* الدلع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لسبق صدور أمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى - دلع جوهري يعين أن تعرض له المحكمة أيراداً ورداً ، وأغفل ذلك تصور في الحكم يعينه .
(نقض ١٩٨٠/١٠/٢٩ مع س ٣١ ق ١٧٥)

* القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية يلتقي في النهاية مع القضاء بعدم قبول الدعوى .
(نقض ١٩٨٠/١١/٥ مع س ٢١ ق ١٨١)

المادة (١٥٥)

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة مخالفة يحيل المتهم إلى المحكمة الجزائية ، ويفرج عنه أن لم يكن محبوباً لسبب آخر .

● التطبيق :

والإفراج هنا أيضاً حتمى كما في حالة المادة السابقة - لأن الحبس الاحتياطي غير جائز في المخالفات (م ١٣٤) .

المادة (١٥٦)

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنحة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزائية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المنفردة بأفراد الناس فيجعلها إلى محكمة الجنائيات .

● التطبيق :

تكون الاحالة بأمر احالة يعلن الى المتهم طبقا للمادة ١/٢٣٢ ،
وبمراعاة الاجراءات الواردة في المادة التالية .

المادة (١٥٧)

على النيابة العامة عند صدور القرار بالاحالة الدعوى الى المحكمة
الجزائية ان تقوم بارسال جميع الاوراق الى قلم مكتب المحكمة في ظرف يومين
وباعلان الخصوم بالحضور امام المحكمة في اقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .

● التطبيق :

التكليف هنا صادر الى النيابة العامة في مجموعها باعتبار أن كاتب
التحقيق يتبعها اداريا كما تنتميها أمانة سر محكمة الجناح الجزئية ، فارسل
الأوراق انما يكون من أحد موظفي النيابة الى موظف آخر .

● المادة (١٥٨)

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية ، وإن الأتلة على المتهم كقضية
يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بارسال الاوراق اليها
فورا .

● مجلة القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكر في
١٩٨١/١/٤ ، وكانت قد ضلعت من قبل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● استعمل تعديل سنة ١٩٨١ عبارة « محكمة الجنايات » بعبارة « مستشار الاحالة »
التي وردت في نص سنة ١٩٦٢ حيث كان نظام مستشار الاحالة قد استحدث بالقانون
١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . وقد الفاه أخيراً للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها الى غرفة الاتهام ، ويكلف
النيابة العامة بارسال الاوراق اليها فورا .

ومع ذلك يجوز له بدلا من تقديم الدعوى الى غرفة الاتهام أن يصدر أمرا بإحالتها
الى المحكمة الجزئية ، إذا رأى أن الجنائية تستدعي الترتيب بأحد الاستداز القانونية
أو بطريق مختلفة من شأنها تخفيض العبء الى حدود الجناح . على أن ذلك لا يجوز
له إذا كان الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة . أو من تلقاها نفس القاضي . ويجب أن يشمل على بيان الاعتذار أو الظروف المخففة التي بني عليها .
والمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص . إذا رأت أن الظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجرح .

● التطبيق :

يصدر القائم بالتحقيق أمر إحالة يتم بصدوره انتقال الدعوى الى حوزة محكمة الجنايات : ودون ارتباط باعلان المتهم لجلسة معددة وإنما يتم تكليفه بالحضور أمام محكمة الجنايات بالجلسة التي تحدد فيها بعد من قبل رئيس محكمة الاستئناف طبقاً للمادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ ج .

ويصدر الأمر بالإحالة في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة من المحامي العام أو من يقوم مقامه على الأقل طبقاً للمادة ٢١٤/٢ ، ووفقاً للإجراءات الواردة بها وبمادة ٢١٤ مكرراً .
والمادة قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٩٢ كانت تتضمن ما يعرف بنظام « التجنيح » الذي ألغى في ذلك التعديل .

● المادة (١٥٩)

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة الى المحكمة الجزئية او محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطياً او الإفراج عنه، او في القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

● معنلة القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي استبدل بفرقة الاتهام نظام مستشار الإحالة ، ثم أخيراً بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى هذا النظام (الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٢)

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
« يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة الى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام في استمرار حبس المتهم احتياطياً ، أو الإفراج عنه ، أو في القبض عليه وحبسه احتياطياً ، إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه » .

● التطبيق :

أضيفت عبارة « محكمة الجنايات » في تعديل سنة ١٩٥٧ للتلتزم

مع مقتضى المادة ١٥٦ فيما يتعلق بحالات احوالة جنح النشر الى محكمة الجنايات الواردة في المادة المذكورة . ثم أصبح مدلولها شاملا لجميع أحوال الاحالة للجنايات بعد تعديل المادة ١٥٩ بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

وتخضع اعادة القبض أو الحبس طبقا لهذه المادة - للشروط الواردة في المادة ١٥٠ ، وانما هي اشارة هنا الى استخدام قاضي التحقيق سلطته في هذه المناسبة كأخر تصرف له في شأن المتهم .

المادة (١٦٠)

تشتمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقا للبواد ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ على اسم والقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصنامته وبين الواقعة المتسوية اليه ووصفها القانوني .

الفصل الثاني عشر

في استئناف أوامر قاضي التحقيق

مقدمة :

يفرق بين أوامر التحقيق و « اجراءات التحقيق » . ويخرج عن معنى الأوامر في شأن جواز الاستئناف - ما يصدر من أوامر الضبط والاهضار ، أو القبض أو الحبس ، فهذه تعتبر اجراءات احتياطية ضد المتهم ولا تعتبر أوامر بالمنع المقصود في نصوص هذا الفصل .

وانما المقصود في هذه النصوص هي الأوامر الفاصلة في الاختصاص ، وفي طلبات الامراج عن المتهم ، وأوامر التصرف في التحقيق . أما الأوامر المتطعة بالتصرف في الأشياء المضبوطة : فان المطن فيها بطريق التظلم قد نص عليه في المادة ١٠٠/٢ .

والاصل أن الاستئناف وطرق المطن عموما لا تكون الا في الحالات

التي ينص عليها القانون وتحدد المواد ١٦١ إلى ١٦٤ هذه الحالات : فلا يقبل في غيرها .

المادة (١٦٠ مكرراً)

يجوز للقائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون المقبولات أن يعيل الدعوى إلى مهلكم الجنب لتتضي فيها ونفاً لأحكام المادة المذكورة .

* مضافة بالقانون ٦٢ لسنة ١١٧٥ - الجريدة الرسمية رقم ٢١، ١٩٧٥/٧/٣١

● التطبيق :

هذه حالة تجنيح مما كان منصوباً عليه في المادة ١٥٨ عند صدور القانون وألغى في تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

والمادة ١١٨ مكرراً من قانون المقبولات تنص على عذر قانوني مخفف جوازي للمحكمة وينزل بالمقبولة الأصلية إلى عقوبة للجنة في جرائم الاختلاس والخر .

والنص لا يخاطب قاضي التحقيق ، ولهذا فإن مكانه الصحيح هو النصوص المتعلقة بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة في الباب الرابع ، وفي نهاية المادة الأخيرة منه على وجه التحديد (٢١٤) .

وحكم هذه المادة لا يتنافر مع نصوص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة التي تفتص بالجرائم المشار إليها في المادة ١١٨ مكرراً أ عقوبات ، بل يكون للنائب العام وللمحامي العام أن يستخدما السلطة المخولة لهما في النص - في إطار أحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

المادة (١٦١)

النيابة العامة أن تستلف ولو لمصلحة اتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب الخصوم .

● التعليق :

تخرج من نطاق التعميم الوارد بالنص - القرارات المنصوص على نفاذيتها مثل القرار بعدم قبول المدعى بالصق المحدث (م ٧٦) ، وقرارات الاحالة اذ أنها تعرض الدعوى برمتها على محكمة الموضوع - ذلك فيما عدا الحالة المنصوص بوجه خاص على حق النيابة في استئنافها، في المادة ١٦٤ .

ويدخل في نطاق المادة - في رأى البعض (توفيق الشاوي . تعليق على المادة في مجموعة قانون الاجراءات الجنائية ١٩٥١) أوامر الحبس فضلا عن أوامر الافراج .

وعموم النص كان يؤدي الى أن للنياية استئناف قرار الافراج في الجنع والجنايات على حد سواء . ولكن تعديل المادتين ١٦٤ ، ١٦٨ بالقانون ١٠٧ سنة ١٩٦٢ يقوم على أساس قصر حقها في الطعن على أهوال الجنايات .

المادة (١٦٢)

المدعى بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لوجه لاقامة الدعوى الا اذا كان الامر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه التاء تأدية وتلفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

● معنلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

● نص المادة قبل التعديل

للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاوامر المسببة من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى .

● اختلف القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ عبارة « ما لم تكن من الجرائم ... » الى الماددة .

● التعليق :

لا بد للمجنى عليه ، ليكون له حق الاستئناف طبقا للمادة منذ

تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن يكون قد قبل كمدع مدني ، وتلاحظ في هذا الشأن خطورة قرار قاضي التحقيق في صدد قبول الادعاء المدني، وهو قرار نهائي غير قابل للطعن طبقا للمادة ٧٦ - هذا في حالة التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق .

أما في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة فإن قرارها في هذا انصدد قابل للطعن طبقا للمادة ١٩٩ مكررا .
والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات التي أجاز النص في شأنها استئناف القرار بالألا وجه في تهمة موجهة ضد موظف عام - هي التي يخائب الموظفين على عدم تنفيذ الأحكام أو استعمال سلطة وظرفهم في وقف تنفيذ الأوامر أو أحكام القوانين واللوائح .

ومن المفهوم أن معارضة المدعى بالحقوق المدنية تتناول الدعوى الجنائية مع الدعوى المدنية (المذكرة الإيضاحية) .

المادة (١٦٢)

لجميع الخصوم أن يستنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

● التعليل :

المقصود هنا الأوامر المتعلقة باختصاص قاضي التحقيق بواقعة معينة ، فإذا قضى في الطعن بعدم اختصاصه فلا يترتب على ذلك بطلان ما اتخذ من إجراءات التحقيق .

ويلاحظ أن هذا النص يستبعد أيضا المجنى عليه إذ لا يعتبر خصما إلا بقبوله مدعيا مدنيا (أنظر التطبيق على المادة السابقة) .

● الجايد والقضائية :

✱ جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام

مقتصر بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .
(نفس ١٩٥٦/٤ مع ٧ من ٥٤٨)

المادة (١٦٦)

للنيابة العامة وهذا استئناف الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة طبقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ .
ولها وهذا كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنحة بالانحراج المؤقت عن التهم المحبوس احتياطياً .

● معجلة بالثلاثون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧

● نص المادة قبل التعديل :

لا يجوز لغير النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، وذلك مع عدم الإخلال بما للمتهم من الحق في أنه يجب أن الواقعة التي انتهت عليها الإحالة لا يحلف عليها القانون .

● التعليق :

يقصر نص الفقرة الأولى. حق استئناف أمر الإحالة إلى محكمة الجench على النيابة العامة ، حتى لا تنتظر عرض الأمر على المحكمة وتطلب إليها الحكم بعدم الاختصاص وتطول بذلك إجراءات الإحالة والمحاكمة ، فيكون في استئناف الأمر اختصار للإجراءات حيث يكون لغرفة المشورة أن تلنى الأمر وتقدم الدعوى إلى محكمة الجنائيات إذا رأت أن الواقعة جنحية . كما يكون لها أن تأمر بالآ وجه لاقامة الدعوى — أنظر التعليق على المادة ١٦٧ .

أما بالنسبة للمتهم والمدعى المدني فليس لهما مصلحة في الطعن على مثل هذا الأمر لأنه لا يمس حقوقهما في المرافعة في الموضوع والوصول إلى ما يبينانه سواء بالنسبة للمتهم فيما يتصل بالدعوى الجنائية ، أو المدعى المدني بالنسبة للدعوى المدنية — مع مراعاة أنه ليس خصماً في غير الدعوى المدنية ، ويستطيع أن يطلب التعويض الذي يناسبه بصرف النظر من درجة المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

أما عن الفقرة الثانية - وهي مضافة في تعديل سنة ١٩٦٢ - فقد افترضت ما سبق أن أوضحنه من أن حق الاستئناف لا يقوم إلا بنص (أنظر مقدمة الفصل) ، فجاءت صياغة الفقرة بما يؤدي إلى « قصر » حق النيابة في استئناف الأمر بالافراج - على أحوال الجنائيات ، فلا يكون لها ذلك في أحوال الجنح ، وذلك بما أن كان عدم وجود نص قبل تعديل ١٩٦٢ قد فتح الباب للقول باستئناف النيابة للأمر بالافراج في كل الأحوال بمقتضى عموم نص المادة ١٦١ . ولكن هذا القول كان يستند إلى التسوية بين الأوامر بمعنى القرارات (ordonnances) وبين الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم - وهذه في الواقع لا يدخل من بينها في نطاق جواز الاستئناف إلا الأمر بالافراج . وقد حدد ذلك في النص الجديد الذي وضع الأمور في نصابها .

هذا وقد عدلت المادة ١٦٨ بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أيضاً لتلائم مع ما ورد به تعديل المادة ١٦٤ على نحو ما أوضحنه .

وكان القانون المذكور قد أضاف فقرة ثانية إلى المادة ٢٠٥ لتقرر ذات الأوضاع عن الأمر الصادر من القاضي الجزئي في حالة التحقيق بمعرفة النيابة العامة ، ولكنها ألغيت بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ فالتصر في النيابة على استئناف أمر الافراج الصادر من قاضي التحقيق (م) (١٦٤) دون الصادر من القاضي الجزئي .

المادة (١٦٥)

يحصل الاستئناف بقرار في قلم الكتبة .

● معطلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/١/١٩٦٢ .

● نص المادة قبل التعديل .

« يحصل الاستئناف بقرار في قلم الكتبة في مهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو للتبليغ أو الإعلان حسب الأحوال » .

● التطبيق :

« قلم الكتاب » بالنسبة لغضاض التحقيق هو القلم الجنائي بالمحكمة التي يجرى التحقيق في دائرتها . وهو يتبع النيابة العامة من الناحية الادارية .

المادة (١٦٦)

يكون ميعاد الاستئناف اربعاً وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة ايام في الاحوال الاخرى ، ويتبدى الميعاد من تاريخ صدور الامر بالنسبة الى التليغ العلنية ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لبقى الخصوم .

● محلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/١/١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل .

● يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للثائب العام عشرة ايام .

● من المذكرة الايضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

رأى توحيد ميعاد استئناف الامر لدى التحقيق فاصبح عشرة ايام بالنسبة لجميع الخصوم بما في ذلك الثائب العام - فيما عدا استئناف الامر الصادر بالفراج من التهم المحبوس احتياطياً في جنائية فقد اصبح اربعاً وعشرين ساعة حتى لا يتعطل تنفيذ امر الافراج مدة طويلة يفتر مرور (م ١٦٦) كما رأى وجوب الفصل في الاستئناف في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ التقرير - والا لتمين تنفيذ الامر الصادر من القاضي الجزائي بالفراج فوراً (م ١٦٨) .

● التطبيق :

وحد النص الجديد المدة بالنسبة لجميع الخصوم على أن تمارس النيابة العامة في مجموعها الحق في الاستئناف خلال الموعد المحدد .

المادة (١٦٧)

يرفع الاستئناف الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة الا اذا كان الامر المستأنف صادراً بالأوجه لاقلمة الدعوى في جنائية فترفع الاستئناف الى محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة .

وإذا كان الذي تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٢٥ فلا يقل الظمن في الأمر الصادر منه إلا إذا كان متعلقاً بالاختصاص أو بالأوجه لأقلية الدعوى ويكون الظمن أمام محكمة الجنيلات منعقدة في غرفة المشورة .

وعلى غرفة المشورة عند إلغاء الأمر بالأوجه لأقلية الدعوى أن تعيد القضية معينة الجريمة المكونة لها والأعمال المرتكبة ونس القانون التطبيق عليها ، وذلك لاحالتها إلى المحكمة المختصة .

وتكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة في جميع الأحوال نهائية .

● محلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ للمريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١١/١١/١٩٨١ .

● نص المادة في تعديل ١٩٦٢ :

« يرفع الاستئناف إلى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة إلا إذا كان الأمر المستأنف صادراً بأن لا وجه للأقامة الدعوى في جنابة لرفع الاستئناف إلى مستشار الإحالة » .

« ويفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال » .

● نص المادة قبل تعديلهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

« يرفع الاستئناف إلى غرفة الاتهام ، ويفصل فيه على وجه الاستعجال » .

● التعليق :

المحول عليه في تحديد اختصاص محكمة الجنب المستأنفة أو محكمة الجنابات بالظمن في انقرار بالأوجه ، هو الوصف الذي أعطى للجريمة كجنابة أو جنحة في ذلك القرار بصرف النظر عما يراه الطاعن أو ما تنتهي إليه الغرفة في نظرها للظمن .

ويعتضى عموم نص الفقرة الثالثة فإنه في حالة ما إذا رأت غرفة المشورة إلغاء الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى مع تكيفها الواقعة على أنها جنابة ، فإنها تعيد القضية لاحتلتها إلى محكمة الجنابات بالوصف الذي تحدده مع مراعاة ما يأتي :

(١) يستوى أن تكون غرفة المشورة صاحبة القرار هي غرفة محكمة الجنابات أو محكمة الجنب المستأنفة — أي سواء كان قد صدر الأمر بالأوجه

أصلاً باعتبار الواقعة جنائية أو باعتبارها جنحة (على خلاف الحال في ظل نظام مستشار الاحالة المبنى حيث لم يكن لغرفة المشورة بمحكمة الجنح المستأنفة اختصاص في الاحالة الى محكمة الجنائيات) •

(٢) ويكون على قاضى التحقيق (أو عضو النيابة المختص اذا كان الأمر صادراً من النيابة طبقاً للمادة ٢٠٩ ومطبوعاً في شأن الطعن فيه الفقرة الثالثة من المادة ٢١٠ معدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١) أن يصدر الأمر بالاحالة الى المحكمة المبينة في قرار غرفة المشورة •

واعادة القضية الى قاضى التحقيق على النحو المبين بالنص يجعل لغرفة المشورة دوراً في الاتهام يمنع أعضائها من نظر الدعوى فيما لو عرضت على أى منهم في مرحلة الحكم — على قرارها يتمتع ذلك على أعضاء محكمة الجنائيات في حالة المادة ١١/٣ج •



تستبعد الفقرة الثانية في شأن قرارات المستشار المنتدب للتحقيق — سلطة النيابة في الاستئناف للقرارات المنصوص عليها في المادة ١٦٤، وهي قرارات الاحالة الى المحكمة الجزئية وقرارات الافراج المؤقت في جنائية •



والمقصود بالفقرة الأخيرة أن قرارات الغرفة باتة لا يطعن فيها بالنقض بعد الباء المواد من ١٩٣ — ١٩٩ بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ •

● المبادئ التفصيلية :

• أن قضاء النقض قد استقر على أن لغرفة الاتهام — سواء عند احالة الدعوى عليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند نظرها الاستئناف المرموع اليها من امر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى — أن تمحص الوقائع المطروحة امامها والادلة المقدمة اليها وتصدر امرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو ان الواقعة غير محتسبة عليها أو لاجرمية فيها •

(نقض ١٩٥٥/١١/٦ من ٢٧٥)

المادة (١٦٨)

لا يجوز في مواد الجنايات تنفيذ الامر الصادر بالافراج المؤقت من المتهم المحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المخصوص عليه في المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه اذا رفع في هذا الميعاد .

ولمحكمة الجنح المستقلة منعقدة في غرفة المشورة ان تقرر بعد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ .

وإذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة ايام من تاريخ اقراره به وجب تنفيذ الامر بالافراج فوراً .

● محنة باللائحة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/١/١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل :

• لا يجوز تنفيذ الامر الصادر بالافراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المخصوص عليه في المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل في الاستئناف اذا رفع في الميعاد .

● التطبيق :

ينفذ قرار الافراج في الجلسة فوراً لعدم جواز استئنافه —
(راجع التعليق على المادة ١٦٤) .

وتتارس غرفة المشورة سلطتها طبقاً للفقرة الثانية من المادة — اذا حل موعد مد الحبس خلال ميعاد الاستئناف، أو اذا حل والأمر بالافراج مستأنف أمامها — وذلك لحين الفصل في الاستئناف . على أنه اذا لم يفصل في الاستئناف ذاته في خلال ثلاثة أيام فإن الافراج ينفذ فوراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ، ويسقط الاستئناف ذاته وما ترتب عليه من صدور قرار بمد الحبس لوروده في هذه الحالة على غير محمل . ولايجوز اعادة حبس المتهم الا اذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٥٠ .

ويلاحظ أنه اذا أتبعت الافراج في جنابة بأمر بالأوجه لا قامسة الدعوى فإن الأمر الأول يستأنف أمام غرفة المشورة لمحكمة الجنح المستأنفة ، في حين يستأنف الامر بالأوجه أمام محكمة الجنايات في

غرفة مشورتها كذلك - طبقاً للمادة ١٦٧ معدمة - غير أنه بصودر الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى فإن الإفراج يكون قد تحول الى إفراج حتمى يمتين تنفيذه فوراً طبقاً للمادة ١٥٤/٢ ورغم استئناف قرار الإفراج أو الأمر بالأوجه أمام غرفة المشورة المختصة .

المادة (١٦٩)

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المبنى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لأوجه لأقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع إليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفض الاستئناف إذا كان ذلك محل .

● معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ في ١٧/٦/١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المبنى عليه أو من المبنى بالحقوق المدنية - جاز لغرفة الاتهام أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفض الاستئناف .

● التعليق :

استبعد المجنى عليه من النص في تعديل سنة ١٩٦٢ كما استبعد من نص المادة ١٦٢ . ولتتصر حكم النص على استئناف الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى دون غيره من أوامر قاضى التحقيق .

الفصل الثالث عشر

(المواد من ١٧٠ - ١٩٢ : ملغاه)

● ملغاه بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ بكرة في ١٩٨١/١١/٤ .

● عنوان الفصل كان « في غرفة الاتهام » عند صدور القانون الاجراءات الجنائية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وعمل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الى « في مستشار الاحالة » - إذ كان ذلك القانون قد استحدث نظام مستشار الاحالة وعمل في سبيل ذلك معظم نصوص هذا الفصل . غير أن ذلك النظام قد ألغى بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١

والغيت نصوص الفصل جميعها بمقتضى القانون المذكور - ما كان منها قد عدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وما كان منها على حاله منذ صدوره بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . ونوردها جميعا فيما يلي .

● المذكرة الايضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

انارت خاتمة عدد الاوامر الصادرة من مستشار الاحالة بالوجه لثلاثة الدعوى بل وشرتها الالتقاء الى امرين - اولهما سلامة تفكير النيابة العامة فيما رجحت هي فيه الادانة في مواد الجنائيات التي احالتها اليه لاحالتها الى محكمة الجنائيات ، وثانيهما ان اصبحت مرحلة الاحالة على هذا الاساس مجرد اجراء شكلي ، ولم يحقق الهدف منها بل كانت على التلخيص فترة من الزمن ليست بالقصيرة من شأنها تعطيل الفصل في القضايا رغم تزايد عددها الذي يدعو الى عدالة لاجرة ، هذا فضلا عما سارت اليه الامور من ان رؤساء النيابة الكلية قد اصبخوا بدرجة محامي عام له من الشهرة والكفاءة حائستلغار الاحالة ، ومن ثم فلم يكن هناك محل لعدم الاعتماد على القضاء مستشار الاحالة ، اكفاء بان يكون التصرف في الجنائيات للمصامين العاميين .

● التحقيق :

لحل الانتقادات التي اوردتها المذكرة الايضاحية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تصدق بوجه خاص على نظام « مستشار الاحالة » ، ولا تنطبق على نظام الاحالة بوجه عام عندما كان يتولى قضاء الاحالة من هم دون درجة مستشار ، سواء في نظام قاضي الاحالة الذي كان معمولاً به في ظل قانون تحقيق الجنائيات القديم ، أم نظلم غرفة الاتهام الذي صدر به قانون الاجراءات الجنائية في اول امره بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد قام نظام الاحالة فيما سبق بدوره الذي تبرز اهميته بوجه خاص مع قيام النيابة العامة بسلطة التحقيق .

هذا وبالماء مرحلة « قضاء الاحالة » في نظام الاجراءات الجنائية المصري بالغاء نصوص هذا الفصل الثالث عشر - اصبحت الاحالة تتم مباشرة من سلطة التحقيق الى محكمة الجنائيات طبقا للمادتين ١٥٨ ، ٢١٤ المعدلتين بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● وقد نصت المادة الخامسة من القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على

ما يأتي :

تعاد القضايا المرفوعة الى مستشار الاحالة والتي لم يصدر قراره فيها الى سلطة التحقيق التي احالتها اليه للتصرف فيها طبقا لاحكام هذا القانون .
(م - ٢٠ - الاجراءات الجنائية)

أما الطعون المرفوعة إلى مستشار الإحالة في الأوامر الصادرة من سلطة التحقيق والتي لم يصدر قراره فيها فتحال بحالتها إلى غرفة المشورة بمحكمة الجنايات أو بمحكمة الجلسات المستأنفة حسب الأحوال لتعمل فيها طبقاً لحكام هذا القانون . وتلحق النيابة العامة الخصوم بالجلسة التي تحدد للقررها .

ويأتي في شأن القضايا والطعون التي أصدر فيها مستشار الإحالة قراره الأحكام التي كانت سارية قبل العمل بهذا القانون .

• نصوص الفصل الثالث عشر قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١:

مادة ١٧٠ - يتولى قضاء الإحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية ، مستشار أو أكثر تمليه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية في مبدأ كل سنة قضائية مع مراعاة حكم المبدأ الأول من المادة ٣٦٧ .

وتأتي إلى مستشار الإحالة دعاوى الجنايات طبقاً للمواد ١٤٨ و ١٦٧ و ٣١٠ و ٢١٤ وينظر هذا كله الاختصاصات الأخرى المخولة له في القانون .

وإذا كان الذي تولى التحقيق مستشاراً عملاً بالمادة ٦٥ فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجلسات المستأنفة ملقبة في غرفة المشورة واستشار الإحالة .

مادة ١٧١ - على مستشار الإحالة عند وصول ملف القضية إليه أن يحدد الدور الذي ستعقد فيه وأن يحد جدول قضايا كل دور من أدوار الإنقاذ ويأمر بإعلان المتهم ويألي الخصوم باليوم الذي يحدد للنظر القضية . ويجوز له أن يحد جلساته في غير الأيام المحددة لإلغائها أو في غير مقر المحكمة كلما اقتضت الحال ذلك .

مادة ١٧٢ - تلحق النيابة العامة المتهم ويألي الخصوم بالجلسة المحددة للنظر القضية قبل التقاضي بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٧٣ - يحد مستشار الإحالة جلساته في غير ملابذة . ويصدر أوامره بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الكوالم النيابة العامة والمتهم ويألي الخصوم .

ويجوز أن يدعو المحقق ليحكم كل مايلزم من إيضاحات .

ويجب أن تشمل أوامره سواء أكانت بالإحالة إلى المحكمة أم بأن لا وجه للقائمة الدعوى على الأسباب التي يثبت عليها .

مادة ١٧٤ - يكون مستشار الإحالة حاضراً للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة .

مادة ١٧٥ - مستشار الإحالة لم يعمد الأحوال أن يجري نفسه تحققة كعملها ، أو مكتب التفتيش الذي تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لإحرازه . وتكون له في حالة قيامه بالتحقيق كل السلطات المختصة للقاضي التحقيق متى انكمر التحقيق من الخصوم بالطولام عليه ويحدد جلسة يقتر بها المتهم ودائرة الخصوم قبل التقاضي بثلاثة أيام على الأقل لسماع الكوالمهم ، وبإسأل الأوراق التي النيابة العامة طبقاً لما هو مقر في المادة ١٥٣ .

مادة ١٧٦ - إذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو ان المتهم على الذم غير كافية ، يصدر أمراً بأن لا وجه لاتهامه الدعوى ، ويخرج من المتهم المحبس احتياطياً ما لم يكن محبوساً لسبب آخر .

مادة ١٧٧ - إذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة جثة أو مخالفة يأمر بإحالتها الى المحكمة الجزائية المختصة ، ما لم تكن من الجثث التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق الظفر - فـ هذا الجثث المظرة بالفرد الناس فيميلها الى محكمة الجثثيات .

وإذا كان الامر صائراً بإحالة للدعوى الى المحكمة الجزائية يجب على النيابة العامة ان تقوم فوراً بإرسال جميع الأوراق اليها وإعلان الخصوم بالمشور أمامها في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة في المادة ٢٢٢ .

مادة ١٧٨ - إذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة جنسية وإن الإثبات على المتهم كافية يأمر بإحالة الدعوى الى محكمة الجثثيات .

وإذا وجد فيه فيما إذا كانت الواقعة جنسية أو جثة أو مخالفة فيجوز له ان يأمر بإحالتها الى محكمة الجثثيات بالوصفين للحكم بما تراه .

وفي جميع الاحوال إذا تبين له ان الجنائية تدخل في اختصاص المستشار الفرد يأمر بإحالتها اليه .

مادة ١٧٩ - مستشار الاحالة في جميع الاحوال ان يقرر في امر الاحالة الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم وأن يضيف الظروف الممنعة التي تكتفي له ، وأن يفضل في الدعوى وقائع القسوى أو تهمين آخرين بشرط ان يكون التحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو اولئك التهمين امر أو حكم حاز قوة الشيء المحكوم .

مادة ١٨٠ - إذا كانت الواقعة قد سبق للحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزائية بعدم اختصاصها لانها جنسية سواء كانت الدعوى أحيلت اليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة ، يجب على مستشار الاحالة إذا رأى ان الجثة على المتهم كافية أن يميل الدعوى الى محكمة الجثثيات ، ومع ذلك إذا رأى ان الواقعة جثة أو مخالفة جاز له إحالتها الى محكمة الجثثيات بالوصفين للحكم بما تراه . ويراعى في ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ .

مادة ١٨١ - يحين الدور الصادر بالاحالة الجرمية المستندة للمتهم بتجميع أدلتها الكونية لها ، وكافة الظروف الممنعة أو الممنعة للمثوبة ، ومواد القانون المراد تطبيقها .

مادة ١٨٢ - إذا فصل للتحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من الدرجة واحدة وكانت مرتبطة ، تعال جميعها بأمر إحالة واحد الى المحكمة المختصة مكاناً واحداً .

إذا كانت للجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة ، تعال الى المحكمة الأعلى درجة .

مادة ١٨٣ - في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها

من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رافع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ١٨٤ - يفصل مستشار الإحالة في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة المختصة في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو في الإفراج عنه أو في القبض عليه وحبسه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه ويبتع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى تطبيق الإفراج على تقديرها .

مادة ١٨٥ - عندما يصدر مستشار الإحالة أمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات ، يكلف كلا من النيابة العامة والدعوى بالحقوق المدنية والجنائية أن يقدم له في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومهال إقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

ويضع مستشار الإحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو الكفاية . ويكلف النيابة العامة إعلان هذه القائمة للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية وإعلان الشهود المخرجين بها بالحضور أمام المحكمة .

ومستشار الإحالة أن يزود في هذه القائمة فيما بعد بقاء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، شهود آخرين ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبدي ملاحظاتها عليه .

مادة ١٨٦ : يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم يدرجوا في القائمة السابقة بالشهود على يد محضر على لفظته مع إيداع مصاريق التكاليف لهم الكتاب .

مادة ١٨٧ - يجب على النيابة العامة وياقي الخصوم أن يعلن كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بخلاصة أيام على الأقل بأسماء الشهود المكتبين من قبله ولم تدرج أصلا في القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم .

مادة ١٨٨ - ينبغي مستشار الإحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل منهم بجنايات صغر أمره وإحالته إلى محكمة الجنايات ، إذا لم يكن قد وكل من يقوم بالدفاع عنه . وإذا كان لدى المحامي المكتتب من قبل مستشار الإحالة أعداء أو مواعيد يريده التمسك بها ، فيجب عليه إيداعها دون تأخير ، فإذا طرأت عليه بعد إرساال حلف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الاعتقاد وجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف .

أما إذا طرأت عليه بعد فتح دور الاعتقاد فتسلم إلى رئيس محكمة الجنايات أو إلى المستشار الفرع حسب الأحوال وإذا قبلت الاعتذار فندب محام آخر .

مادة ١٨٩ - يرسل حلف القضية إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً وإذا طلب محامى المتهم أجلا للاطلاع عليه ، يحدد له مستشار الإحالة مهلة لا يجاوز عشرة أيام يبقى خلالها حلف القضية في قلم الكتاب حتى يستأنس المحامي بالاطلاع عليه من غير أن يتأخر من هذا القلم .

مادة ١٩٠ - تعلن النيابة العامة للخصوم بالامر للمصائب بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأيام التالية لأصدوره .

مادة ١٩١ - إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في ضيقه ثم حضر أو اجلس عليه لتفقد الدعوى يحضره أمام المحكمة .

مادة ١٩٢ - إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية على النيابة أن تقوم بأجرائها وتقدم المحضر إلى المحكمة .



● المصوصم العامة والمقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قبل تعديلها .

المادة ١٧٠ - تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضائها ، وفي حالة ما إذا كان للتحقيق قد باهره أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكل غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

المادة ١٧١ - تعقد غرفة الاتهام مرة كل أسبوع . ويجوز عقدها في غير الأيام الممنوعة لانعدامها كلما اقتضت الحال ذلك .

ولها أن تعقد جلساتا في غير مقر المحكمة .

المادة ١٧٢ - في الأحوال التي يجب فيها عرض الأمر على غرفة الاتهام ، ترسل النيابة العامة فوراً إلى قلم كتاب المحكمة ، وتعلن القصص لتقديم مذكراتهم والمضور في ظرف ثلاثة أيام .

المادة ١٧٣ - تعقد غرفة الاتهام جلساتها في غير علنية ، وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والأطلاع على الأوراق ومذكرات القصص ومسماح الإيضاحات التي ترضى لزوم طلبها منهم .

ويجوز أن يدعى المحقق ليقدم كل ما يلزم من الإيضاحات .
المادة ١٧٤ - لغرفة الاتهام عند النظر في مد الحبس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي يرأسها القصص ، أو في الأوامر الصادرة بالإحالة إليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أن تجري تحقيقاً تكميلياً .

المادة ١٧٥ - لغرفة الاتهام عند النظر في مد الحبس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي ترأسها من قرارات قاضي التحقيق ، أن تصدر الأمر للمؤرخ وتولي بنفسها اتهام التحقيق ، ثم تصدر أمرها طبقاً للمادة ١٧٦ .

المادة ١٧٦ - لغرفة الاتهام عند استكمالها حق التصديق طبقاً للمادة السابقة ، أو عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن تدخل في الدعوى وتلحق أخرى ، أو لشخصاً آخرين ، وأن تجري للتحقيق اللزوم لذلك .

المادة ١٧٧ - في الأحوال المنصوص في المواد الثلاث السابقة ، يجوز لغرفة الاتهام أن تدب أحد أعضائها ليقوم بأجراء التحقيق ، ويكون للقاضي المدعوب كل السلطة المفولة للقاضي التحقيق .

ولها أن تدب لذلك قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال .

المادة ١٧٨ - متى انتهى للتحقيق المتكبر في المادة ١٧٥ ، وخطر القصص للاختلاج عليه ، ثم يرسل إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

المادة ١٧٩ - إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جناية وأن الدلائل كافية على التهم وترجع لديها أدلتها ، تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .

ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ -
وإذا رأت أن الواقعة جرمية أو متسائلة ، تلزم بإحالتها إلى المحكمة المختصة
بنظرها . وإذا وجد شك في وصف للتهمة التي كانت جرمية أو جنائية ، يجوز إحالتها
إلى محكمة الجنايات بالوضعين للحكم بما تراه .

وتلزم النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة المختصة إليها الدعوى .
وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو كانت للدلائل غير كافية ، تصدر
قراراً بالإفحام أمر بعدم وجود وجه للاقامة للدعوى وتلزم بالإفراج عن المتهم ما لم يكن
محبوساً لمسيب آخر .

المادة ١٨٠ - إذا كانت الواقعة سبق للمحك فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم
الاختصاص لأنها جنائية ، سواء أكانت الدعوى أحييت إليها من النيابة العامة أم من
قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجهاً
للتسديد للدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جرمية
أو متسائلة ، جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوضعين للحكم بما تراه .

المادة ١٨٣ - في الأحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم
أمام محكمة واحدة ، إذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من
اختصاص محاكم استئنائية ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ،
إلا في الحالة المنصوص عليها في المواد ٦٦ وما بعدها من الدستور .
المادة ١٨٤ - تفصل غرفة الاتهام في الحبس الاحتياطي طبقاً لحكم المادة ١٥٩ .

المادة ١٨٥ - عندما تصدر غرفة الاتهام أمراً بالإحالة إلى محكمة الجنايات ،
تكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم لها في الحال قائمة
بأشخاص الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال إقامتهم
والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

وتضع غرفة الاتهام قائمة نهائية بالأشخاص المذكورين . وتكلف النيابة العامة
بإحلائهم ما لم تر أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى أو أن القصد من طلب
حضورهم الحيل أو النكاية .
ولمعرفة الاتهام أن تزيد في هذه القائمة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعى
بالحقوق المدنية يهودا آخرين - ويجب أخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل
فيه بأربع وعشرين ساعة .

المادة ١٨٨ - تعيين غرفة الاتهام من تلقاء نفسها مدافعا لكل متهم بجناية صدر أمر
بإحالتها إلى محكمة الجنايات ، إذا لم يكن له التمثيل عن يقوم بالمطاع عنه .

وإذا كان لدى المدافع المعين من غرفة الاتهام أضرار أو مواعيد يريده التمسك بها
يجب عليه أيداًزماً بدون تأخير ، فإذا طرأت عليه بعد إرسال ملف القضية إلى رئيس
محكمة الاستئناف وأقبل فتح دور الاستئناف ، يجب تقديمها إلى رئيس محكمة الاستئناف
فإذا طرأت عليه بعد فتح دور الاستئناف ، تقدم إلى رئيس محكمة الجنايات وإذا قبلت
الأضرار ، يمين مدافع آخر .

المادة ١٨٩ - يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة من
الاتهام إلى المحكمة الابتدائية بجهة استئنائية إلى رئيس محكمة الاستئناف .
وإذا طلب المدافع عن المتهم معادلاً للمطاع على ملف القضية ، تعد له غرفة

الاتهام أو المحكمة مبداءاً لا يتجهـ وأورد عشرة أيام يبنى التامعاً خلف القضية في كل الكتاب حتى يتسنى للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا للنقل .

الفصل الرابع عشر

(المواد ١٩٢ - ١٩٦ - ملغاة)

● الغيت بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريمة الرسمية عدد ٤٤ مكرراً في ١٩٨١/١/٤ .

كان عنوان الفصل : « في الطعن في أوامر غرفة الاتهام » عند صدور قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد عدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إلى « في الطعن في أوامر مستشار الاحالة » ومع إلغاء القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ نُظِمَ مستشار الاحالة ، فإنه في شأن قرارات غرف المشورة التي حلت محله في اختصاصه بنظر استئناف الاوامر بالأوجه لاقامة الدعوى وغيرها من أوامر قاضي التحقيق والنيابة العامة - نصت المادة ١٦٧ (مغلّة) على أن تلك القرارات تمتبسر في جميع الاحوال نهائية - تراجع المادة والتعليق عليها .

● نصوى هذا الفصل قبل إلغائها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

مادة ١٩٢ - للمائب العام والمديعي بالحقوق الخفية الطعن أمام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

مادة ١٩٤ - للمائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة بأحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار نواله جنة أو مخالفة .

مادة ١٩٥ - يجوز للطعن المذكور في المائتين السابقتين اذا كان الامر المظنون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو اذا وقع بطلان في الامر ، أو وقع في الإجراءات بطلان اثر فيه .

ويحصل الطعن ويقتلر فيه بالاشخاص المقررة للطعن بطريق النقض ، ويبتدرى الميعاد من تاريخ صدور الامر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ اعلائه بالنسبة إلى باقي الخصوم .

مادة ١٩٦ - تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع الاول النيابة العامة وبإلى الخصوم فإذا قيل الطعن ، تعيد المحكمة القضية إلى مستشار الاحالة معية الجريمة المكتوبة لها الاتصال المكتوبة .



● نص المادة ١٩٥ قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

« لا يجوز للطعن المذكور في المائتين السابقتين الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويحصل للطعن بالاشخاص المقررة للطعن في الاحكام بطريق النقض » .

الفصل الخامس عشر

في العودة إلى التحقيق لظهور دلائل جديدة

المادة (١٩٧)

الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لوجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة إلى التحقيق إلا إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمعلمين والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة . ولا تجوز العودة إلى التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العامة .

● التعليل :

للأمر بالأوجه لاقامة الدعوى حجية في نفى الاتهام ، يكون للمتهم حق التمسك بها . ولكنها حجية مؤقتة تنتهي بأحد سببين :

١ — إلغاء الأمر لدى استئنائه أمام غرفة المشورة طبقاً للمواد ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٧ — إذا كان صادراً من قاضي التحقيق .

٢ — ظهور دلائل جديدة مما تشير إليه الفقرة الثانية من المادة ، وهي الدلائل التي لا تكون قد عرضت على المحقق أو دخلت في تقريره عند إصدار الأمر بالأوجه .

ولا يتضمن الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى ضد هذا السبب الأخير أي أن تنتهي المدة المسقطه للدعوى الجنائية .

وتحرم الفقرة الأخيرة المدعى المدني من حـق طلب العودة إلى التحقيق خلا يكون أمامه إلا تقديم ما يتمم عليه من دلائل جديدة — إلى النيابة العامة التي يكون لها وهداها حق طلب العودة إلى التحقيق . كما أنه ليس لقاضي التحقيق أن يعود إلى التحقيق من تلقاء نفسه .

وينطبق هذا القول على كل من قام بالتحقيق وأصدر الامر بالأوجه ابتداءً . مع ملاحظة أن النيابة العامة إذا كانت هي التي قامت بالتحقيق أولاً فإنه لا يمتنع عليها — باعتبارها سلطة جمع استدلالات — أن تتابع اجراءات ليس لها الا صفة الاستدلال، فإذا تجمع منها ما يقتضى العودة الى التحقيق ، فلها أن تقرر انهاء الامر بالأوجه والعودة الى التحقيق في الدلائل الجديدة . ومنذ هذا القرار وهذه تبدأ اجراءاتها في أخذ صفة اجراءات التحقيق .

ولغاضى التحقيق أن يرفض العودة الى التحقيق اذا رأى أنه لم يجد في اندوى ما يعتبر دلائل جديدة .

ونرى أنه اذا كان التحقيق قد تم بمعرفة لغاضى التحقيق بناء على طلب النيابة العامة طبقاً للمادة ١٩٩ ، فإنه لا يجوز لها أن تعيد اجراء تحقيق في الدعوى بنفسها ، لأن ذلك يصطدم بنص المادة ٦٩ التي تجعل الاختصاص لغاضى التحقيق دون غيره متى كانت الدعوى قد أُحيلت اليه — ذلك لأن الدعوى تظل قائمة بذات أبعادها الاولى الى أن تنقضى المدة المسطرة لها .

أما اذا كان التحقيق قد تم بمعرفة مستشار منتدب لهذا الغرض بمقتضى المادة ٦٥ فليس للنّيايبة العامة أن تعود الى التحقيق الا بعد عرض الامر على وزير العدل .

ويلاحظ أنه اذا كان الامر بالأوجه لاقامة الدعوى صادراً من النيابة العامة ، فإنه يقوم سبب ثالث لاهدار حجيته — ذلك هو امكان الغائه من قبل النائب العام في خلال ثلاثة شهور طبقاً لنص المادة ٢١١ — تراجع .

● المبادئ القضائية :

★ جرى نص المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أن الامر الصادر من النيابة العامة بأن لوجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٢٠٩ — أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انداب منها — لا يمنع العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً

للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لستقط الدموى الجنائية . وقوام
 التحليل الجديد هو ان يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدموى بأن
 لأوجه لأقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة
 أنه بعد أن قومت الاوراق برقم عوارض بالنسبة لحدث ومائة أصد المجنى
 عليهما ، وصدر فيها أمر الحفظ — وهو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لأقامة
 الدموى لسبق صدور انقدايب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف
 الطبى على الجثة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة — حرر محضر آخر من الواقعة
 بالنسبة لوفاة المجنى عليه الاخر قيد برقم جنحة وقد سئل فيه آخرون وأُسفر
 عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد مرضت على النيابة العامة عند اصدارها أمرها
 السابق ، فان ذلك مما يجوز لها العودة الى التحقيق ويطلق حقها فى رفع
 الدموى الجنائية على الجانى بناء على ما ظهر فى تلك الأدلة التى جددت أمامها .
 (نفس ١٩٧٣/١٢/١٦ مج ٢٤ من ١٢٢٣)

الباب الرابع

في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

● مقدمة :

تمثل نصوص هذا الباب العصب انترئيسى لأحكام التحقيق الابتدائى فى ظل النظام القائم منذ اعطاء النيابة العامة سلطة التحقيق بصفة أصلية فى الجنائيات والجنح على السواء ، وذلك فى تعديل قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

وإذا كانت المادة ١٩٩ — التى أصبحت أول نصوص هذا الباب — تحيل على الاحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى المواد التالية ، فان واقع الامر أن النصوص التالية قد حددت الاطار الاساسى لاجراءات التحقيق سواء من ناحية مباشرة التحقيق أو التصرف فيه أو اصدار أهم أمر احتياطى ضد المتهم وهو أمر بالحبس . على أن الرجوع الى النصوص الخاصة بقاضى التحقيق لتطبيقها على التحقيق الذى تقوم به النيابة العامة يقتضى موازنة خاصة أشرنا الى كل حالة منها فى مناسبتها فى التعليق على نصوص الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق .

(تراجع مقدمة الباب الثالث) .

ويتعين — فضلا عن ذلك — الإشارة الى أن نصين من خارج قانون الاجراءات الجنائية يضيفان الى النيابة العامة فى تحقيق جرائم معينة سلطات قاضى التحقيق بكاملها — أى بما يجاوز النصوص الخاصة الواردة فى هذا الباب والتى حددت اطارا خاصا لاجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة . وهذان النصان هما : المادة ٢/١٠ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ثم نص المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء محاكم أمن الدولة - الذي حل محل المادة ٢/٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٣ بتمثيل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين .
 وسنشير الى أوجه تطبيقيهما في التعليق على المادة ١٩٩ .

المادة (١٩٨)

• (ملفئة)

• الفيت بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

• نص المادة الملغاة :

يجب على النيابة العامة في الجنايات الملبس بها أن تطلع ممورا الى محل الواقعة طبقا للمقتضى ٣١ ، ٢٢ من هذا القانون ويجب عليها ان تخطر قاضي التحقيق بالاعطاف دون ان تكون ملزمة بانتظاره .

المادة (١٩٩)

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بمحققها وفقا لاهكام المادة ٦٤ ، تباشر النيابة العامة العلة التحقيق في مواد الجنح والجنبايات طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

• محلة بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

• نص المادة قبل التعديل :

و النيابة العامة ان تبشّر التحقيق في مواد الجنح طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

• التعليق :

يعطى انصص الحالي للنسابة العامة الاختصاص الاصلى بمحقق الجنبايات والجنح ويجعل اختصاص قاضي التحقيق استثنائيا في حدود ما تطلب انسابة العامة ندبه لتحقيقه من القضايا طبقا للمادة ٦٤ .
 والاحالة الواردة في النص على الاحكام المقررة لقاضي التحقيق يقيدها بطبيعة الحال - مراعاة عدم تعارضها مع ما هو وارد في النصوص التالية باعتبارها نصوصا خاصة .

ومع ذلك فان المادة ١٥ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، والمادة ٢/٧ من القانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٥ بإنشاء محاكم أمن

الدولة التي استخرقت أحكام المادة ٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن بعض النصوص المتعلقة بحريات المواطنين ؛ فبطل العمل بهذه الأخيرة بصور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - قد تضمنتا إحالة أشمل على النصوص الخاصة بقاضى التحقيق بحيث يكون للنياابة العامة فى هذه الاحوال السلطات الاوسع المقررة لقاضى التحقيق رغم وجود نص خاص بشأنها فى هذا الباب - ونبين أهم آثار تطبيق هذين النامين فيما يلى :

تحقيق النيابة العامة فى ظل المادة ١٠ من قانون الطوارئ ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

نصت المادة ١٠ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد فى المواد التالية أو فى الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية ، تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التى تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة (المنشأة بقانون الطوارئ) واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها » .

« ويكون للنياابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المحولة لها ولقاضى التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضى الاحالة) بمقتضى هذه القوانين » .

ومؤدى هذا النص فيما نحن بصدد أن النيابة العامة عند توليها التحقيق - تمثل سلطة التحقيق بجميع درجاتها ، ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى شأن الحبس الاحتياطى الذى جعل القانون الاختصاص به متدرجا من قاضى التحقيق الى غرفة المشورة وستعرض لتفصيل ذلك فى التطبيق على المادة ٢٠٣ .

غير أن ما يجب ايضا حه بوجه عام فى شأن القضايا التى ينطبق عليها النص - هو أن استخدامه لعبارة القضايا التى تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة ، يقض مدى النص فى مرحلة التحقيق على القضايا المتعلقة بجرائم مما أنشئت محاكم أمن الدولة (بمقتضى المادة ٧ من ذات القانون) للفصل فيها وهى « الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الاوامر التى يصدرها

رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه دون الجرائم التي يجوز لرئيس الجمهورية. أو من يقوم مقامه إحالتها إلى محاكم أمن الدولة طبقاً للمادة ٩ من ذات القانون . ذلك أن إحالة هذه الجرائم الأخيرة إلى محاكم أمن الدولة جوازية طبقاً لنص المادة ٩ المشار إليها . وعلى ذلك فلا تختص بها محاكم أمن الدولة إلا بعد قرار إحالتها إليها فعلاً ، وذلك لا يتم إلا بعد التحقيق . ومن ثم فإن منطق تتابع الخطوات الاجرائية في شأن جرائم القانون العام يقتضي أن تكون مرحلة التحقيق الابتدائي قد تمت في ظل الإجراءات العادية ، دون اعتبار للنصوص الخاصة الواردة في قانون الطوارئ ، ثم يبدأ منذ إحالتها إلى محاكم أمن الدولة تطبيق النصوص الخاصة الواردة في ذلك القانون — كعدم قبول الدعوى المدنية ، وعدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة فيها ، وخضوعها لإجراءات التصديق مما هو منصوص عليه في المواد ١٧ وما بعدها من قانون الطوارئ — رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

ومع ذلك فإن أهم جرائم القانون العام التي تحال إلى محاكم أمن الدولة هي الجرائم التي أشارت إليها المادة ٢/٧ من القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٨٠ (التي حلت بمذور هذا القانون محل المادة ٢/٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٣) وتخصها ، في مرحلة التحقيق ، بإجراءات مشابهة لما تنص عليه في المادة ٢/٢٠ من قانون الطوارئ . وهو ما تعرضه فيما يلي .

أنه يلزم التنويه بأهمية التفرقة في أساس اتخاذ الإجراءات في كل حالة ، لأن الأساس في الحاليين هو تقريعات استثنائية — وليس تشريع الإجراءات الجنائية الأصلية — مما تكون معه عرصة للتغيير في كل آن . ذلك فضلاً عن اختلاف الحاليين في بعض التفاصيل مما يقتضيه فيما يلي :

تحقيق النتيجة العملية في كل المادة ٢/٧ من القانون ٢٠٥ لسنة ١٩٨٠ بقضاء محاكم أمن الدولة .

تمت المادة ٢/٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن بعض النصوص المتعلقة بحريات المواطنين على أن لا يكون للتنابة العامة في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثالث مكرراً من

الكتاب الثانى من قانون العقوبات - بجانب الاختصاصات المقررة لها -
سلطات قاضى التحقيق ولا تنقيح في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ،
٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٠٦ من قانون
الاجراءات الجنائية .

ثم صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ونصت
المادة ٢/٧ منه على أن « يكون للنائبية العامة - بالإضافة الى
الاختصاصات المقررة لها - سلطة قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات
التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا » . وهذه الجنايات تشمل -
طبقا لنص المادة ٣ من نصوص قانون محاكم أمن الدولة - الجنايات
الواردة في قانون العقوبات في الأبواب المشار اليها بالمادة ٢/٥ ق ٣٧
لسنة ١٩٧٣ - بما يكون معه نص المادة ٢/٧ من قانون محاكم أمن
الدولة - قد أُلغى ، في مجال تطبيقه ، نص المادة ٢/٥ من القانون ٣٧
لسنة ١٩٧٣ ، طبقا لحكم المادة الثانية من نصوص الاصدار للقانون ١٠٥
لسنة ١٩٨٠ والتي تنقض بالغاء كل حكم يتعارض مع أحكام قانون محاكم
أمن الدولة المرافق - والنص القديم يتعارض مع النص الجديد حيث
كان يحل النيابة عن القيود التي أثير اليها فيه ، على ما سيلي بيانه .
وتعطى هذه المادة للنائبية العامة سلطات قاضى التحقيق دون غرفة
المشورة - على خلاف نص المادة ١٠ من قانون الطوارئ . ولذلك يكون
على النائبية العامة - في تحقيق هذه الجرائم - أن تلجأ الى غرفة
المشورة فيما هو من اختصاصاتها كما ياجأ اليها في التحقيق الذى يقوم
به قاضى التحقيق .

وقد ألغى النص الجديد في قانون محاكم أمن الدولة ما كان يشتمل
عليه نص ٢/٥ ق ٣٧ لسنة ١٩٧٣ من توسيع في سلطة النائبية العامة بأكثر .
مما هو مقتضى المادة ١٠ من قانون الطوارئ . ذلك بأنه كان يعنى
النائبية العامة من التعيد في توليها التحقيق ، من كثير من القيود التي
يتقيد بها قاضى التحقيق نفسه ، وذلك فيما ورد بالمواد التي أشار اليها
النص ، فجاء نص المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . يعطى النائبية

العامة سلطات قضى التحقيق دون اعفاء لها من أى قيود من تلك
اتقيود - تراجع المواد المشار إليها في نص المادة ٥ ق ٣٧ لسنة ١٩٧٢
اعلاه .

المادة (١٩٩ مكررا)

لمن لهته ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في
الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال
ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء ، ولأن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض
أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة خلال ثلاثة أيام تسرى
من وقت اعلانه بالقرار .

● حاشية بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢
في ١٩٦٢/٦/١٧ .

● للنس القديم قبل التمثيل كان عبارة « غرفة الاتهام » محل عبارة « محكمة الجناح
المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة » في النص الحالي .

● التعليق :

تحقق هذه المادة ضماناً للمدعى بالحقوق المدنية أكبر مما يوفره النص
المقابل في اجراءات قاضى التحقيق (م ٧٦) حيث تحدد هذه المادة مهلة
للفصل في قبول المدعى بالحقوق المدنية ، ثم تسمح باستئناف قرار
الرفض . وللمدعى مصلحة مؤكدة في قبوله بهذه الصفة بعد أن اقتصر
حق الطعن في القرار الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية على من له
هذه الصفة دون مجرد صفة المجنى عليه - تراجع المادة ١٦٢ المعدلة ،
كما تراجع المادة ٧٦ والتعليق عليها والمادة ٥١٩ من التعليمات العامة
لليابات الواردة تحتها .

المادة (٢٠٠)

لكل من اعفاء النيابة في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي
مأمور من مأموري النضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصه .

● التحقيق :

تقابل المادة ٧٠ في إجراءات قاض التحقيق .

● الجباية القضائية :

★ اجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية - عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ، وهذا النذب يكفى فيه ان يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ملينيد حصوله في أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان معاون النيابة الذى أصدر اذن التفتيش قد اثبت في صدر الاذن أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة ، فان هذا السذى اثبتته يكفى لاثبات حصول النذب واعتبار اذن التفتيش صحيحا ، ويكون مذهب اليه الحكم المطعون فيه خلافا لذلك قد جانب التطبيق السليم للقانون .

(نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ مع س ٢١ ص ٢٨٤) .

(ونقض ١٩٨٠/٦/٨ مع س ٢١ ق ١٣٧) .

★ ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بنذب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاهلا لكل الواقع الواردة بمحضر التحريات الذى قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احرار المخدر المنسوبة الى المطعون ضده - وكثت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور للضبط القضائي ببعض الاعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(نقض ١٩٦٣/٣/٢٥ مع س ١٦ ص ٢١٦)

★ تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التى من اختصاصه . ولم يشترط القانون شكلا معيناً او عبارات خاصة للامر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الاذن الصادر من القاضي الجزئى بمرافقة المحادثات الطبقونية ، كما أنه لايلزم أن يعين في هذا الامر اسم مأمور الضبط القضائي الذى يقوم بتنفيذ الاذن . وكل مايشترطه القانون أن يكون من أصدر الامر مختصا بصداقه وأن يكون المتدوب للتأخير من مأموري الضبط القضائي المختصين .

(نقض ١٩٧٤/٦/١١ مع س ٢٥ ص ١٢٨) .

(م ٢١ - الاجراءات الجنائية)

(المادة ٢٠١)

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم ، أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضا عليه من قبل .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحتجاز وأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما بلم تعدسدها النيابة لمدة أخرى .

● التطبيق :

تحتسب الأيام الأربعة منسوبة الى تاريخ القبض على المتهم اذا كان عضو النيابة هو الذى أمر بالقبض عليه كرئيس للضبط القضائى (م ٣٥ أ و ٣٦) وتحتسب تلك الأيام الأربعة منسوبة الى تاريخ تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه بقرار من مأمور للضبط فى حالة تلبس (م ٣٤) أو بأمر صادر من سلطة التحقيق بضبطه واحتجازه (م ١٢٦ ، ١٢٧) ، أو القبض عليه (م ١٣٠) - تراجع النصوص المذكورة والتعليق عليها .

والمترتبة الواردة فى النص بين هذين الوضعين أساسها أن مؤول المتهم أمام النيابة لا يتراخى عن القبض فى الحالة الاولى ، أما اذا كان مقبوضا عليه من قبل (فى الحالتين الاخيرتين) فإن للسلطة التى قامت بالقبض أن تعرضه على سلطة التحقيق فى خلال ٢٤ ساعة ، ولسلطة التحقيق أن تستجوبه فى خلال ٢٤ ساعة أخرى (م ١٣١) . ولهذا لزم تحديد موعد ينسب اليه بدء مدة الحبس الاحتياطى ومن المنطقي فى هذا الصدد أن ينسب بدء المدة الى وقت تسليم المتهم الى النيابة وليس الى وقت استجوابه حتى لا يتحمل عبء تأخير استجوابه بلا موجب .

مدة أمر الحبس الصادر من النيابة العامة فى جرائم أمن الدولة وقانون الطوارئ :

بناء على ما خول للنيابة العامة من سلطات قاضى التحقيق بمقتضى قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، وقانون تشكيل مصاكم أمن الدولة ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ (راجع ما تقدم فى التعليق على المادة ١٩٩) يصدر

أمر الحبس من النيابة العامة في الجرائم التي تسرى عليها تلك النصوص كما لو كان صادرا من قاضي التحقيق ، فينفذ طبقا للمادة ١٤٢ أ ج لمدة خمسة عشر يوما يكون للنيابة العامة مدتها مدة أو مددا أخرى بحيث لا يزيد مجموعها على ٤٥ يوما — على نحو ما هو مفول لقاضي التحقيق بالمادة سالفة الذكر • ولا يسرى في هذه الحالة ما تنقضي به المادة ٢٠٢ من اللجوء الى القاضي الجزئي لد الحبس • غير أن النيابة العامة تتقيد في أمرها بمد الحبس بالمدد المقررة لقاضي التحقيق والقاضي الجزئي (٤٥ يوما — تراجع المادة ٣٩٠ ، ٣٩٢ من التعليمات العامة للنيابات — أدناه) •

كما أن النيابة العامة تتقيد في مد الحبس بالشروط المقر في المادة ١٤٢ أ ج بشأن سماع أقوال المتهم قبل اصدار الامر بمد الحبس •

وتنتهي سلطة النيابة في مد الحبس طبقا للمادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء مدة المقررة لقاضي التحقيق ، فيتمتعين قبل مضي ٤٥ يوما على بداية الحبس أن تعرض الامر على غرفة المشورة (م ٣٩٠ ، ٣٩٢ من تعليمات النيابة العامة) لكي تمارس سلطتها المقررة لها في المادة ١٤٣ أ ج •

أما في حالة صدور أمر الحبس طبقا للمادة ١٠ من قانون الطوارئ فإن سلطة النيابة في هذه الحالة تغطي المدد المقررة لغرفة المشورة فضلا عن المقرر لقاضي التحقيق — طبقا لتفويلها هذه السلطات جميعا بمقتضى المادة سالفة الذكر • وعلى ذلك فإن للنيابة العامة أن تأمر بمد الحبس لمدة لا تزيد كل منها عن خمسة وأربعين يوما بعد انتهاء الخمسة والأربعين يوما الأولى — طبقا للمادة ١٤٣ • ولا تتقيد في النهاية الا بما هو مقرر في الفقرتين الاخيرتين من تلك المادة من عرض الامر على النائب العام بعد مضي ثلاثة شهور على حبس المتهم ، وعدم تجاوز مدة الحبس ستة شهور دون احالة القضية الى المحكمة المختصة ، أو الحصول على أمر منها — في الجنايات دون الجنح — بمد الحبس طبقا لنهاية نص المادة المذكورة •

على أن امتداد سلطة النيابة في هذه القضايا الى ما يدخل أصلا في اختصاص غرفة المشورة دون عرض المتهم أو الاوراق على هيئة محكمة قبل مضي ستة شهور على أقرب الفروض بالنسبة للجنايات (م ١٤٣ ج) يعادله ما نصت عليه المادة ٢/٦ من قانون الطوارئ من جواز التظلم من أمر الحبس لدى محكمة أمن الدولة المختصة بحيث يتعين أن يفصل في تظلمه خلال ٣٠ يوما من تاريخه ويكون له أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم طبقا للفقرة الأخيرة من المادة .

(تراجع آراء أخرى في مقال المستشار مدحت سراج الدين عن مدة الحبس الاحتياطي في قانون الاجراءات الجنائية وقوانين ضمان حريات المواطنين والطوارئ - مجلة القضاة سنة ١٩٧٤ ، المستشار كمال موسى المتيني في كتابه الحبس المطلق عالم الكتب القاهرة ١٩٧٣ ص ٥٤ ومابعدها ومقال للمؤلف عن القبض على الاشخاص والحبس الاحتياطي ، مجلة المحاماة السنة الستون عدد ٣ ، ٤ مارس وأبريل سنة ١٩٨٠) .

● من التعليقات العلمية للنيابات :

انظر المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٢ من التعليقات - الواردتين بعد التعليق على المادة ٢٠٢ ج .

(المادة ٢٠٢)

إذا رأت النيابة العلمية مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة أربعة أيام أن تعرض الاوراق على القاضي الجزلي ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العلمية والمتهم .

وللقاضي مد الحبس الاحتياطي مدة أو تحد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مد الحبس على خمسة وأربعين يوما .

● محلة بالتقنين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

● نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قاضي التحقيق » محل « القاضي الجزلي » في النص الحالي .

● التطبيق :

سماع أقوال المتهم ضروري قبل الامر بمد الحبس ، ولا يكتفى
النص بأعطائه حق المعارضة بعد صدور الامر - كما كان الحال في ظل
قانون تحقيق الجنايات السابق .

والمفروض أن تصيب مدة الايام الاربعة الاولى ضمن الخمسة
والاربعين يوما التي تمتد اليها سلطة القاضي في مد الحبس ، لان
السياق يشملها . ولا يقتصر الحد الأقصى المذكور على المدد التي يأمر
القاضي بمد الحبس اليها . على أن تعليمات النيابة العامة تقوم على
أساس أن للقاضي الجزئي مدة ٤٥ يوما يمتد بها الحبس الاحتياطي بعد
الايام الاربعة التي يسرى فيها الامر الصادر من النيابة العامة .

أما في حالة تمتع النيابة العامة بسلطات قاضي التحقيق - (راجع
التعليق على المادة السابقة) - فتحسب المدد طبقا للمادة ١/١٤٢ .

● من التعليمات العامة للتبليغات :

مسألة ٣٩٠ - الأمر الصادر بالحبس من النيابة العامة لا يكون
نافذ المفعول الا لمدة الاربعة ايام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة
إذا كان مقبوضا عليه من قبل . فإذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي
فيجب عليها أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي في آخر يوم يسرى فيه
أمر الحبس أو في اليوم السابق عليه إذا كان ذلك اليوم يوم جمعة أو
عطلة رسمية ليصدر أمره بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم
وللقاضي الجزئي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لحد متعاقبة بحيث لا يزيد
مجموع مدد الحبس بمعرفته على خمسة وأربعين يوما ، فإذا لزم ينته
التحقيق خلال هذه المدة يتمين إرسال القضية قبل انقضاءها بوقت كاف الى
الحاكم العام للنيابة الكلية أو رئيسها ليطلب الى محكمة الجناح المستأنفة
منعقدة في غرفة المشورة مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على
خمس وأربعين يوما الى أن ينتهى التحقيق . ويجب سماع أقوال النيابة
العامة ودفاع المتهم عند كل تجديد .

ومع ذلك يتمين مرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس
المتهم احتياطيا ثلاثة شهور ، وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلا
للاتهاء من التحقيق ، وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد مددة الحبس

الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعلن سلامته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة .

وإذا كثرت التهمة المندة الى المتهم جنائية فيجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور بعد الحصول قبل انقضاءها من المحكمة المختصة بنظرها على أمر بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو لحد أخرى مماثلة .

مادة ٣٩١ - إذا استجاب القاضي الجزئي ، أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة الى طلب مد حبس المتهم احتياطيا ، فلا يجوز عرض ما يقدم بعد ذلك من طلبات الإخراج - خلال سريان مدة الحبس احتياطي - على القاضي أو المحكمة الا في الموعد المحدد لتجديد الحبس ، كما لايجوز استدعاء المتهم من السجن لهذا الغرض قبل ذلك .
ويقوم أعضاء النيابة بالتأثير على ما يقدم من تلك الطلبات سواء اليهم أو الى القاضي أو الى المحكمة المذكورة بعرضها مع المتهم على القاضي أو المحكمة في الموعد المحدد لتجديد الحبس .

مادة ٣٩٢ - للنيابة إذا باشرت التحقيق في جنائية مما تفتش بنظره محكمة أمن الدولة العليا أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمسة عشر يوما ، ويجوز لها بعد سماع اقوال المتهم أن تصدر أمرا بمد الحبس مدة أو محدا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما .
وإذا لم ينته التحقيق ، وراث النيابة مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في الفقرة السابقة وجب اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٩٠ من هذه التعليمات .

المادة (٢٠٣)

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة ، وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بما تراه وفقا لاحكام المادة ١٤٣ .

● محلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

ثم عدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي أحل عبارة محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة « محل عبارة » غرفة الاتهام « في النص السابق » .

● نص المادة عند صدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة ، وجب على النيابة العامة ارسال الأوراق الى قاضي التحقيق ليترأس هو اجراء التحقيق .

ولغاى التحقيق فى هذه الحالة مد الحبس الاحتياطى ثلاثين يوما . فاذا لم ينته التحقيق بعد ذلك ، وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام لمد الحبس الاحتياطى كالقرار فى المادة ١٤٢ .

● التعليق :

يتعين عرض الأوراق على غرفة المشورة أيضا فى حالة التحقيق فى ظل المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة

أما فى حالة التحقيق فى ظل المادة ١٠ من قانون الطوارئ ، فإن النيابة العامة هى التى تأمر بمد الحبس على أن تلتزم بسماع أقوال المتهم فى شأن المد - أعمالا لنص المادة ١/١٤٣ . (ويراجع التطبيق على المادة ٢٠١) .

● من التعليمات العامة للنيابات :

تراجع المادة ٢٩٠ الواردة تحت المادة ٢٠٢ ج .

المادة (٢٠٤)

للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم فى أى وقت بكفالة أو بغير كفالة .

● من التعليمات العامة للنيابات

مادة ٤١١ - يجوز للنيابة أن تفرج عن المتهم فى أى وقت بكفالة أو بغير كفالة ، ولها أن تفرج عن المتهم حتى ولو كانت قد طلبت مد حبس المتهم لمتابعتها واستجيب لطلبها ، وذلك اذا وجدت بعد الحبس نواح تقتضى الافراج ، ويظل هذا الحق للنيابة طالما كان التحقيق فى يدىها ، ولا يجوز الامتراج عن المتهم بكفالة دون استجواب عملا بما تقرره الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون الاجرامات الجنائية .

ولا يجوز الافراج عن المتهمين فى المواعيد المحددة لمرضهم على القضاة لتجديد الحبس اذا لم يجد فى الأوراق جديد .

المادة (٢٠٥)

وللغاضى الجزئى ان يقرر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الامر بامتناد الحبس . وتراعى فى ذلك احكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

- معلة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٢٩ في ١٩٥٢/٩/٢٨ - وأضيفت إليها فقرة ثانية بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
- نص المادة قبل التعديل كان يذكر « قاض التحقيق » محل « القاض الجزئي » في للنص الحالي .
- الفقرة المضافة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والمضافة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٦٢ : « وللنيابة العامة في مواد الجنايات أن تستأنف الامر الصادر من القاض الجزئي بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا » وقام في ذلك احكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية ومن ١٦٥ الى ١٦٨ .

● التعليق :

أعاد القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٢ المادة الى ما كانت عليه في تعديل سنة ١٩٥٢ ، حيث حذف الفقرة الثانية التي أضيفت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والتي كانت تجيز للنيابة العامة استئناف الامر الصادر من القاض الجزئي بالافراج في جنابة على قرار ما هو مقرر في شأن الامر المماثل الذي يصدر من قاض التحقيق - بمقتضى المادة ١٦٤/٢ - تراجع ، ويراجع التعليق عليها .

المادة (٢٠٦)

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أو تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب السكك الحديدية جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات المحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنابة أو جنحة معتقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة المصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاض الجزئي بعد اطلاله على الاوراق .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الامر بالتفتيش أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاض الجزئي أن يحدد هذا الابر مدة او مددا أخرى ممتلئة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والاوراق الاخرى والتسجيلات الخفية على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز

لها أو المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها • ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تامر بضم الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان هاترا لها أو من كانت مرسلة اليه •

• محلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد رقم ٢٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ •

• نص المادة قبل التصديل •

لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تقويض غير المتهمين ، أو منازل غير المتهمين • أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٦ إلا بناء على إذن من قاضي التحقيق •

● انطليق :

تماثل نصوص المواد ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ في الباب الثالث (ويراجع التعليل عليها ، وعلى المادة ١٩٩) •

ويلاحظ أن اتخاذ أى إجراء مما هو وارد في هذه المادة يلزم فيه للنيابة العامة - طبقا للفقرة الثانية - الحصول على أمر مسبب من القاضي الجزئى • ويسرى هذا القيد في جميع الأحوال بما في ذلك الأحوال التي تقول فيها النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق بمقتضى المادة ٢/٧ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن اندولة ، إذ أن هذه المادة لم تحل النيابة العامة من القيد الوارد بالمادة ٢٠٦ أ ج ، ، في حين كانت تعفيها من التقيد به المادة ٢/٥ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ التي أُلغيت بمقتضى تعارضها مع المادة ٢/٧ ق ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - راجع ما تقدم في التعليل على المادة ١٩٩ • على أن المادة ٣/٣٣٠ ، ٤/٧٠٦ من التعليمات العامة للديابات تشير إلى عدم لزوم إذن القاضي الجزئى في الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا •

● من التعليمات العامة للديابات

مادة ٣٣٢ - يعطى القاضي الجزئى الأمر بالتفتيش للنيابة العامة ، لى تولى تنفيذه بنفسها أو بواسطة من تنحبه من مأمورى الضبط القضائى ، ولا يجوز للقاضى اعطاء هذا الأمر مباشرة لمأمور الضبط بناء على طلبه •
مادة ٣٣٣ - يجوز للنيابة تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر بالتفتيش من القاضي الجزئى ، ولا يشترط أن يكون هذا التكليف بتنفيذ الأمر مسببا •
مادة ٧٠٧ - لا يملك مأمورو الضبط القضائى ممارسة رقابة الكالات

التلويقية لكونها من اجراءات التحقيق لا من اجراءات الاستدلال وعليه فلا يجوز مخاطبة القاضي الجزئي في ذلك وانما عليهم الرجوع للنيابة في هذا الخصوص وهي التي تطلب الاذن من القاضي الجزئي الذي له أن يرفض أو يأمر به ، ويعد ذلك يجوز للنيابة أن تقوم بتنفيذ الاذن أو أن تنوب لذلك أحداً من مأموري الضبط القضائي .

● المبادئ القضائية :

★ التعديل المدخل على المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الامر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الامر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الامر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تعصيب الامر الصادر من النيابة العامة بذلك .

(نفس ١٩٧٦/٢/١١ مع س ٢٥ من ١٢٨)

★ إذا كان الحكم قد أبان أن القاضي قد أصدر الاذن بمراقبة تليفون الطائفة بعد أن أثبت اطلامه على التحريات التي أوردها الضابط في محضره وأصبح من اطمئنانه إلى كفايتها فإنه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسباباً لاذنه بالمراقبة وهي هذا ما يكفي لاختيار اذنه مسبباً حسبها طلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

(نفس ١٩٧٢/١١/٢٥ مع س ٢٤ من ١٠٥٣)

المادة (٢٠٧)

● ملغاة ●

● للفيث بالقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٢/١٢/٢٥

● نص المادة الملغاة :

د للقاضي التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق بناء على المواد المعالجة أن يقرى بنفسه للتحقيق في الدعوى .

المادة (٢٠٨)

تسرى على الشهود في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة الاحكام المقررة أمام قاضي التحقيق .

ويكون الحكم على الشاهد الذي يمتنع عن الحضور أمام النيابة العامة ، والذي يحضر ويمتنع عن الاجابة ، من القاضي الجزئي في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها حسب الاحوال المعتادة .

● تراجع المواد ١١٧ - ١٢٠ .

المادة (٢٠٨ مكرراً)

* (ملغاة) *

* سبق أن أضيفت بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ثم ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ .

* نص المادة الملغاة :

يكون للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بجانب السلطات المخولة لها سلطات قضى التحقيق وغرفة الاتهام ولا تتخذ في ذلك القيود المبينة في المواد ٥٩ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

ومع ذلك يجوز للمتهم أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات أو لقاضي محكمة الجنت المختصة حسب الأحوال إذا انقضى ثلاثون يوماً من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة .

وفي غير دور انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم في مواد الجنايات لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه .

ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين بالمادة ١٤٤ وما بعدها .

ويجوز حق المتهم في التظلم متى انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ آخر قرار صادر في هذا الشأن .

وللمحكمة المختصة النساء نظر الدعوى أن تصدر أمراً بالافراج المؤقت عن المتهم .

المادة (٢٠٨ مكرراً (٥))

يجوز للمائب الصام إذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جنية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للملكية أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرهما من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أن يأمر ضامناً لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضامناً لا عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال أنها آلت إليهم من شيء مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الامر بفتح من الادارة ان يمين لادارة الاموال وكذا يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

• مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية عدد رقم ٨٢ الى ١٩٦٧/١٠/١٢ .

● التعليق :

الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات خاص بختلاس المال العام والمحتوان عليه والخدر .

وانسلطة المخولة للنائب العام يمارسها كاجراء من الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم ، وتفريعا على ما للنيابة العامة من سلطة التحقيق . ويؤكد ذلك ورود هذا الحكم ضمن الباب الرابع الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة . ولذلك لا تقوم هذه السلطة اذا ندب قاضى لتحقيق القضية ، كما لا تقوم اذا ما احيلت الدعوى الى المحكمة او الى مستشار الاحالة .

والامر يكون بمنع المتهم من التصرف او من الادارة او غير ذلك من الاجراءات التحفظية - المتعلقة بأموال المتهم ، بطبيعة الحال .

والمنع من التصرف هنا يؤدي الى مجرد عدم نفاذ التصرف في مواجهة ما حددته الفقرة الثانية من المادة التالية ، ولا يبطل التصرف في حد ذاته .

والامر باتخاذ تلك الاجراءات ضد الزوج أو الاولاد القصر - المنصوص عنه في الفقرة الثانية - يضمن الحقوق المدنية المترتبة لدولة أو المجنى عليه دون الغرامة الجنائية . ويقع على من يؤمر ضده بتلك الاجراءات عبء اثبات أن الاموال المتحفظ عليها انما آلت اليه من غير مال المتهم .

وقد صدر قرار وزير العدل رقم ٩٩٤ في ١٩٧٦/٦/٢٨ بشأن قواعد اختيار الوكيل في الادارة وواجباته وتنظيم سجل قيد الاوامر تنفيذا

للمادتين ٢٠٨ مكرراً « أ » ، ٢٠٨ مكرراً « ب » من قانون الاجراءات الجنائية . وتشير بعض نصوصه (م ١٢ - ١٤) الى امكان الامر بالاجراء التحفظي من غير النائب العام - رغم أن نص المادة يقتصر الاختصاص على النائب العام .

● من التعليلات العامة للقيود :

مادة ١٦٦ - تختص بأمر المنع من التصرف في الاموال أو ادارتها ، المشار اليها في المادة السابقة إدارة الاموال المتحفظ عليها ، بنيابة الاموال العامة العليا ، ويخصص للقيود في الادارة المذكورة الجداول والنماذج والسجلات المنصوص عليها في المادة ٦٠ من التعليلات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ ، ويجرى القيد فيها طبقاً للاحكام المبينة بالمادة المذكورة .

● الملحة (٢٠٨ مكرراً «ب») .

يجوز لكل ذي شأن أن يتقدم من الامر المشار اليه في المادة السابقة الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى التي اتخذ الاجراء ضامناً لتفويض ما عسى أن يقضى به فيها أو الى محكمة الجلس المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بحسب الاحوال . كما يجوز للنائب العام في كل وقت الحصول عما أمر به أو التصديق فيه .

ويجب في جميع الاحوال أن يبين في الامر الصادر بالتصرف في الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يقع في شأن الاجراء الصادر به الامر المشار اليه في المادة السابقة ، ولا يحتاج عند تنفيذ الحكم الصادر بالفراغة أو برد المبلغ أو قيمة الاتياد محل الجريمة أو تموين الجهة المجنى عليها بحسب الاحوال بأي عمل قانوني يصدر بالخلافه للامر المشار اليه من تاريخ قيد هذا الامر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

● مضافة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ - الجريدة الرسمية عدد ٨٣ في

١٢/١٠/١٩٦٧ .

● التطبيق :

الحق في التظلم يثبت لكل ذي شأن ، فيثبت للمتهم وزوجه وأولاده، كما يثبت لكل من تعامل معهم تعاملًا يكون منه الاجراء الذي أمر به النائب العام ماساً بحقوقه قتلهم .

ويكون الاختصاص بنظر التظلم — لخرقة المشورة كلما كانت اذدعوى غير منظورة أمام احدى المحاكم • أما اذا احييت الدعوى الى المحكمة بعد الأمر بالاجراء التحفظى ، فإن التظلم منه يرفع الى المحكمة المنقولة أمامها الدعوى — مع ملاحظة ما يأتى :

١ — سلطة النائب العام طبقاً لنهاية الفقرة الاولى من المادة فى العدول عما أمر به أو التعديل فيه فى أى وقت — تنفيذ على أية حال بانتفاء اتصال النيابة العامة — كسلطة تحقيق — بالدعوى ، وذلك باحالتها الى المحكمة طبقاً للقواعد العامة ، فلا يملك التعديل فى الاجراء والعدول عنه بعد رفع الدعوى •

٢ — أنه يتعين على النيابة العامة أن تمدد موقفها بالنسبة لما اتخذ من هذه الاجراءات التحفظية فى الامر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى أو فى الامر الصادر بالاحالة الى المحكمة طبقاً لمطلع الفقرة الثانية ، فإذا كان قرار النيابة هو باستمرار الاجراء المأمور به — عند — الاحالة الى المحكمة ، فإنه يتم التظلم الى المحكمة فى شأن ما تم الامر به من اجراءات طبقاً لصدر المادة •

ويراجع التطبيق على المادة السابقة فى شأن القرار المشار اليه فى نهاية النص •

المادة (٢٠٨ مكرراً (ج)) •

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الاشياء مهمل الجرائم المشار اليها فى المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) — أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تقرر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع اقوال ذوى الشأن ، بجواز تنفيذ هذا الحكم فى اموال زوج المتهم واولاده القصر ، مالم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال المتهم •

• مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ - للجريدة الرسمية عدد رقم ٨٢ في ١٧/١٠/١٩٦٧ .

● التعليق :

تقتصر السلطة المخولة للمحكمة في هذه المادة على الالتزامات المدنية ، فلا تشمل تنفيذ الغرامة تمثيلاً مع مبدأ شخصية العقوبة .
ويراجع التعليق على المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) .

المادة (٢٠٨ مكرراً (ب)) .

لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد اهانتها إلى المحكمة ، دون فصلها بالرد في الجرائم القصوى عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة و ١٢ مكرراً فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ من قانون العقوبات .

وعلى المحكمة أن تقرر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من افتاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ويجب أن تنجب المحكمة معاملياً للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد إذا لم ينيبوا من يتولى الدفاع عنهم .

• مضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ - للجريدة الرسمية عدد ٣١ في ٣١/٧/١٩٧٥ .

● التعليق :

إذا توفي المتهم بعد رفع الدعوى تستمر الاجراءات في مواجهة الورثة أو المستفيد أمام ذات المحكمة .

أما إذا توفي قبل رفع الدعوى فانها ترفع للحكم بالرد بمجرد الوفاة أمام المحكمة الجنائية المختصة أصلاً ولو أن الرد له طبيعة الجزاء المدني ولا يكون في الدعوى متهم بل ورثة أو مستفيدون - ذلك أن

قانون الاجراءات الجنائية انما يخطب القضاء الجنائي دون غيره . وتتم احوالها بمقتضى الاجراءات المعتادة أمام المحكمة المختصة نوعيا بالجريمة — وذلك ضد الورثة والموصى لهم ومن أفاد من الجريمة فائدة جدية .

وانقص هنا يتفهم استثنائيين من القواعد العامة حيث ينشئ اختصاصا جديدا للمحكمة الجنائية بدعوى مدنية على أساس الاثراء بلا سبب لا على أساس المسؤولية التقصيرية — بالنسبة لمن أفاد من الجريمة ، فضلا عن أنه يجعل الدعوى المدنية تقوم أمام المحكمة الجنائية غير تابعة لدعوى جنائية .

المادة (٢٠٩)

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقبلية الدعوى ، تصدر أمرا بذلك وتلزم بالإفراج عن المتهم الموقوف مالم يكن محبوبا لسبب آخر ، ولا يكون صدور الأمر بأن لاوجه لاقبلية الدعوى في الجنائيات إلا من المحامي العام أو من يقوم مقامه .

ويجب أن يشمل الأمر على الإسبغ التي بنى عليها .
ويمكن الأمر للندمى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد تولى يكون الإعلان لورثته جملة في محل اقلته .

- محلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجديدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١١/٤/ ١٩٨١ .
 - استبدال القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ عبارة العامى العام بعبارة رئيس النيابة ، في النص الأصلي .
 - نص المادة قبل تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ :
- إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدلائل غير كافية للتهام ، تصدر أمرا بعدم وجه لاقبلية الدعوى الجنائية ، وتلزم بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوبا لسبب آخر .

● التطبيق :

يفترق نص هذه المادة عن نص المادة المقابلة في اجراءات قاضى التحقيق (م ١٥٤) في أنه لم يعدد أسبابا للأمر بالأوجه لإقامة

الدعوى ، فترك للنياية بهذا أن تقرر بالأوجه لاقامة الدعوى لعدم الجناية ، أو عدم الصحة ، أو نعدم كفاية الادلة ، وكذلك لعدم الاعمية أو اكتفاء بالجزاء الادارى . وراعى في ذلك أن يترك لها فرصة التصرف بمسئوليتها كسلطة اتهام لا كسلطة تحقيق لمصعب ، فتوقف اجراءات رفع الدعوى الجنائية دون سبب قضائى ، بل لاسباب تتعلق بمسئولياتها في تقدير مدى ملائمة رفع الدعوى الجنائية .

غير أن التقرير يالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية في هذه الاحوال الاخيرة لا يحوز الحجية التى تكون للامر الصادر لسبب قضائى كعدم الجناية أو عدم كفاية الادلة . ومن ثم فانه يجوز المدول عنه في أى وقت كما يجوز المدول عن أمر انحفظ ، ودون تنقيد بالاوضاع المقررة في المادة ٢١١ - وذلك الى أن تفضى المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

وعلى ذلك فانه يستوى صدور مثل هذا الامر في جنائية من المحامى العام أو ممن دونه، ولا يكون في ذلك أكثر من مخالفة للتعليمات، اذ هو لا حجية له أصلا . فالواقع أن الامر الذى يصدر من النيابة العامة لعدم الاعمية أو اكتفاء بالجزاء الادارى هو أمر بالحفظ بصفتها سلطة اتهام وليس أمرا بالأوجه لاقامة الدعوى على أساس قيامها بالتحقيق . فهو مجرد موقف سلبي ككل أوامر الحفظ - راجع التعليق على المادة ٦١ .

{ قارن نقض ١٩٧٢/٥/٧ مع س ٢٣ ص ٦٥٢ - انهاء } .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ٨٦٤ - اذا قررت النيابة طلب متهم ، ثم اثبتت تحقيقها دون سؤاله ، فان ذلك لاينطوى على امر ضمنى بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله .

مادة ٨٦٥ - الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى المبني على اسباب مبنية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الافعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب كحكم البراءة حجية بالنسبة لجميع (م ٢٢ - الاجراءات الجنائية)

المساهمين فيها ، ولا يكون كذلك اذا كان مبنيا على احوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يجوز حجية الا في حق من صدر لصالحه .

مادة ٨٧٥ - الامر الذي تصدره النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية أو اكتفاء بالجزاء الإداري ليس الا إيقالا للتحقيق عند مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يجوز حجية تمتع من العودة للتحقيق ويجوز الحصول عنه في أي وقت - ولو بغير ظهور أدلة - طالما لم تنقض الدعوى الجنائية بمضي المدة .

ولا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في مثل هذا الامر .

● المبادئ القضائية :

★ الاصل أن الامر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا وبسودنا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الامر . ولما كان الثابت من التحقيقات أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبها شخص واحد قاد السيارة وقت وقوع الحادث ودار التحقيق الذي لجرته النيابة العامة حول ملهم آخر غير الطامن وتناول التحقيق استجواب الطامن وتوجيه التهمة اليه لم تعاقب النيابة العامة الدعوى الجنائية مسلي ذلك التهم الآخر وحده ، فإن هذا التصرف ينطوي حتماً على أمر ضمني بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطامن يحول دون أخضاله بعد ذلك متهما في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدلع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطامن وبإدائه يكون قدخالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويحتمن نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطامن .

(نقض ١٩٧٢/١١/١٩ مع ٢٢ من ١٢٠٧)

★ الامر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ منه بالظن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة إنما هو اتهامها أربعة غير المظنون عنده بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئاً منه ، سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم انتهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوي حتماً وبطريق اللزوم العقلي على أمر ضمني بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله يحصل دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٦/١/٢٦ مع ٢٧ من ١١٢)

★ يعد الامر الذى تصدره النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى بحفظها أدارياً أيما كان سببه - أمراً بعدم وجود وجه لاتلية الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء بصيغة الأمر بالحفظ الإدارى ، إذ الميزة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه ، وهو أمر له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام الأمر قائماً ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت فى الأمر الصادر عنها الى عدم أهمية الواقعة المطروحة ، ما دام الأمر قد صدر بعد تطبيق قضائى بأثره بمقتضى سلطتها المخولة لها فى القانون - طبقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٤ والمواد ١٩٩ وما بعدها من قانون الاجراءات - مما يجعله حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه ويحول دون الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد صدوره الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو إلغاء النائب العام فى مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، ذلك بأن المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات بعد تعديلها بالمرسوم بقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ - قد خولت النيابة العامة أن تصدر بعد التحقيق أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لأى سبب كان بغير نص يقيد الحالات التى تصدر النيابة فيها هذا الأمر على ما أقيمت منه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر ، لما كان ذلك فإنه يكون من الجائز للدعوى بالحقوق المدنية - الطعن - أن يضمن فى الأمر الصادر من النيابة العامة فى الشكوى المصار إليها ولها بما تقضى به المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأذ جانب الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم جواز الطعن هذا للنظر فإنه يكون قد خالف صريح القانون متعيناً نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها .

(نقض ١٩٧٢/٥/٧ مج ٢٣ ص ٦٥٢) .

★ من المقرر أن الامر بالأوجه - كسائر الاوامر القضائية والاحكام - لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن بل يجب - بحسب الأصل - أن يكون مدعياً بالكتابة وصريحاً بذات الفاظه فى أن من أصدره لم يجد من أوراق الدعوى وجهاً للمسير فيها فالتكدير على تحقيق بأوراقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة ما دام لا يوجد فيه ما يقيد على وجه القلع معنى استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى لا يسمح اعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التى تناولها - لما كان ذلك ، فإن النفع بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشرة يكون على غير سند ويكون الحكم إذ قضى برفضه قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٧٨/١١/١٩ مج ٢٩ ص ٧٨٩)

المادة (٢١٠)

للدعوى بالحقوق المدنية الطعن فى الامر الصادر من النيابة العامة بان لا وجه لاقامة الدعوى الا اذا كان صائراً فى تهمة موجهة ضد موظف أو

مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة ولعت منه اثداء تادية وتلفقه أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى بالحق المدني بالامر .

ويرفع الطعن الى محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنائيات والى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجناح والمخالفات . ويبلغ في رفعه والفصل فيه الاحكام المقررة في شأن استئناف الاوامر المماثلة الصادرة من قاضي التحقيق .

● عدلت بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذي اهل نظام مستشار الاحالة كجهة طعن محل غرفة الاتهام ، ثم عدلت الفقرة الاخيرة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١١/٤/١٩٨١ حيث أُلغى « مستشار الاحالة » واستبدلت به في تلك الفقرة عبارة « محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة المشورة » ؛ كما عدلت الفقرة الاولى بالفقون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ . وذلك بأضافة عبارة « ما لم تكن ... الخ الفقرة » .

● لن المادة عند مدورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمنبر عليه وللبدى بالحقق المدنية الطعن في الامر المذكور في المادة السابقة اسم غرفة الاتهام ، ويصح في ذلك احكام المواد ١٦٢ وما بعدها .

● التطبيق :

تقابل المادة ١٦٢ وما بعدها في اجراءات قاضي التحقيق .

وقد استبعد « الجنى عليه » من نص المادة عند تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، فاقصر حق الطعن على المدعى بالحق المدني . (يراجع التطبيق على المادتين ١٦٢ ، ١٩٩ مكررا) .

● المبادئ القضائية :

★ جرى قضااء محكمة النقض على انه متى اوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد ، فان أى طريق آخر لا يقوم مقابله . واذا كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تخول المدعى بالحقق المدنية الطعن في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلانه ، وكانت الاوراق قد خلت بما يدل على أن المدعى بالحقق المدنية قد أعلن بالامر المذكور الى أن قرر بالطنن فيه ، فان الحكم

المطعون فيه اذ انتهى الى ان طعن المدعى بالحقوق المدنية في الامر المتوهم عنه ، قد تم في موعده القانوني ، يكون قد أصاب صحيح القانون .
(نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ مع ٢٦ من ٥٥٤)

★ متى كان الطاعن قد نسب الى ضابط المباحث وآخر (المطعون ضده) واقعة تحصلها منه على سند بطريق الاكراه ، وكانت النيابة العامة قد استبعدت في قرارها قيام لكره وقع على الطاعن لاجباره على التوقيع على السند ، فان هذا التصرف ينطوي حتما على الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل ضابط المباحث والمطعون ضده عن هذه الواقعة ، وقد استأنفه الطاعن على هذا الاعتبار ضدها معا ومن ثم يكون استأنفه جازا بالنسبة الى المطعون ضده ويكون القرار المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة له قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ومتى كان القرار بان لا وجه له صدر في تهمة تمصل ضابط المباحث على سند بطريق الاكراه ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بان ما قام به الضابط قد وقع منه اثناء تادية الوظيفة ويسببها فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جواز الاستئناف بالنسبة اليه يكون صحيحا .
(نقض ١٩٧١/٤/٥ مع ٢٢ من ٣٤٥)

★ للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام غرفة المشورة في الامر الصادر من النيابة العامة في جنة بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية ولها للمادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية والغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل التهم لتقديمه للمحاكمة .
(نقض ١٩٦٩/٢/١٧ مع ٢٠ من ٣٣١)

★ للمدعى بالحقوق المدنية الطعن على الامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام الجهة المختصة في أي وقت الى أن يعلن به وتنقضي ١٠ ايام على الاعلان .
(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ ق ١٧٥)

المادة (٢١١)

للنايب العام أن يلغى الامر المنكور في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو من محكمة الجلب المستأنفة متعلقة في غرفة المشورة ، حسب الاموال ، برفض الطعن المرفوع من هذا الامر .

● معلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ثم بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ للعدد ٤ مكرر في ٨١/١١/٤ الذي اهل عبارة « محكمة الجنايات » محل عبارة « مستشار الادعاء » - التي كانت يدورها قد حلت محل عبارة « غرفة الاتهام » - في تعديل ١٩٧٤ .

● نص المادة عك صفورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

« للنائب العام أن يلقى الأمر المخكوك في مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، الا انه لا يجوز له ذلك اذا صدر قرار من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها من هذا الامر » .

● التعليق :

لم تحدد المادة أسبابا لالغاء الامر من قبل النائب العام . ومع ذلك فان الامر تتحصن حججته ضد سلطة النائب العام ، اذا ما كان قد رفض الطعن فيه أمام جهة الطعن القضائية بصرف النظر عن أسباب الطعن — قانونية أو موضوعية — وبصرف النظر عن أسباب رفضه .

على أن مجرد رفع انطعن لا يسلب النائب العام حقه في الغاء الامر قبل الفصل في الطعن .

كذلك فان رفض الطعن لا يحول دون العودة للتحقيق اذا ظهرت دلائل جديدة — طبقا للمادتين ١٩٧ ، ٢١٣ .

● من التعليمات الصادرة للنيابات :

مادة ٨٧١ - للنائب العام أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف المختص الغاء الامر بعدم وجود وجه في مدى الثلاثة اشهر التالية لصدوره ، وقراره في ذلك قرار قضائي ، ولا يتوقف على اتباع اجراءات معينة ، بل يجوز له اصداره من تلقاء نفسه أو بناء على تظلم من صاحب الشأن ، ويشترط لاصدار قرار الالغاء ألا يكون الامر قد طعن فيه بالاستئناف أمام (مستشار الاحالة) أو محكمة الجنتج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، وقضى برفض الطعن المرفوع عنه .

مادة ٨٧٢ - اذا صدر الامر بعدم وجود وجه من النائب العام ، فلا يجوز له العدول عنه ، وكذلك لا يجوز له الغاء الامر الصابر من المحامي العام الاول ، أما اذا صدر الامر من المحامي العام لدى محكمة الاستئناف فيجوز للنائب العام الغاؤه .

(لزيادة (٢١٢)

● (ملحق)

● الفيت بالقانون ١٩٧٠ لسنة ١٩٨١ ، وسبق أن عدلت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢

● نص المادة قبل الغائها :

للمنائب العام والمدعى بالحقائق المدنية للظعن بطريق النقض في الامر الصادر من مستشار الاحالة أو محكمة الجناح المستأنفة منقذة في خرفة المشورة ، برفض الظعن المرفوع من المدعى بالحقائق المدنية في الامر الصادر عن النيابة العامة بأن لا وجه لاتامة الدعوى . ويتبع في ذلك احكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

● نص المادة ١٥٠ منقذها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

١. للمجنى عليه والمدعى بالحقائق المدنية وللمنائب العام الظعن بطريق النقض في القرار الصادر من خرفة الالهام برفض الظعن المقسم من المجنى عليه أو من المدعى بالحقائق المدنية في الاحوال وبالاوضاع المقررة في المادتين ١٩٥ ، ١٩٦ .

المادة (٢١٣)

الامر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ .

● التطبيق :

تقابل المادة ١٩٧ في اجراءات قاضي التحقيق .

● المبادئ القضائية :

★ جرى نص المادة ٢١٣ من قانون الاجراءات الجنائية على ان الامر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لاقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أي بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لمسقوط الدعوى الجنائية . وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لاوجه لاقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم حوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليها ، وصدر فيها أمر بالحفظ - هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على الجثة أو تشريحها لمعرفة سبب الوفاة - حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة وقد سئل فيه آخرون وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق ، فإن تلك مما ييجز لها العودة الى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جدت أمامها .

(نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مع ٢٦ من ١٩٧٣)

المادة (٢١٤)

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الإثمة على المتهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المفضرة بأفراد الناس - فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى في مواد الجنائيات بأفعالها من المحامي الصام أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنائيات بتقرير أهل تين فيه الجريمة المسندة إلى المتهم بتركاتها المكونة لها وكلمة الظروف المشددة أو المخففة للمقوية ومواد القاتلون أراد تطبيقها ، وترفع به قائمة بمؤدى اقوال شهود وأئلة الاثبات ، ويندب المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر بأفلائه إلى محكمة الجنائيات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع منه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالأحالة إلى محكمة الجنائيات خلال المشرة أيام التالية لصحوره .

ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ .

على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تعال جميعها بأمر اهالة واحد إلى المحكمة المختصة بكلا باحدهما ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة ، وفي أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كتبت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحكم العادية ما لم ينص القاتون على غير ذلك .

● معدلة أخيراً بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرى ١٩٨١/١١/٤ .
وكانت قد صلت بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ ، ثم بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ثم بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

● نص المادة كما صدر بها القانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة ثابتة كأنها على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور . وإذا رأت أن التهمة جنائية تحيلها إلى قاضي التحقيق .

● الفقرة الأولى على حالها منذ صلت بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ وكانت تثلوما لفترة أخرى هي أصل الفقرة الثانية المالية ، وكان نصها الآتي :
« وترفع الدعوى في مواد الجنائيات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق التكليف بالحضور أمام « غرفة الاتهام » .

وأستقبلت بمباراة غرفة الاتهام « مستشار الاحالة » في تصديقها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الى ان عطلت الى النص الحالي بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● الفترة الثالثة مضافة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ .

● اضاف القانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فقرة بين الثانية والثالثة المذكورتين واستبعدت فيما بعد في تعديل ١٩٦٢ . وكان نصها كالآتي :

« ومع ذلك اذا كانت للجناية المنصوص عليها في الابواب الاول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ رفعت النيابة العامة الدعوى عنها وهما يكون مرتبطا بها من جرائم اخرى الى محكمة الجنايات يطبق عليهم التهم بالحضور أمامها مباشرة - ويتبع في ذلك احكام المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ . »

● الفترة الاخيرة مضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● التطبيق :

ترفع الدعوى الى محكمة الجنب بعد التحقيق - يذات الاوضاع التي ترفع بها بعد جمع الاستدلالات وقبل التحقيق (م ١/٣٣) ومع ذلك فقد ردد النص الاستثناء الوارد في م ١٥٦ خاصا بجرائم النشر ، وفيها يصدر أمر احالة يملن الى المتهم وتخرج بإعلانه الدعوى من حوزة النيابة ، ثم يجرى تعديد الجلسة وتكليف المتهم بالحضور فيها طبقا لتلاجراءات المقررة لمحكمة الجنايات - م ٣٧٤ وما بعدها .

وفي الجنايات يكون رفع الدعوى باعلان قرار الاتهام الى المتهم دون تكليف بالحضور لجلسة معينة . وانما تعدد الجلسة التي تكلف للحضور بها - بعد ارسال الاوراق الى محكمة الاستئناف طبقا للمادة ٢١٤ مكررا ، ويمقتضى سلطات رئيس محكمة الاستئناف المذكورة في المادتين ٣٧٠ ، ٣٧١ ج ١ .

وقد أنشأت المادة ١٦٠ مكرر حالة تجنيح خاصة من سلطة النائب العام أو المحامي العام وحدهما (تراجع ويراجع التطبيق عليها) .

وكانت المادة ٣٦٦ مكرر المضافة الى قانون الاجراءات الجنائية بالقانون ١٩٧٣ - قد أدخلت استثناء خاصا بجنايات الابواب

الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بحيث ترفع الدعوى في شأنها مباشرة من النيابة العامة الى دوائر خاصة من دوائر محكمة الجنايات • ومنذ صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة أصبحت هذه الجنايات تعال الى تلك المحاكم مباشرة من النيابة العامة طبقا للمادة ٣ من ذلك القانون فيما عدا جنايات الباب السادس عشر من قانون العقوبات (انتزوير) ، فانها بقيت خاضعة لحكم المادة ٣٦٦ مكررا ، ولا زالت تتميز طبقا لهذا النص بأن تعرض على دوائر خاصة •



ويلاحظ أن المقصود في الفقرة الثالثة من النص هو الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ منذ تعديلها بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ونيس للفقرة الأخيرة منها حاليا •



هذا وصحور القرار برفع للدعوى من درجة أدنى من المحامي العام يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني • ويلاحظ أن عبارة « من يقوم مقامه » الواردة بالنص بقيت بالنص منذ أن كان يعطى الاختصاص بالتصرف في الجنايات « لرئيس النيابة أو من يقوم مقامه » استنادا الى المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية التي كانت تجيز للنائب العام أن يندب أحد وكلاء النيابة للقيام بعمل رئيس النيابة وليس في القانون ما يجيز الندب للقيام بعمل المحامي العام •

وقد تضمنت الفقرة اثالثة من المادة - المعدلة بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٨١ والفقرة الأخيرة المضافة بذلك القانون - الاحكام التي كانت تنظم احوالة الدعوى الى المحكمة من قبل مستشار الاحالة قبل الفناء هذا النظام بالقانون المشار اليه - وذلك في المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٠ - (تراجع) •

ويلاحظ بشأن ندب المحامي عن المتهم بجناية أن النص يقتصر

ذلك على أحوال الاحالة الى محكمة الجنايات • أما اذا أحيلت الدعوى الى محكمة أتجنح طبقا للمادة ١٦٠ مكررا فلا يتهم حضور محام مع المتهم •

هذا وبالنسبة للاحداث ، فإن المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ توجب ذلك أيضا أمام محكمة الاحداث ، كما تجيز نحب محام للحدث المتهم في جلسة اذا كان سنه يزيد على ١٥ سنة •



وبالنسبة للفقرة الاخيرة (المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لتحل محل المادتين ١٨٢ ، ١٨٣ الملتأتين) يكفى الارتباط البسيط فلا يشترط أن يكون الارتباط غير قابل للتجزئة ، الا في الحالة الواردة بنهاية المادة (وأصلها م ١٨٣ الملغاه) •

فإذا كان الارتباط غير قابل فلتجزئة — بالنسبة الى متهم واحد — وجبت اهالته عن الجرائم المرتبطة — الى محكمة واحدة للحكم عليه بعقوبة واحدة عنها طبقا للمادة ٣٣ عقوبات •

هذا وقد لا تكون الاحالة الى محكمة واحدة ممكنة في حالة تعدد المتهمين اذا كانت بعض الجرائم المرتبطة من اختصاص محاكم خاصة كمحاكم الاحداث فتتخضع لاحكام القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو المحاكم العسكرية فتتخضع لقواعد الاختصاص الواردة في قانون القضاء العسكري — وذلك فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في المادة ٨ مكررا من ذلك القانون (أنظر مقدمة الفصل القادم) •

• من التظيمات العامة للنيابات :

مادة ١١٨٥ — يجب أن ترسل النيابة الكلية الى محكمة الاستئناف المختصة قضايا الجنايات التي يأمر رئيس النيابة (أو مستشار الاحالة) بأحالتها الى محكمة الجنايات ، وتقوم المحكمة الابتدائية بإخطار المحامي الذي يندب في الدعوى للدفاع عن المتهم مع التأشير بذلك في جدول المحامين • وتتولى محكمة الاستئناف ارسال صور قضايا الجنايات الخاصة بالنيابة الى النيابة الكلية لتوزيعها على الاعضاء وارسال الصور الخاصة بالمحامين الى المحكمة الابتدائية لتوزيعها عليهم •

المادة (٢١٤ مكررا) *

إذا طرأ بعد صدور الامر بالاحالة ما يستوجب اجراء تحقيقات
تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم باجرائها وتقدم المحضر الى المحكمة .

* مضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية ٤٤ مكررا في ١٩٨١/١١/٤ .

● التعليق :

حلت هذه المادة محل المادة ١٩٢ الملغاه بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١
الذى ألغى نظام مستشار الاحالة . والتحقيقات التكميلية في هذه الحالة
تمارسها النيابة باعتبارها سلطة جمع استدلالات ، وتقدم محضرها
بهذه الصفة الى المحكمة بدليل أن النص يقصر سلطة النيابة في هذه
الحالة على تقديم المحضر الى المحكمة دون أن يخولها اتخاذ أية
اجراءات ضد المتهم المحال من قبل . وتبقى سلطة الحبس والافراج
في شأنه للمحكمة طبقا للمادة ١٥١ أ ج . أما اذا تعلق الامر بوقائع
جديدة أو بمتهمين جدد بحيث أصبحت الاجراءات متعلقة بجرائم
جديدة غير ما هو محال الى المحكمة . فانه يكون للنأيبة العامة كامل
تسلطة في تحقيقها ولو كانت متصلة بالدعوى المنظورة مادامت لا تكون
مما وحدة واحدة تشملها حجية الحكم الذى يصدر فيها ، كما هو الشأن
في الجرائم متتابعة الافعال أو الجرائم المستمرة ولو اقتضت تدخلا
اراديا متجددا من جانب الجانى (انظر م ٤٥٤ أ ج والتعليق عليها) .

● المبادئ التفضائية :

★ التحقيق الذى لا تملك النيابة اجراءه هو الذى يكون متعلقا بذات المتهم
الذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لانه باحالة الدعوى من سلطة
التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان
التصرف خاصا بمتهم آخر سباهم في وقوع الحادث فان للنأيبة العامة بعد
تقديم الدعوى للمحكمة بل من واجبها - تحقيق ما يطرا اثناء سيرها مما ترى
فيه جريمة جديدة ونو كان منشؤها الدعوى المنظورة ومن ثم فان ما يثيره
الطاهن من يطلان تحقيقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى
للمحكمة لمحاكمة متهمة أخرى عن ذات الجريمة ، وما رقبه على ذلك من عدم

جواز الاستناد الى شيء منها لا يكون له محل . ما دام الثابت أن الطاعن
ساهم في ارتكاب الجريمة .
(نقض ١٩٦٣/٢/٢٦ مع ١٤ من ٢٣٥) .

المادة (٢١٤ مكرراً « ١ ») *

يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً ، وإذا طلب
مهامي المتهم اجلاً للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة ميعاداً لا يتجاوز عشرة
ايام يبقى خلالها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يقضى له الاطلاع عليه من
غير أن ينقل من هذا القلم .

وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة
سابقة الذكر على يد محضر للحضور بالجلسة المحددة لتنظر الدعوى وذلك
مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود .

* مضافة بالقانون ١٩٧٠ لسنة ١٩٨١ - للجريدة الرسمية مع ٤٤ مكرراً في
١٩٨١/١١/٤ .

● التعليق :

حلت هذه المادة محل المادتين ١٨٩ ، ١٨٦ - المختاتين بالقانون
١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى نظام مستشار الاحالة .

● المبادئ القضائية :

* إذا قصر المتهم في اعلان شهوده كما تقتضى بذلك المادة ١٨٦ من
قانون الاجراءات الجنائية (التي حثت محلها الفقرة الثانية من نص المادة
العالية) مع ما كان في الوقت من فسخة ، فلا جناح على المحكمة اذا لم
تجبه الى طلب التأجيل لاعتلائهم .
(نقض ١٩٥٦/٥/١ مع ٧ من ٧٠٨)

* وقانون الاجراءات الجنائية قد رسم في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧
طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية
والمتهم سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات . فاذا لم يتبع المتهم هذا الطريق
فلا تثريب على المحكمة اذا اصرحت عن طلب سماع شهود النفي الذين طلب
سماعهم بجلاسة المحاكمة ولم تستجب اليه .
(نقض ١٩٥٥/١١/١٩ مع ٦ من ١٣٣٢)

* وانه وان كانت محكمة الموقوف في حل من عدم اجابة المتهم الى
طلب سماع شهود النفي ما دام لم يملك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات

الجنائية في المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار اليه ومن ثم فلا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقاً بالواقعة أو منتجاً فيها أن ترفض المحكمة سماعتهم إلا إذا رأت أن الرفض من طلب سماعتهم إنما هو المطلق أو النكايه . وإن قمتي كانت المحكمة إذا رفضت سماع شهود النفس الذين لم يعلنهم المتهم وفقاً للمادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قالت من كذب هؤلاء الشهود على افتراض أنهم سوف يربحون ما قالوه في التحقيق . فإن هذا الرفض يكون لغير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها ، وتكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .
(نفس ١٩٥٤/٤/١٣ مع ٥ من ٥٢٢)

الكتاب الثاني

في المحاكم

• ويشمل ثلاثة أبواب :

الباب الأول - في الاختصاص

المواد من ٢١٥ - ٢٣١

الباب الثاني - في محاكم المظالم والجنح

المواد من ٢٣٢ - ٣٦٥

الباب الثالث - في محاكم الجنايات

المواد من ٣٦٦ - ٣٩٧

الباب الأول

في الاختصاص

الفصل الأول

في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

مقدمة :

يتمدد اختصاص المحاكم بالنسبة الى نوع الجريمة ، وبالنسبة الى شخص المتهم ، كما يتمدد الاختصاص من حيث المكان .

وتعدد المواد الواردة في هذا الفصل توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية العادية من حيث نوع الجريمة ، ومن حيث المكان .

أما بالنسبة للاختصاص من حيث الأشخاص ، فلم ترد في هذا الفصل اية نصوص في هذا الشأن . والاصل بطبيعة الحال أن اختصاص المحاكم الجنائية عام بالنسبة لكل الأشخاص كما هو بالنسبة لكل أنواع الجرائم في مجموعها .

غير أن هناك تشريعات خاصة تورد أحكاما استثنائية بالنسبة للقواعد العامة الواردة في هذا الفصل . وهذه التشريعات تعطى الاختصاص لغير المحاكم العادية في أحوال خاصة — بالنظر الى نوع الجريمة ، أو شخص المتهم كما يحدد بعضها قواعد متميزة للاختصاص المكنى . ومن ذلك :

— القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي يجيز اعادة بعض جرائم القانون العام الى محاكم أمن الدولة التي تنشأ بمقتضى أحكامه عند اعلان حالة الطوارئ — (تراجع المادة ٩ منه أدناه) .

— قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ — الذى يمنح للمحاكم العسكرية الاختصاص بمحاكمة الفئات انسكرية المنصوص عليها فيه — ولو كان ذلك عن جرائم القانون العام ، بحيث لا تتولاه فى هذه الحالة المحاكم الجنائية العادية — كما يمنح للمحاكم العسكرية الاختصاص فى شأن غير العسكريين فى أحوال معينة ، ويجهز حالة بعض جرائم القانون العام الى تلك المحاكم بقرار من رئيس الجمهورية (تراجع المواد ٤٤ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٨٤ مكررا منه أدناه) .

— قانون الاحداث ٣١ لسنة ١٩٧٤ الذى يعطى لمحاكم الاحداث بتشكيلها واجراءاتها الخاصة — الاختصاص بمحاكمة الاحداث عما يرتكبون من جرائم من أى نوع كانت — جنابات أو جنحا أو مخالفات ، ويعترف النظر عن كونها من اختصاص محاكم الجنع أو الجنابات لو وقعت من غير الاحداث . هذا وينص ذلك القانون على بعض قواعد خاصة للاختصاص المكنى — (تراجع م ٣٠ منه أدناه) .

— قانون محاكم أمن الدولة ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذى أنقام محاكم خاصة تختص دون غيرها بالنظر فى بعض الجرائم على وجه التمديد وأهمها تلك التى وردت فى الأبواب الاول والثانى والثالث مكررا والثالث والرابع من قانون العقوبات . وقد نزع بذلك اختصاص المحاكم العادية بتلك الجرائم ، وأصبح اختصاص محاكم أمن الدولة بها اختصاصا أصيلا على وجه الاستمرار كتوع من المحاكم يدخل فى الهيكل القضائى العام للمحاكم الجنائية ، ولو أن تشكيلها فى بعض الاحيان تدخل فيه عناصر غير قضائية (م ٢/٢ من القانون) وهو وضع شاذ (انظر م ٣ من القانون — أدناه) .

هذا وقد كان قضاء النقض يسير فى اطراد على أن الاختصاص العام فى المسائل الجنائية يبقى دائما للمحاكم الجنائية العادية . بحيث أنه اذا حدث أن حوكم شخص أمام محكمة جنائية عادية — فى حالة تدخل فى اختصاص محكمة خاصة ، فإنه اذا ما صدر الحكم انتهائيا (م ٢٣ — الاجراءات الجنائية)

بعدم الطعن فيه فإنه يحوز حجية الشيء المقضى فيه ولا تجوز إعادة المحاكمة أمام المحكمة الخاصة .

هذا في حين أنه إذا صدر الحكم من محكمة خاصة في حالة ليست من اختصاصها كان حكمها منعها لصدوره من جهة لا ولاية لها بالنظر في الدعوى .

على أن قانون الاحكام العسكرية نص في المادة ٤٨ منه على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا . غير أن ذلك لا يمنع من حجية الحكم الصادر من المحكمة العادية اذا كان انتهائيا أو أصبح نهائيا قبل صدور أى قرار أو حكم مخالف من جهة القضاء العسكري .

هذا وقد نص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة على أن تختص تلك المحاكم بحون غيرها بما نص عليه من جرائم (م ٣ من القانون) . والنص على هذا النحو يمكن أن يحمل على أنه سلب لولاية المحاكم العادية في شأن الجرائم الواردة في قانون محاكم أمن الدولة ، وذلك يؤكد الوضع الشاذ لهذه المحاكم التي يدخل في تشكيلها عناصر غير قضائية على نحو ما أسلفنا .

● نصوص للمقارنة

المادة ٩ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

« يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل الى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام » .

المادة ١٠ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :

يخضع لاحكام هذا القانون الاشخاص الآتون بعد :

- ١ - ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية
- ٢ - ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموما
- ٣ - طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية

٤ - المرى الحرب

٥ - أى قوات عسكرية تشكل بأمر رئيس الجمهورية لتأدية خدمة أو خاصة أو وقتية .

٦ - عسكريو القوات الحليفة أو المحققون بهم إذا كانوا يقيمون في أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك .

٧ - المحققون العسكريين أثناء خدمة الميدان ، وهم :
كل مدني يعمل في وزارة الحربية أو في خدمة القوات المسلحة على أي وجه كان

المادة ٥ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :

تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ - الجرائم التي ترتكب ضد أمن أو سلامة أو مصالح القوات المسلحة

٢ - الجرائم المنصوص عليها في قوانين الخدمة العسكرية والوطنية

٣ - الجرائم التي تقع في الممتلكات أو التكتلات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو الأشياء أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أيضا وجند

المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة تسري أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام ، التي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

المادة ٧ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ :

تسري أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي :
١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال ووظائفهم .
٢ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيهم اشريك أو مساهم غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

المادة ٨ مكرر من قانون الأحكام العسكرية المضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ :

يفتص القضاء العسكري بالفصل في الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسري في شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك كله استثناء من أحكام القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

ويطبق على الحدث عند ارتكابه إحدى الجرائم ، أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه هذا المولد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٥٢ منه .
ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في قانون الأحداث .

ويسند وزير التربية بالاتفاق مع وزير الداخلية والشئون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ التدابير التي يحكم بها في مواجهة الحدث .

المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث :

تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث منذ اتهامه في الجرائم وعند تعريضه للاتحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الأحداث .

المادة ٣٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث :

يحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للاتحراف أو بالمكان الذي يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بقضاه محكمكم لمن الدولة :

تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب (الأول) و (الثاني) و (الثاني مكرر) و (الثالث) و (الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ، وفي قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن ، وفي القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ . والجرائم المرتبطة بها . وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة للرسوم بقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجويز ، والرسوم بقانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بالتسعين الجبري وتحديد الأرباح ، أو القرارات المنفذة لها ، وذلك إذا حكمت العقوبة المقررة لهذه الجرائم أشد من الحبس .

وترفع الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة السابقة الى المحكمة مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل فيها على وجه السرعة .

وتختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في المقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للرسوم رقم (٩٥) لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما ، كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تجرير وبيع الاملاك والعلاقة بين المؤجر والمستأجر .
وتقتصر المحكمة في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز في المدة التاسعة منه أحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو في تشريع آخر أى نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، وكانت الجريمة التي اسندت الى المتهمين وهي السرقة ليلا من شخصين لكثير من ممكن بواسطة التسلل حالة كون أحد المتهمين يحمل سلاحا ظاهرا وقد وقعت هذه الجريمة بطريق التهديد باستعمال السلاح - محالبا عليها بالمادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، وكلفت النيابة العامة قد قدمت الى المحاكم العادية ، فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينمقد للقضاء الجنائي العادي ، ويكون النعى بصنوع الحكم من محكمة غير مختصة ولا تبا على غير أساس .

(نقض ١٩٧٨/١١/٣٠ مع ٢٩ من ٨٢٩) .

★ من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع في تقديره لها قد اعلم ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثرته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مع ٢٤ من ٦٧٥) .

و (نقض ١٩٧٣/٦/٣٥ مع ٢٤ من ٧٩٠) .

★ تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن : « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا » . ولما كانت التحقيقات قد ارسلت للنيابة العسكرية (لما تبين للبحق أن الطامع جندي بالقوات المسلحة) فترات أن الاختصاص بمحاكمة الطامع ينمقد للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنائيات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولا تبا باصداره على غير

سند من القاتلون .

(لقض ١٩٧٣/٥/٢٨ مج ٢٤ ص ٦٧٥) .

★ لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على ان السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان المجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المنكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على ان هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها وكانت النيابة العسكرية عنبرا اصيلا من عناصر القضاء العسكري ، وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، فانها هي التي تفتش بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الذي لا يقبل ، فاذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما ، تعين على القضاء العادي ان يفصل فيها ، دون ان يعيدها مرة اخرى الى السلطات القضائية العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص ، فاذا حكم القضاء العادي بعدم الاختصاص الولائي بعد ما سبق خروجه الدعوى من ولاية القضاء العسكري ، كان الحكم بعدم الاختصاص الولائي في هذه الحالة منهيا للمفوضية وما نعا من السير فيها ، فيجوز الطعن فيه بالنقض .

(لقض ١٩٧١/٧/٢٠ مج ٢٢ ص ٤٧٨) .

★ تنص المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات على أن لكل من صدر عليه حكم قضائي وأجبه الفداء يدفع للقة لزوجه أو ... وأمتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين . . . وجرى نص المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه « اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو ... يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ وهي ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وامرته ولم يمثل بحكمت يحبس ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على ثلاثين يوما ، أما اذا ادعى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلا فانه يخلو سبيبه . . . وقد أصدر المستشار المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ ونص في مادته الاولى على أنه : « لا يجوز في الاحوال التي تطبق فيها المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو ... قد استنفذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ المذكورة بما مفاده أن المخرج تمام شرطا جديدا علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بالإضافة الى الشرط الوارد

بها أصلا ، بالنسبة للمخاضمين في مسائل النفقة لملاية المصاكن الشرعية - متفشاء وجوب سبق التجهاد الصادر له الحكم بالنفقة الى قضاء هذه المحكمة (قضاء الاحوال الشخصية) واستنفاد الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيبها - لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة اتصال المحكمة بها فانه يتعين على المحكمة - من تلقاء نفسها - ولو لم يدفع امامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة امامها ولم ترفع قبل الاوان ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت اسبابه عن استظهار تحقق المحكمة من سبق استنفاد المدعية بالحقوق المدنية للاجراءات المشار اليها في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء اليها ، بل انساق الى تقرير قانوني خاطيء ، هو أن لها دواما للخيار بين قضاء الاحوال الشخصية والقضاء الجنائي ، فانه فضلا عن خطئه في تطبيق القانون يكون مشوبها بالتقصير .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٢ مع ٢٤ من ١١٢٢) .

★ لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قد قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتبارس السلطات المفتوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فانها هي التي تختص بالفصل فيها اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تمعينا ، فاذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادي أن يوصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى الى السلطات العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص ، واذا كان النائب بما سطره الحكم المطعون فيه وبما لا يبارى فيه الطامان أن تحقيقات الدعوى الماثلة قد أحيلت الى النيابة العسكرية فاجابت بكتابها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظرها ، وهو ما يتفق معه الاختصاص بالفصل فيها للقضاء العادي ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار الى أنه ليس في احكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ من شأن الاخبار العامة لميخرج الدعوى المتصلة بمن يد النيابة العسكرية التي تبشر بالنسبة لها كافة سلطاتها الخولة بموجب قانون الاحكام العسكرية الرافق ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ومنها حقها في تقرير ما اذا كانت الجريمة تدخل في

اختصاصها م٩ لا طبقا لنص المادة ٤٨ منه ، ومن ثم يكون الحكم قد أصاب صحيح القانون فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ويكون النص عليه لذلك في غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالالتزام مانص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه في شأن الاذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخابرات في تشكيل هيئة المحكمة طالما أن الدعوى انصبت عن مجال تطبيق أحكامه .

(لقن ١٩٧٨/٤/٢٤ مع ٢٩ من ٤٥٧) .

★ لئن كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية قد جرى نصها بأن تسمى أحكام هذا القانون على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه ، إلا أن استفاد من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العسكري منوطا بتوافر صفة معينة لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة هي الصفة العسكرية التي تثبت له أصلا أي حكما يمتضى المادة الرابعة من ذلك القانون . ولما كان الثابت من الاطلاع على الاوراق أن الطاعن وقت ارتكابه الجريمة لم يكن ضابطا بالقوات المسلحة ، وإنما كان موظفا بأحدى الشركات ، فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون غير سديد .

(لقن ١٩٧١/٤/١١ مع ٢٢ من ٢٥٠) .

✶ إن المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه والمعلقة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « تسمى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية (١) الجرائم التي تقع في المستعرات أو التفجئات أو المؤامرات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات وأسلحة ونفائل ووثائق وأسرار القوات المسلحة » . كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه « تسمى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي (١) كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تخديتهم وظلقتهم (٢) كافة الجرائم التي ترتكب من الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكامه . هذا القانون » . وإذا كان ما تقدم ، وكانت التهمة المنددة إلى الطاعن التي (رقيب بالقوات المسلحة) — وهي تهمة ضرب — ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المشار إليه ، ولم تقع من الطاعن بسبب تأدية أعمال وظيفته فإن الاختصاص بمحاكمته يشهد

للفضاء العادى طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الاحكام العسكرية ، اذ يوجد معه مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون .

(تلقى ١٩٧٠/٥/٢٦ مع ٢١ من ١٩٧١) .

✳ لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث المعمول به منذ ١.١ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الاولى على انه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . . . » كبا نص في المادة ٣.٢ منه على انه « لا يعتد بتقدير سن الحدث وغير وثيقة رسمية ، فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة امام محكمة الاحداث ان والدة المتهم قدمت بجلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ شهادة ميلاده التي ثبت من اطلاع المحكمة عليها انه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بان سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ اذ جاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثا في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ولما كان للمكمل الصادر من محكمة جنبايات القاهرة بإحالة المتهم ٠٠ ٠٠ الى محكمة الاحداث قد حول في تقدير سنه على اقرار هذا المتهم التي لم تتأيد برؤية رسمية أو بتقدير خبير ، وكان هذا للخطا الذي كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنبايات عن استبانة اختصاصها بالفصل في موضوع الدعوى فانه يكون من المتعين اعمالا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعيين المحكمة المختصة وتعيين محكمة جنبايات القاهرة للفصل في الدعوى بالنسبة للمتهم .

(تلقى ١٩٧٧/٥/١٠ مع ٢٨ من ١٩٧٢) .

✳ ان الشارع اذ نص في المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ في شأن الاحداث على انه « تفحص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أثر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للاعتراف » فقد دل بذلك على ان الاختصاص بمحاكمة الحدث ينقل لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها . ولا يشاركها فيه اى محكمة اخرى سواها - لما كان ذلك - وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان التهمة المطعون ضدها حدث لم تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك لم يحجج بغيرها بالمحاكمة في ظل قانون الاحداث الجديد الذى سبق صدوره وانقضاء الدعوى، وانطبقت عليها احكامه لم تقسمها النيابة العامة لمحكمة الجنبايات - لتقتضيه وحدها بمحاكمتها بل قدمتها الى محكمة التفتيح المدنية - محكمة جنح تسم

سبين الكوم « المشكلة من قاضي فرد فقط في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة ثاني درجة أذ قضت بلفاء الحكم المستأنف لاتعداد ولاية القاضي الذي أصدره وبإعادة الأوراق الى النيابة لأجراء شئونها فيها فانها تكون قد التزمت صحيح القانون ، ولا محل لما ذهبت اليه النيابة الطائنة من أنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية أن تصحح البطلان الذي شاب حكم محكمة أول درجة وتتصدى للفصل في الدعوى عملا بالمادة ١٤١/١ من قانون الإجراءات الجنائية - لأن ذلك محل ان يكون لمحكمة أول درجة ولاية الفصل في الدعوى ابتداء ، وأذ كانت ولايتها منحصرة من الحكم في الدعوى فان قضاءها فيها - ولو بطويات مقررة للأحداث - يكون في هذه الحالة معدوم الأثر قانونا ولا تلك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتتصل فيه ، بل يتعين عليها أن يقتصر حكمها على القضاء بلفاء الحكم المستأنف على نحو ما جعل الحكم المطعون فيه لأن القول بغير ذلك معناه إجازة محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة من وائمة لا تلك محكمة الدرجة الأولى محاكمتها عنها لخروجها من دائرة ولايتها ، فضلا عن أن ذلك يكون منقضيا فيها لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص بمحاكمة المتهم - المطعون ضدها - بتعدد لمحكمة الأحداث وحدها على ما سلف بيانه ، فان الحكم المطعون المطعون فيه أذ انتهى في قضاؤه الى إلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الأوراق الى النيابة العلة لأجراء شئونها فيها وفق ما توجبه المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحصر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ مع س ٢٨ من ١٢٠٠) .

٢٠ الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ، وتجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض

(نقض ١٩٨٠/١٠/٢٧ مع س ٣١ ق ١٧٤) .

و (نقض ١٩٨٠/١١/١٢ مع س ٣١ ق ١٨٥ - في شأن الدفع بأن المتهم كان حيا وقت وقوع الجريمة وذلك لاتصال هذا الدفع بالولاية) .

المادة (٢١٥)

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة ، هذا الدفع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على تفسير الأستاذ .

٢١ مجلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية العدد ١٣٦ من ١٩٦٢/٧/١٧ .

● نص المادة قبل التعديل

« تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . وتحكم أيضا في الجنايات التي يحملها اليها قاضي التحقيق أو خرفة الاتهام طبقا للمادتين ١٥٨ و ١٧٩ أو التي تقر في نظرها طبقا للمادة ٢٠٦ »

● انظر المادتين ١٥٦ ، ٢١٤ ، والتطبيق عليهما .

● المبادئ القضائية :

★ ما دامت الوقائع الواردة في المقل الذي يسايل عنه المتهم بالغلف في حق المجنى عليه لا يطق اى منها بصفته نائبا أو وكلا لمجلس النواب ، بل هي موجهة اليه بصفته فردا من أفراد الناس فيكون الاختصاص بالنظر في الدعوى المرفوعة بها لمحكمة الجنح لا لمحكمة الجنايات .
(نفس ١٧/٥/١٩٥٠ مع ١ هن ٦٥٧)

● المادة (٢١٦)

تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية أو الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المصرة بالفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

● محلة القانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ من ٢٥/١٢/١٩٥٢

● نص المادة قبل التعديل

تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفي الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

● انظر المادة ١٧٧/١ ؛

● المبادئ القضائية :

★ مفاد نص المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة ، وسياسة التشريع الاجرائى بعملة ان توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء من التهمة المسندة اليه بحسب ما اذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر من نوع العقوبة التي قد توقع بالمفسد بالنسبة الى الجريمة التي تثبت في حقه . والممول عليه في تعديد الاختصاص النومي هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى اذ يتبع مقلا ان يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي

انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كتبت الجريمة مغلقة أو ثابتة النوع ، ولما كان السبب في النزول بالمعقوبة من الحد المقرر قانونا وإذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للسرقعة يعود وما شكلها من الجسرام المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة ، فإن ذلك يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم في أى من هذه الجرائم هي محكمة الجنائيات ، لأن الخيار في توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور إلا أن يكون للمحكمة التي تبك توقيع اكدها ، وإذا قضت محكمة الجنائيات بما يخالف هذا النظر لماتها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٦٩/٤/٢٩ مع س ٢٠ من ٥٢٩)

★ الأصل أن محكمة الموضوع لا تقتيد بالوصف القانوني ، الذي تنسبه النيابة العامة على الواقعة المسندة الى المتهم وأن من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة على جميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ، وكتبت الواقعة المطروحة على محكمة الجنائيات — دون إجراء تحقيق فيها بالجلسة — بعد من بعد أعمال القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ — جنحة سرقة بماتبا عليها بالمادة ٢١٨ من قانون العقوبات بعد كان على المحكمة — محكمة الجنائيات — أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته. الى المحكمة الجزئية المختصة نوعها بنظرها ، أما وهي ولم تعمل وفصلت في موضوعها ونزلت على المطعون شدة عقوبة الجنائية لماتها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ مع س ٢٩ من ٥١٦)

★ لما كان القابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت أصلا الى محكمة الجنائيات بوصفها جنائية قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة الا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مراعاة الدفاع عن الطامن بأنه كان بتمينا عليها أن تحكم فيها باعتبارها ككافة أعمالا لنفس الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية . أما الحكم بمسدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الجزئية فلا مجال له — وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة — الا اذا رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيتها بالجلسة تعد جنحة .

(نقض ١٩٧٧/١١/٦ مع س ٢٨ من ٩٠٢)

(المادة (٢١٧)

ينتمي الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقع فيه
التهمة ، أو الذي يقضى عليه فيه .

● المبادئ القضائية :

★ تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يمتنع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الأمكنة تسلم متساوية في القانون لا تفاضل بينها — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله والمكمل بالحكم المطعون فيه تدل باطله لا يجادل الطامن في أن لها معينها من الأوراق — على أنه أي الطامن يقيم بدائرة محكمة الجبلية وخلص إلى اختصاص تلك المحكمة محلها بنظر الدعوى فإن النعمى على الحكم بقلة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح .

(نقض ١٩٧٤/٣/١٠ مع ٢٥ من ٢٤٢)

★ جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يمتنع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه » وهذه الأمكنة تسلم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، ومن ثم فإن ما سلكه المحكم من ضبط الطامن بغير دسباط كلف وحده لحمل قضائه وللرد على الدافع بعدم اختصاص محكمة دسباط بنظر الدعوى .

(نقض ١٩٧٠/٥/٣١ مع ٢١ من ٧٠٧)

★ نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يمتنع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الأمكنة تسلم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ويمتيز مكان وقوع جريمة إعطاء الشيك بخون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

(نقض ١٩٧٢٩٢/١٦ مع ٢٣ من ١٤٢)

★ تتم جريمة إعطاء الشيك بخون رصيد ، بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع عليه بانه ليس له مقابل وماء قابل للسحب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول متتمتع عليه الصيغة القانونية التي أسبغها الشارع عليه بالمعاقب على هذه الجريمة باعتباره أداة وماء تجرى مجرى النقود في المعاملات . أما الأعمال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من تبيل الأهمال التمهيدية . وإذا كان ذلك ، فإن مذهب إليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرتها . يكون قد بنى على خطأ في توليد القانون . إذ المجهول عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للمستفيد .

(نقض ١٩٧٠/٦/٢٩ مع ٢١ من ٩٣٥)

★ الاستيلاء على مال للدولة يتم بانتزاع المال خلسة أو حيلة أو منوة ، أما اتصال الجاني أو الجناة بعد ذلك بالمال المستولى عليه ، فهو ابتداء لهذا الفعل وأثره من آثاره . وإذا كان ذلك ، وكان الاستيلاء قد تم في دائرة محكمة معينة ، فاتها تختص بنظر الدعوى من هذا الفعل .
(نفس ١٩٧٠/٤/١ مع ٢١ من ٥٣٢)

★ لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات أمام درجتي التقاضي أن الطامن لم ينفذ بعدم اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم الابتدائي المعدل والمؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه — خلت مما يظهر ما يدميه الطامن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانيًا بنظر الدعوى فانه لا يجوز للطامن أن يثير هذا النقص لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
(نفس ١٩٧٦/٤/١٨ مع ٢٧ من ٤٣٦)

المادة (٢١٨)

في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء في التنفيذ . وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار . وفي جرائم الاعتداء والجرائم المتتبعة يسهر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأعمال الداخلة فيها .

● المبادئ القضائية

★ لما كانت جريمة نقل المصدور من الجرائم المستمرة فإن وتنوع الجريمة وأن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة من اختصاص نيابة دمهور التي أصدرت إذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الآن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أحقق هذا النظر ، فانه يكون بنتائ عن الخطأ في تطبيق القانون .
(نفس ١٩٧٢/٣/١ مع ٢٤ من ٣١٠)

المادة (٢١٩)

إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسرى عليها أحكام القانون المصري ، ولم يكن لارتكابها محل أقلية في مصر ولم يضبط فيها ، ترفع عليه الدعوى في الجنايات أمام محكمة جنابات القاهرة وفي الجناح أمام محكمة عليين الجزئية .

الفصل الثاني

في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية

مقدمة :

لعله يصحح وضع عنوان هذا الفصل ويجعله مطابقا لما تحويه نصوصه من أحكام — أن توجد واو المطف بعد عبارة « المسائل المدنية » الواردة به ، فيدل ذلك على أن للمحاكم الجنائية اختصاصا بالمسائل المدنية على استقلال (م ٢٢٠) كما أن للمحكمة الجنائية اختصاصا بالمسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية المطروحة عليها على اختلاف بين ما إذا كان الامر يتعلق بمسألة جنائية منظورة أمام محكمة أخرى (م ٢٢٢) ، أم بمسائل مدنية بوجه عام أو من مسائل الأحوال الشخصية بوجه خاص (م ٢٢٣) .

المادة (٢٢٠)

يجوز رفع الدعوى المدنية معها بلفت تيقها بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

• التطبيق :

تمارس المحكمة الجنائية اختصاصها المنصوص عليه في هذه المادة طبقا للاحكام الواردة في نصوص الفصل الخامس من الباب التالي ، والذي يحمل عنوان « في الادعاء بالحقوق المدنية » . ونظرا لتداخل أوضاع الاختصاص بالدعوى المدنية ، وشروط قبولها أمام المحاكم الجنائية، فإن تفصيل التطبيق على أوضاع الاختصاص الوارد في هذه المادة يرد في مقدمة الفصل المشار اليه كما أن المبادئ المتعلقة به ترد عقب تلك المقدمة .

غير أنه يجدر التنويه في شأن نص هذه المادة — بما يأتي :

١ - أن المحكمة المعروض عليها الاتهام بالجريمة تختص بالتعويض المطلوب عنها بصرف النظر عن الاختصاص النوعي لمثل درجتها من المحاكم المدنية ، فتختص محكمة الجنايات بالتعويض مهما قل مقداره ، وتختص محكمة الجنح الجزئية كذلك بما يطلب أمامها مهما كبرت قيمته ، وإن كان حكمها لا يقبل الاستئناف إلا إذا زادت قيمة التعويض المطلوب عن النصاب الانتهازي للقاضي أنجزته حسبما ينص عليه قانون المرافعات ، وذلك بالتطبيق للمادة ٤٠٥/٣ أ ج .

٢ - أن اختصاص المحاكم الجنائية المنصوص عليه في هذه المادة يتعلق بدعوى ذات صفة مدنية بحث : أما اختصاصها بالتعويض الذي له صفة العقوبة في بعض القوانين كقوانين الجمارك واشغال الطريق العام ، فهو اختصاص جنائي أصيل بحكم الصفة العقابية الكائنة فيه .

٣ - أن الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية مقرر بهذا النص للمحاكم الجنائية ، ولا يمتد الى قضاء الاحالة ، أو قضاء التحقيق عموماً حيث لا يملك تقرير رفض الدعوى المدنية إذا ما أمر بالأوجه لاقامة الدعوى . بل يبقى الادعاء المدني المصاحب لاجراءات التحقيق في تلك الحالة - مطلقاً ، بعد استنفاد طرق الطعن في الامر بالأوجه (م ١٦٢ ، ١٩٣) الى أن تسقط الدعوى الجنائية بمعنى المدة ، ولا يحول مع ذلك دون رفع المدعى دعواه أمام المحكمة المدنية المختصة ، إذ لا يعتبر طلبه الملحق - في جورة محكمة أخرى حتى يتمتع على المحكمة المدنية نظرها ، وذلك على خلاف حالة قيام الادعاء المدني أمام محكمة جنائية ، إذ لا يجوز في هذه الحالة رفع الدعوى عن نفس الموضوع أمام المحكمة المدنية الا اذا تم ترك الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية طبقاً للمادة ٢٦٢ أ ج .

ويلاحظ مع ذلك أن العجبة المؤقتة التي تثبت للامر بالأوجه والتي تمتنع من رفع الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قانوناً - تمتنع بالتالى من عرض الدعوى المدنية على المحكمة الجنائية بطريق الادعاء المباشر من جانب المدعى المدني ، إذ لا تقبل الدعوى المدنية مع قيام مانع من قبول

- للدعوى الجنائية (انظر نقض ١٩٨٠/١١/٥ الصادر تحت المادة ١٥٤ •
كما تراجع المادة ٢٣٣ الفقرة الثانية - أولاً) •

• المبادئ القضائية :

★ القاعدة العامة أنه متى كتبت عبارة العقوبون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تمد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أي كان الباعث على ذلك وأنه لأجل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول من الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجناح .. ولا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها مانع السر في الدعوى » والمادة ٣٢ على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم لمدام الطعن فيه بطريق المعارضة جازاً » . كما نست المادة ٣٣ على أنه « للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية » ومؤدي هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد في صراحة ووضع لالبس فيه مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق بما لايسوغ معه الرجوع الى غيرها في خصوص الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية من محكم الجنائيات وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وقاطعاً في الدلالة على إجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محكم الجنائيات دون التقيد بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأي قيد أو تخصيص مبهم النص بغير مخصص . لما كان ماتكم ، فإن ما أثارته النيابة العامة — من عدم جواز الطعن أخذاً بالمساعدة السارية بالنسبة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجناح ، إذ التمييز المطلوب لايجوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي — لايسير — هذا النظر — التطبيق الصحيح لأحكام القانون » .

(نقض ١٩٧٢/٤/١٩٧٣ ع ٢٤ من ٥٣١)

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن التعميمات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالمفرائب والرسوم — ومن بينها الرسوم المساءرة في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ — برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي التي وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — هي عقوبة تطوى على منصر التعميم ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لايجوز الحكم بهساً إلا من (م ٢٤ — الإجراءات الجنائية)

محكمة جنائية وأن الحكم بها حتى تقتضيه المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وتوسع ضرر عليها لأن ما ينمى الطامن بالله كان يتمتع الحكم باعتبار المدعى بالحقائق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخللها من القول أمام محكمة ثانية درجة — برفض صحة ذلك — يكون غير سديد .
(نقض ١٩٧٦/١١/٢٥ مع ٢٥ من ٧٦٠)

★ ومع ذلك فإنه جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي تقضى بهما اللجان الجبركية في مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة العامة ، وأن أعمال التهريب لا تفرج من كونها من الأعمال التي تترتب المساطلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص الوراد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجبركية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيها لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجبركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التقاضين — كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة — ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المعلقة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقة مقوية جنائية — فإنه يكون قد خالف القانون ويتمتع نقضه في خصوص الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٦٧/١١/١٨ مع ١٨ من ١٠٨٦)

★ قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لاجهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، وأذا كان ذلك ، وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية واحالها الى المحكمة المدنية المختصة ، فإن هذا الشق من قضاؤه يكون لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الامر المقضى ولا يرتب التمس عليه سوى تقرير الامر نظري بحث لا يفيد منه احد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الامر الذي لا تتحقق به المصلحة المعبرة لقبول الطعن .
(نقض ١٩٦١/٥/٢٦ مع ٢٠ من ٧٦٢)

المادة (٢٢١)

تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة امامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

● التطبيق :

يتقيد اطلاق هذا النص بداءة - بأن المحكمة الجنائية لا تختص بالفصل فيما يخرج عن ولاية القضاء العادي ، وعليها في حالة قيام نزاع جدى حول مسألة من اختصاص جهة قضائية أخرى - أن توقف الدعوى لحين الفصل في تلك المسألة من جهة الاختصاص .

على أنه منعا من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية يكون للمحكمة الجنائية دائما أن تقدر مدى جدية النزاع الخارج عن ولاية القضاء العادي ومدى تأثيره على الدعوى الجنائية ، كما أن للمحكمة الجنائية أن تتخذ موقفا في موضوع النزاع اذا امتنع عرضه على الجهة المختصة أصلا بسبب أوضاع شكلية - كأنقضاء ميعاد الطعن في قرار ادارى مثلا .

وفيما عدا ذلك فان المحكمة الجنائية تفصل في المسائل العارضة المدنية والتجارية بجميع فروعها بقدر ما يلزم للفصل في الدعوى الجنائية، وذلك على تفصيل خاص بمسائل الاحوال الشخصية تنظمه المادتان ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

● المجادى القضائية :

★ وان كان من المقرر انه ليس للمحكم الجنائية تلويل الامر الادارى او وقف تنفيذه فاذا عرضت للمحكمة أثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الادارى يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها ان توقف الدعوى حتى يفصل في هذه المسألة من الجهة المختصة الا أنه من المقرر ايضا أنه يشترط في الدخ بطلب الايقاف الى حين الفصل في مسألة مرعية ان يكون جديا غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويف وان تكون المسؤولية موقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها ، فاذا رأت المحكمة ان المسؤولية الجنائية ثقبة على كل حل فلا محل للايقاف .

(تقص ١٩٧٧/٣/٢ مع ص ٢٨ من ٥٢١)

★ من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه يكامل حريته مما يطرح امامه في الجلسة دون الزام عليه بطريق معين في الاثبات الا اذا استوجب القانون أو حظر عليه طريقا معينا في الاثبات . واذ كان

ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٢١ على أنه « تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » وفي المادة ٢٢٢ على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية » وفي الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد أجلا للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للجنى عليه حسب الأحوال لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص وفي المادة ٢٢٤ على أنه « إذا انقضى الاجل المشار إليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى إلى الجهة ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف للنظر من وقف الدعوى وتتصل فيها . كما يجوز لها أن تحدد للخصم أجلا آخر إذا رأت أن هناك أسبابا معقولة تبرر ذلك » ، وفي المادة ٥٦ { على أنه « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » وفي المادة ٥٧ { على أن « لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها » وأخيرا في المادة ٥٨ { على أن « تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية » فإن المشرع بذلك كله قد أهد القاضى الجنائى - وهو يفصل في الدعوى الجنائية - أدانة أو براءة - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب براء أو يبلت جاني ، فلا يتقيد في ذلك إلا بعقد يورده القانون ، ومن ثم كان له الفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية لأن القاضى الاصل هو قاضى الفرع - وليس عليه أن يوقف الفصل فيها تريصا له متى أن يصدر من أية محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى ، وهو لا يتقيد بأى قرار أو حكم يصدر فيها اللهم إلا بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها وفي المسألة - بحسب - التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية - وفق مريض نص المادة ٥٨ { سائلة الذكر - لما كان ذلك فإن هذه المحكمة وقد انتهت إلى عدم الامتداد بالقرار الوزارى مثار الطعن لخالفته القانون ، فليس ينال من ذلك في مجال

الدعوى الجنائية ماعسى أن يكون قد سبق أن لحقه من حضانة نتيجة قعود الطامن عن الطمن فيه لدى الجهة الادارية المختصة .

(نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ مع ٢٦ من ٧١٨)

★ القاضي الجنائي يختص بالفصل في كافة المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية فمن حقه بل من واجبه أن يفصل في صلة الخصوم ولا يجوز مطالبته بوقف النظر فيها حتى يفصل في دعوى مخنية وتمت بشأنها . وذلك لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ولأن القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل فيما يصدره القاضي المدني من أحكام .

(نقض ١٩٤٤/٤/١٠ المجموعة الرسمية ٤٤ رقم ٩١ من ١٧٦)

★ وإن المحكمة في المواد الجنائية لها وهي تقضى في الدعوى العمومية ، أن تتصل في نطاق حاجيات هذه الدعوى في المسائل المدنية كافة ومنها ملكية الاموال كلما كان ذلك لازما للفصل في الدعوى المطروحة امامها ، فإذا كانت محكمة الجنع وهي تبحث في أمر مصادرة مركب تسد تصدت لبث ملكيته وتعرف الملك له ومبلغ اتصاله بالجريمة وعلمه بها فإن ذلك يكون من حلقها .

(نقض ١٩٤٢/١٢/٧ المجموعة الرسمية ٤٣ رقم ١٠٤ من ١٨٩)

★ ولما كانت المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تقتيد بالاحكام المدنية التي صدرت أو تطلق قضاها على مامسها ان يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، فإن المحكمة اذا دانت المنهم في جريمة تاجي محل بليجار أعلى من أجر المال ، والزيادة المقررة قانونا دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الاجرة لا تكون قد خالفت لقانون .

(نقض ١٩٥٤/٥/٤ مع ٥ من ٥٧١)

★ والمحكمة الجنائية ملزمة بقص المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وأذن لماذا كانت المحكمة قد تفتت ببراءة المنهم وهو مدير شركة من تهمة وأمتاعه من دفع قيمة التعويض المستحق لعامل يعمل عنده وأصيب أثناء العمل ويسبب تأديته وتخلت عنه عاهة مستندية فائلة في ذلك (انه لا يكتفى اعتقادها بثبوت العاهة للعامل حتى يؤخذ المنهم بتهمة الامتناع من دفع التعويض بل يجب ان يثبت أولا مدى هذه العاهة ومقدار التعويض ، وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي لايجوز أن يسبق القضاء الجنائي فيها القضاء المدني الخ) فلما تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل

أو ثبوت العامة أثناء العمل أو بسبب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال سنة من ثبوت العامة أو الوفاة بتقرير طبي وشفع ذلك بوجود دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الوفاة أو العامة عند استكمال هذه العناصر ، فإذا امتنع المسؤول عن دفعه حق حليه المقلب .
(لقفن ١٩٥٢/٦/١ مع ٤ من ٨٩٩)

★ وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وإن تقضى بصحتها أو ببطلانها . وليست هي مجبرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة إحدى الأدلة من جهة أخرى والا كان ذلك قلباً للوضع المتعارية التي تقضى بإيقاف الدعوى إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس . ومادامت محكمة الموضوع مختصة أيضاً بالنظر في الدليل وتقديره بما يستحق ، ولم يخص القانون جهة معينة بنظره دون غيرها . (في واقعة هذا الحكم تبسك المدعى المدني بإقرار صادر من أحد المتهمين مطعون فيه بالتزوير أمام المحكمة المدنية ولا تزال دعواه به معلقة أمام المحكمة المدنية ولم ياتصل فيها بعد) .
(لقفن ١٩٣٢/٥/١٦ المماثلة ١٣ رقم ١١ من ٣٢)

★ ولا محل لأجابة طلب المتهم بالقذف إيقاف سير الدعوى المقابلة ضده بناء على أنه شكلت لجنة برلمانية لتحقيق ماتسب إلى الوزارة التي كان المدعى المدني (المجنى عليه) عضواً فيها وبناء على أن محاكمة الوزراء طبقاً للدستور تكون أمام المحكمة المختصة وأنه لا يجوز لمحكمة الجنائيات أن تتعرض في هذه الحالة للأدلة على وقائع منسوبة للمدعى المدني — لا محل لأجابة طلب الإيقاف في هذه الحالة لأن المحكمة الخاصة بمحاكمة الوزراء الغرض منها الفصل في التهمة الموجهة اليهم وادانتهم فيها أو براءتهم منها أما إذا كان الأمر يتعلق بمسائل تذف تختص محكمة الجنائيات بالفصل فيها فإن للمحكمة في سبيل الفصل في دعوى القذف أن تحقق الأدلة على الدعوى المطروحة أمامها من غير أن يكون في ذلك أدنى مساس بحق المحكمة المختصة في النظر فيها يقدم إليها من الإثبات على التهم التي تطرح أمامها وقد يعجز المتهم بالقذف عن إقامة الدليل على ما يدعى به أمام محكمة الجنائيات ثم يقدم الدليل أمام المحكمة المختصة . ولا يكون في حكم محكمة الجنائيات في هذه الحالة أية مخالفة للقانون إذا أثبتت المحكمة على الطائفة جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة القذف فإن مفاد ذلك أن الطائفة لم تكن على حق فيما أسندته للجنائي عليه .
(لقفن ١٩٤٧/٥/٢٦ المماثلة ٢٨ رقم ٢٣٥ من ٧٣٦)

★ تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ولما كان البت في صورية الحوالة

يتوقف عليه - في خصوص الدعوى المطروحة - الفصل في جريمة التبييد ، فإن الاختصاص في شأنها يُنعتد بالحكمة الجنائية . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الدعوى المدنية المزموع منها الطعن .
(نقض ١٩٦٦/١١/٢٨ مع ١٧ من ١١٤٩)

المادة (٢٢٢)

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية .

● المبادئ القضائية :

★ تنص المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية » . واذ كان ما يثيره الطامن في هذا الشأن توامه ان الدعوى الاخرى التي موضوعها اعطاء الطامن للمطعون ضده الاول شيكا لا يقابله رسميد هي التي حول في دفاعه فيها على ان الشيك متحصل من جريمة النصب موضوع الدعوى الحالية ، فان مفاد ذلك ان تلك الدعوى هي التي يتوقف الفصل فيها على نتيجة الفصل في الدعوى المطروحة ، ولما كان الاخلال بحق الدفاع الذي يثيره الطامن يتعلق بالدعوى الاخرى دون الدعوى موضوع هذا الطعن وكان الطامن قد أبدى في هذه الدعوى دفاعه كاملا ولم يكن من بين ما طلبه في هذا الدفاع إيقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى الاخرى التي كانت منظورة في نفس الجلسة ولم يثبت حضوره فيها فصدر الحكم فيها غيابيا ، فان نعى الطامن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(نقض ١٩٧٢/٦/٢٦ مع ٢٣ من ٩٥٣)

★ مفاد المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه كلما كانت الورقة الطعون عليها بالتزوير منتجقة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، وراى المحكمة من جدية الطعن وجهها للسبر في تحقيقه فأحالته الى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة ان تترتب للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقباله الدعوى الجنائية أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة ان تبنى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة للفصل فيها .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع ٢٨ من ٤٨٥)

★ الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى يعد وفقا للبادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التي رسبها القانون وفي نطلق هذه الإجراءات وحدها ودون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازيا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها .
(لنقض ١٩٦٨/٢/٥ مع ١٩ من ١٦٥)

المسألة (٢٢٣)

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، هلز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للدينهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه حسب الأحوال أجالا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص .
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات ، أو التفتتات الضرورية أو الاستعجالة .

● محلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢

● نص المادة قبل التعديل :

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه حسب الأحوال أجالا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص . ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الإجراءات ، أو التفتتات الضرورية أو الاستعجالة .

● التطبيق :

المادة معدلة في فقرتها الاولى بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — بحيث أصبح وقف الدعوى الجنائية جوازيا بعد أن كان وجوبيا منذ صدور قانون الإجراءات الجنائية في سنة ١٩٥١ حيث كانت المحاكم الشرعية والمالية قائمة كجهات قضائية مستقلة ، فكانت مسائل الأحوال الشخصية تفرج بذلك عن ولاية القضاء العادي (الاهلى . أو الوطنى) .

ولم ير المشرع أن يلغى كلية النظام الخاص بوقف الدعوى الجنائية لحين عرض النزاع على محكمة الأحوال الشخصية المختصة ، فجعل

الوقف جوازيا نظرا للطبيعة الخاصة لبعض تلك الانزعة واجراءاتها --
 بخاصة أن المادة ٢٢٥ تنظم القاضي الجنائي باتباع طرق الاثبات المقررة
 في القانون الخاص بالمسائل المعارضة ، وهو ما قد يعرقل في حد ذاته نظر
 الدعوى الجنائية ويدخلها في دورة تشعب غير محمود .

● المبادئ القضائية :

★ لما كانت المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على
 انه « اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من
 مسائل الاحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد
 للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الاحوال اجلا لرفع
 المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص » . فأجر الشارح بذلك
 للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف السير
 في الدعوى الجنائية أو أن الامر من الواضح أو عدم الجدية بها لا يقتضي
 وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة
 المطعون في حكمها لم تر من ظروف الدعوى أن الامر يقتضي وقفها ريثما يتم
 استصدار حكم من محكمة الاحوال الشخصية ومضت في نظرها مقرررة
 للاعتبارات السابقة التي اوردتها أن الطامن هو بعينه وليس ...
 ... كما زعم حين اتخذ اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة محل الجريمة ، ومن
 ثم فإن ما يثيره الطامن في هذا الصدد لا يكون له محل .
 (نقض ١٩٧٨/١/٩ مع س ٢٩ ص ٢٢)

المادة (٢٢٤)

إذا انقضى الاجل المشار اليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى الى
 الجهة ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى
 وتصل فيها .
 كما يجوز لها أن تحدد للخصم اجلا آخر اذا رأت أن هناك اسسببا
 مقبولة تبرر ذلك .

المادة (٢٢٥)

تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعها
 للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .

● المبادئ القضائية :

★ يجب على المحكم الجنائية اتباع القواعد المدنية الخاصة بالبراهين ملكية العقار اذا توقف الفصل في الدعوى العمومية على الفصل في النزاع المدني . فمن اتهم انه توصل بالاحتيال الى الاستيلاء على مبلغ معين من شخص بأن تصرف بطريق البديل في اعيان ليست ملكا له وليس له حق التصرف فيها ، وادعى المتهم بأن الاطيان ملكه فارتكبت المحكمة الجنائية على شهادة الشهود للحكم بانه غير مالك وكثفت شهادة الشهود غير جائزة في الاثبات مدنيا كان حكم المحكمة الجنائية باطلا ويتمين نقضه .
(نقض ١٩٢٤/٢/٤ المصانة س ٤ رقم ٦٩٤ ص ٩١١)

★ وان المحكم وهي تفصل في الدعوى الجنائية لا تتقيد بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني الا اذا كان قضائها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها . فاذا هي في واقعة سرقة قد مولت في ادانة المتهم على شهادة الشهود بانه هو الذي باع الاشياء المسروقة لن ضبطت عنده فلا تترتب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المسروقات المبيعة تزيد على العشرة جنيهات ، وذلك لان سماع الشهود لم يكن في مقام اثبات مقد البيع من المتهم، وانها كان في حقيقته عن واقعة مادية بحتة جائز اثباتها بالبيننة والقرائن وغير ذلك من طرق الاثبات المخطئة ، وهي مجرد اتصال المتهم بالاشياء المسروقة قبل انتقالها من يده الى يد من ضبطت عنده بغض النظر عن طريقة هذا الانتقال ، لان هذه الطريقة مهما اخطئت لا تثير لها في الدعوى ولذلك لم تكن مدار الاثبات .

(نقض ١٩٤١/١/٢٧ المجموعة الرسمية س ٤٢ رقم ١٧٦ ص ٢٨٧)

(نقض ١٩٤٥/٦/١١ المصانة س ٢٧ رقم ٣١٥ ص ٧٥٢)

★ ومادامت دعوى السرقة قائمة على أن المدعى ، بعد أن جبر سندا بمديونيته للدائن ، سرق هذا السند في غفلة منه ووضع مكانه سندا آخر عليه توقيع غير صحيح ، فإن سماع المحكمة الجنائية للشهود في هذه الدعوى لا يثبت سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا غبار عليه قانونا ، اذ السرقة واقعة مادية يجوز اثباتها بالبيننة كقائمة ما كانت قيمة المسروق واذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها ، فذلك لا مخالفة فيه للقانون كذلك .

(نقض ١٩٤٣/١/٢٥ المصانة س ٢٤ رقم ١٥١ ص ٤٦٤)

★ والقيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد . فالخلف بعدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبيننة يجب على من يريد أن يثبت به أن يتقدم به الى

محكمة الموضوع . لماذا لم يثر شيئا من ذلك ألبها مانه يعتبر متنازلا من حقه في الإبتات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا النوع أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٥٦/٢/٣٠ مج ٥ ص ١٦٥)

الفصل الثالث

في تنازع الاختصاص

مقدمة :

تعالج نصوص هذا الفصل أحوال التنازع الإيجابي (قبول الاختصاص بواقعة معينة) - من قبل جهتين من جهات التحقيق أو الحكم ، وأحوال التنازع السلبي (رفض الاختصاص من جهتين عن موضوع واحد) . وتنظم نصوص الفصل حسم هذا التنازع على مستويين :

(أ) فيكون الاختصاص بالفصل في التنازع - لمحكمة الجنب المستأنفة إذا كان التنازع بين جهتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة ، بمعنى ألا تكون دائرة بالمحكمة الابتدائية ذاتها ، طرفا في التنازع .
(ب) ويكون الاختصاص بالفصل في التنازع - لمحكمة النقض إذا كان التنازع بين جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، أو كان أحد أطراف التنازع دائرة بالمحكمة الابتدائية ، أو أحد تشكيلات محكمة الاستئناف ويدخل ضمنها محاكم الجنايات (م ٢٢٧) . وقد طبقت محكمة النقض هذا النص في حالة التنازع بين محكمة جنح مستأنفة ، والجزئية المستأنف حكمها أمامها ، وكذلك في حالة التنازع بين محكمة جنايات ودائرة مدنية بمحكمة الاستئناف .

والاساس الذي حددته محكمة النقض للاختصاص بالفصل في التنازع - استخلاصا من نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ ج - هو أن الاختصاص به ينمقد للجهة الاعلى التي يرفع اليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما .

وفيما يتعلق بالتنازع بين محكمة جزئية ومحكمة الجنح المستأنفة في شأن الولاية بالفصل في الموضوع في أحوال التصدي طبقا للمادة ١٩٤ أ ج - فإنه في حالة إعادة المحكمة الاستئنافية الموضوع الى المحكمة الجزئية في حالة تستوجب التصدي - قد اعتبرت محكمة النقض مثل ذلك الحكم مثيرا لحالة تنازع اختصاص تستدعي تدخلها للفصل فيه ، وليس مجرد طعن في حكم المحكمة الاستئنافية للخطأ في تطبيق القانون مما يخفض لشكليات ميعاد الطعن واجراءاته ، ففصلت في الاختصاص في مثل هذه الاحوال رغم وصول الامر اليها في صورة طعن لم تستكمل شروط قبوله .

هذا والمفروض أن تكون الجهتان المتنازعتان تابعتين للقضاء العادي حتى يمكن أن تكون للمحكمة المختصة بالفصل في التنازع هيمنة على كلا الجهتين . ولذلك فإن نص المادة ٢٢٧ جاء شاذا في تفسيره اختصاص محكمة النقض بالفصل في التنازع اذا ما قام بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية . ورغم بقاء النص على حاله حتى الآن ، فإنه قد تعدل ضمنا بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، في شأن السلطة القضائية حيث نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص ، ثم بصدور القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا ، التي ورثت اختصاصها في هذا الشأن أخيرا المحكمة الدستورية العليا بمقتضى المادة ٢٥ من القانون الصادر بإنشائها (رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩) .

وقد صدر لمحكمة النقض في هذا الصدد قضاء بشأن التنازع بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية ، وكذلك بينها وبين محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ (١٦٢ لسنة ١٩٥٨) . غير أنه يلاحظ الفارق بين وضع هذه المحاكم الأخيرة وبين محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٠ والتي تعتبر جزءا من النظام القضائي العادي (يراجع في هذا الشأن التعليق بمقدمة الفصل الاول من هذا الباب ، وتحفظنا على وضع تلك المحاكم) . وتختص محكمة النقض على هذا الاساس بالتنازع بين محكمة جنائية عادية وبين محكمة من محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لهذا القانون الاخير .

المادة (٢٢٦)

إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة الى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تلعبتين محكمة ابتدائية واحدة ، وقررت كل منهما نهائيا اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصرا فيهما، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها الى دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

● المبادئ القضائية :

★ مؤدى نص المادة ٢٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة . إما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين محكمة روض الدرج الجزئية ومحكمة أحداث القاهرة التابعتين لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية - على ما يبين من كتابها المرفق - مما تختص بالفصل فيه دائرة الجنح المستأنفة بهذه المحكمة لانه يضمن الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(نقض ١٩٧٧/٥/١٦ مع س ٢٨ من ٦٠١)

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ مع س ٣١ ق ٣٧)

المادة (٢٢٧)

إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنافية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة الى محكمة النقض .

● أنظر مقدمة الفصل فيما يتعلق بالمحاكم الاستثنائية :

● المبادئ القضائية :

★ إذا كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة الجنح - باعتبارها جنحة - وأن يكن في ظاهره غير منه للخصومة ، الا انه سيقابل حتما من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوافر شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات باعتبار المتهم مقلدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فضلا من سبق الحكم عليه بعدة مقويات بمقيدة

للحرية لسرقات وشروع فيها احداها لمدة سنة لسرقة ، ومن لم يقصد وجب حرما على العدالة أن تعطى سريها ، اعتبار الطعن المتقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة الجنائيات للفصل في الدعوى .

(تلخيص ١٩٧٤/١٢/٩ مع ص ٢٥ من ٨٣٦)

★ لما كانت النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الامر الجنائي حالة أنها قد استنفدت ولايتها في القضاء في موضوع الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في الدعوى عملا بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية وكان الحكم المطعون فيه وان يكن في ظاهره غير منه للخصومة الا انه سيقبل حتما بحكم من محكمة الجناح الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ومن ثم لانه يجب - حرما على العدالة ولتجنب تعطيل سريها - اعتبار الطعن المتقدم من النيابة العامة بطلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين محكمة الجناح المستأنفة ومحكمة الجناح الجزئية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجناح المستأنفة - وقد استبانت بطلان حكم محكمة أول درجة لعفائه بتأييد الحكم الخيالي المعارض فيه بحالة أن المطروح على المحكمة هو اعتراض من المتهم على الامر الجنائي الصادر بتقريره - بنا كان يتعين عليها معه اعمالا للفقرة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى ، اما وإنها لم تفعل وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الاعتراض على الامر الجنائي على الرغم من استنفاد ولايتها بسبق قضائها في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - فان محكمة الجناح المستأنفة بقضائها - بذلك تكون قد خالفت القانون وتخلت من اختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم ، لانه يتعين احالة الدعوى الى محكمة الجناح المستأنفة للفصل فيها .

(تلخيص ١٩٧٨/١١/١٠ مع ص ٢٨ من ٨٩٢)

★ لما كان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة بنوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احداها فان الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن النزاع السلبي بين محكمتي جنائيات كفر الشيخ والدائرة المدنية بمحكمة الاستئناف يتمم لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل من محكمتي الجنائيات والاستئناف عندما يصح الطعن تقانونا - لما كان ما تقدم - وكان الثابت بالاوراق ان محل عمل المدعى عليه

كان محافظة كمر الشيخ لماه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنسليات
كمر الشيخ للفصل في الدعوى .

(نقض ١٩٧٥/٢/١٧ مع ٣٦ من ٣٦)

★ متى كان الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر
الدعوى بمقتولة أن المتهم حدث - تبعاً الى السن الذي قدره له - قد جاء
مخطئاً نظراً لما ثبت من أن المتهم المذكور - استناداً الى التقرير المعطى له
من الطبيب الشرعى - لا يدخل في ذمة الاحداث وكان قرار مستشار الاحالة
وإن كان في ظاهره قرار غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتماً بحكم من
محكمة الاحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السلبى
بين مستشار الاحالة - الذى تخلى من نظر الدعوى (بوصفه جهة تحقيق)
وبين محكمة الاحداث (بوصفها جهة حكم) والى استتفى حتماً بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رمت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره
بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتعين
اجابة النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة بمحكمة
مبنهورة للفصل فيها .

(نقض ١٩٧٠/١٢/٦ مع ٢١ من ١١٦٥)

★ مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن محكمة
النقض هي التى يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع
سلبى بين محكمة عادية وبمحكمة استئنافية ذات اختصاص قضائى ، الا أن
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا
الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص اذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون
على انه « اذا رمت دعوى من موضوع واحد أمام جهة القضاء الادارى او
اية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ، ولم تتخل احداهما عن نظرها او
تخلت كليهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع
الاختصاص » وأخيراً نقل الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بما نصت عليه
المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ من انها
تختص « بما يأتى (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص
طبقاً لاحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية » . ولما
كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة بناءً على
المادة ٢٢٧ سالفة الذكر منصباً على قيام تنازع سلبى بين جهة القضاء
العادى وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وهي النيابة العسكرية مما
تخص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم
بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(نقض ١٩٧٣/١٠/١ مع ٢٤ من ٨٠٤)

وايضاً (نقض ١٩٧٤/٤/١ مع ٢٥ من ٣٦٧)

★ لما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا وليست باعتبارها محكمة جنائيات وكانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي ، فان النزاع السلبي يكون قائما بين محكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي - هي محكمة أمن الدولة العليا ، وبين محكمة عادية - هي محكمة الأحداث - لما كان ذلك ، ، فان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة - بناء منها على المادة ٢٢٧ سالفة الذكر يكون منصبا على قيام نزاع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي مما يخص بالصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه .

(نقض ١٩٧٧/٦/١٢ مع ٢٨ ص ٧٤٩)

المادة (٢٢٨)

لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها بعريضة مشنوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

المادة (٢٢٩)

تأمر المحكمة بعد اطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق في قلم الكتاب ليطلع عليها كل من الخصوم المبشرين ، ويقدم مذكرة بأقواله في مدة المثرة الأيلم التالية لإعلانه بالإيداع ويرتقب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

المادة (٢٣٠)

تعين محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى ، وتفصل أيضا في شأن الإجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قضت بإلغاء اختصاصها .

● المبادئ القضائية :

★ وإذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف المحكوم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنائية ببطالان الحكم

المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً ، لما قدمت القضية إلى هذه المحكمة قررت أمالتها بحالتها إلى محكمة الجناح المستأنفة لنظرها بمرئيتها ، نقضت هذه فيها ، فالطعن في هذا الحكم بقوله أنه صدر من محكمة لولاية لها على الدعوى غير مقب ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين نقضت أول مرة بطلان الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أشرت به من إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها إذ أن هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها عليها بالقضاء في موضوعها مما يعتبر تخلياً من المحكمة الاستئنافية من واجبها في نظر الدعوى وتصحيح البطلان الذي لحق الحكم المستأنف ولكن بما أن المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى قد عادت إلى نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أمالتها إليها محكمة الدرجة الأولى بحالتها ، فماتة تكون قد قضت على ما قام في الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبي في الاختصاص مثله مفراته كل من المحكمتين من اختصاص الأخرى بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم .

(نقض ١٩٥٢/١١/٢٥ مع س ٤ من ١٥٤)

★ محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجناح المستأنفة وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمة المذكورة وأوامر مستشار الاحالة ، ومن ثم فإن الفصل في التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة ينمذ محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين قبول الطلب وتعيين محكمة جنليات القاهرة للنصل في الدعوى — من التهمة الثانية التي انصب عليها — ولو أن التهم وحده هو الذي استأنف حكم محكمة الجناح بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعننا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون من أن يسوء مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب الاحالة إلى محكمة الجنليات في جميع الاحوال .

(نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ مع س ٢٤ من ٣٦١)

المادة (٢٢١)

إذا رفض الطلب ، يجوز الحكم على الطالب — إذا كان غير النيابة العامة أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات القضاء الاستئنافية — بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

أنظر مقدمة الفصل فيما يتعلق بالمحاكم الاستئنافية .

(م ٢٥ - الاجراءات الجنائية)

البيان الثاني

في محاكم الجنج والمخالفات

الفصل الاول

في إعلان الخصوم

المادة (٢٢٢)

تحال الدعوى الى محكمة الجنج والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضي التحقيق او محكمة الجنج المستتفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة بن النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الاتيتين :

(اولا) اذا صدر امر من قاضي التحقيق او النيابة العامة بان لاوجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الامر في الميعاد او استأنفه فليجئته محكمة الجنج منعقدة في غرفة المشورة .

(ثانيا) اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط اجرامية وقعت منه اثناء تاديبه وظيفته او بسببها مالم تكن من الجرائم المشار اليها في ١٢٣ من قانون العقوبات .

● معجلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ . ثم بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . ثم

اضيفت بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في آخر المادة عبارة " " مالم تكن ... الخ " .

● نص المادة عند منورها بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

" تحال الدعوى الى الجنج والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضي التحقيق او غرفة الاتهام ، او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية " .

" ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة " .

● نص الفقرة الثالثة كما اضيفت بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

" ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الاتيتين :

" اولا : اذا صدر امر من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولم يطعن المدعى بالحقوق المدنية فيه في الميعاد او طعن فيه وايدت قرينة الاتهام الامر " .

" ثانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لاجرامية وقعت منه اثناء تاديبه وظيفته او بسببها " .

● التطبيق :

تعدد الفقرة الاولى مصادر اتصال الدعوى الجنائية بمحكمة انجمن والمخالفات ، وتعدد في هذا السبيل جهات أربعة : قاضي التحقيق — غرفة المشورة — النيابة العامة — المدعى بالحقوق المدنية . غير أن وضع غرفة المشورة أصبح محل نظر بعد تعديل المادة ١٦٧ أ ج بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ — وبخاصة الفقرة الثالثة منها — أنظر المادة ١٦٧ والتطبيق عليها .

وفي جميع الاحوال يتعين لاتصال المحكمة بالدعوى أن يتم تكليف المتهم بالحضور طبقا للإجراءات المقررة في قانون المرافعات وعلى نحو ما تنص عليه المواد التالية . غير أن قرار الاحالة يكون متعززا عن التكليف بالحضور في حالة صدور القرار من قاضي التحقيق (تراجع المواد ١٥٦ ، ١٥٧ — والتطبيق عليها) ، في حين يكون اجراء الاحالة مندمجا في التكليف بالحضور عند احالة الدعوى من قبل النيابة العامة — سواء كان ذلك بعد تحقيق (م ٢١٤ أ ج) ، أو بعد جمع الاستدلالات دون تحقيق (م ٢٣ أ ج) وكذلك عند تحريك الدعوى الجنائية من المدعى بالحق المدني بتكليف مباشر الى المتهم بالحضور طبقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة .

ويظهر أثر التفرقة بين الوضعين في أن الدعوى تعتبر مرفوعة بمجرد صدور الامر بالاحالة من قاضي التحقيق ، ويعتبر التكليف بالحضور بعد ذلك اجراء من اجراءات الدعوى القائمة . أما في الاحوال الأخرى فلا تعتبر الدعوى مرفوعة الا باعلان المتهم بتكليفه بالحضور للجلسة المحددة .

● نظام الإتهام المباشر :

ونص الفقرة الاولى على حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع الدعوى الجنائية مع هجاء المدعى بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات — هذا النص هو السائد التشريعي الوحيد لنظام

تحريك الدعوى الجنائية بطريق « الادعاء المباشر » .

وقد سبقت الإشارة الى هذا النظام في التطبيق على المادة الاولى من القانون في صدد بيان الاختصاص برفع الدعوى الجنائية وتحريكها ومباشرتها . وغتوه هذا بوجه خاص بأن التكليف بالحضور من قبل المدعى بالحقوق المدنية لا يمتدأ به الخصومة الجنائية بينه وبين المتهم (على خلاف نظام الاتهام الفردي في النظم التي تأخذ به) وإنما تتعقد الخصومة الجنائية في هذه الحالة بين المتهم وبين النيابة العامة عن طريق تكليفها بالحضور من المدعى بالحق المدني في ذات صحيفة الدعوى المباشرة - لكي تتولى هي مباشرة الدعوى الجنائية .

أما الدعوى المدنية - التي تتعقد الخصومة في شأنها بين المدعى بالحق المدني وبين المتهم (والمسئول عن الحقوق المدنية أن وجد) ، فإنها تخضع لاحكام الدعوى المدنية المنصوص عليها في المواد ٢٥١ - ٢٦٧ (الفصل الخامس من الباب الحالي) فيما عدا ما يقترب من آثار على كونها ترفع بذات الاجراء الذي تتحرك به الدعوى الجنائية فيظهر ذلك على وجه الخصوص في شأن تطبيق المادة ٢٦٤ - على نحو ما يبين من المبادئ القضائية أعلاه .

ويشترط لتحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر أن تكون الدعوى المدنية مقبولة في حد ذاتها فضلا عن شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية طبقا لنصوص الفصل الخامس المشار اليه .

ولا يجوز رفع الدعوى بالطريق المباشر بأبناء الطلبات من قبل المدعى المدني بالجلسة - على خلاف ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة من حق النيابة في رفع الدعوى بطريق توجيه الاتهام بالجلسة وقبول المتهم الحاضر المحاكمة .

هذا ويمتنع على المدعى بالحق المدني سلوك طريق الادعاء المباشر إذا كان قد فتح أمامه طريق الطعن بالاستئناف في أمر صادر من سلطة التحقيق بالأوجه لاحكام الدعوى ، ولموت حقه فيه ، أو سلكه وانتهى ظمته بالرفض (الحالة « أولا » من الفقرة الاخيرة) - والأمر ظاهر

في حالة ما اذا كان قد تم الادعاء مدنيا أمام سلطة التحقيق حيث يكون للمدعى حق الاستئناف في مدى ١٠ أيام من تاريخ اعلانه طبقاً للمادة ١٦٦ .

أما من لم يدع مدنيا أمام سلطة التحقيق ، ولم يكن له بذلك حق في استئناف الامر بالأوجه لاتقامة الدعوى ، وبالتالي فإنه لا يفوت حقا له في هذا الشأن اذ لم ينشأ له من قبل هذا الحق أصلا ، فهل يسرى عليه هذا المنع — أم يكون له رفع الدعوى بالطريق المباشر رغم صدور الامر — بغضاه أنه قد يكون له عذره في عدم الادعاء مدنيا أمام سلطة التحقيق ، مع ملاحظة أن الحق في الادعاء المدني لا يختص به المجنى عليه وحده، وإنما يتطرق أحيانا بمن يمثله قانونا كولي أو وصي أو مدير لشركة، أو ورثته ، أو أى من أصابهم ضرر من الجريمة ممن لا يفترض تخصيص من جانبهم بعدم الادعاء مدنيا قبل صدور الامر بالأوجه .

يسير قضاء النقض على أن من لم يدع مدنيا أمام سلطة التحقيق يمتنع عليه سلوك طريق الادعاء المباشر كما يمتنع عليه استئناف الامر بالأوجه لاتقامة الدعوى بعد صدوره — حفاظا على ما لهذا الامر من حجية تنفذه الى أن يلغى بالطرق وفي الاحوال المقررة قانونا (راجع التعليق على المادة ١٥٤ والمبادئ القضائية الملحقه به) .

هذا وصحور قرار بالحفظ لم يسبقه تحقيق لا يمنع من رفع الدعوى بالطريق المباشر — على خلاف الامر بالأوجه الذي تقتصر النص على فكه .

كذلك — ومن جهة أخرى — يمتنع الادعاء المباشر اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف في الحالات المحددة بعجز المادة وهي تتماشى مع ما نص عليه في المولد ٢/١٣ ، ١٦٣ ج (راجع التعليق عليها) .

• من التكاليف العملية التنبيلات :

مادة ١٠٢٤ — لا تخرج الدعوى من حوزة التنبيلة حتى تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، فإذا أمرت التنبيلة بلحالة الدعوى الى المحكمة دون حصول التكليف بالحضور ، فإنها تملك المدول من الإحالة والعودة الى

التحقيق والتصرف في الأوراق على ضوء ما يتضح ، وإصدار أمر بعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية .

ملادة ١٠٨٤ - يجوز رفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر في الجنيح والمخالفات حتى ولو كانت من الجنيح التي جعلها القانون بمسفة استثنائية من اختصاص محكمة الجنائيات وهي الجنيح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنيح المخررة بالمراد الناس . ويستثنى من ذلك :

١ - الجرائم التي تقع خارج الجمهورية اذ الحق في تحريك الدعوى الجنائية عنها قاصر على النيابة وحدها .

٢ - اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم أو أحد رجال الضبط لعريضة وقعت منه اثناء تاديه وظيفته أو بسببها ، وذلك فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات وهي استعمال الموظف العام سلطة وظيفته في وقت تنفيذ الاوامر السادرة من الحكومة أو احكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من لية جهة مختصة وامتناع الموظف العام عمدا عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية ايام من انذاره على يد محضر اذا كان تنفيذ الحكم أو الامر داخلا في اختصاص الموظف .

٣ - اذا صدر امر من قاضي التحقيق أو النيابة بأن لا وجه لاتامة الدعوى اذا لم يستأنف الدعوى بالحقوق المدنية هذا الامر في المستند أو استأنفه بتأديته محكمة الجنيح المستقلة بمنعقدة في غرفة المشورة .

● المبادئ القضائية

★ لا تعتبر الدعوى مرفوعة بمجرد التثمين من النيابة العمومية كتقديمها للمحكمة بل لابد لذلك من اعلان التهم بالحضور للجلسة .
(نفس ١٨/١١/١٩٦٦ المظامة من ٢٧ جثاني من ٢١٩)

★ وان الدعوى الجنائية التي ترزع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي لحقه من الجريمة لا تعتمد الخصومة بينه وبين التهم - وهو المدعى عليه فيها - الا من طريق تكليبه بالحضور امام المحكمة تكليلها ضحيها ، وبالم تعتمد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون من الدموين الجنائية والمستندة لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لان القانون أيضا انما اجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة تنسبا اذا كانت من الدماوى الفرعية فقط .

(نفس ١١/١١/١٩٦٦ مع من ٧ من ٤١٩)

★ وان القانون حين اجاز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد الجنيح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها ، فقد رتب على هذا الاجراء كتحريك

الدعوى العمومية بحيث تصبح المحكمة مكلفة بالفصل فيها كما لو رُفعت إليها من النيابة ، وبمضى كل ذلك ، وكانت المحكمة الجنائية غير ملزمة بأن تحكم في الدعوى وفقاً لطلبات الخصوم فيها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن النيابة لم تطلب محاكمته لا يكون له أساس .

(نقض ١٩٤٨/٣/٢٢ المجموعة الرسمية من ٤٩ من ٢٥٢)

★ متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرة من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم . ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة إلى التهم المقدم للحكمة من الواقعة ذاتها .

(نقض ١٩٧٦/٢/٩ مع ٣٧ من ١٨٢)

★ لا تعقد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(نقض ١٩٦٨/٤/٨ مع ١٩ من ٤٠٢)

★ وبإدراك الثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنب ، فله إذاً ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها ، فلا تثار لذلك على الدعوى العمومية ، لأنها ، وقد حركت وفقاً للقانون ، ظلت قائمة ، ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

(نقض ١٩٥٢/١/٧ مع ٣ من ٣٧٣)

★ من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها . . (مثال) : المادة ٢٦٠ (١ ج) أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق التهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٦٦/٣/٨ مع ١٧ من ٢٧٨)

★ وإن المستفاد من مفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن الضرر من الجريمة ، لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض أن يلجأ إلى الطريق الجنائي إلا إذا كتبت الدعوى الجنائية قد رُفعت من النيابة العامة فإذا لم تكن قد رُفعت منها ، امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ويشتراط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدمويين في السبب والخصوم والموضوع .

(نقض ١٩٥٥/١/٧ مع ٦ من ١٠٩١)

★ الأمر بالأوجه لأقامة الدعوى العمومية الذي تصدره النيابة بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفة هو الذي يمنع من اقامة الدعوى العمومية اذا ظهرت أدلة جديدة أو الفاء النقيب العام في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصنوره ، فإذا لم تجر النيابة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بالأوجه لأقامة الدعوى العمومية فإن حق المدعى المكنى يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية .

(نقض ١٩٥٦/٤/١٧ مع ٧ من ٥٩١)

★ وإذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في الحقيقة أمر منها بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى أيا كان سببه ، أصدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الحفظ بالأمر الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه . وهو أمر له — بمجرد صدور — حججه ويتبع من العود إلى الدعوى الجنائية مادام لازال قائما ولما يبلغ قانونا . ولا يغير من هذا النظر أن المكنى عليها لم تعلن بالأمر على ما تقتضيه المادة ١٦٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية إذا أن كل مالها أن تعلن في القرار أمام الجهة المختصة لو صح أن باب الطعن مازال مفتوحا أمامها .

(نقض ١٩٥٦/٤/١٠ مع ٧ من ٥٢٥)

★ تنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو المدعى بالعقود المدنية ، ولا يجوز للمدعى بالعقود المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ويبين من ذلك أن المدعى المكنى لا يملك الحق في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجنب والمخالفات بالنسبة لما يرتكبه الموظف ومن في حكمه من جرائم أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وأن المشرع قد قصر حق تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من السيد النائب العام أو المحلى العلم أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧١/٣/١ مع ٢٢ من ١٧٨)

★ لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه « تحال الدعوى إلى محكمة الجنب والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الادعاء أو محكمة الجنب المستقلة منعقدة في غربة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى

بالحقوق المدنية « فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه الى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية . ومتى كان الثابت أن اعلان المدعى عليه - المظنون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم الا بعد انقضاء مدة السقوط المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التي تشملها تلك المادة ، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة ويقتضى أيضا الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدمي الطامع أنه لحقه من الجريمة .

(لفتن ١٩٧١/٢/٢٢ مج ٢ ص ٢٢١)

المادة (٢٢٣)

يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات ، وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح ، فسر مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص - على العقوبة .

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فلذا حضر المتهم وطلب اعطاه ميعادا لتخصر دفاعه تالان له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الاولى .

● التعليق :

يترتب على التكليف بالحضور في الميعاد المقرر في نص المادة وجوب الاستعداد لابتداء الدفاع في الجلسة المحددة - ولهذا نصت المادة ٢٣٦ على حق الخصوم في الاطلاع على أوراق الدعوى بمجرد اعلانهم . أما اذا تم الاعلان لموعد أقصر من المقرر في النص فلا يترتب على ذلك بطلانه ، وإنما يكون للمطال اليه التكليف بالحضور حق في طلب أجل لاستكمال الميعاد . ومن ذلك ما تشير اليه الفقرة الثالثة من المادة .

● المبادئ التفضيلية :

★ من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أجمع المحاكمة مستمداً لإبداء أوجه دفاعه .

للمحاكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا مبرر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون إعطائه إياها من تاريخ الإعلان إلى يوم الجلسة، فإذا حضر غير مستعد لمحنة ذلك لا تقع إلا عليه إذا لا شأن للمحاكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب كما هي الحال في مواد الجنح والمخالفات .
(نقض ١٩٧٨/٢/١٢ مج ٢٩ ص ١٥٩)

وانظر نقض ١٩٦٦/٣/٢١ مج ١٧ ص ٣٢٩ في شأن اثر الاعلان الاقل من الاجل بالنسبة لمحكم الجنيلت - في التطبيق على المادة ٣٧٤ .

★ أنه وإن كان الأصل - متى صح الاعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سرها من جلسة إلى أخرى - طالما كانت متلاحقة - حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه من جهة أخرى إذا بدأ للمحاكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة استئنافاً للسريتها فيها تتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .
(نقض ١٩٦٤/٥/١٨ مج ١٥ ص ٢٨٥)

★ إذا كان الحكم المطعون فيه قد تضي بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٣ التي لم يعلن بها الطامن وتخلف من حضورها ، برغض الاستئناف وتلييد الحكم المستأنف ، على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه ، فإن الحكم يكون قد أنشئ على إجراءات بلالة اثرث فيه ، فيتمتع نقضه مع الامادة .

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ مج ٣٦ ص ٢٨٠)

★ تأجيل نظر (الدعوى) المعارضة اداريا يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونا بالجلسة التي لجل اليها نظر المعارضة .
(نقض ١٩٧٨/١٠/١٦ مج ٢٩ ص ٧٠٢)

★ وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلقه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بملفها ، وليس عليها

يقوم هذا أن تعلمه لا ينص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل ، إذ إن ذلك بما يعمده القانون داخلا في علم كافة الناس ، كما إن المحكمة التي تتولى محاكمته ليست مكلفة قاتونا بأن تلتفت نظر المتهم عند المحاكمة إلى ما أدخل من تعديلات على المادة التي تطلب التنبيلة تطبيقها عليه - مادام عليه بذلك مفروضا بحكم القانون .

(نفس ١٩٣٣/٥/٢٢ /المادة ١٤ من ٥٠)

★ وإذا كانت ورقة التكليف بالحضور المأونة من الذمعية بالحقوق المأونة قد اشتملت على بيان الأعمال المنسوبة إلى المأون إليه ، وهي تكون جريمة خيانة الأمانة ، ولكتها لم تذكر فيها مادة القانون التي تنفي بالمعوية . وكان الثابت في محضر جلسات المحاكمة أن المأون إليه حضر الجلسة المأونة لنظر الذموى ، وأن الحاضر من الذمعية طلب فيها طلبه في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ من قانون المعويات فأنه يكون بذلك قد حصل تدراك النقص الموجود في ورقة التكليف بالحضور ويؤول ما فيها من بطلان .

(نفس ١٩٤٦/٥/٢٩ /مجموعة القواعد القانونية م ٧ من ١٣٥)

★ وإن التمسك بتصوير البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم في إعلان الذموى - يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لنتظره وتقرر ما تراه في شأن استثناء هذه البيانات فإذا سككت المتهم عن التمسك بشيء من هذا في وقته سقط حقه في الذموى به ، وكثت المبرة بما اشتمل عليه الحكم ذاته من بطلان من التهمة .

(نفس ١٩٦٠/٢/١٨ /المجموعة الرسمية من ٤١ من ٥٢٩)

المادة (٢٣٤)

تعلن ورقة التكليف بالحضور للشخص المأون إليه ، أو في محل إقامته ، بالطرق المقررة في قانون الإجراءات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل إقامة المتهم ، يسام الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعبر إعلان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

ويجوز في مواد المأونات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة رجال السلطة المحلية ، كما يجوز ذلك في مواد المأون التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

● للفترة الثالثة مضافة باللائحة رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

● التطبيق :

الفقرة الثانية تحفظ عن أنقص المنظم للحالة المماثلة في قانون المرافعات (م ١٠/١٢) حيث يكون الاعلان للنيابة بنص قانون المرافعات وليس لجهة الادارة . ولا يرى أن الاعلان يصح في هذه الحالة للنيابة — على خلاف ما جرت به بعض أحكام النقض (انظر نقض ١٩٧٣/٥/٢٢ ص ٢٤ من ٥٣٨) ، (وكذا نقض ١٩٧١/١١/١ أدناه) .

هذا ويلاحظ أنه في حالة عدم معرفة محل إقامة المتهم فإن اعلانه لجهة الادارة طبقا للفقرة الثالثة من المادة يحفظ عن تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة المنصوص عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات في حالة عدم وجود من يتسلم الاعلان بالموطن أو امتناعه عن ذلك — ففي هذه الحالة الاخيرة يلزم اضطار المحن اليه بذلك بخطاب موصى عليه باسم من سلمت اليه صورة الاعلان — أو بعدم وجود من يتسلمه أو امتناعه . أما في حالة الفقرة الثانية من المادة فلها لم تذكر مثل هذا الاضطرار وهو لا محل له بطبيعة الحال .

ويتروى على اتمام التكليف بالحضور طبقا للمقرر في هذه المادة امكان الحكم على المتهم في غيبته اذا تخلف عن الحضور بالجلسة (م ٢٣٨) .

على أن قضاء النقض يفرق في هذا الشأن بين الحكم الغيابي وبين المعارضة فيه ، فيكفي لصحة الحكم الغيابي أن يكون قد صدر بناء على اعلان المتهم بطريقة مما ورد بالنص ، أما الفصل في المعارضة في حكم غيابي فلا يصح بناء على اعلان بجلسة المعارضة يتم لجهة الادارة في الحالة المبينة في الفقرة الاخيرة — أي في حالة عدم الاستدلال على موطن المتهم . ولما يتعين طبقا لذلك القضاء ، أن يتم الاعلان للمتهم شخصيا أو لموطن معروف له ، ولو لم يوجد به من يتسلم صورة الاعلان فسلمت للادارة طبقا لقانون المرافعات (المادة ١٢ منه) الذي تحيل اليه الفقرة الاولى . وهذا في تقديرنا تشدد أساسه تفرقة نظرية بين حالة الفقرة الثالثة والاحوال العادية المنطبقة على الفقرة الاولى وهي تفرقة

لا تستند الى نص في التشريع ولا مبدأ عام في الاجراءات ، فضلا عن أنها تؤدي الى احتمال سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة في احوال الفقرة الثالثة في حين أنها وضعت - ومثلها م ١٠/١٢ مرافعات - لاثامة قرينة قانونية على العلم بالاعلان تمنع من تطبيق الاجراءات القضائية على احتمالات مجهولة ، ومع حفظ حق المعلن اليه - في اثبات عدم علمه بالجلسة ، أمام محكمة الطعن أو محكمة الاشكال في التنفيذ.

● المجادىء القضائية :

★ يجب أن تعلن ورقة التكليف بالحضور بالطرق المقررة في تقنين المرافعات . ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون تقضى بأن تسلم ورقة الاعلان الى الشخص نفسه أو في موطنه ، كما تقضى المادة ١٢ منه بأنه اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى أحد من المقربين معه المبينين في تلك المادة ، فإذا لم يجد أحدا منهم وجب أن يسلمها حسب الاحوال - الى مأبوز القسم أو العمدة وشيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه الى المعلن اليه كتابا محمى عليه يخبره فيه أن الصورة مسلمت الى جهة الادارة ، وعلى المحضر ان يبين كل ذلك في حينه بالتصديق في اصل الاعلان وصورته ، لما كان ذلك من ورقة اعلان المتهم للجلسة التي حددتها المحكمة لنظر المعارضة والتي اكتفى المحضر فيها باثبات اعلانه مع مندوب القسم لاهللاق محله تكون بالمللة .

(تقنى ١٩٥٧/٥/٧ مج ٣ ص ٩٨٠)

★ والاصل في اعلان الاوراق وفقا للمادة ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه جاز أن تسلم الاوراق الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون سلكا معه من اقاربه أو اصهره وفقا للمادة ١٢ مرافعات فإذا اغفل المحضر أثبت عدم وجود المطلوب اعلانه أو اغفل ببيان العلاقة بينه وبين من تسلم صورة الاعلان ، فانه يترتب على ذلك بطلان ورقة الاعلان .

(تقنى.مئى ١٩٥٥/٧/١٦ مج ٦ ص ١٢٥٦)

★ المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراء اعلانه كما أن الاخطار غير لازم الا في حالة تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة اجتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة

عن استلامها على ما يقتضى به نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات التى لا توجب على المحضر ارتفاق ايصال الخطب الموصى عليه بأصل الاعلان وغاية ما تتطلبه أن يرسل المحضر الاخطار فى الميعاد المنصوص عليه فيها وأن يثبت فى محضره قيامه بإرسال هذا الاخطار فى الميعاد .
(نقش ١٩٧٧/٣/١٢ مع ٢٨ من ٢٥٢)

★ والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطنه له . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار معارضة الطامن كأن لم تكن تأسيسا على صحة اعلانه يحل عمله يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطالان الذى يستوجب نقضه والاحالة .
(نقش ١٩٦٦/٣/١ مع ١٧ من ٢١٨)

★ ولما كان الوطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وكان مكتب المحامى وفقا لهذا التعريف لا يعتبر موطنه له فإن اعلانه والطن فى مكتبه يكون باطلا .
(نقش من ١٩٥٥/٣/٢١ مع ٦ من ٨٧٨)

★ من المقرر أن الاصل فى اعلان الاوراق طلبا للماعتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه ، او فى موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله او خادمه او ان يكون مقبلا معه من اقربائه او اصهاره وبعد استلامهم ورقة الاعلان فى هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه بالم بدفعها بالقبول العكس . ولما كان الطامن قد اعلن فى محل اقله اعلانا قانونيا بالجلسة التى نظرت فيها معارضته ، ولم يتم ما يثبت صحة ما يدعى من عدم علمه بحصول ذلك الاعلان كما خلعت الاوراق مما يدعى قرينة وصول ورقة الاعلان اليه ، فإن ما يثبته الطامن فى هذا الشأن يكون على غير اساس .
(نقش ١٩٧٤/٣/٢٩ مع ٢٥ من ٤٢٤)

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن اعلان المتهم لجهة الادارة او فى مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الا الحكم الذى يصدر فيها ويكون قابلا للمعارضة . وأن الحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا ، وبمبدأ الطمن على مثل هذا الحكم البطلان لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطامن به او عليه رسميا . ولما كان لا يوجد بالاوراق ما يدل على اعلانه بالحكم او عليه به رسميا الا فى يوم القبض عليه وقام بالطمن فى خلال الاجل المحدد قانونا لطعنه يكون قابلا شكلا . ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .
(نقش ١٩٧١/١/١ مع ٢٢ من ٦٠٥)

★ لما كان البين من ورقة اعلان الطاعنين بالجلسة التي اجل اليها نظر المخرضة أن المحضر أثبت فيها أنه توجه لاعلان التهمين وخاطبهما مع شخصهما ورفضاً التوقيع وأنه لاجل العلم ترك الصورة ، إلا أنه لم يذكر سبب امتناعهما عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضهما الإضفاء له بهذا السبب . لما كان ذلك ، وكثرت اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكثرت المسادة التاسعة من قانون المرافعات توجب في فقرتها الخامسة على المحضر أن يبين « اسم وصلة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الاصل أو أثبتت امتناعه وسببه » وكان المحضر لم يثبت شيئاً من سبب امتناع المعلن اليهما (الطاعنين) من التوقيع الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سالفه الذكر ، أو الإشارة إلى رفضهما الإضفاء له وسبب هذا وكان عدم إثبات ذلك يترتب عليه بالبطلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقيق غاية الشارع من تكون المحكمة من الاستئناف من جدية ما سلكه المحضر من اجراءات . ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المشار اليها تكون باطلة ، ويترتب معها البطلان على اجراءات المحاكمة .

(تلقى ١٩٧٨/١٠/١٦ مج ٢٩ من ٧٠٧)

★ لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان قرار الاتهام المعلن اليه . وكان من المقرر في القانون أن لوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدؤها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز له إثارة الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أن مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة بمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .

(تلقى ١٩٧٥/٥/٦ مج ٣٦ من ٣٧٩)

المادة (٢٢٥)

يكون اعلان المصوبين إلى مأمور السجن أو من يقوم مقامه . ويكون اعلان الضباط وخيباط الصف والعسكري الذين في الجيش إلى ادارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الاصل بذلك . وإذا امتنع عن التسليم أو التوقيع ، يحكم عليه قاضي المواد الجزائية بإقامة لا تزيد على خمسة جنيهات . وإذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، سلم الصورة إلى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر لتسليمها اليه أو إلى المطلوب اعلائه شخصياً .

المادة (٢٣٦)

المقصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد اعلاتهم بالحضور امام المحكمة .

● التطبيق :

انظر التعليق على المادة ٢٣٣ .

الفصل الثاني

في حضور الخصوم

المادة (٢٣٧)

يجب على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه (١) .

اما في الجنب الاخرى وفي المخالفات فيجوز له أن يثيب عنه وكيله للتقديم بدفاعة ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تامين بجبضه شخصيا .

● الفقرة الاولى معلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٤ .

● الفقرة الاولى قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

« يجب على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه »

● الفقرة التيساعية للقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

وتيسيرا لاجراءات المحاكمة والمحد من كثرة الاحكام التقيائية التي ترجع احيانا الى تعدد تتبع المتهم لاجراءات المحاكمة وما يترتب عليها من ازواج القضية الواحدة فقد صلت المادة ٢٣٧ على النحو الوارد بالفروع لكي يكون اشتراط حضور المتهم بنفسه تاسرا على الجنب التي يجب القانون لتفويض للحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره - أي لا تقبل فيها الكفالة - كمالات النفاذ الوجوب المنصوص عليها في المادة ٤٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه في قوانين خاصة - اما في الجنب الاخرى والمخالفات بطبيعة الحال وخاصة بعد قصر العقوبة فيها على الفرامة فيجوز للمتهم أن يثيب عنه وكيله لاداء دفاعة الا اذا رأت المحكمة ضرورة حضوره .

وفي من البين أن مجال حضور وكيل عن المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس طبقا لهذا التفصيل سوف يكون في الكثير الغالب امام محكمة اول درجة ، باعتبار أن جميع الاحكام المساندة بالحبس من محكمة ثانية درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها

اللم ٧١ إذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية وكما لو كانت عقوبة الحبس الملقى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستنكف وحده .

● التطبيق :

المقصود بنص الفقرة الأولى أن المتهم المعرض للحكم بالحبس في الحالة المشار إليها بالنص لا تجوز الوكالة في الحضور عنه بل يتعين أن يحضر شخصيا حتى إذا ما صدر الحكم بحبسه ينفذ فوراً . على أنه رغم قيام خطر التنفيذ الفوري قد يتحقق للمتهم في هذه الأحوال مصلحة من الحضور لا مكان إبداء دفاعه وتحقيق الدعوى في الجلسة إذ أنه لا يقبل دفاع من وكيل عنه دون حضوره ، كما أن المحكمة تحكم في حالة الغياب بعد الاطلاع على الأوراق ودون تحقيق كما تنص المادة التالية ، وهو ما قد يؤدي إلى استطلاعة الإجراءات وتمقيدها بما يضر بمصلحته .

ويجب تطبيقاً للنص حضور المتهم في حالة استئناف النيابة لحكم صادر بالبراءة في تهمة يجوز فيها الحكم بالحبس وذلك لجواز أن يعدله الحكم إلى حبس . أما إذا استأنف المتهم وحده الحكم بالبراءة في مثل هذه الحالة فلا يتعين حضوره شخصيا ، وإنما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية .

هذا ويجوز أن يحضر وكيل في أحوال الفقرة الأولى لمجرد إبداء عذر المتهم في عدم الحضور . فضلا عن إبداء أي دفع فرعى أو دفاع لا يتعلق بموضوع الدعوى الجنائية ذاته ، وقد استقر قضاء النقض على ذلك .

● المبادئ القضائية :

★ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .^{١٠٠} والاصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة ، إلا أنه يجوز أن يحضر عنه وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، (م - ٢٦ الإجراءات الجنائية)

وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسات امام المحكمة الابتدائية ان الطاعن - وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة بل حضر وكيله عنه وترافع في الدعوى الا بر مؤداه ان يكون الحكم الصادر في حقه حكما غيابيا واصله المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري .

★ ان حضور المتهم امام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالحبس ليس بمقتضى الا عند الفصل في موضوع التهمة فقط ، فاذا كانت المرافعة قاصرة على نفوذ قرعية او على حقوق مدنية جاز سماح المرافعة من الوكيل دون ايجاب حضور المتهم الاصيل .
(تلقى ١٩٣٣/١٢/٣ المعلقة من ٦ ص ٤٣٠)

★ توجب المادة ٢٢٧ فقرة أولى من قانون الاجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنحة ، الحضور بنفسه اذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، واجازت له في الاحوال الاخرى ان يرسل وكيله عنه . واذا كان ما تقدم ، وكان النزاع المروض على المحكمة الاستئنافية قد انحصر في مسألة مدنية ، وكان الطاعن قد اتى وكيله عنه حضر بالجلسة ، وكان توكيل الاخر مبرها فيه بالمرافعة في القضايا مدنية كانت أم جنائية ، فان الحكم الصادر ضد الطاعن المذكور في مواجهة الوكيل يكون حضوريا في حقه ، ويكون النعى عليه ببطالان الاجراءات - برفض وقوع خطأ مادي في اثبات حضور الطاعن المذكور بجلسته المحاكمة - في غير محله .
(تلقى ١٩٧٠/٥/٢٥ مج ٦١ ص ٧٣٧)

المادة (٢٢٨) *

اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه في الاحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الاوراق ، الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لخصمه وتبين للمحكمة انه لا مبرر لعدم حضوره فيعتبر الحكم حضوريا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم غيابيا ان تؤجل الدعوى الى جلسة قالية وتكرر باعادة اعلان الخصم في موطنه ، مع تنبيهه الى انه اذا تخلف عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فاذا لم يحضر وتبين للمحكمة الا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضوريا .

* معلقة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية عدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٤ .

● **نص المادة قبل التعديل بالمادة ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :**

« إذا لم يحضر الخصم المكلف بالمضور حسب التماسين أو اليوم الميعن بورقة التكليف ، ولم يرسل وكلاءه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيابه بعد الاطلاع على الأوراق »

ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالمضور مسجلة لشخص الخصم ، يجوز للمحكمة إذا لم يقدم هنرا بيرد غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً ، وعليها أن تدين الامتياز التي استندت إليها في ذلك »

● **من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٨١**

ورغم الإبقاء على نظام المسارعة في الأحكام النهائية - التي لا يجوز استئنافها - لك سارت نائتان ٢٣٨ . ٢٤٠ المعدلتان إلى التوسع في تحسب الحكم الحضوري الاعتباري لما يدعو إليه من اعتماد ذي الشأن لتتبع إجراءات المحاكمة لأن معارضته فيه لا تطرح موضوع الدهوى إلا إذا أثبت غرضه في التخلف »

هذا فضلا عن تكادى تطيح إرمال القضية الواحدة عند تعدد التهمين ومثول البعض دون البعض الآخر »

● **التطبيق :**

المقصود «بالفصم» في النص : المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية، فهما اللذان يجوز لهما المعارضة في الحكم الذي يصدر في غيبتها طبقاً للمادة ٣٩٨ . أما المدعى بالحق المدني فإن غيابها قد يعتبر تركاً لدعواه إذا كان إعلانه بالجلسة قد تم لشخصه - طبقاً للمادة ٢٩١ ، والا فإنه لا أثر لغيابه ويكون للمحكمة أن تقضى في موضوع الدعوى المدنية رغم ذلك ولا تحكم بشطبها حيث لا تعرف الإجراءات الجنائية نظام الشطب المقرر في قانون المرافعات (تراجع المادة ٢٩٦) ومع مراعاة أنه لا تعقب منه المعارضة طبقاً للمادة ٣٩٩ .

كذلك فإن تسليم الإعلان لشخص الفصم يترتب عليه طبقاً لنهاية الفقرة الأولى اعتبار الحكم حضورياً رغم عدم مثوله بالجلسة - بما يترتب على ذلك من آثار نصت عليها المادة ٢٤١ - من حيث عدم إمكان المعارضة فيه إلا بشروط معينة ، فضلاً عن التزام المحكمة بتحقيق الدعوى كما لو كان الفصم حاضراً - وذلك على خلاف الحكم الشيابي الذي يصدر بعد مجرد الاطلاع على الأوراق ، ودون تحقيق بالجلسة .

هذا وفي حالة اعتبار الحكم حضورياً ، فإن ذلك لا يقيد جهة الطعن ولو كان الطعن بالمعارضة أمام ذات المحكمة فالعبرة في ذلك بواقع الحال فيما تم من إجراءات فتفسر بشأن الحكم كل الأوضاع والإجراءات التي يتطلبها وضمه الحقيقي — مثل الحق في الطعن فيه وميعاد الطعن ، الخ وعلى هذا قضاء مستقر لمحكمة النقض .

هذا وبالنظر الى التعديل الذي أجرى بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة ٣٩٨ أ ج ، والذي منع بمقتضاه الحق في المعارضة في الحكم الغيابي إذا كان الاستئناف جائزاً وما يؤدي اليه ذلك من امتناع المعارضة في الاحكام الغيابية في الجنب بوجه عام أمام محكمة الدرجة الاولى — لذلك فإن اعتبار الحكم حضورياً رغم صدوره في غيبة المتهم في المصالحات الواردة في النص لا يظهر أثره فيما يتعلق بمحكمة الدرجة الاولى الا في التزام المحكمة بتحقيق الدعوى طبقاً للمادة ٢٤١ . كما أن الاخلال بهذا الالتزام إذا كان يؤدي الى بطلان الحكم فإن هذا البطلان لا يؤدي الى اعادة المحكمة الاستئنافية الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى بل الى أن تتصدى لتصحيح الإجراءات بما يحقق شفوية المرافعة وتمسك في الدعوى — طبقاً للمادة ١٩٩/١ . وعلى ذلك فإن التفرقة بين الحكم الغيابي والحكم المحتر حضورياً لا أثر له أمام محكمة أول درجة ولهذا نرى أنه لا جدوى أمامها من اتباع الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الثانية طبقاً لما عدلت به في القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

● المبادئ القضائية :

★ ان محكمة أول درجة بقضائاتها في الدعوى بناء على ما دون في اوراقها في حالة غياب المتهم لم تعمل الا ما هو من حقها ، وهو الاكتفاء بمراجعة الاوراق دون اجراء تحقيق جديد بمبرراتها .
(تلغز ١٩٣٦/٥/١٨ المجموعة الرسمية من ٢٧ من ٥٢٥)

★ وان الفقرة الثانية (الاولى — في تعديل ١٩٨١) توجب لامتحان الحكم حضورياً ان تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص الخصم ولم يلزم عزراً يبرر غيابه ، ولكن فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان

ثابتاً بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غيائياً ويكون له أن يقرر بالطعن فيه حين اتخاذ إجراءات التفتيش ضده .

(نقض ١٩٥٢/٣/١٧ مج ٤ ص ٤ من ٦٢٢)

★ الميزة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيائى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وإن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

(نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ مج ٣ ص ٢٦ من ٨٠٧)

★ أن العبرة في تمام المرافعة بالنسبة لمتهم ، هي بواقع حالها وما انتهت إليه ، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة الى غيره من الخصوم لاتمام دفاعه أو لم تؤجل ، وما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، ولم تأمر بإعادة الدعوى الى المرافعة لسماعه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الواقع أن القضية قد سمعت بياناتها بحضور الطاعنين واستوفى الدفاع عنهما مراقمته ، فإن الاجراء بالنسبة اليهما يكون حضوريا ، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم ، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجلت اليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين ، فإن ذلك من جانبهما تقييد في واجب السهر على دعواهما لا يلزمان فيه الا نفسيهما ، ولا يخلوهما النعى على المحكمة بخبره لأن المحكمة أولتهما كل ما يوجب القانون عليها أن توليه حماية لحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٠/٤/٦ مج ٣ ص ٢٦ من ٥٣٢)

★ أن واجب الخصم يقضى عليه بتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولما كان الثابت أن الدعوى نظرت في حضور الطاعن ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا حتى ولو لم يحضر الطاعن جلسة النطق به . ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٦٥/١٢/٦ مج ٣ ص ١٦ من ٩٠٦)

المادة (٢٣٩)

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند اللدأء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم خطرا مقبولا .

● المبادئ القضائية :

★ ان مناسط اعتبار الحكم حضوري وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور عن الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، انما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة ، أما اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط ابعدها أو تغير مقر المحكمة من مقر الى آخر ، فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالمقر الجديد . ولما كان الثابت بالمقررات أن الطاعن لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى امام المحكمة بمرورها الجديد بعد أن انقطعت حلقة اتصالها بانتهاء الجلسة الاخيرة بالمقر القديم ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى ، فمن حضور الطاعن بعض الجلسات امام المحكمة بمرورها النخيم لا ينال من اعتبار هذا الحكم في حقيقته غيابي ، اذ أنه بسبب عدم اعلان الطاعن بعد توقف الدعوى لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٠/٥/٤ مع س ٢١ ص ٦٥١)

★ ومتى كان الطاعن قد حضر امام المحكمة بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وتاجلت الدعوى في مواجهته الى جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، ولكنه لم يحضر تلك الجلسة التي تاجلت لها الدعوى ، بل تقدم بلسان محاميه الى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل الحكم في الدعوى فلم تقبله المحكمة للأسباب السابقة التي أوردها ، فان المحكمة اذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا لا تكون قد اخطأت .

(نقض ١٩٥٢/١٢/٢٠ مع س ٤ ص ٢٩٧)

★ واذا كانت المحكمة بعد ان امرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم الى جلسة معينة قد اجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الاولى ، ولكنها ذكرت في امر التأجيل أنه ليوم حددته سابق على يوم تلك الجلسة معينة ، فان امرها هذا يكون خاطئا من ناحية تضمنه تاريخين للجلسة التي اجبت اليها الدعوى . ذلك لان قولها بان تؤجل الدعوى الاخيرة لنظرها مع الدعوى الاولى معناه ان التأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الاولى ، وهذا من شأنه ان يجعل المتهم على الاعتقاد بأنه ذكر يوم آخر في امر تأجيل الدعوى الاخرى لم يكن مقصودا بل جرى القلم به من باب السهو فقط ، وبأن تأجيل الدعويين لنظرهما معا انما هو للجلسة التي حضرها وذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه عن الحضور في اليوم الاول - بسبب

هذا الاعتقاد - بغير عذر مقبول - وبالتالي لا يصح للمحكمة أن تحكم عليه في خيئته والا كان حكمها خاطئاً .

(لقض ١٨/١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص ١٠٠)

★ المقصود بالمحضور في نظر المادة ١/٢٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو وجود المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الاحوال التي يجزى فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ، الا أن الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة في بعض الحالات حضورياً بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً لماذا ما انتهى الامر ان احدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور اطلاقاً أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بعد أن قدم عذراً مقبولاً وكان في مقدار المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام هذا العذر ، ورغم ذلك لم تفعل لمسلن حكمها يكون في حقيقته حكماً غيبياً جائزاً المعارضة فيه رجوعاً الى الاصل العلم لانتفاء علته اعتبره حضورياً اعتبارياً لتخلف أحد شروطه اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيبى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كانت محاضر جلسات محكمة أول درجة تنبئ عن قيام عذر تخلف الطاعنين عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة وهو وجودهما في السجن وكان في مقدور محكمة أول درجة أن تتقصى ثبوت قيام أو عدم قيام هذا العذر والوقوف عليه بنفسها لما قد يترتب على ذلك من اثر على حقيقة وصف الحكم الصادر منها وبشكل المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما ، وكلفت مذكرة النيابة العامة التي استند اليها الحكم المطعون فيه تدقيقات من جنبة عذر تخلفهما اذ كانا بالسجن نفاذاً للحكم صادر ضدهما ، لمن حكم محكمة أول درجة وقد صغر في غيبة المطعون ضدهما وعذر تخلفهما القهري مائل امامها دون أن تظن اليه وتتناوله في حكمها بالرد يكون غيبياً وبالتالي قابلاً للطعن فيه بالمعارضة لعدم انقضاء مهلة الدفوع للمتهمين . واذا جرى الحكم المطعون فيه بهذا النظر وقضى باعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(لقض ٢/٢/١٩٧٠ مج ٢١ ص ٢٢٥)

★ لما كان الحكم المطعون فيه وأن وصلت المحكمة التي أصدرته بأنه حضوري بالنسبة الى الطاعن الاول الا انه في حقيقة الامر صغر حضورياً اعتبارياً بالنسبة له نظراً لتنازع هذا الطاعن عن الحضور بالجلسة الأخيرة

التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره شخصيا في جلسات سابقة
واذ كان الحكم المطعون فيه وأن صدر حضوريا بالنسبة الى الطامن باعتباره
مستثولا عن الحقوق المنية - إلا أنه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطامن
الآخر الذي دين بجريمة القتل الخطأ التي هي أساس الإدعاء المنى ، ولم
يزل هذا الحكم تابلا للمعارضة فيه فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن
ومصادرة الكلمة .

(نفس ١٩٧٢/١٢/٩ مع ص ٢٤ من ١١٦٧)

المادة (٢٤٠) *

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم
وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون فعلى المحكمة أن
تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأم بأعادة اعلان من تخلف في موطنه مع
تنبيههم الى انهم اذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي
يصدر حضوريا فاذا لم يحضروا وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضورهم
يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم *

* معلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية - عدد ٤٤ مكرر في
١٩٨١/١١/٤ .

● انظر ما ورد من الذكر الايضاحية تحت المادة ٢٣٨ .

● نص المادة قبل للتعديل بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

« إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة ، وحضر بعضهم وتخلف
البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى
لجلسة مقبلة وتأم بأعادة اعلان من تخلف عن الحضور اليها مع تنبيههم الى انهم اذا
تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضوريا فاذا
لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضورهم ، فلها أن تقرر اعتبار
الحكم حضوريا بالنسبة اليهم ، وعليها في هذه الحالة أن تبين الاسباب التي استندت
اليها في ذلك ، »

● التعليق :

يلاحظ في شأن الاعلان الذي يجرى أن تخلف ، للحضور في جلسة
مقبلة - أنه لا يشترط فيه لاعتبار الحكم حضوريا في هذه ، ما تشترط
الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من تسليم الاعلان لشخصه .

ولا نرى جدوى من اتباع الاجراءات الواردة في هذه المادة أمام محكمة الدرجة الاولى ، للاعتبارات التي أشرنا اليها في التعليق على الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ - بعد التعديلات التي أجريت بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

المادة (٢٤١)

في الأحوال المتلكمة التي يعتبر الحكم فيها حضوريا ، يجب على المحكمة ان تحقق في الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا .

ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال . الا اذا ثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنائه غير جائز .

● راجع التعليق على المادة ٢٣٨ .

● المذكرة الإنشائية :

ان اعتبار الحكم الذي يصدر في غيبة الخصم في هذه الأحوال حضوريا يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه . غير انه استثنيت الأحوال التي يكون فيها للغائب الحكم عليه عذر مقبول منعه من الحضور ولم يكن أمامه طريق للطعن يمكنه من تقديم هذا العذر وتغييره .

● المبادئ القضائية :

★ تنص الفقرة الثنية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوريا لا تقبل الا اذا ثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنائه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة ، واذا كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة اول درجة حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم عشرة جنيهات والزامه دفع رسوم الترخيص مما يجوز استئنائه عملا بالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مما كان يجوز له ان ياترسل درجة القضاء في المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة الاستئنائية اذ قضت على الإغرم من استئناف النيابة بتأييد هذا الحكم ، قد اخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة .

(نقض ١٩٦٩/٤/٥ مج س ٢٠ من ١٣١)

★ نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء ملى الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف من الحضور في الجلسات التي تجل إليها الدعوى بدون أن يقدم مذكراً مقبولاً » . كما أن مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محابيه ماجلت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه إلى المحكمة بالعذر المانع من الحضور - وهو المرض - قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة ورفضت حضورياً اعتبارياً في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه - إذ تضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذراً مبرراً لقبول المعارضة لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الحضوري الاعتباري المعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد التزم حدود القانون .

(نفس ١٩٦٥/١/١٩ مج ١٦ ص ٩٠٦)

المادة (٢٤٢)

إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في قبيته ، وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .

● المبادئ القضائية :

★ لا جناح على المحكمة إذ هي - لما قدرته من الأسباب - نظرت قضية قبل دورها ، وللخصم الذي لم يكن وقتئذ حاضراً ومادامت الجلسة منعددة - أن يطلب إلى المحكمة أن تعيد نظر الدعوى في حضرته .
(نفس ١٩٦٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٨١)

الفصل الثالث

في حفظ النظام بالجلسة

المادة (٢٤٣)

يسيطر الجلسة وإدارتها منوطاً بركبتها ، وله في سبيل ذلك أن يفرج

من قاعة الجلسة من يخل بنظامها • فإن لم يمثل وقمادى ، كان للمحكمة أن تحكم على المقرر بحبس أربعة وعشرين ساعة أو بتقريبه جنيهاً واحداً ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فلذا كان الإخلال قد وقع • من يؤدي وتغلبه فى المحكمة ، كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المحصلة توقعه من الجزاءات التأديبية •

وللمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره •

● التعليق :

يعتبر نص المادة منشئاً لجريمة خاصة يقرر لها عقوبة جنائية • كما أنه يقرر الحق للمحكمة فى رفع الدعوى الجنائية فيها والفصل فيها دون أن ينص على دور النيابة العامة فى مباشرتها • ويمثل فى ذلك نص المادة ١٠٤ مرامعات التى تمارس بمقتضاها المحاكم المدنية سلطة مماثلة ولو

فى غياب النيابة العامة عن الجلسة •

ويراجع التعليق على المادة الاولى من القانون :

المادة (٢٤٤)

إذا وقعت جنحة أو مخالفة فى الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال ، وتحكم عليه بعد سماع القوال النيابة العامة وبهاج المتهم •

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى او طلب ، اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون ، أما اذا وقعت جنائية ، يصدر رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم الى النيابة العامة بدون إخلال بمحكم المادة ١٣ من هذا القانون •

وفى جميع الأحوال يحضر رئيس المحكمة محضراً ويأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك •

● ممثلة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ •

● نص المادة قبل التعديل كان ينكر : قاضى التحقيق محل « النيابة العامة » فى الفقرة الثانية الحالية •

● التطبيق :

سلطة المحكمة بالنسبة للمخالفات والجنح طبقا للمفكرة الاولى تصل الى رفع الدعوى الجنائية والفصل فيها ، وتباشرها النيابة العامة بنسأه على رفعها من قبل المحكمة ، وللمحكمة أن تتابع نظرها أو الحكم فيها في جلسة أخرى حسبما يقتضيه الحال .

وتختلف سلطة المحكمة الجنائية في هذا عن سلطة المحكمة المدنية المقررة في المادة ١٠٧ مرافعات حيث تقتصر سلطة المحكمة المدنية في رفع الدعوى على جرائم التعدى على هيئة المحكمة أو أعضائها ، ويتعين أن تحكم فيها في ذات الجلسة والا فانها تحال الى النيابة العامة لتأخذ مجراها العادى .

أما الجنائيات التى تقع بالجلسة فتتساوى فيها سلطة المحكمة الجنائية (ف ٣ وأخيرة من المادة) مع سلطة المحكمة المدنية (م ١٠٦ مرافعات) ، ويعتبر ما تتخذه المحكمة في شأنها مجرد تحريك للدعوى الجنائية في صورة اجراءات تحقيق ، ومنها القبض على المتهم كما ينص عجز المادة .

والحكم الذى تصدره المحكمة في الجنمة أو المخالفة يخضع لطرق الطعن المقررة للدرجة التى صدر فيها ، وإلى مثل ذلك تشير م ٧٢ أج فيما يتعلق بالاحكام التى تصدر من قاضى التحقيق بجلسته .

المادة (٢٤٥)

استثناء من الاحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، اذا وقع من المحامى انهاء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذه جنائيا يصدر رئيس الجلسة مضررا بما حدث .

وللمحكمة أن تقرر احالة المحامى الى النيابة العامة لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه جنائيا ، وإلى رئيس المحكمة اذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه تأديبيا .

وفى الصالتيين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة الذى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التى تنظر الدعوى .

● مجلة القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢

● نص المادة قبل التصحيح كان « ينكر قاضي التحقيق « محل « النيابة العامة في
الفترة الثانية الحالية

● التعليق :

تنص المادة ٩٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ على استثناء المحامي من الاحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها بالنسبة لما يقع منه « أثناء وجوده بالجلسة لاداء واجبه » ولا يشترط نص المادة أن يكون ذلك أثناء « قيامه بواجبه » كنص المادة الحالية من قانون الاجراءات الجنائية الذي قد يؤخذ على محمل قصر الحماية المقررة له على ما يقع منه أثناء نظر القضية التي يحضر فيها . ونص قانون المحاماه خاص ولا حق على نص قانون الاجراءات الجنائية فهو الذي يسرى . ولا يعتبر ما يجري من اثبات لما حدث تحريكا للدعوى الجنائية لأنه لا يأخذ صفة اجراءات التحقيق ، وانما تتحرك الدعوى الجنائية بما تبدأ به النيابة من اجراءات طبقا للقواعد العامة :

المادة (٢٤٦)

الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ، يكون نظرها وفقا للقواعد العادية .

الفصل الرابع

في انتهى القضاة وردهم عن الحكم

مقدمة :

وردت الاحكام الاساسية لتنهي القضاة وردهم عن الحكم في قانون المرافعات في الباب الثامن من الكتاب الاول منه (المواد ١٤٦ -

١٦٥ مرافعات) واليها تحيل على وجه الخصوص المادتان ٢٤٨ ، ٢٥٠ في شأن أحوال الرد وإجراءاته . غير أن نصوص هذا الفصل في قانون الاجراءات الجنائية تتضمن تحديدا لبعض الاوضاع الخاصة به نظرا لمرور الدعوى الجنائية في مراحل مختلفة للتحقيق والاحالة والحكم ، وضرورة مراعاة ما يتصل بهذه المراحل جميعا فضلا عن وجود أطراف في الدعوى لهم طبيعة خاصة كالنيابة العامة والمجنى عليه (م ٢٤٨) ، وبغضلا عن مراعاة مبدأ اختصاص المحاكم الجنائية دون غيرها بالفصل في طلب الرد في المواد الجنائية . (المادتان ٢٤٧ ، ٢٥٠) .

المادة (٢٤٧)

يمنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة ، أو المذافع عن أحد من الخصوم ، أو أدى فيها شهادة ، أو باشر عملا من أعمال أهل الخيرة .

ويمنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه .

● المبادئ القضائية :

★ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التي يمنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الاحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيتعين على القاضي في تلك الاحوال أن يمنع من تلقاء نفسه من الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع تضاعفه بطلاناً بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن من موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .
(نفس ١٩٧٨/١٢/١٠ مج ٢٩ ص ٩٠٧)

★ وكيل النيابة العامة الذي كان يبشر تحقيقا في قضية ما ، ويعين بمنفذ قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها سواء أكلن

أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق لم يبد رأيا ما .
(نقش ١٦/١٩٣٣ المصاه ١٣ من ١٠٦٨)

★ تحدثت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي الحكم في الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض . ومن هذه الأحوال أن يكون قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق . وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المطبقة لنص المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالي ومتعلق بالنظام العام فيتعين على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه من الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع تضاد باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحكمة مقرر للاطمئنان الى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء .

وإن التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق .

ومضى كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في باب — التحقيق بمعرفة النيابة العامة — المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ أجازت النيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله متى اتضح من إمارات قوية أنه حائز أشياء تتعلق بالجريمة ، وأذ أجازت لها أن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة ، قد اشترطت لاتخاذ أي من هذه الإجراءات الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضي الجزئي الذي يصدر الإذن بعد إطلاعه على الأوراق وسماحه ، أن رأى لزوما لذلك ، أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو مراقبة المحادثات المتعلقة به — فإن مفاد ذلك أن الإذن الذي يصخره القاضي بشيء من ذلك إنما هو من إجراءات التحقيق ، وإن للقاضي مطلق الحرية في الإذن أو الرضا ، فإذا صدر الإذن من القاضي فإنه ينطوي على إظهار رأيه بأنه اقتنع بجسدية وقوع الجريمة ومن ثم يتعارض مع ما يتطلب في القاضي من خلو ذهنه من موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجسدا وتوافر به الحكمة التي تغيها الشارع من درء شبهة تثر القاضي برأى سبق أن أبداه في الدعوى صوتا لمكانة القضاء وعلو كلمته بين الناس .

ومضى كانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع تضادها باطلا بطلاننا متصل بالنظام العلم لصدوره من قاضي محظور عليه الفصل فيها ، فإنه لا يعتد به كترجي أولى للتقاضي ولا يجوز لمحكمة ثلثي درجة تصحيح هذا البطلان عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون

الاجراءات الجنائية ، لما في ذلك من تعويت تلك الدرجة على الطامن مما يتعين معه ان يكون انتقض مقرونا بالغاء الحكم الابتدائي المستأنف واحالة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا من تلقى آخر .
(تلقى ١٩٧٢/١٢/١٧ مع ص ٢٢ من ٩١٤)

★ واذا كان اثنان من اعضاء هيئة المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركوا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون فيه ونصبت فيه بالغاء الامر وهو عمل من اعمال الاحالة ، وكان القانون قد اوجب امتناع القاضي من الاشتراك في الحكم اذا قام في الدعوى بعمل من اعمال الاحالة والا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .
(تلقى ١٩٦٩/٣/١٧ مع ص ٢٠ من ٧٣١)

★ حددت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن بين هذه الاحوال ان يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من اعمال التحقيق أو الاحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ومتعلق بالنظام العام .
و اساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن من موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .
والتحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات — كسبب لامتناع القاضي من الحكم — هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم .
ولا يجوز ان يقاس عليه التحقيق الذي يقوم به قاضي محكمة الاحوال الشخصية في نطاق اختصاصه القانوني وما ينبني عليه من قرارات باحالة امر معين الى الجهة المختصة ، فاذا كان الثابت من دعوى الاحوال الشخصية ان القاضي قام بتحقيق اعتراضات الوصية على محضر الجرد وما اثارته حول الاموال والمجوهرات التي خلفها المورث واستمع في هذا الشأن الى اقوال الخصوم وشهودهم بحثا من حقيقة اموال القاصرين ومصرها — وهو ما يدخل في صميم اختصاصه كقاضي للاحوال الشخصية علما عرضت له واقعة السرقة .
احالها الى النيابة العامة لتحقيقها دون ان يبدى رأيا فيها أو (يتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها ، وهي اجراءات لا تعد من اعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع واقعة السرقة ، ولا تفيد في حد ذاتها ان القاضي كون رأيا معيناً ثابتاً بمسند ادانة المتهمين فيها ، فانه ليس هناك ما يمنعه بعد ذلك من نظره موضوع الدعوى الجنائية والفصل فيها .
(تلقى ١٩٦٤/٦/١٥ مع ص ١٥ من ٢٠٢)

★ لما كان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق له الحكم برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بأدلتها - وكان القاتلون قد أوجب امتناع القاضى عن الاشتراك في الحكم في الطعن إذا كن الحكم المطعون فيه صادرا منه . فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعين النقض .

(نقض ١٩٧٦/١/٥ مج ٢٧ ص ٤٦)

★ أن ما يقوله الطاعن من أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان قد نظر القضية بمحكمة أول درجة مردود بما تبين من محاضر الجلسات من أن هذا القاضى ، (وإن عرضت) عليه الدعوى في إحدى جلساتها بمحكمة أول درجة إلا أن عمله فيها اقتصر على سماع شهادة المجنى عليه ثم أجلها لجلسة أخرى لسماع شهادة محرر المحضر دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .

(نقض ١٩٧١/١٢/٦ مج ٢٧ ص ٧١٤)

★ وإذا كان القاضى الذى حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، فقد اشترك في إصدار الحكم الذى صدر استئنافيا في غيبة المتهم ، ولكنه لم يشترك في إصدار الحكم الذى صدر بتأييد ذلك الحكم بناء على معارضة المتهم فيه ، فإنه لا يكون للمتهم أن يدعى أن هذا الحكم غير صحيح وذلك لأن الخطأ الذى وقع في الحكم الفيائى الاستئنافى باشتراك القاضى الذى حكم ابتدائيا باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد تدورك بأعادة الاجراءات الاستئنافية في المعارضة .

(نقض ١٩٤٢/٦/٢٨ للملاءم ص ٣٦ من ٢٣٣)

★ وأن مجرد تقرير القاضى في المحكمة الابتدائية تأجيل قضية الى جلسة أخرى لأى سبب من الاسباب لا يدل على أنه درسها وكون لنفسه رأيا فيها يمنعه من الفصل في القضية الاستئنافية .

(نقض: ١٩٤٥/١٠/١٥ المجموعة الرسمية ص ٤٦ من ٣٢٠)

★ إذا كان دور القاضى في الحكم قاصرا على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره ، فإنه ليس يوجب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضى مضموا في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستئنافى السابق نقضه .

(نقض ١٩٦٩/٥/١٢ مج ٢٠ ص ٦٨٥)

★ وليس قى القاتلون ما يمنع القاضى من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع غرمي فيها ، بل أن المادة ٢٤٠ تحقيق جنـايات اذ (م - ٢٧ الاجراءات الجنائية)

خولت المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها التماس نظرس
الدعوى فقد أجازت لها أن تفصل بعد ذلك في الموضوع .
(نفس ١٩٤٧/٥/١١ المصاه من ٢٣ ص ٢٠٤)

★ ويجوز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وأن كان مسبق له
أن قضى في نقطة قانونية فيها عندما عرضت عليه في محكمة النقض ، لأن
تضاده الأول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمس من أية وجهة .
(نفس ١٩٤٦/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٢٩ ص ٢٨٢)

المادة (٢٤٨)

للخصوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة ،
وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
ولا يجوز رد أعضاء النيابة العامة ولا ماموري ضبط القضايا .
ويعتبر المنع عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

● التطبيق :

يلاحظ أن الفقرة الثانية لا تجيز رد أعضاء النيابة — دون تفرقة
بين ما إذا كان ذلك في قيامهم بأعمال الاتهام أو التحقيق ، في حين أن
قاضي التحقيق يمكن رد مطبقاً لما يفسح عنه نص المادة ٢٥٠/٢ على أن
هذا النص يمكن أن يطبق على عضو النيابة حال قيامه بالتحقيق بحسب
طبقاً للحالة الواردة في المادة ١٩٩ .

هذا وتضيف المادة ٧٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة
القضائية حالات أخرى لعدم الصلاحية تجيز رد القضاة ، وقد أشارت
إليها المبادئ القضائية التالية .

● المبادئ القضائية :

★ أن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد
٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من
قانون استقلال القضاة رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ وليس من بينها حالة استئصال
القاضي الحرج من نظر الدعوى .

وأن قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة من نظر الدعوى .
(نقض ١٩٥٥/٣/١٤ مع ٦ من ٦٢٢)

★ وإذا كان الثابت أن الدعوى التي كانت منظورة أمام محكمة أول درجة بين خصوم متعديين خلاف الطاعة . وتنتهي القاضي عن نظر الدعوى، فإن هذا لا يمنعه من نظر المعارضة المرفوعة من الطاعة وحدها ، إذ قد يكون سبب تنحية من نظر الدعوى في أول الأمر خاصا بأحد هؤلاء الخصوم الذين كانت القضية قد انتهت بالنسبة لهم - ما دام ليس في الدعوى ما يفيد أن سبب التنتي السابق كان متعلقا بالطاعة .
(نقض ١٩٤٨/٣/٢٢ الجمعية الرسمية س ٤٩ من ٢٥٢)

★ مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لراى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يتقدم صلاحيته للحكم لما في إبداء هذا الراى من تعارض مع ما يشترط فيه من خلو الذهن من موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا لماذا ما حكم في الدعوى - على الرغم من ذلك - فإن قضاءه يقع باطلا . ولما كان الثابت أن المحكمة عندما أصدرت حكمها ببراءة المتهم الثانية قد انصحت فيه على أن الطامن هو مرتكب الجريمة التي كانت مسندة الى كليهما ثم عادت لدانته بحكمها المطعون فيه ، وبذلك يكون هذا الحكم الآخر باطلا لصدوره من هيئة تقلدت صلاحيتها مما يتعين معه نقضه .
(نقض ١٩٦٥/٥/٢٢ س ١٦ من ٤٢٤)

★ نطلت المادة ١٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية بدائرة الجنح المستأنفة اصدار القرارات في شأن المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء . ومتى كان يبين من الرجوع الى المفردات - التي أمرت المحكمة بنسبها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الإغواء المسندة الى الطامنين الى مالك السيارة تقدم محامى الطامن الاول تظلم من هذا القرار الى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنح المستأنفة بمنعقدة في غرفة المشورة للمصل في هذا النزاع ، فأصدرت الهيئة قرارها برفض التظلم وتأجيل القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة ويتم من تكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى . واذا كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلا لصدوره من هيئة تقلدت صلاحيتها .
(نقض ١٩٦٩/١٠/٢٠ مع ٢٠ من ١٠٧٤)

★ وان ما يدور في الجلسة بين الخصوم أو محابيتهم ورئيس المحكمة أثناء نظر الدعوى من مناقشة ، ولو غير عن وجهة نظر معينة ، لا يصح عده وحده انه رأى المحكمة النهائي . اذ المفروض ان يكون ذلك في الحكم النهائي الذي لا يكون الا بناء على المداولة فيه بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .

(نقض ١٢/٣/١٩٤٦ المحاماه س ٧ الملحق الجائى رقم ٥٦ من ٩٠)

★ وان طول القاضى في الجلسة انه لا مائدة من الانتقال لمعائنة مكان الحادث ردا على طلب انتقال المحكمة لاجراء هذه المعائنة لا يدل بذاته على ان القاضى قد أبدى رأيا يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى ، اذ انه ليس فيه ما يفيد ان ثقله قد كون رأيا اكيدا في مصلحة المتهم او ضد مصلحته . فلذا كان القاضى لم ير فيه ما يوجب تحييه من الفصل في الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يعتبره سببا يصح معه رده ، فلا يكون للمتهم ان يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ١٦/١/١٩٤٦ المحاماه س ٢٧ الملحق الجائى رقم ٩ من ١٨)

★ وان الملم القاضى بما تم في الدعوى من واقع التحقيقات الاولية المروضة على بساط البحث أمليه بالجلسة لا يصح عده تكويننا لرأى معين ثابت له في الدعوى بصدد ادانة المتهم فيها ، فانه اذا ما انتهى من تلك التحقيقات الى رأى فانه لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله اكثر من فكرة ابتدائية اولية مؤلفة قابلة للتغيير والتعديل على حسب ما يتبينه هو في الجلسة من التحقيقات التى تتم أمليه ولا يوجد في القانون ما يمنع من ان تستند في حكمها بالادانة الى ما تستخلصه من اقوال شهود الذى .

(نقض ١٢/١/١٩٤٦ المحاماه س ٢٠ من ١٦)

★ وان القاضى الذى نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجسود التصليح في الايصال المطعون فيه بالتزوير اذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا ، فهذا لا يصلح سببا للطعن في الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون . ومجرد اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجسود تصليح ظاهر في احد المستندات المقدمة فيها لا يدل على انه أبدى رأيا يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، اذ هذه الملاحظة في ذاتها ليس معناها ان من اثبتنا مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويرا معلقب عليه ، وان متبها محينا هو الذى ارتكبه بل هو لا يحدو ان يكون اثباتا لواقتة مانية صرف .

(نقض ٥/٥/١٩٤٢ المحاماه س ٢٣ من ٢٠٠)

★ لا وجه لما يقوله الطاعن من ان المحكمة كونت رأيا في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدارها الامر بالقبض عليه وحبسها ، مادام ان ذلك

لا يعدو أن يتخذ إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطاتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(نقض ١٩٧٣/١٠ مع س ٢٤ من ٨٨٦)

★ تنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ (م ٧٥ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢) في شأن السلطة القضائية على أنه : « لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة لخلية الدرجة الرابعة بدخول الخلية - كما لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم أو المدافع عنه ممن تربطهم الصلة المذكورة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى » . والقرابة والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القضاة هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فاتها لا تمنع القضاة من نظر الدعوى .

(نقض ١٩٦٩/٣ مع س ٢٠ من ٢٨٤)

★ أن مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أخا للنائب العام لا ينفذ سببا لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى ، مادام أن النائب العام لم يقم بنفسه بتبثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها .

(نقض ١٩٧٧/٥ مع س ١٨ من ٦٥٥)

★ لا يبطل الحكم حضوريا معام عن أحد الخصوم أمام قاضي يكون شقيقا لهذا المعام ما دام الثابت في محاضر الجلسات هو أن المعام لم يحضر في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها القاضي آخر ، وما دام الطاعن لم يثبت اتصال المعام بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها .

(نقض ١٩٧٤/١/٢١ المعام من ٢٨ من ١١)

★ ومقتضى نص المادة ١٨ من القانون ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة - أو أن يكون بين ممثل النيابة وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من هذا النوع . وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه ، ومن فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية بمجرد كونه قريباً للقاضي التحقيق الذي ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين .

(نقض ١٩٥٦/١/٢١ مع س ٧ من ٩١٠)

المادة (٢٤٩)

يتعين على القاضي إذا قام به سبب من أسباب الكره أن يصرح به للمحكمة لتفصل في أمر تنحيه في غرفة المشورة . وعلى القاضي الجزئي أن يطلع الأمر على رئيس المحكمة .

وفيما عدا أحوال الرد المقررة بالقانون يجوز للقاضي إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها المخرج من نظر الدعوى أن يعرض أمر تكميله على المحكمة ، أو على رئيس المحكمة حسب الأحوال للفصل فيه .

المادة (٢٥٠)

يأتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه ، القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية . ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين إليه .

• الفقرة الأولى مطبوعة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ١٩٧٦/٢/٢٨ .

• نص الفقرة الأولى قبل التعديل
يطلب طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتتصلل فيه . ويأتبع في ذلك الاجراءات والاحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

● التطبيق :

كان النص الأصلي للفقرة الأولى يقضى بأن تفصل في الرد الدائرة التي يقدم طلب الرد ضد بعض أعضائها - على ألا يدخل في تشكيلها عند النظر فيه ، بطبيعة الحال ، من وجه طلب الرد ضده . وكانت المذكرة الايضاحية للقانون عند صدوره تشير الى تمتش ذلك مع مبدأ اختصاص القضاء الجنائي بنظر طلبات رد قضاة المواد الجنائية . والنص المعدل لا يمنع من استمرار التقيد بذلك المبدأ رغم عدم الاشارة اليه في الاعمال التحضيرية لقانون التعديل فعند عرض طلب الرد على رئيس المحكمة يستخدم سلطته المقررة في المادة ١٥٧ من المرافعات ، ويحدد احدى دوائر الجنح المستأنفة لنظر الطلب ، سواء كان الرد ضد قاض جزئي أم ضد دائرة جنح مستأنفة .

● المبادئ القضائية :

• لا جرى قفساء محكمة النقض على أن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة بون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضي من نظر دعوى

جنائية ، لان القانون يقضى بأن المحكمة التى تتصل فى طلب الرد هى المحكمة
الراوغة أمامها القضية الاصلية وإذا كانت تشمل جملة نوائر غالدائرة
المختصة هى التى قدمت إليها القضية الاصلية .
(نفس ١٩٥٥/١٩ مع م ٥ ص ٢٧١)

الفصل الخامس

في الادعاء بالحقوق المدنية

مقدمة :

تتضمن نصوص هذا الفصل الاحكام الاساسية في الدعوى المدنية
التي ترفع أمام المحاكم الجنائية مرتبطة بالدعوى الجنائية - وذلك سواء
كانت الدعوى الجنائية قد أحييت من النيابة العامة أو سلطة التحقيق ،
أو كانت قد رفعت مباشرة من جانب المدعى بالحق المدنى بتكليفه المتهم
بالحضور طبقا للمادة ٢٣٢ ، وسواء كان الادعاء بالحق المدنى يثار لأول
مرة أمام المحكمة أو كان قد أبدى من قبل أمام سلطة التحقيق (م ٧٦ ،
١٩٩ مكررا) .

هذا وقد ورد في المادة ٢٢٠ في باب الاختصاص - المبدأ العام
باختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية بتعويض الضرر الناشئ
عن الجريمة ، والتي ترفع أمامها لتتظر مع الدعوى الجنائية .
أما نصوص الفصل الحالى فتحدد الاوضاع الاجرائية للدعوى
المدنية التى تختص بها المحكمة الجنائية وذلك :

(أ) من ناحية شروط قبولها من حيث موضوعها ومن حيث أطرانها
ونطاق صلتهم فيها ، وكذلك الدعوى المقابلة من المتهم (م ٢٦٧ ، ٥٢١ ،
٢٥٣) .

(ب) من ناحية أوضاع قيام الادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية ،
وقبوله من جانب المحكمة (م ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٤) ، أو تركه من
جانب المدعى (م ٢٦٠ ، ٢٦٣) وتنظيم ذلك بحيث لا يمتل الادعاء
المدنى الدعوى الجنائية .

(ج) علاقة الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية عموما ، والدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم المدنية — حيث تقوم قاعدة « الجنائي يوقف المدني » (٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥) •

(د) كما تبرز في نص خلاص (م ٢٢٦) القاعدة الأساسية التي تقضى بخضوع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية للأوضاع المقررة في قانون الاجراءات الجنائية •

قبول الادعاء والفصل فيه :

نظرا لتداخل الأوضاع المشار إليها ، وتداخلها كذلك مع الأوضاع المتعلقة باختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية بوجه عام مما هو منصوص عليه في المادة ٢٢٠ ، فضلا عن المادة — ٣٠٩ الواردة ضمن النصوص الخاصة بإصدار الاحكام — لذلك فإنه يلزم التنويه بما تقتضيه الأصول الإجرائية في تعرض المحكمة لأوضاع الادعاء المدني الذي يقوم أمامها ، وذلك من النواحي المختلفة سالفة الذكر — بما يتحدد به مصير الادعاء أمام المحكمة الجنائية من حيث قبوله والفصل فيه ، وذلك على النحو الآتي : —

أولا : للمحكمة أن تقرر مبدئيا قبول قبيل الادعاء المدني أمامها أو استبعاده (في صورة حكم بعدم قبول الادعاء كإجراء ، لا بعدم قبول الدعوى ذاتها) أو بتعبير آخر — عدم قبول دخول المدعى كخصم في الدعوى (م ١/٢٥١ ، ٣/٢٥٨) كما أن لها ذلك أيضا بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية (م ٢٥٤) وتمطى المادة ٢٥١ سببين لعدم قبول تدخل المدعى بالحقوق المدنية • غطيتا للفقرة الاولى لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، وطبقا للفقرة الرابعة لا يقبل اذا كان يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية •

على أن المادة ٢٥٧ تشير الى حق المحكمة ببناء على معارضة المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية أو النيابة العامة بالجلسة — في أن

تعرض للفصل (على استقلال) في قبول الدعوى وليس لجرد قبول الادعاء أو التدخل . والاصل أن يكون الفصل في قبول الدعوى متصلا بالتعرض لبحث عناصرها ، ولكن الامر قد لا يحتاج الى ذلك أحيانا كما في حالة المادة ٢٦٤ ، إذ يتعلق فيها قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بما إذا كانت الدعوى التي سبق رفعها أمام المحكمة المدنية قد رفعت قبل رفع الدعوى الجنائية أم بعد رفعها — فلا تكون الدعوى المدنية مقبولة أمام المحكمة الجنائية في الحالة الأخيرة ، ومن المناسب أن تحصل المحكمة الجنائية مبدئيا في قبول الدعوى المدنية في مثل هذه الحالة — عند المعارضة فيه من جانب الخصوم الآخرين — حتى تتفرغ للنظر في الدعوى الجنائية .

ثانياً — إذا ما قبل الادعاء بالحق المدني وكان على المحكمة أن تتصدى له كدعوى قائمة أمامها فإن عليها أولا أن تتحقق من اختصاصها بها بأن تكون المرغوة للتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة ، وليست — مثلا — بطلب حقوق متصلة بواقعتها (كطلب قيمة الشيك الذي أعطى بدون رصيد) ، أو للتعويض عن ضرر غير ناشئ عن الفصل موضوع الجريمة بالذات (كالتعويض عن أضرار سيارة في واقعة قتل خطأ) أو عن فعل لا يطبق وصفه على نص تجريم . ففي مثل الاحوال الأخيرة هذه لا تكون المحكمة مختصة بالدعوى المدنية ، ويتمين الحكم بعدم الاختصاص .

ثالثا — فإذا كانت الدعوى المدنية عن ضرر ناشئ عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية وكانت المحكمة الجنائية بذلك مختصة بها فإنه يتمين بعد ذلك توافر شروط قبول الدعوى المرغوة أمام المحكمة بظرونها الخاصة على نحو ما رُفعت به ، وذلك :

- (أ) بأن تكون المرغوة من لحقه ضرر من الجريمة (م ٢٥١ / ١) .
- (ب) وأن ترفع على المتهم المرغوة عليه الدعوى الجنائية أو على المستؤول عن فعله بالذات من الناحية المدنية (م ٢٥٣ — مع تفصيلات أخرى يراجع في شأنها نص المادة والتعليق عليها) .

(ج) ويضاهى طريقتي الدعوى المدنية للدعوى الجنائية مما تشير اليه المادة ٢٢٠ حيث تنص على جواز رفع الدعوى المدنية « لنظرها مع الدعوى الجنائية » - فان قيام سبب لعدم قبول الدعوى الجنائية يترتب عليه بالتالى عدم قبول الدعوى المدنية هذا وان كان القانون يسمح باستمرار نظر الدعوى المدنية اذا ما توافرت شروط قبولها ابتداء ، ولو انقضت الدعوى الجنائية بسد رفعها لسبب خاص بها (م ٢٥٩ / ٢) ، وتستكمل بكيانها كدعوى توافرت شروط قبولها وثبت لخصائص المحكمة بها عند رفعها اليها . ومن ذلك ايضا أنه يمكن أن تنظر الدعوى المدنية وحدها في مرحلة الاستئناف اذا ما استأنف الحكم من جانب المدعى أو المسؤول بالحقوق المدنية دون المتهم أو النيابة العامة ، ولا تقتيد المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بحكم أول درجة في الدعوى الجنائية .

رابعاً - اذا ما قبل الادعاء المدني وكانت الدعوى داخله في اختصاص المحكمة ومتوافرة شروط قبولها . فان على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية بذات الحكم الذي يفصل في الدعوى الجنائية - الا أن ترى المحكمة أن تحديد التعويض يقتضى اجراء تحقيق يترتب عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل الدعوى الى المحكمة المدنية للفصل فيها (م ٣٠٩ ج) .

وعلى ذلك فانه ما لم تصرح المحكمة بأن تأخير التعويض وما يقتضيه من تحقيق هو الذى يلجئها الى احوالة الدعوى الى المحكمة المدنية ، فانه يكون عليها أن تفصل فيها بتحديد التعويض الذى تراه ، أو برغض الدعوى .

فاذا ما قضت بالمعقوبة في الدعوى الجنائية فعليها القضاء بالتعويض مادامت الدعوى المدنية مقبولة بتوافر الشروط السابقة .

اما اذا قضت في الدعوى الجنائية بالبراءة ، فان عليها أن ترغض الدعوى المدنية اذا كانت البراءة مبنية على عدم حصول الواقعة أصلاً

أو عدم ثبوت اسنادها الى المتهم ، أو أنها طبقا لما وصفت لدى اذلتها الى المحكمة — لا تنطبق على نص من نصوص التجريم ، كما اذا رغت عن تخلف معين عن سداد دينه مثلا .

أما اذا كانت البراءة مبنية على انتفاء الاركان القانونية للجريمة التي رغت عنها الدعوى ، أو تخلف شروط المساطة الجنائية — برغم ثبوت الواقعة ماديا ، فان للمحكمة أن تقضى بالتعويض رغم الحكم ، وذلك كما اذا حكم بالبراءة لانعدام المسؤولية الجنائية لصغر السن أو الجنون ، أو لوجود سبب للاعفاء من العقاب .

أما انتفاء الخطأ كركن في الجريمة غير العمدية فانه يؤدي الى رفض دعوى التعويض المبنية على الخطأ (المسؤولية التقصيرية) نظرا لوحدة الخطأ في المسؤوليتين الجنائية والمدنية . فاذا كان ثم سبب آخر للتعويض غير الخطأ — كالمسؤولية الشيعية ، فان ذلك يتعلق بعناصر أخرى تفرج عن نطاق ما رغت به الدعوى أمام المحكمة الجنائية ، وعلى ذلك يحكم في هذه الدعوى برغضا دون أن يؤثر ذلك على حق المضرور في رفع دعواه على أساس آخر أمام المحكمة المدنية .

أطراف الخصومة المدنية وهقوقهم :

لم تتعرض النصوص لبيان حقوق أطراف الخصومة المدنية أمام المحكمة الجنائية . على أن الامر يتصل أساسا بنطاق صفتهم كخصوم في الدعوى المدنية كدعوى لها ذاتيتها المستقلة . فليس لهم حقوق بالنسبة للدعوى الجنائية ولا يعتد بما يبدونه من طلبات في شأنها كمادة العقوبة أو وصف التهمة . كما أنه لا تقبل منهم المجادلة في اجراءاتها الا بقدر ما تمس حقوقهم المدنية ، ولا يملكون الطعن على ما يصدر في الدعوى الجنائية من أحكام . كذلك فان النيابة العامة لا تتدخل في الدعوى المدنية اما اختصاصها للمسئول المدني في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٥٣ فإنه يكون للحكم عليه بمصاريف الدعوى الجنائية ولا علاقة له بالدعوى المدنية .

هذا ويكون لاطراف الخصومة المدنية كافة حقوق المرافعة والدفاع في حدود أحكام قانون الاجراءات الجنائية وما يرجع اليه من أحكام قانون المرافعات مما لا يتعارض مع اجراءات الدعوى الجنائية (انظر التطبيق على المادة ٢٦٦) وللمتهم بالذات حق في دعوى مدنية مقابله بنص المادة ٣٦٧ .

موضوع الدعوى المدنية - التعويض وصورة :

اذا كان سبب الدعوى المدنية هو الضرر الناشئ عن الجريمة فان موضوعها هو تعويض ذلك الضرر ، وليس اثبات أو تأكيد أصل الحق الذي اعتدى عليه .

وعادة يكون التعويض في صورة مبلغ نقدي .
على انه قد يكون - ولو جزئيا - في صورة عينيه كالرد ، أو الالتزام بإعادة الشيء الى أصله .

كما يمكن أن يكون في صورة مصادرة في بعض الاحوال (انظر نقض ٢٢/٣/١٩٧٠ - أدناه) .

وأما اصلاح الضرر عن طريق نشر الحكم (على نفقة المحكوم عليه) فانه يثير جدلا في الفقه ، لما يراه البعض من أن النشر في القانون الجنائي عقوبة تكميلية لا توقع الا بنص ولا يكفي أن تطلب من جانب المدعى بالحق المدني . غير أن الرأي الغالب هو جواز ذلك تطبيقا لنص المادة ١٧١ من القانون المدني باعتبار أن نوع التعويض الذي يحكم به هو من الاحكام الموضوعية التي يرجع فيها الى قواعد ذلك القانون (انظر مأمون سلامة ، ص ٣١١) .

● المبادئ القضائية :

في قبول الادعاء المدني والحقوق الناشئة عنه :

★ لما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني ... لا يعد منهيًا للخصومة او مانعا من السير في الدعوى المدنية اذا اتصلت بالحكمة

المختصة اتصالا صحيحا - ذلك لانه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلص منها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فان معنى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لان ما قضى به في دعواهما المدنية غير منه للخصوصية .
(لفظ ١٩٧٨/١٠/٢٣ مج ٣ ص ٢٩ من ٧١٥)

★ لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وانما يدخل فيها بمصلته مفعورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ، فدعواه المدنية بحة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها لها .
(لفظ ١٩٦٨/٢/١٩ مج ٣ ص ١٩ من ٢٢٣)

★ المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - رافع الدعوى المباشرة ، و هي بصدد انزال حكم قانون العقوبات .
(لفظ ١٩٨٠/٣/١٧ مج ٣ ص ٢١)

★ من المقرر انه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا انطوى العيب الذي شاب الحكم على معاس بالدعوى المدنية .
(لفظ ١٩٧٩/١٢/٣ مج ٣ ص ٣٠ من ٨٨٢)
(و لفظ ١٩٨٠/١١/٥ مج ٣ ص ٢١ من ١٨١)

★ ان المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح فيها يختص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم به القاضي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لانه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رفع استئنائه كان على المحكمة الاستئنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث ثوابر اركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لثبوت على ذلك آكراه القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة اول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الامر الملقى ، لان الديمويين - الجنائية والمدنية - وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا ان الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الاخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .
(لفظ ١٩٧٧/٥/٢٩ مج ٣ ص ٢٨ من ٦٥١)

★ لما كان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان محكمة الدرجة الاولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدنية بالحقوق المدنية - التي كانت قد بادعت بقرص صاغ على

سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنف . ولما كان من المقرر أن نطلى الاستئناف يتحدد بمسلة رافعة ، فإن استئناف النيابة العامة — وهي لا صفة لها في الحدث إلا من الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون منها لما لا تلك القضاء فيه وبمصلاتها لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالفه للقانون .

(نقض ١٩٧٨/٤/٢٢ مع ٢٩ من ٣٢٩)

✳ الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النيابة العامة — سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم — لا صفة لها في الحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فإن طعنها على الأمر الصادر من مستشار الإحالة فيها تضي به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً .

(نقض ١٩٧٨/٢/٣٦ مع ١٩ من ٣٦٨)

في الاختصاص بالدعوى المدنية :

✳ من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ويؤدي ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً — كما هو الحال في الدعوى الرافعة عنه كان يتمتع على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مع ٣٠ من ٨٧٧)

✳ الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترافع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناءاً رجعاً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن غير وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بهما الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا سببية فيها من بادي الأمر سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى

المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٦٣/٤/١٩ مع س ١٤ من ١٩٧٢)

★ وإن ولاية محكمة الجench والمخالفات مقصورة في الأصل على نظر ما يطرح أصلها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من تلك القاعدة مبني على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ، ومشروط فيه ألا تنتظر الدعوى المدنية إلا بالمتمعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصبح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت محاولة على سبب غير الجريمة المطروحة أصلها . فإذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلاً على الطامن تعويضاً عن الضرر الذي أصاب الطمون سده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجench للفصل فيها ، وكانت محكمة الجench الجنائية قد استظهرت أن الطامن لم يرتكب تلك الجريمة أو لم يرتكب خطأ أو أفعالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس عدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فإذا استأنف الطامن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلاً والحكم بمن باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الاستئناف في هذه الحالة لعدم ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تناقضت من هذا الدقع فلم تتعرض له ولم تناقضه ولم ترد عليه ، وتضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة أن قيمة الدعوى تثل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يقضى فيه نهائياً — فإنها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معي نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٥٦/٥/٢٥ مع س ٥ من ٧٠٢)

★ متى كان الحكم بالبراءة يبنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث ثبوت حول عدم الوفاء بالقرض وقد البست ثوب جريمة التهديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عند الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٠/٣/٢١ مع س ٢١ من ٣٢٥)

★ ويجب لكي تفصل المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم — مع الدعوى العمومية — بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للدعوى بالحقوق المدنية أن يكون الضرر الذي يحكم بتعويضه ناشئاً من الفعل الجنائي محل المحاكمة الجنائية ، فإذا كانت الواقعة المنسوبة

الى المتهم هى حصوله بطريق غير مشروع على مسود اوراق ومستندات خلسة بالجبهة التى كمن يشتغل بها (بنسك التسليف الزراعى) فتمها فى دعوى جنائية مرفوعة عليه للاستفادة منها فى براءته وقضى الحكم بأن لا سرقة وحكم فى ذات الوقت على المتهم بالتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور الاوراق غير مبال بما ترتب على ذلك من الاضرار بمصلحة صاحبها (البنك) سواء بسبب افشاء ما تضمنه او لاي سبب آخر - اذا قضى الحكم بذلك - يكون خطأ ما دام الاستعمال المذكور هو غير فصل السرقة الدمى وما دام هذا الفعل أى السرقة المقامة بها الدعوى العمومية ذاته متضمنا من الاصل .

(لفظ ١٩٤٦/٥/٧ المجموعة الرسمية ص ٤٧ من ١٠٢)

★ الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اياح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكأن الحق الدمى به ناشئا عن ضرر الدمى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة من الفعل الخاطىء المكون للجريمة فى موضوع الدعوى الجنائية .

(لفظ ١٩٦٧/٥/١٦ مع ١٨ من ٦٦٧)

★ والاصل فى توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية ، والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع من هذا الاصل الا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن اقامة الدعوى امامها على متهمين معينين بجرائم معينة لوقائع معينة منسوبة اليهم بالذات وقام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا واذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى التعويض عن وقائع لم ترتب بها الدعوى العمومية كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تعاكبه معها يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ما دام هذا التغيير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانونى ، لماذا قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعين بالحقوق المدنية وقضى فى الوقت نفسه بالزام المسئول من حقوقه المدنية بمبلغ التعويض الذى قدر للمدعين على أساس أن الفعل الضار ، وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم ، الا أنه قد وقع من آخرين هو المسئول عنهم ، يكون قد أخطأ ما دام هؤلاء لم يكونوا معومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى بجريمة أمام المحكمة ، ويتمين لذلك نفسه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بأصداره .

(لفظ ١٩٤٦/١١/١١ المجموعة الرسمية ص ٤٨ من ٨٩)

★ اذا كان الدمى بالحقوق المدنية قد بنى طلب التعويض لا على

الضرر الناشئ عن جريمة التبديد المسندة الى المتهم ، وانما على الضرر الذى لحق به نتيجة اخلال المتهم بواجبه في تنفيذ شروط عقد النقل ، مما لا تختص المحاكم الجنائية بالفصل فيه ، فان الحكم اذ قضى باختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيه ، يرفض هذه الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، لان هذا الاختصاص من النظام العام لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم مما يجوز معه لمحكمة النقض ان تقضى به من تلقاء نفسها طبقا للمادة ٢٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٦/١١/١٦ مع ٦ من ١٩٢)

★ متى كان الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من اضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رجمت عنها الدعوى المدنية ، وهى جريمة القتل والاصابة خطأ فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٥٦/١/٥ مع ٥ من ٢١٥)

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم وجود جريمة مما نسب الى المظنون عندها بالتهمة الاولى تأسيسا على عدم توفر أحد الاركان التي استلزمها الفترة الاولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاك المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من أن الحاجة الى الاقتراض لا توفر ذلك الركن الملائم - صحيحا في القانون ، وكان الفعل بعد أن انحصر عنه التأييد لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مغلبي يخرج التعاضد في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية .

(نقض ١٩٦٤/٣/٣ مع ١٥ من ١٩٦)

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة اعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتبط عليها بما تنقضي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(نقض ١٩٦٢/٢/٦ مع ١٣ من ١٢٥)

★ من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح امامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تعلم عليه كل منهما . . (م - ٢٨ الاجراءات الجنائية)

ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى الجنائية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاكب عليه قانوناً — كما هو الحال في الدعوى الزاهنة — فإنه كان يتمين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٩/١٢/٣ مج ٣٠ ص ٨٧٧)

★ لما كان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحقوق المدنية لم تكن طرفاً في عقود البيع موضوع جريمة النصب ، وأذا ما كان الغرر الذى لحق بها والذى جعله الحكم أساساً للقضاء بالتعويض فيما يتعلق بجريمة النصب فقط — لم ينشأ عن جريمة النصب التى دين الطاعن بها وإنشأ من التعرض لها فى ملكيتها ، وهو فعل وأن اتصل بواقعة الدعوى الجنائية المكونة لجريمة النصب إلا أنه غير محمول عليها مما لا يجوز الإدعاء به أمام المحكمة الجنائية، ويكون الحكم فى هذا النطاق وحده قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها .

(نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مج ١٨ ص ٦٦٤)

فى قبول الدعوى المدنية — تبعيتها للدعوى الجنائية :

★ الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية لم يجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رُفعت بالطريق الذى رسمه القانون حتى يسمح تحريك الدعوى المدنية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الدعوى الجنائية قد رُفعت على المتهم — وهو موظف عمومى — أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق المرسوم فى المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فتكون إجراءات رفعها قد وقعت باطلاً . . . للمسئول من الحقوق المدنية أن يدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لاتهامتها على غير مقتضى النص الصالح الذكر لأن العيب الذى يرمى به الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص يمس حقوقه المدنية لتعلقه بنسبة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبول الدفع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه .

(نقض ١٩٦٦/١١/١٥ مج ٧٧ ص ١١١١)

★ من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومفترمة عن ذات الفعل الذى رُفعت به الدعوى . ومن ثم كان يتمين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلنى أن يقضى فى الدعوى المدنية

الناشئة عنهما بعدم قبولها فيما لذلك . أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تلغضه جزئيا وتصحيح الحكم في هذا الشأن .

(نقض ١٩٦٤/٣/٨ مع ١٥ من ١٧٦)

★ الدعوى المدنية التي ترفع للمحكّم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه — اذ قضى بعدم قبول الدفويين الجنائية والمدنية لسبق صدور أمر — ما زال قائما — من النيابة العامة بالأوجه لكتابة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات واقعة الرضوة موضوع الدعوى الماثلة ، يكون قد أصاب صميم القانون .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٥ مع ٢٩ من ٥٢٠)

★ متى كان الثابت أن إعلان الدعوى عليه — المطعون ضده — بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد انقضاء مدة السقوط المخصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التي تشملها تلك المادة فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي أيضا الدعوى المدنية التابعة لها المؤسّنة على الضرر الذي يدمى الطاعن أنه لحقه من الجريمة . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى المدنية لأنه يكون قد أصاب صميم القانون .

(نقض ١٩٧١/٣/٢٢ مع ٢٢ من ٢٧١)

★ إذا صدر تشارل من الزوج الجنى عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتصك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية — وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٢ مع ٢٩ من ٥٢٧)

★ أن الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يتركبوه من جرائم البناء ثانية الوظيفة أو بسببها .

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٧ مع ٢٧ من ١٥٢)

★ جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية للذي مات. على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقض بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بمحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .
(نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ مع ١٩ من ١٦٠)

★ متى وقعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية فيتمين الفصل فيما وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد . ومتى كان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية فضلاً عن أن مدوناته لم تتحدث عنها مما يحق معه القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تنظر إطلاقاً إلى الدعوى المدنية ولم تفصل فيما ، فإن الطريق السوية أمام الطاعنة هي أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون . بما زال باقياً بالنسبة له . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن الطعن الجاهل يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .
(نقض ١٩٧٠/٥/١٦ مع ٢٢ من ٤٠٢)

★ إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق الصحية للدعوى الجنائية ، وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، وكان الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية ... قد أغفل الفصل فيما ماته وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي مات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يرجع إلى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بمحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الجديد الذي يحكم وأتممة الدعوى والتي تقابل ٣٦٨ من القانون القديم .
(نقض ١٩٧٢/٢/٦ مع ٢٣ من ٣٠٨)

الحكم في موضوع الدعوى المدنية في حالات الادانة والبراءة :

١ - رفض الدعوى المدنية لدى الحكم البراءة .

★ إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبليه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معتق أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني وهو المقاتل الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع فيه الطاعنة - فإن الحكم إذ خلاص من ذلك إلى تبرئة المطعون

ضده ، لعدم وقوع الخطأ من جانبته وما يلزم من ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده ، يكون قد طابق صحيح القانون وذلك بصرف النظر عما تقدمه الطاعة من ثبوت الخطأ في جانب الملك ما دام لم يسهم في وقوع الحادث ، وما دام هو لم يخرف على تنفيذ المعلوم لعملية الهدم بما يوفر خطأ في جانبته ، لأن خطأ الملك في تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حينئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع .
(نفس ١٩٦٨/١١/٤ مع ١٩ من ٩٠٤)

★ متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعنين قد أثبتت أصلاً على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة ، إلا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية ، لأن شرط الاحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخله أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية ، أي أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى في حاله إلى تحقيق كيملي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوافر في الدعوى الحالية على ما سبق بيانه .
(نفس ١٩٧٤/٤/٣٦ مع ٢٢ من ٣٧٩)

★ من المقرر أنه يكفي في المصاحبات الجنائية أن تتشكل محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .
(نفس ١٩٧٤/١٠/٧ مع ٢٥ من ٦٤٨)

★ شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة - بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم المسألة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نفي مقارفة المظنون ضده الفعل المادي المكون للخطأ الذي نشأ عن الحريق ، ومن ثم فلا يكون هناك وجه لتقرير مسئوليته على أساس شبهة التهمة المدنية .
(نفس ١٩٦٣/٣/٥ مع ١٤ من ١٦٩)

ب - الحكم بالتعويض ونفي البراءة :

★ الأصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة ، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة تدل على عدم حصول الواقعة أصلاً ، أو على عدم أصحتها أو عدم ثبوت اسنادها إلى المتهم ، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض

على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئولين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من ثبوت المتهم تأسيسا على بطلان محضر الضبط لحصوله - تجل الطلب انه استبعد الدليل المستند من ذلك الاجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواء ، فان الواقعة التي بنى عليها طلب التعويض تكون قد نفذت دليل اسنادها الى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطالبته .

(نقض ١٩٥٦/٤/٤ مع ٧ من ٥٩٦)

★ القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق لا يؤدي حتما الى انتفاء المسئولية المدنية ولا يمنع أن تكون نفس هذه الواقعة فعلا خاطئا ضارا يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر .

(نقض ١٩٥٦/٤/١٧ مع ٧ من ٥٩٦)

(ج) بالتعويض في حالة الإدانة :

★ من المقرر انه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه من الفعل الذي حكم بالتعويض من اجله ، ولا يهيب الحكم عدم بقاء الضرر بنوعيه المادى والادبى ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسئولية .

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٨ مع ٣٦ من ٣٦٧)

★ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعادة احداث عاهة مستديمة بالجنى عليه التي دان الطاعن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسئولية التصديرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض . فانه لا تثير على المحكمة اذا هي لم تين عناصر الضرر الذي قدر على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الامر في ذلك مترك لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الجبرة في صحة الحكم هي بصوره موافقا للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين اساس التعويض المقضى به على الطاعن ، ووجه المسئولية ، فله لا يبطله — في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الا نزال مفهوما من الوقائع التي اوردها .

(نقض ١٩٧٥/١١/١٧ مع ٣٦ من ٧٠٧)

★ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي الى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . كما ان الاصل

أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة الى المتهم — لذا كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المظنون ضده الاول اثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق امامه وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنهه بذلها والقدرة على تلافي الحادث من محبه وائر ذلك على قدام ركضى الاهمال ورابطة السببية — فان الحكم المطعون فيه يكون مقسوبا بالقصور بما يعيبه ويستوجب النقض والاحالة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمظنون ضده الاول والمظنون ضده الآخر — المسئول عن الحقوق المدنية — مع التزامها بالمصاريف ويشير حاجة الى بحث باتى لوجه الطعن .
(نقض ١٩٧٤/٥١٩٧٤ م ج ٢٥ من ٤٨٢)

(د) التعويض وصورة :

عنود اختصاص المحكمة الجنائية باصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة

١٠ تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتفيت للحكم بالتعويض مناصره القانونية .
(نقض ١٩٧٢/٤١٩٧٢ م ج ٢٣ من ٤١٦)

١١ أن الحكم المطعون فيه اذ اسند وقوع الحادث الى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ثم الزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضى به ابتدائيا على الرغم من أن الحكم الآخر قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون محييا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على انه « كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » إلا أنه اذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطاين : خطئه وخطأ غيره ، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، ويلاء على عملية تقسبه عملية القاسمة ولا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض من كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه .
(نقض ١٩٦٩/٢١١٩٦٩ م ج ٢٠ من ٢٤٨)

١٢ لما كان الثابت من التقارير الطبية الرفقة أن المدعى بالحق المدني (المستأنف) أصيب بكسر في عنق عظمة الفخذ الايمن وكسر بأسفل الساعد

الأسير وجروح رضية بالرغبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رددته المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر يلجئه نحو الصمود الى حد الماهية المستعينة ، فإن الحكم المستأنف إذ التفت عما طالب به المستأنف من أن التعويض البالغ قدره واحد وخمسون جنيها تعويضا مؤقتا ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد استقرار حالته - أمام القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين جنيها تعويض نهائيا له ، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى لعدم ثبوت مؤدى ذلك الضرر حتى الآن - مما يعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بالزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٢ مع ٢٤ من ١٠٩٣)

★ إذا كلفت المحكمة قد تفسيت للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق أنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون بذلك خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بما يجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .

(نقض ١٩٧٢/١٢/١٧ مع ٢٣ من ١٣٨٩)

★ أن ما يلته الطامن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد من المحكوم به وقت صدور الحكم النهائي مردود بأن قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطامن لا تطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحال يبطل حتما إذا بضرر المحكوم عليه في غيبته أو تبض عليه قبل صدور الحكم بمضى المسدة سواء فيما يتعلق بالمقوية أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة أملا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلا عن ذلك فقد نصت المادة ٢/٣٩٥ من ذلك القانون على أنه في حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تأثر المحكمة - في حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا ثلث المحكوم عليه في غيبته يعاد الحكم في التعويضات في مواجهة الورثة .

(نقض ١٩٧٧/٢/١٣ مع ٢٨ من ٢٤٠)

★ من المقرر أن لمحة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منها حسبما أصابه من ضرر ، ومن ثم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدني منه .

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٨ مع ٢٦ من ٣١٧)

★ من المقرر أن الفضل في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في

أحداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اعتماد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على ابتاع الضرر بالمجنى عليهم .
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ مع ٣٠ من ١٩٩٤)

★ قد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . . كما تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض مما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به بإدات تتعلق بشيء خارج بطبيعته من دائرة التعامل ، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه سلة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة .
(نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ مع ٢١ من ٤٠٩)

★ وإذا كان للحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها ، فرد الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بإرجاع ذات ما يخصه إليه وهذا بداؤه أولى من أن يعطى مبلغاً من المال في مقابلة ، الأمر الذي يجعل الرد في صدد تعويضه الضرر الناشئ من الجريمة في المكان الأول ، وقضاء المحكمة بعد أن ثبت لها تزوير مقتضى الرهن والتنازل بردها وبطلانها ومحو تسجيلها لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الرد كما هو معترف به في القانون .
(نقض ١٩٤٩/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٤٨ ع ٥ من ٢)

★ ومع ذلك - قضى بأن المحكمة الجنائية لا اختصاص لها بإسرد حيازة الممين المتنازع عليها في صدد (جريمة دخول عقار في حيازة آخر - بقصد منع حيازته بالقوة) لأن اختصاصها قاصر على الحكم بالتعويضات الناشئة من ارتكاب الجريمة فقط .
(نقض ١٩٤٨/٦/٨ المعاماة س ٢٩ ع ٥٥٧)

★ وكل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجة المدنية هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه . أما المسائل الخارجة من هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى حكم على متهم بالتزوير بحبسهِ وبإلزامه بتعويض للمجنى عليه وبإلزامه أيضاً بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم وببطلان المجز المتوقع عليها تحت يد المتهم تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه ببطلان المجز المتوقع عليها .

(نقض ١٩٣٦/١/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٤ من ١٧٤)

المادة (٢٥١)

إن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور أقرار بالغالب بلب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر ، أو يطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضراً ، والا وجب تلجيسل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه .

فإذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة ، فاحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، والا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

● المذكرة الإيضاحية

تبين المادة ٤٤ (من مشروع المحكمة) من له الحق في الادعاء مدنياً ، والوقت الذي يقبل فيه هذا الادعاء وكيفية حصوله . وقد جاء فيها حكم جديد وهو أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، أي أنه يجب أن يكون مستنداً للمرافعة مباشرة عند قبوله مدعياً بحق مدني .

● تقرير لجنة الشيوخ

استبدلت بمادة (حتى تتم المرافعة) عبارة (حتى صدور القرار بالغالب باب المرافعة) لأن النص الأصلي لهذه المادة يتفق مع نص المادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي في باب محاكم الجنتج وقد قرر الشراح أنه مع عدم وجود نص في هذا الباب يوجب إصدار قرار بالفصل باب المرافعة فإن المرافعة لا تتم إلا بانتهاج القضية فعلاً وذلك بإصدار حكم يخرجها من سلطة القاضي أي بإصدار الحكم بالإدانة أو بالإبراءة أو عدم الاختصاص وإلى هذه اللحظة يجوز للمدعي المدني أن يدخل في الدعوى ولن كانت المحكمة قد انتهت من سماع الشهود وأقرال الخصوم وأجلت الدعوى للمتلحق بالحكم .

● التعليق :

تتكلم هذه المادة أساساً عن المدعى في الدعوى التي ترفع بالتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة . (وتقبلها دعوى المتهم عن سوء استخدام مدعى الضرر لحقه في رفع الدعوى م ٢٦٧) . أما المسئول عن تعويض الضرر فتعالج أحكامه المادة ٢٥٣ .

وتعدد المادة إجراءات الادعاء أمام المحكمة من جانب المضرور -
في فقرتها الثانية ، وتشير الفقرة الثالثة الى حالة سبق الادعاء أمام
سلطة التحقيق وتكملها في هذا الشأن المادة ٢٥٧ - (تراجع ، ويراجع
التعليق عليها) .

كما يتضمن النص شرطين لقبول الادعاء المدنى من جانب
المضرور : الاول - أن يقام قبل صدور قرار بالفصل باب المرافعة
(الفقرة الاولى ، ويراجع تقرير لجنة الشيوخ أعلاه) ، والثانى -
ألا يترتب على تدخل المدعى بإدعائه هذا تأخير الفصل فى الدعوى
الجنائية (الفقرة الاخيرة) - تراجع المذكرة الايضاحية فى هذا
المعنى . كما تراجع مقدمة الفصل وما ورد فيها عن المادة ٣٠٩ أ ج .
التي تجيز احالة الدعوى المدنية - بعد قبولها - الى المحكمة
المدنية .

غير أن أهم ما يثيره تطبيق هذه المادة من مشكلات يتعلق بالضرر
الذى يصلح سببا للادعاء المدنى أمام المحكمة الجنائية ، ونوع أو
وصف اضراره بالمدعى وفى هذا الشأن حددت التفسيرات القضائية
والفقهاء ما يأتى :

١ - يجب أن يكون الضرر ناشئا عن الفعل المكون للجريمة ،
أو لما وصف من جانب الاتهام بأنه جريمة وليس ناشئا عن جانب آخر
غير مؤثم من نشاط المتهم فى الواقعة - مثل حدوث تلك للسيارة
فى واقعة قتل خطأ ، اذ ليس اتلاب المال خطأ للجاني الجنائية .
كما أنه لا يكون محالا للمطالبة أمام المحكمة الجنائية بما يتصل بالواقعة
محل الاتهام من حقوق للمجنى عليه ناشئة عن أسباب أخرى - مثل
الشيك الذى أعطى بدون رصيد ، وقد سبقنا الإشارة فى مقدمة هذا
الفصل الى أن مثل هذه المطالبة تخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية .
٢ - أن يكون الضرر ناشئا مباشرة عن الجريمة وليس ناشئا عن
تداعى أسباب متتابعة . بمعنى أن ينحصر فى النتيجة ذاتها المختبرة فى

تكوين الركن المادى للجريمة وما تمثله من خسارة حلت بالمدعى أو كسب غائته . كموت الجنى عليه أو فقد عضو من أعضائه ، أو تلف ما تلف من الأموال نتيجة لفعل اتلاف عمدى ، أو تشويه سمعة الجنى عليه في جريمة سبب وما إلى ذلك . على أنه يلاحظ في هذا الشأن التفرقة التى يجريها الفقه بين النتائج ذات الضرر والنتائج ذلت الخطر . ذلك أن القانون قد يعلق على الفعل دون أن يضع فى الاعتبار تحقق ضرر معين منه ، وإنما يعاقب على ما تضمنه اتیان الفعل من خطر وقوع ضرر ولو لم يقع فعلا — كما فى التخريض على بعض الجرائم إذا لم يترتب على التخريض أثره (م ٩٥ ع) ، وكما فى التزوير إذا لم يستعمل المحرر المزور ، وكما فى جريمة احراز السلاح (انظر محمود مصطفى شرح قانون العقوبات — رقم ١٨٢) . وفى هذه الصنوع لا يكون ثم محل للادعاء بحق مدنى لمدمم قيام ضرر ناشئ عن الفعل المؤثم بذاته . ولا يكون مجرد احتمال الضرر منفا كافيًا لرفع دعوى التعويض ، لأن الضرر يجب أن يكون مؤكدا ولو كان مستقبلا ، ولا عبرة بالضرر الاحتمالى .

على أنه فى ذات الجرائم التى يكون محل الضرر فيها هو النتيجة المعبرة كمنصر فى ركنها المادى ، فإن هذا الضرر بالذات هو الذى يقبل الادعاء المدنى عنه أمام المحاكم الجنائية ، ولا يقبل عن كل ما يترتب من آثار على الجريمة فى مجموعها . فلا يقبل مثلا من مالك الأرض من اتلاف زراعة المستأجر وما يترتب عليه من افساره ، ولا يقبل الادعاء المدنى من يهايب الحكومة عن مصاريف العلاج التى أدفعتها على الجنى عليه كموظف لديها .

٣ — أن يكون الضرر واقعا على المدعى بالحق المدنى شخصيا — فلا يقبل الادعاء ممن أصابه الانزعاج بالضرر الذى أصاب غيره مثلا . على أن ذلك لا ينفى حق ورثة المضرور من الجريمة فى رفع الدعوى عما لمورثهم من حق فى التعويض عن ضرره الشخصى الناشئ مباشرة من الجريمة ، وذلك باعتبارهم خلفا له . هذا ، وإن كان قضاء النقض

تقد استقر في هذا الشأن على أن ذلك مقصور على الضرر المادي الذي أصاب المورث ، أما الضرر الأدبي فلا يكون لهم المطالبة به إلا إذا كان قد تم بشأنه اتفاق أو مطالبة قضائية قبل وفاة المورث . وذلك بالتطبيق للمادة ٢٢٢/١ من القانون المدني .

٤ - يقبل الادعاء المدني عن الضرر الناشئ عن الجريمة سواء كان الضرر ماديا أم أدبيا - وذلك في حدود ما تقدم من شرط أن يكون ناشئا مباشرة عن الفعل الموعوم ، وواقعا على المدعى شخصا . كما أن الضرر الأدبي - من جهة أخرى ، يتقيد بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٢ من القانون المدني فيما يتعلق بالألم الناتج من جراء موت المصاب - وما تنص عليه من قصر حق التعويض في شأنه على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية .

● المجادى القضائية :

في إجراءات الادعاء بالحقوق الجنية

* أن الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحابة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحبيين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها . وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات الدعي بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة اقتضت على ترض صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الملزمة بالمحام .
(نقض ١٩٧٩/١٧/٩ مج ٣٠ ص ٩١٢)

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المتاعين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده ، على سند من قوله « . . أن الثالث بن مطالعة صحيفتيهما أنها لم تقدم من المجنى عليهما ولا من وكيل خاص عنهما ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما عملا بحكم الفقرة الأولى من المباداة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية » . ولما كان ذلك . وكان يبين من المفردات الضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت ببناء على طلبه - بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده رأيا توقيع محام على هامشها - فقد كان أمهالا للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحابة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - الذي رفعت الدعويين في كله - فيها توجبه

من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت و جاوزت قيمتها نصاب الاستئناف ، وهى الحال فى هاتين الدعويتين ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئا اذ قضى بعدم قبولها تأسيسا منه على أن صحيفتيهما لم تقبلا من المجنى عليهما ووكيلهما الخاص .

(نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ مع ٢٥ من ٢٧١)

★ يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة عندما يوجه اليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدنى بإعلان المتهم بطلباته ولا يغنى عن ذلك حضور محاميه اذا كان متهميا فى جنحة يعاقب عليها بالحبس .

(نقض ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ من ٤٩٠)

صفة مدعى الضرر ، وحوالة الحق فيه

★ وليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة .

(نقض ١٩٥٤/١٧/١٥ مع ٦ من ٣٠٠)

★ نادا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصيا والذى نشأ مباشرة من سرقة سند تحت حيازته هو ، وإن كان محررا باسم زوجته ، فليس فى قبوله بهذه الصلة أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .

(نقض ١٩٣٦/٥/٣٠ المجموعة الرسمية من ٣٥ من ٥٥٤)

★ الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تسبازل عنه قبل وفاته أو لحقه التناقص المسقط للحقوق قانونا .

(نقض ١٩٥٠/١/٢٠ مع ٢ من ١١١)

★ أن التعويض من الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه - لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى الا اذا تخدد بمقتضى اتفاق ، أو طلب به الدائن أمام القضاء .

(نقض ١٩٥٨/١/٢٠ مع ٩ من ٥١)

★ من المقرر أن التعويض من الجرائم يعطى أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لاعلى ثبوت حقه فى الارث حجب أو لم يخجب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدميين بالحقوق المدنية والد المجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يحجبه الطاعن ، كان ثبوت الارث لهمما أو عدمه لا يقدح فى صفتيهما وكونيهما قد أصابيهما ضرر من جراء فقدان ابنة أولهما وأخت. ثانيهما نتيجة الاعتداء الذى وقع عليها وكانت الدعوى المدنية انبثا قامت على ما أصابيهما من ضرر مباشر لاعلى انتصابيهما مقام المجنى عليها

بعد ايلولة حتما في الدعوى اليهما ، وكان هذا ما اثبته الحكم وبينه ، فان ما ينهض الطامن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .
(نقض ١٩٧٧/٣/١٤ مج ٢٨ ص ٢٤٠)

★ لما كان الواقع الذي اثبته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من رئيس مجلس نقابة المحامين الفرعية بطلب تعويض عن اهانة أحد أعضائها استعمالا لحقه المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي لحالت اليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه - واللذين خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها ، وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية - فلا يؤثر في قبول الدعوى كون هذا المجلس قد قرر بعد ذلك دعوى الجمعية للنقابة الفرعية لاجتياح قررت هي فيه مواصلة السير في تلك الدعوى المعالجة بالفعل ، وذلك بفرض أن قرارها هذا لم يرفع إلى مجلس النقابة وفقا للمادة ٢٩ من القانون أسوة بسائر قراراتها ، مادام حق رئيس مجلس النقابة الفرعية في رفع الدعوى ومباشرتها غير معيد بموافقة مجلس النقابة وإذ ألزم الحكم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .
(نقض ١٩٧٧/١/٢ مج ٢٨ ص ١٤)

★ إذا دعت شركة التأمين التعويض المستحق للعامل المصاب فلا يقبل حلولها محله في المطالبة بالتعويض المذكور - ذلك انه وان كان القانون قد أجاز للمدعى بالحق المدني أن يطلب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم ، او بالتجائه مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فان هذه الاجازة انما هي استثناء من أصلين مقررين ، حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يلعب عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وتصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع الالتجاء اليها بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، والا كان من شأن اجازة هذا الحق أن يحل محل المدعى بالحق المدني أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق مع النظام العام .
(نقض ١٩٥٥/٢/٦ ص ٦٨٢)

الضرر الجبرر للإدعاء وشروطه :

★ إذا أجاز للقانون للمدعى بالحق المدني أن يطلب بتعويض عما لحقه

من ضرر امام المحكمة الجنائية اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية اقيمت عملا على المصالح او بالتجائه مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض وبحركا للدعوى الجنائية . فان هذه الاجازة ان هي الا استثناء من اصلين مقررين حاصل اولهما ان المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون امام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما ان تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر الشرط الذي قصد الشارع ان يجعل الالتجاء اليه منوطا بتوافره وهو ان يكون المدمى بالحق المدني هو الشخص الذي اصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذي اصاب المدمى بالحق المدني وهو اساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شبه القصور الذي يميزه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة الى كلا الدعويتين المدنية والجنائية .

(نقض ١٩٦٥/٢/١٥ مج ١٦ ص ١٣٣)

★ من المقرر في القانون ان احتمال الضرر لا يصلح اساسا لطلب التعويض بل يلزم ان يكون الضرر المدمى به محققا ، واذا كان ذلك وكانت المحكمة حين اقتضت برفض التعويض قد اتمت قضاءها على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطاتها التقديرية ، فانه لا معقب عليها .

(نقض ١٩٦٨/١٢/٢٢ مج ١٩ ص ١٠٤٢)

★ الاصل في دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدمى به ناشئا عن ضرر للمدمى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية بمعنى ان يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٦٧/٥/١٦ مج ١٨ ص ٦٦٧)

★ وان الضرر الذي يصلح اساسا لطلب التعويض امام المحاكم الجنائية يجب ان يكون ناشئا عن الجريمة مباشرة . فاذا كان نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة الا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بطريق تدخل المدمى به في الدعوى الجنائية او برمعه اياها مباشرة . واذا كان الضرر الذي ينشأ عن الحكم عليه قضاءه بالتعويض غير ناشئ من جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى لان سببه انما هو منافسة المتهمين للمدمى (وهو تومسيونجي بشركة باير) في تجارة الاسبرين ببيعهم في السوق اسبرينا مغلدا على انه من ماركة باير فهذا النوع من الضرر لا يصلح اساسا للحكم بالتعويض ، اذ هذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها

الدموى فانها امر خاص خارج عن موضوع الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها التي لم يفسار بها مباشرة الا الذين وقع عليهم عمل النصب بشرائهم الاسيرين المقلد .

(نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ المأمراء س ٢١ من ٦٩٧)

★ وليس للمحكمة وهي تقضى في جريمة اكلان زراعية قائمة على ارض مؤجرة ان تقبل الدعوى المدنية من ملكى هذه الارض لان الضرر المباشر الناشئ من الاتلاف انما يصيب صاحب الزراعة التي اكلت وهو المستأجر اما ملك الارض فان كان هو الآخر يصيبه ضرر فالحق يكون ذلك عن طريق غير مباشر وبذلك لا تكون له حصة في رفع الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذي يكون قد لحق فان هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

(نقض ١٩٤٢/١/٨ المأمراء س ٢٣ من ٢٥١)

★ اذا كانت المحكمة قد أثبتت في حق الطامنين انه بتزويرهما الاملاء الشرعى واستعماله قد تسببا في الاضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لمعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما ولإلحاق المستحقين وحرمانهم منه والقضاء لهما بناء على ذلك بصفتهم مستحقين وحارسين في وقف معين ببلد واحد وخمسين جنيتها كتعويض مؤقت . فان المحكمة تكون قد بينت الجريمة التي بنيت عليها قضاءها بالتعويض المؤقت والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على عامليه بالتعويض طبقا لاحكام القانون .

(نقض ١٩٦٦/٢/١ مع س ١٧ من ٦٩)

★ من المقرر ان الشيك متى صدر لحيله او اصدر لآخر شخص معين او اذنه فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره — متى وقع صحيحا — ان ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لآمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمه نور تظهيره . ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما انه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا .

(نقض ١٩٧٦/١/١٤ مع س ٢٧ من ٦٤٥)

★ وان أساس المطالبة بالتعويض امام القضاء الجنائي يجب ان يكون من فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصيا ومترتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فلذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وانما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلا بالواقعة التي تجري المحكمة عنها انتقلت ملة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . واذا

(م - ٢٩ الاجراءات الجنائية)

مطلق والاضطراب الذى يتولد من الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .

(نقض ١٩٥٥/٢/٢٢ مج ٦ ص ٥٤٥)

★ اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى مراعاة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للزواج والاقارب الى الدرجة الثالثة مما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تحضر تربية من الدرجة الثانية بالنسبة لاختها القتيلة ، فإن هذه الرعاية تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر من كونها وارثة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الادبى الذى أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٦٩/١/٢٧ مج ٢٠ ص ١٦٨)

★ لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هى والدة المجنى عليها استنادا الى الاعلام الشرعى المقدم منها - ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة - وهو ما لم يحدده الطاعن وكان ثبوت الارث لها أو عدم ثبوته لا يقدح في صحتها وكونها قد أصيبت بضرر من جراء فقد ابنها نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه والذى أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصابها من ضرر مبالغ لاعلى انتصابها مقام ابنها المجنى عليه من أبولة حقه في الدعوى اليها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

(نقض ١٩٧٥/١/٥ مج ٢٦ ص ١٥)

★ من المقرر أن التعويض عن الضرر الادبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى وقع عليه شخصى مقصور على الضرر نفسه لا يتمداه الى سواه ، كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طلب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة . وبما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر ادبى تلقاه من المجنى عليه وانتقل بدوره الى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٥/١/١٥ مج ٢٥ ص ٣٦)

★ وأن القانون يسوى بين الضرر الادبى والضرر المادى في ايجاب التعويض للضرر وترتيب حق الدعوى به . والضرر الادبى متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال وحق الورثة في تعويض الضرر الادبى والدعوى به هو من الحقوق المالية التى تمت جزءا من تركته وتنتقل برفاته الى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه . وإن فادى ادعى والد المجنى عليه مدنيا وطلب الحكم على المتهمين بالتعويض لمحكمت محكمة

الدرجة الاولى بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنفت النيابة وتوفى المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف محل مطه فيه وارلتاه بفضت المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصلة ، نقها تكون قد أخطأت .
(نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ مع ٢ من ٢٠٨)

المادة (٢٥٢)

إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاعند الاهلية ولم يكن له من يمثله تقنونا ، جاز للمحكمة المرفوعة امامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تعين له وكيلًا يندى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه ، ولا يترتب على ذلك في أية حال الزامه بالمصاريف القضائية .

● التطبيق :

لا يلزم المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف دعواه إذا خسرها في حالة رفعها بالأوضاع الواردة في النص — ذلك لأن تحريكها انما هو بناء على طلب النيابة العامة وليس بإرادة المدعى الكذى هو فاعند الاهلية .

● المبادئ القضائية :

★ إذا ادعى المجنى عليه القاصر بحق مكنى ضد المتهم ، ولم يدفع المتهم دعواه بعدم أهليته ، بل قبلها وترافع في موضوعها حتى صدر الحكم لمصلحة المجنى عليه ، فلا يجوز أن يثير هذا النفع لأول مرة أمام محكمة النقض لمسقوط حقه في ذلك بعدم التمسك به أمام محكمة الموضوع .
(نقض ١٩٦٠/٥/١٢ المجموعة الرسمية من ٤٢ من ٦٤)

المادة (٢٥٣)

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغًا ، وعلى من يمثله أن كان فاعند الاهلية . فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله طبقًا للمادة السابقة . ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضًا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم والنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع يحقوقي مدنية ، للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .

ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل

في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

● محلة القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية المجلد ٢٥ مكرر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

● أضيف بقصص ١٩٧٦ في نهاية نص المادة - عبارة « والمؤمن لديه » لتتضمن مع إضافة المادة ٢٥٨ مكررا بذات القانون الذي ضلّت به المادة الحالية (راجع التعليق على المادة ٢٥٨ مكررا) .

● التطبيق :

تحدد المادة الطرف المدعى عليه في دعوى التعويض وأوضاع ادخاله في الدعوى .

والمقصود من عبارة «خالد الاهلية في الفقرة الاولى - القاصر والمحجور عليه ، أو من ترى المحكمة أنه «خالد للاهلية لجنون أو عته ولم تتخذ اجراءات للحجر عليه» فتعين من يمثلها طبقا للنص .

والمسؤولون عن الحقوق المدنية الذين تشير اليهم الفقرة الثانية هم من يقع عليهم مسؤولية قانونية عن فعل المتهم - سواء بسبب علاقة تبعية (م ١٧٤ مدني) أو للاخلال بواجب الرقابة (م ١٧٣ مدني) . وتستبعد الفقرة الاخيرة اذخال الضامن الذي ليس له صفة المسؤول عن الحق المدني بحكم القانون على نحو ما تقدم . غير أن تعديلها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ سمح بادخال شركات التأمين المؤمن لديها عن المسؤولية المدنية .

واختصاص النيابة العامة للمسئول عن الحقوق المدنية في حالة الفقرة الثالثة هو عن مصاريف الدعوى الجنائية ، ولا علاقة له بالدعوى المدنية . ولذلك فإن ورود هذا الحكم في نص المادة مجرد استكمال لصور دخول المسؤول عن الحقوق المدنية ، دون أن يتعلق الامر بالادعاء الأدنى عنوان الفصل : ويلاحظ في هذا الشأن أن المسؤول عن الحقوق المدنية المختصم في ادعاء مدني يلزم بالتضامن مع المتهم بما يحكم عليه من مصاريف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٣٢٢ أ ج . لذا لم يكن قد أقيم في مجريات القضية ادعاء مدني ليكون للنيابة العامة اذخال المسؤول عن الحقوق المدنية طبقا لهذه الفقرة الثالثة .

● المبادئ القضائية :

★ وعلى كل ثابت بالحكم أن المتهم كل قاصرا اذ كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاما وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه اليه وليه أو وصيه أو من يمثله قانونا فان الحكم اذ قضى بتبوليها يكون مخطئا .

(نطق ١٩٥٢/٧/١٤ مع ص ٣ من ١١٠٣)

★ الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه تحكمها الفقرة الاولى من المادة ٢٥٣ اجراءات والتي تنص على أنه « ترجع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغاً وعلى من يمثله اذا كان نافذ الاهلية. فان لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . فاذا كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم (الطاعن) وبرزت اجرامتها في مواجهته مع انه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فان الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني في تفسيره برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يضمن معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(نطق ١٩٦٣/٢/٦ مع ص ١٦ من ١٣٩)

★ اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التمييز المدني على ماقاله من أن المتهم في رعاية والده استئول عن الحقوق المدنية وتمت اشرافه دون أن يبين العناصر التي استلقت منها ذلك كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن لتولية على النفس - فان الحكم يكون معيبا بالمقصور .

(نطق ١٩٦٠/١١/٧ مع ص ١١ من ١٧٧)

★ وقد قضت محكمة النقض بأنه لا مانع قانونا من قبول دعوى التمييز المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المفسد دون ادخال وكيل الدائنين فيها ، لان الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . وعلى كل للمتهم أن يدافع عن مصالحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الطاعن منها في الدعوى المدنية .

(نطق ١٩٣٧/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١١١ من ٩٧)

★ استقر قضاء محكمة النقض على أن التمييز المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ (بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول) يعتبر حقوية تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم حقوية الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من تاحية كفايتها للردع أو الزجر ، وقد حدد الشارع

مقدار هذا التعويض تحديداً تحكمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته
فى حالة العود ويتطلب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به حتى تقضى به المحكمة
من تلقاء نفسها على الجناة دون مواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى
للمستولين من الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائى المؤبد لاسبابه
بالحكم المضمن فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المضمن ضده
الثالث بوصفه ورثاً للمتهم الثالث وقبل المضمن ضده الرابع بوصفه مستولاً
من الحقوق المدنية يكون قد اصاب صحيح القانون .
(تقضى ١٩٧٣/١٠/١ مع ٢٤ من ٨٠٨)

● المبادئ القضائية :

يوجب الشارع بالنص الصريح فى المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات
الجنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر ان يكون بالفسا .
فاذا كان مازال قاصراً فانها توجه الى من يمثله قانونا ، ومن ثم فاذا كان
المتهم عندها رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصراً ،
فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فى خصوص الدعوى
للمدنية .

(تقضى ١٩٥٨/٢/١٠ مع ٩ من ١٦٢)

✳ متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية
مع ان له من يمثله قانونا وهو فى هذه الدعوى والده ولم ترفع الدعوى على
الوالد بهذه الصفة فان المحكمة اذا قبلتها على الصورة التى رفعت بها تكون
قد أخطأت فى تطبيق القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانب من تعيينه ممثلاً
للقاصر فى غير الحالة التى توجب ذلك .

(تقضى ١٩٥٧/٥/١٤ مع ٨ من ٥٠٩)

المادة (٢٥٤)

للمستول من الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى
الجنائية فى اية حالة كانت عليها وللنيابة العامة والدعى بالحقوق المدنية
المعارضة فى قبول تمخله .

● التطبيق :

يضيف هذا النص حالة أخرى — بالإضافة الى حالات الفقرة
الثالثة من المادة السابقة — يدخل فيها المستول بالحق المدنى فى

الدعوى الجنائية ، وليس في الدعوى المدنية حيث الغرض أنها لم ترفع عليه ، وقد لا تكون رفعت ضد المتهم نفسه ، فإذا كانت لم ترفع دعوى مدنية إطلاقاً فإنه لا يتصور دخول المسئول عن الحقوق المدنية مفتتحاً خصومة مدنية لطلب نفي مسؤوليته - بخاصة أن الفصم فيها (أى مدعى الضرر) لم يتحدد ، أما إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت ضد المتهم وحده فإنه كذلك لا يقبل تدخل المسئول المدني في الدعوى المدنية منضمّاً إليه لعدم وجود ما يسمح بذلك في نصوص قانون الاجراءات الجنائية واتباعاً لمقتضى المادة ٢٦٦ . ولذا جاء النص في المادة الحالية على أن دخول المسئول المدني يكون في الدعوى الجنائية ، بصرف النظر عما إذا كانت قد رفعت دعوى مدنية بالتعويض أم لم ترفع ، ويكون تدخله مقصوداً به تفادى أو إلغاء الحكم عليه بالمصاريف القضائية طبقاً للمادة ٣٣٧ :

ومنطق هذه الصياغة أن المسئول المدني الداخل من تلقاء نفسه يعتبر خصماً في الدعوى الجنائية ، فتكون له حقوق الفصم ، ويكون له الطعن في الحكم الصادر فيها . . . هذا في حين أن قضاء النقض لم يقر له في حالة رفع الدعوى المدنية عليه بحق أو صفة في استئناف الحكم الجنائي أو الطعن عليه بالنقض ، كما لم يقر بذلك للمدعى المدني (راجع ما تقدم في مقدمة الفصل والمبادئ القضائية الملحق بها) .

على أن المقرة الثانية تجعل للمنيابة العامة والمدعى المدني المعارضة في تدخله منعا من قيامه باقحام عناصر غير مطلوبة في الدعوى الجنائية .

● المبادئ القضائية :

١- استحدث الشارع من نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وإباح للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال ، وبصرف النظر عما إذا كتبت هناك دعوى مدنية قائمة بالتعبئة لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضها: جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتمويض الضرر الناتج عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية ، وطلة ذلك أن الحكم على المتهم في الدعوى الجنائية سوف ينصرف اثره حتماً الى

المسئول عن الحقوق المدنية عند المطالبة بالتعويض ، تاجاز الشارع دخوله للدفاع عن المتهم وعن نفسه بطريق غير مباشر .
(نفس ١٩٥٦/٣/٦ مج ٧ من ٢٨٨)

المادة (٢٥٥)

يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يبين له محلا في البلدة السكان فيها مركز المحكمة مالم يكن مقيما فيها . ويكون ذلك بتقرير في قلم الكتاب والا صبح اعلان الأوراق اليه بتسليمها الى قلم الكتاب .

المادة (٢٥٦)

على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية وعليه أن يودع مقدما الإمانة التي قدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة ائجاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم .

وعليه أيضا ايداع الإمانة التكميلية التي تلزم أثناء سير الاجراءات .

● المبادئ القضائية :

★ أن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم التقاضي من الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم ادائها الرسم الا أهمل المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .
(نفس ١٩٧٩/١/٨ مج ٣٠ من ٧٥٥)

★ اذا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرامعة فيها أن المدعى بالحق المدني لم يدفع الرسوم المستحقة على دعواه ، فإن ذلك لا يصح هذه سببا لبطلان الاجراءات التي تمت في حضوره ، لانه مادام حضوره بحسب النظام المقرر في المواد الجنائية جائزا قانونا عند دفع الرسوم ، وما دلم دفع الرسم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع فالطعن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع وحقيقة الامر من معنى سوى التضرب من عدم دفع الرسوم ، وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، لأن الرسوم لم تفرض الا لأغراض لا تشمل بئانا بالخصم المطلوب مقاضاته .
(نفس ١٩٥٥/٤/٢ المصم ٢٧ من ٥٠٠)

★ والاصل في الدعاوى المدنية أن ترفع للمحاكم المدنية الابتدائية كلية أو جزئية فلجان المرافعة بمحاكم أول درجة هي الجهات ذات الاختصاص فيما يراد رفعه من تلك الدعاوى ، فإذا أعفت طلبا من رسوم دعوى يزعم رفعها ثم بدا لهذا المرفع أن يتدخل كمدع منى في الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عن الحق الذي ألقى من رسوم تقاضيه ، فلا شك أن قرار اعفاء محترم نافذ ، ولو كان تدخله هو لدى محكمة الجنائيات التي تقضى فيما قضى فيه نهائيا أي ابتدائيا واستئنافية معا . على أن الواقع أن الاعفاء من الرسوم وعدم الاعفاء منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزينة العامة ، وليس الطاعن بولى عليها فظلمه في هذا الصدد ليس الا فصولا لنفسه فيما لا يعنيه .

(لقض ١٩٣٠/٢/٩ المأماء من ١٠ من ٤١٠)

المادة (٢٥٧)

لكل من المقيم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض في الجلسة في قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة . وتصل المحكمة في المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم .

● التطبيق :

المقصود بالمعارضة في الجلسة — هو أن يعارض من يشاء ممن أشار إليهم النص — معارضة مبدئية في قبول الادعاء المدعى بهيث يفصل في هذه المعارضة وفي قبول تدخل المدعى المدني — قبل الدخول في باقي اجراءات تحقيق الدعوى بالجلسة والمرافعة فيها . وهو ما أشرنا اليه في مقدمة الفصل كمرحلة أولى في تعرض المحكمة للادعاء المدني المثار أمامها . (راجع مقدمة الفصل) .

المادة (٢٥٨)

لا يمنع القرار الصادر من قاضي التحقيق بعدم قبول المدعى بالحقوق المدنية من الادعاء متظلا بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يترقب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الإجراءات التي لم يشترك فيها المدعى بالحقوق المدنية قبل ذلك .
والقرار الصادر من قاضي التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

● التطبيق :

الفقرة الاولى تطبيق لبدأ عام هو عدم اختصاص قضاء التحقيق (وقضاء الاحالة) بالفصل في الدعوى المدنية ، ولذلك فان أى قرار منه في صدها لا يحوز حجية أمام قضاء الحكم (راجع التطبيق على المادة ٢٢٠ ، ونقض ١٩٦٩/٥/٢٦ الوارد أدناها) .

ونرى أن هذه الاحكام تسرى على القرار الصادر من النيابة العامة بعدم قبول المدعى المدني حتى ولو تأيد ذلك القرار من محكمة الجناح المستأنفة لدى الطعن عليه أمامها طبقا للمادة ١٩٩ مكررا ، لان هذه المحكمة تنظر الطعن في قرار النيابة في غرفة مشورة طبقا لنص تلك المادة ، وباعتبارها سلطة تحقيق ، فلا يكون للقرار الصادر من المحكمة في هذا الطعن حجية تمنع من قبول المدعى مدنيا أمام محكمة الموضوع .

● المسادة (٢٥٨ مكررا)

يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناجم عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية .

وتسرى على المؤمن لديه جميع الاحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

● مخالفة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ - للجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر
في ١٩٦٦/٨/٢٨ .

● التطبيق ؟ :

لم يكن اختصاص المؤمن لديه مقبولا قبل هذا النص ، اذ أن

التزامه ليس نابعا من واقعة الجريمة بل من واقعة الحكم بالتصويض على المؤمن له لان التأمين هو عن المسؤولية وليس عن الخطأ أو الضرر .

المادة (٢٥٩)

تنقضى الدعوى المدنية بمعنى المدة المقررة في القانون المدني ، ومع ذلك لا تنقضى بالتقدم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من هذا القانون والتي تقسح بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

• محلة بالقبائل رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ - الجريدة الرسمية - عدد رقم ٣٩ في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

● نعم المادة قبل التعديل

تنقضى الدعوى المدنية بمعنى المدة المقررة في القانون المدني . وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

● المذكرة الإيضاحية

تتناول المادة موضوع القضاء المدني بمعنى المدة . فاصت على أنها تبقى خاضعة لأحكام القانون المدني ، فلا تتبع الدعوى الجنائية في هذا الشأن لاختلاف العلة في القضاء الدعويين بمعنى المدة . ويترتب على ذلك أنه إذا سقطت الدعوى الجنائية بسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو الطوع عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية ويستمر الحكم الجنائي في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .

● التعليق :

تنص المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن تسقط بالتقادم دعوى التصويض الناشئة عن العمل غير المشروع بالقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، في كل حال ، بانقضاء خمسة عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع (أى في حالة عدم علم المضرور) ، على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم

تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فان دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

والارتباط بين الدعوى في مدد التقادم يتم طبقاً لنص المادة — على نحو ما يأتي :

١ — الدعوى المدنية لا تتقادم قبل الدعوى الجنائية بحال من الأحوال .

٢ — الدعوى الجنائية قد تتقادم قبل الدعوى المدنية تحتظل هذه مقبولة وحدها بعد انقضاء الدعوى الجنائية ، وذلك في حالتين : الأولى — حالة المخالفات التي تتقادم فيها بمضى سنة واحدة (م ١٥٠ ج) ، في حين لا تتقادم دعوى التعويض فيها الا بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ١٧٢ مدني . والحالة الثانية — في المخالفات وغيرها ، اذا لم يثبت أن الضرر قد علم بوقوع الضرر أو بالمسئول عنه لمدة تزيد على مدة سقوط الدعوى الجنائية .

هذا والجرائم التي تشير إليها نهاية الفقرة الأولى من المادة بعد تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ — تنص في شأنها م ٢/١٥ المضلعة بذات القانون — على أنه لا تنقضى المدة الدعوى الجنائية الناشئة عن تلك الجرائم التي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون (وفي النص ضعف في الصياغة لأنها تنصب على تاريخ العمل بقانون الاجراءات الجنائية في حين أن — المقصود هو تاريخ العمل بقانون التعديل رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وقد عمل به من تاريخ نشره في ٢٨/٩/١٩٧٢) . وعلى أية حال فان نص المادة ٢/١٧٢ مدني يفنى من هذه الاضافة المحدثه الى الفقرة الأولى لأنه طبقاً للمادة المذكورة لا تسقط الدعوى المدنية ما دام نص المادة ٢/١٥ ج يمنع تقادم الدعوى الجنائية بمضى المدة في تلك الجرائم (وهي جرائم خاصة بالعدوان على الحرية الذي يرتكبه المسؤولون في سلطة الدولة اعتماداً عليها — المذكرة الايضاحية ٣٧ لسنة ١٩٧٢) .

ونص الفقرة الثانية على استمرار الدعوى المدنية المرغوعة مع الدعوى الجنائية - رغم انقضاء هذه الأخيرة ، لا يقتصر على حالة انقضائها بسبب التقادم بل يشمل حالات موت المتهم ، والعلو عن العقوبة أو الجريمة ، وصحور قتلون يرغع عن الفعل صفة الجريمة . كما يمكن أن تشمل حالة انقضائها بالتنازل عن الشكوى أو الطلب (م ١٠ أ ج) . كما أنها تنطبق على نظر المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية التي استؤنف حكمها في حين تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بصحوة الحكم الصادر فيها نهائيا لعدم استئنائه .

على أنه يثور التساؤل عما إذا كان يشترط في سبب انقضاء الدعوى الجنائية أن يكون تاليا لرغعها أم يكفي أن يثبت للمحكمة بعد رغعها إليها . ولحالة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وضع خاص في هذا الصدد إذ من النادر أن يجد سبب التقادم بعد رغع الدعوى وتبقى الدعوى المدنية قائمة ، وصورة ذلك أن تكون الدعوى المدنية قد رغعت بإجراء مستقل أثناء سير الدعوى الجنائية لم يقطع مدة تقادم هذه الأخيرة . أما أن يكون سبب انقضاء الدعوى الجنائية سابقا على رغعها وتتنبه المحكمة إلى ذلك خلال التحقيق والمراجعة فإن ذلك قد لا يمنع أيضا من استمرار الدعوى المدنية باعتبار أنها رغعت بإجراءات صحيحة مرتبطة بدعوى جنائية - بحرف النظر عما يؤول إليه أمر هذه الأخيرة (قرب نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ - أدناه) .

هذا ويعتبر نص الفقرة الثانية من المادة - استثناء من الأصل المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ من وجوب الحكم في الدعويين الجنائية والمدنية بحكم واحد .

● المبادئ القضائية :

✶ أن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وان نصت على أنه « تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني » وأن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني وان نصت على أن « تستأبط بالتقادم دعوى التمييز الناشئة عن العمل غير المشروع بالتقضاء

ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه « وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » إلا أن مقررتها الثانية قد نصت على أنه « إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية » - لما كان ذلك وكان الحصول في الطعن المائل أن الدعوى الجنائية لم تسقط ، فإن الدعوى المدنية - مثار الطعن - تكون كذلك بدورها ويكون الحكم المطعون فيه - بقضائه بانقضاء الدعوى المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٧/٢٧ مع ٢٨ من ٢١٠)

★ أن مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وأن هذا الانقطاع مبنى يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن تحقيق المطعون ضده - قد حوكم من ذات الجريمة المسندة إلى المطعون ضده وصدر الحكم ببرأته منها بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ، من إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي ثبتت في هذه الجريمة والتي اتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الأخير فيها تطلع مدة التقادم في حق المطعون ضده ، وأذ لم تنقش على الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٢ ببرأة المتهم الآخر حتى تاريخ تقديم المطعون ضده للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ مدة التي ثلاث سنوات اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيساً على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ سؤال المطعون ضده بحضور الضبط في ١٩٧٠/٢/٢ حتى تقديمه للمحاكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ يكون قد جانب صحيح القانون . . ولما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من سقوط الدعوى المدنية لانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم المدعي بالحق المدني بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه غير سديد في القانون ، ذلك بأن ... دعوى التعويض لا تسقط في تلك الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، وأذ ما كان ما انتهى إليه الحكم من انقضاء الدعوى الجنائية على غير سند سليم من الأوراق كما تقدم القول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة .

(نقض ١٩٧٦/١١ مع ٢٧ من ٨٧٧)

★ لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على انقضاء الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني كما نصت المادة

١٧٢/٢ من القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية فإن ما ذهب إليه الطائفة من أن خطأ الحكم بالتصدي مرة ثانية بالفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني يضر بمصلحتها في احتساب مدة سقوط الدعوى المدنية إلا بسقوطها ومن ثم فلا مصلحة للطائفة في النعي على الحكم بالخطأ لتصديه بالفصل مرة ثانية في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوقي المدنية مع أنه غير مطروح على محكمة إعادة ولا يقبل منها ما تثيره في هذا الصدد لأن المصلحة هي مناط قبول وجه الطعن وحيث تنتهي لا يكون مقبولا .

(نقض ١٩٧٨/٥/٢٧ مع ٢٩ من ٤٧٩)

★ انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في المسؤولية المدنية فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس المسؤولية المدنية .

(نقض ١٩٥٢/١٢/٢ مع ٤ من ١٨٠)

★ استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموقوف أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستلذ وسائل التحقيق المبكئة ولا ينفي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بقوله أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى — ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق من تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

(نقض ١٩٥٧/٣/٥ من ٨ من ٢٢٥)

★ والاصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيفة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد كما هو مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث اذا صدرت المحكمة الجنائية حكما في موضوع الدعوى الجنائية وحدها امتنع عليها بمنئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها في الفصل فيها ، وقد ورد على هذا الاصل احوال استثنائها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بسبب من الاسباب الخاصة بها كالانقادم ، فمن صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى العمومية يفي المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية الى أن يفصل فيها بحكم مستقل . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطائنين صحيحة ، كما رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ، وبجلسة ٠٠٠ ديسمبر ١٩٥٢ حكمت اول درجة بانقضاء الدعوى الجنائية بفي المدة ، وبرأء المتهمين (الطائنين) ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليهما ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لتصبح منطوقه كما استأنسته

الدعوى بالحقوق المدنية ، وبجلسة ٢٧ يونية ١٩٥٢ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى الجنائية ، وبتأجيل نظر الدعوى المدنية لجلسة أخرى ثم تداولت القضية بالجلسات الى ان قضى فيها بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ بالحكم المطعون فيه الذى قضى بالزلم الطاعن بالتمويض - لما كان ذلك فان المحكمة اذ فصلت بين الدعويتين الجنائية والمدنية ، وقضت فى هذه الاخيرة بحكم على حدة لا تكون قد خرجت عن حدود ولايتها ولا خلفت القانون فى شيء .
(لقض ١٩٥٦/٤/٢٤ مج ٧ ص ٦٤٦)

★ لما كانت الطاعنة قد قررت بالطنن بالنقض فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم استشكلت فى الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر ١٩٧٢ قضت بمحكمة بندر الجزيرة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المخفذة فى الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويحتمل لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والغشاء بالقضاءها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثيرا على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقض الا بمضى المدة المقررة فى القانون الدنى .
(لقض ١٩٧٩/١٢/٦ مج ٣٠ ص ٨٩٧)

★ ان المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على انه « واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » ، ومفاد ذلك انه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كموت المتهم او الغفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة اهد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للمحكم فى موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية - وتعتبر الدعوى مهياة امام محكمة النقض بحصول التقرير بالطنن وتقديم الاسباب فى الميعاد القانونى ، كما هو الحال فى الطعن العالى - ومن ثم فلا محل لاعلان ورقة الطاعن .
(لقض ١٩٧٧/١/٥ مج ٢٨ ص ٦٦٦)

★ من المقرر أن الاجتهاد الى رئيس الدولة للمفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ،

والتباس اعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدائها بمقوية أخيه منها فخله اذن أن يكون الحكم العائلي بالمقوية غير قابل للطعن بأي طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان التباس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن المقوية المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالمقوية فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون محنة محكمة النقض غير مستطيمة المضي في نظر الدعوى ~~فيما يليها~~ التفسير بعدم جواز نظر الطعن ، ولما كان من المقرر أيضا أن العفو عن المقوية لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحوو الصلة الجنائية التي تظل عاقلة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيها نفذ من مقوية بل يلف دون ذلك جميعا . لما كان ما تقدم وكان أثر العفو من الطمان ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقتب دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى المقوية المفضى بها عنه . وكان الطامن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

(نقض ١٩٧٩/٤/٩ مع س ٣٠ ص ٤٦١)

★ « إذا كانت الجريمة المطروحة لدى محكمة الجنتح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى ، فإن محكمة الجنتح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية ، أي أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية . . ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية » .

(نقض ١٩٧٩/٤/١١ مجموعة القواعد م ١ ق ٢٧٢)

المادة (٣٦٠)

للدعوى بالمحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كفت عليها الدعوى ويلزم بخفض الصرافات السابقة على ذلك ، مع عدم الإخلال بحق التهم في التبريضات من كان لها وجه .
ولا يكون لهذا تأثير على الدعوى الجنائية .

● التطبيق

ترد الدعوى هنا كترد الخصومة في قانون المرافعات (م ١٤١ - ١٤٣ مرافعات) لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ، فحجوز رخص الدعوى بالتعويض أمام المحكمة المدنية - طبقا للمقتضى عليه م ٣٩٢ : ١٠٣٩٢ (م - ٣٠ الاجراءات الجنائية)

ولا يكون لترك الدعوى المدنية أى أثر على الدعوى الجنائية لاختلافهما واستقلالهما ، ونص الفقرة الثانية على هذا المعنى ينفى أى نسبة فى هذا الشأن بالنسبة لحالة ما تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق المباشر ، كما أن الترك لا يعنى شيئاً من ناحية الإثبات فى الدعوى الجنائية إذا كان المدعى شاهداً عليها .

● المبادئ القضائية :

★ إذا كان ما انصحت منه المجنى عليها من اقتضاها من زوجها الطامن كل حقوقها يعنى نزولها من ادعائها بالحقوق المدنية ، فإن الحكم فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .
(نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مع ٢٥ من ٥٩٦)

★ أن الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركاً لدمواه المدنية مردود ، بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على ما نصت عليه المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على الدعوى الجنائية — يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بعمد النية العابة أو عن طريق المدعى بالحق المدنى ، بل أنه حتى فى الجرائم التى علق فيها القانون تعريض الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه ، فإن تركه لدمواه المدنية لا يؤدي إلى انتفاء الدعوى الجنائية إلا إذا تنازل من شكواه أيضاً فضلاً من تركه لدمواه وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل من الشكوى فهو لا يقتضيه كما لا يستوجبه وهو بوصفه تنازلاً من إجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدره بحيث لا ينسحب إلى غيره من إجراءات الدعوى الجنائية ، ولأن الترك هو محض اثر قانونى يقتصر على ماورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلالتها كورقة تطوى على تعبير من ارادة المجنى عليه فى التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الاصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام انها قد ثبتت صحيحة ولم يتناول المجنى عليه من شكواه .

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٩ مع ٢٧ من ٣٩٩)

★ ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية التى انضمت بها المحكمة بتعريضها بالطريق المباشر .

(نقض ١٩٨٠/٥/٢١ مع ٣١ فى ١٠٥)

المادة (٢٦١)

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغض عن قبول
بعد اعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه وكذلك عدم أدائه طلبات
بالجلسة .

● المبادئ القضائية :

★ اذا تأجل نظر الدعوى في غياب المدعى المدنى وفى حضور وكيله ،
فإن علم الوكيل بالجلسة المؤجلة إليها الدعوى لا يفيد حتماً علم الاضبيبيل
الذى غاب من الجلسة التى صدر بها قرار التأجيل ، ولا يجوز فى هذه الحالة
مع عدم اعلان المدعى المدنى لشخصه — الحكم باعتباره تركا لدعواه المدنية
استناداً الى عدم حضوره .
(نفس ١٩٨٠/١٢/٨ مع ٢١ ق ١٩٨)

★ متى قالت المحكمة (أن الثابت بالاذراق أن المدعى بالحق المدنى
قد أعلن للحضور للجلسة الا انه لم يعلن لشخصه بل أعلن فى محله المختار .
ولا يصح لذلك اعتباره تركا لدعواه) ، فإن هذا التعليل الذى يثبت المحكمة
عليه قضاءها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات
الجنائية .
(نفس ١٩٨٠/١٢/٢٢ مع ٧ من ١٠٤٩)

★ لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق
المدنى وبالقى الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة
أخرى للأطلاع وصححت بأعلان شهود ثنى ، وفيها لم يحضر المدعى بالحق
المدنى وسمعت المحكمة الشهود والرافعة دون أن يطلب التهم اعتبار المدعى
تاركا لدعواه ، ثم أصدرت حكماً بالعقوبة والتعويض فى جلسة لاحقة ، لما
كان ذلك ، وكان التهم لا يدعى انه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه
بالحضور فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره
تركاً لدعواه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما نسب اليه من
تأييد الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض .
(نفس ١٩٨٥/٥/١٢ مع ٥ من ٦١١)

★ لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية قد اشترطت أن
يكون غياب المدعى بالحق المدنى بعد اعلانه لشخصه ودون قيام مدعى تقبله
التحفة ولذا فإن تركه الدعوى بالضرورة المنتصر من عليها فى المادة ٢٦١
المذكورة من المسائل التى تستلزم تطبيقاً من نوعها ، ولا يمكن تطبيقها

الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٨/١٢/١٧ مع ٢٩ من ١٩٤٧)

✳ من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه والحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وهو ما توافر في الدعوى محل الطعن التي أقامها الطاعن باعلان منه المطلاعون ضدّهم حدد فيه الجلسة التي تخلف عن حضورها .

(نقض ١٩٧٦/٢/١ مع ٢٧ من ١٩٣٩)

المادة (٢٦٢)

إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ، **سأ** لم يكن قد سرح بترك الحق المرفوعة به للدعوى .

المادة (٢٦٣)

يترتب على ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه أو عدم قبوله مدعياً بـ **حقوق** مدنية ، استبعاد المستول عن الحقوق المدنية من الدعوى ، إذا كان **سأ** قوله فيها بناء على طلب المدعى .

● التطبيق

مفهوم المخالفة لنص المادة أنه إذا كان المستول المدني قد أدخل بناء على طلب النيابة العامة طبقاً للمادة ٢/٢٥٣ ، بأن ترك المدعى المدنية لدعواه سواء كان قد وجهها إليه أم اقتصر على توجيهها ضدّ المتهم — فإن ذلك لا يؤدي إلى استبعاد المستول عن الحقوق المدنية من الدعوى . وهذا ما تقتضيه طبيعة الأمور لأن دخوله بناء على طلب النيابة العامة يكون باعتباره خصماً في الدعوى الجنائية كما قدمنا في التعليل على

المادة ٢٥٣ ، ولا شأن للمدعى المدني به في صفة هذه ، سواء حال قيام الدعوى المدنية أم في حالة تركها .

المادة (٢٦٤)

إذا رفع من قالة ضرر من الجريمة دعواه بطبق التفرقة التي المحكمة المدنية ، ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

● التطبيق

مفهوم المخالفة لما ورد به نص المادة أنه إذا رفع المضرور دعواه أمام المحكمة المدنية بنجد رفع الدعوى الجنائية ، لا يكون له أن يتركها أمام المحكمة المدنية ليرفعها بطريق التبعة للدعوى الجنائية . لأنه يكون بذلك قد سقط حقه في الخيار بين الطريق المدني والطريق الجنائي (يراجع ما سلف في مقدمة الفصل) .

كذلك فإن رفع الدعوى الجنائية الذي يجيز له أن يعود لرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية — هو رفع الدعوى من سلطة الاتهام أو التفتيش ، فلا يجوز للمدعى بعد الالتجاء إلى القضاء المدني — أن يترك الدعوى بالطريق المباشر مقرونة بادعائه بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية . لأنه كان قد استعمل خياره بالالتجاء إلى القضاء المدني في الوقت الذي كان أمامه أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ما دام أن رفع الدعوى بالطريق المباشر كان جائزاً له في ذلك الوقت .

● المبادئ القضائية :

بموجب المستفتاء من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه متى رفع المدعى بالطريق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية ، فإنه لايسوز له أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعة للدعوى الجنائية القائمة مادام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية . لهذا كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن المدعى بالطريق المدنية قد أختار الطريق المدني

بقامته دعوى مبتنية قبل الطاعن يطلب التعويض الناشئ عن الجريمة ، وكان ذلك قبل رفع الدعوى الجنائية الحالية من جانب النيابة العامة ، وأنه لم يترك دعواه المدنية وإنما قضى بإيقافها حتى يفصل في الدعوى الجنائية المعاللة والتي طلب فيها المدعى بالحقوق المدنية الحكم له بتعويض مؤقت عن الجريمة ذاتها ، وكان البين من الأوراق. اتخاذ الدعويين سببا وخصوما وموضوعا فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول دعواه المدنية تبعا للدعوى الجنائية للقائمة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا بالنسبة للدعوى المدنية وتصحيحه بعدم قبولها .
(نقض ١٩٧٣/١١/٦ مع ٢٤ من ٨٩٧)

★ أن الاستناد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن الضرر من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني بالمطالبة بالتعويض ، أن يلجأ الى الطريق الجنائي ، الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فاذا لم تكن قد رفعت منها أمتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والجسوم والموضوع .
(نقض ١٩٥٥/٦/٧ مع ٦ من ١٠٩١)

★ الالتجاء الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم المدنية وهي لا تعتبر مرفوعة الا بإعلان مريضتها إعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ومن ثم فإن بوقوع عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .
(نقض ١٩٥٧/٥/١٤ مع ٨ من ٤٩٦)

★ الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا ينسقط الا اذا كانت دعواه المدنية مضمدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية .
ولما كانت دعوى اشهار الاقلام تختلف موضوعا وبسببا عن دعوى التعويض من جهة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم - موضوع الدعوى المطروحة - اذ تستند الاولى الى حالة التوقف عن دفع الديون وتمتد الثانية الى الضرر الناشئ عن الجريمة لا من المطالبة بقيمة الدين محل الشيك . وكان الطاعن (المتهم) لا يدعى بأن المدعية بالحقوق المدنية قد اقامت دعواها المدنية ابتداء أمام المحكمة المدنية تأسيسا على المطالبة بتعويض الضرر عن الجريمة المذكورة . فان الدفع يسقط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء الى الطريق الجنائي لسببها . الطريق المدني يكون على غير اسماس .
(نقض ١٩٥٥/١٠/٢٦ مع ١٦ من ٧٥٦)

★ متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المدعى بالحقوق المدنية أسس دعواه أمام المحكمة المدنية على المطالبة بقيمة السدين المثبت في أحد الشيكين موضوع الدعوى كما أسس دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، ولقد انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء له بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها ، فان ما يثيره الطاعن من دفع يسقط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق التجهاء للقضاء المدني يكون غير سديد لاختلاف موضوع الدعويين .

(نقض ١٩٧١/١/٦٨ مع ٢٢ من ٧٨)

★ لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه عرض الى الدفع المبدئي من الطاعن بعدم قبول الدعوى او طرحه على اسباب ان المدعي بالحق المدني لم يطلب في الدعوى المستعملة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية الا طرد الطاعن وفي تختلف في موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجناح بطلب تعويض الضرر الناتج عن تزوير عقد الايجار واستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه مسجدا في القانون إذ دل الحكم على ان موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هو طرد أساسه الفسب فان هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الايجار ولو كان هذا العقد مرتبطا بدعوى الفسب الاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(نقض ١٩٧٧/١١/١٢ مع ٢٨ من ٩٣٥)

★ وإذا كانت المدعية بالخلق المدني لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية الا تسليمها متقولاتها عينا ففقد لها بذلك وإشراك الحكم الى حقها في المطالبة بالتعويض اذا استحال عليها التنفيذ مينا ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك الا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد متقولاتها المذكورة ، فان الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لان المدعية لجأت الى القضاء المدني وحصلت على حكم يحققها يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٥٦/١٠/٢ مع ٧ من ١١٧٢)

★ الدفع يسقط حق المدعي في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام فهو يسقط بعدم إيدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى .
(نقض ١٩٥٩/٦/٢٩ مع ١١ من ٩٨٤)

المادة (٣٦٥)

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها ، أو في أثناء السير فيها .

على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجهنون المتهم ، يفصل في الدعوى المدنية .

● التطبيق

تضمن نص المادة ما يعرف بقاعدة أن « الجنائي يوقف المدني » أى أن قيام الدعوى الجنائية يحتم وقف إجراءات نظر الدعوى المرغوة أمام المحكمة المدنية بالتعويض عن الضرر الناشئ من الجريمة ، وهى الدعوى التى يجوز له أن يتركها ويرفعها تبعا للدعوى الجنائية طبقا للمادة السابقة . وفى ذلك صيانة لقاعدة حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني المنصوص عليها فى المادة ٤٤٦ ، وصيانة للحكم المدني من أن يهدر بعد صدوره بمقتضى القاعدة العكسية المنصوص عليها فى المادة ٤٤٧ (عدم حجية الحكم المدني أمام المحكمة الجنائية) ، ومنعا من تضارب الأحكام .

أما وقف الدعوى الجنائية لجهنون المتهم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية ، وهو الجهنون الحادث بعد ارتكاب الجريمة (والا لوجب الحكم بالبراءة لانتفاء المسؤولية الجنائية) فلهذه يفتح الطريق فى هذه الحالة الفصل فى الدعوى المدنية المرغوة أمام المحكمة المدنية .

أما الدعوى المدنية المرغوة أمام المحكمة الجنائية فانتها فى هذه الحالة توقف مع وقف الدعوى الجنائية تطبيقا لمبدأ تبعيتها لها ، ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد فى المادة ٢/٢٥٩ ، فهو خاص بحالة انقضاء الدعوى الجنائية ، وهى تختلف عن حالة وقفها الواردة فى الفقرة الثانية من المادة الحالية . على أن للمدعى المدني فى هذه الحالة أن يطلب إثبات تركه للخصومة فى مواجهة من يمثل المتهم أو من يعين لتمثيله طبقا .

المادة ٢٥٣ وكذلك لمواجهة المسئول عن الحقوق المدنية - وذلك ليقوم برفعها بعد ذلك أمام المحكمة المدنية التي تملك الفصل فيها نظرا لوقف الدعوى الجنائية طبقا للنص .

المسألة (٢٦٦)

يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون .

● التطبيق

لا يكفى في هذا المقام الرجوع الى القاعدة العامة في شأن علاقة قانون الاجراءات الجنائية بقانون المرافعات مما أشرنا اليه في التعليق على المادة الاولى من قانون الاصدار ، والتي مجملها أن قانون المرافعات يكمل نصوص قانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد فيه نص . ذلك أن قيام خصومة مدنية لها طبيعتها وأوضاعها الخاصة ، قد يستدعى - بوجه خاص - الرجوع الى قانون المرافعات في كل أوضاع تلك الخصومة وعوارضها واجراءات الاثبات والحكم والظعن فيه باعتبارها أصولا عامة للاجراءات وهو ما قد يترك الدعوى الجنائية بتفرعات اجراءات الخصومة المدنية التي لا تعزلها الدعوى الجنائية حيث هي تتميز بتبسيط خاص لقيام الخصومة فيها بين النيابة العامة - كخصم ثابت - من جهة وبين المتهم على أساس شخصية المسئولية الجنائية من جهة أخرى ، فلا تنتقل المخاصمة الى ورثته وذلك فضلا عن طبيعة سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في المسائل الفرعية مما نص عليه في المواد ٢٢١ - ٢٢٤ ج مما يتيح لها تجنب تفرع الخصومة أو وقفها .

هذا وتبيعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية تقتضى أن تكون السيادة لأوضاع التقاضى الجنائى واجراءات نظر الدعوى الجنائية والفصل فيها ، ولذلك ورد نص المادة ٢٦٦ لحسم الأمر في هذا الشأن -

فتكون السيادة لنظام الاجراءات الجنائية ، وتكون مقتضيات الفصل في الدعوى الجنائية هي معيار اتخاذ اجراء معين مما نص عليه في قانون المرافعات ولم ينص عليه في قانون الاجراءات الجنائية لتعلقه بالأوضاع العامة للدعوى المدنية ، اذ يثور التساؤل في شأنه هل يتبع باعتبار أنه ليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يخالفه .

فالقاعدة العامة في الرجوع الى قانون المرافعات قد تسمح في هذه الحالة بالرجوع اليه باعتبار أنه ينظم أمرا لم يتعرض له قانون الاجراءات الجنائية . الا أن ذلك لا يكفي في ظل ما حسم به المشرع الأمر في نص المادة الحالية ، وانما يتعين في هذه الحالة الرجوع الى معيار وحدة نظام الاجراءات أمام المحكمة الجنائية في الدعوى الجنائية والمدنية تحت سيادة نظام الاجراءات الجنائي . وعلى ذلك لا يلزم الاعلان بالدعوى المدنية الا مرة واحدة ، ويعتبر الحكم فيها حضوريا أو غيابيا طبقا لقواعد الحضور والغياب في قانون الاجراءات الجنائية ، ويطن في الأحكام الصادرة فيها بتطبيق تلك القواعد كذلك . ولا تشطب بتخلف المدعى عن الحضور وانما يمكن اثبات تركها في هذه الحالة طبقا لما نصت عليه المادة ٢٦٦. اذا كان له محل ، والا لانه يتم الفصل في الدعوى رغم تخلف المدعى عن الحضور . كما أنه لا ينقطع سير الخصومة بوفاء خصم أو فقدان أهليته ، وانما تتخذ المحكمة قرارها التكليف بتمثيلك من يكون صاحب الصفة بعد حصول ذلك المعارض . فاذا رأت أن تدخل أو ايفاك صاحب الصفة الجديدة يترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية تحكم بعدم قبول دعوته طبقا للمادة ٢٥٩/٤ .

وللاحظ أنه مع عمومية نص المادة فان قواعد الاجراءات الجنائية هي التي تطبق على الدعوى المدنية ولو استقلت عن الدعوى الجنائية لسقوط هذه الاخيرة بعد رغبها (طبقا للمادة ٢٥٩/٢) ، أو للطعن في الدعوى المدنية دون الدعوى الجنائية في أي مرحلة من مراحل الدعوى (في المعارضة أو الاستئناف أو النقض) .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص . ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية البذى كان قاصراً وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وأكلره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرها معها بقدر المستطاع .

(لفظ ١٩٦٢/٧/١٣ مج ١٣ ص ١٠٧)

★ أن الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم ، ومن ثم فإذا كان الطامن قد منعه مقرر قهرى من أن يطعن في الحكم ، فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل ، هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه إذا رأى عدم استعماله ، والتقرير به يشغفه ، وإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرش المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما إذا كان مضرًا كليًا أو غير كافٍ للتبرير تأخير من رفع الاستئناف ، تأسيساً على أنه كان في استطاعته أن يوكل محامياً عنه لرفعه في الميعاد ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بها يستوجب نقضه .

(لفظ ١٩٧٠/١١/٢١ مج ٢١ ص ١٠٩٩)

★ لما كان المسئول من الحقوق المدنية قد استأنف في ١٠ يولييه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥ فإن استئنائه يكون بعد الميعاد المحدد في المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب إليه الطامن في وجه ملغفه من تهمة بنس المادة ٢١٨ مرافعات ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها متى الواجبة الابتاع ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات .

(١٩٧٩/١٠/٣٠ مج ٣٠ ص ٩٧)

★ الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع في إجراءاتها بطريق الطعن بمبدأ لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترفع وقت

التنفيذ على الطعن في الحكم الا في الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون ،
مطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية مؤقتا حتى ينصل في الطعن
المرنوع بشأنه ، لا سند له من احكام قانون الاجراءات الجنائية الواجبة
التطبيق على الدعوى المدنية المرنوعة امام المحاكم الجنائية .

(نقض ١٩٦٥/١/٥ مج ١٦ ص ٢٥)

(وكذلك نقض ١٩٦٤/٥/١٨ مج ١٥ ص ٤١٥)

(ونقض ١٩٦٤/١/٢١ مج ١٥ ص ٧٧)

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧
من قانون الاجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق
المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة
سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه ، فمضى كل الحكم الابتدائي قد
قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرنوعة من المدعين بالحقوق
المدنية — كما هو الحال في هذه الدعوى — فانه لا يجوز إلغاء هذا الحكم
الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء
قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

(نقض ١٩٧٩/٢/٥ مج ٣٠ ص ٢١٠)

★ من المقرر انه اذا كانت الدعوى المدنية قد رعت بطريق التعمية
للدعوى الجنائية فان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن
يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك مالا يصريح
نص المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان هو اخلل الفصل فيها ،
فانه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق
المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية ، للفصل
فيما افصلته مالا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة
الامال امام المحاكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل
وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ مج ٢٥ ص ١٠٤٧)

المادة (٢٦٧)

للمتهم أن يطالب بالمدى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بالتعويض
الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه .

● التطبيق :

يجب النص للمتهم رفع الدعوى بالتعويض عما أصابه من ضرر برفع الدعوى المدنية عليه ، وذلك إذا لم يحكم ضد بالتعويض المطلوب منه لسبب أو لآخر وذلك بفرض سوء استعمال حق التقاضي من جانب من أدعى عليه . وللمتهم الحق في ذلك بمقتضى عموم النص سواء كانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه بعد تحريك الدعوى الجنائية بالطريق العادى ، أم كان رفع الدعوى المدنية هو الذى حرك الدعوى الجنائية برغمها بالطريق المباشر من قبل المدعى المدنى . وهذه الحالة الأخيرة هى التى يبرز فيها بوجه خاص الضرر الذى يلحق المتهم من رفع دعوى المدعى المدنى . غير أن تدخل هذا الأخير في الدعوى المرغوة ابتداء من النيابة العامة (أى في الحالة الأولى) قد لا يخلو من سوء استغلال لفرصة قيامها ، واتخاذ المدعى المدنى في سبيل تعزيز قيام التهمة ما يلحق الضرر بالمتهم ، ولو من الناحية الادبية .

والمفروض أن ترفع دعوى المتهم أمام المحكمة التى تنظر الدعوى الجنائية ودعوى المدعى المدنى ضد المتهم ، وذلك باعتبار دعوى المتهم في هذه الحالة دعوى مقابلة (لهما صورة من صور دعاوى المدعى عليه المنصوص عليها في المادة ١٢٥/١ مراجعات) ، والا لما وجد وجه لاختصاص المحكمة الجنائية بها حيث أن نص المادة ٢٢٠ أ ج - الذى يحدد اختصاص المحاكم الجنائية في شأن ما يرفع أمامها من دعاوى مدنية - لم يشر الى دعوى ترفع من المتهم ، وإنما اقتصر على بيان الاختصاص بدعوى تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة التى ترفع لنظرها مع الدعوى الجنائية . ولذلك تكون ولاية المحكمة الجنائية في شأن دعوى المتهم مرتبطة بوضعها كدعوى مقابلة لدعوى الضرر من الجريمة تتقيد بالقيود الناشئة عن هذا الوصف وأهمها أنها لا تقوم أمام المحكمة الجنائية الا بقيام الدعوى المدنية الأصلية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وتزول ولاية تلك المحكمة بفسلها إذا ترك المدعى في الدعوى الأصلية دعواه أمامها .

● المبادئ التفضيلية :

من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التي تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانتحرافة به مما شرع له واستعماله استعمالاً كيدياً بإتفاء مضارة الغير ، فإذا ما تبين أن المدعى كان مبطلاً في دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكالية به فأنه لا يكون قد باشر حقاً مقررًا في القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساطته من تعويض الأضرار التي تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق .
(لفظ ١٩٧٢/٦/٢٦ مج ٣ من ٢٣)

الفصل السادس

في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة

مقدمة :

تحكم الاجراءات في الجلسة ، أو ما يطلق عليه « التحقيق النهائي » بمبادئ ثلاثة :

- ١ — علانية الجلسات .
- ٢ — المواجهة في الاجراءات .
- ٣ — شفوية التحقيق والمرافعة .

أما مبدأ علانية الجلسات فقد ورد على سبيل التأكيد في المادة ٢٦٨ .

وأما المواجهة أو حضور الخصوم فقد تناولته المادتان ٢٦٩ ، ٢٧٠ . كما أن حقوق الخصوم في هذا الصدد تضمنها الأحكام الخاصة بإعلانهم وحضورهم وغيبهم الواردة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب .

وأما شفوية المرافعة ، فيقصد بها طرح عناصر الدعوى وجعلها تحت نظر الخصوم بالجلسة سواء في ذلك العناصر المادية من

مضبوبات أو أوراق مضمومة الى ملف القضية ، أو شهادة الشهود من سبق سؤاله ومن يسأل لأول مرة أمام المحكمة . فذلك كله يعرض بالجلسة لفتح تلك العناصر ومناقشتها شفويا أمام المحكمة طبقا لما يراه الخصوم محققا لمصلحتهم في هذا الصدد ، وفي اطار ما تنظمه مواد هذا الفصل والفصل القادم في شأن الشهود والادلة الاخرى .

وإذا كان ما تقدم يتعلق بطرح الادلة بالجلسة على وجه الخصوص ، فان مبدأ شفوية المرافعة يمتد فضلا عن ذلك وبالتخصيص الى المرافعة بالمعنى الضيق وهي حديث المتهم وباقي الخصوم في صدد طرح الواقعة بجمالها من وجهة نظر كل منهم ، وإبداء الحجج الواقعية والقانونية لتأييد الوجهة التي يدافع عنها . فهذه المرافعة بالمعنى الخاص تبدى شفويا في العادة أمام المحكمة ، وان لم يكن ثم مانع من أن تستكمل بمذكرات مكتوبة يتبادلها الخصوم تحت اشراف المحكمة . بل انه لا مانع من أن تحل المذكرات محل المرافعة الشفوية اذا ارتضى الخصوم ذلك .

والاحكام المتعلقة بمبدأ الشفوية شائعة في نصوص هذا الفصل والفصل القادم . ولذلك نورد المبادئ القضائية العامة فيها بعد هذه المقدمة .

هذا ويلاحظ أن مبدأ الشفوية استثناءات أهمها الاستغناء عن سماع الشهود في حالة اعتراف المتهم - م ٢٧١ ، والحكم بمعد مجرد الاطلاع على الاوراق من جانب محكمة الجلع المستأنفة - م ٤١١ . غير أن لهذه الاستثناءات شروطا تعالج في موضعها .

● المبادئ القضائية :

✳ الاصل في الاحكام الجنائية ان تبني على المرافعة التي تحصل امام نفس القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه اذ اساس المحاكمة الجنائية هو حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، مستقلا في تحصيل هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها اقوال الشهاد.

أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها مما ينبئ عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من ثم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه من ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس فى حالة الشاهد التنسية وقت أداء الشهادة ومراوفاة أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حتى قدرها . ولا يجوز للمحكمة الامتناع على هذا الاصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة منها كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لاي سبب من الانسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . فإذا تبسك الدفاع بسماع شهود الإكبات ، ورفضت المحكمة هذا الطلب دون أن تعرض له فى حكمها وتبرير سبب اطراحه بأسباب سائغة وامتدنت فى حكمها على التحقيقات التى جرت فى جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى ولا تخرج عن كونها من مناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وكان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التى تسمعها أو يباح للدفاع مناقشتها بما يقدمها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، ومن حقها بعد ذلك أن تعتمد على الأقوال والشهادات التى أبدت فى محاضر الجلسات أمام هيئة أخرى أو فى التحقيقات الابتدائية أو فى محاضر جمع الاستدلالات باعتبارها من مناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كانت المحكمة لم تلتزم هذا النظر فإنها تكون قد أخلت ببداً شغوية المرافعة وجاء حكمها مشوباً بالاخلال بحق الدفاع .

(نفس ١٩٧٢/٢/١٦ مع ص ٢٣ من ١٥٦)

★ متى كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة لم تسمع شهودا وأن الدفاع طلب أمام محكمة ثانية درجة سماع شهود الواقعة فأجلت المحكمة نظر الدعوى لسماعهم فلما كانت الجلسة التى صدر فيها الحكم اكتفت بسؤال المجنى عليها بغیر حلف يبين عما يدعيه المتهم من صلتها بمطلقة دون أن تسألها فى موضوع الدعوى وأصدرت حكمها فى مواجهة المتهم المنكر للتهمة مستندة الى أقوال هذه الشاهدة وكان المتهم لم يحضر معه محام يمكن أن يعترض بالجلسة على ما تم من إجراءات فيها ، فإن حلفه فى الطعن يكون باقيا طبقا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نفس ١٩٥٨/٥/١٣ مع ص ٩ من ٥٤٠)

★ أنه وإن كان الاصل فى الأحكام أن تبني على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة وأنها يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد فى التحقيق الابتدائي اذا تعذر سماعه لاي سبب كان أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وليس يعيب الإجراءات أن المحكمة لم تتل أقوال الشهود الفقيين ،

لان ثلاثة اقوالهم هي من الاجازات فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم او المدافع عنه .

(نقض ١٩٦١/١/١٠ مع ١٢ من ٧٩)

★ للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ان تأخذ الى جانب اقوال من سمعته امامها باقوال آخرين في التحقيقات وان لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما ان اقوالهم كانت مطروحة في الجلسة على بساط البحث وكان في وسع المتهم ان ينقض تلك الاقوال او يطلب من المحكمة سماع اقوالهم بمعرفتها .

(نقض ١٩٥٨/٦/٢٣ مع ٩ من ٦٩٨)

★ للمحكمة بمقتضى القانون ان تعول في حكمها على اقوال شاهد او اكثر ادلى بها في التحقيق الابتدائي ولو لم يعط بالحضور لاداء الشهادة امام المحكمة مادامت اقواله في ذلك التحقيق كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ، على معنى انها محونة بملف القضية الذي كان تحت نظر الدفاع .

(نقض ١٩٥٧/١١/١٨ مع ٨ من ٩٠١)

★ وان القواعد الاساسية للمحاكمات الجنائية توجب الا تقام الاحكام الا على التحقيقات التي تجريها المحاكم بنفسها في جلساتها بحضور الخصوم في الدعوى . فاذا كان تمام الحكم بادائه المتهم اقوال واحد من سئلوا في التحقيقات لم تزل بالجلسة ولم تشر المحكمة اليها اثناء المحاكمة ، ولم تعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فانه يكون قد أسس على دليل اثبات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ولم تقع للدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وابداء ما يحل له من ملاحظات عليه ويتعين اذن نقضه .

(نقض ١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد للقنولية ٦ رقم ٥٢ من ٧٥)

★ الاصل في المحاكمات الجنائية ان تبني على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق علني بالجلسة ، فاذا كان الحكم المستأنف قد اخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في ادانة المتهم على اقوال شاهد الاثبات في التحقيق وفي جلسة المحكمة الغيابية دون ان يسأل في مواجهة المتهم فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تستكمل هذا النقض في الاجراءات باجابه المتهم الى ما طلبه من سماع اقوال شاهد الاثبات في حضوره .

(نقض ١٩٥٦/١٠/٨ مع ٧ من ٩٩٩)

★ اوجبت الفقرة الاولى من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على المحكمة في احوال الحكم الحضورى الاعتبارى ان تحقق الدعوى امامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باثرت محكمة اول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر امامها فلا تقرب على المحكمة

(م - ٣٢ : الاجراءات الجنائية)

الاستثنائية اذا هي لم تسبح من جانبها شهودا مكتنية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .

(نقض ١٩٥٨/٥/٢٠ مع ٩ من ٥٥٦)

★ وانه وان كان الاصل فى المحاكمة الجنائية أن يقوم على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود امامها مادام سماعهم ممكنا ، الا انه ليس ما يمنع المحكمة من أن تستند فى حكمها الى ما ورد فى التحقيقات من الاوراق والتقرير الطبية ومحاضر المعاينة واقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة مادام كان ذلك معروضا على بساط البحث وكان فى وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها ، واذا كان المتهم لم يطلب من المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر ولا الاعتقال لاجراء المعاينة ، فان ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٥٦/١/٢٤ مع ٧ من ٦٨)

★ الاصل أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه محكمة الموضوع بالجلسة وتسمع فيه شهود الاثبات فى حضور المتهم مادام سماعهم ممكنا الا اذا قبل هو او محاميه مراعاة او ضمنا الاكتفاء بتلاوة شهادتهم . ولما كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهودا فى الدعوى وعولت فى الادانة على ما ثبت بالاوراق المطروحة ، وكان الدفاع قد امر امام المحكمة الاستثنائية على طلب سماع المطل الكيمائى لمعرفة مدى تأثر اللبن المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام باجرائه ، وما لذلك من اثر على تحديد مسئوليته ، فانه كان يتعين عليهما أن تستكمل ما شاسب الاجراءات من نقص لتجيبه الى طلبه ، ايا وهى لم تفعل وانسحت الحكم المستأنف بتبنيته أسبابه فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع بما يتعين معه نقض حكمها المضمن فيه والاحالة .

(نقض ١٩٧٢/١/٣١ مع ٢٣ من ١١١)

★ الاصل فى الاحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا فى الدعوى وعولت فى ادانة الطامن على ما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة فى محضره دون أن تسأله فى مواجهة الطامن — الذى أمر عليه ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تستكمل هذا النقص فى الاجراءات باجابة الطامن الى طلبه من سماع اقوال شاهد الاثبات فى حضوره أو الرد على طلبه سؤال محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم توزيع اللبن وهو دفاع جوهرى لما يترتب على ثبوته أو نفيه من تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ايا وهى لم تفعل فانها تكون قد اخلت بحق الطامن فى الدفاع وشاسب حكمها قصور فى التسييب بما يتعين معه نقض الحكم المضمن فيه والاحالة .

(نقض ١٩٧٢/١/٣١ مع ٢٣ من ١١٤)

★ اذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ، ان المحاكمة قضت حرز المظروف المضبوط على ذمة الدعوى بحضور الطاعنين والدفاع عنها وكان محامى الطاعن لم يعترض على شيء فى هذا الاجراء ولم يطلب تحقيقا ما فى هذا الشأن ، فانه لا يصح رمى هذا الاجراء بقبطلان .
(نفس ١٩٧٠/٣/٢٣ مع ٢١ من ٤٥٤)

★ من المقرر ان اغفال المحاكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يميىب اجراءات المحاكمة ، لان اطلاع المحاكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تحيىص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويطمئن الى ان الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت رافعهه عليها - الامر الذى مكث محاكمة اول درجة اجراءه وغاب على محاكمة ثانى درجة تداركه بما يميىب حكمها بها بيطله ويوجب نقضه . ولا يغير من ذلك ان يكون الحكم قد اشار الى اطلاع المحاكمة على الصورة التمسنية للسند الدمى بتزويره لان اطلاع المحاكمة على تلك الصورة لا يكفى الا فى فقد اصل السند المزور .
(نفس ١٩٦٧/٤/٢٤ مع ١٨ من ٥٦٦)

★ لكّن كان من المقرر ان اغفال المحاكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يميىب اجراءات المحاكمة ، الا انه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة انه اثبت بها ان المحاكمة قضت المظروف الذى يحوى الشكوى (موضوع جريمة التزوير) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على اوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم الطاعن . وقد توافع بعد ذلك الحلفر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذى ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الاوراق ، وكان لم يفت المحاكمة فى هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الاجراء ، فان ما يشره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .
(نفس ١٩٧٢/١٢/٢٥ مع ٣٣ من ١٤٦٧)

★ لم يوجب القانون عند تغيير هيئة المحاكمة امادة اجراءات المحاكمة او سماع الشهود امام الهيئة الجديدة الا اذا امر المتهم او المدافع عنه على ذلك ابا اذا تنازل عن ذلك صراحة او ضمنا ولم تر المحاكمة من جاتها محلا لامادة مناقشة الشهود فلا عليها ان هى قضت فى الدعوى واعتمدت فى حكمها على اقوال من سمع من الشهود فى مرحلة سابقة او فى التحقيقات الاولى مادامت مطروحة على بساط البحث املها - لما كان ذلك - وكان الدفاع عن الطاعنين قد ابدى دفاعه كايلا بعد المعاينة التى تمت بحضوره ونالش اقوال

شهود الإثبات التي أيدت في التحقيقات الأولية وفي مرحلة سابقة من المحاكمة أمام هيئة أخرى ولم يصر أمام الهيئة الجديدة على إعادة مناقشة الشهود فإنه يعد متنازلا ضمنيا عن إعادة سماعهم .
(لفتن ١٩٧٥/٤/٧ مع ٢٥ من ٣٩٠)

★ الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها في الجلسة . ويجب أن تصدر الأحكام من العضوة الذين سمعوا المرافعة ، وأذن تمتى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطامن الثالث والدفاع من الطامنين أجلت النطق بالحكم أسبوعا ثم أصدرت عدة قرارات بحد أجل الحكم . وفي الجلسة الأخيرة قررت المحكمة — مشكلة من هيئة أخرى لحلول قضى آخر محل القاضي الثالث — فتح باب المرافعة « لجلسة اليوم » أي للجلسة نفسها وذلك لتعذر مداولة بسبب غياب أحد أمضاء الدائرة ، وقررت في الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفي آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه ، وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الأخير المرافعة متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلا بمتعينا نفسه .

(لفتن ١٩٥٣/١٢/١ مع ٥ من ١٣٢)

المادة (٢٦٨)

يجب أن تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية ، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

● التطبيق :

أما النطق بالحكم فيجب أن يكون في جلسة علنية طبقا للمادتين

٣٥٣١ ، ٣٥٣٢

● من تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب :

أصبحت اللجنة حاضرة « ويجوز للمحكمة مراعاة النظام العام أو محافظة على الآداب أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها » بأنها لا تقص حفرات المصامير المتراكمين أي خير المتراكمين في الحضور بالجلسة في كل الأحوال ، وأنها مفيدة بمراعاة للنظام العام أو المحافظة على الآداب ، كمنع السيدات أو الأحداث من الحضور في الجلسة أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسماعهم ، وقد أقر مذهب وزارة العدل هذا التفسير .

● المجديء التفصليّة :

★ الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكمة علنية غير أن المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل إلا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث - دون غيرها من المحاكم - في غرفة مشورة . ولما كانت المحكمة لم تر محلاً لنظر الدعوى (دعارة) في جلسة سرية ، فإن نعى الطامنة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون .
(نقض ١٩٧٣/١٠/٨ مع ٢٤ من ٨١٨)

★ المحكمة ليست ملزمة بلجاية طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا لم تر محلاً لذلك ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات التي يراها ، لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفهياً أو في مذكرة ، لماذا هو لم يفعل فلا يلزم إلا نفسه .
(نقض ١٩٧٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية ٣٤ رقم ٢٢٨ من ٤٨٨)

★ متى كان الثالث يحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة أمرت بجعل الجلسة سرية بناء على طلب النيابة تطبيقاً للمادة ٢٥ من قانون نظم القضاء (تعقيب ١٨ من قانون السلطة القضائية) ، وكانت هذه المادة تجيز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العام ، فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .
(نقض ١٩٥٢/٢/٣ مع ٣ من ٥٢٤)

★ للمحكمة أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية متى تراءى لها ذلك مراعاة للآداب العامة أو محافظة على النظام العام وهي في ذلك غير ملزمة بذكر السبب وخلق الحكم المظنون فيه من الإشارة إلى سرية الجلسة لا يبيّظه .
(نقض ١٩٤٧/١٢/١ المقامات ٢٨ رقم ٢٤٧ من ٩٣٠)

★ حضور المدعى المدني مع محاميه في جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الإجراءات لأنه خصم في الدعوى ومن حقه أن لا يتكلى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دمواه بنفسه .
(نقض ١٩٣٠/١/٩ المقامات ١٠ رقم ٢٤٩ من ٥١٠)

★ مادام الطامن لم يتهمك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت من آخرين ، فإنه لا يسمح منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٥٢/٢/١١ مع ٣ من ٥٦٢)

المادة (٢٦٩)

يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية وعلى المحكمة أن تسمع اقواله ، وتفصل في طلباته .

● من التعليمات العامة للنيابات :

مادة ١١٢٠ - تساهم النيابة في تشكيل المحاكم الجنائية باعتبارها الطرف الاصيل في الدعوى العمومية ، وتفقد المحكمة تشكيلها الصحيح اذا تخلف عضو النيابة عن حضور إحدى جلساتها . مما يترتب عليه بطلان الحكم الذي تصدره .

● المبادئ القضائية :

★ ومتى كان الطامن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة فلا أهمية لأفعال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة مادام الحكم قد دون اسمه صراحة .

(نقض ١٩٥٢/١١/١١ مج ٤ ص ١٢٥)

★ أن المحكمة غير معيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لها الحرية المطلقة في تكوين رأيها بحسب ما يؤدي الى اعتقادها . فافعال الاشارة في الحكم الى طلبات النيابة الختامية التي موشت فيها الرأي للمحكمة لا شأن له بجوهر الحكم ولا يصح أن يتخذ سببا لطلب نقضه .

(نقض ١٩٣٢/٢/٢٩ المجموعة الرسمية ص ٣٣ ص ٢٥)

المادة (٢٧٠)

يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا أغلال ، وإنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز إبعاده من الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستدعي ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات الى أن يمكن السير فيها بحضوره . وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات .

● المبادئ القضائية :

★ اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الطامن أحدث تشويشا فامرت المحكمة باخراجه من قاعة الجلسة بهذا من حتما بمقتضى القانون الذي يخولها

ذلك . وتعتبر الإجراءات التي تحصل مدة إبعاد المتهم من الجلسة كأنها حصلت في حضرته .

(نفس ١٩٤٩/٣/٧ العلماء ص ٣٠ رقم ٦١ ص ٤٩)

★ أن ما تقضى به المادة ٤١ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه لا يجوز إبعاد المتهم من الجلسة أثناء نظر الدعوى فيها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستلزم ذلك ، ما تقضى به من هذا أنها هو مقرر لمصلحة المتهم ، فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل إلى نقض الحكم الصادر ببراءته .

(نفس ١٩٤٩/٢/٤ مجموعة القواعد للقائمية م ٧ رقم ٨١ ص ٧٤)

المادة (٢٧١)

يبدأ التحقيق في الجلسة بالتدأة على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصنافته ومحل إقامته ومولده ، وتلقى التهمة الموجهة إليه بأمر الأحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ، ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية أن وجد طلباتها .

وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه ، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بقدر سماع الشهود ، وألا تسمع شهادة شهود الأثبات ، ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولاً ، ثم من المجنى عليه ثم من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة والمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لا يفصح الوقائع التي ادّوا الشهادة عنها في أجوبتهم .

● التطبيق :

تجمل الفقرة الأولى ببيان الإجراءات الافتتاحية « للتحقيق النهائي » أو التحقيق أمام المحكمة ، وهو نص إرشادي لا يترتب على مخالفته بطلان .

وتشترط الفقرة الثانية إلى حالة اعتراف المتهم وما يترتب عليها من جواز عدم سماع الشهود - دون أن يفصل ذلك بحق المحكمة في

سماعهم ، وحق الدفاع في مناقشة الاعتراف والتعليق عليه . وقد كانت أحكام النقض تقرر هذا الحق للمحكمة في ظل المادة ١٣٤ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تنص على أنه في حالة اعتراف المتهم يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة .

أما في حالة انكار المتهم لما هو مسند اليه ، فإن المحكمة تلتزم بسماع الشهود طبقا لمبدأ شفوية المرافعة . وتحدد الفقرتان الثانية والثالثة الأوضاع الخاصة بمناقشة الشهود . ويتعين مراعاة هذه الأوضاع أيضا في حالة ما إذا رأت المحكمة سماع الشهود رغم اعتراف المتهم .

والمقصود بالاعتراف هنا « تسليم المتهم بالتهمة تسليما غير مقيد إذا لم يتعرض عليه محاميه » . فإذا كان الاعتراف جزئيا أو قيد المتهم بتحفيزات أو اعترض محاميه على صحة اعترافه ، وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوى وسماع شهودها . (الأعمال التحضيرية - تقرير لجنة التنسيق) .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من إجراءات هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات بالجلسة . فلا يترتب على مخالفتها البطلان .

(نقض ١٩٧٩/١٠/١٧ مع م ٣٠ من ٧٦٢)

★ أن المادة ٢٣١ من قانون الإجراءات الجنائية قد ريثت البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأي إجراء جوهري ، والإجراء يعتبر جوهريا إذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم أما إذا كان الغرض منه ليس إلا الإرشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان . وما نصت عليه الفقرتان ٢٧١ و ٢٧٢ من بيان ترتيب الإجراءات في الجلسة ، وأن كان في ذاته مقيدا في تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، إلا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ، ولم يقصد به الإحصاية مصلحة جوهرية للخصوم ، فإذا كان الاخلال المدمى بذلك القريب لم يحسم المتهم من إبداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاعه خصمه ولم يمس ماله من حق مقرر في أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه إبطال .

(نقض ١٩٥٢/٦/١٦ مع م ٣ من ١١٠٣)

★ ان ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .
(نقض ١٩٦٧/٢/٢٧ مع ١٨ من ٢٨٧)

★ اذا دانت المحكمة متبها اخذاً باعترافه واستناداً الى ائشوال الشهود في التحقيقات الاولى فانها تكون قد استعملت حقاً مقررأ لها بالمادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .
(نقض ١٩٥٦/٢/٢١ مع ٧ من ٢٥٤)

★ ان ما نصت عليه المادة ١٣٤ تحقيق جنليات من انه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند اليه يحكم بغير مناقشة ولا مراعاة ، ليس مؤداه ان تحرم المحكمة في حالة اعتراف المتهم من حقها المطلق في سماع الشهود واجراء التحقيق تقييداً للدعوى واستظهاراً لجميع ظروف الجريمة وملابساتها ، بل معناه ان هذا الاعتراف يفول للمحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مراعاة اذا رأت فيه ملكى لتكوين عقيدتها والا فتوسع الشهود وتجرى التحقيق لتكون رأيها في مجموع الاثلة المعروضة عليها والتي تطبئن اليها بما في ذلك اعتراف المتهم نفسه .
(نقض ١٩٦٠/١/١٨ للمجموعة الرسمية من ٤١ من ٣٩١)

★ لتنازل المتهم عن سماع شهود الاثبات في الجلسة وتسليمه بجميع الوقائع التي قررها في التحقيق يجعل المحكمة في حل من عدم سماع هؤلاء الشهود اعتماداً على تصديق المحكمة اقرار المتهم بصحة الوقائع التي هي موضوع شهادتهم . واعتادها في حكيمها بالادانة على اقوالهم في التحقيق انما هو في الواقع اعتماد على ماسلم بصحته المتهم المحكوم عليه نفسه ولا مخالفة في ذلك للقانون في شيء .
(نقض ١٩٣٨/١٠/٢٤ للمهام من ١٩ من ٤٩٣)

★ اذا طلب محامى المتهم سماع اقوال بعض الشهود اثباتاً ونفيها فلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة ان المتهم معترف بالجريمة اذا كان اعترافه محلاً بالدفاع عن النفس ، لان المحكمة لو سمعت شهوده لجاز ان تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف الذمة او في الظروف المخففة للمعوية على الاقل وعليه فاستغناء المحكمة من سماع باقي الشهود في هذه الحالة يعتبر حرماناً للمتهم من حق الدفاع ويصبح حكيمها محلاً للنقض .
(نقض ١٩٣٢/١/٣٠ للمهام من ٢ من ٤٤٧)

★ الاصل في الاحكام الجنائية انها تنبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً وانما يصح للمحكمة ان تقرر ثلاثة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

★ إذا كان موعد عقد الجلسات بالحكمة الذي حددته جمعيتها العمومية هو الساعة التاسعة صباحاً ، ... وكان الثابت من التحقيق الذي أجرى بالإدارة العامة للتحقيق القضائي ، أن الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه (باعتبار المعارضة كإن لم تكن) قد عقدت ونفذت قبل حلول هذا التوقيت ، وهو يقتصر به السلامة من مملك الحكمة ، فقد بات غير سعيد تولها بتخلف الطامن من الجلسة ومحاسبته من هذا التخلف دون أن تكون قد توافرت لها - من قبل - صلاحية توقيع هذا الجزء بتخلفها هي من شهود سامة الخصاب ، لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على إجراءات باطلة تمليه وتوجب نقضه .
(نفس ١٩٧٥/٣/١٧ مع ٣٦ من ٢٤٢)

المادة (٢٧٢)

بعد سماع شهود الإثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولاً ، ثم بمعرفة المسلول من الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة العامة ، ثم بمعرفة المجنى عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية . وللمتهم والمسلول من الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم من الأسئلة التي وجهت إليهم .

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي أدوا شهادتهم عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض .

● المبادئ التفضيلية :

★ أن الأحكام تبنى في الأصل على التحقيقات العلنية التي تحصل شفويًا أمام المحاكم ولو مواجهة الخصوم ، فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ولو كتبتوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي لما قد يكون في موثقتهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأي القاضي في صدد القوة التدليلية للشهادة . وأذن فلا يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن سماع شهود النفي الذين طلب إليها سماعهم بحجة تسليمها بما جاء بالقولهم في التحقيقات .

وعلى المحكمة أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته وإن تأثر بالبحث من الشاهد واحضره ولو بالقوة لأداء الشهادة مادام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسليم الإعلان ليتخلص من أداء الشهادة

ومدامت المحكمة نفسها قد ثبتت أحقية الدفاع في تمسكه بوجوب مناقشته،
وأنه لم يكن في طلبه مراوفا أو تصادا تعطيل سير الدعوى ، ماذا قضرت
المحكمة في ذلك فاتها تكون قد أخلت بحق الدفاع .
(نفس ١٩٢٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ١٧٦)

المسألة (٢٧٣)

للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال
ترى لزومه لظهور الحقيقة ، أو تأذن للخصوم بذلك .

ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت فيه متعلقة بالدعوى،
أو غير جائزة القبول ، ويجب عليها أن تمتنع عن الشاهد كل كلام بالتحريج
أو التلميح وكل إشارة مما يبنى عليه اضطراب أفكاره أو تفويغه .
ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة
وضوحا كليا .

● المبادئ القضائية :

★ والاصل في المحكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى
أبناها ونفيا وأن حقها في الامتناع عن سماع شهود لا يكون الا حيث تكون
الواقعة قد وضحت لديها وضوحا كليا من التحقيق الذي أجرته . واذن
ماذا رفضت المحكمة سماع شهود النفي الذين طلب الدفاع سماعهم وحكمت
مقدما على شهادتهم بأنها « لا تقدم ولا تؤخر في أدلة القضية التي استخلصتها
المحكمة من التحقيق وبالجلسة ولا تطعن المحكمة اطلاقا الى ما قد يشهد
به هؤلاء الشهود سواء لصالح المتهم أو ضده » فإن ذلك منها ينطوى على
أخلال بحقوق الدفاع .

(نفس ١٩٥٥/١١/٢٨ مج ٦ ص ١٣٩٢)

★ وإذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم
الى أحد الشهود ، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال
بالدعوى وعدم حاجتها اليها في ظهور الحقيقة فهذا من سلطاتها .
(نفس ١٩٤٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩٢٤ ص ٩٠٦)

★ وإذا كان المتهم قد طلب سماع شاهد فبرت المحكمة على طلبه
هذا بأن الشاهد المطلوب سماعه ضالغ في الجريمة وأنه شاهد نفي وأنها
رخصت للمتهم في اعلان شهود النفي وأجلت القضية مرارا لهذا الغرض
نلم يحضروا . فهذا الذي قالت المحكمة يجعلها في حل من سرف النظر من

سماع ذلك الشاهد اذ هي رأت ان حضوره لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة .

(نقض ١٩٥١/١١/٢٠ مع ٣ من ٢٠٠)

المادة (٢٧٤)

لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك .
واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم
ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلقه القاضى اليها ويرخص له
بتقديم تلك الايضاحات .
واذا امتنع المتهم عن الاجابة ، او اذا كانت اقواله فى الجلسة بخلافه
لاقواله فى محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة ان تأمر بتلاوة
اقواله الاولى .

● المذكرة الايضاحية

رؤى النسخ على عدم جواز استجواب المتهم بصفة عامة . فيمنع الاستجواب
الا اذا قبله ، ولا يشترط ان يكون ذلك بناء على طلب منه . وبنهيه انه اذا قبل
الاستجواب كان من حق الخصوم فى الدعوى ان يشتركوا فيه . اما استيضاح المتهم
من جانب المحكمة عن بعض وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى فغير ممنوع مادام لا يشترط
فيه غير المحكمة .

● انظر المادة ١٢٣ والتعليق عليها

● المبادئ القضائية :

★ الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة وفقا لنص المادة
٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه متصل فى
الادلة القائبة فى الدعوى ابتداء ونها فى أثناء نظرها — سواء اكان ذلك من
المحكمة ام من الخصوم او من الدائمين منهم — لما له من خطورة ظاهرة .
وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يبدى فى الجلسة بعد تقديره
لوقته وما تقتضيه مصلحته . اما مجرد الاستيضاح — كما هو واقع
الحال فى الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن اذا كانت له مسلة
بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله — فليس فيه أى خروج من
محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع . ومع ذلك فان هذا الحظر
انما تصد به بمصلحة المتهم وحده فله ان ينازل عنه صراحة او ضمنيا اما
بطلبه صراحة من المحكمة ان تستجوبه او بعدم اعترافه هو او الدائمين
منه على الاستجواب واجابته على الاسئلة التى توجهها اليه المحكمة . ولما
كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان ايا من الطاعنين أو المدافعين

عنه قد اعترض على هذا الاجراء فان هذا يدل على ان مصلحة الطامن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له من بعد ان يدعى بطلان الاجراءات .

(نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ مج ٢٤ ص ٤٢٧)

★ الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم . بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته تسليما بها أو دحضها لها . ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطامن انها سألته عن صلته بالشخص الآخر الذي يدعى الطامن انه ترك بجواره اللغافة ومن اسم ذلك الشخص ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطامن في التهمة المستندة اليه ، فان هذه المناقشة لاتعد في صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج الى اقرار سكوني في قبولها أو اعراض اجرائها .

(نقض ١٩٧٣/٣/١٢ مج ٢٣ ص ٣٦٩)

★ أن الاستجواب الذي يحظره القانون في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنائيات (تقابل م ٢٧٤ أ ج) هو ، على ما يستفاد من عبارة النص ، مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة كل من المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والحكمة في التهمة الموجهة اليه وظروف ارتكابها ومجاوبته بأدلة الاتبات القائمة عليه ومناقشته في كل ما يجيب به . الخ . . . للوصول منه ، بناء على ما يصدر من أسئلته هو ، الى حقيقة ما وقع . وهذا الاستجواب الذي يماثل تماما مناقشة الشهود هو الذي لا يجيزه القانون الا بناء على طلب المتهم اما توجيه بعض أسئلة من المحكمة الى المتهم للاستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة البتوت فحائز بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التي تقول بأنه اذا ظهر أثناء نظر الدعوى بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له في تقديم تلك الايضاحات . ولا يؤثر في ذلك ان يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء في نظر الدعوى قبل سماع الشهود وقبل المرافعة والمناقشة مادام سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لاستخلاص ما ترى استخلاصه منها ، سواء للمتهم أو عليه . وكذلك الحال اذا لم تطلب المحكمة الى المتهم الالتفات اليه ، لأن هذا الالتفات من جانب المتهم في حق نفسه ، نافعه من جانب المحكمة لا يمكن ان يترتب عليه البطلان بعد ان يكون المتهم قد اجاب المحكمة طواعية واختيارا دون ان يبدو منه أو من المدافع عنه أي اعراض . فلذا كان الثابت بمحضر الجلسة هو ان المحكمة سألت الطامن عن التهمة فالتزمها وقص روايته عن الحادث فوجهت اليه بعض أسئلة فاجاب عليها دون اعراض من أحد ، فلا محل لما ينمى الطامن على المحكمة في هذا المسند .

(نقض ١٩٤٧/٣/٢٥ المجموعة الرسمية ص ٤٧ ص ١٧٠)

★ أن حظر الاستجواب انما قرر لمصلحة المتهم ، فللمتهم أن يجهل

استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان اذا حصل الاستجواب بعد اعتراف المتهم او اعتراف محاميه . واذا كان الثابت بحضور الجلسة أن المتهمين قد ظلا يجيبان على أسئلة المحكمة دون اعتراف منهما أو من الحاضرين عنهما ، وأنه عندما اعترض الدفاع على الاستجواب لم تسترسل المحكمة فيه ، فلا تريب على المحكمة في ذلك .

(نقض ١٩٥٦/٤/٢٠ مج ٧ ص ١٧٧)

★ أن نص المادة ١٣٧ تحقيق جنائيات (٢٧٤ ج ١) صريح في أن طلب الاستجواب موكول الى المتهم شخصيا فهو صاحب الشأن الاصل في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة أما مهمة المحامي فهي مساوئة المتهم في الدفاع بتقديم جميع الاوجه التي يراها في مصلحته ، سواء كانت متعلقة بالموضوع أو بالقانون . فإذا ما أصر المتهم بالرغم من معارضة محاميه أو نصحه اليه على أن يتقدم للمحكمة بدفاع أو يطلب استجواب من أمور يرى من مصلحته الكشف عنها ، كان على المحكمة أن تجيبه الى طلبه وتستمع الى اقواله وتستجوبه فيها طلب الاستجواب عنه .

(نقض ١٩٣٧/٢/٨ المجموعة الرسمية ص ٣٨ رقم ١٢٥ ص ٣١٩)

★ تنص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الاولى على أن « لايجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك » بما مفاده أن الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا أو نفيا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من المدافعين عنهم — لما له من خطورة ظاهرة — لا يصح الاثناء على طلب المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لوقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الاصل في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة — واذا كان ذلك — وكان الطامن لم يطلب الى المحكمة استجوابه فيها — نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤالها عنها وهو لا يدمى في طعنه بأن المحكمة منعه من ابداء ما يروم من اقوال أو دفاع ، فإن ما ينصاه على الحكم من اخلال بحق الدفاع بقالة أن المحكمة لم تقم من لقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة اليه — يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٩/٦/١٤ مج ٣٠ ص ١٨٥)

★ من المقرر أن حق المتهم في الدفاع يبطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته بسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعترافا عليه لان ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب . واذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن مناقشة المحكمة للطامن ثبت باختياره في حضور محاميه الذي لم يعترض على هذا الاجراء فانه لايجوز له أن يدمى ببطلان الاجراءات .

(نقض ١٩٧٢/٣/١٢ مج ٢٣ ص ٣٦٩)

★ ولاحق للمتهم في التمسك بالدفن ببطان استجواب متهم آخر لم يعترض هو على هذا الاستجواب ، الأمر الذي ينل على رسالته .

(نفس ٢١/١٠/١٩٤٠ المصادق من ٢١ رقم ١٨٦ من ٤٢١)

المادة (٢٧٥)

بعد سماع شهادة شهود الأثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم وكل من باقى الخصوم في الدعوى أن يتكلم .

ولي كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال في المرافعة اذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله .

وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها بالقبال باب المرافعة ، ثم تصدر حكمها بعد المداولة .

● المبادئ القضائية :

المرافعة الشفوية والمكتوبة :

★ متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهم ومحاميه قد مثلاً منذ بداية المحاكمة بالجلسات التي رأسها القاضي .. وأبدى فيها دفاعه وحجرت الدعوى للحكم ثم أميدت للمرافعة لجلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تفرمت الهيئة ورأس الجلسة القاضي .. وحضر المتهم أمام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعاً فحجرت المحاكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكمها فيها . لما كان ذلك ، وكان الطامن قد أبدى دفاعه في مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة ، وكان تعود من إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم لاينئى عنها لأنها قد سمعت المرافعة فإن منعه في هذا الصدد يكون غير سليم .

(نفس ١٢/١٢/١٩٧٩ مع ٣٠ من ٩٣٢)

★ ان سكوت المتهم عن المرافعة لايجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعه من إبداء دفاع .

(نفس ٢٤/٦/١٩٥٦ مع ٧ من ٦٦٦)

★ لما كان الطامن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل النينة المحفوظة لديه واذا استأنف الحكم الابتدائي الصادر

بإدائته ، طلب المدافع منه تحليل الصيغتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة ، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطامن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطامن يعد متنازلاً عن طلب التحليل الذى كان قد أبداه فى مرحلة سابقة للدعوى .

(نقض ١٧/١٧/١٩٧٧ مع ٢٨ من ١١٩)

★ وإذا لم يبد المتهم طلباته وأوجه دفاعه بالجلسة ، وكان ذلك على اثر رغبة أبدأها فى تدوين تلك الطلبات والدفاع بالكتابة فى مذكرات ، وقد قام بذلك عملاً ، ملاحظ له فى أن يتخذ من هذا الإجراء الذى تم برؤسائه وجها للطعن فى الحكم الصادر على اثر ذلك .

(نقض ١٩٣٩/٥/٨ الجمهورية الرسمية س ٤١ رقم ٤٥ من ١١٥)

★ ولا يصح أن يجبر الخصوم — فى المواد الجنائية — على الاكتفاء بالمذكرات فى دفاعهم .

(نقض ٢٩/١٠/١٩٤٥ المعامد س ٢٧ رقم ٢٤٧ من ٧٢٨)

★ لالتزم المحكمة بأن تصرح للطامن بتقديم مذكرة دفاعه مادامت قد بشرت واتلحت له الإدلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة . ولما كان الطامن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى التفت الحكم المطعون فيه من إيراد أو الرد عليه بل أرسل القول أرسالا ، وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناول به بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تبيحه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا ، ومن ثم فإن امتناع الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطا بدفاع الطامن ، ويكون النعى على الحكم فى غير محله .

(نقض ١٩/٢/١٩٧٣ مع ٢٤ من ٢٤١)

★ ومنى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وانفتحت لهم فى تقديم مذكرات دفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذى اتراه الطامن بل أطلتته . لماذا كان الطامن — مع هذا الإطلاق — قصر دفاعه فى المذكرة التى قدمها على الدفع فقط ، ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت فى الدعوى دون أن تسمع دفاعه فى موضوعها .

(نقض ١٩٥٤/٢/١٥ مع ٥ من ٣٣٧)

★ من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو ثمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها .

ومن لم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي أن يضمها ما يمين له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

(نفس ١٩٧٣/١٢/١٦ مج ٢٤ ص ١٢٧٨)

★ حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يمين له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا .
(نفس ١٩٧٣/٤/١ مج ٢٤ ص ٤٥٦)

انقضاء باب المرافعة :

★ أن ما كمله القانون للدفاع من الحرية في إبداء كل ما يراه مفيدا من أقوال وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تسمح لما يبيده لها من ذلك نتجيبه اليه أن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم أجابته - هذه الحرية على هذا المعنى الذي مناه القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ عند انقضاء باب المرافعة ، أي وقت الانتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة . فبسبب شهود الإثبات وشهود النفي ، وبإدلاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم كل منهم بقواله ودفاعه الخلفي بجلسة المحكمة تنتهي المرافعة في الدعوى وتخلو المحكمة للمداولة . ومن هذا الظرف يتمتع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أسئلة إلا إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد مفتوح حينئذ باب المرافعة ثانية ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهي وحدها صاحبة الشأن في هذا تقدره كما يترأى لها . ولا يصح على كل حال أن تسع المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مغل ، أي دفاع مهما كان ، لأن مثل هذا الدفاع يكون مهترا ولا وزن له لتقديمه في غير ظرفه المناسب . لماذا تقسم المتهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة ولم توجه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكمها ، إذ مدامت هي صاحبة السلطة المطلقة في تقدير الظروف التي تستدعي إعادة فتح باب المرافعة فإن عدم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تر له محلا ، ومادامت المذكرة قد تحسنت وباب المرافعة مغل فإنها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقسم ، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شيء مما ورد فيها .

(نفس ١٩٥٦/٢/٢١ مج ٧ ص ٢٤٣)

★ من المقرر أن المحكمة متى أمرت بانقضاء باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي من بعد لا تكون ملزمة بلجابة طلب التحقيق الذي يبيده (م - ٣٢ الإجراءات الجنائية)

المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل ائفال بلب المرافعة في الدعوى .
(نقض ١٩٧٩/٦/٧ مع ٣٠ من ١٦٥)

★ من المقرر أن المحكمة متى امرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يديه في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل ائفال باب المرافعة في الدعوى .
(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٢ مع ٢٣ من ١٣٦٧)

★ من المقرر أنه إذا بدأ للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تمهدها للمرافعة استثناء للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ولا تتم هذه الدعوى إلا باملائهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، ولا يصح أن يبنى على اعلائه للنيابة العامة للحكم في معارضته ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنيابة العامة بالجلسة التي حدثت لاستئناف السير في معارضته بعد اعدادتها للمرافعة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفعها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .

(نقض ١٩٧٢/٤/٢ مع ٢٤ من ٤٦٨)

★ ويكفي قانونا في تحقيق الضمان المقرر للمتهم بالجناية أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه . ووجوب سماع المحامي الموكل منذ وجود المحامي المنتدب محله عند نظر الدعوى والمرافعة فيها . أما إذا كانت الدعوى قد انتهت نظرها بعد مرافعة المحامي المنتدب ثم قفل باب المرافعة ، فان المحامي الموكل لاحق له — بمقولة أنه موكل — في الزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير يقتله خاضع لسلطان المحكمة المطلق .
(نقض ١٩٤٣/٢/٢٩ المجموعة الرسمية ص ٤٣ من ٣١١)

استمعة المتهم بمحام :

★ الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غسر واجب قانونا إلا أنه متى مهد المتهم إلى محام بمهبة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتبج له الفرصة للقيام بمهبته . ولما كان الثابت بالاوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية ومعه محام آخر وطالب تأجيل الدعوى لانتشغال محليه الأصلي بمحكمة أخرى ، فكان لزاما على

الحكمة - وقد سبق أن قدم لها المحامي الاصلى طلبا مسبقا أبدى فيه عذره لعدم الحضور - أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه الحاضر مع المتهم إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكما في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فلما باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجبة مراعاتها في المحاكمات الجنائية ، مما يعيب حكما بالاخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧١/١٢/٨ مع ٢٢ من ٧٠٤)

★ أن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجنح والمخالفات ليس بواجب قانونا ، بل ينبغي على المتهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دمواء مستعدا للمرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره من المحامين للمرافعة عنه ، فإذا حضر الجلسة فليس له أن يلزم المحكمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه مادام المحامي لم يقدم عذره عن الحضور مؤيدا بما يبرره .

(نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ المأماه من ٢٧ من ٩٩٠)

★ وأن الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بلائز في الجنح ولكنه حق للمتهم متى وضع ثقته في محام وجب على المحكمة أن تسع دفاعه عنه . فإذا تخلف عن الحضور ورأت المحكمة السنير في الدعوى في غيابيه لعدم أخذها بعذره كان لها ذلك . ولكن إذا أصر المتهم على تمكينه من الاستعانة بمحام آخر غير الذي لم يكن هو ضالما معه في هذا التخلف وجب على المحكمة أن تؤجل الدعوى . فلذا لم يطلب المتهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن ينسب عليها أنه لم تمكنه من الاستعانة بمحام .

(نقض ١٩٤٩/٢/٢٨ المأماه من ٣٠ من ٧٥)

★ وأن القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم في جنحة - ومتى كان الأمر كذلك فإن للمتهم أن يختار محاميا يدافع عنه أو أن يتولى هو الدفاع عن نفسه بنفسه . وعليه هو - لأعلى المحكمة - أن يشرف على ما إذا كان دفاع المحامي متفقا مع مصلحته . فالطعن على الحكم (الصادر في جنحة) بحجة أن المحامي كان موكلا في نفس القضية عن تهمتين أخريين تعارض مصلحتهن مع مصلحة الطامن لا يكون له محل ، هذا فضلا عن أن المحامي ليس متقيدا بطريقة معينة في دفاعه عن موكله ، بل هو يدافع عنه حسبما يملئه عليه ضميره واجتهاده .

(نقض ١٩٤٩/١٠/١٨ المأماه من ٣٠ من ٤٣٥)

★ من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الاصل فيها ، أما المحامي لمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفى حق هذا الآخر في أن يتقدم بما يمن له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع إليه ولو تعارض

مايبيده الخصم مع وجهة نظر محاميه ، وأن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .

(نقض ١٩٦٥/٦/١٤ مع ١٦ من ٥٧٦)

★ وإذا لفقت المحكمة نظر الدفاع عند تعدد العائنين به من المتهم الواحد الى ماتكلم فيه أحد ممن تراعوا قبله لعنم تكراره ، وامتنع المحامي بعد ذلك من اتهام مرافعه فلا يعد هذا اخلالا بالدفاع موجبا لبطالن الحكم .
(نقض ١٩٢٠/٦/١٩ الحاماه من ١١ من ١٢٨)

المتهم آخر من يتكلم :

★ تنقض المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية بأن المتهم آخر من يتكلم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في اسبوع ، ثم اصدرت الحكم المطعون فيه بعد ان استبعدت مستندات الطامن المقدمة في ٥ أبريل ١٩٧٢ ومذكرته المقدمة في ٨ أبريل سنة ١٩٧١ لتقديبها بعد الميعاد وقبلت مذكرة الدمية بالحق المدني المقدمة من الأخرى بعد الميعاد - والتي تالقى عليها في ٦ أبريل سنة ١٩٧٢ من محامي الطامن باستلامه منها وأنه مع تسكسه برفاهه والمستندات المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر دون أن يبدى الطامن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من الدمية بالحق المدني وقبلتها المحكمة ، فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة لاخلاله بحقوق المتهم في الدفاع .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢٨ مع ٢٤ من ٦٧٢)

★ وأنه وان كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم الا أنه اذا كان الثابت بحضور الجلسة أن المتهم ، بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة الدمي بالحق المدني ، ثم لم يدع المتهم أنه طلب الى المحكمة أن تسمعه لرفضت ، مما يعتبر معه أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيها ابداء الدمي بالحق المدني يستوجب ردا من جانبه ، فذلك لا يبطل المحاكمة .

(نقض ١٩٥١/١٢/٢١ مع ٣ من ٣٤٧)

★ لئن كانت المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، الا أن ذلك لا يبطل المحاكمة مادام الطامن لا يدعى في طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة لرفضت ذلك ، مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه أن يكون آخر من يتكلم باعتباره أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه مايقوله في ختام المحاكمة ومن ثم فان مايثيره الطامن في هذا الخصوص بدمسوى البطالن أو الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٥ مع ٢٨ من ١٠٤٣)

المادة (٢٧٦)

يجب أن يهرح محضر بما يجرى في جلسة المحكمة . ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر .

ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ما اذا كانت عينية او سرية واسماء القضاة والكتاب وعضو النيابة العامة المحضر بالجلسة واسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ، ويشار فيه الى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت ، وتكون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى ، وما قضى به في المسائل الفرعية ، ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .

● المبادئ القضائية :

★ الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجهد مايت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من مسدوره بجلسة ١٩٧٥/٦/٩ الا بالظعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله ، فانه لايقبل منه ماثيره في هذا الخصوص والاستناد فيه الى التقييدات التي يقول أن النيابة قد أجزتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .
(نقض ١٩٧٨/٤/٣٠ مع ٢٩ من ٣١٥)

★ من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات إجراءات المحكمة ولما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المظعون فيه قد أثبت ثلاثة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجهد ما أثبتته من تمام هذا الاجراء الا بالظعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولايقدح في ذلك أن يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا ويكون النعى على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص في غير محله .
(نقض ١٩٧٦/٦/٢٧ مع ٢٧ من ٦٠٦)

★ لما كانت المحكمة قد استندت في اطراحها ما كمن الدفاع قد اثاره الى مايت لها من سلامة ابصار الشاهد الوحيد الذي ادعى رؤية الحادث واستندت اساسا الى أقواله وإلى أنه لايشوب ابصاره أية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد أربعين مترا منه مع أن الأوراق كاسية خلعت مما يفيد التحقيق من سلامة ابصاره . ومدى مقدرة على الرؤية على تلك المسافة لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم لايمكن أن يرد الى ماقد

تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما أدى شهادته أمامها بآدم أن محضر الجلسة قد خلا من أثبات ذلك وطالما أنه من المقرر أن الحكم إنما يكمل محضر الجلسة في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الإقرار .
(نقض ١٩٧٦/١١/٢٢ مع ٢٧ من ٩١٥)

✳ من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .
(نقض ١٩٦١/١٠/١٦ مع ١٢ من ٨٢٠)

✳ من المقرر أن لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة وأنما العبدة هي بواقعة الواقع بشأنه . وإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وأن قيد اسمه خطأ الا أنه حضر بنفسه ومعه محاميه ثم تخلف عن الحضور بعد ذلك فصدر الحكم حضورياً اعتبارياً بأدائته ، وإذا استأنف هذا الحكم وحضر أول جلسة فقد قرر بنفسه أن اسمه كان مقيداً خطأ ثم ترفع المدافع عنه وطلب أصلية البراءة واحتياطياً استعمال الرافعة وتأجل نظر الدعوى لجلسة أخرى وفيها حضر الطاعن ومعه محاميه الذى صمم على طلباته فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، فإنه لا شبهة في أن ما جاء بمحاضر جلسات محكمة أول درجة من الخطأ في اسم الطاعن إنما كان من سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم . وكان الطاعن لم يثر أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية - وما كان له أن يثيره بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى - فإنه لا يقبل منه إثارة النعى على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٢/٥/٢١ مع ٢٢ من ٧٧٤)

✳ وإذا كان الحكم كما أثبتته القاضى بخطه في رول الجلسة يوم النطق به مطابقاً لما دوله كاتب الجلسة على خلاف التوسيه وقت صدوره فإن ما يكون قد جاء بمحضر الجلسة على خلاف ذلك لا يكون له تأثير في صحة الحكم ، إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة .
(نقض ١٩٤٧/١/٢١ المصاه ٢٨ من ١٢)

✳ إذا خلا محضر الجلسة من بيان مدة الاضغال الشاقة التي قضى بها على المتهم ، وجاء في نسخة الحكم الاصلية التي وقع عليها رئيس المحكمة أنه قضى على المتهم بالاضغال الشاقة المؤبدة فليس للمتهم أن يطلب نقض الحكم استناداً الى هذا الخلاف ، إذ العبدة بما وقع فعلاً ، ومجرد الخطأ في التحرير لا يهم .
(نقض ١٩٤٩/٥/٢ المصاه ٣٠ من ١٠٧)

★ وإن المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، وحادام أن الطاعن لا يدعى أن شيئاً مما نون في المحاضر قد جاء مخالفاً لمقتضى الواقع ، فلا يقبل منه التمسك ببطلان الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على كل صفحات الجلسات .

(نقض ١٩٥٦/٢/٧ مع ٧ من ١٤٢)

★ من المقرر أن القانون لم يربط البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محاضرها والحكم ، بل أنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن محضر الجلسة والحكم الابتدائي موقع عليهما من القاضي الذي أصدرهما وهو ما لا تنازع فيه الطاعة فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(نقض ١٩٧٤/٢/٢٢ مع ٢٥ من ١٦٩)

★ وليس في اشغال اسم المحامي الذي ترفع بحضور المتهم أي تأثير على صحة الإجراءات أمام المحكمة خصوصاً إذا كان المتهم لم يبين وجهه الضرر الذي لحقه بسبب عدم ذكر اسم محاميه في المحضر .

(نقض ١٩٤٠/٤/٨ المعاه ٢١ من ٦)

★ من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً ، إذ كان عليه أن كان يهيم تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تبرز الحاجة من يد أمام محكمة النقض على أساس من تقريره فيما كان ينعين عليه تسجيله وإثباته .

(نقض ١٩٧٣/٣/١٩ مع ٢٤ من ٢٤١)

★ وأن مجرد الاضطراب في ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة ، يفرض حدوثه ، لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبنى في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تتممها .

(نقض ١٩٥١/١/٦ مع ٢ من ٥٨٥)

المادة (٢٧٦ مكرر)

يمكم على وجه السرعة فى القضايا الخاصة بالإحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثالث مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات إذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والخناثر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويكون تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة فى القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل فى مواد الجلب وثلاثة أيام كاملة فى مواد الجنائيات ، فى مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة احد المحضرين او أحد رجال السلطة العامة .

وتنظر القضية فى جلسة تعقد فى ظرف أسبوعين من يوم اصلتها على المحكمة المختصة ، وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنائيات ، يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتعيين جلسة فى الميعاد المذكور .

✽ مسالة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فى ٢٥/٥/١٩٥٧ الواقع العدد ٣٩ مكرر ٥٥٥ .

● التعليق :

تخضع الجرائم المشار إليها فى هذه المادة لنصوص قوانين أخرى صدرت بعد اضافة هذه المادة الى قانون العقوبات ، وتخضع جرائم الأحداث لنصوص القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، وتخضع باقى الجرائم الواردة بالنص لاهكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن مهاكم أمن الدولة . ولم يبق منها خاضعا لاختصاص المحاكم العادية سوى جرائم الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وهى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ، وكذا جرائم المسود ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ عقوبات ، وجرائم قانون الأسلحة والخناثر - كل ذلك بمعرف النظر عما يحدد لمهاكم أمن الدولة من اختصاص فى ظل حالة الطوارئ . وتسرى أحكام هذه المادة على تلك الجرائم مع ذلك فيما لا تتعارض فيه مع تلك القوانين الخاصة .

الفصل السابع

في الشهود والادلة الاخرى

مقدمة

خصص هذا الفصل لبعض احكام تفصيلية في اجراءات الاثبات — بعد ان اورد الفصل السابق اوضاع الشهود واستجوابهم في الاطار العام لاجراءات المحاكمة ، وحقوق المتهم والنيابة العامة والمدعى المدني في هذا الصدد .

وتبرز في نصوص الفصل ايجابية دور القاضي الجنائي في الاثبات، اذ لا يترك الامر معلقا باهتمام الخصوم أو نقص اهتمامهم ، وانما هو يتدخل — للامر باستدعاء من يرى من الشهود (م ٢٧٧/٢) ، ويأمر بتقديم أى دليل يراه (م ٢٩١) — ويلتزم بالسمي لحضور الشاهد الى أن يتبين تحذر ذلك (م ٢٨٩) فلا يسارع الى الاعتماد على أقواله في التحقيقات السابقة والاكتفاء بها عن سؤاله أمام المحكمة . كما أنه عندما يتعذر تحقيق الدليل أمام المحكمة فإنه يمكن نخب قاض لتحقيق ذلك الدليل لغرض نتائجته الى ملف الدعوى (م ٢٩٤) — ذلك فضلا عن امكان تعيين خبير أو أكثر في شأن تحقيق أية مسألة منية لازمة للاثبات .

المادة (٢٧٧)

يرشع قاضي التحقيق

يكلف الشهود بالمشور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة ياربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ، الا في حالة القليس بالجريمة فإنه يجوز تكليفهم في أى وقت ولو شفهيًا بواسطة أحد مامورى الضبط القضائى أو أحد رجال الضبط ويجوز ان يحضر الشاهد في الجلسة بغير اعلان بناء على طلب الخصوم .

وللمحكمة ان تقرر ان تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار امر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة لذلك ولها ان تأمر بتكليفه بالمشور في جلسة اخرى .

وللمحكمة ان تسمع شهادة أى انسان يحضر عن لقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى .

● التطبيق :

تعطى الفقرة الثانية مثالا للدور الايجابي للقاضي الجنائي في توجيه اجراءات الدعوى وفي تحقيق واقتها وصولا الى حقيقة الامر فيها - على خلاف ما يتخذه القاضي المدني من موقف سلبي يقتصر على تمحيص ما يقدم اليه من الخصوم وما يطلبون اتخاذه من اجراءات تحقيقية *

● المبادئ القضائية :

★ لما كان تكليف شهود الاثبات بالحضور امرا منوطا بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتفنيبه في الكريت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوى ، وان كان الحكم قد ذكر أن بيانات هذين الشيكين مبينة بمحضر جمع الاستدلالات الا انه لا يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطلعت عليهما وتمثلت من انهما قد استوفيا الشروط اللازمة لاعتبار كل منهما شيكا ، ومن ثم فانه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والامالة *

(نقض ١٩٩٩/١٢/٨ مج ٢٠ ص ١٢٨٤)

★ من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع اقوال أي شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالمحضور امامها ولا جناح عليها ان هي اخذت باقواله واستندت اليها في قضائها *

(نقض ١٩٥٦/٥/٤ مج ٧ ص ٨٠٢)

★ يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع اقوال أي شخص ، فاذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصا تصانف وجوده بالجلسة ولم تحلفه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء امامها ، فلا يصح له أن يثيره امام محكمة النقض *

(نقض ١٩٥١/٥/٢٩ مج ٢ ص ١١٨٥)

★ ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واهضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها - الا ان استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة امامها محلا لذلك فاذا كان المتهم وان اثار في صدر دفاعه الى أن وكيل النيابة المحقق يعتبر شاهدا في الدعوى ، الا ان المحكمة لم تر مبررا لمبايرة المتهم فيما اثار اليه واطمأنت الى ما أثبته في حضوره ، وكان للمحكمة أن تأخذ الى جانب اقوال من سمعته من الشهود امامها بما ورد في التمثيلات الابتدائية

والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة ^١ كل ذلك كان معروضا على بساط البحث متاحا للدفاع أن يناقشه ، فإن ما يمييه المتهم على الحكم من استناده الى ما أثبتته وكيل النيابة في محضره دون سماعه لا يستند الى اساس .
(تلغض ١٩٦١/١/٩ مج ١٢ ص ٥٨)

★ إذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء المعاينة نظرا الى فقد محضرها ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي أرتأته أخذا بما يجري به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .
(تلغض ١٩٦٠/١٢/٢٦ مج ١١ ص ٩٤٧)

★ وإذا كانت المحكمة قد أوردت في اسباب الحكم من أقوال شهود النفي الذين استشهد بهم في التحقيقات ما يفيد أنها لم تكن قد اتمت تكوين عقيدتها في الدعوى وأن الواقعة لم تكن قد وضعت لديها وضوحا كافيا ، بل كانت في حاجة الى أن تستزيد من الأدلة حتى تقول كلمتها فيها ، وأنه لم يتمها من ذلك سوى أن المتهم لم يقم بإعلان شهود النفي حتى تتمكن من المناقشة التي تلمئن إليها ، ومع ذلك أدانت المتهم ، فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذ للقاضي الجنائي أن يستدعي ويستمع أي شخص يرى لزوما لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى بقطع النظر عن اعلانه بمعرفة من يرى المصلحة في حضوره أو عدم اعلانه ، ويقطع النظر عن التمسك بطلبه أو عدم التمسك به . ولا يؤثر في ذلك النظر ما يكون قد استطردت اليه المحكمة من الحكم على الشهادة كما هي واردة بالتحقيقات ما دامت هي قد أوردت في حكمها من مناقشة شهود النفي ما ذكرته عن تبين الحقيقة والاطمئنان إليها مما يفيد احتمال تغيير رأيها في حالة سماعها أيهم .
(تلغض ١٩٥٠/٦/٢٤ مج ١ ص ٥٣٦)

المادة (٢٧٨)

ينادى على الشهود باسمائهم ، وبعد الإجابة منهم يجزؤون في الفرقة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة .
ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة الى حين الإغلاق باب الواقعة ، ما لم ترخص له المحكمة بالخروج ، ويجوز عند الاقتضاء أن يبعد شاهد أثناء سماع شاهد آخر ، وتسوغ مواجهة الشهود بعضهم ببعض .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتي احالت إليها المادة ٢٨١ من هذا القانون وان نصت على أن « ينادى على الشهود

بأسمائهم وبعد الاجابة منهم يجوزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالي لتادية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته يبقى في قاعة الجلسة الى حين اكمال باب المرافعة . فانها لا ترتب على مخالفة هذه الاجراءات بطلاناً وكل ما في الامر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداة في هذه الظروف على أنه مادلماً الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه - فان حقه في هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب ، ومن ثم فان معنى الطعن على الحكم بدعوى البطلان لا يكون له وجه .

(نقض ١٦/١٦/١٩٧٤ مج ٢٥ ص ٦٠٠)

★ اذا ثبت في محضر جلسة المحاكمة أن شهادتي الاثبات حضرا واستبعدا من قاعة الجلسة دل ذلك على انهما اقتيدا الى الغرفة المخصصة للشهود طبقاً للقانون .

(نقض ١٥/٥/١٩٣٩ المحاماه ص ٢٠ ص ٤٨)

المادة (٢٧٩)

اذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز جنيهاً في المخالفات ولا عشرة جنيهاً في الجنيح ، ولا ثلاثين جنيهاً في الجنبايات .

ويجوز للمحكمة اذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، ولها ان تأمر بالقبض عليه واحضاره .

المادة (٢٨٠)

اذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى اعداراً مقبولة ، جاز اعاقؤه من الغرامة بعد سماع اقوال النيابة العامة .

واذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المرة السابقة ، وللمحكمة ان تأمر بالقبض عليه واحضاره في نفس الجلسة ، أو في جلسة اخرى تؤجل اليها الدعوى .

المادة (٢٨١)

للمحكمة اذا اعلت الشاهد بأعدار مقبولة من عدم امكانه الحضور ان تنتقل اليه وتسمع شهادته بعد اخطار النيابة العامة وباقي الخصوم .

وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم ، وأن يوجهوا للمشاهد
الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه .

المادة (٢٨٢)

إذا لم يحضر المشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى ،
جاء له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة .

المادة (٢٨٣)

يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً
قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولوا إلا الحق .

ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة بدون
حلف يمين على سبيل الاستدلال .

● المجادىء القضائية :

★ المبرة في سن الشاهد في صدد حلفه اليمين هي بسنة وقت أداء
الشهادة .

★ استحضار الشاهد - عملاً بالمادة ١/٢٨٢ من قانون الاجراءات
الجنائية - هو من الضمانات التي شرعت فيها لخدمة مصلحة المتهم ، لما
في الحلف من تذكير الشاهد بالآلة القائم على كل نفس وتحذيره من سقوطه
عليه ان هو قرر غير الحق ، ولما هو مظلون من أنه قد يلجم عن هذا الترهيب
أن يحلف الشاهد بانوال لمصلحة المتهم قد تقع مواقع القبول في نفس القاضي
فيتخذها من أساس تكوين عقيدته . الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع
المعلومات من أشخاص لايجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك ،
أما بسبب حداثة سنهم كالأحداث الذين لم يبلغوا أربعة عشر سنة كاملة
والمرحومون من أداء الشهادة بيمين كالمحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة
فانهم لايسمعون طبقاً للبند « ثالثاً » من المادة ٢٥ من قانون العقوبات الا على
سبيل الاستدلال مثلهم في ذلك مثل ناقص الاهلية .
(نقض ١٩٦١/٦/١٧ مج ١ ص ١٢ من ٤٤٢)

★ مذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك
التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمح بغير يمين ، يوحى بأنه يرى بأن
الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمن هم أهل ثقة ممن أوجب عليهم حلفهم ،

ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الاخذ بالاقرار التى يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا آتس فيها للصدق .

(نقض ١٩٦٥/٣/١٦ مج ١٦ ص ١٨٧)

★ ولا يعتبر خطأ جوهريا فى الاجراءات سماع شاهد على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين بسبب ريبية فى نفس المحكمة نحو الشاهد .

(نقض ١٩٢٨/١١/١٥ المحاماه ٩ ص ١٧)

★ الحرمان من أداء الشهادة يبين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة هو فى الواقع من الامر عقوبة معناها الظاهر التزهين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الاملية طوال مدة العقوبة وبالتفاساتها تعود الى هؤلاء جدارتهم للشهادة بيمين ، فهى ليست حريانا من حق او ميزة با دام المحفوظ فى أداء الشهادة امام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فاذا حلف هؤلاء اليمينين فى خلال فترة الحرمان من ادائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة فى حقيقتها وفى نظر القانون من قبيل الاستدلال التى يترك تقديرها للقاضى ، اذ لا يجوز ان يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما اوجب اداء اليمينين حملا للشاهد على قول الصدق .

(نقض ١٩٦٥/٩/٢٢ ص ١٦ من ١١٨)

★ اذا كان الثابت من الحكم ان الشاهد لم يحكم عليه بعقوبة جنائية ، وانما حكم بحبس فى جنائية ، فان المادة ٢٥ من قانون العقوبات لا ينطبق حكمها عليه .

(نقض ١٩٥٨/١١/٣ مج ٩ ص ٨٧٤)

★ ولا يعتبر خطأ جوهريا فى الاجراءات سماع شاهد على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين بسبب ريبية فى نفس المحكمة نحو الشاهد .

(نقض ١٩٢٨/١١/١٥ المحاماه ٩ ص ١٧)

★ والتجاء محكمة الجنائيات عملا بالسلطة المخولة لها الى سؤال احد الشهود على سبيل الاستدلال كون تحليفه اليمين لوجوده بقاعة الجلسة قبل سؤاله ولو وقفه على ما دار بها لايعد وجها من اوجه بطلان الاجراءات المؤدية للنقض .

(نقض ١٩٣٦/٥/٤ المجموعة الرسمية ص ٢٨ من ١١٧)

★ ولما كانت المادة ٢٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت محكمة الجنائيات فصل الملحة من الجنائية اذا ما رأت ان لارتباط بينهما ، وكان لامانع فى القانون من سماع المتهمين فى الجلسة كشهود فى الجنائية وتحليفهم اليمين ماداموا ليسوا مقدمين للمحاكمة فى ذات الدعوى ، فان ماثيره فى هذا الشأن يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٥٤/٥/٢٤ مج ٥ ص ٦٩٩)

★ أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا يحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة • فالشاهد لغة هو من أطلع على الشيء وعيانه ، والشهادة أسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عياناً ، وقد أعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم فلا يعبى الحكم وحصة أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة •
(نقض ١٩٦٨/١٠/٢١ مع ١٩ من ٨٤١)

★ وإن ما أوجب القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل تأدية شهادته ، فمتى حلف اليمين كان كل ما يقرره في الدعوى صادراً تحت سلطان هذه اليمين ولو كانت الشهادة مؤداة على أكثر من مرة في القضية التي دعى للشهادة فيها • وإذن فلا يعبى الحكم أن تميد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن تحلفه لليمين مرة أخرى •
(نقض ١٩٤٨/٥/١٧ الملاءم من ٢٩ من ٥٣٣)

★ وحتى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين ، فإن الإجراء يكون صحيحاً • ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعد أن يكون تزييد في طريقة الحلف •
(نقض ١٩٤٨/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ من ٥٨٢)

★ وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المجنى عليهما شهدا بأنهما رأيا المتهمين بالسرقتهما وعرفاهما ، فطلب المتهمون الحلف على الإنجيل ، فعرضت المحكمة ذلك عليهما فطلعا بأنهم تكذبا من أنهم هم الذين ارتكبا الحادث ، ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا يعمل بخضلة المحكمة في هذا الإجراء الذي تم بداء على طلبهم • كذلك لا يقبل الاعتراض منهم على صيغة الحلف بمقولة أنها لم ترد على الرؤية والتحقق • بل هي منسقة إلى مجرد التأكيد الذي قد يكون عن طريق السماع أو نحوه ، وذلك مادام الثابت أن الحلف إنما طلب لتأكيد ما قرره المجنى عليه من الرؤية فعلاً •
(نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ من ٧٠٢)

المادة (٢٨٤)

إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها فله حكم عليه في مواد المخالفات بالعيب مدة لا تزيد من أسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنيه مصري ، وفي مواد الجنى والجنايات بالعيب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيهاً •

وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل التفتل بعب المرافعة يعنى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها •

● المبادئ القضائية :

★ لما كان شاهد التقى الذى امتنع عن أداء اليمين ليس من بين الأشخاص الذين قضى الشارع بعدم تعليقهم اليمين ولا تملك المحكمة أن تجبر الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة أن رأى الامتناع عن ذلك وكل حالها ... طبقا للمادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل أقفال باب المرافعة • وكان الطاعن قد وضع قدره حسب تصوره واعتقاده فى يد شاهده ، فهو وحده الذى كان يستطيع تكيف موقفه من شهادة هذه الشاهد مقدرا احتمالاتها بعد أن تكشف خية بالامتناع عن أداء اليمين ، وكان له أن يفصح للمحكمة عن رغبته فى أن تسمع شهادته بغير يمين راضيا بقسمتها • ولما كان الطاعن لم يتمك بسماع الأقوال شاهدة على سبيل الاستدلال ، وكان الاجراء الذى اتخذته المحكمة برفضها الاستماع الى شهادته بغير يمين قد تم فى حضور الدفاع والطاعن الذى سكنت عن الاعتراض عليه وبذلك يسقط حقه فى الطعن بهذا البطلان الذى يدعى وقوعه بغير حق - ولا يقدح فى هذا أن تكون المحكمة قد أصدرت قرار برفض سماع الشاهد المذكور إذ أن هذه القرار لا يعدو أن يكون من الاجراءات التنظيمية لسير المحاكمة التى لا تنقيد المحكمة ولا ينفلق به الباب على الطاعن •

(تقضى ١٩٦٥/٣/١ مج ١٦ ص ١٨٧)

★ أن منكوت الشاهب من الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكتابتها ككليل فى' الدهوى •
(تقضى ١٩٦٩/١/٢٢ مج ٣٠ ص ١٤٢)

(المادة ٢٨٥)

لا يجوز رد الشهود لى سبب من الأسباب •

● المبادئ القضائية :

★ الاصل فى الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو ادركه على وجه العموم بحواسه ، فهو تقتضى بداهة فيمن يؤدبها القدرة على التمييز لان مناط التكليف بأدائها هو القدرة على حصولها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الاتهامات فى المواد المدنية والتجارية - والتى

أعلنت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية — رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لجرم أو لحدافة أو مرفق أو لأي سبب آخر — مما يقتضاه أن يتعين على محكمة الموضوع أن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت بمنازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ثبوت عليهما يقتضاهما • ولما كلن القانون لا يتطلب في عامة المثل أن يفقد المصائب الإدارية والتمييز معاً وإنما تتوالى بفقد أحدهما • وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابة بما يلاذها القدرة على التمييز وقدم تقريراً طبياً استثنائياً يظهر هذا الخلل • ولتعد المحكمة من تقدير قدرتها على التمييز أو بحث خصلص أرادتها وإدراكها العلم استثنائياً من تكبل أهلها لإداء الشهادة • وعولت في نفس الوقت على شهادتها في فصلها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الإدلاء بشهادتها بمتعل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فإنه يكون معيباً بالتقصير في التصبيب فضلاً عن الإخلال بحق الطاعن •

(نفس ١٩٧٩/٤/٢ مج ٣٠ ص ١٦٦)

✶ المجنى عليه في الدعوى لا يعتبر خصماً للمتهم ، بل خصم المتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية • وإذا نال المحكمة أن تسمع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم •

(نفس ١٩٥١/٣/١٧ مج ٢ ص ٧٥٨)

✶ أن الأخذ بلائاً لشاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه أمر موكول إلى اطمئنان محكمة الموضوع لصحة ما شهد به •

(نفس ١٩٥٥/٥/٣١ مج ٦ ص ١٠٥٦)

المادة (٢٨٦)

يجوز أن يستلج من الشهادة ضد المتهم أصوله وقروعه وقربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو على أحد اقربيه أو أصهاره الآخرين أو إذا كان هو المبلغ عنها ، أو لم تكن هناك أدلة أخرى •

● المبادئ القضائية :

✶ مبدئ نص المادة ٢٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالمقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أمضى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص (م — ٣٣ — الإجراءات الجنائية)

المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات - المادة ٦٧ من قانون الإثبات الحالي - مائة يمنع أحد الزوجين من أن يلقى بغير رضاء الآخر ما عصاه يكون أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصالها إلا في حالة رفع الدعوى من أحدهما بسبب جنسية أو جنحة وقعت منه على الآخر .
(نقض ١٩٧٨/٢/١ من ٢٩ من ١٣٦)

المادة (٢٨٧)

تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات
لقب الشاهد عن أداء الشهادة أو لإعفاله من أدائها .

● نصوص المقابلة

● تضمن قانون الإثبات الصادر برقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ القواعد المشار إليها في هذه المادة بعد أن استعملت من قانون المرافعات ، وقد نقلت نصوص المواد ٢٠٩ - ٢٠٦ من قانون المرافعات السابق إلى المواد ٦٥ - ٦٧ من قانون الإثبات ، وتجري نصوصها كالآتي :

مادة ٦٥ - الموقوفون والمكثرون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل إلى علمهم في أثناء قيامهم به من معلومات لم تنشر بالطريق القانوني ولم لأن السلطة المختصة في اداعتها ومع ذلك لهذه السلطة أن تالئ لهم في الشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .
مادة ٦٦ - لا يجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم من طريق مهنته أو صنعتهم الواقعة أو معلومات أو يشهدوا ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفة ما لم يكن ذكرها له مقصودا به ارتكاب جنائية أو جنحة .
ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم ذلك من أسرها إليهم على ألا يغفل ذلك بإحكام القوانين الخاصة .

مادة ٦٧ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يلقى بغير رضاء الآخر ما أبلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصالها إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر .

● المبادئ القضائية :

★ أن قانون المرافعات يجيز للمدعى الضبطية القضائية عدم الإنشاء بمصدر علمهم بتوضيحات مطلقة بجرية ، ولذا فلا جناح على الضابط الذي أجرى التفتيش أن هو امتنع عن الإنشاء باسم المرشد السذي كلفه شراء الحشيش من المتهم تمهيدا لأجراء التفتيش وفي هذه الحالة تكون شهادة رجل الضبطية القضائية مما قام به الشخص الآخر محل تقدير من المحكمة ، فإذا هي مولت على شهادة الضابط وأخذت بها فيما قام به المرشد لأنه هو الذي نال به هذا الشراء بقطعة نقود فنية فقام بتنفيذ ذلك

ثم مثر الضابط على طاعة النقود مع المنهم عند تفقيسه ، فلا تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في شيء .

(نقض ١٦/١٢/١٩٦٠ المجموعة الرسمية س ٤٢ من ٢١٧)

✱ ظهور شخصية المرشد المسمى للبطرسون غسده لا يلزم منه بالضرورة اظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط - الذي اختار هذا المرشد لمعاونته - من الحرص على اخفاء اسمه .

(نقض ١٥/١/١٩٧٨ مج ٢٩ من ٣٩)

✱ الاصل في اداء الشهادة أمام القضاء عند استجواب شرائطها انه واجب يقتضيه الوصول التي تعرف وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه . ولا يعنى الشاهد من الادلاء بكل ما يعلم ولا يتكلم منه الا في الاحوال الخاصة التي بينها القانون ومنها حظر الشاهد القضاء سر من امرار المهنة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ من قانون لرافعات ما لم يطلب من أسر اليه افشاءه ، فيجب على الشاهد عند اداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة في هذه الحالة ليس تحريما مطلقا . . . لما كان ذلك وكان الشارع عند وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعم حكما ، بل انه خص بالنس طائفة الاطباء والجراحين والميادلة والقوابل وغيرهم ، وعين الاحوال التي حرم عليهم فيها افشاء الاسرار التي يضطر صاحبها أن ياتنهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الاطلاع وهم في سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور ، فانه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعنية حكمه الى من عدا المذكورين في النص كالخدم والكتبة والمستخدمين الفسوسيين ونحوهم ، فهو لا يضطر مخدومهم الى اطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(نقض ١٩٥٣/٧/٢ مج ٥ من ١٠٦٦)

✱ أن ما يثيره الطاعن بدموى خطأ استفاد الحكم لاتوال على والده واقوال على مطلقها لأن ذلك منهي عنه بنص المادة ٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية - مرنود بأن مؤدى نص المادة ٢٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد غسده قريبا أو زوجا له ، وانما أمضى من اداء الشهادة اذا أراد ذلك ، ولما نص المادة ٢٠٩ من قانون لرافعات - والمادة ٦٧ من قانون الاثبات الحالي - فانه يمنع أحد الزوجين من أن يشفي بغير رشاء الآخر ما مساء يكون ابلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد التفضائها الا في حالة رفع دعوى من أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر ، وإذا كن البين من الرجوع الى المفردات - التي اقررت المحكمة بضمها - أن هذين الشاهدين لم يطلبوا افشاءهما من الشهادة أو اعترضا على أدائها ، وكان الثالث من محاولات الحكم المطعون فيه

اتهما إنما شهدا بما وقع عليه بصرهما أو اتصلت بسمعهما إبان الحادث ، فإن شهادتهما تكون بمثابة من البطلان ويصحح في القانون استناد الحكم إلى اتوالمها .

(نقض ١٩٧٨/٢/١ مع ٢٩ من ١٣٦)

★ وإن المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات حين نصت على عدم وجوب إنشاء أحد الزوجين ما بلغه به أثناء الزوجية قد خلت على جواز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تنيد أكثر من اعتماد الشاهد من الادلاء بالشهادة على السر الذي أودعه .

(نقض ١٩٦٩/١/١٧ المحامى من ٣٠ من ١٦)

المادة (٢٨٨)

يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين *

● المبادئ القضائية :

★ جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يطلب أحد من الطاعنين أو المدعين بالحقوق المدنية من المحكمة السماح أي من هؤلاء الأخيرين ، ولم تر هي ذلك ، فإنه لا محل لما ينعم الطاعنون من بطلان الإجراءات لأفعال المحكمة أعمال حكم المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب سماع المدعين بالحقوق المدنية كشهود بعد حلف اليمين ولا يعيب الحكم عزوفه عن سماع التوالمهم وتمويله في قضائه على ما تضمنته التحقيقات .

(نقض ١٩٧٨/٢/١ مع ٢٩ من ١٣٦)

★ أن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى (في حين أنها لا تتمتع أصلاً إلا على سبيل الاستدلال) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقاً لما تنص به المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

(نقض ١٩٧٣/١/٢٢ مع ٢٤ من ٩٠)

★ متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يفترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقاً لنص المادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٧/٤/١ مع ٨ من ٢٢٢)

المادة (٢٨٩)

للمحكمة أن تقصر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي ، أو في محضر جمع الاستدالات أو أمام الخبير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

● منقولة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧

● نص المادة قبل التعديل

للمحكمة أن تقصر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدالات أو أمام المنبر إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب .

● التطبيق :

عبارة « أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك » مضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ وكان مجرد قبوله التلاوة دون أن يكون سماع الشهادة متعذرا — سببا لبطلان الحكم في قضاء النقض السابق على صدور ذلك القانون — (أنظر على سبيل المثال : نقض ١٩٥٦/١٢/٣ • مج س ٧ ص ١٢٢٦) •

هذا وإن الصيغة الجوازية التي ورد بها النص تجعل التلاوة من إطلاقات المحكمة ، فلا يترتب على اغفالها البطلان .
وإنما يترتب البطلان على اغفال طلب المتهم حضور الشاهد إذا لم يكن حضوره متعذرا • ذلك أن قضاء النقض قد استقر على أن التلاوة ليست هي التي تتعلق بها شغوية المرافعة ، وإنما يكفي أن تكون أقوال الشاهد واردة في التمهيدات المطروحة تحت نظر الدفاع بالجلسة (أنظر مقدمة الفصل السابق والمبادئ القضائية الواردة تحتها) •

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن تلاوة أقوال الشاهد هي من الإجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماعه لأي سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التي أوجب عليها اتباعها ولا يترتب على مخالفتها البطلان .
(نقض ١٩٥٩/١/٥ مج س ١٠ ص ١)

★ للمحكمة وفقا لنص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحملة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع الشهود إذا

قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وإذا كان ذلك وكان التثبت أن الطامن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فانه يعد نازلا عن سماعهم .
(لقنن ١٩٦٩/١/٦١ مج ٢٠ ص ٢٨)

★ ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يلبد أن سماعه أصبح معتبرا .

(لقنن ١٩٥٦/١/١٦ مج ٢ ص ٦١)

★ يخول نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئناف من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، لما كان هذا ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على ملتقى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطامن — يعتبر متنازلا عن سماع شهادتي عليه أمام الدرجة الأولى ، ومن سماع الشاهد الثاني منهما أمام الدرجة الثانية ، وذلك بقصره ومحاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بمحاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى .
فلن ما يثيره الطامن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .
(لقنن ١٩٧٩/١٢/١٢ مج ٢٠ ص ٩٣٢)

★ إذا كن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطامنين استغنى عن سماع أقول شاهد الإثبات وأبرت المحكمة بتلاوتها وتثبيت فان ذلك لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال التى أبلى بها الشاهد في التحقيقات وليس للطامن أن ينعى على المحكمة أنها لم تناقش الشاهد أو تواجهه بدفاع الطامن .

(لقنن ١٩٧٢/١٢/٣ مج ٢٣ ص ١٣٠٧)

المادة (٢٩٠)

إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التى اقراها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة .

وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التى أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .

● المبادئ القسائية :

★ ان المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على اذا تعارضت شهادة الشاهد التي اداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة جاز أن يثب من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بالواقعة موضوع الشهادة .
(نفس ١٩٥٢/٦/١٠ مع ٣ من ١٠٨٩)

★ اذا كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تلاوة أقوال أحد من الشهود غير من سمعهم كما لم يطلب تلاوة أقوال الشاهد الذي قال أمامها أنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقواله المدونة في التحقيق بشأنها ، فلا يقبل من المتهم أن يعترض على الحكم لعدم تلاوة المحكمة هذه الأقوال ، فإن المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يثب من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الوقائع ، فلها لم توجب هذه التلاوة ، بل جعلت الأمر فيها جوازيًا .
(نفس ١٩٥٣/١/٢٦ مع ٥ من ٤١٨)

المادة (٢٩١)

للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها أثناء نظرها الدعوى بتقديم أي دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة .

المادة (٢٩٢)

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيراً واحداً أو أكثر في الدعوى .

● التطبيق :

تحعين الخبراء :

يلزم الاستعانة بخبير عندما تعرض في مجال الإثبات مسألة غريبة لا يمكن حسمها بالمعلومات الميسرة للقاضي ، أو تلزم لإثبات الحبال في شأنها مهارة غنية خاصة لا تتوافر له كذلك .

وتندب المحكمة خبيراً أو أكثر دون تقيد بعدد معين - حسبما يقتضيه الامر المطلوب تحقيقه • ويعملون مجتمعين أو يجرأ العمل بينهم أو يقدمون تقارير منفردة عن ذات الموضوع حسبما يترأى للمحكمة وحسبما تحدده في أمرها الصادر بتعيينهم •

ونظراً لأن الاجراءات الجنائية لا تعرف أسلوب إصدار أحكام خاصة بالاثبات مما تسير عليه الاجراءات المدنية ، فإن المحكمة تصدر أمراً بتعيين الخبير وتحدد فيه المهمة التي توكلها اليه • ويمكن أن تكلف المدعى المدنى بدفع أمانة اذا كان النذب بناء على طلبه •

ولم تحدد نصوص هذا الفصل قواعد النذب لأداء الخبرة أو قواعد أداء الخبير لمهمته • وجرى قضااء النقض في ذلك على أن الاجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن بصدد التحقيق الابتدائي (في المواد ٨٥ - ٨٩) تسرى على الخبراء في التحقيق النهائي • وعلى ذلك يخضع تعيينهم وأداؤهم للمهام التي توكل اليهم - لذات القواعد فيما يتعلق بحضور القاضي عمل الخبير أو تصديده مهمته كتابة ، مع جواز أداء الخبير مهمته دائماً بخير حضور الخصوم (م ٨٥) ، وحلف الخبير لليمين وتقديم التقارير كتابة (م ٨٦) ، وتقديم التقارير في الموعد الذي يحدده القاضي والاجاز استبدال الخبير (م ٨٧) ، وجواز استمالة المتهم بخبير استشارى (م ٨٨) ، وجواز رد الخبير واجراءات الرد (م ٨٩) •

مدى التزام المحكمة بنذب خبير ، والتزامها بتقريره

القاعدة أن المحكمة هى الخبير الاعلى في الدعوى ، ولذلك فإن لها أن تقرر مبدئياً ما اذا كان الامر يقتضى نذب خبير ، ثم ان لها أن تأخذ في النهاية برأيه أو لا تأخذ به ، أو تعين خبيراً آخر ، وأن تأخذ برأى خبير دون الآخر »

والمحكمة تجوز تلك ذلك بمسئولياتها عن سلامة تطبيق القانون وسلامة الاستدلال فيما تنتهى اليه من نتائج ومع التقيد في هذا الصدد

بالقواعد الأساسية التي أرساها قضاء النقض - بشأن المسائل الفنية البحتة التي تخرج عن المعلومات العامة التي يأخذ بها القاضي دون بيان لمصدر علمه بها إذ يتعين في مثل هذه المسائل الاستناد إلى مرجع ثابت واضح الدلالة - إذا لم تعين المحكمة خبيراً لإبداء الرأي ، وكذلك إذا كان الأمر يحتاج إلى خبرة عملية في أثبت الحالة أو في استخدام أجهزة خاصة فلا تملك المحكمة إجراء ذلك بنفسها ويتعين الاستعانة به بخبير .

أما الأخذ بالرأي الذي يبديه الخبير فلا يقتضي من المحكمة الإبداء قبولها له دون تسبب كما لا يقتضي ترجيح رأي خبير على آخر إلا اطمئنان المحكمة له ، كذلك يكون للمحكمة بالاستعانة بما يثبت لها من بين وقائع الدعوى - أن تجزم فيما لم يجزم به الخبير أو رجحه مجرد ترجيح ، ولكنها لا تملك مخالفة في رأيه الفني إلا بأسانيد فنية لها مصادرها الثابتة على نحو ما تقدم .

● المبادئ القضائية :

نخب الخبير وإجراءاته بوجه عام

★ من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابه لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التتليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي التفسير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها بما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تحقق طريقها لإبداء رأي فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تبكيه من الطعن بالتزوير أنها هو من قبيل التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء .

(نقض ١٩٧٨/١٠/٢٠ مع س ٢٩ من ٧٥٧)

★ أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تفصل فيه على الوجه الذي تراتح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أحوال الخصوم والشهود وما تصاوده بنفسها ، وهي في سبيل تكوين عقيدتها ،

غير ملزمة باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتا لديها للاعتبارات السانحة التي أخذت بها . وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وانتهت في حكمها المطعون فيه ، إلى أنه ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المراد بين بصمة الإصبع وبصمة الختم ، وأنه أراء اقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم انكارها لها ، فلها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ما ذهبت إليه المحكمة يدخل ضمن حقلها في فحص الدليل وتقديره ، مما تستلزم به ولا معقب عليها فيه .

(نقض ١٩٧٠/١٠/٦ مع ٢١ من ١٩٦٢)

✳ وان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادتين ٨٥ ، ٨٩ على نذب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق ورددتهم بمعرفة الاختصاص وطلب هؤلاء نذب خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التي يسير عليها الخبراء في أداء ما يورثهم ، فمنس على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته بالم يتم يقتض الأمر التلزام بالمأمورية بدون حضوره ، وإجاز أن يؤدي الخبير ما يورثه في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم ، كما نص في المادتين ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة في أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر بإعلان الخبراء لتقديموا إيضاحات بالجلسة من التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظم النذب بمعرفة محكمة الموضوع ، ووضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء ما يورثهم . وسكوت الشارع في هذا الباب من ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنيين من قبل ، وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليها خصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي وإجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقص بإعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة .

(نقض ١٩٥٥/١١/١ مع ٦ من ١٩٦١)

✳ أوجب القانون على الخبراء أن يحلوا بيننا أمام سلطة التحقيق بأن يقدموا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة كما أنه من المقرر أن مضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراءات التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك — وكانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأموري الضبط القضائية أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير طلب معين ، وكان القانون لا يشترط في مواد الجنسح

والمخالفات اجراء اى تحقيق قبل المحكمة . فانه ليس ثمة ما يمنع من الاخذ بما جاء بقرار الخبير المقدم في الدموى ولو لم يطف مقدمه يمينا قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدموى المقدمة للمحكمة ومنصراً من مناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناولته الدفاع بالتفنيد والمناقشة — لما كان ذلك — وكان الثابت بالأوراق أن عضو النيابة قد نذب الخبير الهندسى لفحص المصعد لبيان مدى صلاحيته للعمل وما إذا كان به خلل لو أعطال فنية وبلاذات يابه الكائن بالدور الثالث من المبنى الذى وقع به الحادث وما إذا كان من الممكن حصول الواقعة بالصورة الواردة بالتحقيقات ، فانه غير لازم طبقا لمؤدى نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية حضوره أثناء مباشرة الخبير لمهمة مادام أن الامر قد اقتضى إثباتا للحالة القيام بهفوص وتجارب فنية .
(نقض ١٢/١٤/١٩٧٥ مع ٢٦ من ٣٢٢)

★ للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكسوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فلذا كان الطبيب الشرعى الذى نذب في الدموى قد استعان بقرار طبيب لخصائى ثم أقر رأيه وبنائه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الطبيب الاخصائى لم يحلف اليمين .

(نقض ١١/٣٦/١٩٦٢ مع ١٣ من ٧٧٥)

★ وإذا طلب المتهم انتقال المحكمة لمعينة مكان الجنائية لاثبات بطلان الاتهام فبدلا من التقليل انتدبت خبيرا وحددت له بمأموريته ، فليس في ذلك اى بطلان ولا تقاؤل عن ولاية القضاء ، لان للمحكمة الحق قانونا في نذب اى خبير لايفساح نقطة فنية معينة .

(نقض ٤/٢٠/١٩٣٦ المحاماة من ١٧ رقم ٢٦ من ٤٦)

★ وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدموى يتطلب تحقيق الدليل الذى مهدت الى الخبير بتحقيقه ، فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الاسباب التى دعمتها الى أن تعود بتقرر عدم حاجة الدموى ذاتها الى هذا التحقيق ، وذلك بغض النظر عن بمسلك المتهمين في سند هذا الدليل ، لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لايمسح أن يكون رهنا مشيئة المتهمين في الدموى ، فلذا هي استغنت من الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تنفيذ المأمورية دون أن تبين الاسباب التى تدل على أن الدموى في ذاتها أصبحت غير مفترقة الى هذا الدليل ، فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(نقض ١١/٥/١٩٤٥ المجموعة الرسمية من ٤٧ رقم ١١ من ١٨)

مدى التزام المحكمة بنخب خبير

✳ الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التقييمية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها . الا أن هذا مشروط بأن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تثق طريقها لإبداء رأى فيها .

(نفس ١٩٧٨/٩/٢٩ مج ٢٩ ص ٢٨٨)

٥٠
✳ إذا كان الحكم - في جريمة عدم تنفيذ قرار اللجنة المختصة بترميم عقار - حين رد على طلب الطامن ندب خبير هندسي للتحقيق من سلامة العقار قال : ان اجابة الطلب غير مقبولة قانونا لانه بمثابة تعقيب من المحكمة على قرار من جهة مختصة ألزم القانون من تعلق به بتنفيذه « فان هذا الذي قاله الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطامن ، لانه فضلا عما ينطوى عليه من الاخلال بحق الدفاع فان فيه تعطيلاً لسلطة المحكمة من ممارسة حقها في تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها لأظهار الحقيقة فيها ، وهو أسوأ لا يقره القانون بحال .

(نفس ١٩٥٩/١/٢٠ مج ١٠ ص ٦٥)

✳ وإذا كان الدفاع عن التهم بتزوير محركات مرغمة قد تمسك في دفاعه بتمهين خبير لتحقيق التزوير المذمى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تستجيب الى هذا الطلب أو ترد عليه بما يبرر عدم اجابته ، فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها . ولا يخفى عن ذلك قولها أن المحكمة رأت بنفسها أن العبارات المزورة لا تطابق أوراق المضاهاة .

(نفس ١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد للقانونية ج ٦ ص ٥٦٠)

✳ لما كان الدفاع الذي أبداه الطامن حول قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب أصيبته بالمغضوف الثرى الذي مزق القلب يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تثق طريقها اليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وذلك من طريق المختص وهو الطبيب الشرعى ، أما وهي لم تفعل فانها تكون قد أهلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطامن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفنى واستند في الوقت نفسه الى اكتوال شاهدى الالابات التي يعارضها الطامن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الامر فيها ، لمن الحكم المطعون فيه

يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، فضلا عما شبهه من تصور مما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة .

(تلقى ١٩٧٦/١٢/٢٦ مع ٢٧ من ١٩٩١)

✳ متى كان ما اثاره المدافع من الطاعن من دالة حالة التيسر الرسمى على حدوث الوفاة قبل الوقت الذى ثبت فيه ضابط المباحث بحضره سؤاله للمجنى عليه ، انما يعد دافعا جوهريا لتطهقه بالدليل المقدم فى الدعوى — المستند من اقوال هذا الضابط وحضره — وانه دفاع قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من المسائل الفنية البيحت ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها — من طريق المختص نيا — بلوغا الى غاية الامر فيها ، ايا وهى لم تفعل ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى هذا الصدد بحجة أن ما جاء بقريره — من مضى مدة اقل من يوم على الوفاة — يتلزم مع اخطار المستشفى باحضار المجنى عليه اليها متوفيا ومع حضر ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجنى عليه شفويا ، فى حين أن اخطار المستشفى لا يبنى عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما نفسته حضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه انما هو بذاته الامر المراد نفي حصوله من طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها فى هذا الخصوص من تبديل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه ؟ فان الحكم — فوق اخلاله بحق الدفاع — يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال .

(تلقى ١٩٧٨/١٢/٢٨ مع ٢٩ من ١٩٨٠)

✳ لما كان الدفاع الذى اثاره الطاعن فى الدعوى المطروحة من تمارش الوقت الذى حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بقرير المصلحة التشريحية من حالة التيسر الرسمى يعد دافعا جوهريا لتطهقه بالدليل المقدم فيها والمستند من اقوال شهادتى الاثبات وهو دفاع يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بيحت ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري من طريق المختص نيا ، ايا وهى لم تفعل وأعرضت من طلب المدافع من الطاعنين الاستعانة برأى كبير الاطباء الشرعيين مستقلة على ما انتهت اليه برأى نفى من مندها فان حكمها يكون مشوبا بالتصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .

(تلقى ١٩٧٥/١١/١٧ مع ٢٦ من ١٩٧٢)

✳ من المقرر انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بيحت كان عليها ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وكثت المحكمة قد ذهبت الى أن مرض الطاعن بالشلل النصلى الايمن وتصلب الشرايين

لا يحول بينه وبين حمل زجاجة فارغة والاعتداء بها على المجنى عليهم -
ومقارفة الجريمتين اللتين دانت بهما على الوجه الذي خلصت اليه في بيانها
لواقعة الدموى ، ودون أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص
فنيا . فانها تكون قد أخلت نفسها محل الخبر الفنى في مسألة فنية ، ويكون
حكمها المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٧٥/١٧/٩ مع ٢٥ من ٨٤٩)

★ متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطامنين
اقتصر على تجميع شهادة أحد شهود الإثبات بسبب ما يصيبه من العشى
ليلا ، ولم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق ما في هذا الشأن ، وكان الحكم
المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع وأورد ما يسوغ به أطرافه - وهو في
هذا الخصوص دفاع موضوعى متعلق بواقعة يمكن ادراكها بالحس بغير
ما حاجة للجوء الى قوى الخبرة بشأنها ، فلا تثير على المحكمة ان هسى
حولت في اثبات ما فتحت به في خصوصها على اتوال الشهود ، خاصة وأن
الطامنين قد سكتا عن طلب إجراء أى تحقيق لهما .

(نقض ١٩٦٦/١٠/١٧ مع ١٧ من ٩٧١)

★ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الاسور الموضوعية التي
تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقم تقديرها على أسباب
سائغة ، وهى لا تلزم بالاتجاه الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالسائل
الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(نقض ١٩٧٥/٣/٣ مع ٢٦ من ٢٠٧)

(ونقض ١٩٨٠/٢/١١ مع ٣١ في ٤١)

★ من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الاصل من
المسائل الموضوعية التي تختص بمحكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه
يتميز ليكون قضاؤها سليما ان تحين خبرا ثبت في هذه الحالة وجودا ومديا
لما يثير عليها من قيام أو انقضاء مسئولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها أن
تبين في القليل الاسباب التي تبنى عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانها
كافيا وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدموى وحالة المتهم ان
قواء العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذى وقع منه ماذا هى لم تفعل
شيئا من ذلك فان حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسبب والاخلال
بحق الدفاع مما يبطله .

(نقض ١٩٧٧/٥/٢٢ مع ٢٨ من ٦٤٢)

★ الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير
التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجرى في ذلك التليل على العلم من
ناحية الواقع - ماذا خلا الحكم من التليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فان
يكون معيبا متعينا نقضه .

(نقض ١٩٦٠/٣/١٤ مع ١١ من ٣٣١)

★ من المقرر أن المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة أنها هو للتحويل دون الإشراف النظري .

(نطق ١٩٧٤/٣/١٨ مع ٢٥ من ٢٠٧)

★ لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه واستأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته، فطلب المدافع عنه تحليل العينتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة % ولوجود مائع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أي طلب حتى صدور الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، فإن الطاعن يعد متنازلاً عن طلب التحليل الذي كان قد أبداه في مرحلة سابقة للدعوى .

(نطق ١٩٧٧/١/١٧ مع ٢٨ من ١١٩)

★ الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة عليها إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي متى كان ذلك مجرد رأي مبرر عنه بالمحافظة لتعدد التعميم والاحتساب الذي يخطف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر إلى مدى انطباقه في خصوصية الدعوى ، ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

(نطق ١٩٧٣/٤/١ مع ٢٤ من ٤٥١)

★ لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلزم بتدبير خبير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، فلا يهيب الحكم عدم تطبيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن أطلعت المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعي للأسباب السابقة إلى أورتها .

(نطق ١٩٧٧/٢/٢١ مع ٢٨ من ٢٨١)

★ من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، دون أن تلزم بتدبير خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام استفادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والعقول .

(نطق ١٩٧٧/٥/١٦ مع ٢٨ من ٦٠٩)

مدى التزام المحكمة برأي الخبير

★ لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبها كسب منها قد أبدت ذلك عندها واكسده

لديها ، كما أن لها كابل الحرية في تقدير القوة التعديلية لتقرير الخبير المقدم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تظلم في أصول الاستدلال بالمحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فلها أن تعاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بساقتها في تقدير الحليل ، ومتى كان الحكم المظنون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعي دون باقي التقارير المقدمة في الدعوى واستخلص من ذلك توازن رابطة السببية بين خطأ الطامن ووفاء وأصابة المجنى عليهم ، فإن منى الطامن في هذا السند يكون غير قوي .
(نقض ١٩٧٩/٦/١٧ مع ٣٠ من ٧٠٠)

★ من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مشبون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملازمة والتوفيق — لما كان ذلك — وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يستطع الخبير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها وأكثته لديها . كما أن أخذ الحكم بنسب احتمال ، غير قاذح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطامن الدار بوجه الطمن فرد عليه بقوله ... وكان مفاد هذا الذى أورده الحكم — أن رأى الفنى المبدى في الدعوى بشأن تحديد وقت حصول إصابة البطن بالمجنى عليه لا يتضمن القطع بحصولها في اليوم الذى موثته النيابة العامة خطأ في مذكرتها كتاريخ لوقوع الحادث ، وإنما كان هذا رأى بحسب مساقفه مبنياً على التخريب والاحتمال وهو ما لا ينافى فيه الطامن ، ومن ثم فهو لا ينفى إمكان حصول هذه الإصابة نتيجة للضرب الذى أوقعه الطامن بالمجنى عليه في اليوم السابق مباشرة على التاريخ الخاطئ بما يتواءم مع رواية المجنى عليه وأقوال شهود الإثبات ممن نقلوا عنه يوم الحادث قبل وفاته وإذ كان ذلك هو مبن ما خلص إليه الحكم نتيجة فهم سليم للواقع في الدعوى ويسوغ به رفع التعارض الظاهرى القائم بين الحليلين القولى والفنى اللذين حصلهما الحكم بغير تناقض ، فإن ملهنا الطامن يكون غير مستند .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٥ مع ٣٠ من ١٥٠)

★ لما كان الحكم قد استدل على أن تعذيب المجنى عليه قد ترك آثاراً بجسده مما أثبتته المحقق العسكرية بمحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شظراً من تلك الآثار ، كما ردد الكشف الطبى الموقع عليه في ١٩٦٨/٣/٤ شظراً آخر منها وإن لم يجرم بسببها ، ومن ثم فلا تريب عليه إذا هو ألغيت من التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه عند دخوله السجن في ١٩٦٥/١٢/١ ، الذى صممت من الإشارة إلى تلك الآثار لما هو مقرر

من أن محكمة الموضوع أن تتدخل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ماعداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا يعقب عليها فيه .

(نقض ٤ / ١٩٧٨ / ٤٧ ص ٢٩)

★ لا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة تعودها عن نذب خبير آخر مرجح بعد أن التقت عن التقرير الاستشاري المقدم من الطاعن ، مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

(نقض ٣٠ / ١٩٧٥ / ٣ ص ٢٦ ص ٢٨٥)

★ لما كانت المحكمة قد اطأنت الى ماتضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقا مع ماشهد به الطبيب امليها وأطرحت - في حدود سلطانها طلبه استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . واذا كان من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها التفسير الاستشاري المقدم فيها وليس بلام عليها ان ترد على هذا التقرير استقلالا ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ١٢ / ١٩٧٨ / ٢ ص ٢٩ ص ١٥٠)

★ لما كان من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ، وليس ثمة ما يمنع محكمة الجنب من أن تأخذ بتقرير خبير تقدم للمحكمة المدنية متى اطأنت اليه ووجدت فيه ملقنعا بارتكاب المتهم للجريمة ، ولها أن تتدخل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما هداه إذ ان الامر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة قد اطأنت الى ماتضمنه تقرير دعوى اثبتت الحالة من وجود عجز في الاختساب التي تسليها الطاعن وأطرحت في حدود سلطانها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري مائه لايجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض مادام استفادها الى التقرير السابق ذكره سلبيا . وهي غير ملزمة من بعد باجابة الفناع الى ما طلبه من نذب خبير مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .

(نقض ١٩٧٧ / ٥ / ١ ص ٢٨ ص ٥٢٢)

★ متى كان لايبين من محضر جلسات المحاكمة امام محكمة ثاني درجة ان الطاعن تمسك امامها بطلب اعادة التحليل مما يعد تنازلا من هذا الطلب الذي ابداه امام محكمة اول درجة ، واذا ما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة الى تقرير الخبير مادامت قد اخذت بما جاء فيه ، لان مؤدى ذلك منها انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اخذ بما جاء بتقرير التحليل فان (م - ٣) الاجراءات الجنائية .

ذلك يبيد اطراح ما اثاره الدفاع من الطامن في هذا الصدد ولايقبل منه اشارة شئىء من ذلك أمام محكمة النقض .
(نقض ١١/١٩٧٤ مع ٢٥ من ٧٤٠)

✧ اذا كان الحكم قد استند الى تقرير الخبير دون أن يعرض الى الاستايد الذى اقيم عليها هذا التقرير ودون أن يعنى بذكر حاصل المناقشة التى دارت حوله بالجلسة أو يناقش أوجه الاعتراض التى اثارها المتهمان فى خصوص مضمون ذلك التقرير وفون أن يورد مؤدى التحقيقات التى اثار اليها ، فانه لا يكون كافيا فى بيان اسباب الحكم الصادر بالمعسوبة لخلوه مما يكفى عن وجه استشهد المحكمة بالأدلة المذكورة التى استقطب منها متددة فى الدموى ، مما يسم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .
(نقض ١١/١٩٦١ مع ١٢ من ٨٨٠)

✧ الاصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدموى المعروضة على بساط البحث وهى الخير الاعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها الا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لراى الخبير الفنى فى مسألة فنية بحثه فانه يتعين عليها أن تستند فى تنفيذه الى اسباب فنية تحمله ، وهى لاستطيع فى ذلك أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبرا لاطراحه تقرير التحليل المقدم فى الدموى من أرجاع اختلاف نسبة الكحول الى احتمال عدم فقة أجهزة القياس أو افتراض حدوث تعامل فى السوائل الكحولية بفعل الزمن — مجردا من سنده فى ذلك ، لا يكتفى بذاته لادار تقرير التحليل وماواه من استايد فنية ، وكان خليقا بالمحكمة وقد داخلها الشك فى صحة النتيجة التى انتهى اليها ذلك التقرير ، أن تستجلى الامر من طريق المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل فإن حكما يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة فى خصوص الدموى المخفية .

(نقض ١١/١٩٧٤ مع ٢٥ من ٧٤)

✧ من المقرر أنه لايسوغ للمحكمة أن تستند فى حضن ما قال بهه الخير الفنى الى معلومات شخصية ، بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيها قرره الخير فى هذا الشأن أن تستجلى الامر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البهت التى لايصح للمحكمة أن تحل محل الخير فيها . ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن ما استند اليه الحكم فى اثبات توافر ركن الخطأ فى حق الطاعنين من الجزم بأن ثبة خلا سلبا قد ظهر فى البناء لم يبادر الطاعنون باصلاحه بخلاف ما شهد به مدير الاممال الهندسية أمام المحكمة من أنه لا يستطيع نفى أو اثبات ظهور الخلل فى تاريخ سبق على الحادث ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا

بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يعنيه ويستوجب نفسه والاحالة .

(نفس ١٩٧١/١/٣١ مع ص ٢٢ من ١١٩)

المادة (٢٩٣)

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تهر بأعلان الخبراء ليقدموا ابيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

● التطبيق :

شفوية المرافعة بالنسبة لأعمال الخبراء - سواء منها ما أجرى خلال التحقيق الابتدائي أو بناء على طلب المحكمة - يكفى فيها أن تكون تقارير الخبرة معروضة للمناقشة بالجلسة ، فلا تلزم تلاوتها ولو بناء على طلب الخصوم كما هو الشأن بالنسبة لشهادة الشهود الغائبين (م ٢٨٩) . غير أن للمحكمة أن تأمر بحضور الخبير للمناقشة أو تقديم الايضاحات سواء كان تقريره قدم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة . ولا تلزم المحكمة بلجابة طلب الخبير لمناقشته بالجلسة إذا كان ذلك التحقيق غير منتج في الدعوى .

ولا يحلف الخبير يمينا قبل ادلائه بالايضاحات بالجلسة اكنفاء بما يكون قد أداه من يمين لاداء المهمة التي قدم تقريره عنها ، أو قبل ممارسته لمهنته .

● المبادئ القضائية :

★ لايقبل من الطامع أن يفتى على الحكمة تعودها من مناقشة الاطباء أو كبراء الاطباء الشرعيين ترجيحاً لأحد التقارير ، طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم تر الحكمة من جانبها محلاً له اطمئناناً منها الى التقرير الطبي الشرعى .
(نفس ١٩٦٧/١١/٢٧ مع ص ١٨ من ١١٩١)

★ لا تلزم المحكمة بلجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته بإدائته

الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .
(نقض ١٩٧٦/١١/١٤ مع ٢٧ من ٨٩٢)

★ لالتزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن تنافس الخبر في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، مادام أنها لم نجد من ظروف الدموى وملابسها ما يدمو الى هذا الاجراء .
(نقض ١٩٦٠/١١/٧ مع ١١ من ٧٦٤)

★ لما كان البين من الحكم أنه مرض لطلب الطامن استدعاء الطبيب الشرعى ، لمناقشته في وصف اصابات المجنى عليه وما اذا كانت طويلة أم مرضية وهل حدثت من فأس أم من بلطة ، ورد عليه - بصدد تحليله على صدق اقوال الطامنين الثلاثة الاول - في قوله « وقد تأيبت هذه الاقوال أيضا بما جاء بال تقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن الإعتداء على المجنى عليه وقع بألة حادة ثقيلة نوعا كمن بلطة أو ما في حكم ذلك . ولاشك أن الفأس هي مما يدخل تحت لفظ (ما في حكم ذلك) ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث اصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث اصابة طويلة ذلك أن اصابة الفأس كما تحدث اصابة مستعرضة يمكنها أيضا أن تحدث اصابة طويلة وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ولاشك في أن الاثنين كانوا في وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التي تطمئن اليها المحكمة دون حاجة في ذلك الى سماع اقوال الطبيب الشرعى اجابة الى طلب الدفاع » واذا كان هذا الذي رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائغا في رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لالتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، ولأن البلطة لاتعدو - في حقيقتها - أن تكون غائما يقطع بها الخشب ونحوه ومن ثم فإن مايعيبه الطامن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .
(نقض ١٩٧٧/١١/٢٧ مع ٢٨ من ٩٧٦)

★ من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخبر المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وأنها لالتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدموى وطالما أن استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبر هو استناد سليم لايجافى المنطق أو العقول ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عن طلب دمسوة الطبيب الشرعى وضم أوراق علاج المجنى عليه لتحقيق دفاع الطامنة المجنى على انقطاع رابطة السببية للتراضى والاهمال في علاج المجنى عليه مادام أنه غير منتج

في نفى التهمة عنها على ما سلف بيانه - ومن ثم فإن النعى على الحكم
بغالة الاخلال بحق الدفاع لهذا السبب يكون في غير محله .
(نقض ١٩٧٧/١٧/٤ مع ص ٢٨ من ١٠٢٣)

★ متى كان الذي أوردته الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطامن ذلك
بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى ان المرض الذي يدعيه
الطامن على مرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر
معه مسئولياته الجنائية من الفعل الذي وقع منه . وكان من المقرر ان
للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التلقيلية لعناصر الدعوى المطروحة
أمامها ، وأنها الخبير الاعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو
بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة
المهمة الى الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها الى الراى الذى انتهت
اليه هو استناد سليم لايحافى المنطق والقانون وهو الامر الذى لم يخطئه
الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكنت المحكمة قد كونت عقيدتها بما اطبأت
اليه من أدلة وعناصر هي الدعوى سائفة ولها مأخذها الصحيح من الاوراق ،
وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقاتها من مائثه الطامن ينحل الى
جدل موضوعي في تقدير الأدلة لاتجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٧٩/١٢/٣٠ مع ص ٣٠ من ٩٩٤)

★ ان تقدير آراء الخبير والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطامن
مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التلقيلية
لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة عليها مطلق الحرية في الاخذ
بما تطبئن اليه منها والانتقلت عما عداه ولاتقبل مصادرة المحكمة في هذا
التقرير ، واذا كان ذلك ، وكان المحكمة قد اطبأت في حدود سسلطتها
التقديرية الى ماورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت الى رايه الفني من
وجود آثار الثام تام التكوين مستندة الشكل على استمرار مايتخلف من
مغذويات الرش النارى منتشرة بمقدم مروة رأس المجنى عليه وبالجبهة
والوجه وأعلى الصدر على الجانبين وأعلى وحشية العضد الايسر وظهر
الساعد الايسر وتخلل لدى المجنى عليه من جراح أصابه بالعينين في
الحادث عاهة مستديمة أدت الى فقد ابصار العين اليسرى تماما ونهايا
وضعت شديد في قوة ابصار العين اليمنى فاته لايحوز مجادلة المحكمة في
ذلك أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب مناقشة
أخصائى العيون أو تقديم تقرير استشارى مادام ان الواقعة قد وضحت
لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء .
(نقض ١٩٧٨/١١/١٥ مع ص ٣٧ من ٩٠٥)

★ وان قانون الاجرامات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء
بالجلسة ، فإذا كان الطامن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز ان يترسبنا

في سبدهما أمام محكمة النقض .
(نقض ١٥/٣/١٩٥١ مج ٧ ص ٢٥١)

المادة (٢٩٤)

إذا نذر تحقيق دليل أمام المحكمة ، جاز لها أن تندب أحد أعضائها
أو قاضيا آخر لتحقيقه .

● التعليق :

يشير النص الى ندب أحد أعضاء هيئة المحكمة لتحقيق دليل معين
في غير جلسة المحاكمة ، أو ندب قاضي آخر من غير هيئة المحكمة .
ولا يجوز تطبيقا لهذا النص ندب النيابة العامة لاجراء مثل هذا
التحقيق ، فهي في مرحلة المحاكمة خصم يمثل جانب الاتهام ، ولا يجوز
تكليفها بما يجاوز صلتها هذه ليجوز تكليفها باعلان متهم أو شاهد أو
تكليفه بالحضور ، أو احضاره من السجن اذا كان محبوسا ، أو تقديم
ورقة مينة من أوراق الدعوى أو أدلة الاثبات كصحيفة الحالة الجنائية
— على أن يكون الحليل محققا من قبل وألا تتضمن الورقة المطلوبة
تحقيقا جديدا .

● المبادئ القضائية :

★ يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعالجة محل الحادث
أن تامر بذلك واحدا من قضااتها ممن كان حاضرا وقت المرافعة في الدعوى ،
ولا تريب على المحكمة أن تامر من انتدب من الاعضاء لهذا الانتقل بتنفيذه
ومرفعه على الهيئة الجديدة اذ أن هذا الحكم قد صدر من هيئة تملكه
ولا حرج في نفاذه . ومن جهة أخرى فإنه ، وهو جزء من التحقيق الذي
أجرى في الدعوى : قد تم بحضور طرفي الخصوم ، وكان مطروحا منى
بساط البحث عند نظر الدعوى ثانية ولم يعترض أحد عليه بشيء ، ومن
ثم فإنه لايقبل اثاره البطلان في ثمائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض ٢٧/٣/١٩٥١ مج ٢ ص ٨٧٦)

★ وإذا كلفت المحكمة قد نذبت النيابة لاجراء معالجة وكان هذا النذب
قد تم بحضور محلى الطاعنين دون اعتراض منه ، كما أنه لم يثر بشأته

اعتراضا في جلسة المرافعة التالية لحضوره ، وكان الحكم ليس فيه ما يندى على أن المحكمة استندت في ادانة الطاعنين الى هذه المباشرة ، فان ما يندى الطاعنان على هذا الاجراء لا يكون مقبولا .
(نقض ١٩٥٤/٥ مع ص ٥ من ٧١٤)

الفصل الثامن

في دعوى التزوير الفرعية

• من المذكرة الإيضاحية :

لم يبين القانون القائم كيفية الطعن بالتزوير بصورة فرعية أى بطريق التبعة لدعوى أصلية تحرر أو تقدم فيها ورقة رسمية أو عرفية عندما يندى أحد الخصوم بالتزوير مما يدعو الى التساؤل من حكم القانون في هذا الصدد . وقد تداركه المشرع هذا النقص فبين القواعد الكيفية بقتطيم هذا الطعن . وقد توخى في ذلك تبسيط الإجراءات ولم يلق الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . ومما ينبغي الإشارة اليه أن هذه القواعد قد وضعت للعمل بها سواء أكانت الدعوى الأصلية لا تزال في مرحلة التحقيق أم كانت منظورة لدى المحكمة .

المادة (٢٩٥)

للنيابة العامة وللسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .

• من المذكرة الإيضاحية :

تجيز المادة للنيابة العمومية وللسائر الخصوم أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى كمحاضر التحقيق ومحاضر الجلسات أو الأوراق المقدمة فيها كالقواعد والسندات . ولا كان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقامة فيها هو من وسائل الدفاع التي يجوز ابدؤها والسير في تحقيقها حتى ينتهي الفصل فيها ، فقد أجاز هذا الطعن في أية حالة كانت عليها الدعوى . إذن يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بل أمام محكمة النقض والإبرام في صدد تحقيق تجربة في وجه الطعن المقامة لها .

• المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن المحكمة متى قدم اليها دليل يعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسئلك المتهم في شأن هذا الدليل لان تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يسمح أن

يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى ... والمتهم عندما يدمى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الاوراق المقدمة في الدعوى كتحليل غسده ؛ لا يصح قانونا مطالبته - حتى ولو كانت الورقة من الاوراق الرسمية - بان يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيها تشهد به عليه ، اذ ان مناط الالبات في المواد الجنائية بحسب الاصل - وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو اقتناع القاضى واطمئنائه الى ذات الدليل المقدم اليه ومن ثم فانه يجب الا يتقيد في تكوين مقيدته باى قيد من القيود الموضوعية للادلة في المواد المدنية ، واذا نعى كان المتهم قد ادمى بالتزوير وأن لم يسلك طريق الطعن به فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وأن تقول كلمتها فيه ومادامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية مان ذلك بالاضافة الى ما سبق خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض ١٩٧٩/١٠/٢٢ مج ٣٠ ص ٧٧٧)

★ وإذا كان ما اثاره الدفاع من تزوير في صور الاوراق التي حصلت عليها لجنة الجرد من المخزن الرئيسي والتي تم الفحص على اساسها هو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة تحقيقه تحقيا يبين منه مدى اتصال ذلك التزوير بالجرائم المسندة الى الطاعن سواء بالنسبة الى الاختلاس او بالنسبة الى التعديلات التي جرت في الاستمارة والفتر ، ماوقع عليها من الطاعن ومالم يوقع ، وكذلك مدى اتصالها بالتزوير الحاصل في الاستمارات واذا كان من شأن هذا الدفاع - لن صح - ان يتغير به وجه السراى في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فانه يكون معيبا بالتصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٧٢/١١/١٢ مج ٣ ص ٢٣ ص ١١٨٤)

★ ان المتهم عندما يدمى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الاوراق المقدمة في الدعوى كتحليل غسده لا يصح قانونا مطالبته - ولو كانت الورقة من الاوراق الرسمية - بان يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيها تشهد به عليه فيها عسدا ماورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض ١٩٥٨/٣/١٠ مج ٩ ص ٢٥٢)

★ الاصل طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ان الاجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ماكتب بمحضر الجلسة وما اثبتته الحكم ايضا من صدوره بجلسته ١٩٧٥/٦/٩ الا بالطعن بالتزوير وهو مالم يفعل فانه لايتقبل منه مايشيره في هذا الخصوص والاستناد فيه الى التحقيقات التي

يقول ان النيابة قد اجرتها قد شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٠ مع ٢٩ من ٣١٥)

★ لايجدى الطاعن التذرع بعدم العلم بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مادام انه لم يقدم مايبحس قرينة العلم بها المستفادة من مخاطبته مع أخته المقيمة معه لفنائه وقت الاعلان . ولايجديه ايضا الادعاء بان الاعلان قد تم في غير موطنه خلافا لما اثبت في اصل ورقة الاعلان طالما انه لم يطعن عليه بالتزوير .

(نقض ١٩٧٦/١١/٨ مع ٢٧ من ٨٦٩)

★ اذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وفكر بتقريرها انه حدد لنظرها جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فان لزوم ذلك انه علم بالجلسة التي تحدثت لنظر معارضته ومن ثم يعتبر هذا اعلانا مسحيحا بيوم الجلسة ، ولاضرورة معه لاعلانه على يد محضر . ولايجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي اثبت بتقرير المعارضة الا بطريق الطعن بالتزوير .

(نقض ١٩٧٦/١/١٩ مع ٢٧ من ٦٦)

★ الادعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج الى تحقيق فلا تجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٧/٥/٨ مع ٢٢٨ من ٥٦٥)

★ لأن كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، الا انه متى كان الثابت من ورقة الحكم أنه قد صدر وتلى علينا فانه لايقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير ، وهو مالم يقم به ، ومن ثم يكون منعه في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١٩٧٠/٢/٨ مع ٢١ من ٣٥١)

★ الخطأ المادى في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الاجتهاد الى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والاحكام ، مادام هذا الخطأ واضحا .

(نقض ١٩٦٣/٥/٢٧ مع ١٤ من ٤٥٦)

المادة (٢٩٦)

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة امامها الدعوى ، ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والائلة على تزويرها .

● المذكرة الإيضاحية

تبين المادة طريقة الطعن بالتزوير وقد نص فيها على أنه يحصل وتقرير في ثلث كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية ويجب أن تعين فيه الورقة المظنون فيها والأثلة على تزويرها . وهذا لا يمنع بالزيادة من قبول أية أخرى .

● التطبيق :

يقصد بالمحكمة المنظورة أمامها الدعوى - في حالة الادعاء بالتزوير في مرحلة التحقيق الابتدائي ، المحكمة التي يقع بداثرتها التحقيق .

● المبادئ القفسائية :

لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير أنها هو من تبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وثائق الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء .

(نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ مج ٢٩ ص ٧٥٧)

المادة (٢٩٧)

إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسبر في تحقيق التزوير ، تهيل الأوراق الى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المظنون فيها .

● التطبيق :

الاحالة الى النيابة العامة إنما هي باعتبارها سلطة الاتهام ولذلك يلتزم قاضي التحقيق أيضا بالاحالة للنيابة . ونرى أنه اذا كانت النيابة العامة هي القائمة بالتحقيق فيتعين أن تفرد لدعوى التزوير اجراءات مستقلة عن التحقيق الأصلي .

● المذكرة الإيضاحية :

الطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السبر في تحقيقه كما انه لا يترتب

عليه إيقاف الدعوى الأصلية لحين الفصل في دعوى التزوير بل إن الجهة المختصة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتقرر بما تراه فيها حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وطروفيها . فإذا رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق إلى النيابة العمومية للمسير في التحقيق حسب الظنون .

ولا يلتزم على السير في تحقيق دعوى التزوير وجوب إيقاف الدعوى الأصلية فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجري التحقيق فيها .

● المبادئ القضائية :

★ من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة لميجوز لها إلا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنهابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية .

(نقض ١٩٩٩/٧/٣٠ مع ٣٠ من ٦٤٠)

★ لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المنهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن ترفض من ذلك بشرط أن تبين علة عدم أجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بأجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدني تقديم أسئل الشيك لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيسا على أن الطاعن كان قد طلب أجلا للسداد ثم عاد وقرر أنه يضمن بالتزوير مما يدل على التسوية وعدم جدية دفاعه ، فلها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لاتجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٧٦/٦/١٨ مع ٢٧ من ٤٣٦)

★ متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن — من أن الشيك موضوع الدعوى قد جرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدخون به وكان تاريخ إصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوقي المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة ولاء مما دعا الطاعن إلى افتخاد طريق الإدعاء بالتزوير وطلب نسيب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه — وأطرحة تأسيسا على أن المحكمة لم تبين

من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم عن أنها تحبل تاريخاً آخر أسفل أمضاء الطاعن على نحو مازم واستطلت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلته متاخرة من مراحل المحاكمة على نساد ذلك الادعاء ، وكان ما أورده الحكم سائفاً وكاثفاً في الرد على دفاع الطاعن في صورة المدعى ولا معتقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب تدب خير في الدعوى ما دامت الواتعة قد وضحت لديها وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٣ مع ٢٤ من ١١٣٦)

★ إذا كان الحكم لم يتم قضاءه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذي حرر بخطه صلب الاقرار موضوع الدعوى بل على أساس ما اقتضت به المحكمة واستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بصقها بالسند المتضمن للاقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والمتمسك به وصاحب المصلحة فيه ما يحسب معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقدح في سلامة الحكم اغفال المحكمة لطلب الطاعن اليها إرسال الورقة محل الطعن الى قسم ابحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الاقرار بخطه أورده على الطلب رداً صريحا .

(نقض ١٩٧٧/١١/١٢ مع ٢٣ من ١١٧٩)

★ مفاد المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه كلما كانت الورقة الطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع المدعى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورات المحكمة من جدية الطعن وجها للسبر في تحقيقه نحالته الى النيابة العامة وأوقفت المدعى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن ترتبص للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقابلة الدعوى الجنائية او بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة ان تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

(نقض ١٩٧٧/٤/١٧ مع ٢٨ من ٤٨٥)

★ ان الطعن بالتزوير لا يمنح المعلن من الشاغل عنه في أي وقت

وله أن يتقدم بهذا التنازل الى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة امامها قبل ايقافها ، وهي ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بمجرد تنازل الطاعن عن طعنه .

(نقض ١٩٦٩/٦/٢٢ مع س ص ١٩٥١)

المادة (٢٩٨)

في حالة ايقاف الدعوى يقضى في الحكم او القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

● المذكرة الإيضاحية :

رأى وجوب توقيع جزاء على مدعى التزوير اذا ترتب على طعنه ايقاف الدعوى الأصلية لم ثبت عدم صحة دعواه فنص على انه في هذه الحالة يقضى في الحكم او القرار الصادر بعدم وجود تزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

● التطبيق :

يقصد بالقرار هنا القرار الصادر من قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالالوجه لاقامة الدعوى في واقعة التزوير الفرعية — ويجب أن يكون الحكم أو القرار قاطعاً في عدم وجود التزوير كما هو نص المادة — فلا يكفي عدم كفاية الأدلة عليه للقضاء بالغرامة .

المادة (٢٩٩)

اذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها ، تلزم المحكمة التي حكمت بالتزوير بالغاءها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويحرر بذلك محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه .

● التطبيق :

تظهر أهمية هذا النص بالنسبة للاوراق الرسمية ، وبخاصة محاضر وأوراق التحقيق ذاته — حيث يستمر وجودها بملف القضية رغم الحكم بتزويرها .

يلى هذا

المجلد الثانى

وبيناً بالفصل التاسع من الباب الثانى

من الكتاب الثانى

من

قانون الاجراءات الجنائية

محتويات المجلد الأول

صفحة

مقدمة - للأستاذ الدكتور حسن ملام

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
بإصدار قانون الاجراءات الجنائية

الكتاب الأول

في الدعوى الجنائية
وجمع الاستدلالات ، والتحقيق

الباب الأول

في الدعوى الجنائية

الفصل الأول - فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي
الاحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى
أو طلب

١٦
(المواد ١ - ١٢)

الباب الثاني

٧٩ في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

٨٠ الفصل الأول - في مأموري الضبط القضائي وواجباتهم
(المواد ٢١ - ٢٩)

٩٩ الفصل الثاني - في التلبس بالجريمة
(المواد ٣٠ - ٣٢)

١٠٩ الفصل الثالث - في القبض على المتهم
(المواد ٣٣ - ٤٤)

١٣٦ الفصل الرابع - في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش
الأشخاص
(المواد ٤٥ - ٦٠)

الفصل الخامس - في تصرفات النيابة العامة في التهمة

١٧١

بعد جمع الاستدلالات

(المواد ٦١ - ٦٣)

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

١٨٣

مقدمة

١٨٥

الفصل الاول - في تعيين قاضي التحقيق

(المواد ٦٤ - ٦٨)

الفصل الثاني - في مباشرة التحقيق ، وفي دخول

الدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها في

التحقيق

١٨٨

(المواد ٦٩ - ٨٤)

٢٠٢

الفصل الثالث - في ندب الخبراء

(المواد ٨٥ - ٨٩)

الفصل الرابع - في الانتقال والتفتيش ومضبط الاشياء

المتعلقة بالجريمة

٢٠٧

(المواد ٩٠ - ١٠٠)

٢٤٢

الفصل الخامس - في التصرف في الاشياء المضبوطة

(المواد ١٠١ - ١٠٩)

٢٤٦

الفصل السادس - في سماع الشهود

(المواد ١١٠ - ١٢٢)

٢٥٢

الفصل السابع - في الاستجواب والمواجهة

(المواد ١٢٣ - ١٢٥)

٢٦٢

الفصل الثامن - في التكاليف بالحضور وأمر الضبط

والاحضار

(المواد ١٢٦ - ١٣٣)

٢٧٢

الفصل التاسع - في أمر الحبس

(المواد ١٣٤ - ١٤٣)

صفحة

- ٢٨٣ الفصل العاشر - في الافراج الموقت
(المواد ١٤٤ - ١٥٢)
- ٢٨٨ الفصل الحادي عشر - في انتهاك التحقيق والتصرف في
الدموى
(المواد ١٥٣ - ١٦٠)
- ٣٠٤ الفصل الثالث عشر - في مستشار الاحالة (الغى)
(المواد ١٧٠ - ١٩٢)
- ٣١١ الفصل الرابع عشر - في الطعن في اوامر مستشار الاحالة (الغى)
(المواد ١٩٣ - ١٩٦)
- ٣١٢ الفصل الخامس عشر - في العودة الى التحقيق لظهور
دلائل جديدة
(المادة ١٩٧)

الباب الرابع

- ٣١٥ في التحقيق بمعرفة النيابة العامة
(المواد ١٩٨ - ٢١٤ مكرر)

الكتاب الثاني

في المحاكم

الباب الأول
في الاختصاص

- ٣٥٢ الفصل الاول - في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد
الجنائية
(المواد ٢١٥ - ٢١٩)
- ٣٦٧ الفصل الثاني - في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل
المدنية التي يتوقف عليها الفصل في
الدموى الجنائية
(المواد ٢٢٠ - ٢٢٥)

مقدمة

الفصل الثالث - في تنازع الاختصاص ٣٧٩
(المواد ٢٢٦ - ٢٣١)

الباب الثاني**في محاكم الجفج والمخالفات**

الفصل الأول - في اعلان الخصوم ٢٨٦

(المواد ٢٢٢ - ٢٢٦)

٤٠٠

الفصل الثاني - في حضور الخصوم .

(المواد ٢٢٧ - ٢٤٢)

٤١٠

الفصل الثالث - في حفظ النظام بالجلسة

(المواد ٢٤٣ - ٢٤٦)

٤١٣

الفصل الرابع - في تنهى القضاء وردهم من الحكم

(المواد ٢٤٧ - ٢٥٠)

٤٢٣

الفصل الخامس - في الادعاء بالحقوق المدنية

(المواد ٢٥١ - ٢٦٧)

٤٧٨

(المواد ٢٦٨ - ٢٧٦)

٥٠٥

الفصل السادس - في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة

(المواد ٢٧٧ - ٢٩٤)

٥٣٥

الفصل السابع - في دعوى التزوير الفرعية

(المواد ٢٩٥ - ٢٩٩)

(بعده - المجلد الثاني)

محتويات المجلد الثاني

من قانون الإجراءات الجنائية

(تكملة الباب الثاني من الكتاب الثاني)
الفصل التاسع - في الحكم

(المواد ٣٠٠ - ٣١٢)

الفصل العاشر - في المصاريف

(المواد ٣١٣ - ٣٢٣)

الفصل الحادي عشر - في الأوامر الجنائية

(المواد ٣٢٣ - ٣٣٠)

الفصل الثاني عشر - في أوجه البطلان

(المواد ٣٣١ - ٣٣٧)

الفصل الثالث عشر - في المتهمين المعتومين

(المواد ٣٣٨ - ٣٤٢)

الفصل الرابع عشر - في محاكمة الاحداث (الفئ)

(المواد ٣٤٣ - ٣٦٤)

الفصل الخامس عشر - في حماية الجنى عليهم الصفار
والمعتومين

(المادة ٣٦٥)

الباب الثالث

في معالكم الجنائيات

الفصل الاول - في تشكيل محاكم الجنائيات وتحديد انوار
انعقادها

(المواد ٣٦٦ - ٣٧٣)

الفصل الثاني - في الاجراءات امام محاكم الجنائيات

(المواد ٣٧٤ - ٣٨٣)

الفصل الثالث - في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات
في حق المتهمين الخائبين

(المواد ٣٨٤ - ٣٩٧)

الكتاب الثالث

في طرق الطعن في الاحكام

- الباب الاول - في المعارضة
(المواد ٣٩٨ - ٤٠١)
- الباب الثاني - في الاستئناف
(المواد ٤٠٢ - ٤١٩)
- الباب الثالث - في النقض (الفئى)
(المواد ٤٢٠ - ٤٤٠)
- الباب الرابع - في اعادة النظر
(المواد ٤٤١ - ٤٥٣)
- الباب الخامس - في قوة الاحكام النهائية
(المواد ٤٥٤ - ٤٥٨)

الكتاب الرابع

في التنفيذ

- الباب الاول - في الاحكام الراجية التنفيذ
(المواد ٤٥٩ - ٤٦٩)
- الباب الثاني - في تنفيذ عقوبة الاعدام
(المواد ٤٧٠ - ٤٧٧)
- الباب الثالث - في تنفيذ العقوبات المفيدة للحرية
(المواد ٤٧٨ - ٤٩٠)
- الباب الرابع - في الافراج تحت شرط (الفئى)
(المواد ٤٩١ - ٥٠٤)
- الباب الخامس - في تنفيذ المبالغ المحكوم بها
(المواد ٥٠٥ - ٥١٠)
- الباب السادس - في الاكراه البدنى
(المواد ٥١١ - ٥٢٣)

الباب السابع - فى الاشكال فى التنفيذ

(المواد ٥٢٤ - ٥٢٧)

الباب الثامن - فى سقوط العقوبة بمضى المدة و وفاة المحكوم عليه

(المواد ٥٢٨ - ٥٣٥)

الباب التاسع - فى رد الاجبار

(المواد ٥٣٦ - ٥٥٣)

احكام عامة

فى الاجراءات التى تتبع فى حالة فقد الأوراق أو الاحكام
(المواد ٥٥٤ - ٥٥٩)

فى حساب المدد

(المادة ٥٦٠)

المؤلف

١ - باللغة العربية

- مبادئ قانون العقوبات — القسم العام
١٩٦٢ (جامعة القاهرة — ذراع الخرطوم)
- القانون القضائي الجزائري
الجزء الأول
١٩٧٣
الجزء الثاني
١٩٧٥
- قانون الإجراءات الجنائية — معلقا عليه
١٩٧٤ (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر)
- العقوبة بين المفرد والشرعية
١٩٧٤ (محاضرات للدراسات العليا ، جامعة الجزائر)
- أعمال الحلقة العربية الأولى للنطاق الاجتماعي
من الجرائم الاقتصادية
١٩٦٦ (المنظمة الدولية العربية للدفاع ضد الجريمة ، القاهرة)
- نظام محاكمة الإمدان في مصر — في ضوء سياسة
النطاق الاجتماعي
١٩٦٢ (محاضرات بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)
- العمل في السجون — من النواحي العقابية، والقانونية، والاقتصادية
دراسة في النظرية العامة للعمل في النظم العقابية
١٩٦٠ (رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة)
- دور القاضي الجنائي في عملية إصدار الحكم بالعقوبة
١٩٦٨ (مجلة القضاة ، القاهرة)
- قانون الجرامات الجنائية الجزائية
١٩٧٤ (مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، الجزائر)
- القبض على الأشخاص ، والصيغ الاحتياطية
١٩٨٠ (مجلة المحاماة ، السنة الثامنة والمستوفى العدد ٣ ، ٤)

ب - باللغة الفرنسية

- Le Travail Pénitentiaire.
(Rev. L'Egypte Contemporaine, juillet 1960).
- Le Tribunal pour Mineurs, et son rôle dans le traitement des mineurs délinquants,
(Nations Unies (CEA) et CNRSC, Le Caire, 1964).
- Individualisation de la Peine, et Autorité de la chose jugée.
(Actes du VII Congrès international de Défense Sociale, Paris, 1971).

رقم الايداع بدار الكتب

٨٤٠٠٠ / ٨٤٤

مكتبة
دار الكتب
بدمشق

طبع بمطبع مركز الزيتونة